تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي

عرض وتحليل
على ضوء الكتاب والسنة

الجزء الأول

تأليف
محمد أحمد لوح

طبعة منقحة ومزيدة

دار ابن القيم — دار ابن عفان

تقديس الأشخاص
في
الفكر الصوفي

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى للطبعة الجديدة

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

دار ابن القيم للنشر والتوزيع

هاتف: ٨٢٧٤٥٤٥ - فاكس: ٨٠٥٦٥٥٤

الدمام - مدينة العمال - ص.ب: ٢٠٧٤٥

الرمز البريدي: ٣١٩٥١ بريد الخبر

دار ابن عفان

للنشر والتوزيع

القاهرة - ١١ ش درب الأتراك - الأزهر - خلف الجامع الأزهر

الجيزة - ت: ٣٢٥٥٨٢٠ - ص.ب: ٨ بين السرايات

هاتف محمول: ٠١٠١ ٥٨٣٦٢٦

جمهورية مصر العربية

E.mail : ebnaffan@hotmail.com

أصل هذا الكتاب

هذا الكتاب في الأصل رسالة « علمية » تقدم بها الباحث إلى قسم العقيدة في الدراسات العليا ـ بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية .

ونوقشت من قبل اللجنة العلمية المكونة من أصحاب الفضيلة الدكاترة :

* **الدكتور / صالح بن سعد السحيمي.**
* **والدكتور / أحمد عطية الغامدي.**
* **والدكتور / عطية عتيق الزهراني.**

ومُنح الباحث بها درجة الماجستير بتقدير ممتاز

مع الإيصاء بطبع الرسالة وتداولها.

وذلك بتاريخ ١٤١٣/٧/٥هـ .

حقوق الطبع محفوظة للناشر

المقدمة

وتشتمل بعد الافتتاح على:

١ ـ أسباب اختيار هذا الموضوع.

٢ ـ بيان خطة البحث.

٣ ـ بيان منهجي في هذا البحث.

الافتتاح

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ** ﴾ [سورة آل عمران، الآية: (١٠٢)] ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا** ﴾ [سورة النساء، الآية: (١)] ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا** ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: (٧٠ ـ ٧١)].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله عز وجل وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار[1].

---

١ ـ هذه الخطبة معروفة بخطبة الحاجة، رواها الأربعة، وأحمد، والدارمي. سكت عليه أبو داود، وحسنه الترمذي، وصححه الألباني.

د: في النكاح، باب في خطبة النكاح (٢/٥٩١ح ٢١١٨)، ت: في النكاح، باب (١٧) (٣/٤٠٤ح ١١٠٥)، ن: في الجمعة باب كيفية الخطبة (٣/١٠٤) وفي النكاح باب (٣٩) (٦/٨٩)، ق: في النكاح باب خطبة النكاح (١/٦٠٩)، حم: (١/٣٩٢ ـ ٣٩٣)، "وسنن الدارمي" (٢/١٤٢)، "وتخريج المشكاة" رقم (٣١٤٩).

وبعد: فإن الله تبارك وتعالى أنعم على خلقه نعمًا عظيمة، ومَنَّ عليهم مننًا جسيمة، وأعظمها أنه عز وجل خلق الثقلين الإنس والجن لحكمة بديعة يحبها ويرضاها، ألا وهي أن يعبدوه وحده لا شريك له، كما قال: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ**﴾ [سورة الذاريات، الآية: (٥٦)] ومن أعظمها أنه تبارك وتعالى ميز المكلَّف بأن منحه نعمة العقل والتمييز؛ ليعرف به الخير والشر، ويميز به ما ينفعه وما يضره في عاجله وآجله.

ومن رحمته بعباده أيضًا أنه تعالى لم يكلهم إلى أنفسهم وعقولهم المجردة في معرفة الخير والشر، ولكنه عز وجل أرسل رسلاً مبشرين ومنذرين، وأنزل عليهم الكتب تبيانًا لأوامره ونواهيه، وإرشاداته وأحكامه: ﴿**رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ**﴾ [سورة النساء، الآية: (١٦٥)].

ومن أكبر نعم الله تعالى على هذه الأمة خاصة أن اختار لها أفضل الرسل وصفوة الأنبياء محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم فختم به النبوة والرسالة.

واختار لها شريعة هي أكمل الشرائع وأفضلها، وتعهد جل ثناؤه بحفظ ما أوحاه إليه وصيانته حتى لا تمتد إليه أيدي التحريف، ولا تتناولها أصابع التزييف، كما هو الحال بالنسبة لأصول الأديان السابقة التي عبث بكتبها أهل الأهواء وأصحاب الأغراض. فقال تبارك وتعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [سورة الحجر، الآية: (٩)]. ولم يلحق صلى الله عليه وآله وسلم بالرفيق الأعلى حتى كمل الدين، وتمت النعمة على يديه، فأنزل الله عليه: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا**﴾ [سورة المائدة، الآية: (٣)].

فالسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، نشهد أنك بلغت الرسالة، وأديت الأمانة، ونصحت الأمة وجاهدت في سبيل ربك بالبيان والسنان حتى أتاك اليقين.

أسباب اختيار هذا الموضوع

آثرت أن يكون بحثي في الفِرَق، وبالذات في فرقة الصوفية، وأن يكون عن «تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي، عرض وتحليل على ضوء الكتاب والسنة» للأسباب الآتية:

١ – لا شك أن مذهب التصوف من المذاهب المنتشرة في عالمنا الإسلامي الواسع، وأن نحلته من النحل التي شاعت وذاعت في جميع بقاع الأرض التي للمسلمين فيها وجود.

ولا ريب أن آراء الناس وتوجهاتهم في تقويم هذا المذهب والحكم عليه أخذاً وردًّا قد تنوعت وتضاربت، فناس رحبوا بالتصوف كله، وبالصوفية كلهم من غير نظر ولا تفكير، ومن غير بحث ولا تدليل. بل دليل أهمية التصوف عند هؤلاء هو كون التصوف تصوفًا، وآية زكاء الصوفية عندهم هي كونهم صوفية.

وناس آخرون وقفوا في الصف المضاد لمقام أولئك وحكموا ببطلان اسم «التصوف» قبل لُبِّه ومحتواه، وبانحراف المتصوفة عن الحق وبعدهم عن الصواب، من غير حاجة إلى البحث عن دليل لهذا الحكم.

فاضطربت الآراء والتوجهات وحاد كثير من الناس عن البحث الجاد في هذا الموضوع، واختلط الحق بالباطل، فأصبحنا نرى طائفة من أهل العلم وطلابه يكتفي بحسن الظن في الحكم على القوم لعدم وضوح الأدلة القاضية بوجوب إظهار الموقف الحازم تجاه التصوف وأهله.

فصار بهذا تجلية كل أمر له صلة بالتصوف وتوضيح الصواب فيه من الواجبات المتعينة على طلبة العلم، لا سيما في هذا الزمان الذي ابتعد فيه كثير من الناس عن التمسك بالكتاب والسنة.

ومن هنا ظهر لي أن من الرأي السليم والسعي القويم أن يقوم طلبة العلم بالبحث عن هذه النِّحلة بكل جزئياتها، وأن يسعوا بكل جد وعزم لفك رموزها، وحل ألغازها، وأن يتصدوا – بكل تجرد وإنصاف – لطَرْقِ أبوابها وتحليل

فصولها، ثم مقارنتها وعرضها على ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ لتتبين قيمة هذا التصوف، ومدى تمسك أصحابه بأصلي الشريعة.

وهذه الحاجة من أسباب توجهي لاختيار موضوع التصوف في الجملة.

٢ – أثناء دراستنا الجامعية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية كنا نمارس منهجًا نقديًّا سليمًا في دراسة بعض الفرق التي اشتهرت بالانحرافات العقدية كفرق الرافضة، والباطنية، والقاديانية ونحوها، وذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية لكثير من تلك الفرق، غير فرقة الصوفية التي كنا نكتفي في الغالب بالإشارة إلى آرائهم بواسطة بعض المصادر النقدية التي غالبًا ما تفتقر إلى كثير من الدقة، من غير تعرض لشبهاتهم من مصادرهم، ومن ثم تفنيدها في حالة كونها مخالفة للكتاب والسنة.

فكنت – بحكم معايشتي للصوفية ومعرفتي بكثير من عقائدهم – أحس بحاجة ملحة في نفسي تدفعني نحو مزيد من البحث عن الصلة بين ما شاهدته من سلوكيات المتصوفة، وبين ما هو مدون في مصادرهم المعتمدة. فكنت أمني النفس بأن أول عمل أقوم به – بعد التخرج في الكلية – هو القيام بجمع ما أمكنني من كتب التراث الصوفي ودراستها دراسة فاحصة ثم صياغة ما يتمخض من تلك الدراسة في شكل بحث علمي يفيد منه طلبة العلم والباحثون عن الحق.

ولما رزقني المولى عز وجل متابعة الدراسات العليا في هذه الجامعة المباركة، وتم قبولي في شعبة أصول الدين رأيت أن الوقت قد حان لتتحول تلك الأمنية إلى حقيقة واقعية، فبادرت إلى تسجيل هذا الموضوع، ولله الحمد والمنة.

٣ – نظرت في مصادر الفكر الصوفي عتيقها وحديثها، ونظرت في أسسهم الفكرية، ومناهجهم التربوية، وقارنت ذلك بواقع المتصوفة المعاش وحياتهم اليومية فظهر لي أن جميع قنواتهم الفكرية والعملية تكاد تصب في بِركة واحدة،

هي وسيلتهم في نشر كل ما عندهم من مفاهيم، وتطبيق كل ما لديهم من تعاليم، ألا وهي بركة تقديس الأشخاص، ورفع هؤلاء المقدَّسين فوق المنازل البشرية، فكان من أسباب اختيار هذا الموضوع بالذات، العمل لأجل التأكد من صحة هذه النظرية، وتأكيد ما إذا كانت تمثل حقيقة علمية. ومن ثم نستطيع أن نسجل بكل اطمئنان أن من أهم الأغراض الحافزة على كتابة مثل هذا البحث التحذير من الوقوع في الشرك أو الإصرار على البدعة.

خطة البحث

قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة.

أما **المقدمة** فتشتمل على ما يلي:

١ – أسباب اختيار هذا الموضوع.

٢ – بيان خطة البحث.

٣ – بيان منهجي في هذا البحث.

وأما **التمهيد** فيشتمل على الآتي:

١ – نقاء عقيدة الرعيل الأول حين خلت من الأفكار الدخيلة.

٢ – نبذة موجزة حول مفهوم الزهد عند السلف الصالح ومفهومه عند المتصوفة.

٣ – تعريف التصوف لغة واصطلاحًا.

٤ – معنى التقديس لغة واصطلاحًا.

٥ – بيان المراد بالفكر الصوفي.

أما الباب الأول:

فخصصته بـ «مظاهر التقديس الخاص بالأحياء في الفكر الصوفي»، وتحته توطئة وثلاثة فصول.

الفصل الأول:

الأولياء والأقطاب مواصفاتهم ووظائفهم في الفكر الصوفي.

وتحته توطئة وأربعة مباحث:

المبحث الأول:

أضواء على مفهوم الأولياء والأقطاب وبعض خصوصياتهم في الفكر الصوفي. وتحته خمسة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم أولياء الله في الكتاب والسنة.

المطلب الثاني: مفهوم أولياء الله في الفكر الصوفي.

المطلب الثالث: تعريف القطب عند المتصوفة.

المطلب الرابع: عدد الأقطاب وصفاتهم ووظائفهم في الفكر الصوفي.

المطلب الخامس: اجتماعات الأقطاب وقراراتهم.

المبحث الثاني:

الاعتقاد بأن الأولياء لهم القدرة على التصرف في الكون والحياة. وتحته ستة مطالب:

المطلب الأول: الاعتقاد بأن لهم القدرة على إنزال المطر.

المطلب الثاني: الاعتقاد بأن لهم القدرة على شفاء الأمراض.

المطلب الثالث: الاعتقاد بأن لهم القدرة على إحياء الموتى.

المطلب الرابع: الاعتقاد بأن لهم القدرة على الهداية التوفيقية.

المطلب الخامس: الاعتقاد بأن لهم القدرة على حفظ العالم من الدمار.

المطلب السادس: الآثار الخطيرة المترتبة على هذه العقيدة. وذكرت منها:

أ - محاولة تجريد الإله الحق سبحانه وتعالى من اختصاصاته.

ب - الوقوع في شرك الربوبية والعياذ بالله.

ج - إتاحة الفرصة لأهل الدجل والشعوذة كي يدعوا ماشاءوا بلا حياء.

المبحث الثالث:

الاعتقاد بأن الأولياء يعلمون الغيب. وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق أن الغيب لا يعلمه إلا الله.

المطلب الثاني: أمثلة مقتبسة من سيرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم تبرهن على أنه لا يعلم الغيب.

المطلب الثالث: جذور هذه العقيدة وصلتها بالفكر الرافضي.

المطلب الرابع: نماذج توضح وجود هذه العقيدة في الفكر الصوفي.

المبحث الرابع:

الاعتقاد بأن الأولياء معصومون. وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مسالكهم في تقرير عصمة الأولياء.

المطلب الثاني: نصوصهم في ذلك وتحليلها.

المطلب الثالث: الرد على دعوى عصمة الأولياء والأقطاب.

الفصل الثاني:

اعتقاد أن بعض الأشخاص له حق في التشريع.

وتحته تمهيد وأربعة مباحث:

المبحث الأول: تشريع صلوات ليست في الكتاب ولا في السنة.

المبحث الثاني: تشريع أذكار وأوراد بألفاظ وهيئات معينة وأجور مقدرة لم ترد في الشرع.

المبحث الثالث: الطرق وما فيها من تشريعات صوفية. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: القول بوجوب المبايعة على طريقة من الطرق.

المطلب الثاني: وجوب الطاعة العمياء للشيخ.

المطلب الثالث: وجوب قطع جميع الصلات والروابط مع المشايخ والصالحين خارج الطريقة.

المبحث الرابع:

اعتقاد أن بعض الأشخاص يسعه الخروج عن الشريعة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان الوسيلة إلى هذا الاعتقاد ودليله في الفكر الصوفي.

المطلب الثاني: نماذج من نصوص الصوفية الدالة على أن بعض الأشخاص يسعه الخروج عن الشريعة ومناقشتها.

المطلب الثالث: النتائج الخطيرة المترتبة على هذا الاعتقاد. وفيه أربع نقاط:

أ – التقليل من شأن الشريعة وغمز علمائها.

ب – الجهل بالشريعة وترك تعلمها أحيانًا.

ج – معاداة أهل العلم الشرعي.

د – تفشي الانحلال الخلقي نتيجة لفساد العقيدة.

الفصل الثالث:

اعتقاد ممازجة الذات العلية لبعض الأشخاص.

وتحته تمهيد وأربعة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق معنى الحلول، وبيان العلاقة بينه وبين الاتحاد ووحدة الوجود.

المبحث الثاني: تحقيق أن هذه المعتقدات تؤدى إلى نتيجة واحدة هي تأليه المخلوق.

المبحث الثالث: لمحة عن رواد مدرسة الاتحاد والوحدة مع نماذج من فكرهم في هذا الباب.

المبحث الرابع: بعض المخاطر المترتبة على اعتقاد وحدة الوجود.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الإنسلاخ من الأوامر الشرعية والتحلل من المسئوليات الدينية.

المطلب الثاني: التجرؤ على مقارفة النواهي الشرعية.

المطلب الثالث: التسوية بين الكفر والإيمان.

المطلب الرابع: موالاة الكفار وترك مجاهدتهم.

الباب الثاني:

مظاهر التقديس الخاص بالأموات في الفكر الصوفي.

وتحته أربعة فصول:

الفصل الأول:

اعتقاد الرجعة في بعض الأشخاص المقدسين.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الرجعة وبيان جذورها الشيعية.

المبحث الثاني: مظاهر هذه العقيدة في الفكر الصوفي.

وتحته خمسة مطالب:

المطلب الأول: اعتقاد إمكان مقابلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته يقظةً.

المطلب الثاني: اعتقاد أنه صلى الله عليه وآله وسلم يحضر بعض اجتماعات الصوفية.

المطلب الثالث: اعتقاد أنه عليه الصلاة والسلام ما زال يعطي بعض المعارف والتشريعات لمن يشاء من العباد.

المطلب الرابع: اعتقاد إمكان مقابلة بعض الموتى غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

المطلب الخامس: بيان بطلان عقيدة الرجعة ووقوع مقابلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته يقظة.

الفصل الثاني:

إقامة المشاهد والقباب على قبور المقدسين.

وتحته توطئة وأربعة مباحث:

التوطئة: نظرة تاريخية تفيد أن نزعة تقديس المشاهد ترجع إلى جذور إبليسية.

المبحث الأول: حكم الشرع في البناء على القبور وتجصيصها.

المبحث الثاني: حكم الشرع في اتخاذ القبور مساجد.

المبحث الثالث: قيمة هذه الأحكام الشرعية في الفكر الصوفي وفي واقع حياة المتصوفة.

المبحث الرابع: النتائج الخطيرة التي تولدت من التساهل في إقامة المشاهد ونحوها على القبور. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: انتشار هذه المشاهد في العالم الإسلامي.

المطلب الثاني: أنها ذريعة إلى عبادتها.

المطلب الثالث: إساءة سمعة الإسلام عند من لا علم له بتعاليمه.

المطلب الرابع: انتشار البطالة في العالم الإسلامي بسبب العكوف على القبور واتخاذها مصدراً اقتصاديًّا.

المطلب الخامس: واجب العلماء في علاج هذا الداء.

الفصل الثالث:

شد الرحال إلى مشاهد الأموات المقدسين.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: معنى شد الرحال وتوضيح الفرق بينه وبين زيارة القبور.

المبحث الثاني: حكم الشرع في شد الرحال إلى مشاهد الأموات.

المبحث الثالث: زيارة القبور في الشريعة الإسلامية. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم زيارة القبور في الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: حكمة زيارة القبور في الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: صفة زيارة القبور في الشريعة الإسلامية.

المبحث الرابع: مكانة شد الرحال في الفكر الصوفي.

المبحث الخامس: صفة زيارة القبور ومقصودها في الفكر الصوفي.

الفصل الرابع:

صرف أنواع العبادات لأصحاب القبور.

وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقديم النذور والقرابين لأصحاب القبور. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: معنى النذر لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: أنواع النذور.

المطلب الثالث: بيان ما يجوز وما لا يجوز من النذور والقرابين.

المطلب الرابع: نماذج من نذور المتصوفة وقرابينهم.

المبحث الثاني: الطواف حول القبور وقصدها بالصلاة والدعاء.

المبحث الثالث: التبرك بما له صلة بأصحاب القبور المقدسين.

الباب الثالث: مظاهر التقديس العام للأحياء والأموات في الفكر الصوفي.

وتحته توطئة وفصلان:

الفصل الأول: التقديس المؤدي إلى عبادة الشخص المقدس.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الخوف من المقدس خوف السر الذي لا يجوز لغير الله تعالى.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الخوف وبيان أنواعه.

المطلب الثاني: تحقيق أن من أنواع الخوف ما هو عبادة لا يجوز صرفها لغير الله تعالى.

المطلب الثالث: نماذج من وقوع خوف السر الممنوع في الفكر الصوفي.

المبحث الثاني: رجاء قضاء الحوائج الظاهرة والباطنة من المقدسين.

المبحث الثالث: محبة المقدسين المحبة التي لا تجوز لغير الله تعالى.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المحبة وبيان أنواعها.

المطلب الثاني: تحقيق الفرق بين المحبة لله والمحبة مع الله.

المطلب الثالث: مظاهر محبة الله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم. والأولياء في الشريعة الإسلامية.

المطلب الرابع: مظاهر محبة الأولياء في الفكر الصوفي.

المبحث الرابع: الدعاء والاستغاثة والتوسل بالمقدسين فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاستغاثة والدعاء والتوسل.

المطلب الثاني: النسبة بين الاستغاثة والدعاء.

المطلب الثالث: أنواع الاستغاثة وبيان ما يجوز منها وما لا يجوز.

المطلب الرابع: أنواع التوسل وبيان ما يجوز منه وما لا يجوز.

المطلب الخامس: نماذج من الاستغاثة والتوسل والدعاء في الفكر الصوفي.

الفصل الثاني:

التقديس الناتج عن الانحراف في فهم الكرامة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى الكرامة في اللغة وفي المفهوم الشرعي.

المبحث الثاني:الفرق بين المعجزة والكرامة والخوارق الشيطانية.

المبحث الثالث: مفهوم الكرامة في الفكر الصوفي ومقارنته بمفهوم السلف الصالح... وفيه توطئة ومطلبان:

المطلب الأول: الكرامات وضوابطها عند أهل السنة والجماعة.

المطلب الثاني: الكرامات عند الصوفية.

وأما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وما بدا لي من توصيات.

منهجي في هذا البحث

١ – لما كان أفضل طريق للحكم على طائفة ما هو الاعتماد على الآراء والأفكار التي دونوها في كتبهم المعتمدة، فقد ركّزت – في الأساس – في نقل الفكر الصوفي وعرضه على أكثر مصادرهم شيوعًا وانتشارًا مع عدم إهمال مصادرهم الأقل شهرة، ولم أنقل من مصدر وسيط إلا إذا كان المصدر الأصيل مفقودًا، أو مخطوطًا ولم يمكني الوصول إليه، أو مكتوبًا بلغة لا أفهمها فأعتمد على الترجمة إن وُجدت.

٢ – عولت على المصادر الصوفية في قبول أقوال وأفعال أئمة التصوف المتقدمين، فإن تلك الأقوال والتصرفات – وإن لم تنقل في الغالب عن طريق الأسانيد المدروسة كدراسة النصوص الشرعية – إلا أنها تفيد من العلم ما لايقل عما يفيده كثير مما نتداوله من أقوال أئمة المذاهب الفقهية مثلاً.

فلئن كان نقلة مذهب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم من الأئمة رحمهم الله قد وثقوا بما نقلوا عن أئمتهم وبنوا عليها كثيرًا من أعمالهم التعبدية من غير اجهاد النفس – غالبًا – في البحث عن أسانيد تلك الأقوال، بل اكتفاءً بالشيوع والاستفاضة، وسلمنا لهم بما نقلوا، فإن من حق أتباع أئمة التصوف كابن أدهم، والجنيد، والبسطامي، والشبلي، والحلاج وغيرهم، أن نسلم لهم بثبوت ما نقلوا عن أئمتهم، وبنوا عليه اعتقادهم ومناحي سلوكهم العملي.

٣ – ركزت في المناقشة والرد على الدعاوى التي أقاموا عليها شبهات قد تنطلي على طائفة من القراء، أما الدعوى بلا برهان فيكفي في إبطالها عرضُها وتحليلها على ضوء الكتاب والسنة، وذلك ببيان الحق بدليله ثم عرض ما يخالفه

من الفكر الصوفي.

٤ – عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر أرقام الآيات.

٥ – خرجت الأحاديث تخريجًا علميًّا مختصرًا، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه مشيرًا إلى الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث[1] غالبًا، وقد أشير إلى وجود الحديث عند غيرهما بقولي (رواه الشيخان وغيرهما) أو (رواه البخاري وغيره) ونحو ذلك.

وإذا لم يكن الحديث في أحد الصحيحين خرجته بعزوه إلى أكبر قدر ممكن من المصادر الحديثية بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث ما وجدت إلى ذلك سبيلاً، ثم أذكر الحكم على إسناده حسب ما قاله أهل العلم بالحديث قديمًا وحديثًا، وإن لم أجد – وهذا نادر – نظرت في إسناده وحكمت عليه حسب مقتضى قواعد الجرح والتعديل. وقدمت في ترتيب العزو ما كان من الكتب الستة، وإلا رتبتها على وفيات مصنفيها.

٦ – لم أترجم للصحابة رضي الله عنهم ولا لمن وردت أسماؤهم في المقدمة أو في الهامش، أو في الإسناد إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٧ – ذيلت البحث بفهارس تعين الباحث على الظفر ببغيته وهي:

أ – فهرست للآيات القرآنية مرتبًا على ترتيب السور، واكتفيت برقم الآية دون ذكر لفظها.

ب – فهرست للأحاديث من غير تمييز بين النبوية والقدسية مرتبًا على حروف المعجم.

ج – فهرست للأعلام المترجمين مرتبين على الحروف.

د – فهرست للمصادر مرتبة على الحروف.

هـ – فهرست للمحتويات حسب تسلسل البحث.

---

١ – لم أذكر رقم الحديث في صحيح مسلم لعدم الحاجة إليه.

٨ – استخدمت بعض الرموز للاختصار وهي:

– رموز الكتب الستة المعروفة ومسند أحمد.

– الفرقان = «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» لابن تيمية.

– شيخ الإسلام = أحمد ابن تيمية الحراني.

– الحافظ = أحمد بن حجر العسقلاني.

– ط . ك = «الطبقات الكبرى» للشعراني.

– ن . م = نفس المصدر.

– ح = حديث.

– ص = صفحة.

– الجواهر أو ج المعاني = «جواهر المعاني»، تأليف على حرازم برادة. وإذا استعملت رمزًا غير ما ذكرت فلا بد أن تكون هناك قرينة توضح المقصود منه.

وبعد:

فإني أشكر الله تبارك وتعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى. وفي مقدمتها نعمة الإيمان، والإسلام، وشرف الانتساب إلى طلب العلم الشرعي، على منهج أهل السنة والجماعة، لا سيما في مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي هذه الجامعة المباركة، فلله الحمد من قبل، ومن بعد.

ثم إنني - عملاً بقول النبي عليه الصلاة والسلام: «**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**»[1] - أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع أساتذتي ومشايخي الذين أسهموا في غرس محبة العلم وأهله في نفسي، وشاركوا في توجيهي إلى منهج السلف الصالح في الاعتقاد والعمل، الأمر الذي كان له الأثر الواضح في تحقيق هذا الجهد وإخراجه في شكل رسالة علمية سلفية. فجزاهم الله خيراً، وأدام النفع بعلمهم.

ثم أخص بالشكر الجزيل شيخي وأستاذي / فضيلة الدكتور صالح بن سعد السحيمي، الذي ضحى بكثير من وقته الغالي النفيس لأجل تعهدي ومتابعتي خطوة خطوة، أثناء عملي في إعداد هذه الرسالة. وكان لتوجيهاته السديدة، وإرشاداته القيمة، الأثر الطيب على ظهور هذه الرسالة في صورة أقرب إلى الكمال. فجزاه الله عني خيراً وأجزل له المثوبة، وأقر عينه في عقبه. إنه تعالى ولي ذلك والقادر عليه.

ثم أشكر جميع القائمين على هذه الجامعة الإسلامية، المخلصين الساهرين

---

١ - رواه أبو داود (٥/١٥٧ - ١٥٨ح ٤٨١١) وسكت عليه، والترمذي (٤/٣٣٩ح ١٩٥٤) وقال: «حسن صحيح»، والطيالسي في مسنده (ص ٣٢٦)، وأحمد «المسند» (٥/٢١٢)، وابن حبان في صحيحه «الإحسان» (٥/١٧٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/١٨٢) وإسناده صحيح. تخريج المشكاة رقم (٣٠٢٥)، و«صحيح الجامع» رقم (٦٦٠١).

على تسيير أمورها نحو الأفضل، أساتذة، وإداريين. جزاهم الله خيراً ووفقهم لما فيه الخير للإسلام والمسلمين. وصلى الله وسلَّم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

نقاء عقيدة الرعيل الأول حين خلت من الأفكار الدخيلة:

لما تكفل الله تعالى بحفظ هذا الدين الخاتم من عبث العابثين، وصيانته من تحريف الجاهلين، وانتحال الغالين كان لا بد من بقاء هذا الدين محفوظًا من التحريف والتزوير حتى تقوم حجة الله على خلقه.

ولما كان حمل هذه الأمانة من المسئوليات الجسيمة، وأداؤها من الواجبات العظيمة، كان لا بد أن يختار الله لها جيلاً من الأبرار، وأمة من الأخيار هم أهل حملها وقادة أدائها، فاختار الله لهذه الأمة الصحابة الكرام، الذين هم أعلام الفضيلة ورعاة الأمانة، ودعاة الهداية.

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه...» رواه أبو داود الطيالسي، وأحمد، وقال الهيثمي: «رجاله موثقون» وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح» وحسنه الألباني[1].

فرباهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ظل الكتاب والسنة وعلى ضوئهما تربية مثالية أهلتهم للقيام بالمهمة، ولأن يكونوا مثلاً عليا في الاتباع والبعد عن الابتداع لكل من يأتي بعدهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فتلقوا التربية النموذجية بالكيفية التي أرادها الله وأحبها، وطبقوا التعاليم

---

١ - «مسند الطيالسي» (ص٣٣ ح ٢٤٦) و«مسند أحمد» (١/ ٣٧٩) و«مجمع الزوائد» (١/ ١٧٧) و(٨/ ٢٥٢ - ٢٥٣) و«تحقيق المسند» (رقم ٣٦٠٠) و«السلسلة الضعيفة» (رقم ٥٣٢).

النبوية على نحو من الاتباع والاقتداء لم يعهده التاريخ من قبل، ولم يسجل المؤرخون – فيما سجلوا – أن أصحاب أحد من المتبوعين اقتفوا آثار متبوعهم ونفذوا أوامره على ذلك النحو. فكانت عقيدتهم وعبادتهم وأخلاقهم ومعاملاتهم وكافة شئونهم تطبيقًا حيًّا لما جاء به الكتاب، وبينته السنة، فاهمين نصوصهما فهمًا دقيقًا، لكن من غير تكلف، بل على السليقة، فاقهين جميع مدلولاتها فقهًا سليمًا، لكن من غير تصنع ولا تعسف بل على السجية، متبعين غير مبتدعين، مقتدين غير محدثين ولا متقدمين بين يدي الله ورسوله، سالكين أحسن المسالك في الفهم، سائرين على أقوم المناهج في التطبيق، غير باغين ولا عادين، ولا مفرِّطين ولا مفرِطين في شيء من أمور دينهم ولا دنياهم.

ذلك لأن الإسلام نفسه دين الفطرة، أنزله الله تعالى للتسهيل والتيسير، لا للتعجيز والتعقيد، كما قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ**﴾ [سورة القمر، الآيات: (١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠)] وكما قال: ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ [سورة البقرة، الآية: (١٨٥)].

بهذه البساطة، وهذا اليسر حملوا الإسلام عقيدة نقية خالية من الشوائب، وشريعة غراء سالمة من الرواسب، وطافوا به أنحاء المعمورة تعليمًا وتربية، فأنقذوا البشرية من أغلال الشرك والوثنية، وأرسَوا قواعد الحق والخير والعدل للإنسانية جمعاء. حتى علت كلمة الله في الأرض، ورفرفت راية الحق في الآفاق.

ولله كم بذلوا من جهود، وكم تجشموا من صعاب ومتاعب واضطهاد. وكم سهروا من ليالي في سبيل تبليغ رسالة الدعوة ونشرها دون كلل أو ملل، بل كانوا كما ذكر الله تعالى: ﴿**وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا**﴾ [سورة آل عمران، الآية: (١٤٦)] وعلى هذا فمن أراد أن يعيش الإسلام في فكره وأقواله وأفعاله وأخلاقه ومعاملاته وعاداته، فلينظر في سيرة الصحابة، فإنهم كانوا على هدى من ربهم.. امتثلوا الإسلام الصحيح الكامل

الخالي من شوائب البدع والمحدثات والخرافات والضلالات التي لحقت بالإسلام بعد انقراض ذلك الجيل المختار، وظهور حضارات الأمم الأخرى وفلسفاتها وضلالاتها، واختلاطها بالعلوم الإسلامية، فنشأت ناشئة البدع والأهواء التي لم تزل في ازدياد إلى يومنا هذا. ولا يوقفها إلا العودة الجادة إلى الكتاب والسنّة وتطبيقهما تطبيقاً شاملاً كاملاً في كل صغيرة وكبيرة وفقاً لفهم ذلك الجيل الذي شهد الله له بالخيرية.

نبذة موجزة حول مفهوم الزهد عند السلف الصالح، ومفهومه عند المتصوفة

يقف كل دارس متأمل لنصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة على عدد كبير من الآيات والأحاديث النبوية التي تحمل معاني الحث على العمل من أجل الفوز بثواب الآخرة والنجاة من عذابها، وعلى عدم الانغماس في عرض الدنيا وحطامها الزائل، مع الحض على تزكية النفس وتربيتها على الخوف من الله، والرجاء المستمر لرحمته والتوكل الدائم عليه في جميع الشئون.

قال تعالى: ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ**﴾ [سورة الشورى، الآية: (٢٠)] وقال تعالى: ﴿ **وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ** ﴾ [سورة الحديد، الآية: (٢٠)].

ومن الأحاديث الواردة في ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر**»[١] وقوله عليه الصلاة والسلام: «**ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس**»[٢].

وكان عليه السلام يطوي الأيام الطوال دون أن يوقَد في بيته نار، فكان طعامه التمر والماء[٣].

---

١ – رواه مسلم، في الزهد (٤/٢٢٧٢).

٢ – رواه ابن ماجة، والعقيلي، وابن عدي، والحاكم، وأبو نعيم. قال الحاكم: «صحيح الإسناد» وتعقبه الذهبي بقوله: «خالد وضاع» – يعني خالد بن عمرو القرشي – لكن تابعه محمد بن كثير الصنعاني، كما ذكر العقيلي، وابن عدي، والذهبي، وهو ثقة كما قال ابن عدي، وصححه الألباني.
ق: في الزهد، باب الزهد في الدنيا (٢/١٣٧٣ – ١٣٧٤ح ٤١٠٢)، و«الضعفاء الكبير» (٢/١٠ – ١١)، و«الكامل» (٣/٣١)، و«المستدرك» (٤/٣١٣)، و«الحلية» (٣/٢٥٢ – ٢٥٣ و ٧/١٣٦)، و«الميزان» (١/٦٣٥)، و«صحيح ابن ماجة» (٢/٣٩٢)، و«الصحيحة» (رقم ٩٤٤).

٣ – انظر: «صحيح مسلم» (٤/٢٢٨٢ – ٢٢٨٣).

وكان ينام على حصير حتى أثر في جنبه[1]. وكانت حياة الصحابة أيضًا على هذا النحو.

غير أننا نجد - ونحن نتأمل القرآن والسنة - كمًّا هائلاً من النصوص تدعو إلى الأخذ بالأسباب وسلوك طرق الاكتساب، وعدم إهمال الدنيا إهمالاً كاملاً. وتوضح أن الزهد وعدم الميل إلى الدنيا ليس معناه أن يقعد الإنسان عن الكسب والعمل، أو أن يخرج من الدنيا وهو لا زال حيًّا، ولا أن يبالغ في أداء الشعائر والنوافل على نحو يتجاوز حدود الطاقة.

قال تعالى: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ * قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾ [سورة الأعراف، الآية: (٣١، ٣٢)]. وقال تعالى: ﴿**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ**﴾ [سورة القصص، الآية: (٧٧)].

وأما السنة المطهرة فقد جاء فيها الحث على الكسب والمحافظة على المال في أحاديث كثيرة صحيحة صريحة منها: أنه - عليه الصلاة والسلام - نهى سعد ابن أبي وقاص أن يتصدق بماله كله أو بنصفه، وأقره على الثلث وقال: «**والثلث كثير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس**» متفق عليه[2].

ومنها: أن كعب بن مالك قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في توبته: يارسول الله إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أمسك بعض مالك فهو**

---

١ - انظر خ: (٤/٦٤ ح ٥٨٤٣)، و م: (٤/١٩٤٣ - ١٩٤٤).

٢ - خ: في الوصايا (باب ٢) (٢/٢٨٧ ح ٢٧٤٢)، و م: في الوصية، باب الوصية بالثلث (٣/١٢٥٠ - ١٢٥١).

خير لك» متفق عليه[1].

ومنها: أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**نعم المال الصالح للمرء الصالح**»[2].

ومنها: أنه دعا لأنس بن مالك فقال: «**اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيما أعطيته**» متفق عليه[3].

الزهد الصحيح إذًا ليس معناه هجر المال والعيال، وتعذيب النفس والبدن بالسهر الطويل، والجوع الشديد، والاعتزال في البيوت المظلمة، والصمت الطويل من غير موجب؛ لأن اتخاذ هذا النوع من الزهد نمط للحياة يعد سلوكًا سلبيًّا سرعان ما أدى بالفرد إلى الدوخان، وفساد التصور، واختلال التفكير الذي يترتب عليه الانطواء على النفس، والبعد عن العمل الإبداعي الذي لا يستغني عنه أي عضو فعال في مجتمع ما. كما يؤدى بالأمة إلى الضعف والتخلي عن الدور الحضاري الذي ينتظر من الأمة المسلمة.

والمقصود أن الزهد في مفهوم السلف الصالح يعني التوسط، فلا إفراط ولا تفريط. إذا وجدوا شيئًا من أسباب الحياة انتفعوا بها وتقووا بها، وإذا طرأت ظروف قاهرة كالجدب غيروا نمطهم المعيشي واكتفوا بأقل ما يمكن.

فعمر بن الخطاب الذي كان أبيض جسيمًا يأكل السمن واللبن في أيام الرخاء، هو الذي صار نحيفًا أسود اللون حين خفض من مستواه الغذائي عام الرمادة[4].

هذا هو الزهد الذي عرفه السلف وصنف فيه جمع منهم مصنفات مستقلة،

---

١ – خ: في الوصايا (باب ١٦) (٢/٢٩٢ح ٢٧٥٧)، و م: في التوبة (٩) باب (٤/٢١٢٧).

٢ – رواه أحمد، والبخاري في الأدب، والحاكم وقال: «صحيح على شرط مسلم». ووافقه الذهبي والألباني. «المسند» (٤/١٩٧)، و«الأدب المفرد» (١/٣٩٨ح ٢٩٩) مع «فضل الله الصمد»، و«المستدرك» (٢/٢)، و«غاية المرام» (رقم ٤٥٤)، و«تخريج أحاديث مشكلة الفقر» (رقم ١ و ١٩).

٣ – خ: في الدعوات (باب ٤٧) (٤/١٦٨ح ٦٣٧٨ – ٦٣٧٩).

و م: في «فضائل الصحابة» (باب ٣٢) (٤/١٩٢٨).

٤ – انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣/٣٢٤، ٣٢٥).

أمثال الإمام أحمد[1]، ووكيع بن الجراح[2]، وهناد بن السري[3]، وابن المبارك[4]، أو ضمن مصنفاتهم الحديثية، أمثال الإمام مسلم[5]، والترمذي[6]، وابن ماجة[7]، وغيرهم كثير.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والزهد النافع المشروع الذي يحبه الله ورسوله هو الزهد فيما لا ينفع في الآخرة، فأما ما ينفع في الآخرة وما يستعان به على ذلك، فالزهد فيه زهد في نوع من عبادة الله وطاعته. والزهد إنما يراد لأنه زهد فيما يضر أو زهد فيما لا ينفع، فأما الزهد في المنافع فجهل وضلال»[8].

أما الزهد في مفهوم أهل التصوف فمغاير مغايرة كاملة لهذا المفهوم السلفي. فهو يعني عندهم:

١ – أن يتجه المرء اتجاهًا يكون الفقر مطلبًا أساسيًّا فيه، مع تجويع البطن وتعرية الجسد[9].

يقول أحد أئمتهم: «أحب للمبتديء أن لا يشغل قلبه بالتكسب، وإلا تغير حاله»[10].

ويقول آخر: «لا يكن معك شيء تعطي منه أحداً»[11]. بل يصرحون بأن

---

١ – طبع في بيروت سنة (١٣٩٦هـ) دار الكتب العلمية.
٢ – طبع في المدينة سنة (١٤٠٤هـ) بتحقيق الفريوائي.
٣ – طبع في الكويت سنة (١٤٠٦هـ) بتحقيق الفريوائي.
٤ – طبع سنة (١٣٨٥هـ) بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
٥ – هو الكتاب (رقم ٥٣) من صحيح مسلم.
٦ – هو الكتاب (رقم ٣٧) من جامع الترمذي.
٧ – هو الكتاب (رقم ٣٧) من سنن ابن ماجة.
٨ – «مجموع الفتاوى» (١٠/٥١١) وانظر: (١٠/٢١، ٦٤١، و ١١/٢٨).
٩ – انظر: «قوت القلوب» (٢/١٦٨) حيث يقول أبو يزيد: «نلت هذه المعرفة ببطن جائع وجسد عار».
١٠ – «قوت القلوب» (١/٢٦٧) عن الجنيد مقروناً بالنهي عن الزواج وطلب الحديث.
١١ – «عوارف المعارف» للسهروردي (ص ٩٢)، و«اللمع» (٢٦٢)، و«الرسالة» للقشيري (١/٧١) عن السري السقطي.

الكلاب»[1] «من تعود أفخاذ النساء لا يفلح»[2] «من تزوج فقد ركن إلى الدنيا»[3] إلى غير ذلك كثير.

وهذا المنزع أيضًا يخالف جوهر الإسلام ومُثُلَه باعتباره دين توسط واعتدال، فقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن أراد التبتل وترك الزواج: «**فمن رغب عن سنتي فليس مني**» متفق عليه[4]. وقال له: «**لم أومر بالرهبانية**»[5].

وجملة القول أن هذا الزهد الذي يتحدث عنه أنصار الفكر الصوفي بعيد كل البعد عن الزهد الذي عرفه السلف الصالح، وهذا من الوضوح بحيث يعترف به الصوفية أنفسهم.

يقول الأستاذ عبد الكريم الخطيب - وهو صوفي كثير الدفاع عن التصوف[6] -: «والفرق واضح جدًّا بين زهد الصحابة وورعهم، وبين هذا الزهد الذي اتخذ اسم «التصوف» والذي انعزل به جماعة عن دنيا الناس في ظاهر أمرهم وباطنه على السواء»[7].

ويقول د. مصطفى محمود - الصوفي المصري المشهور -: «وكما أن الصوفيين أهل جذبة، فهم أيضًا أهل مغالاة، فقد تزهد الواحد منهم لدرجة يحرم على نفسه الملح ويعتبره ترفًا، أو يحرم على نفسه المخالطة الجنسية حرامها وحلالها فلا يتزوج، أو يقطع الصحراء بدون زاد إمعانًا في التوكل... ولا يصح أن نفهم هذه الأمور على أنها إسلام، فهي ليست من الإسلام في شيء،

---

١ - ط. ك (١/٤٦) منسوباً إلى رباح بن عمرو القيسي.

٢ - «عوارف المعارف» للسهروردي (ص ١٦٦).

٣ - «قوت القلوب» (٢/٢٥٢).

٤ - خ: في النكاح (١) باب (٣/٣٥٤ح ٥٠٦٣)، م: في النكاح، (١) باب (٢/١٠٢٠).

٥ - رواه الدارمي عن سعد بن أبي وقاص بإسناد حسن، لكن له شاهد عند أحمد، وابن حبان عن عائشة بلفظ: «**إن الرهبانية لم تكتب علينا**» فالحديث صحيح لغيره. «سنن الدارمي»، في النكاح، باب النهي عن التبتل (٢/١٣٣)، حم (٦/٢٢٦)، و«الإحسان» (١/١٠٦).

٦- من أقواله في ذلك: «والواقع أن التصوف الحق أنقى موارد الشريعة، وأصفى مشاربها». «نشأة التصوف» (ص٦).

٧ - «نشأة التصوف» (ص ١٦ - ١٧).

للجهاد في سبيل الله.

ومن أبرز من دخل الصفة من المجاهدين الشجعان سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن رواحة، ومن فقهاء الصفة البارزين أبو هريرة، وابن مسعود، وعبدالله بن عمر بن الخطاب.

واستغنى عدد منهم حتى صار من أغنياء الصحابة، كما أصبح بعضهم أمراء في الأقطار الإسلامية[1].

يقول ابن الجوزي: «وهؤلاء القوم إنما قعدوا في المسجد ضرورة، وإنما أكلوا من الصدقة ضرورة فلما فتح الله على المسلمين استغنوا عن ذلك الحال وخرجوا»[2].

٢ - صوفة: جاء في اللسان: «والصوفة كل من ولي شيئًا من عمل البيت، وهم الصوفان، وهو الغوث بن مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر كانوا يخدمون الكعبة في الجاهلية. ويجيزون الحاج، أي يفيضون بهم... وفيهم يقول أوس بن مغراء السعدي:

ولا يريمون في التعريف موقفهم حتى يقال أجيزوا آل صوفانا»[3].

روى ابن الجوزي بإسناده عن أبي محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ قال: سألت وليد بن القاسم: إلى أي شيء ينسب الصوفي؟ فقال: كان قوم في الجاهلية يقال لهم صوفة انقطعوا إلى الله عز وجل وقطنوا الكعبة، فمن تشبه بهم فهم الصوفية، قال عبد الغني: فهؤلاء المعروفون بصوفة ولد الغوث بن مر[4].

واحتمال أخذ التسمية من هذا الأصل - وإن كان موافقًا من جهة اللغة - ضعيف مردود، لما يأتي:

أ - لأن صوفة خدم الكعبة في الجاهلية ليسوا من الشهرة بحيث يعرفهم

١ - انظر: رسالة «أسماء أهل الصفة» ضمن نشرة الجامعة السلفية، عدد جمادى الآخرة (١٤٠٧هـ) بتحقيق بدر الزمان النيبالي (ص ٤٨ - ٦٤).

٢ - «تلبيس إبليس» (ص ١٥٧). ٣ - مادة (ص و ف) (٩/ ٢٠٠).

٤ - «تلبيس إبليس» (ص ١٥٦).

فهم لا يريدون أن يكون التصوف مما يضبط بضوابط معينة، ويحد بحدود معلومة، بل يريدونه شعابًا وأوعارًا لا تُحد ولا تحصى، فمتى اكتشف الناس أن شِعبًا ما يؤدي إلى مخالفة الكتاب والسنة فتحوا شعبًا آخر أكثر إيغالاً في الوعورة والحزونة. ولا شك أنهم لو حدُّوا التصوف حدًّا جامعًا مانعًا، وقيدوه بالكتاب والسنة لأدى ذلك إلى كشف زيف ما يظهرونه من أمور تخدع الساذج والمغفل.

وهذا الأمر هو الظاهر في عدم تعريفهم التصوف تعريفًا واحدًا جامعًا مانعًا، ومن هنا كان من أصولهم ترك الإنكار على أحد مهما كانت أحواله مخالفة لما عليه المسلمون في العقيدة والعبادة والأخلاق.

قال رجل لسهل بن عبد الله التستري: «من أصحب من الطوائف؟ فقال: عليك بالصوفية، فإنهم لا يستكثرون، ولا يستنكرون شيئًا، ولكل فعل عندهم تأويل فهم يعذرونك على كل حال»[1].

وفي رواية: «فإن للقبيح عندهم وجوهًا ومعاذير»[2].

إننا لو أردنا أن نسوق كل ما قاله الصوفية في تعريف التصوف لطال بنا المقام، والفائدة من ذلك قليلة أو معدومة، وذلك لاختلافاتهم الكثيرة التي كثيراً ما تصدر من شخص واحد كما يتضح من تتبع أقوالهم في تعريفه.

وفيما يلي نماذج من تعريفاتهم تلقي الضوء على ركائز عقائدهم المضمنة تلك التعاريف:

يقول بشر الحافي (ت ٢٢٧هـ): «الصوفي من صفا قلبه لله»[١].

ويقول سهل التستري (ت ٢٨٣هـ): «الصوفي من صفا من الكدر، وامتلأ من الفكر، وانقطع إلى الله من البشر، واستوى عنده الذهب والمدر»[٢].

وعنه: «الصوفي من يرى دمه هدراً وملكه مباحًا»[٣].

ويقول أبو الحسين النوري (ت ٢٩٥هـ): «التصوف ترك كل حظ النفس»[٤].

وقال الجنيد (ت ٢٩٨هـ) عن التصوف: «أن تكون مع الله تعالى بلا علاقة»[٥].

وعن الصوفية قال: «هم أهل بيت واحد لا يدخل فيهم غيرهم»[٦].

وعنه أيضًا: التصوف ذكر مع اجتماع، ووجد مع استماع، وعمل مع اتباع»[٧].

وقال أيضًا: «التصوف هو الخلق، من زاد عليك بالخلق زاد عليك بالتصوف»[٨].

وظاهر هذه العبارة لا غبار عليه، غير أنهم يقولون: إن أحسن ما يفسر به الخلق أنه «هو الإعراض عن الاعتراض»[٩] وهو تأكيد لمذهبهم في عدم الإنكار على أحد وإن ارتكب ما شاء من الجرائم.

وعن أبي علي الروذباري (ت ٣٢٢هـ): «الصوفي من لبس الصوف على

---

١ – «التعرف»: (ص ٢٨).
٢ – ن . م: (ص ٣٤).
٣ – «غيث المواهب العلية في شرح الحكم العطائية» للنفزي الرندي: (١/٢٠٣).
٤ – «طبقات الصوفية» للسلمي: (ص ٣٨).
٥ – اللمع: (ص ٤٥) والقشيرية (٢/٥٥٢) و«عوارف المعارف»: (ص ٥٤).
٦ – القشيرية (٢/٥٥٠).
٧ – ن . م (٢/٥٥٣).
٨ – «طبقات الشافعية»: (٥/٣٠٨).
٩ – ن . م.

الصفا، وسلك طريق المصطفى، وأطعم الهوى ذوق الجفا، وكانت الدنيا منه على القفا»[1].

وسئل أبو محمد المرتعش (ت ٣٢٨هـ) عن التصوف فقال: «الإشكال والتلبيس والكتمان»[2].

وقال الشبلي (ت ٣٣٤هـ): «التصوف هو العصمة عن رؤية الكون»[3].

وعنه قوله: «التصوف شرك لأنه صيانة القلب عن الغير ولا غير»[4].

وقال الحصري (ت ٣٧١هـ): «الصوفي هو الذي لا تقله أرض ولا تظله سماء»[5].

وعن أبي الحسن الخرقاني (ت ٤٢٥هـ): «الخلق كله مخلوق، والصوفي غير مخلوق لأنه معدوم»[6].

وفرّق الجيلاني (ت ٥٦١هـ) بين المتصوف والصوفي فقال: «وأما الفرق بين المتصوف والصوفي. فالمتصوف المبتدىء، والصوفي المنتهي، المتصوف الشارع في طريق الوصل، والصوفي مَن قطع الطريق ووصل إلى من إليه القطع والوصل»[7].

ويقول أبو الفيض المنوفي: «فالصوفي - أو بعبارة أخرى - السالك طريق الله: هو المقتحم ميدان التصوف، بغية الوصول إلى الحقيقة المطلقة، فلن يكون إلا رجلاً ذا ذوق ووجدان»[8].

هذه جملة من التعريفات التي ذكرها كبار أئمة التصوف في العصور المختلفة، وإذا تأملناها وجدنا أنها تتضمن جملة وافرة من الأسس العقدية التي بنى المتصوفة عليها قواعد نحلتهم، ومن تلك القواعد:

---

١ - ن . م (٣/٤٩).
٢ - «طبقات الصوفية» للسلمي: (ص ٣٨).
٣ - القشيرية: (٢/٥٥٠).
٤ - «كشف المحجوب» (ص ٢٣١) ط النهضة العربية بيروت.
٥ - «اللمع» (ص ٤٨).
٦ - «تذكرة الأولياء» للعطار: (ص ٢٨٨).
٧ - «الغنية لطالبي طريق الحق»: (٢/١٦٠). ٨ - «معالم الطريق إلى الله»: (ص ٩٦).

١ – المبالغة في التقشف إلى حد الوقوع في الرهبنة، ونجدها في تعريفات كل من التستري والنوري والروذباري.

٢ – مظاهر الفكر الباطني. ونجدها بجلاء عند الجنيد والمرتعش.

٣ – تقديس المشايخ، وتسليم القياد لهم كما نلاحظه في أحد تعريفي التستري.

٤ – تأسيس المذهب الصوفي الذي يحذر من عبادة الله رغبة في الجنة ورهبة من النار. ويظهر هذا المنحى جليًّا في تعريف الجنيد الأول.

٥ – فتح باب الابتداع في الدين، وإغلاق باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ونجد ملامح هذا الاتجاه عند الجنيد في تعريفه الأخير والذي قبله.

٦ – أسس الفناء الصوفي، ووحدة الوجود. ونجد ملامح فلسفتها بينة عند الحصري والشبلي والخرقاني.

٧ – فكرة الوصول إلى الحقيقة المطلقة، والتي تتضمن ترك التكاليف الشرعية، ونراها واضحة في كلام الجيلاني والمنوفي.

إلى غير ذلك من الأسس والمبادىء التي دسوها في تعاريفهم للتصوف والصوفي. وهذا الأمر من أكبر البراهين الدالة على أن الصوفية المتقدمين هم الذين بذروا كل جذور الانحرافات في تصوفهم، وإن كان ذلك لم يظهر إلا على التدرج الزمني كما سيأتي إن شاء الله.

معنى التقديس في اللغة وفي الاصطلاح

القدس: بالضم وبالضمتين: الطهر اسم ومصدر، والقدوس: فعول من القدس، وهو الطهارة، والقدوس أيضًا اسم من أسماء الله تعالى، ومعناه الطاهر

الباب الأول

يقال: هذا يلي هذا. أي يقرب منه، ومنه قوله ﷺ: «**ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأَوْلى رجل ذكر**»[1] متفق عليه[2].

وفي معالم السنن: «معنى «أولى» ههنا: أقرب، والولي: القرب. يريد أقرب العصبة إلى الميت، كالأخ والعم، فإن الأخ أقرب من العم... ولو كان قوله «أولى» بمعنى أحق لبقي الكلام مبهمًا لا يستفاد منه بيان الحكم؛ إذ كان لا يدري من الأحق ممن ليس بأحق، فعُلم أن معناه أقرب النسب»[3].

ويقول ابن رجب[4] رحمه الله:

«وأصل الموالاة القرب، وأصل المعاداة البعد، فأولياء الله هم الذين يتقربون إليه بما يقربهم منه، وأعداؤه الذين أبعدهم منه بأعمالهم المقتضية لطردهم وإبعادهم منه»[5].

والمفهوم الشرعي لكلمة «ولي الله» يتجلى واضحًا في قوله تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ**﴾ [سورة يونس، الآيتان: (٦٢، ٦٣)].

قال ابن جرير[6]: «والصواب من القول في ذلك أن يقال: الولي - أعني

---

١ - «الفرقان» (ص ٦).

٢ - البخاري في الفرائض: باب ابني عم أحدهما أخ للأم والآخر زوج (٤/ ٢٤٠ رقم ٦٧٤٦)، ومسلم في الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها (ص ١٢٣٣).

٣ - (٣/ ٣١٩) مع «سنن أبي داود» بتحقيق الدعاس.

٤ - هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي الحنبلي المشهور بابن رجب الحنبلي، محدث حافظ وفقيه أصولي مؤرخ، ولد ببغداد سنة (٧٣٦هـ) وقدم مع والده إلى دمشق سنة (٧٤٤هـ). رحل إلى مكة ومصر فسمع بهما. توفي بدمشق سنة (٧٩٥هـ). وله مؤلفات عديدة منها «ذيل طبقات الحنابلة» و«شرح جامع الترمذي» وغيرهما. انظر: ابن العماد «شذرات الذهب» (٦/ ٣٣٩ - ٣٤٠) والشوكاني «البدر الطالع» (١/ ٣٢٨)، وكحالة «معجم المؤلفين»: (٥/ ١١٨).

٥ - جامع العلوم والحكم: (ص ٣٤٠).

٦ - هو الإمام الكبير والمفسر الشهير محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري، مقرىء، محدث، مؤرخ، فقيه، أصولي، مجتهد، إلى جانب كونه إمام المفسرين من بعده، ولد بآمل بطبرستان سنة (٢٢٤هـ)، وطاف الأقاليم لغرض التعلم، واختار لنفسه مذهبًا في الفقه. توفي سنة (٣١٠هـ)، وله مؤلفات أشهرها «جامع البيان في تأويل القرآن» و«تاريخ الأمم والملوك» انظر «تذكرة الحفاظ»: (ص ٧١٠)، و«البداية والنهاية»: (١١/ ١٤٥ - ١٤٧)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ٢٦٠)، و«معجم المؤلفين» (٩/ ١٤٧).

ولي الله – هو من كان بالصفة التي وصفه الله بها، وهو الذي آمن واتقى، كما قال تعالى: ﴿ **الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ** ﴾ [سورة يونس، الآية: (٦٣)][1]. وهذه الموالاة ذات طرفين؛ لأن الله سبحانه وتعالى ولي المؤمن المتقي كما أن المؤمن المتقي ولي الله وولي المؤمنين. قال تعالى: ﴿ **اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ** ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٥٧] وقال عز من قائل: ﴿ **ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ* إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ** ﴾ [سورة الجاثية، الآية: (١٨، ١٩)].

ومعنى موالاة العبد لربه أنه يحب الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام وينصره كما قال تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ** ﴾ [سورة البقرة، الآية: (١٦٥)]، فيترتب على هذه المحبة أن الله يحبه وينصره ويعزه ويكرمه كما قال عز وجل: ﴿ **إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ** ﴾ [سورة محمد، الآية: (٧)].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن القربى المعبَّر عنها بهذه الموالاة لله ولرسوله والمؤمنين ليس المراد منها قرابة النسب، بل قربى العقيدة والمحبة والمناصرة. لقد ثبت في الصحيحين عن عمرو بن العاص – رضي الله عنه – قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول جهاراً من غير سرٍّ: «**إن آل فلانَ ليسوا لي بأولياء** – يعني طائفة من أقاربه – **إنما وليي الله وصالح المؤمنين**». متفق عليه[2] وفي رواية «**إن آل أبي**». وهذا هو الموافق لقوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [سورة التحريم، الآية: (٤)].

إذا عُلم هذا فليعلم أنه ليس في الإسلام تحديد للولاية بالنسبة إلى شخص أو

شريف وُصف بأنه أشرف حديث في ذكر الأولياء[1].

فقد روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال: **«من عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه»**. رواه البخاري[2] وغيره.

حيال هذا الحديث نلاحظ أمرين هامين:

الأول: أن معناه المعول عليه عند علماء الإسلام المحققين قاطبة أنه «متى امتلأ القلب بعظمة الله تعالى محا ذلك من القلب كل ما سواه، ولم يبق للعبد شيء من حظ نفسه وهواه، ولا إرادة له إلا ما يريده منه مولاه. فحينئذ لا ينطق العبد إلا بذكره، ولا يتحرك إلا بأمره، فإن نطق نطق بالله، وإن سمع سمع به، وإن نظر نظر به، وإن بطش بطش به، فهذا هو المراد بقوله: «**كنت سمعه الذي يسمع به....**» ومن أشار إلى غير هذا فإنما يشير إلى الإلحاد من الحلول والاتحاد والله ورسوله بريئان منه»[3].

الثاني: أن الحديث وضَّح الطريق إلى ولاية الله، وهو المحافظة على فرائضه، والحرص على نوافله، وبيَّن ثمرة السير على ذلك الطريق وهي: أن يوفق الله العبد في الأعمال التي يباشرها بأعضائه، وييسر له أمر الوصول إلى رضاه ومحبته، بأن يحفظ عليه جوارحه من التلبس بما يكره من الإصغاء إلى اللهو بسمعه، ومن النظر إلى الحرام ببصره، ومن البطش فيما لا يحل له بيده، ومن السعي إلى الباطل برجله، أو بمعنى موجز: تكون «كليته مشغولة بالله تعالى»[4].

---

١ – «جامع العلوم والحكم» (ص٣٣٩).

٢– البخاري: في الرقائق – باب التواضع (٤/ ١٩٢ ح ٦٥٠٢).

٣– «جامع العلوم والحكم» (ص ٣٤٤ – ٣٤٥).

٤– «مشتهى الخارف الجاني» لمحمد خضر الشنقيطي (ص ٤٧٣).

فالطريق إلى ولاية الله هي الطاعة والإذعان «لكلماته الدينية، وجعله الديني، وإذنه الديني ، وإرادته الدينية.... وأولياء الله هم الذين فعلوا المأمور وتركوا المحظور وصبروا على المقدور ، فأحبهم الله وأحبوه ، ورضي عنهم ورضوا عنه»[1].

ويقول شيخ الإسلام في هذا الصدد: «فولي الله من والاه بالموافقة له في محبوباته ومرضياته، وتقرب إليه بما أمر به من طاعاته»[2].

وعلى هذا فمن ادعى أن هناك طريقًا يوصل إلى التقرب إلى الله تعالى ومحبته وموالاته سوى طاعته بما شرع على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فهو كاذب مخادع لنفسه[3]، فمثله كمثل المشركين الذين كانوا يتقربون إلى الله تعالى بعبادة غيره، كما حكى الله عنهم أنهم قالوا: ﴿**مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ**﴾[سورة الزمر، الآية: (٣)].

أما ظهور الخوارق والأحوال المستغربة فليس من ولاية الله بالضرورة، وليس علامة تدل على الولاية؛ لأن وقوعها على يد الكافر والملحد والفاسق ممكن كوقوعها على يد المؤمن[4].

قال القرطبي[5]: «قال علماؤنا رحمة الله عليهم : ومن أظهر اللهُ على يديه ممن ليس بنبي كرامات، وخوارق للعادات فليس ذلك دالاً على ولايته[6]، خلافًا لبعض الصوفية والرافضة، حيث قالوا: إن ذلك يدل على أنه ولي؛ إذ لو لم يكن

---

١ – الفرقان (ص ١٢٠).
٢ – «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/ ٥٠).
٣ – انظر: «جامع العلوم والحكم» (ص ٣٤٠).
٤ – انظر: «نقض المنطق» (ص ١٥) و«قطر الولي» للشوكاني (ص ٢٣٤)، و«شطحات المتصوفة في طبقات الشعراني» لمحمدي عبد الرزاق (ص٦).
٥ – هو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي الفقيه المفسر، كان من العلماء الراسخين العاملين. توفي سنة (٦٧١هـ). له «التفسير» و«شرح الأسماء الحسنى» و«التذكرة» و«أرجوزة أسماء النبي عليه الصلاة والسلام» وغيرها. انظر: «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» (ص ١٩٧ الترجمة ٦٦٦).
٦ – الأولى الاقتصار بالخوارق، أما الكرامات فتدل على الولاية.

وليًّا ما أظهر الله على يديه ما أظهر. ودليلنا: أن العلم بأن الواحد منا وليٌّ لله تعالى لا يصح إلا بعد العلم بأنه يموت مؤمنًا، وإذا لم نعلم أنه يموت مؤمنًا لم يمكنا أن نقطع على أنه ولي لله تعالى»[1].

ويقول شيخ الإسلام – في معرض الرد على من اعتقد أن الولاية تتأتى حتى في المجانين إذا ظهرت خوارق على أيديهم –:

«وإذا كان المجنون لا يصح منه الإيمان ولا التقوى، ولا التقرب إلى الله بالفرائض والنوافل، وامتنع أن يكون وليًّا لله، فلا يجوز لأحد أن يعتقد أنه ولي لا سيما أن تكون حجته على ذلك إما مكاشفة سمعها منه، أو نوع تصرف، مثل أن يراه قد أشار إلى واحد فمات أو صُرع؛ فإنه قد عُلم أن الكفار والمنافقين من المشركين وأهل الكتاب لهم مكاشفات وتصرفات شيطانية كالكهان والسحرة وعُباد المشركين وأهل الكتاب. فلا يجوز لأحد أن يستدل بمجرد ذلك على كون الشخص وليًّا لله، وإن لم يُعلم منه ما يناقض ولاية الله، فكيف إذا عُلم منه ما يناقض ولاية الله، مثل أن يعلم أنه لا يعتقد وجوب اتباع النبي ﷺ... أو يعتقد أن لأولياء الله طريقًا إلى الله غير طريق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام»[2].

نخلص من كل ما سبق إلى: أن أولياء الله تعالى هم الذين أحبوا الله ورسوله فأحبهم، وأن صفاتهم التفصيلية كلها ترجع إلى «الإيمان» و«التقوى» وأن العمل الصالح الدؤوب المبني على الإخلاص لله ومتابعة رسوله عليه الصلاة والسلام هو السبيل الوحيد الذي يسلكه المؤمن إلى ولاية الله تعالى، وأن كل دعوى تناقض هذا فدعوى باطلة غير مقبولة عند الله تعالى، ولا تروج إلا على من سُلب عقله وإيمانه، نعوذ بالله من ذلك.

المطلب الثاني: مفهوم أولياء الله في الفكر الصوفي:

إن وضوح المعنى المراد من ولاية الله تعالى في الكتاب والسنة، وظهور مقام

---

١ – تفسير القرطبي (١/ ٢٩٧).

٢ – «الفرقان» (ص ٣٩).

الأولياء وما ظفروا به من الخضوع والإذعان لأمر الله الديني وطاعته، وبُعدهم كلَّ البعد عن الشرك بالله تعالى وذرائعه، وحرصِهم على إخلاص العبادة له، إن ذلك كله لم يمنع من أن يتخذ هذا المفهوم اتجاهًا آخر في الفكر الصوفي الذي عم العالم الإسلامي وصار يمثل الفكر الإسلامي في أكثر بقاع الأرض، الأمر الذي أدى إلى انطماس معالم المفهوم الصحيح للولي في أذهان أكثر الناس، وإلى إنمحاء أعظم ما يتصف به الولي ويميزه (الإيمان والتقوى) في عقولهم واعتقاداتهم. فإذا قال قائل: إن الولي هو المؤمن المتقي، وُسِمَ بأنه يبتغي بخس الأولياء بعض مواصفاتهم، وبالتالي بعض حقوقهم في التقديس.

يقول أحد قادة الحركة السلفية في الجزائر: «أما الولي عند الناس اليوم فهو إما من انتصب للإذن بالأوراد الطرقية، ولو كان في جهله بدينه مساويًا لحماره، وإما من اشتهر بالكهانة، ولو تجاهر بترك الصلاة وأعلن شرب المسكرات، وإما من انتمى إلى مشهورٍ بالولاية ولو كان إباحيًّا لا يحرم حرامًا. وحق هؤلاء الأولياء على الناس الجزم بولايتهم، وعدم التوقف في دخولهم الجنة، ثم الطاعة العمياء ولو في معصية الله، وبذل المال لهم ولو أخل بحق زوجته وصبيته...

وبعد فهم مطلوبون في كل شدة، ولكل محتَّمٍ بهم عُدة، وهم حماة للأشخاص وللقرى والمدن كبيرِها وصغيرها، حاضرها وباديها، فما من قرية بلغت ما بلغت من البداوة أو الحضارة إلا ولها ولي تُنسب إليه. فيقال: سيدي فلان هو ولي البلد الفلاني. ويجب عند هؤلاء الناس أن يكون علماء الدين خَدَمة لهؤلاء الأولياء، مقرين لأعمالهم وأحوالهم، غير منكرين لشيء منها، وإلا أوذوا بضروب السباب ومستقبح الألقاب، وسُلبوا الثقة بعلمهم، ووشي بهم إلى الحكام، وذلك حظ الدعاة إلى السنة من مبتدعي هذه الأمة»[1].

إن هذه الكلمة على وجازتها تُجمِل لك المعنى الذي انصرف إليه مفهوم الأولياء في الفكر الصوفي، والشيء الذي ينبغي التنبه له والتنبيه عليه هو أن هذه

١ – الشيخ مبارك الميلي «الشرك ومظاهره» (ص ١٢٢ – ١٢٣).

الكلمة ليس فيها حرف واحد لا يوجد ما يشهد له في مصادر الفكر الصوفي. بل كل من اطلع بإمعان وإنصاف على مصادرهم الأساسية يجزم بأن الغاية الحقيقية التي يسيرون وراء تحقيقها إنما هي رفع الولي إلى مقام الألوهية، وتسخير الناس- كل الناس - لخدمة أولئك الأولياء أو لعبادتهم على الأصح.

وأما البراهين على هذه الدعوى فهي ما سيمر عليك إجمالاً أثناء بيان مفهوم الأولياء في فكرهم بعد قليل، وتفصيلاً خلال هذه الرسالة إن شاء الله تعالى.

والآن هيا بنا إلى تعريفاتهم للولي:

يقول أبو القاسم القشيري[1]: «الولي له معنيان، أحدها: فعيل بمعنى مفعول، وهو من يتولى اللهُ سبحانه أمره... والثاني: فعيل مبالغة من الفاعل، وهو الذي يتولى عبادة الله وطاعته، فعبادته تجري على التوالي من غير أن يتخللها عصيان، وكلا الوصفين واجب حتى يكون الولي وليًّا»[2].

وقال في موضع آخر: «وهو الذي يتولى الحقُّ سبحانه حفظه وحراسته على الإدامة والتوالي، فلا يخلق له الخذلان الذي هو قدرة العصيان»[3].

وقال الجرجاني[4]: «الولي: فعيل بمعنى الفاعل وهو مَن توالت طاعته من غير أن يتخللها عصيان»[5].

وقال أيضًا: «الولاية هي قيام العبد بالحق عند الفناء عن نفسه»[6].

---

١ - هو عبد الكريم بن هوازن القشيري الشافعي الصوفي المفسر، سمع الحديث وتفقه على عدد من العلماء، توفي سنة (٤٦٥هـ) له «التفسير الكبير» و«لطائف الإشارات» و«الرسالة» انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٨/٢٢٧).

٢ - «الرسالة القشيرية» (ص ٤٢٠ - ٤٢١).

٣ - المصدر السابق (ص ٦٦٤ - ٦٦٥).

٤ - هو علي بن محمد المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف متصوف من كبار علماء العربية، ولد سنة (٧٤٠هـ) ودرس بشيراز، توفي سنة (٨١٦هـ). له من المؤلفات نحو خمسين مصنفًا، منها: «التعريفات» و«شرح مواقف الإيجي» انظر: «الأعلام» (٥/٧).

٥ - «التعريفات» مادة (و ل ي). ٦ - (ن م).

تلك عدة تعريفات للولي نقلتها عن عدد من المصادر الصوفية التي كُتبت في عصور مختلفة، وإذا تأملناها بدقة فإننا نخرج بمعلومات منها:

١ ـ أنه لا يوجد من هؤلاء من رضي بالاكتفاء بما عُرف به الولي في عرف الكتاب والسنة، وهو الإيمان والتقوى. فنجد منهم من أشار إلى ذلك إشارة مع إضافة مواصفات جديدة خطيرة سرعان ما تخرج بالولي الصوفي عن دائرة الولاية المحضة إلى عوالم العصمة وعلم الغيب وغيرها.

٢ ـ أن قول القشيري: «فعبادته تجري على التوالي...» وقوله: «فلا يخلق له الخذلان الذي هو القدرة على العصيان» يعد تأسيسًا واضحًا للقول بعصمة الولي، وهو قول صرح به في رسالته كما سيمر عليك إن شاء الله[١].

٣ ـ ويأتي الجرجاني ليؤكد تضمن حد الولي في فكرهم للعصمة والفناء[٢] أو الحلول[٣] كما يظهر جليًا في عبارتيه.

٤ ـ أما قول المنوفي: «بظهور أسمائه وصفاته عليه...» فيحتوي ضمنًا على أكثر المعتقدات المدونة في الفكر الصوفي نحو الولي بدءًا باعتقاد علمه الغيب، ومرورًا بفنائه في ذات الله أو حلوله فيها، وتصرفه تصرفًا مطلقًا في كل

على البعض فيحسب أن المراد بالفتح على الذات وإزالة الحجب التي بينها وبين الروح هو تطهير النفس وتزكيتها من أدرانها. لكن ظهر بالبحث أن مقصوده بالفتح بعيد قطعًا عن هذا المفهوم. فإذا أردت أن تعرف ما يرمي إليه في فتحه هذا فتعال نتصفح صفحات «الإبريز» نفسه لنجده يقول: «وأما أهل الحق فلهم فتح في أول الأمر وفي ثاني الأمر» ثم تحدث عن الفتح الأول فقال: «فيشاهد صاحبُ هذا الفتح الأرضين السبع وما فيهن، والسماوات السبع وما فيهن، ويشاهد أفعال العباد في دُورهم وقصورهم... وكذا يشاهد الأمور المستقبلة مثل ما يقع في شهر كذا وسنة كذا، وهؤلاء وأهل الظلام في هذا الفتح على حد سواء، ولذا يقال الكشف أضعف درجات الولاية.

وأما الفتح في ثاني الأمر فهو أن يفتح عليه في مشاهدة أسرار الحق التي حُجب عنها أهل الظلام، فيشاهد الأولياء العارفين بالله ـ تعالى ـ ويتكلم معهم ويناجيهم على بعد المسافة مناجاة الجليس لجليسه، وكذا يشاهد أرواح المؤمنين فوق قبورهم، والكرام الكاتبين، والملائكة، والبرزخ وأرواح الموتى التي فيه، ويشاهد قبر النبي ﷺ وعمود النور الممتد منه إلى قبة البرزخ، فإذا حصلت له مشاهدة النبي ﷺ في اليقظة حصل له الأمان من تلاعب الشيطان»[1].

وهذا الفتح المزعوم هو الذي خاض فيه صاحب «جواهر المعاني» فكان مما قال: «فإن الفتح هو زوال الحجب الحائلة بين العبد وبين حضرة القدس، وهي مائة ألف حجاب وخمسة وستون ألف حجاب (١٦٥٠٠٠) وزوال هذه الحجب بأسرها هو الفتح»[2]. وقال أيضًا: «وحقيقة الفتح هو ما بزغ عن الغيب عن زوال حجاب بعد حجاب»[3].

لعله قد ظهر لك بعض الشيء أن القوم أرادوا بتعريفهم للأولياء أن يجعلوهم خارج نطاق البشرية بحيث لا يخفى عليهم شيء في السموات ولا في الأرض،

٧ – وأخيراً يصادفك التعريف الذي أدلى به صاحب المعجم ليكون دليلاً على أن شريط الفكر الصوفي متصل الحلقات لم ينقطع منذ نشأة النحلة إلى يومنا هذا، فتعريف الشخص الذي مات في القرن الخامس الهجري للولي هو تعريف الشخص الذي عاش في القرن الرابع عشر، مع علمنا أن المتأخرين منهم توسعوا في بعض المفاهيم وعدّلوا من تصوراتهم الشيء الكثير من سيء إلى أسوأ.

هذا: وبعد تناول تعريفات المتصوفة للولي وتلميحاتهم الضمنية لمعتقداتهم فيه يكون من المناسب أن أُدون في هذا المقام الفروق الجوهرية بين الولي المعرف في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه واله وسلم، وفي فهم السلف الصالح وعقيدتهم، وبين الولي الذي يتحدث عنه الصوفية في مصادر فكرهم الأصلية، وليكن ذلك على وجه الإجمال لا سيما في الأوجه التي سوف أتناولها مبسوطة في مباحث خاصة.

الوجه الأول: التطور والتواجد في أماكن مختلفة في آن واحد:

في ترجمة الشيخ حسين أبي علي[١] يقول الشعراني[٢]: «كان هذا الشيخ من كمل العارفين وأصحاب الدوائر، وكان كثير التطورات تدخل عليه بعض الأوقات تجده جنديًّا، ثم تدخل فتجده سبعًا، ثم تدخل فتجده فيلاً، ثم تدخل فتجده صبيًّا، وهكذا»[٣].

ويقول أيضاً: «وقد وقع التبدل لجماعة كثيرة من الأولياء كقضيب البان[٤]،

١ – شيخ صوفي غارق في التصوف لا يكاد يخرج من خلوته، اتهم بالشعوذة والكيمياء، ربّى أصحابه على الشطح والنطق بالكلمات التي لا تأويل لها. مات بعد (٨٩٠هـ). انظر: «الطبقات الكبرى» للشعراني (٢/٧٨ ترجمة ٣٢٣).

٢ – هو عبد الوهاب بن أحمد الحنفي – نسبة إلى محمد ابن الحنفية – من المتصوفين الغلاة، ولد بمصر (٨٩٨هـ= ١٤٩٣م) ونشأ بساقية أبي شعرة (من قرى المنوفية) وإليه نسبته «الشعراني» و«الشعراوي» مات في القاهرة سنة (٩٧٣هـ – ١٥٦٥م) له مؤلفات غالبها في التصوف منها «لواقح الأنوار في طبقات الأخيار» و«القواعد الكشفية» وغيرهما كثير. انظر: «الأعلام» (٤/١٨٠ – ١٨١).

٣ – «الطبقات الكبرى» (٢/٧٨).

٤ – هو حسن الموصلي المعروف بقضيب البان صوفي مجذوب كان يتعرى من ملابسه أمام الناس. تروى عنه خوارق وشطحات، ويقال: إن الشيخ عبد القادر الجيلي كان يقربه. توفي (٥٧٠هـ) انظر: «طبقات الأولياء» لابن الملقن (ص ٤٣٦).

وسيدي حسين أبي علي، وسيدي إبراهيم الدسوقي[1]، وسيدي عبد القادر الدشطوطي[2] بمصر: فخطب سيدي إبراهيم الجمعة وصلى بالناس في خمسين قرية في يوم واحد وآن واحد...

قال: وأخبر جماعة ممن سافر مع السلطان قايتباي[3] إلى نواحي بحر الفرات: أن السلطان استأذن سيدي عبد القادر في السفر قبل أن يخرج من مصر فأذن له، فلما سافر السلطان دخل مدينة حلب فوجد سيدي عبد القادر مريضاً في زاوية والناس حوله فقالوا: إن الشيخ له هنا نحو سنة ضعيف لا يستطيع المشي، وكان السلطان من حين فارقه في مصر صحيحاً نحو شهر.

ثم سأل الشعراني شيخه عليًّا الخواص[4]: هل يؤاخذ الولي بكل فعل صدر من هذه الأجسام التي تطور فيها على السواء أم لا يؤاخذ إلا على الجسم الأصلي دون الزائد؟ فقال الشيخ: «يؤاخذ ويثاب بكل فعل صدر من جميع تلك الصور، ولو بلغت ألف صورة له أجرها وعليه وزرها.

ثم سأله: هل تتحد أفعال هذه الأجساد التي تطور فيها حتى إنه إذا حرك يده

---

١ – هو إبراهيم ابن أبي المجد الدسوقي، صوفي كبير من أهل دسوق بغربية مصر، تفقه على مذهب الشافعي ثم اقتفى آثار القوم وكثر مريدوه الذين نقلوا عنه كلاماً كثيراً على طريقة القوم، فيه الكثير مما لا معنى له. ولد سنة (٦٣٣هـ) وتوفي (٦٧٦هـ). انظر: «الأعلام» (١/٥٩).

٢ – أحد كبار الصوفيه، وأحد المجاذيب من شيوخ الشعراني، يذكر الشعراني أنه حج حافياً، ولما وصل إلى المدينة وضع خده على عتبة باب السلام ونام حتى رجع الحجاج ولم يدخل الحرم. وهذا إن وقع فهو أمر غير محمود؛ إذ الاستغراق في النوم الطويل لا فضيلة فيه خاصة إذا أدى إلى تعطيل الفرائض. مات بعد (٩٣٠هـ). انظر: «الطبقات الكبرى» للشعراني (٢/١٢٠).

٣ – هو السلطان قايتباي المحمودي الملك الأشرف أبو النصر. من ملوك الجراكسة، كان من المماليك ثم تقلب في الوظائف العسكرية إلى أن بويع بالسلطنة سنة (٨٧٢هـ)، كان كثير المطالعة لكتب التصوف، أبقى كثيراً من آثار العمران في مصر والحجاز والشام. ولد سنة (٨١٥هـ) توفي (٩٠١هـ). انظر: «الأعلام» (٥/١٨٨).

٤ – هو علي الخواص البرسلي، كان أميًّا لا يقرأ ولا يكتب، ومع ذلك كان يتكلم على معاني القرآن والسنة، وكان في أول أمره بائعاً يتجول، ثم فتح دكاناً، ثم تركه واشتغل بصناعة الخوص فسمي الخواص. ويبدو أنه كان يفضل الأمية والجهل على التعلم فيقول: «العلوم الإلهية لا تنزل إلا في الأوعية الفارغة». صحبه الشعراني عشر سنين. انظر: «الطبقات الكبرى» للشعراني (جـ٢ ص ١٣٠ – ١٤٦) وكلمته في (٢/١٣٧).

مثلاً تتحرك يد من تلك الصور كلها؟ فقال: نعم فما يقع من يد عين ما يقع من بقية الأيدي»[1].

وحُكي أيضًا: «أن اثنين حلفا أن الشيخ نام عند كل منهما إلى الصباح في ليلة واحدة في مكانين. فأفتى شيخ الإسلام الشيخ جلال الدين السيوطي[2] بعدم

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الفكر السافل ليس مجرد تراث مطوي أو أساطير مهجورة، ولكن الصوفية ما زالت ألسنتها تلهج وأقلامهم ترعف بها، تقريراً لها ودفاعاً عنها.

فهذا صوفي ختمي متشيع سوداني يقول: «ومن أغرب قصص المدد الروحي قصة بعض الذين أسلموا على يد الشيخ المكاشفي[1] في غرب إفريقيا ثم جاءوا لزيارته في السودان، مع العلم أن الشيخ المكاشفي لم يغادر مكانه في الجزيرة، ولم يذهب إلى غرب أفريقيا قط»[2].

الوجه الثاني: أن خيال الأولياء في الفكر الصوفي حقيقة حسية واقعة:

إن في الفكر الصوفي وتراثه الضخم قصصاً وأخباراً يكون من الصعوبة بمكان أن يتقبلها العقل والطبع السليم، إلا بعد إخضاعه لعمليات كثيفة مما يعرف في لغة العصر بغسيل المخ، ويبدو أن من أهم مقاصد إنشاء الزوايا والخلايا التربوية الصوفية إجراء مثل هذه العمليات، حيث يتخرج منها المريد وقد أخذ الجرعات اللازمة لتلقي كل خبر وتقبُّل كل قصة ما دامت تستند إلى

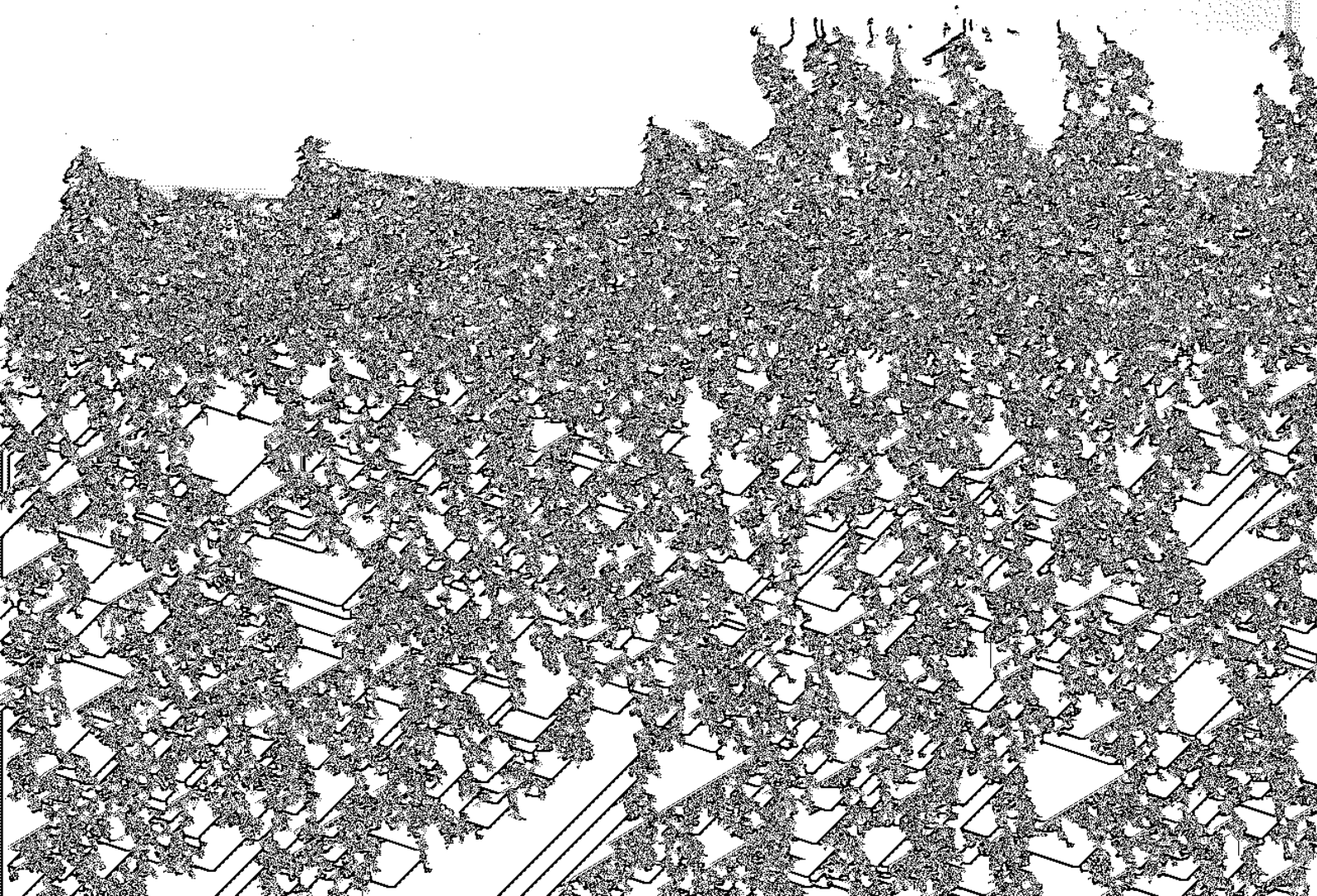

التقيا عرفها وعرفته وعرف أولاده، وأقره على ذلك النكاح علماء عصره[1].

ومثل هذه القصة ما ذكره من أن شيخًا صوفيًّا كرديًّا أقام في بلاد الأكراد مدة ستة أشهر ثم رجع إلى مصر، وكل ذلك بعد صلاة العصر إلى الغروب[2]. وجلس الدباغ يومًا مع صوفي آخر، فقال للدباغ: تعال نصور في أفكارنا أغرب صورة ثم ننظر في مخلوقات الله أهي موجودة أم لا؟ فقال له الدباغ: صور ما شئت. فقال: نصور مخلوقًا يمشي على أربع وهو على صورة جمل وظهره كله أفواه... وعلى ظهره صومعة على لون مخالف للونه صاعدة إلى فوق، وفي رأسها شرافات، من شرافة منها يبول ويتغوط، ومن شرافة أخرى يشرب، وبين الشرافات صورة إنسان برأسه ووجهه وجميع جوارحه، فما فرغنا من تصويره حتى رأينا هذا المخلوق، وله عدد كثير وإذا بالذكر منه ينزو على الأنثى فتحمل منه، وفي عام آخر ينزو عليه الأنثى بأن ينقلب الحال فيرجع الذكر أنثى والأنثى ذكرًا[3].

أقول: يستفاد من هذه القصص العلم بجهل هؤلاء الناس بالإسلام وأحكامه مع سعة خيالهم من جهة. ومن جهة أخرى الجمود الفكري الذي كان يسود المجتمع الإسلامي في هذه الفترة على الأقل، حيث يجرؤ إنسان على التفوه بمثل هذا الكلام دون معارضة أو مناقشة من أحد،اللهم إلا إذا قلنا: إنهم كانوا يتكتمون ولا يقولون مثل هذه الخرافات إلا بحضرة أتباعهم الذين أجريت لهم عمليات غسيل المخ وتلويث الفطرة، ويشهد لهذا الذي قلناه قول ابن المبارك اللمطي عن حال شيخه الدباغ:

فإذا حضر بين يديه بعض من لا يعتقده لا تخرج منه ولا فائدة واحدة، ولا يقدر على التكلم بشيء من العلوم اللدنية[4]، والمعارف الربانية، حتى يقوم ذلك

---

١ – «الجواهر والدرر» (ص ١٦٤) و«الطبقات الكبرى» (٢/ ٧٥).

٢ – «الطبقات الكبرى» (٢/ ١٦٤ – ١٦٥). ٣ – «الإبريز» (ص ٢٤٦).

٤ – يطلق الصوفية على ما يلقى في القلب فيذوقه الملقى إليه ولا يستطيع التعبير عنها «العلم اللدني» نسبة إلى قوله تعالى: ﴿**وعلمناه من لدنا علماً**﴾ انظر: «التعليقات على الفصوص» لأبي العلاء عفيفي (ص ١٢٢).

الشخص ويوصينا ويقول: «إذا حضر مثل هذا الرجل فلا تسألوني عن شيء حتى يقوم»[1].

ومهما قلنا فسوف تبقى الوقاحة أبرز سمة لمن يدون مثل هذا في كتاب ليدعو الناس إلى اعتقاده.

ومن الخيال الخصب المماثل لما سبق قصة إبراهيم نياس[2] التي ذكر فيها أنه بقي ينتقل من حضرة إلهية إلى حضرة أخرى مدة ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف سنة من أيام الله، وذلك كله كالمدة الواقعة بين الشفع والوتر، ثم علق على قصته بقوله: سبحان الله العظيم يخص من يشاء بما يشاء[3].

الوجه الثالث: إباحة مخالفة الشريعة الإسلامية للأولياء في الفكر الصوفي[4]:

ليس المقصود بالمخالفة هنا مجرد الوقوع في الخطأ وارتكاب المعاصي؛ إذ من المعلوم شرعًا أنه ليس هناك معصوم من الخطإ والخطيئة والضلال غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لكننا نجد في الفكر الصوفي منحىً آخر غير ما ذكرنا، وهو وجوب التسليم للولي بكل ما يصدر منه من الأفعال مع اعتقاد أنه لا يحيد عن الحق، فإذا أظهر شيئًا يخالف هذا فإنه يجب على الناس تأويله لأنه إنما يفعل ذلك لغرض صحيح.

يقول الدباغ: «لا ينبغي أن ينظر إلى ظاهر الولي ويوزن عليه فيخسر الوازن دنيا وأخرى»[5].

---

١ - «الإبريز» (ص ٢٢١).

٢ - هو إبراهيم بن الحاج عبد الله نياس الصوفي التجاني، ولد سنة (١٣٢٠هـ) في قرية طيبة بالسنغال. تلقى الطريقة التجانية عن والده ونشرها على نطاق واسع في غرب أفريقيا وفي نيجيريا على وجه الخصوص. توفي (١٣٩٤هـ). له عدد من المؤلفات والرسائل منها «كاشف الإلباس» و«السر الأكبر» انظر: تصدير كتاب «كاشف الإلباس» للشيخ علي سيسي تلميذه.

٣ - «السر الأكبر» (ص ٤٣٦) بتحقيق الميغري.

٤ - هناك دراسة موسعة حول هذه القضية راجعها في (ص ٣٧٧) من هذا الجزء.

٥ - «الإبريز» (ص ٢١٩).

وهذا الشعراني يسأل شيخه الخواص عن أرباب الأحوال الذين يظهر عنهم الخوارق مع عدم صلاتهم وصومهم كيف حالهم؟ فقال: «ليس أحد من أولياء الله له عقل التكليف إلا وهو يصلي ويصوم، ولكن هؤلاء لهم أماكن مخصوصة يصلون فيها كجامع رملة، وبيت المقدس، وجبل قاف، وسد إسكندر وغيرها من الأماكن المشرفة». ثم قال الشعراني: «وكان سيدي إبراهيم المتبولي[1] يصلي الظهر دائمًا في الجامع الأبيض برملة لد فكان علماء حارته ينكرون عليه ويقولون: لأي شيء لا تصلي الظهر أبدًا مع كونه فرضًا عليك كغيره من الصلوات الخمس؟ فيسكت»[2].

وحكى الشعراني أيضًا عن سهل بن عبد الله[3] أنه قال: «ما من ولي لله صحت ولايته إلا ويحضر إلى مكة في كل ليلة جمعة لا يتأخر عن ذلك»[4].

وقال الشعراني: «إن من عباد الله من لا يصلي الصلوات الخمس إلا بمكة، ومنهم من لا يصليها إلا ببيت المقدس، ومنهم من لا يصليها إلا بالمدينة المشرفة، ومنهم من لا يصليها إلا بجبل قاف... وبالجملة فأرباب الأحوال ينبغي التسليم لهم»[5].

وأشار الشيخ التجاني[6] أن العارفين لمبالغتهم في التخفي يستترون عن العامة بارتكاب الدواهي من الزنا والكذب الفاحش وشرب الخمر وقتل النفس[7] وأضاف: أن ذلك صور لا وجود لها في الخارج[8].

---

١ – هو إبراهيم بن علي برهان الدين المتبولي، مصري كان صوفي وقته، للعامة فيه اعتقاد وغلو حتى إن شفاعته عند السلطان والأمراء لا ترد. توفي بالمنوفية (٨٧٧هـ). له كتاب «الأخلاق المتبولية» انظر: «الأعلام» (١/٥٢).

٢ – «درر الغواص من فتاوى سيدي علي الخواص» (ص ٦٢ – ٦٣) بهامش الإبريز.

٣ – هو سهل بن عبد الله بن يونس التستري أحد أئمة الصوفية، له مشاركات في علوم أخرى، ولد بتستر سنة (٢٠٠هـ) وتوفي بالبصرة سنة (٢٨٣هـ) له «تفسير القرآن» و«رقائق المحبين» و«مواعظ العارفين» انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/٣٣٠) و«الأعلام» (٣/١٤٣) و«معجم المؤلفين» (٤/٢٨٤).

٤ – «الطبقات الكبرى» (١/٦٧).

٥ – «اليواقيت والجواهر» (١/١٥١).

٦ – انظر ترجمته في (١/٥٤٩) من هذا الكتاب.

٧ – انظر: «جواهر المعاني» (١/١٦١).

٨ – نفسه (١/١٦٢).

والذي نلفت الأنظار إليه هنا أمران:

الأول: أن جبل قاف هذا الذي يتحدث عنه الصوفية ليس من الجبال التي يعرف مكانها أو يستطيع الوصول إليها أحد غير أولياء الفكر الصوفي، لقد تحدث عنه صاحب «القوت» فقال: «قيل لأبي يزيد[1] بلغت جبل قاف؟ فقال: جبل قاف أمره قريب، الشأن في جبل كاف، وجبل عين، وجبل صاد. قيل: وما هذا؟ قال: هذه جبال محيطة بالأرضين السفلى. حول كل أرض جبل بمنزلة جبل قاف المحيط بهذه الأرض الدنيا وهو أصغرها، وهذه أصغر الأرضين.

وكان أبو محمد يخبر أنه صعد جبل قاف ورأى سفينة نوح مطروحة فوقه، وكان يصفه ويصفها، وقال: لله عبد بالبصرة يرفع رجله وهو قاعد فيضعها على جبل قاف»[2].

فأنت ترى أن هذا الجبل محيط بالأرض، والذي يبدو من عبارته أنها أرض غير الأرض التي نحن فيها، لأنها موصوفة بأنها «دنيا» أي: أقرب إلى أرضنا. ويؤيد هذا أن الشيخ الرفاعي[3] وصف قاف فقال: «أرض بيضاء ما عُصي ربنا فيها طرفة عين، فيها خلق عظيم لا يعلم عددهم إلا الله تعالى ما سمعوا خلق آدم ولا لعن إبليس»[4].

الثاني: أنه حسب معطيات هذه التصريحات الصوفية لا مانع في الفكر الصوفي من أن يترك الولي الصلاة والصيام مع جماعة المسلمين، ولا مانع من أن يكذب الكذب الفاحش، ويمارس الزنا، ويشرب المسكرات، ويقتل الأنفس البريئة، ولا عليك تجاه ذلك الدواهي إلا أن تؤول تركهم الصلاة بأنهم يصلون

---

١ – انظر ترجمته في هذا الكتاب (١/٤٨٣). ٢ – «قوت القلوب» لأبي طالب المكي (٢/٦٩).

٣ – هو أحمد بن علي بن أبي الحسين الرفاعي الحسيني، مؤسس الطريقة الرفاعية، ولد في العراق سنة (٥١٢هـ) بعد موت أبيه فرباه خاله، وتفقه بواسط وتصوف فانضم إليه خلق كثير لهم فيه اعتقاد مبالغ فيه، توفي بقرية أم عبيدة (بين واسط والبصرة) سنة (٥٧٨هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١/٧٧) وفيه مولده سنة (٥٠٠) و«الأعلام» (١/١٧٤) و«معجم المؤلفين» (٢/٢٥).

٤ – «قلادة الجواهر» لأبي هدي أفندي (ص ١٩١).

في أماكن أخرى «مشرفة» أما ارتكابهم الفواحش فيجب الاعتقاد بأنها صور وتخيلات لا حقيقة لها ومن أبى إلا أن يزن أعمالهم بظاهر الشريعة فيصيبه الخسران الدنيوي والأخروي.

وهذه البادرة الغريبة عن الإسلام فتحت المجال من جديد أمام أعداء الإسلام ليتقولوا عليه ما لم يقل ويلصقوا به ما هو منه بريء.

فيقول نيكولسن: «وعلى كل حال قالوا - يعني المسلمين -: إن أهل الحق الذين تولى الله بواطنهم لا يحكم عليهم بظواهرهم، فإن علمهم بالغيب قد يحملهم على فعل ما يخالف ظاهر الشرع والأدب»[1].

الوجه الرابع: أنهم يعلمون الغيب:

إن النصوص الصوفية القاضية بأن الأولياء يعلمون الغيب بلغت من الكثرة بحيث تفوت العد والإحصاء البشريين، لكننا نكتفي هنا بمثالين اثنين فحسب، علمًا بأن هناك مبحثًا خاصًّا بهذا الموضوع أفصل فيه ما أمكن تفصيله واقتضاه الإيجاز غير المخل مع مناقشته مناقشة علمية[2].

المثال الأول: يقول الشعراني ناقلاً عن شيخه الخواص قوله:

«العارف له أن يقول: أنا أعرف الآن ما تكتبه الأقلام الإلهية في شأني ويكون صادقًا»[3].

المثال الثاني: يقول أحمد بن المبارك - في معرض سرده لأنواع المعارف التي استفادها من شيخه عبد العزيز الدباغ -: «وكذا سمعت منه من المعرفة باليوم الآخر وجميع ما فيه من حشر ونشر وصراط وميزان ونعيم باهر، ما تعرف إذا سمعته أنه يتكلم عن شهود وعيان، ويخبر عن تحقيق وعرفان، فأيقنت حينئذ بولايته العظمى»[4].

---

١ - «في التصوف الإسلامي وتاريخه» (ص ٨١).
٢ - انظر موضعه من هذا الكتاب (١/ ١٨٤).
٣ - «الجواهر والدرر» (ص ٢١٠).
٤ - «الإبريز» (ص ٣).

وأحسب أن هذا النص – كسابقه – ليس في حاجة إلى تحليل؛ فإن المعرفة باليوم الآخر وجميع ما فيه إن لم يكن من أنواع الغيوب فليس هناك غيب أصلاً؛ إذ العلم بشيء من ذلك مقيد بما ورد في الكتاب والسنة.

ونحن نعلم أن الدباغ لم يستفد هذا العلم المزعوم منهما لأمور:

١ – أن تلميذه الراوي صرح بأنه يتحدث عن شهود وعيان.

٢ – أن تفصيل جميع ما في الآخرة لم يأت في الكتاب والسنة، بل جاء فيهما – غالبًا – إجمال تلك الأمور حسب ما يقتضيه الترغيب والترهيب.

٣ – أن الدباغ أمي لم يقرأ الكتاب ولا السنة كما صرح بذلك ابن المبارك نفسه[١].

الوجه الخامس: أن الولي عندهم يقول للشيء: كن، فيكون[٢]:

إننا ندرك كيف أن المؤمن الغيور على الدين الإسلامي وعلى صفاء العقيدة، ليكاد يتميز من الغيظ ويختنق من الكمد حين يقف على تجاوزات وصلت إلى حد نسبة علم الغيب لغير الله تعالى.

ولكننا لا نستطيع أن نتصور كيف وصلت الجرأة على الله بهؤلاء إلى القول بأن النطق بالغيب يعد العتبة الأولى للأولياء، وأن الثانية أن يقول الولي للشيء: كن، فيكون، وأن الدرجة الكبرى هي: وصول الولي إلى القطبانية.

لنستمع إلى ذلك كله على لسان الشيخ إدريس بن الأرباب[٣] فيقول: «درجات الأولياء على ثلاثة أقسام: عليا، ووسطى، وصغرى.

فالصغرى: أن يطير في الهواء، ويمشي على ظهر الماء، وينطق بالمغيبات.

---

١ – انظر: «الإبريز» (ص ١٤ و ص ٣٢).

٢ – هناك تفصيل ورد على شبهتهم في قضية «كن فيكون» انظره في موضعه من هذا البحث ١/ ١٣٤.

٣ – هو إدريس بن محمد الأرباب، ولد بعيلة فونج بالسودان سنة (٩١٣هـ) ودخل الكتاب على يد شيخ اسمه البنداري، ويذكر له أتباعه كثيراً من الخوارق. توفي سنة (١٠٦٠هـ) وله من العمر (١٤٧) سنة. انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ترجمة ٦ ص ٤٩).

والوسطى أن يعطيه الله الدرجة الكونية إذا قال للشيء: كن، فيكون، وهذا مقام دفع الله ولدي[1]، والكبرى وهو[2] درجة القطبانية»[3].

وقد سبق قول الدباغ - حين شرح معنى الفتح الذي يفيد علم الغيب: «ولذا يقال: الكشف أضعف درجات الولاية»[4].

الوجه السادس: أن الولي عندهم لا بد له من كرامات ظاهرة[5]:

كما أن الصوفية يرون أن من ظهرت على يديه خوارق لا بد أن يكون وليًّا؛ إذ لو لم يكن وليًّا لما ظهرت على يديه، كما نقله القرطبي عنهم[6]، فكذلك يرون ضرورة ظهور الخوارق على يد الولي، بل يذهبون إلى أبعد من ذلك حيث جعلوا ظهور الخوارق مقياسًا لتقييم مستوى المريد، عندما يريدون معرفة مدى تقدمه في الاستفادة من دروس الرياضة والمجاهدات القاسية التي يتلقاها من شيخه المربي، فما دام لم تظهر على يده «كرامة» فإنه باق تحت نير الإهانة والإذلال، وإذا ظهرت منه أعيد له بعض حقوقه في الاعتبار، كأن يؤذن له - مثلاً - بالجلوس على سجادة!.

في هذا الصدد ينقل الشعراني عن الشيخ محمد الغمري[7] أنه كان يقول: «كان سيدي أحمد الزاهد[8] لا يأذن قط لفقير - أي لمريد صوفي - أن يجلس

---

١ - هو دفع الله ابن الشيخ محمد أبو إدريس ولد في الضباب (إشارة إلى قرية في المنطقة الواقعة في جنوب غرب السودان) درس الفقه المالكي وأخذ التصوف من أبيه، وشاع أمره بين صوفية السودان فكثر أتباعه. توفي سنة (١٠٩٤هـ). انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٢٠٥). إنما قال: ولدي لكونه ربّاه على طريقة القوم.

٢ - هكذا، والصواب أن يقال: «هي».

٣ - «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٢٠٦).

٤ - انظر: (١/ ٦٠) من هذا البحث.

٥ - الفصل الأخير من الباب الثالث مخصوص بالكرامات فراجعه (٢/ ٢٧٧).

٦ - سبق قول القرطبي في (١/ ٥٤).

٧ - أحد أعيان أصحاب الشيخ أحمد الزاهد بمصر، كانت له جماعة تسكن في المحلة الكبرى يضرب بهم المثل في تقديس الشيوخ. مات بعد (٨٥٠هـ) ودفن بجامع المحلة. انظر: «الطبقات الكبرى» (٢/ ٨٧ - ٨٨ ترجمة ٣٢٤).

٨ - أحمد بن محمد بن سليمان المعروف بالزاهد، صوفي شافعي من أهل القاهرة، بنى جامعًا يعظ فيه الناس لا سيما النساء، ونقموا عليه فتواه برأيه من غير نظر جيد في العلم. توفي سنة (٨١٩هـ). له كتب صنفها للمريدين، منها «رسالة النور» و«تحفة السلاك» انظر: «الأعلام» (١/ ٢٢٦ - ٢٢٧) و«معجم المؤلفين» (٢/ ١٠٩).

على سجادة إلا إذا ظهرت له كرامة»[1].

ويقول سهل بن عبد الله: «من زهد في الدنيا أربعين يومًا صادقًا من قلبه مخلصًا ظهرت له الكرامات، ومن لم تظهر له فلعدم الصدق في زهده، فقيل: كيف تظهر له الكرامة؟ فقال: يأخذ ما يشاء من حيث يشاء»[2].

وقال الشبلي[3]: «كل ولي لا يكون له معجزة فهو كذاب»[4].

الوجه السابع: أنهم يصفون الأولياء بما يصفون به ربهم:

إضافة إلى ما سبق أن بيناه من وصف الأولياء في الفكر الصوفي بعلم الغيب في درجتهم الأولى، وبأنهم يقولون للشيء: كن، فيكون في درجتهم الثانية، نود أن نؤكد هنا على أن القوم لا يبخلون على أوليائهم بأي صفة يصفون بها ربهم، ونعرض عليك نصوصًا من مصادرهم لتكون برهانًا على ما نقول:

يقول الشعراني: إن الشيخ محمد الحضري[5] كان يقول: «الأرض بين يدي كالإناء الذي آكل منه، وأجساد الخلائق كالقوارير أرى ما في بواطنهم»[6].

وقال أبو العباس المرسي[7]: لو كشف عن حقيقة الولي لعُبد»[8].

فعلق الشيخ التجاني[9] على هذه الكلمة بقوله: «لأن أوصافه من أوصاف

---

١ – «الطبقات الكبرى» (٢/٧٨).
٢ – «الرسالة القشيرية» (٢/٦٧٣).
٣ – هو دلف بن جحدر. وقيل: ابن جعفر الشبلي (نسبة إلى قرية شبلية وراء سمرقند) كنيته أبو بكر. كان حاجبًا للموفق ثم عُزل، فذهب إلى الجنيد ورافقه وتصوف على يديه بعد أن تفقه على مذهب مالك، كان له شطحات وتجاوزات لا تكون قدوة، وسبب انحرافه المبالغة في المجاهدات كما يقول الذهبي. وحقيقته أنه كان مع الحلاج على مذهب واحد، إلا أنه أخفى والحلاج أظهر. توفي سنة (٣٣٤هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/٣٦٧) و«طبقات الأولياء»(ص ٢٠٤)، و«شذرات الذهب» (٢/٣٣٨).
٤ – «الطبقات الكبرى» (١/٨٩).
٥ – صوفي مصري مجذوب كان يتكلم بالعظائم في ذات الله وأنبيائه. مات (٨٩٧هـ). «الطبقات الكبرى» (٢/٩٤).
٦ – «الطبقات الكبرى» (٢/٩٤).
٧ – هو أحمد بن عمر المرسي، فقيه، متصوف، من تلاميذ أبي الحسن الشاذلي الذي لازمه في الظعن والإقامة، ومن تلاميذه البوصيري صاحب البردة، أصله من مرسية بالأندلس فسكن الإسكندرية، ولأهلها فيه اعتقاد كبير. توفي (٦٨٦هـ). انظر: «شجرة النور الزكية» (ص ١٨٧) و«الأعلام» (١/١٨٦).
٨ – ط. ك (٢/١٢)
٩ – انظر ترجمته في (١/٥٤٩) من هذا الكتاب.

ينطق بالحكمة، وأرشد خلقًا كثيرًا بمجرد النظر»[1].

وتحدث أيضًا عن الشيخ حمد النحلان[2] وأنه قضى في خلوته اثنين وثلاثين شهرًا من غير أكل أو شرب، فلما خرج من خلوته أتى بماء يقول عنه ابن ضيف الله: «فجميع من شرب منه وقع مغشيًّا عليه وصار وليًّا من أولياء الله»[3].

وجاء بعض الصوفية إلى الشيخ حسن ود حسونة[4] يطلبون سلوك الطريقة فقعدوا ينتظرون خروجه يومًا كاملاً، فلما خرج الشيخ قال لبعض أتباعه: خذوا هذه الرواية[5] لأولئك الفقراء فأرشدوهم فيها، فلما شربوا صاروا من أولياء الله تعالى[6].

أما الشيخ التجاني فقد أخبر أنه حصل على أعلى مقامات الأولياء، وهي القطبانية هدية من شيخ اسمه محمد الكردي[7]، حيث حكى أنه رحل إلى القاهرة لملاقاة الشيخ المذكور، ولما التقى به سأله: ما مطلبك؟ فقال له التجاني: «مطلبي القطبانية العظمى». قال له: «لك أكثر منها». فقال له التجاني: «عليك»؟ قال: «نعم»[8].

وذكر أيضًا: «أن العارف يرى نفسه أن ليس ثم غيره يتجلى بالأسماء والصفات إلا هو... لكنه يعلم أن ذلك من إفاضة القطب عليه؛ إذ لو أراد القطب

---

١ – «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٣٢٥).

٢ – هو حمد النحلان بن محمد المشهور بابن الترابي، قرأ «مختصر خليل» ثم أخذ الطريقة على الشيخ دفع الله. مات سنة (١١١٦هـ). انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ١٦٠).

٣ – ن . م (ص ١٦٢).

٤ – هو حسن بن حسونة بن الحاج موسى، ذكر من خوارقه شفاء الأمراض وإحياء الموتى. مات سنة (١٠٧٥هـ). انظر: ن . م (ص ١٣٣).

٥ – الرواية: الكمية اليسيرة من اللبن الخمير (محقق الطبقات).

٦ – انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ١٤٢).

٧ – هو محمد أو محمود الكردي المصري، أصله من العراق ولد ونشأ فيها، ثم سافر إلى مصر وسكن بها، توفي سنة (١٢٠٨هـ). انظر: «بغية المستفيد» لمحمد العربي السائح (ص ١٦٣).

٨ – «جواهر المعاني» (١/ ٤٦).

إمساكه لأمسكه عنه»[1].

وهكذا نجد أن تصرفاتهم في إعطاء مقام الولاية لمن يريدون له ذلك لا تقف عند حد، وسخاءهم فيه لا يقع تحت حصر: فبينما يتفضل بعضهم بالولاية على من يشاء بمجرد كلمة يهمس بها في أذن المريد، نرى غيره يصنع الولي بنظرة واحدة، يأتي غيره فيجعل الولاية،في كوب ماء أوْ جرعة لبن يشربه «العوام» فينقلبوا أولياء لله.

فيالها من دعاوى عريضة عارية، والله ـ تعالى ـ يقول لنبيه ومصطفاه:

﴿ إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [سورة القصص، الآية: (٥٦)].

الوجه التاسع: أنهم يقابلون النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ يقظة:

أما مسألة مقابلة النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ فدواوين الفكر الصوفي مليئة بها، ولا خلاف بينهم في إمكانها ووقوعها، وليس مقصودنا هنا مناقشتهم في إمكانية وقوعها، فذلك له موضع آخر[2]، وإنما أردنا فقط بيان وجود هذه الخاصية للأولياء في الفكر الصوفي، وأنها من نقاط الخلاف الجوهرية بين الأولياء في الفكر الصوفي والأولياء في الشريعة الإسلامية.

أما الأغراض التي يقابلون النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أجلها فمتعدّدة ومتنوعة، وليكن مثالنا الأول والثاني حول اللقاء به ـ عليه الصلاة والسلام ـ لغرض سؤاله عن الأحاديث وأحكامها تصحيحًا وتضعيفًا!

يقول ابن عربي[3]: ورب حديث يكون صحيحًا من طريقٍ رواته يحصل لهذا المكاشف الذي عاين هذا المظهر (مظهر معاينة النبي عليه الصلاة والسلام) فسأل النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ عن هذا الحديث الصحيح فأنكره وقال له: لم أقله ولا حكمت به. فيعلم هذا المكاشف ضعفه، فيترك العمل به عن بينة

---

١ ـ ن . م (٢/١٠٦).
٢ ـ انظر موضعه من هذا الكتاب (٢/٣٩).
٣ ـ انظر ترجمته في (١/٥٢٦) من هذا الكتاب.

من ربه، وإن كان قد عمل به أهل النقل لصحة طريقه وبنفس الأمر ليس كذلك»[1].

قال أبو المواهب الشاذلي[2]: «رأيت رسول الله ﷺ فسألته عن الحديث المشهور: «**اذكروا الله حتى يقولوا مجنون**» وفي صحيح ابن حبان: «**أكثروا من ذكر الله حتى يقولوا مجنون**»[3]. فقال ﷺ: «**صدق ابن حبان في روايته، وصدق راوي «اذكروا الله» فإني قلتهما معًا، مرة قلت هذا ومرة قلت هذا**»[4].

أما المثال الآخر فيقول علي حرازم بن العربي[5]: «وهذه الأبيات[6] التي نذكرها علمها سيد الوجود ﷺ في المنام للولي الصالح... أبي عبد الله محمد ابن العربي التازي[7]، فلما استيقظ وجدها في فيه يذكرها فحفظها، فبعد ذلك لقي مولانا رسول الله ﷺ يقظة وكان يلاقيه في اليقظة كثيراً – فسأله عن معنى الأبيات وطلب منه شرح الأبيات فأجابه لذلك مولانا رسول الله ﷺ لمحبته في شيخنا وأستاذنا أحمد بن محمد التجاني – وهو تلميذ له – وصرح له سيد

---

١ – «الفتوحات المكية» (٢/٣٥٨).

٢ – هو أبو المواهب محمد الشاذلي، ذكر الشعراني أنه كان مقيمًا بالقرب من الجامع الأزهر، وكان له خلوة فوق سطحه. وكان ينزل ويرقص في الجامع الأزهر فيتكلم فيه الناس. لم يذكر له تاريخ وفاة. له كتاب «القانون في علوم الطائفة» انظر: ط. ك (٢/٦٠).

٣ – هذا الحديث رواه أحمد «المسند» (٣/٦٨) وابن حبان «الإحسان» (٢/٩٣) والحاكم «المستدرك» (١/٤٩٩) كلهم من طريق دراج أبي السمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.
وأبو السمح قال النسائي عنه: «ليس بالقوي» «الضعفاء» (ترجمة ١٨٧) وقال الحافظ في «التقريب»: (ترجمة ١٨٢٤): «صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف».
ومع هذا قال الحاكم: «صحيح الإسناد» ولم يتعقبه الذهبي كعادته، فيحتمل أن يكون قد سها عنه، أو تعقبه وسقط من تلخيصه المطبوع بحاشية المستدرك، لأنه ذكر أبا السمح في كتابه «الضعفاء» (ترجمة ٢٠٣٩) ونقل عن أحمد وغيره أن أحاديثه مناكير وذكره أيضاً في «الميزان» (٢/٢٤) وعد هذا الحديث من مناكيره.
والحديث ضعفه الألباني انظر: «الضعيفة» (رقم ٥١٧) و«ضعيف الجامع» (رقم ١٢٠٧).

٤ – «الطبقات الكبرى» (٢/٦٨).

٥ – هو علي حرازم بن العربي برادة، مغربي من أهل فاس، صاحب الشيخ أحمد التجاني. توفي سنة (١٢١٨هـ). له «جواهر المعاني» جمع فيه أخبار شيخه وأقواله. انظر: «الأعلام» (٤/٢٧٠) و«معجم المؤلفين» (٧/٧٥).

٦ – يشير إلى قصيدة ذكرها.

٧ – هو محمد بن العربي التازي مسكنًا، والدمراوي أصلاً، صوفي تجاني، توفي بعين ماضي (١٢١٤هـ). «جواهر المعاني» (٢/١٥٣ – ١٥٤).

الوجود ﷺ بأن قال: «**لولا محبتك في التجاني ما رأيتني قط**»[1].

أقول: هذا الخبر لو لم يكن فيه سوى مناهضة قوله تعالى: ﴿**وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ**﴾ [سورة يس، الآية: (٦٩)] لكان ذلك كافيًا في نسفه وجعله هباء منثورًا.

الوجه العاشر: أن الولاية عندهم لها خاتم كما أن للنبوة خاتمًا:

عقيدة ختم الولاية فكرة صوفية أول من تكلم بها رجل يدعى الحكيم الترمذي[2] الذي عاش في القرن الثالث الهجري، وهي عقيدة مضادة لما في الكتاب والسنة؛ إذ آخر الأولياء كما يدل عليه المعنى اللغوي لهذين اللفظين، وكما يفهم من سكوت النصوص الشرعية وعدم ورود شيء بشأنه إنما «هو آخر مؤمن تقي يكون من الناس، وليس هو بخير الأولياء ولا أفضلهم لعدم ورود نص في هذا، بل أفضلهم أبو بكر ثم عمر اللذان ما طلعت الشمس وما غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل منهما بنص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم»[3].

ويبدو أن الصوفية أطبقوا على الترحيب بالفكرة من حيث المبدأ، وبقي تعيين من هو ذلك الولي الخاتم؟ فوجدنا أن مجموعة كبيرة منهم اندفعت إلى الزج بنفسها أو بشيخها في هذا الميدان.

ولعل الأوصاف العظيمة التي أضفاها الترمذي – صاحب الفكرة – على هذا الولي هي التي شوقتهم إلى ترشيح شيوخهم أو أنفسهم لهذا المنصب الخطير حيث يقول عنه:

---

١ – «جواهر المعاني» (٢/١٥٣ – ١٥٤).

٢ – هو محمد بن علي الترمذي، من أهل ترمذ، نفي منها بسبب تأليفه كتاب «ختم الولاية» وحكموا عليه بالكفر، باحث صوفي، له مشاركة في الحديث من أشهر كتبه «نوادر الأصول في أحاديث الرسول»، اختلف في تاريخ موته. انظر: «طبقات الأولياء» (ص ٣٦٢) و«الأعلام» (٦/٢٧٢).

٣ – «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/٦٤) «وولاية الله والطريق إليها» لإبراهيم هلال (ص ١٩٨) وعبارته: «آخر مؤمن تقي تقوم عليه القيامة» وهي خطأ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس**». رواه مسلم. «صحيح مسلم»: الفتن وأشراط الساعة – باب قرب الساعة (ص ٢٢٦٨).

«فهذا سيد الأولياء وأمان أهل الأرض، ومنظر أهل السماء، وخالصة الله، وموضع نظره وسوطه في خلقه»[1].

وعنه يقول أيضًا: «فكما كان محمد ﷺ حجة على الأنبياء، فكذلك يصير هذا الولي حجة على الأولياء»[2].

يقول الإمام ابن تيمية: «ولم يتكلم أحد من المشايخ بخاتم الأولياء إلا محمد بن علي الحكيم الترمذي، فإنه صنف مصنفًا غلط فيه في مواضع، ثم صار طائفة من المتأخرين يزعم كل واحد منهم أنه خاتم الأولياء»[3].

ويقول أيضًا: «وكذلك لفظ «خاتم الأولياء» لفظ باطل لا أصل له. وأول من ذكره محمد بن علي الحكيم الترمذي، وقد انتحله طائفة كل منهم يدعي أنه خاتم الأولياء كابن حمويه[4]، وابن عربي[5]، وبعض الشيوخ الضالين بدمشق وغيرها، وكل منهم يدعي أنه أفضل من النبي – عليه السلام – من بعض الوجوه إلى غير ذلك من الكفر والبهتان، وكل ذلك طمعًا في رئاسة خاتم الأولياء لما فاتتهم رياسة خاتم الأنبياء، وقد غلطوا؛ فإن خاتم الأنبياء إنما كان أفضلهم للأدلة الدالة على ذلك، وليس كذلك خاتم الأولياء»[6].

أقول: نصوصهم في تفضيل خاتم الأولياء على الأنبياء كثيرة نسرد منها قليلاً مع بيان أوجه التفضيل:

يقول ابن عربي – وهو يتحدث عن وحدة الوجود –: «وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأولياء، وما يراه أحد من الأنبياء أو الرسل إلا من مشكاة الرسول الخاتم، ولا يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولي الخاتم، حتى إن

---

١ – «ختم الولاية» للترمذي (ص ٤٠٦).
٢ – ن . م (ص ٤٢١).
٣ – «الفرقان» (ص ٧١).
٤ – هو الشيخ أبو محمد عبد الله بن عمر الجويني الصوفي ابن حمويه الدمشقي، ولد بدمشق ورحل إلى المغرب واتصل بملك مراكش المنصور بن يعقوب، وزار مصر أيضًا. توفي بدمشق سنة (٦٤٢هـ) له كتب في التاريخ والفقه والتصوف. انظر: «شذرات الذهب» (٥/٢١٤) و«معجم المؤلفين» (٦/٩٦).
٥ – انظر ترجمته في (١/٥٢٦) من هذا الكتاب.
٦ – «مجموع الفتاوى» (١١/٤٤٤).

الرسل لا يرونه – متى رأوه – إلا من مشكاة خاتم الأولياء؛ فإن الرسالة والنبوة – أعني نبوة التشريع ورسالته – تنقطعان والولاية لا تنقطع أبداً، فالمرسلون من كونهم أولياء لا يرون ما ذكرناه إلا من مشكاة خاتم الأولياء»[1].

ويقول: «ولما مثل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللبن وقد كمل سوى موضع لبنة، فكان ﷺ تلك اللبنة غير أنه ﷺ لا يراها كما قال إلا لبنة واحدة. وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤيا، فيرى ما مثله به رسول الله ﷺ ويرى في الحائط لبنتين... لبنة ذهب ولبنة فضة، فلا بد أن يرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبنتين فيكون خاتم الأولياء تينك اللبنتين فيكمل الحائط... كما هو آخذ عن الله في السر ما هو بالصورة الظاهرة متبع فيه؛ لأنه يرى الأمر على ما هو عليه..... فإنه أخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي به إلى الرسول»[2].

وقال أيضاً: «وفينا من يأخذ عن الله فيكون خليفة عن الله بعين ذلك الحكم»[3].

في هذه النصوص نجد أنه فضل خاتم الأولياء على الأنبياء بأمور:

١ – أن الرسل لا يستمدون أشرف علومهم إلا من خاتم الأولياء.

٢ – أن النبي في رؤياه لم تتبين له حقيقة الأمر فرآه لبنة واحدة، أما خاتم الأولياء الذي «يرى الأمر على ما هو عليه» فقد رأى لبنتين.

٣ – أن خاتم الأولياء يأخذ علومه عن الله مباشرة بينما لا يأخذ الأنبياء علومهم إلا بواسطة الملك.

٤ – أن الدين إنما كمل وتم على يدي خاتم الأولياء، أما خاتم الأنبياء فقد خرج من الدنيا والدين ناقص!

٥ – أنه جعل للنبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لبنة الفضة بينما آثر ذلك الختم بلبنة الذهب.

---

١ – «فصوص الحكم» (١/٦٢). ٢ – المصدر السابق (١/٦٣). ٣ – المصدر السابق (١/١٦٣).

قال ابن أبي العز[1] في معرض الرد على ابن عربي: «فمن أكفر ممن ضرب لنفسه المثل بلبنة ذهب، وللرسل المثل بلبنة فضة، فجعل نفسه أعلى وأفضل من الرسل؟ تلك أمانيهم ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ [سورة غافر، الآية: (٥٦)] وكيف يخفى كفر من هذا كلامه؟»[2].

وفي «البحر المحيط»: «تعلق بعض الجهال بما جرى لموسى مع الخضر – عليهما السلام – على أن الخضر أفضل من موسى وطردوا الحكم وقالوا: قد يكون بعض الأولياء أفضل من آحاد الأنبياء، واستدلوا أيضاً بقول أبي يزيد[3]: «خضت بحراً وقف الأنبياء على ساحله» وهذا كله من ثمرات الرعونة، والظنة بالنفس.

قال مؤلفه: وهكذا سمعنا من يحكي هذه المقالة عن بعض الضالين المضلين وهو ابن عربي الطائي الحاتمي صاحب «الفتوح المكية» فكان ينبغي أن يسمى بالقبوح الهلكية، وأنه كان يزعم أن الولي خير من النبي، قال: لأن الولي يأخذ عن الله بغير واسطة والنبي يأخذ بواسطة عن الله، ولأن الولي قاعد في الحضرة الإلهية، والنبي مرسل إلى قوم، ومن كان في الحضرة أفضل ممن يرسله صاحب الحضرة. إلى أشياء من هذه الكفريات والزندقة، وقد كثر معظمو هذا الرجل في هذا الزمان من غلاة الزندقة القائلة بالوحدة. نسأل الله السلامة في أديانا وأبداننا»[4].

ومن نصوصهم في تفضيل الأولياء على الأنبياء قول أحدهم:

مقام النبوة في برزخ فُوَيْقَ الرسول ودون الولي

---

١ – هو علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي الحنفي، فقيه أصولي تولى القضاء في دمشق وفي مصر ثم استعفى وأقبل على التدريس والفتوى، حبس من قبل المبتدعة، لأنه بين ما في بعض قصائدهم من الشرك ثم أفرج عنه. توفي سنة (٧٩٢هـ) له «عيون الأدلة» و«شرح الطحاوية» انظر: «شذرات الذهب» (٦/٣٢٦) و«معجم المؤلفين» (٧/١٥٦).

٢ – «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٥٥٧). ٣ – انظر ترجمته في (١/٤٨٣) من هذا الكتاب.

٤ – «البحر المحيط» لأبي حيان (٦/١٥٦).

شرحه أبو المواهب الشاذلي فقال: «يعني أن مقام النبوة يعطي الأخذ عن الله بواسطة وحي الله، ومقام الرسالة يعطي تبليغ ما أمر الله به العباد، ومقام الولاية الخاصة يعطي الأخذ عن الله بالله من الوجه الخاص»[1].

ومن تلك النصوص قول التجاني: «العلم بمراتب الكون وما يقع فيه جملة وتفصيلاً، وتقلبات أطواره وانكشاف ما سيقع فيه في المستقبل قبل وقته، وهو كشف الغيوب الكونية، فإن غير النبي قد يزيد على النبي في هذا الميدان وهي قصة الخضر[2] بعينها... إلى أن قال: وقال الشيخ الأكبر - يعني ابن عربي -: أتاني الله علماً لم يعلم به آدم فمن دونه. ويريد بهم النبيين والمرسلين»[3].

أقول: لعله يقصد وحدة الوجود إن صحت تسميته علماً.

والآن أذكر بعض من ادعى الختمية للولاية المحمدية كما يقولون:

١ - ادعى ابن عربي أنه الختم فيقول مكنياً عن نفسه: «وأما ختم الولاية المحمدية فهي لرجل من العرب، ومن أكرمها أصلا ويداً، وهو في زماننا موجود، عرفت به سنة خمس وتسعين وخمسمائة، ورأيت العلامة التي له قد أخفاها الحق فيه من عباده، وكشفها لي بمدينة فاس حتى رأيت خاتم الولاية منه، لا يعلمها كثير من الناس، وقد ابتلاه الله بأهل الإنكار عليه... وكما أن الله ختم بمحمد ﷺ نبوة الشرائع كذلك ختم بالختم المحمدي الولاية»[4].

وقد يحسب القارئ لهذه الفقرة أن ابن عربي يقصد غير نفسه، ولكننا عرفنا أنه أراد نفسه في هذه الإشارات، لأدلة منها:

أ - أنه صرح في مواضع أخرى بأنه الختم ففك بذلك هذا الرمز حيث أخبر أنه رأى سنة (٥٩٩هـ) حائطاً من ذهب وفضة إلا موضع لبنتين إحداهما من ذهب والأخرى من فضة، فانطبع في موضع تينك اللبنتين قال: «وعبرت الرؤيا

---

١ - ط. ك للشعراني (٢/٦١). ٢ - انظر: الدراسة المتعلقة بالخضر (١/٣٨٥) من هذا الكتاب.

٣ - «جواهر المعاني» (١/٢٤٦ - ٢٤٧).

٤ - «الفتوحات المكية» (٣/٤٩) وقارن «اليواقيت والجواهر» (٢/٨٩).

بانختام الولاية بي، وذكرتها للمشايخ والكاملين المعاصرين فعبروها بما عبرتها به »[1].

ويقول:

« بنا ختم الله الولاية فانتهت إلينا فلا ختم يكون لها بعدي.

ويقول أيضًا:

أنا ختم الولاية دون شك لورثي الهاشمي مع المسيح »[2].

ب – أن ابن عربي لو كان يقصد بهذا النص غيره لبادر الصوفية إلى البحث عنه وإشاعة أمره، وتقديمه على كل أحد نظرًا لمعتقدهم في هذا الختم، لكننا وجدنا أن ابن عربي عند الصوفية يحتل مكان الصدارة في قائمة المقدسين حتى عند معاصريه. قال الشعراني عنه: «فلقد كان في زمنه صاحب الولاية العظمى والصديقية الكبرى »[3].

ج – أن كثيرًا من منظري الصوفية المعتمدين عندهم جميعًا، ممن جاء بعد ابن عربي اعترفوا به خاتمًا للولاية الصوفية ففي « درر الغواص » للشعراني[4]: « حتى إن كل ولي كان أو يكون إنما يأخذ عن هذين الختمين اللذين يكون أحدهما خاتم ولاية الخصوص، والآخر يختم الولاية العامة[5]، فلا ولي بعده إلى قيام الساعة. وقد أخبر هذا العارف – يعني ابن عربي – عن نفسه أنه أحد الختمين، وأقام البرهان على ذلك بشرحه لأسئلة الحكيم الترمذي التي ذكرها... وأنه لا يعرف الجواب عنها إلا الختم الذي يواطئ اسمه اسم الحكيم الترمذي محمد بن علي، والشيخ محيي الدين محمد بن علي كالترمذي وبينه وبينه نحو ثلاثمائة سنة »[6].

---

١ – « الفتوحات » (٥ / ٦٨ – ٧٠). ٢ – المصدر السابق (٤ / ٧١).

٣ – « اليواقيت والجواهر » (١ / ٨) منسوبًا إلى الفيروزآبادي.

٤ – وهو مذهب شيخه علي الخواص كما في ط.ك (٢ / ١٤٠).

٥ – يقصد المتصوفة بأحد الختمين المسيح – عليه السلام –. باعتبار أنه إذا نزل يكون صاحبًا وتابعًا، فيكون خاتم الأولياء من هذا الوجه. انظر: « الفتوحات » (٣ / ١٧٥ و ٤ / ٧١).

٦ – ص (١٨ – ١٩) مع « الإبريز ».

د – أن من المعلوم أن أسلوب الرمز والإشارة يعد نمطًا شائعًا في عرف المتصوفة، فهذا الشبلي مثلاً يشير إلى نفسه فيقول: «أعرف من لم يدخل في هذا الشأن[1] حتى أنفق جميع ملكه، وغرق سبعين قمطراً بخطه في دجلة التي ترون، وحفظ موطأ مالك وتلا كذا وكذا قراءة»[2].

٢ – وممن ادعى الختمية أيضًا الشيخ محمد وفا[3]، حيث يذكر الشعراني أنه أخبر ولده أنه هو خاتم الأولياء[4]. بل كان ولده علي[5] يقول: «سيدي ووالدي صاحب الختم الأعظم، فالشاذلي وجميع الأولياء من جنود مملكته، فهو يحكم ولا يُحكم عليه في سائر الدوائر فلا يقال لنا: لم لا تقرأون حزب الشاذلي لأنكم من أتباعه»؟[6].

٣ – وممن ادعى أنه خاتم الأولياء الشيخ أحمد التجاني فيقول الشيخ عمر الفوتي[7] – رادًا على ابن عربي بعد أن نقل ما قاله في نسبة ختم الولاية الصوفية إلى نفسه –: «وأنت خبير بأن محيي الدين لم يعتمد بكونه ختمًا على قاطع، وإنما اعتمد على هذه الرؤيا ونحوها... وإذا تأملت هذا علمت أن الختمية لم تثبت لأحد قبل شيخنا، وأن أحدًا ما ادعاها وثبت على ادعائها لنفسه، وأما

١ـ أي: في التصوف.

٢ – «سير النبلاء» (١٥/٣٦٩) و«تاريخ بغداد» (١٤/٣٩٣).

٣ – هو محمد بن محمد السكندري المعروف بمحمد وفا الشاذلي، صوفي من أهل الطرق، رأس الوفائية، مالكي المذهب وسلك الطريقة الشاذلية قبل استقلاله وتأسيسه طريقته، توفي بمصر سنة (٧٦٥هـ). كان أميًا، وينسب إليه مؤلفات وديوان شعر: انظر: ط . ك (٢/١٩)، و«معجم المؤلفين» (١١/٢٧٩).

٤ – انظر: ط . ك (٢/١٩).

٥ – هو علي بن محمد وفا، ولد صاحب الطريقة الوفائية، ولد سنة (٧٦١هـ) ترجمه الشعراني ترجمة طويلة جدًا حكى فيها كثيراً من الغرائب والعجائب. مات سنة (٨٠١هـ). انظر: ط . ك (٢/٢٠).

٦ – «الطبقات الكبرى» (٢/٢٨).

٧ – هو عمر بن سعيد تال التكلوري الفوتي. ولد (١٢١١هـ= ١٧٩٧م) بقرية (هلوار) بالسنغال الشرقية، وأخذ العلم عن عدد من علماء الشنقيط ثم لحق بجامعة (بير) الإسلامية بالسنغال، وأخذ الطريقة التجانية عن عبد الكريم الفوتا جلني. حج سنة (١٨٢٧م) بقي في الحجاز نحو عشر سنين حيث لقي محمداً الغالي خليفة التجاني في المشرق وأخذ عليه عهداً بنشر هذه الطريقة في بلاد السودان الغربية، وقد فعل. مات سنة (١٨٦٤م) أثناء معركة دامية خاضها في سبيل تحقيق هدفه. له «الرماح» و«سيوف السعيد» وغيرهما. انظر: د. عامر صب «الأدب السنغالي العربي» (١/٤٥)، وجورتي سيسي «السنغال والثقافة الإسلامية» (ص ٥١).

شيخنا وسيدنا ووسيلتنا إلى ربنا سيدي أحمد الشريف الحسني التجاني... فقال: أخبرني سيد الوجود ﷺ بأني أنا القطب المكتوم والبرزخ المختوم... مشافهة يقظة لا مناماً»[1].

ويبدو أن الشيخ التجاني كانت طموحاته أكبر من الأوصاف التي ذكرها الترمذي - مخترع الفكرة - فاضطر بسبب ذلك إلى إضافة جملة وافرة من الصفات إلى نفسه، ومن ذلك: أنه «أشار بأصبعيه السبابة والوسطى وقال: روحي وروحه ﷺ هكذا، روحه تمد الرسل والأنبياء وروحي تمد الأقطاب والعارفين والأولياء من الأزل إلى الأبد... إلى أن قال: نسبة الأقطاب معي كنسبة العامة إلى الأقطاب»[2].

هذا: وقبل مغادرة التجانية وختمها لا بد من الإشارة إلى معنى ختم الولاية عند التجانيين.

ذكر الشيخ علي بن محمد الدخيل الله[3] مراد التجانية بخاتم الأولياء فقال: «خاتم الأولياء عندهم بمعنى أفضلهم، وليس معناه أنه لا يأتي بعده ولي، بل قد يأتي بعده أولياء ولكنهم لا يصلون مرتبته». واستدل الشيخ بما يأتي:

١ - قول مؤلف «بغية المستفيد»[4]: «ومعنى كونه خاتماً لمنصب الولاية المحمدية أن لا يظهر أحد في ذلك المنصب بمثل الظهور الذي ظهر به فيه، فهو خاتم لكمال الظهور في ذلك المنصب لا لنفس الظهور»[5].

٢ - قول مؤلف[6] كتاب «أقوى الأدلة والبراهين على أن أحمد التجاني خاتم الأقطاب المحمديين بيقين»:

«وأن الختمية بالمعنى الأخص خاصة بالختم الأكبر لا مطمع فيها لمن قبله ومن بعده حسبما سبق بذلك القدر الإلهي الذي لا مرد له، وأعني بالخاتم الأكبر سيدنا ومولانا ووسيلتنا إلى ربنا القطب المكتوم الخاتم المحمدي سيدنا ومولانا أحمد بن مولانا محمد التجاني....[7]»[8].

---

١ - «الرماح» (٢/١٢ - ١٣).
٢ - ن . م (٢/١٤).
٣ - باحث معاصر موفق خاصة في بحثه «التجانية».
٤ - هو محمد العربي السائح.
٥ - «بغية المستفيد» (ص ١٠٧).
٦ - هو حسين حسن الطائي التجاني
٧ - «أقوى الأدلة والبراهين» (ص ١٣٥).
٨ - «التجانية» (ص ١٩٩).

أقول: إن هذا الموضوع – مع تعلق بحث الشيخ بالتجانية ليس غير – كان يتطلب الرجوع إلى الوراء لإيضاح المقصود بالختم في الفكر الصوفي، لأن الفكر التجاني أولاً: جزء من الفكر الصوفي ككل، وثانياً: تعد الطريقة التجانية من الطرق التي نشأت في عصر متأخر، فينبغي الرجوع إلى المتقدمين لفهم المصطلحات التي كانت موجودة قبل التجاني وطريقته، ورصد ما يضيفه المتأخرون من المعاني على ما ترمي إليه تلك المصطلحات، مع ضرورة تلمس الأسباب المؤدية إلى إضافة تلك المعاني الجديدة.

وحيال هذه القضية رأيت أن أسجل الآتي:

أ – معنى الختم في اللغة: جاء في القاموس: «والخاتم... من كل شيء عاقبته وآخرته كخاتمته، وآخر القوم كالخاتم»[1].

وفي لسان العرب: «وختام القوم وخاتِمهم وخاتَمهم آخرهم»[2].

ب – إن الحكيم الترمذي – صاحب الفكرة – لم يقصد من ختم الولاية إلا ما يدل عليه اللفظ من الحيثية اللغوية، بدليل أنه شبه انختام الولاية به بانختام النبوة بمحمد ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ[3] ومعلوم أن انختام النبوة ليس معناه أنه أفضل الأنبياء فقط[4].

ويؤيد هذا أن المحققين الذين ردوا على الفكرة لم يفهموا منها غير ما يدل عليه اللفظ لغة، فيقول الإمام ابن تيمية – مثلاً – في معرض رده على الترمذي: «بل هو آخر مؤمن تقي يكون من الناس»[5].

ج – إن من أبرز من ادعى الختمية ابن عربي ومعناه عنده أن الولاية المحمدية لها ختم لا يأتي بعده ولي آخر على قدم النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ فيقول: «وكما أن الله ختم بمحمد ﷺ نبوة الشرائع، كذلك ختم الله

---

١ – «القاموس المحيط»: (باب الميم فصل الخاء) ٢ – مادة (خ ت م) (١٢/١٦٤).

٣ – انظر: «ختم الولاية» (ص ٤٢١). ٤ – انظر: «التصوف» لإحسان إلهي ظهير (ص ١٩٢).

٥ – «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/٦٤).

بالختم المحمدي الولاية التي تحصل من الورث المحمدي، لا التي تحصل من سائر الأنبياء – عليهم السلام – فهؤلاء يوجدون بعد الختم المحمدي، وبعده فلا يوجد ولي على قلب محمد ﷺ هذا معنى خاتم الولاية المحمدية»[1].

قلت: وباعتبار ابن عربي معترفًا بكل الأديان السماوية ـ وإن كانت منسوخة ـ بل معترفًا حتى بالأديان غير السماوية فإننا نحلل عبارته بالآتي: يقول: كما أن الله ختم سلسلة النبوة بمحمد ﷺ كذلك ختم الولاية التي تكون لأتباع محمد بخاتم الأولياء، فإذا جاء فلا يأتي بعده ولي منهم ويمكن أن يأتي ولي خارج الملة الإسلامية كاليهودية والنصرانية وغيرهما.

يقول شيخ الإسلام: « وادعى جماعة كل واحد أنه هو، كابن عربي، وربما قيده بأنه خاتم الولاية المحمدية أو نحو ذلك لئلا يلزمه أن لا يخلف بعده لله ولي»[2].

هذا: وذكر عبد الله بن محمد المشري التجاني[3] معنًى آخر للختمية التجانية فقال: «ولعل من معاني ختميته أن طريقته آخر الطرق، قال الشيخ (يعني شيخه إبراهيم نياس): وقد ظهر لكل من نوَّر الله بصيرته نسخ طريقه لجميع الطرق، وكونه آخر من جاء بطريقة؛ لأنا ما رأينا بعده طريقة انتفع الناس بها انتفاعًا حقيقيًّا، وهو وصول من سلك بها إلى الله مع الاستقامة التامة، وإذن لم تكن طريقة بعد طريقته وإن ادعيت، قال البوصيري[4]:

والدعاوى إن لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء»[5].

أقول: وهذا الذي ذكره لا يخرج – هو الآخر – عن كونه دعوى مفتقرة إلى برهان، أما ادعاؤه انتفاع الناس بطريقتهم دون غيرها من الطرق الناشئة بعدها،

---

١ – «الفتوحات» (٢/٤٩). ٢ – «مجموع الفتاوى» (١١/٣٦٣).

٣ – كاتب تجاني متعصب معاصر (انظر ص ٣٨١ من هذا الجزء).

٤ – محمد بن سعيد البوصيري، صوفي طرقي ناظم، توفي بالإسكندرية سنة (٦٩٤هـ). له «الكواكب الدرية في مدح خير البرية» المعروفة بالبردة. انظر: «معجم المؤلفين» (١/٢٨).

٥ – «إنذار وإفادة» (ص ٧٦).

وكون أتباعها مستقيمين في نظره، فإن جميع الطرقيين يدَّعون نفس الدعوى، وعموماً إذا كان هذا الرجل يقصد نفي وجود طرق صوفية بعد التجانية فهذه مكابرة يدفعها الواقع، وأما إذا قصد تقييد ذلك بالاستقامة فإني أرى جذور طريقتهم – كغيرها من الطرق الصوفية – تنقلع أمام هذا القيد.

ومن مثل هذه الدعاوى التي يطلقها كل طرقي يظهر مزيدٌ من الحاجة الماسة إلى التمسك بالكتاب والسنة، ونبذ ما سواهما من الانتماءات الزائفة؛ فإن الحق فيهما ظاهر جلي، والتصوف باعتراف أهله قبل غيرهم غامض مكتوم.

د – إن الشعراني قد أخذته الحيرة لما وقف على ادعاءات هذه الطائفة الكبيرة لختم الولاية، ممن يسلم لهم بالولاية، فأتى بفكرة لا تقل غرابة عن فكرة الحكيم الترمذي فراح يقول: «قد ادعى مقام الختمية جماعة من الصادقين في الأحوال، والذي يظهر أن لكل زمان ختماً»[1]، قلت: ولعل الشعراني قرر هذا ولم يستحضر موقف ابن عربي الذي يقدس أراءه ولا يكاد يخالفه في شيء، فإن ابن عربي قال: «ومنهم (يعني الأولياء) الختم، وهو واحد لا في كل زمان، بل واحد في العالم يختم به الولاية المحمدية»[2].

لكن الشعراني يبدو أنه لم يعتنق الفكرة طويلاً حيث قال في معرض بيانه للختمين: «أحدهما خاتم ولاية الخصوص والآخر يختم الولاية العامة، فلا ولي بعده إلى قيام الساعة»[3].

بهذا الخط البياني ذي التسلسل التاريخي يظهر لنا أن فكرة ختم الولاية وصلت التجانية وهي تدل على ظاهرها، أعني أن خاتم الأولياء عندهم جميعاً لا ولي بعده.

هـ – إن الشيخ عليًّا اعتمد على نصين نقلهما من «بغية المستفيد» للسائح و«أقوى الأدلة» للطائي. وهما مع تقدمهما بعض الشيء وتضلعهما بالمبادئ

---

١ – ط. ك (٢/٢٨).
٢ – «الفتوحات» (٢/٩).
٣ – «درر الغواص» (ص ١٨ – ١٩) مع «الإبريز».

التجانية فليس من دورهما تقرير أشياء جديدة لا توجد في الطريقة قبلهما، وأما السِّفر الذي يعتمد عليه في مثل هذه الأمور فهو: «جواهر المعاني» بالدرجة الأولى، ويليه «الرماح» للفوتي. وليس في هذين الكتابين نصوص تساعد الباحث على إقرار أن المراد بخاتم الأولياء عند قدماء التجانيين إنما هو «أفضلهم» بل على العكس من ذلك فقد وجدنا أن الختمية ليست بمعنى «أفضل» لكنها مرتبة عالية من لوازمها أن يكون صاحبها أفضل من غيره، أي: أنهم يستدلون بالختمية على الأفضلية لا أنهم يفسرونها بها.

يقول الفوتي: «ولما ثبت وظهر واتضح مما تقدم أن شيخنا سيدي أحمد ابن محمد التجاني هو خاتم الأولياء كما أن جده ﷺ هو خاتم الأنبياء، ثبت فضله على جميع الأولياء»[1].

هذا النص يفيد:

١ – أن الشيخ الفوتي ذكر أولاً ما تمسك به في كون شيخه خاتم الأولياء[2].

٢ – أنه شبه كونه خاتم الأولياء بكون محمد ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ خاتم الأنبياء، ومعنى هذا أنه لا ولي بعده كما أن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لا نبي بعده.

٣ – أنه توصل بهذا التقرير إلى أن شيخه أفضل الأولياء، لأن من شبه ختميته بختميته هو أفضل الأنبياء.

إذا تقرر هذا كله علمنا أن قول التجانيين: إن الشيخ التجاني خاتم الأولياء لا يريدون به إلا ما عرفتَ من كونه لا ولي بعده.

---

١ – «الرماح» (٢/ ١٨ – ١٩) مع «الجواهر».

٢ – وهو في جملته عبارة عن مناقب وأمجاد يذكرونها لشيخهم على غرار ما يصنع جميع الطرقيين مع شيوخهم.

فيبقى أن نعرف لماذا ذهب صاحب «البغية» وصاحب «أقوى الأدلة»[1] إلى تفسير خاتم الأولياء بأفضل الأولياء؟

الجواب: أن هذين الشيخين يُعدان من منظري الطريقة التجانية، فدورهما كدور غيرهما من متأخري الطرقية يتلخص في الترميم ومحاولة التوفيق بين النصوص المتناقضة في التراث المروي عن مؤسسي الطرق وكبار أصحابهم، فيظهر لي أن تفسير الختمية بالأفضلية راجع إلى محاولة التخلص من تناقض هم واقعون فيه لا محالة، ألا وهو اشتراطهم على المريد التجاني عدم زيارة ولي من الأحياء والأموات، فيقولون في الشرط الثالث من شروط قبول طالب الورد التجاني: «عدم زيارة واحد من الأولياء الأحياء والأموات»[2].

وقال الشيخ عمر نقلاً عن شيخه التجاني: «أن النبي ﷺ أمره وجميع أهل طريقته بترك زيارة الأولياء، وأعلمهم أن كل من زار أحداً منهم ينسلخ عن حضرته»[3].

فإذا كان من صميم عقيدتهم أنه لا ولي بعد التجاني فإن من التناقض البيِّن أن يشترطوا على المريد التجاني عدم زيارة الأولياء؛ لأنهم معدومون في عقيدتهم، فكان يكفي اشتراط عدم زيارة الأولياء الأموات مع ما فيه من نقض لما شرعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فهروباً من الوقوع في ذلك فسروا «الخاتم» بهذا التفسير الذي لا تسعفهم عليه اللغة ولا النصوص المنقولة من التراث الصوفي منذ تأليف «ختم الولاية» إلى تأليف «الرماح».

وهذه الترميمات والتلفيقات ليست أمراً جديداً عند هؤلاء، لكنها عادة متبعة

---

١ – مع علمنا أن عبارته ليست صريحة في تفسير الخاتم بالأفضل.

٢ – انظر: «جواهر المعاني» (١/ ١٢٤) و«الرماح» (١/ ٢١١) و«الدرر السنية في شروط وأحكام الطريقة التجانية» للرباطابي (ص ٤ – ١٠).

٣ – «الرماح» (٢/ ١٥١).

وسنة ماضية. بل ثبت أنهم يحذفون من مصادرهم بعض الحقائق المرة التي تعرضهم للانتقاد.

فقد بين الأستاذ محمد طاهر ميغري[1] أن كتاب «الإفادة الأحمدية» – وهو من المصادر التجانية – قد تعرض للحذف والتعديل من قبَل أحد شيوخ التجانية العاملين في مجال التفسير والترميم. فيقول الأستاذ:

«... لأن الشيخ محمد الحافظ بن عبد اللطيف الجزائزي[2] نزيل مصر قد تعمد حذف مسائل كثيرة من ذلك الكتاب قبل أن ينشره خوفًا من لذاعة المنتقدين لشيخهم التجاني، كما شرح بعض المسائل بتفسير لم يقل به أحد ممن سبقه من شيوخ التجانية، بل ولا تقبله اللغة والعقل أيضًا»[3].

٤ – وممن ادعى أنه خاتم الأولياء محمد عثمان الميرغني[4] السوداني، حيث سمى نفسه بالختم. وجعل هذا الاسم علمًا على طريقته الصوفية فسماها «الختمية»[5].

٥ – وممن اعتقد فيه أصحابه أنه خاتم الأولياء الشيخ أحمد الرفاعي حيث ذكر بعض أتباعه: «إن الله قد ختم بالرفاعي الولاية كما ختم بمحمد النبوة»[6].

---

١ – باحث نيجيري معاصر.

٢ – هو محمد بن عبد اللطيف الحسني التجاني المصري، ولد سنة (١٣١٥هـ) في بلدة (كفر قورص) بإقليم المنوفية بمصر، علم تجاني له مشاركات في الحديث النبوي، رحل إلى أكثر بلدان الشرق والمغرب العربي. توفي سنة (١٣٩٨هـ) بالقاهرة. انظر: «التجانية» د. علي دخيل الله (ص ٧٣).

٣ – كتاب: «الشيخ إبراهيم نياس حياته وآراؤه»، فصل التعليقات على كتاب «السر الأكبر» (ص ٤٦٥).

٤ – هو محمد بن عثمان بن محمد الميرغني، مفسر متصوف، ولد بالطائف في الحجاز سنة (١٢٠٨هـ) ولما تعلم في مكة وتصوف انتقل إلى مصر ثم قصد السودان فاستقر في «الخاتمية» جنوب «كسلا». توفي بالطائف سنة (١٢٦٨هـ) له «تاج التفاسير» وغيره. انظر: «الأعلام» (٦/ ٢٦٢).

٥ – انظر: «الفكر الصوفي» – عبد الرحمن عبد الخالق (ص ٢٦٠ – ٢٦١). و«الختمية» لمحمد حامد الختمي (ص ٣٥، ٣٦، ٣٧).

٦ – انظر: «إرشاد المسلمين لطريقة شيخ المتقين». للفاروثي بواسطة «الرفاعية» للشيخ عبد الرحمن دمشقية (ص ١٨).

وكثير غير هؤلاء، والمقصود أن الفكرة راجت على الصوفية فصارت من معتقداتهم.

المطلب الثالث: تعريف الأقطاب في اللغة وفي اصطلاح الصوفية:

«الأقطاب: جمع قطب والقطب لغة: ما عليه مدار الشيء وملاكه، ومنه قطب الرحى»[1].

«سمي القطب قطبًا لدورانه في جهات الدنيا الأربع، كدوران الفلك في أفق السماء. وقيل سمي قطبًا لجمعه جميع المقامات والأحوال ودورانها عليه، مأخوذ من قطب الرحى. وهي الحديدة التي تدور عليها الرحى»[2].

وفي اصطلاح الصوفية: «القطب وقد يسمى غوثًا باعتبار التجاء الملهوف إليه. وهو عبارة عن الواحد الذي هو موضع نظر الله في كل زمان، أعطاه الطلسم الأعظم من لدنه، وهو يسري في الكون وأعيانه الباطنة والظاهرة سريان الروح في الجسد، بيده قسطاس الفيض الأعم، وزنه يتبع علمه، وعلمه يتبع علم الحق، وعلم الحق يتبع الماهيات غير المجعولة، فهو يفيض روح الحياة على الكون الأعلى والأسفل، وهو على قلب إسرافيل من حيث حصته الملكية الحاملة مادة الحياة والإحساس، لا من حيث إنسانيته..»[3].

«وهو الخليفة الباطن وسيد أهل زمانه، والقطب هو الغوث»[4].

وللقطب عند الصوفية نوعان، أحدهما: هو المتمكن في القطبية الصغرى أو الحسية، والآخر: هو المتمكن في القطبية الكبرى أو المعنوية، وهو المعبر عنه عندهم بباطن نبوة محمد أو الحقيقة المحمدية.

يقول القاشاني: «وهو - يعني القطب - أما قطب بالنسبة إلى ما في عالم الشهادة من المخلوقات، يستخلف بدلاً منه عند موته من أقرب الأبدال منه. أو

---

١ - «القاموس المحيط» مادة (قطب).
٢ - «مشتهى الخارف الجاني» (ص ٥٠٥).
٣ - «التعريفات» للجرجاني (ص ١٧٧ - ١٧٨).
٤ - «مشتهى الخارف» (ص ٥٠٥).

قطب بالنسبة إلى جميع المخلوقات في عالم الغيب والشهادة، ولا يستخلف بدلاً من الأبدال، ولا يقوم مقامه أحد من الخلائق. وهو قطب الأقطاب المتعاقبة في عالم الشهادة لا يسبقه قطب، ولا يخلفه آخر، وهو الروح المصطفوي المخاطب، بلولاك لما خلقت الكون»[1].

وهذه القطبية الثانية هي التي عرفها الجرجاني فقال:

«القطبية الكبرى: هي مرتبة قطب الأقطاب، وهو باطن نبوة محمد – عليه السلام – فلا يكون خاتم الولاية، وقطب الأقطاب إلا على باطن خاتم النبوة»[2].

وعرفها – أعني القطبانية الكبرى – الشيخ التجاني فقال:

«اعلم أن حقيقة القطبانية هي الخلافة العظمى عن الحق مطلقاً في جميع الوجود جملة وتفصيلاً، حيثما كان الرب إلهًا كان هو خليفة في تصريف الحكم وتنفيذه في كل من عليه ألوهية الله ـ تعالى ـ ، ثم قيامه بالبرزخية العظمى بين الحق والخلق فلا يصل إلى الخلق شيء كائنًا ما كان من الحق إلا بحكم القطب وتوليه ونيابته عن الحق في ذلك وتوصيله كل قسمة إلى محلها. ثم قيامه في الوجود بروحانيته في كل ذرة من ذرات الوجود جملة وتفصيلاً فترى الكون كله أشباحًا لا حركة لها. وإنما هو الروح القائم فيها جملة وتفصيلاً»[3].

وقال أيضًا: «وكذلك جميع أجساد الوجود في نسبتها إلى القطب هو لها كالروح للجسد، فلو زالت روحانيته منها لانعدم الوجود كله فهو روح الوجود، وكل خواص الوجود بأسرها على التآمها وافتراقها وعمومها وخصوصها، وإطلاقها وتقييدها كلها لا تلازم ذوات الوجود إلا بوجود روحانية القطب فيها، فإذا أزال القطب روحانيته عنها انهدم الوجود كله وصار ميتًا»[4].

ولعل شيخنا أبا بكر الجزائري أخذ تعريفه للقطب الصوفي من هذا النص

---

١ – «كشف الوجوه الغر شرح ديوان ابن الفارض» (٢/١٠٣).

٢ – «التعريفات» مادة (قطب) وقارن: المنوفي «معالم الطريق إلى الله» (ص ٤٢٢).

٣ – «جواهر المعاني» (٢/ ٨٩ – ٩٠).

٤ – المصدر السابق (١/٢٦٧).

بالذات حين قال: «وفي اصطلاح الصوفية: القطب: هو سيد الوجود في كل عصر، وهو للوجود بمنزلة الروح للجسد، فكما أن الجسد لا قيام له إلا بالروح، فكذلك الوجود كله قائم بالقطب، فإذا زالت روحانية القطب من الوجود انعدم الوجود كله»[1].

وفي الموسوعة العربية الميسرة إجمال التعريفات الصوفية للقطب حيث جاء فيها وصف القطب بأنه: «ذو معنيين عند الصوفية: أحدهما: الواحد الذي هو موضع نظر الله في كل زمان، يسري في الكون سريان الروح في الجسد، ويفيض روح الحياة على الكون الأعلى والأسفل، وقد يسمى القطب غوثًا لالتجاء الملهوف إليه، فالقطب هنا إنسان اختص بما لم يختص به غيره من الكمال.

والمعنى الثاني: أن يكون القطب قطبًا للأقطاب سابقًا في الوجود عليهم وعلى كل ما في عالم الغيب والشهادة، والأقطاب أربعة: الدسوقي[2] والجيلاني[3]، والرفاعي[4]، والبدوي[5]»[6].

بعض العقائد الصوفية المركوزة في حد القطب:

١ – أن القطب دائر في جهات الدنيا الأربع: الشرق والغرب والجنوب والشمال، دوران الفلك في السماء.

٢ – أنه جامع لكل المقامات والأحوال.

---

١ – «إلى التصوف يا عباد الله» (ص ٤٠). ٢ – سبقت ترجمته في (١/٦٣).

٣ – هو عبد القادر بن موسى بن عبد الله الكيلاني أو الجيلاني، صوفي تنسب إليه الطريقة القادرية، ولد بكيلان سنة (٤٧٠هـ) ودخل بغداد فسمع الحديث وتفقه، توفي سنة (٥٦١هـ) له «الفتح الرباني والفيض الرحماني» و«الغنية لطالبي طريق الحق» وغيرهما. انظر: «طبقات الأولياء» (ص ٢٤٦) و«شذرات الذهب» (٤/١٩٨) و«معجم المؤلفين» (٥/٣٠٧).

٤ – سبقت ترجمته في (ص ١/٦٩).

٥ – هو أحمد بن علي الحسيني البدوي، صوفي ولد بفاس وطاف البلاد، وعظم شأنه في مصر وانتسب إليه جمهور كبير. توفي سنة (٦٧٥هـ) ودفن في طنطا. له «صلوات» و«وصايا» انظر: «معجم المؤلفين» (١/٣١٤).

٦ – مادة قطب (١٣٨٧).

٣ – أن القطب يسمى غوثًا لكونه ملجأ الملهوفين.

٤ – أنه موضع نظر الله في كل زمان، وأعطاه الله الطلسم الأعظم من لدنه.

٥ – أنه هو الذي يسري في الكون وأعيانه الباطنة والظاهرة، ويفيض روح الحياة على الكون من الأعلى والأسفل.

٦ – أن طبيعيته مزدوجة فيه حصة ملكية تحمل مادة الحياة وحصة أخرى بشرية.

٧ – أن للقطبية مقامين: القطبانية الصغرى، والمتمكن فيها يعمل في عالم الشهادة الحسي إذا غاب أن مات خلف مكانه أقرب بدل منه.

القطبانية العظمى: ومجال علمه يستغرق عالم الغيب والشهادة، ولا يقوم أحد من الخلائق مقامه، ويكون على باطن خاتم النبوة.

٨ – أن القطب خليفة الله في ربوبيته (حيثما كان الرب إلهًا كان هو خليفة) ونائبه في تصريف وتنفيذ أحكامه الإلهية، فلا يصل إلى الخلق جليل أو دقيق إلا بحكمه وتوليه ونيابته.

٩ – أن روحانية القطب جارية سارية في كل ذرة من ذرات الوجود، ولو سحبت من أي جزء من الكون، فإن الجزء يبقى شبحًا لا حركة له.

لعلنا بهذا العرض نكون على قناعة تامة بأن الشيخ عبد الرحمن الوكيل[1] كان منصفًا وإيجابيًّا وغير مبالغ حين افتتح كلامه عن القطب بقوله: «أسطورة خرافية، تنزع إلى تجريد الله من الربوبية والإلهية وخلعهما على وهم باطل سمي في الفلسفة: «العقل الأول» وفي المسيحية «الكلمة» وفي الصوفية «القطب»[2].

المطلب الرابع: عدد الأقطاب وصفاتهم وبعض وظائفهم في الفكر الصوفي:

---

١ – عالم سلفي خدم العقيدة بقلمه.

٢ – «هذه هي الصوفية» (ص ١٢٤).

عرض هذا المطلب ودراسته يتناول ثلاث نقاط:

الأولى: عدد الأقطاب وأعوانهم:

أقدم من يؤثر عنه تعداد تلك الطبقة الباطنية المندسة في ثنايا الكون العلوي والسفلي كما ينص عليه الفكر الصوفي هو أبو بكر بن محمد الكتاني[1] حيث قال: «النقباء ثلاثمائة، والنجباء سبعون، والأبدال أربعون، والأخيار سبعة، والعَمد أربعة، والغوث واحد، فمسكن النقباء المغرب، ومسكن النجباء مصر، ومسكن الأبدال الشام، والأخيار سياحون في الأرض، والعَمد في زوايا الأرض، ومسكن الغوث مكة، فإذا عرضت حاجة ابتهل فيها النقباء، ثم النجباء، ثم الأبدال، ثم الأخيار، ثم العمد، فإن أجيبوا وإلا ابتهل الغوث فلا تتم مسألته حتى تجاب دعوته»[2].

هذه هي طبقاتهم التي تناقلتها الصوفية في مؤلفاتهم، وقرروها، وإن اختلفت الأسماء عند بعضهم، أو زادوا عليها أو نقصوا فإنهم جميعًا يشيرون إلى شيء واحد وهو وجود طبقة باطنية خافية عن عامة الناس، لها مواصفات وخصوصيات ووظائف تحدد مكانة كل صنف منهم ومجال عمله الذي يظهر فيه نشاطه وما يستحقه من تقديس في الفكر الصوفي، فهم يطلقون على جميع هؤلاء لفظ «أقطاب» لكنهم إذا أطلقوا لفظ «الغوث» أو «القطب» فإنهم يريدون «قطب الأقطاب» وهو الشخصية الفذة التي لا تقاربها شخصية أخرى في النظام الصوفي، كما نلاحظ أن الأوتاد والعمد شيء واحد[3].

حتى نتأكد من اختلاف إطلاقاتهم وتنوع تعابيرهم عن هؤلاء فلنعرض بعض مقولاتهم في هذا الصدد عدا ما أُثر عن الكتاني.

---

١ – هو أبو بكر محمد بن علي بن جعفر الكتاني شيخ الصوفية. أخذ عن الخراز والجنيد والنوري، وأقام بمكة مجاوراً إلى أن مات بها سنة (٣٢٢هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٢/٢٩٦).

٢ – «الطبقات الكبرى» للشعراني (١/٩٥) و«الدرة الخريدة» (١/٤٩).

٣ – «النفحات الشاذلية» للحمزاوي (٢/٩٩) و«مشتهى الخارف الجاني» لمحمد خضر الشنقيطي (ص ٥٠٩).

لقد جعلهم الحمزاوي[1] شارح البردة عشر طبقات:

١ – القطب. ٢ – الإمامان.

٣ – خمسة أوتاد أو عمد. ٤ – سبعة أفراد.

٥ – أربعون من الأبدال. ٦ – سبعون من النجباء.

٧ – ثلاثمائة من النقباء. ٨ – خمسمائة من العصائب.

٩ – الحكماء أو المفردون وعددهم غير محدود. ١٠ – الرجبيون[2].

فتعداد هذا الرجل استغرق ما عند الكتاني مع ملاحظة:

أ – أنه أطلق «الأفراد» بدل «الأخيار» باعتبار أن كلاً منهما سبعة.

ب – أنه جعل الأوتاد خمسة بدل أربعة.

ج – مع إضافة الطبقة الثانية، والثامنة، والتاسعة، والعاشرة.

أما ابن عربي فقد أشار إلى ما هو مجمع عليه عندهم فقال:

«والمجمع عليه من أهل الطريق أنهم على ست طبقات أمهات: أقطاب، وأئمة، وأوتاد، وأبدال، ونقباء، ونجباء»[3].

أما الشيخ عمر الفوتي فقد جعلهم سبع طبقات فقال:

«فأعظم الأولياء «الغوث» والثلاثة المختارون، والسبعة، ثم العشرة، ثم الأربعون، ثم السبعون، ثم الثلاثمائة، وهم البدلاء والأوتاد، والسبعون النقباء، والأربعون الخلفاء، والعشرة العلماء، والسبعة العرفاء، والثلاثة أهل المكاشفة.. والغوث – أعني القطب – عليهم مثل جبل قاف. والأوتاد مفزع العامة، والنقباء مفزع الأوتاد، والخلفاء مفزع النقباء، والعلماء مفزع الخلفاء، والعرفاء مفزع العلماء، وأهل المكاشفة مفزع العرفاء، والقطب مفزع الكل»[4].

---

١ – لم أقف على ترجمته.

٢ – «النفحات الشاذلية» (٢/ ٩٩) وانظر: «دائرة المعارف الإسلامية» مادة «أبدال» (١/ ٢٣).

٣ – «الفتوحات» (٢/ ٤٠). ٤ – «الرماح» (١/ ٢١) مع «جواهر المعاني».

وإذا تأملنا هذه التغييرات الجذرية التي أدخلها هؤلاء المشايخ في النظام الصوفي الباطني وطبقاته كل على حدة فإننا ننفذ إلى حصيلة علمية تفيدنا أنه لما كان للخيال الرحب حظ وافر في وضع هذا النظام وإقامة أسسه صار بدهيًّا أن يحاول كل «مجتهد» أو «مكاشف» أن يسهم بما لديه من تصورات إضافية لم يسبق إليها.

والجدير بالذكر أن القطب الصوفي واحد في كل زمان لا يتعدد في وقت واحد، فلقد صرح ابن عربي بذلك في عدة مواطن من كتابه «الفتوحات»[1].

وقال الشيخ علي الخواص شيخ الشعراني: «الخلوة بالله وحده لا تكون إلا للقطب الغوث، في كل زمان، فإذا فارق هيكله المنور بالانتقال إلى الدار الآخرة انفرد الحق ـ تعالى ـ بشخص آخر مكانه لا ينفرد بشخصين قط في زمان واحد. وهذه الخلوة وردت في الكتاب والسنة ولكن لا يشعر بها إلا أهل الله ـ تعالى ـ وخاصته»[2].

ويحكم أن القطب في الفكر الصوفي عبارة عن سر حياة الكون وبقائه فإن من المنطقي أن لا يخلو منه زمان، وهذه العقيدة تجبر معتنقيها على القول بوجود أقطاب منذ عهود سحيقة، ربما تصل بهم إلى النشأة الأولى.

وهذا هو ما تأكد في فكرهم حيث إن ابن عربي الحاتمي تمكن – كما يزعم من معرفة أسماء الأقطاب من لدن آدم ـ عليه السلام ـ إلى زمان خاتم النبيين عليه الصلاة والسلام حيث يقول: «وأما أقطاب الأمم المكملين في غير هذه الأمة ممن تقدمنا بالزمان فجماعة ذكرت لي أسماؤهم باللسان العربي لما أشهدتهم ورأيتهم في حضرة برزخية وأنا بمدينة قرطبة في مشهد أقدس، فكان منهم: المفرق، ومداوي الكلوم، والبكاء، والمرتفع، والشفاء، والماحق، والعاقب، والمنحور، وشجر الماء، وعنصر الحياة، والشريد، والراجع، والصانع، والطيار، والسالم، والخليفة، والمقسوم، والحي، والرامي، والواسع، والبحر، والملصق،

---

١ – انظر على سبيل المثال (ج ٢ ص ٣٥٦).

٢ – «الطبقات الكبرى» للشعراني (٢/ ١٣٥)، و«الأنوار القدسية» له (ص ٣).

والهادي، والمصلح، والباقي، فهؤلاء المكملون الذين سموا لنا من لدن آدم – عليه السلام – إلى زمان محمد ﷺ »[1].

خمسة وعشرون قطبًا تعاقبوا على كرسي إدارة العالم وحفظه وبعث الحياة فيه من عهد آدم – عليه السلام – إلى زمن محمد – صلى الله عليه وآله وسلم – يذكرهم لنا رجل ظهر في القرن السادس الهجري.

هذا كله عن كبير الأقطاب أو «قطب الأقطاب» كما يسميه الفكر الصوفي. أما غيره من أعوانه فعدد كبير كما رأيت، لكنهم – كرئيسهم – لا يصمدون أمام البحث العلمي النزيه، وقضية نفيهم وإثباتهم لا يستحق بذل الكثير من الجهد والوقت لعدم ورود ذكرهم في النصوص الشرعية المعتمدة. اللهم إلا ما كان من أمر الأبدال فإن فيهم أحاديث، فليكن اهتمامنا إذن منصبًّا عليهم.

معنى الأبدال: في القاموس: «الأبدال: قوم بهم يقيم الله – عز وجل – الأرض، وهم سبعون: أربعون بالشام، وثلاثون بغيرها. لا يموت أحدهم إلا قام مكانه آخر من سائر الناس»[2].

ويقول الجرجاني: «البدلاء هم سبعة رجال. من سافر من موضع وترك جسداً على صورته حيًّا بحياته، ظاهراً بأعمال أصله بحيث لا يعرف أحد أنه فقد، فذلك هو البدل لا غير»[3].

وقال ابن الأثير: «أبدال الشام هم الأولياء والعباد، الواحد بدل كجمل، أو بدل كحمل، سموا بذلك لأنهم كلما مات منهم واحد بدل بآخر»[4].

وقال ابن عربي: «إن ثم رجالاً سبعة يقال لهم الأبدال، يحفظ الله بهم الأقاليم السبعة لكل بدل إقليم، وإليهم تنظر روحانيات السماوات والأرض»[5].

---

١ – «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٦٢).
٢ – «القاموس» مادة (بدل).
٣ – «التعريفات» (ص ٤٣).
٤ – «النهاية في غريب الحديث» مادة (بدل).
٥ – «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٧٦).

وفي «المختار»: «الأبدال قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم إذا مات منهم أحد أبدل الله مكانه آخر»[1].

«وقيل سموا أبدالاً؛ لأنهم قد يرتحلون إلى بلد ويقيمون في مكانهم الأول شبحًا آخر شبيهًا بشبحهم الأصلي بدلاً منه، بحيث إن كل من رآه لا يشك أنه هو»[2].

تلك تعريفاتهم للأبدال، ولننظر الآن في الأخبار التي تمسك بها من يثبت وجود الأبدال.

أحاديث الأبدال:

إن أشهر الأحاديث في هذا الباب ما يروى عن علي بن أبي طالب، وعبادة بن الصامت، وعوف بن مالك، وابن عمر، وعبد الله بن مسعود، وأم سلمة، رضي الله عن الصحابة أجمعين.

أما حديث علي فقد قال عبد الله[3] ابن الإمام أحمد:

«حدثني أبي ثنا أبو المغيرة ثنا صفوان حدثني شريح - يعني ابن عبيد - قال: ذكر أهل الشام عند علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وهو بالعراق. فقالوا: العنهم يا أمير المؤمنين. قال: لا، إني سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «**الأبدال يكونون بالشام وهم أربعون رجلاً، كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً. يسقى بهم الغيث، وينتصر بهم على الأعداء، ويصرف عن أهل الشام بهم العذاب**»[4].

هذا الحديث حكم عليه شيخ الإسلام ابن تيمية بالضعف لانقطاعه[5].

---

١ - «مختار الصحاح» للرازي مادة (بدل). ٢ - «مشتهى الخارف الجاني» (ص ٥١٠).

٣ - هو عبد الله ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ولد سنة (٢١٣هـ)، لازم أباه وأكثر الرواية عنه حتى صار من أئمة الحديث. توفي سنة (٢٩٠هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (ص ٦٦٥) و«سير النبلاء» (١٣/ ٥١٦).

٤ - «المسند» (١/ ١١٢).

٥ - «الفرقان بين الأولياء» (ص ١٣ - ١٤) و«مجموع الرسائل والمسائل» (١/ ٥٧)، و«مجموع الفتاوى الكبرى» (١١/ ٤٣٤).

وقال ابن القيم[1]: «ولا يصح... فإنه منقطع»[2].

وقال أحمد شاكر[3]: «إسناده ضعيف لانقطاعه، شريح بن عبيد الحضرمي الحمصي لم يدرك عليًّا بل لم يدرك إلا بعض متأخري الوفاة من الصحابة»[4].

وقال الألباني: «ضعيف»[5].

وأما حديث عبادة، فقال عبد الله: «حدثني أبي ثنا عبد الوهاب بن عطاء أنا الحسن بن ذكوان عن عبد الواحد بن قيس عن عبادة بن الصامت عن النبي - ﷺ - أنه قال: «**الأبدال في هذه الأمة ثلاثون مثل إبراهيم خليل الرحمن عز وجل، كلما مات رجل أبدل الله تبارك وتعالى مكانه رجلاً**». قال أبي رحمه الله: فيه - يعني حديث عبد الوهاب - كلام غير هذا، وهو منكر - يعني حديث الحسن ابن ذكوان[6].

الحديث قد كفانا الإمام أحمد رحمه الله عناء التفتيش عنه حيث قال: إنه منكر وهو راويه.

وقال عنه الألباني: «ضعيف»[7].

ولعبادة حديث آخر بلفظ: «**الأبدال من أمتي ثلاثون بهم تقوم الأرض، وبهم تمطرون وبهم تنصرون**». رواه الطبراني، وقال الهيثمي[8]:

«من طريق عمر، والبزار عن عنبسة الخواص وكلاهما لم أعرفه»[9].

---

١ - هو العالم العلامة محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، ولد سنة (٦٩١هـ) واشتغل بالحديث وسائر الفنون فبرع فيها، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية بعد رجوعه من مصر سنة (٧١٢هـ) ولم يفارقه حتى مات. توفي سنة (٧٥١هـ) له مؤلفات كثيرة جدًّا. انظر: «البداية» (١٤/٢٣٤)، «شذرات الذهب» (٦/١٦٨)، «معجم المؤلفين» (٩/١٠٦).

٢ - «المنار المنيف» (ص ١٣٦).

٣ - من كبار رواد التحقيق في العصر الحديث.

٤ - «التعليق على المسند» (٢/١٧١ح ٨٩٦).

٥ - «ضعيف الجامع الصغير» (ح ٢٢٦٦).

٦ - «المسند» (٥/٣٢٢).

٧ - «ضعيف الجامع» (ح ٢٢٦٩).

٨ - هو علي بن أبي بكر الهيثمي، محدث حافظ رافق العراقي في سماع الحديث ولازمه، ولد سنة (٧٣٥هـ). وتوفي بالقاهرة (٨٠٧هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٧/٧٠).

٩ - «مجمع الزوائد» (١٠/٦٣).

وقال الألباني: «ضعيف»[1].

أما حديث عوف بن مالك فقد ورد بلفظ: «**الأبدال في أهل الشام وبهم ينصرون وبهم يرزقون**».

قال الهيثمي: «رواه الطبراني وفيه عمرو بن واقد وقد ضعفه جمهور الأئمة، ووثقه محمد بن المبارك الصوري، وشهر اختلفوا فيه»[2].

أقول: أما عمرو بن واقد فقد قال عنه الحافظ ابن حجر: «متروك»[3] وقال عن شهر – وهو ابن حوشب –: «صدوق كثير الإرسال والأوهام»[4].

أما حديث ابن عمر فقد جاء بلفظ: «**خيار أمتي في كل قرن خمسمائة، والأبدال أربعون، فلا الخمسمائة ينقصون ولا الأربعون، كلما مات رجل أبدل الله عز وجل من الخمسمائة مكانه آخر**، قالوا: يا رسول الله دلنا على أعمالهم. قال: **يعفون عمن ظلمهم، ويحسنون إلى من أساء إليهم، ويتواسون في ما آتاهم الله عز وجل**».

رواه أبو نعيم في الحلية[5]، وذكره السخاوي وضعفه[6].

وأما حديث ابن مسعود: فلفظه: «**لا يزال أربعون رجلاً من أمتي قلوبهم على قلب إبراهيم، يدفع الله بهم عن أهل الأرض يقال لهم الأبدال، إنهم لم يدركوها بصلاة ولا بصوم ولا صدقة**. قالوا: يا رسول الله فبم أدركوها؟ قال: **بالسخاء والنصيحة للمسلمين**».

قال الهيثمي: «رواه الطبراني من رواية ثابت بن عباش الأحدب عن رجاء الكلبي وكلاهما لم أعرفه»[7].

---

١ – «ضعيف الجامع» (٢٢٦٧).
٢ – «مجمع الزوائد» (١٠/٦٣).
٣ – «تقريب التهذيب» (ت ٥١٣٢).
٤ – المصدر السابق (ت ٢٨٣٠).
٥ – «حلية الأولياء» (١/٨).
٦ – «المقاصد الحسنة» (ص ٨).
٧ – «مجمع الزوائد» (١٠/٦٣).

وقال الألباني: «ضعيف جدًّا»[1].

وأما حديث أم سلمة فلفظه: «**يكون اختلاف عند موت خليفة، فيخرج رجل من أهل المدينة هاربًا إلى مكة، فيأتيه ناس من أهل مكة فيخرجونه وهو كاره فيبايعونه بين الركن والمقام، فيبعث إليه بعث من الشام فيخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة، فإذا رأى الناس ذلك أتاه أبدال الشام وعصائب أهل العراق فيبايعونه...**» الحديث.

رواه أحمد[2]، وأبو داود[3]، كلاهما من طريق صالح أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة، وصاحب أبي الخليل هذا لم يسم، وعليه فهو مجهول العين.

ورواه أبو داود والحاكم[4] كلاهما عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أم سلمة. فيحتمل أن يكون عبد الله هذا هو صاحب أبي الخليل المبهم في الرواية الأخرى.

لكن في إسناديهما أبو العوام، واسمه عمران بن داور القطان.

قال النسائي: «ضعيف»[5]. وقال الذهبي في «التلخيص»: «ضعفه غير واحد وكان خارجيًّا»[6].

وذكره أيضًا في «الضعفاء»[7].

فيتلخص من ذلك كله ضعف إسناد هذا الحديث، كما قال الشيخ الألباني[8].

أما عبد الله محمد الصديق فقد أبعد النجعة حيث قال في تعليقاته على

---

١ – «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (ح ١٤٧٨).

٢ – «المسند» (٦/٣١٦).

٣ – «السنن»: كتاب المهدي (٤/٤٧٥ ح ٤٢٨٦) ويلاحظ أنه الحديث الوحيد الوارد في أحد الكتب الستة وفيه ذكر الأبدال.

٤ – «المستدرك» (٤/٤٣١).

٥ – «الضعفاء والمتروكون» ترجمة (٤٧٨).

٦ – (جـ٤ ص ٤٣١) مع «المستدرك».

٧ – «المغني في الضعفاء» ترجمة (٤٥٩٦).

٨ – «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (ح ١٩٦٥).

«المقاصد» : « ومن طرقه حديث أم سلمة عند أبي داود بإسناد على شرط الشيخين »[1].

هذه أشهر أحاديث الأبدال، وتلك تعليقات علماء الحديث ونقاده على وجه التفصيل.

وفيما يلي بعض تعليقاتهم العامة التي تنبىء عن اهتمامهم بهذه الأحاديث اهتمامًا خاصًّا، وقيامهم باستقراء طرقها استقراء تامًّا.

أورد الإمام ابن الجوزي[2] أحاديث الأبدال في كتاب «الموضوعات» وعلق عليها بعد سردها بأسانيدها قائلاً: «ليس في هذه الأحاديث شيء يصح»[3].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذا كل حديث يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عدة الأولياء، والأبدال، والنقباء، والنجباء، والأوتاد، والأقطاب، مثل أربعة، أو سبعة، أو اثنى عشر، أو أربعين، أو سبعين، أو ثلاثمائة، أو ثلاثمائة وثلاثة عشر، أو القطب الواحد، فليس في ذلك شيء صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم ينطق السلف بشيء من هذه الألفاظ إلا بلفظ «الأبدال» وروى فيه أنهم أربعون رجلاً وأنهم بالشام، وهو في «المسند» من حديث علي، وهو حديث منقطع ليس بثابت. ومعلوم أن عليًّا ومن معه من الصحابة كانوا أفضل من معاوية ومن معه بالشام، فلا يكون أفضل الناس في عسكر معاوية دون عسكر علي»[4].

هذا وجه آخر يؤكد ضعف الخبر بل وبطلانه؛ لأن كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستحيل أن يتعارض مع ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

---

١ – «المقاصد الحسنة» (ص ١٠ هامش ١).

٢ – هو عبد الرحمن بن علي بن محمد، المعروف بابن الجوزي، محدث حافظ، مفسر فقيه، واعظ. ولد ببغداد سنة (٥١٠هـ) وتوفي بها سنة (٥٩٧هـ). له تصانيف كثيرة جدًّا. انظر «البداية» (١٣/ ٢٨)، و«شذرات الذهب» (٤/ ٣٢٩)، و«معجم المؤلفين» (٥/ ١٥٧).

٣ – (جـ٣ ص ١٥٢).

٤ – «الفرقان بين الأولياء (ص ١٣ – ١٤) و«مجموعة الرسائل والمسائل» (١/ ٥٧).

وقال الحافظ ابن القيم: «أحاديث الأبدال، والأغواث، والنقباء، والنجباء، والأوتاد، كلها باطلة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[1].

وقال الحافظ السخاوي[2]: «حديث الأبدال له طرق عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا بألفاظ مختلفة كلها ضعيفة»[3]. ثم ساق تلك الأحاديث عن أنس وغيره وقال في آخرها: «... إلى غير ذلك من الآثار الموقوفة وغيرها، وكذا من المرفوع مما أفردته واضحًا بينًا معللاً في جزء سميته «نظم اللآل في الكلام على الأبدال»[4].

ويبدو لي أن مما يؤكد ضعف خبر الأبدال اضطرابه، حيث ورد في بعض الروايات أنهم ثلاثون، وفي بعضها أنهم أربعون، وفي بعضها أنهم أربعون رجلاً وأربعون امرأة، إلى غير ذلك من أوجه الاضطراب الذي أحرج الصوفية فطرقوا كل باب لمحاولة الجمع بينها.

قال محمد الخضر الشنقيطي: «في بعض الروايات أن الأبدال ثلاثون وهذا يعارض ما في الأحاديث الأخر من كونهم أربعين، فذكر الزرقاني[5] في «شرح المواهب»: أنه يجمع بين الأحاديث بأن الثلاثين منهم قلوبهم على قلب إبراهيم، والعشرة ليسوا كذلك، وهذا يعارضه حديث **«لا يزال أربعون رجلاً من أمتي على قلب إبراهيم»** ثم قال - يعني الزرقاني -: «والأولى في الجمع بين الأحاديث أن الإخبار بالثلاثين كان قبل أن يعلمه الله بالأربعين».

ولعل الشنقيطي أحس هنا بأن هذا من باب الإخبار، والأخبار لا يدخلها

---

١ - «المنار المنيف» (ص ١٣٦).

٢ - هو محمد بن عبد الرحمن، ولد بالقاهرة سنة (٨٣١هـ) وأصله من سخا (من قرى مصر) فقيه، مقرئ، مؤرخ، توفي بالمدينة سنة ٩٠٧هـ) تآليفه كثيرة جدًّا. انظر: «البدر الطالع» (٢/١٨٤)، «شذرات الذهب» (٨/١٥)، و«معجم المؤلفين») (١٠/١٥٠).

٣ - «المقاصد الحسنة» (ص ٨ ح ٨).

٤ - «المقاصد الحسنة» (ص ١٠).

٥ - هو محمد بن عبد الباقي الزرقاني، محدث، فقيه، متصوف، ولد بالقاهرة سنة (١٠٥٥هـ) وتوفي بها سنة (١١٢٢هـ) له «إشراق مصابيح السير المحمدية بمزج أسرار المواهب اللدنية» وغيره. انظر: «معجم المؤلفين» (١٠/١٢٤).

النسخ. فقال: «الظاهر في الجمع بين الأحاديث هو أنهم سبعون: أربعون بالشام، وثلاثون في غيرها، فحديث الأربعين يعني الذين بالشام، وحديث الثلاثين يعني غير من في الشام»[1].

والحقيقة أن هذا الجمع مأخوذ من تعريف صاحب القاموس للأبدال. وهو أيضًا لا يسلم من الطعن حيث إن هناك حديثًا آخر يقول: «**البدلاء أربعون: اثنان وعشرون بالشام، وثمانية عشربالعراق...**» الحديث. رواه ابن عدي[2] عن أنس.

وبهذا نخلص إلى أن هذه الأحاديث باطلة سندًا ومتنًا، لا يصلح مثلها في تقرير عقيدة ولا شريعة.

والغريب أن الذين يتمسكون بهذه الأخبار ويستدلون بها في إثبات الأبدال عامتهم من الأشاعرة الرافضة لأخبار الآحاد في المسائل العقدية، حتى وإن كانت تلك الأخبار من أصح الصحيح. وهذا دليل قاطع وبرهان ساطع على اضطراب منهج هؤلاء الناس في كل شيء.

الثانية: بعض مواصفات القطب وأعوانه في الفكر الصوفي:

إن من يتأمل في تعريفات الصوفية للأقطاب ليكاد يخرج بقناعة تامة على أنهم يخرجون به عن نطاق البشرية، ويحلقون به في عالم الربوبية والألوهية، لكننا حتى نزيد الأمر وضوحًا وجلاء فلا بد أن نوضح هنا بعض المواصفات التي يضفيها الفكر الصوفي على القطب مع تحليل ما يحتاج إلى التحليل من ذلك، على أن نرجئ المناقشة إلى مطلب خاص يأتي في ذيل هذا المبحث.

الصفة الأولى: أن القطب لا يخفى عليه شيء في الدنيا والآخرة.

نقل عبد الوهاب الشعراني عن أبي الحسن الشاذلي[3] أنه ذكر للقطب

---

١ – «مشتهى الخارف الجاني» (ص ٥١٣). ٢ – «الكامل» (٥/٢٢٠).

٣ – هو علي بن عبد الله الشاذلي الضرير، صوفي، فقيه، شاعر، تنسب إليه الطريقة الشاذلية التي تشعبت منها طرق كثيرة مثل: الوفائية، والزروقية، والبكرية، والجزولية. قصد الحج فمات بالصحراء سنة (٦٥٦هـ) له مصنفات في التصوف؛ وفروع الفقه المالكي. انظر: «طبقات الأولياء» (ص ٤٥٨) و«بغية المستفيد»(ص ٧٥) و«معجم المؤلفين» (٧/١٣٧).

خمس عشرة علامة، من بينها: أن يُمد بمدد العصمة[1]، والرحمة، والخلافة، والنيابة، ومدد حملة العرش العظيم، ويكشف له عن حقيقة الذات وإحاطة الصفات، وحكم ما قبل وما بعد، وحكم من لا قبل له ولا بعد، وعلم الإحاطة بكل علم ومعلوم ما بدا من السر الأول إلى منتهاه»[2].

ونقل عن الجيلي أنه قال: «إن للقطابة ستة عشر عالمًا إحاطيًّا، الدنيا والآخرة ومن فيهما عالم واحد من هذه العوالم، وهذا الأمر لا يعرفه إلا من اتصف بالقطبية»[3].

نلاحظ في هذه النصوص من المخاطر ما يلي:

١ – أن القطب يكشف له عن حقيقة الذات الإلهية فيراها، وهذا الأمر وإن كانوا يكتمونه أحيانًا ويمتنعون من إفشائه فهي عقيدتهم، وسيأتي مزيد بيان لها[4]، وأنهم يعبرون عنها بالمشاهدة.

٢ – أن القطب يحيط علمًا بصفات الله تعالى.

٣ – أن علم القطب لا حدود له، لا من جهة الزمان حيث يعلم حكم ما قبل وما بعد، وما لا قبل له ولا بعد، ولا من جهة المكان حيث إن الدنيا والآخرة جزء فقط من ستة عشر جزءًا من علومه، بل له الإحاطة بكل علم ومعلوم.

الصفة الثانية: أن القطب له الإحاطة بالشريعة وإن كان أميًّا:

لم يكن من سلف الأمة الإسلامية – أهل القرون المفضلة – من ادعى لنفسه الإحاطة بالشريعة الإسلامية، ولم ينقل – فيما نقل – عن أحد منهم أنه ادعاها – أعني الإحاطة – لغيره ممن سبقه أو عاصره، وحياتهم العملية التي ينقلها لنا أوثق المصادر لا تشير إلى وجود مثل هذه الطبقة الفذة التي لا تخفى عليها خافية

---

١ – لم نعد العصمة صفة مستقلة للأقطاب لأنها قليلة بالنسبة لما وصف به القطب، ولأننا خصصنا مبحثًا يتناول عصمة الأولياء ممن هم دون القطب.

٢ – «اليواقيت والجواهر» (٢/ ٧٨). ٣ – «درر الغواص» (ص ١٤)، و«اليواقيت والجواهر» (٢/ ٨١).

٤ – انظر: (١/ ١١١) من هذا الكتاب.

من أمور الشريعة، بل على العكس من ذلك وجدنا الرعيل الأول من جيل الصحابة فضلاء الأمة بعد نبيها، يختلفون في مسائل فيسافرون إلى من يبلغهم أن عنده علمًا بها. وربما توقفوا في مسائل لعدم توفر الدليل، وربما استفتى كبارهم من دونهم في العلم والسن.

ومع هذا فإننا نجد في دواوين الفكر الصوفي التي حدثتنا عن أقطاب التصوف أدق وصف وأعمقه فألبستهم من ألبسة الألوهية والربوبية ألوانًا زاهية، حيث نجد فيها دعاوي عريضة من قبيل ما ذكرنا من أن القطب لا يعزب عنه شيء على وجه العموم والإطلاق، فكان نقل نصوص صوفية عامة قاضية بذلك في هذا الصدد كافيًا في البرهنة على أنهم يذهبون إلى القول بأن الأقطاب يحيطون بالشريعة ما دام لا يخفى عليهم شيء؛ لأن الشريعة لا تخرج عن كونها شيئًا من الأشياء، لكننا وجدنا أنهم أفردوا الحديث عن الإحاطة بالشريعة في نصوص خاصة توضح عنايتهم بهذا الجانب باعتباره إسكاتًا لأهل السنة الذين كثيرًا ما تكون مواقفهم تجاه الصوفية وأقطابهم موقف الرد والإنكار. فيقولون لهم: ليس لكم أن تنكروا علينا معتمدين على نصوص شرعية وقفتم عليها، وتناقض ما نحن عليه؛ لأن نصوصكم هذه قد تكون مخصصة أو مقيدة أو مبينة أو منسوخة، وذلك لا ينفي وجودها إلا من أحاط بعلم الشريعة، وأنتم تعترفون أنكم لا تحيطون بها، أما أقطابنا وأولياؤنا وأغواثنا فهم أهل ذلك وذووه، فلا تنكروا علينا ما دامت الحال على هذا.

وإليك الآن مقتطفات من نصوصهم في هذا الصدد:

يقول عبد العزيز بن مسعود الدباغ: «ولا يحيط بالشريعة إلا النبي ﷺ والكُمَّل من ورثته كالأغواث في كل زمان»[1].

وهذا النص ذاته نقله الفوتي من «الإبريز» بعد أن بين ووضح المقصود الأساسي من إيراد مثله وهو إسكات الخصوم والحيلولة بينهم وبين الإنكار على

---

١ - «الإبريز» (ص ٢١٧).

«أهل الحقيقة» حيث قال:

«وإذا وصلت إلى هنا علمت أنه لا يسوغ الإنكار على الحقيقة إلا لمن أحاط بالشريعة، ولا يحيط بها إلا النبي ﷺ والكُمَّل من ورثته كالأغواث في كل زمان»[1].

ويوضح الفوتي أيضًا إمكانات هؤلاء وخصائصهم التي جعلتهم يحيطون بالشريعة فيقول: «اعلم – وفقك الله – أن الولي المفتوح عليه يعرف الحق والصواب، ولا يتقيد بمذهب من المذاهب، ولو تعطلت المذاهب بأسرها لقدر على إحياء الشريعة، وكيف لا وهو الذي لا يغيب عنه النبي ﷺ طرفة عين، ولا يخرج عن مشاهدة الحق جل جلاله لحظة، وحينئذ فهو العارف بمراد النبي ﷺ وبمراد الحق جل جلاله في أحكامه التكليفية وغيرها، وإذا كان كذلك فهو حجة على غيره وليس غيره حجة عليه»[2].

إذن من خصائص هذا النوع من الأولياء أنهم لا ينفكون يرون النبي ﷺ، بل لا يفتأون يشاهدون ربهم في كل لحظة، وما دام أمرهم كذلك فهم أحق بمعرفة مراد الله ورسوله في كل مسألة نظرًا لطول الملازمة – تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيراً.

ونلاحظ هنا:

١ – أن هذه العبارة تتضمن عقيدتهم في إمكان رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اليقظة ووقوعها[3]. إلا أن هذا النص يعبر عن نوع خاص من الرؤية وهو عدم مفارقته لحظة ليل نهار، وهو ما أكده التجاني حين سئل عن قول أبي العباس المرسي: «لو حجب عني رسول الله ﷺ طرفة عين ما عددت نفسي من المسلمين» فقال: «إن هذه الخصوصية ليست للمرسي وحده، وإنما هي لقطب الأقطاب في كل وقت منذ جلوسه على كرسي القطبانية، لا تقع بينه وبين

---

١ – «الرماح» (١/٨٩).
٢ – المصدر السابق (١/٨٨).
٣ – وفي ذلك مبحث مستقل يأتي في (٢/١٥) من هذا الكتاب.

رسول الله ﷺ حجابية أصلاً، وحيثما جال رسول الله ﷺ من حضرة الشهادة إلا وعين قطب الأقطاب متمكنة من النظر إليه، لا يحجب عنه في كل لحظة من اللحظات»[1].

٢ – أنها تبين أيضًا عقيدتهم في رؤية الحق سبحانه وتعالى في الدنيا وهي التي يسمونها «المشاهدة» أو «شهود الذات» مبالغة في التكتم والتستر، ولذلك يعرفونها بعبارات موهمة أحيانًا، كما حد الجرجاني الشهود بقوله: «هو رؤية الحق بالحق»[2].

لكن بعض المتحررين منهم الذين لم يجدوا أنفسهم مضطرين لتغطية عقيدتهم في مثل هذه الأمور قد أفصحوا عنها بكل وضوح. فهذا أبو العباس الحرار[3] يسرد نسبه من العزير وموسى وإبراهيم ومحمد – عليهم الصلاة والسلام ثم يقول: «وأما نسبتي من رسول الله ﷺ فالرؤية لله تعالى، أشهدني نفسه وقال: انظر هل تجد محلاً للزوجة والولد؟ قلت: لا وعزتك يارب»[4].

وهذا الشيخ إبراهيم نياس يقول: «وحقيقة المشاهدة رؤية الحق عيانًا»[5].

ومن نصوصهم المبينة لعقيدتهم في إحاطة الأقطاب بالشريعة قول التجاني: «فإن شريعتنا التي بأيدينا لم يحيطوا بأحكامها إلا الأفراد من الكمَّل وهم أقطاب هذه الأمة»[6].

ومنها قوله: «ولا يحيط بمعرفة أحكام الشريعة وجميع العلوم التي يحتاجها الناس إلا الفرد الجامع؛ لأنه هو الحامل للشريعة في كل عصر ولو كان أميًّا لم تسبق له قراءة»[7].

---

١ – «جواهر المعاني» (٢/ ٧١).
٢ – «التعريفات» مادة (شهد).
٣ – هو أبو العباس بن أبي بكر التجيبي، منشؤه بإشبيلية، صوفي من أصحاب أبي مدين المغربي، كان بينه وبين ابن عربي مكاتبات جاء في بعضها قول ابن عربي له: «ياأخي أخبرني بما تجدد لك من الفتح». لم يذكر الخزرجي تاريخ موته. انظر: «سير الأولياء» (ص ٢١ – ٤٩).
٤ – «سير الأولياء في القرن السابع الهجري» للخزرجي (ص ٢٦).
٥ – «السر الأكبر» (ص ٤١٩) مع التحقيق.
٦ – «جواهر المعاني» (١/ ٢١٣).
٧ – المصدر السابق (٢/ ٨٥).

بل يذهب علي الخواص إلى أبعد من ذلك فيجعل كل من له قدم في طريق القوم محيطًا بالشريعة، فيقول: «من لم يبلغ درجة الإحاطة بعلوم الشريعة فليس له في طريق القوم قدم؛ لأنها كلها طريق غيب غير محسوس للناس، وما تميز الفقراء عن الفقهاء إلا بهذه الطريقة فأحاطوا علمًا بأحكام الشريعة وأسرارها»[1].

ومما يؤسف له أن بعض الدعاة المعاصرين الذين نهلوا من المناهل الصوفية - رغم بعض مواقفهم الإيجابية في رد جملة من الفكر الصوفي الساقط - لم يستطيعوا التخلص من هذه العقيدة الباطلة، فيقول الشيخ سعيد حوى[2] - وهو يذكر الدور الذي يجب أن يضطلع به الشيخ الصوفي في التربية والتعليم -: «وهذا لا يتأتى للشيخ إذا لم يكن عالمًا في الكتاب والسنة، قادرًا على تربية النفس البشرية، محيطًا بعلوم الإسلام والثقافة الإسلامية، عارفًا بعصره وبالتاريخ»[3].

الصفة الثالثة: أن القطب - في فكرهم - أفضل جماعة المسلمين:

لا خلاف بين أهل السنة والجماعة في أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هم أفضل الأمة بعد نبيها، وأن قرنهم الذي عاشوا فيه هو أفضل القرون، فلا يتصور - عقلاً ولا شرعًا - أن يأتي بعد جيلهم من يبلغ قدرهم أو يقارب مرتبتهم، بل إن المتقدمين من الصحابة لهم الفضل والخيرية على المتأخرين من طبقتهم فكيف بمن يأتي بعدهم بقرون؟

وأدلتهم على ذلك كثيرة جدًّا كتابًا وسنة: قال تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾ [سورة التوبة، الآية: (١٠٠)].

---

١ - «درر الغواص» (ص ٦٣) مع «الإبريز».

٢ - كاتب صوفي معاصر له كلمات جيدة في بيان عوار الفكر الصوفي لكنها قليلة.

٣ - «تربيتنا الروحية» (ص ٢٢٥).

ولا يستطيع أحد أن يشهد لأحد بعد جيلهم بأن الله رضي عنه على وجه الثقة واليقين.

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : «**لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**» متفق عليه[1].

فإذا كان الخطاب في هذا الحديث موجهًا لبعض متأخري الإسلام من الصحابة في حق المتقدمين، فإن توجهه إلى غير الصحابة ممن يأتي بعدهم يكون من باب أولى.

وقال صلى الله عليه وآله وسلم : «**خير الناس** - وفي رواية: **خير أمتي - قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم...**» الحديث. متفق عليه[2].

هذه هي عقيدة أهل السنة والجماعة في أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

أما المتصوفة فنجد في فكرهم أنهم يجعلون أقطابهم على رأس قائمة الممتازين عندهم، كما تتحدث مصادرهم الموثوقة، وربما ساووهم بالأنبياء أو رفعوهم فوقهم على غرار ما فعلوا مع خاتم أوليائهم.

وفيما يلي بعض أقاويلهم في هذا الصدد:

يقول الشيخ علي بن محمد وفا: «ولا شك أن الصديقية في ضمن نظام القطبانية، لأنها من مراتب دائرتها... القطب مظهر نور الحق على الكمال الممكن لنوع الإنسان، بحسب زمانه ودائرته، والصديق مظهر نور القطب على الكمال الممكن لمثله[3].

---

١ - البخاري: في فضائل الصحابة، باب قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «**لو كنت متخذاً خليلاً**» (٣/١٢ح ٣٦٧٣).
ومسلم: في فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة (٤/١٩٦٧) كلاهما من حديث أبي سعيد.
وأخرجه مسلم أيضًا من حديث أبي هريرة.

٢ - البخاري: فضائل الصحابة، باب فضل أصحاب النبي - صلى الله عليه واله وسلم - (٣/٦ح ٣٦٥٠ و ٣٦٥١).
ومسلم: في فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة (٤/١٩٦٤) كلاهما من حديث عمران بن حصين.
ورواه البخاري أيضًا من حديث ابن مسعود.

٣ - ط. ك (٢/٢٧).

قلت: من المعلوم – عند أهل الحق – أن الصديقية أعلى مقام يمكن أن يصل إليه الكمال البشري المجرد عن النبوة.

قال تعالى: ﴿ **وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقًا** ﴾ [سورة النساء، الآية: (٦٩)].

وعن أنس – رضي الله عنه – قال: «صعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحدًا ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف، فقال: **اسكن أحد** – أظنه ضربه برجله **فليس عليك إلا نبي وصديق وشهيدان** » رواه البخاري[1].

ففي هذين النصين الكريمين بيان لمرتبة الصديق، وأنها دون مرتبة النبوة التي هي أعلى المراتب، وفوق مرتبة الشهادة.

وفي الحديث أيضًا بيان لمرتبة أبي بكر، وأنها الصديقية. وورد هذا البيان كذلك في غير هذا الحديث. فعن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن هذه الآية: ﴿ **وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ** ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: (٦٠)] أهو الذي يزني ويسرق ويشرب الخمر؟ قال: **لابنت الصديق، ولكنه الرجل يصوم ويتصدق ويصلي وهو خائف أن لا يتقبل منه**» رواه الترمذي[2]. وابن ماجة[3]، وأحمد[4]، وحسنه الألباني[5].

ولا نعرف في الأمة الإسلامية من وقع له مثل هذا التصريح بنصوص شرعية غيره رضي الله عنه أضف إلى ذلك أن الأئمة أجمعوا على تسميته بالصديق. قال النووي: «وأجمعت الأئمة على تسميته صديقًا، وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إن الله هو الذي سمى أبا بكر على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدِّيقًا»[6].

---

١ – البخاري: في فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان (٣/١٩ح ٣٦٩٩).

٢ – «الجامع» (٥/٣٢٧ح ٣١٧٥). ٣ – «السنن» (٢/١٤٠٤ح ٤١٩٨).

٤ – «المسند» (٦/٢٠٥).

٥ – «الصحيحة» رقم «١٦٢» و«تخريج الطحاوية» (ص٣٦٦) هامش (١).

٦ـ «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/١٨١).

ورغم هذا كله أبى منظروا الفكر الصوفي إلا أن يجعلوا الصديقية مرتبة ضمن مراتب القطبية، والصديق مظهر نور القطب بينما القطب مظهر نور الحق تعالى.

وعلى هذا فلن تبقى هناك أية غرابة إذا وجدنا الشعراني يترجم لأبي بكر «الصديق» في (١٦) سطراً من طبقاته، بينما يترجم لعلي بن محمد وفا «القطب» في (٤٣) صفحة[١].

سأل الشعراني شيخه عليًّا الخواص عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**من كان حالفًا فليحلف بالله....**»[٢] وقد أقسم الله تعالى بمخلوقاته في أماكن كثيرة فهل ذلك مناقضة؟ فقال: معاذ الله أن يكون شيء من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مناقضًا للقرآن، ولكن التحقيق أن للعارف بالله تعالى أن يقسم بكل معلوم لشهوده أنه تعالى مع كل شيئ»[٣].

في هذا النص الصوفي بيان لخصوصيات العارفين من الصوفية، وأن مقاماتهم أعلى من مقامات الصحابة، حتى وإن كان الصحابي أحد الخلفاء الراشدين. ووجه ذلك: أن سبب ورود هذا الحديث هو أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حلف بأبيه، فنهاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فقول الخواص: إن للعارف بالله – تعالى – أن يقسم بكل معلوم، معناه أن عمر لم يبلغ مرتبة العارف بله مرتبة القطب؛ لأن القطب فوق العارف بمراتب.

وإذا تقرر أنهم جعلوا أقطابهم على رأس القائمة وتركوا كبار الصحابة وفضلاءهم قابعين في ذيلها، علمنا أنهم يقدمون الأقطاب على من دون الصحابة من باب أولى، إلا أنهم لم يكتفوا بذلك حيث صرحوا بأن القطب أفضل جماعة المسلمين.

---

١ – ترجمة أبي بكر الصديق (جـ ١ص ١٧ – ١٨)، وترجمة علي بن محمد (جـ ٢ ص ٢٢ – ٦٥).

٢ – البخاري: الشهادات، باب كيف يستحلف (٢/٢٦١ح ٢٦٧٩) وغير هذا الموضع، ومسلم: في الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى (٣/١٢٦٧)

٣ – «الجواهر والدرر» للشعراني (ص١٨١).

يقول التجاني: « وليس في خلق الله عز وجل كلها عمومًا وإطلاقًا من بعد الأنبياء من البشر والملائكة من يتأتى منه أن يصل إلى مقدار ألف جزء من تقوى قطب الأقطاب ولو بلغ ما بلغ، فهو أفضل جماعة المسلمين في كل عصر إلا ما كان من مفاتيح الكنوز، فهو أفضل منهم في أمور، وهم أفضل منه في أمور»[1].

ولا تظن أن قوله: «ليس في خلق الله عز وجل كلها عمومًا وإطلاقًا من بعد الأنبياء «تقديم منه للأنبياء على الأقطاب؛ لأنه إنما نفى أن يكون في خلق الله تعالى من يصل إلى مقدار ألف جزء من تقوى القطب غير الأنبياء، أما الأنبياء فإنهم يتأتى منهم الوصول إلى المقدار المذكور.

أما مفاتيح الكنوز الذين ذكرهم هنا وأقر بأنهم يفضلون على الأقطاب في أمور فإنه لم يتحفنا بشيء آخر عنهم غير أنه تراجع وسحب ذلك التفضيل فزعم أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن مفاتيح الكنوز وقطب الأقطاب أيهما أعلى مرتبة عند الله تعالى ؟ فقال له رسول الله ﷺ : «**هو أعلى منهم في مقامات ومراتب، أورثه الله التجلي الكامل المحيط بالتجليات كلها، وأورثه الله الاسم الأعظم بجميع إحاطاته**»[2].

ومما يؤكد أنه لا يقدم النبوة على القطبية قوله: «فليس يظهر الكمال صورة ومعنى وحسًّا بريئًا من النقص بكل وجه وبكل اعتبار إلا في ثلاث مراتب فقط لا ما عداها، وهي: الرسالة لمن دخل حضرتها، والنبوة لمن دخل حضرتها، والقطبانية لمن دخل حضرتها، فإن هذه الثلاثة لا صورة للنقص فيها[3].

فهذا صريح في التسوية بين المراتب الثلاث.

وقال الخواص: «وأكمل الخلق في كل عصر القطب»[4].

---

١ – «جواهر المعاني» (١/٢٦٦).
٢ – «جواهر المعاني» (٢/٨٩).
٣ – المصدر السابق (١/١٥٧).
٤ – «الطبقات الكبرى» للشعراني (٢/١٣٩).

الصفة الرابعة: أن مرتبة القطب لا حدود لها:

إن من الصعب جدًّا تصور المرتبة التي هيأتها الصوفية لقطبها، وهذه الصعوبة ليست نابعة من علو تلك المرتبة فحسب، لكن الصعوبة تكمن في خلطهم بين تلك المواصفات وبين قولهم إنه بشر؛ ذلك لأن البشرية حدودها معروفة، وطاقاتها محدودة، وصفاتها معلومة ملازمة للضعف والنقص على ما تقرر في الكتاب والسنة. فلنستمع إلى الشيخ التجاني وهو يقرب مرتبة القطب بأسلوبه المميز حيث يقول:

«وكل عارف على قدر مرتبته في هذا الميدان (ميدان المعارف الإلهية) إلا القطب فإنه محيط بجميع المراتب أيًّا كان حتى مراتب الملائكة... فله جميع المراتب، وله الاستيلاء على جميع المراتب، وله الذوق في جميع المراتب، وله الإحاطة الشاملة في جميع المراتب، وله المنع والعطاء في جميع المراتب»[1].

وقال أيضًا: «ومما أكرم الله به قطب الأقطاب أن يعلمه علم ما قبل وجود الكون وما وراءه، وما لا نهاية له، وأن يعلمه علم جميع الأسماء القائم بها نظام كل ذرة من جميع الموجودات، وأن يخصصه بأسرار دائرة الإحاطة، وجميع فيوضه، وما احتوى عليه»[2].

وذكر الشيخ إدريس بن الأرباب أن درجات الولاية ثلاث: الصغرى: أن يمشي على الماء وينطق بالمغيبات، والوسطى: أن يقول للشيء: كن فيكون، والعليا: هي القطبانية[3].

تلك إذن مرتبة القطب في الفكر الصوفي، وأحسب أن من المستحيل على معتنقي فكرة الأقطاب تحديدها، وفصلها عن مراتب الألوهية، حتى ولو أجابوا بألفِ جواب وجواب، وكان بعضهم لبعض ظهيراً.

---

١ - «جواهر المعاني» (٢/١٠٦ - ١٠٧).
٢ - المصدر السابق (٢/٨٨).
٣ - انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٢٠٦).

الصفة الخامسة: بصر القطب:

بَيَّن الدباغ النسبة بين قوة البصر وقوة البصيرة، فذكر أن بصر العين جزء من (٣٦٦٠٠٠) جزء من البصيرة، ثم نفذ من ذلك إلى القول بأن القطب الغوث يبصر بجميع أجزاء بدنه التي تتوزع فيها تلك الأجزاء الباقية بعد الجزء الخاص بالبصر. وإليك عباراته: «إن نظر البصيرة ثلاثمائة ألف جزء وستة وستون ألف جزء. جزء واحد منها في نظر العين، والباقي من الأجزاء في ذات العارف الكامل، فينظر بذاته كما ينظر أحدنا بعينه، ولكن نظره بمجموع الأجزاء كلها، وهذا لا يكون إلا لرجل واحد يعني به الغوث الذي تحته الأقطاب السبعة»[1].

الصفة السادسة: ذوات القطب:

القطب الصوفي مخزن كل غريب، ومصدر كل طريف وعجيب، ومخترعوه يلبسونه من أثواب الغرابة والطرافة كل ما وصلت إليه مخيلتهم، فهاهم يجعلون له من الذوات ما يساوي عدد أيام السنة، أي: أنه يخرج كل يوم بجسد جديد.

يقول ابن المبارك[2]: «سألته - يعني شيخه الدباغ - عن الولي الذي تكون له ثلاثمائة وستة وستون ذاتًا فقال: هو الوارث الكامل يعني الغوث فقط، فقلت: وموروثه ﷺ له مائة ألف وأربعة وعشرون ألف ذات (١٢٤٠٠٠) فما بال الغوث لم يرثها كلها؟ فقال: لا يطيق أحد ما يطيق النبي ﷺ، ومعنى الوراثة في الغوث أنه لا ذات شربت من ذات النبي ﷺ أكثر من ذاته»[3].

أقول: ليتهم اكتفوا بوصف أقطابهم ولم يتناولوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتمزيق جسده الشريف إلى ذلك العدد، والله تعالى يقول له: ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ**﴾ [سورة الكهف، الآية: (١١٠)] فهو وسائر الناس في البشرية سواء وتبقى خصوصيته في الوحي.

---

١ - «الإبريز» (ص ٣٤٩).

٢ - سبقت ترجمته (١/٥٨).

٣ - «الإبريز» (ص ٣٠١).

الصفة السابعة: أن القطب لا يطيق رؤيته إلا الخواص:

تحدث الشيخ عثمان الحطاب[1] فقال: «لما حججت مع سيدي أبي بكر الدقدوسي[2] سألته أن يجمعني على القطب، فقال: «اجلس ههنا» ومضى فغاب عني ساعة ثم حصل عندي ثقل في رأسي فلم أتمالك أحملها حتى لصقت لحيتي بعانتي، فجلسا يتحدثان بين زمزم والمقام ساعة... وانصرفا ثم رجع سيدي أبو بكر فقال: ارفع رأسك. فقلت: لا أستطيع... فقال: ياعثمان هذا حالك وأنت ما رأيته، فكيف لو رأيته؟»[3].

أقول: أما المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وكبار صحابته فقد كانوا يجلسون مع عامة الناس بل ومع الأعراب الأجلاف يخاطبونهم فيعلمونهم أمور دينهم، ولم يزل ذلك دأب السلف الصالح والذين يقتفون آثارهم إلى يومنا هذا.

أما ذلك الكائن الموصوف بهذه الصفات العجيبة فمقامه فوق المقامات، وأسراره لا تتطرق إليها العقول: فأولى به أن يختفي وراء الستار، ولا يمكن أحداً من رؤيته إلا الخواص الذين عرفوا ما الذي يجري وراء الكواليس وماذا يدبر المدبرون لسلب عقول وإيمان السذج والمغفلين. ويبدو أن هؤلاء كانوا على ذكاء خارق حيث وضعوا هذا الحاجز المنيع أمام رؤية القطب حتى لا تكرر مطالبات المريدين لمقابلته فإن في ذلك فضحاً للفكرة وأي فضح.

الصفة الثامنة: نسب القطب:

يبدو أن المواصفات العجيبة، والخصائص المهولة التي وصف بها الصوفية قطبهم، رغب الكثير من المتعصبين لأنسابهم في تبني القطب فاشترطوا انتسابه إليهم، إلا أن جماعة منهم لم يرضوا بهذا الشرط، وجعلوا الباب مفتوحاً والأمر مشاعاً لكل الأجناس والأنساب.

---

١ – هو عثمان الحطاب أحد أصحاب أبي بكر الدقدوسي، كان من المبالغين في التقشف، مات بعد سنة (٨٠٠هـ) في طريقه لزيارة القدس. انظر ط.ك (٢/٩٤).

٢ – هو الشيخ أبو بكر الدقدوسي، صوفي غال كثير الأصحاب، وكان يقر بعض أصحابه على بيع الحشيش. من رجال القرن الثامن. انظر ط.ك (٢/٩٣).

٣ – ط.ك (٢/٩٤).

يسأل الشعراني شيخه الخواص: «فهل يختص القطب بكونه لا يكون إلا من أهل البيت؟ فقال: لا يشترط ذلك، ولعل من اشترط ذلك كان شريفًا فتعصب لنسبه»[1].

التاسعة: بلد القطب:

سئل الخواص عن القطب الغوث: هل هو مقيم دائمًا بمكة كما قيل؟

فقال: «... قلب القطب دائمًا طواف بالحق الذي وسعه كما يطوف الناس بالبيت، فهو... وجه الحق تعالى في كل وجهة كما يستقبل الناس البيت ويرونه من كل جهة، إذ مرتبته... التلقي عن الحق تعالى جميع ما يفيضه على الخلق. وهو بجسده حيث شاء الله من الأرض. واعلم أن أكمل البلاد البلد الحرام، وأكمل البيوت البيت الحرام، وأكمل الخلق في كل عصر القطب، فالبلد نظير جسده والبيت نظير قلبه»[2].

تلك جملة من المواصفات التي اختص بها الفكر الصوفي قطب الأقطاب، سردناها من أوثق مصادرهم، وهي بالجملة صفات لم يوصف بها – فيما أعلم – مخلوق آخر. فيظهر أن القطب في فكرهم، إله آخر شارك الإله الحق في أخص صفات الألوهية والربوبية، فلم يبق في حقه إلا أن يصرحوا بأنه يستحق العبادة، ولعل هذا ما أحس به أبو العباس المرسي فلمح به قائلاً: «لو كان الحق سبحانه وتعالى يرضيه خلاف السنة لكان التوجه في الصلاة إلى القطب الغوث أولى من التوجه إلى الكعبة»[3].

هذا وقبل الانتقال إلى الحديث عن بعض الوظائف الإدارية التي يقوم بها أقطاب الصوفية، نود أن نورد هنا نصين صوفيين فيهما استثناء غريب في بابه

---

١ – «درر الغواص» (ص ٩٦).

٢ – «الطبقات الكبرى» للشعراني (٢/ ١٣٩) وفي هذا رد على ما تلقاه القوم من كثير من أئمتهم حيث جعلوا مكة مقر إقامة القطب كما في نص الكتاني السابق في (١/ ٩٧).

٣ – «الطبقات الكبرى» للشعراني (٢/ ١٣).

حيث إن رجلين صوفيين ادعى كل واحد منهما أنه تجاوز مقام القطبية.

أما النص الأول فيحكيه الشعراني في قوله: إن شخصًا من تلاميذ الرفاعي قال له: «ياسيدي أنت القطب؟ فقال: نزه شيخك عن القطبية. فقال له: أنت الغوث؟ فقال نزه شيخك عن الغوث». قال الشعراني: «وفي هذا دليل على أنه تعدى المقامات والأطوار؛ لأن القطبية والغوثية مقام معلوم»[1].

وأما النص الآخر فقول الشيخ التجاني: «نسبة الأقطاب معي كنسبة العامة مع الأقطاب. وقال: «روحي تمد الأقطاب والعارفين والأولياء من الأزل إلى الأبد»[2].

إن كان من تعليق فأقول: قارن بين هذا وبين قوله: «وليس في خلق الله عز وجل كلها عمومًا وإطلاقًا من بعد الأنبياء من البشر من يتأتى منه أن يصل إلى مقدار ألف جزء من تقوى القطب ولو بلغ ما بلغ، فهو أفضل جماعة المسلمين»[3].

تَرَ كيف أن التناقض والاضطراب هما السمة المميزة للكلام الذي يصدر عن الهوى.

النقطة الثالثة: وظائف الأقطاب في الفكر الصوفي:

تناولنا فيما سبق عدد الأقطاب وبعض مواصفاتهم، وفيما يلي نتناول بعض وظائفهم كما تقرره مصادر الفكر الصوفي المعتمدة، وتكون دراستنا لهذه القضية على وجه الإيجاز، علمًا بأن هناك مباحث قادمة تتعلق ببعض النشاطات التي يباشرها عامة أولياء الصوفية ويشاركهم فيه الأقطاب إما بالمباشرة أو بالتأهل باعتبارهم أعلى مرتبة من غيرهم.

أما وظائفهم في الفكر الصوفي فأكثرها يدخل ضمن التصرف في الكون

---

١ – المصدر السابق (١/١٢٣).

٢ – «الرماح» (٢/١٤) مع «الجواهر».

٣ – «جواهر المعاني» (١/٢٦٦)

والتأثير في حوادثه، إلا أن ذلك التصرف يمكن تقسيمه على قسمين حسب ما هو مقرر في نصوصهم.

القسم الأول: التصرف المطلق الشامل: وفي هذا القسم نجد أن المتمكن في مرتبة القطبية يكون له التصرف التام غير المحدود، والتصريف الجاري النافذ في كل شيء، ومن نصوص هذا القسم قول ابن عربي بعد أن ذكر مقام القطبية: «ولأصحاب هذا المقام التصريف والتصرف في العالم»[1].

وكذلك قول التجاني: «الخليفة له التصرف العام والحكم الشامل التام في جميع المملكة الإلهية، وله بحسب ذلك الأمر والنهي، والتقرير والتوبيخ، والحمد والذم على حسب ما يقتضيه مراد الخليفة سواء كان نبيًّا أو وليًّا مستوون في هذه المرتبة»[2].

ومن ذلك قول الشعراني: «إن الله تعالى جعل هذه الأرض التي نحن عليها سبعة أقاليم، واصطفى من عباده المؤمنين سبعة سماهم الأبدال، وجعل لكل بدل إقليمًا يمسك الله وجود ذلك الإقليم به»[3].

القسم الثاني: التصرف المقيد:

ينبغي أن نشير هنا إلى أنه ليس المراد بالتصرف المقيد هنا أن يكون القطب - في الفكر الصوفي - غير قادر على التصرف خارج المجال الذي يتقيد بالتصرف فيه، بل الأهلية المطلقة موجودة مقررة بمجرد تبوئه مرتبة القطبية كما يزعمون. فنحن إذن نعدد جملة من الوظائف التي يباشر فيها كل قطب صوفي نشاطاته متى شاء، فالتقييد للوظائف، لا لقدرات أصحابها.

وأول هذه الوظائف: التصرف في أمر البحر:

سرد ابن المبارك عدداً من الشيوخ الذين ورث سرهم الشيخ عبد العزيز

---

١ - «الفتوحات المكية» (٣/٢٥٧). ٢ - «جواهر المعاني» (٢/٨٨).

٣ - «اليواقيت» (٢/٨٣) وانظر تقسيم الأقاليم السبعة في مقدمة ابن خلدون (ص ٩٢ - ١٢٢).

الدباغ فقال: «وسيدي منصور بن أحمد[1] .... وكان أيضًا قطبًا يتصرف في أمر البحر»[2].

الوظيفة الثانية: أنه لا يجري في عالم المخلوقات شيء إلا بإذن القطب، حتى ولو كان جريانه في القلوب:

يقول صاحب «جواهر المعاني»: «يقول بعض الكبار: إني أرى السماوات السبع والأرضين السبع والعرش داخلاً في وسط ذاتي، وكذا ما فوق العرش من السبعين حجابًا، وفي كل حجاب سبعون ألف عام، وبين كل حجاب وحجاب سبعون ألف عام... وكذا ما فوق الحجب السبعين من عالم الرقّا[3]، فكل هؤلاء المخلوقات لا يقع في فكرهم شيء فضلاً عن جوارحهم إلا بإذن صاحب الوقت، أعني به القطب. قال راوي الجواهر معلقًا: «وهذه المرتبة أعطاها الحق له (يعني التجاني) لكونه خليفة عنه»[4].

الوظيفة الثالثة: وقاية المريدين من السؤال والحساب في الآخرة:

هنا يتحدث أحمد بن المبارك فيقول: «شكوت له - يعني شيخه الدباغ وهو قطب من أقطابهم - ذات يوم أمرًا نزل بي في ضرر في الدين والدنيا لا تؤمن غائلته. فقال لي: «... أما في الدنيا فلا تخش منه أبدًا، وأما في الآخرة فأنا أتكفل لك على الله تعالى أنك لا تُسأل عن هذا الأمر ولا تحاسب عليه»[5].

نلاحظ هنا أن ابن المبارك لم يصرح بماهية هذا الأمر الخطير على الدين والدنيا والذي لا تؤمن غائلته، لكن شيخه طمأنه وتكفل له بأنه لن يتعرض بسببه للمساءلة والمحاسبة، وفي ذلك تشجيع له على الإقدام على مقارفة العظائم ما

---

١ - هو منصور بن أحمد، صوفي كبير يقدسه الدباغ حتى قال: إنه رأى إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام يطلب الدعاء من منصور هذا. لم أعرف تاريخ موته. انظر: «الإبريز» (ص ٢٤٣).

٢ - المصدر السابق (ص ٢٤٣).

٣ - يطلق الصوفية «عالم الرقّا» على ما فوق الحجب السبعين. المصدر السابق (ص ١٨٩ - ١٩٠).

٤ - «جواهر المعاني» (٢/ ٨٩).

٥ - «الإبريز» (ص ٣٣٨).

دامت عقيدتهم تنص على أن الشيخ هو الكفيل المانع والدرع الواقي من مواجهة السائلين وأصحاب الحقوق.

الوظيفة الرابعة: أن القطب هو الدينمو (المحرك) لكل عابد:

«إن القطب في كل عصر له وجهة إلى كل ذرة من الموجودات يمدها ويقومها ذرة ذرة، فما من ساجد سجد لله تعالى في الوجود، أو راكع ركع لله، أو قائم قام لله تعالى أو متحرك تحرك لله تعالى، أو ذاكر ذكر الله تعالى بأي ذكر في جميع الوجود إلا والقطب في ذلك هو المقيم له، فبه سبح المسبح، وبه عبد العابد، وبه سجد الساجد»[1].

هذه الوظيفة من أخطر الوظائف التي ينوطها الصوفية بقطبها، حيث يدير جوارح الناس ويقود توجهاتهم، ولاحظ ما في تعريف الطرفين من قوله «هو المقيم» وما في تقديم المعمول من قوله: «فبه سبح»، «وبه عبد» من قصر وحصر.

الوظيفة الخامسة: توجيه قلوب الناس إلى عبادة غير الله:

قد يبدو العنوان غريباً لأول وهلة، حينما يقال: إن من وظائف القطب توجيه القلوب إلى عبادة الصالحين كالاستغاثة بهم وذكرهم والحلف بهم. لكن هذه الغرابة تتلاشى إذا عرفنا أن هؤلاء الناس المتعلقين بأهداب الأولياء الصارفين لهم كثيراً من حقوق الله تعالى، إنما يفعلون ذلك بإيعاز من رؤساء الديوان الصوفي.

سئل الدباغ: «لم كان الناس يستغيثون بذكر الصالحين دون الله عز وجل، فترى الواحد إذا جهد في يمينه يقول: احلف لي بسيدي فلان... وإذا قيل لهم توصلوا بالله أو احلفوا به أو نحو ذلك لا يقع ذلك الكلام منهم موقعاً فما السبب في ذلك؟ فأجاب بأن: «أهل الديوان من أولياء الله فعلوا ذلك عمداً لقوة الظلام في الذوات... وأولياء الله تعالى يحبون الذين يذكرون سيدهم وخالقهم سبحانه

١ــ «جواهر المعاني» (١/٢٦٦ - ٢٦٧).

أن تكون ذواتهم طاهرة... فلو توجهت الذات الظلمانية إليه تعالى بجميع عروقها وبكل جواهرها وسألته أمراً ومنعها له ولم يطلعها على سر القدر – لأن الاطلاع عليه لا يكون إلا للأولياء – في المنع لربما وقع لها وسواس في وجود الحق، فتقع فيما هو أدهى وأمر... فكان من المصلحة ما فعله أهل الديوان من ربط عقول الناس بعباد الله الصالحين، لأنه إذا وقع لهم وسواس في كونهم أولياء فإن ذلك لا يضرهم»[1].

وأخيراً ليس هذا كل وظائف الأقطاب، لكننا اكتفينا بما ذكرنا إيثاراً للإيجاز وإشارة إلى أن المقصود حاصل به، ألا وهو البرهنة على وجود هذه الوظائف الخطرة للأقطاب في الفكر الصوفي.

المطلب الخامس: اجتماعات الأقطاب وقراراتهم:

الديوان القطبي وتنظيماته:

لأولياء الصوفية حكومة خفية، يرون أن عليها يتوقف نظام العالم، ورئيس مجلس هذه الحكومة الأعلى يدعى «القطب» وهو – كما تقرر مصادرهم – أرفع صوفية عصره درجة، وإليه رئاسة الاجتماعات التي يعقدها في انتظام مجلس شوراه الموقر وهو صاحب القرار الأول والأخير فيه، وأعضاء هذا المجلس لا يعوقهم عن الحضور حواجز الزمان والمكان، فهم يأتون من أرجاء الأرض في لمحة البصر أو أقرب، يعبرون البحار والجبال والصحاري في يسر بالغ، كما يسير عوام البشر في السهل الممهد، ودون رئيس هذا المجلس يحضر طبقات ودرجات مختلفة من الأولياء[2] الأساسيين والمتطفلين أيضاً. وفي السطور القادمة نذكر بعض التفاصيل حول هذا المجلس طبقًا لما تنص عليه مصادر الصوفية.

أولاً: مكان الديوان وترتيبات انعقاده:

يقول الدباغ: «الديوان يكون بغار حراء... فيجلس الغوث خارج الغار،

---

١ – «الإبريز» (ص ١٦٣ – ١٦٤).

٢ – انظر: «الصوفية في الإسلام» لنيكولسن (ص ١١٩).

ومكة خلف كتفه الأيمن، والمدينة أمام ركبته اليسرى، وأربعة أقطاب عن يمينه، وهم مالكية على مذهب مالك بن أنس رضي الله عنه وثلاثة أقطاب عن يساره واحد من كل مذهب من المذاهب الثلاثة، والوكيل أمامه – يعني الغوث – وفي هذا الوقت مالكي أيضًا... واسمه محمد بن عبد الكريم البصراوي[1]. ومع الوكيل يتكلم الغوث. ولذلك سمي وكيلاً لأنه ينوب في الكلام عن جميع من في الديوان. والتصرف للأقطاب السبعة على أمر الغوث، وكل واحد من الأقطاب السبعة تحته عدد مخصوص يتصرفون تحته... ويحضره النساء وعددهن قليل وصفوفهن ثلاثة في جهة الأقطاب الثلاثة التي على اليسار»[2]. «وتحضره الملائكة... ويحضره أيضًا الجن الكمل... وفائدة حضور الملائكة والجن أن الأولياء يتصرفون في أمور تطيق ذواتهم الوصول إليها، وفي أمور أخرى لا تطيق ذواتهم الوصول إليها فيستعينون بالملائكة وبالجن في الأمور التي لا تطيق ذواتهم الوصول إليها»[3].

«إن في كل مدينة من المدن عدداً من الملائكة... يكونون موجودين عونًا لأهل التصرف من الأولياء فيما لا تطيقه ذات الولي. وهؤلاء الملائكة... يكونون على هيئة بني آدم»[4].

وسئل الدباغ هل يكون الديوان في موضع آخر غير غار حراء؟ فقال: نعم يكون في موضع يقال له: «زاوية أسا» خارج أرض سوس بينها وبين أرض غرب السودان فيحضره أولياء السودان ومنهم من لا يحضر الديوان إلا في تلك الليلة... ولا يجتمع نحو العشرة منهم في موضع قط إلا في الموضعين السابقين لأن الأرض لا تطيقهم»[5].

وباعتبار الدباغ من أهل المغرب وهم مالكية المذهب يبدو أن التعصب

---

١ – لم أجده في طبقات المالكية.

٢ – «الإبريز» (ص ١٨٣).

٣ – المصدر السابق (ص ١٨٤).

٤ – المصدر السابق (ص ١٨٥).

٥ – المصدر السابق (ص ١٩٠).

المذهبي لعب دورًا كبيرًا في هذا التوزيع الإداري، حيث عين من المالكية أربعة أقطاب من جملة المساعدين البالغ عددهم سبعة، وجعل منهم أيضًا الوكيل الذي هو أكبر شخصية بعد الغوث. ثم حدد مجلس السيدات الحاضرات مواجهًا لمجلس الأقطاب الثلاثة الذين يمثلون المذاهب الثلاثة. وأما أقطاب المالكية فلورعهم ونزاهتهم فالأولى أن يجعلهم بعيدين عن هذا النوع من الاختلاط المشبوه.

ثانيًا: وقت انعقاد المجلس:

قال: «وفي تلك الساعة – يعني قبيل الفجر – يجتمع أهل الديوان من أولياء الله تعالى من سائر أقطار الأرض، وفيهم الغوث والأقطاب السبعة وأهل الدائرة والعدد... ويكون اجتماعهم بغار حراء خارج مكة. وهم الحاملون لعمود نور الإسلام، ومنهم تستمد جميع الأمة»[1].

والعجيب أن الدباغ بعد أن قرر أن غار حراء هو قاعة مؤتمراتهم عاد يقول مفخمًا مرتبته: «إيش هو الديوان والأولياء الذين يقيمونه كلهم في صدري»[2].

«إنما يقام الديوان في صدري»[3].

ثالثًا: النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الأربعة والحسن والحسين وأمهما أعضاء في الديوان أيضًا:

يقول الدباغ الذي تولى شرح أحوال هذه الحكومة: «وإذا حضر سيد الوجود مع غيبة الغوث فإنه يحضر معه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن والحسين وأمهما فاطمة الزهراء رضي الله عنهم»[4].

رابعًا: والموتى أيضًا يحضرون الديوان:

يقول أيضًا: «ويحضره – يعني الديوان – بعض الكمل من الأموات ويكونون

---

١ – «الإبريز» (ص ١٠٨).
٢ – المصدر السابق (ص ١٨٨).
٣ – المصدر السابق (ص ١٨٨).
٤ – المصدر السابق (ص ١٩٠).

في الصفوف مع الأحياء ويتميزون بثلاثة أمور:

أحدها: أن زيهم لا يتبدل بخلاف زي الحي وهيئته... فإذا رأيت في الديوان رجلاً على زي لا يتبدل فاعلم أنه من الموتى، كأن تراه محلوق الشعر لا ينبت له شعر، واعلم أنه على تلك الحالة مات...

ثانيها: أنه لا تقع معهم مشاورة في أمور الأحياء لأنهم لا تصرف لهم فيها...

ثالثها: أن ذات الميت لا ظل لها، فإذا وقف الميت بينك وبين الشمس فإنك لا ترى له ظلاً... وكم مرة أذهب إلى الديوان أو إلى مجمع من مجامع الأولياء وقد طلعت الشمس فإذا رأوني من بعيد استقبلوني فأراهم بعين رأسي متميزين هذا بظله وهذا لا ظل له»[1].

قلت: لا أدري أنصدق الدباغ في ذهابه إلى الديوان؟ أم في كون الديوان وأوليائه في صدره؟ أم أن كونه في صدره يعني أن هذه التقريرات كلها في كيسه وخياله لا في الخارج وهو الأقرب.

خامسًا: ويحضر الديوان بعض المتطفلين:

يقول الدباغ: «وليس كل من يحضر الديوان يعرف ما فيه وما دخل وما خرج وما زاد وما نقص». ويقول ابن المبارك معلقًا على كلام شيخه وموضحًا إياه: «كأنه بمثابة مجالس العلم فليس كل من يحضرها يعرف ما فيها»[2].

سادسًا: اللغة الرسمية لأهل الديوان:

يقول الدباغ: «وسيدي عبد الله البرناوي[3] كان يحسن السريانية أكثر لمخالطته أهل الديوان؛ فإنهم لا يتكلمون إلا بها»[4].

ويقول: «إن اللغة السريانية هي لغة الأرواح وبها تتخاطب الأولياء من أهل الديوان فيما بينهم لاختصارها وحملها المعاني الكثيرة التي لا يمكن أداؤها بمثل ألفاظها في لغة أخرى»[5].

---

١ – «الإبريز» (ص ١٨٤). ٢ – المصدر السابق (ص ٢٤٤). ٣ – لم أقف على ترجمته.
٤ – «الإبريز» (ص ١٢١). ٥ – «الإبريز» (ص ١١٩ وص ١٨٨).

ويظهر من تصريحات الدباغ في الإبريز أنه كان مولعًا باللغة السريانية فجعلها لغة أفضل الأولياء عنده، كما جعلها لغة الأرواح والملائكة بل ولغة آدم عليه السلام ولغة أهل الجنة ولغة الأطفال قبل أن يفصحوا. اسمع إليه يقول: «والسريانية هي لغة آدم عليه السلام التي كان يتكلم بها بعد نزوله من الجنة لأنها كلام أهل الجنة»[1].

وقال: «سؤال القبر بالسريانية؛ لأنها لغة الملائكة والأرواح ومن جملة الملائكة ملائكة السؤال وإنما يجيب الميت عن سؤالهما بروحه وهي تتكلم بالسريانية»[2].

«وحتى الصبيان يتكلمون بالسريانية قبل أن يقع التبديل من قبل ذويهم»[3].

سابعًا: الموضوعات التي يتباحثون حولها:

يجمل لنا عبد العزيز الدباغ مضمون الجدول الدائم لأعمال مؤتمرات الأقطاب فيقول: «إذا اجتمعوا فيه اتفقوا على ما يكون من ذلك الوقت إلى مثله من الغد، فهم يتكلمون في قضاء الله تعالى في اليوم المستقبل والليلة التي تليه، ولهم التصرف في العوالم كلها السفلية والعلوية وحتى في الحجب السبعين، وحتى في عالم الرقّا وهو ما فوق الحجب السبعين فهم الذين يتصرفون فيه وفي أهله وفي خواطرهم وما تهجس به ضمائرهم، فلا يهجس في خاطر واحد منهم شيء إلا بإذن أهل التصرف، وإذا كان هذا في عالم الرقّا الذي هو فوق الحجب السبعين التي هي فوق العرش فما ظنك بغيره من العوالم... ويضيف الدباغ: إن القط لا يأكل الفأر إلا بإذنه هو»[4].

معنى هذا أنه لا يصح أن ينسب إلى أحد شيئاً من الأقوال والأفعال حسنها وقبيحها غير حكام هذه الدولة الباطنية، وأن الله سبحانه وتعالى عما يزعمون علوّاً كبيراً لم يبق له فعل يفعله ما دام هؤلاء قد نازعوه ملكه وتمكنوا من الاستيلاء والتصرف في كل شيء حتى في خواطر جميع المخلوقات في جميع العوالم نعوذ بالله

---

١ - المصدر السابق (ص ١٢٠).
٢ - المصدر السابق (ص ١٢١).
٣ - المصدر السابق (ص١٢٠ - ١٢١).
٤ - «الإبريز» (ص ١٨٩ - ١٩٠).

من الوقاحة والجرأة على الله والقول عليه بلا علم.

ثامنًا: بعض سلوكيات أهل الديوان:

كان المنتظر من هذه الزمرة الممتازة والنخبة المختارة التي تمثل أقطار الدنيا في ذلك المجلس النيابي الموقر كما يصوره الفكر الصوفي أن تكون على مستوى مسئولياتها فتكون مثالية في أخلاقها وسلوكها، غير أننا نجد أن هؤلاء لا يتحلون بمثل هذه الأخلاقيات فبعض تصرفاتهم - حتى أثناء انعقاد الديوان - يدل على قلة صبرهم وعدم تحليهم بضبط النفس وأن من صفاتهم التعصب الأعمى والاستبداد بالرأي. وعدم احترام آراء الآخرين ومصالحهم مما يؤدي بهم إلى التقاتل أثناء انعقاد مجلسهم وسفك الدماء وإزهاق الأرواح. وهذا أمر قل أن يقع من النواب العاديين في المجالس الدنيوية؛ لأنهم على الأقل يحترمون أنفسهم ويقدرون الاتجاهات المخالفة - ولو صوريًّا - ويحرصون على إبقاء هيبة المجلس.

لنستمع الآن إلى الدباغ الذي يزعم أنه حضر غير ما مرة الديوان القطبي ليحكي بعض مشاهداته قائلاً: «قد يغيب الغوث عن الديوان فلا يحضره فيحصل بين أولياء الله تعالى من أهل الديوان ما يوجب اختلافهم فيقع منهم التصرف الموجب لأن يقتل بعضهم بعضًا، فإن كان غالبهم اختار أمرًا وخالف الأقل في ذلك فإن الأقل يحصل فيهم التصرف السابق فيموتون جميعًا. وقد اختلفوا ذات يوم في أمر فقالت طائفة منهم قليلة: إن لم يكن ذلك الأمر فلنمت، فقالت الطائفة الكثيرة: فموتوا إن شئتم فماتت الطائفة القليلة، فإن تكافأ الفريقان حصل التصرف فيهما جميعًا»[1].

معنى هذا أنه ما من مجلس ديواني ينعقد إلا ويخلف ضحايا من القتلى!

هذا مجمل عقيدة الصوفية في الأقطاب وتصوراتهم لأشخاصهم ودورهم في إدارة العالم سقناها من أوثق مصادرهم مع مناقشتها مناقشة ضمنية موجزة.

---

١ - «الإبريز» (ص ١٨٩ - ١٩٠).

وفيما يلي وقفات عاجلة تجاه بعض الجزئيات التي تحتاج إلى مزيد من المناقشة:

١ – سئل شيخ الإسلام عن القطب وحكومته الباطنة، فكان من بين ما أجاب به: «أما الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة مثل «الغوث» الذي بمكة، و«الأوتاد الأربعة» و«الأقطاب السبعة و«الأبدال الأربعين» و«النجباء الثلاثمائة» فهذه أسماء ليست مجودة في كتاب الله تعالى ولا هي أيضًا مأثورة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بإسناد صحيح، ولا ضعيف يحمل عليه، إلا لفظ الأبدال فقد روى فيهم حديث شامي منقطع الإسناد»[1].

٢ – أن عقيدتهم في أن كل ولي عندهم قد وكل بتصريف جانب من جوانب الخلق: فأربعة أولياء يمسكون العالم من جوانبه الأربعة ويسمون الأقطاب، وسبعة أولياء آخرون كل واحد منهم مشرف على قارة من قارات الأرض السبع ويسمون البدلاء، وعدد آخر من الأولياء عين في كل إقليم من مصر والشام والعراق وهكذا، وكل واحد من هؤلاء قد وكل إليه التصريف في شيء ما، حتى عدوا منهم من وكل برعاية الحيتان في قيعان البحار، وبرعاية الكلاب والحيات، وأن فوق هؤلاء الأولياء جميعًا ولي واحد هو موضع نظر الله ويسمى «القطب» أو «الغوث» هو الذي يدبر شأن الملك كله سماواته وأرضه وأن جميع أولياء عصره يكونون تحت أمره وطوع إشارته وحتى الملائكة والجن فإنهم في خدمة هؤلاء ينفذون أوامرهم ويخضعون لمشيئتهم. هذه العقيدة عقيدة محدثة مخترعة وهي أجنبية عن الإسلام، ولا تمت من قريب أو بعيد بصلة للولاية الإسلامية القرآنية»[2].

٣ ـ أنهم جعلوا القطب أفضل جماعة المسلمين وأرفع رتبة من الصديق، وهذا بطلانه ظاهر بما علم من نصوص الكتاب والسنة «فإن اللّه جعل الذين أنعم

---

١ – «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٣٣ – ٤٣٤).

٢ – انظر: «الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة» (ص ٢٢٣).

عليهم أربعة: النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، فغاية من بعد النبي أن يكون صدِّيقًا، كما كان خير هذه الأمة بعد نبيها صديقًا، ولهذا كانت غاية مريم ذلك كما في قوله تعالى: ﴿**مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ**﴾ [سورة المائدة، الآية: (٧٥)][1].

٤ – أنهم جعلوا الأقطاب متسلسلين عبر تاريخ الأمم من لدن آدم عليه السلام إلى آخر أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم حتى قال ابن عربي: إنه اطلع على هؤلاء جميعًا وعرف أسماءهم مترجمة إلى العربية وقد سبق. والرد على هذا أن يقال: فمن كان القطب في زمن إبراهيم عليه السلام حين كان الناس كفاراً، وقد قال تعالى: ﴿**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا**﴾ [سورة النحل، الآية: (١٢٠)] أي مؤمنًا وحده، وفي حديث أبي هريرة أنه قال لسارة: «**ياسارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك**» متفق عليه[2]. فإذا كان إبراهيم هو القطب فأين الأبدال والأوتاد والنجباء؟

وإن زعموا أنهم نشأوا بعد رسولنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ففي أي زمان كانوا؟ ومن أول هؤلاء؟ وبأية آية، وبأي حديث يستدلون؟[3] حتى يخالفوا قطبهم (ابن عربي) الذي يقول بأنهم كانوا موجودين منذ زمن آدم عليه السلام.

٥ – أن جعلهم القطب وأعوانه وسائط لا يصل إلى الخلق شيء من الرزق والنصرة على الأعداء ونحوهما إلا عن طريقهم يلزم منه أن يرزق الله سبحانه الكفار وينصرهم على عدوهم بالذات بلا واسطة، ويرزق المؤمنين وينصرهم بواسطة المخلوقات، ولا شك أن التعظيم في عدم الواسطة[4].

يقول شيخ الإسلام: «من فسر «الأربعين الأبدال» بأن الناس إنما ينصرون

---

١ – انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٣٦٤).

٢ – البخاري: أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾ [النساء: ١٢٥] (٢/ ٤٦١ ح ٣٣٨٥). ومسلم: الفضائل – باب من فضائل إبراهيم الخليل صلى الله عليه وآله وسلم (٤/ ١٨٤٠).

٣ – انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٣٦– ٤٣٧).

٤ – المصدر السابق (١١/ ٤٣٧).

ويرزقون بهم فذلك باطل، بل النصر والرزق يحصل بأسباب من آكدها دعاء المؤمنين وصلاتهم وإخلاصهم، ولا يتقيد ذلك لا بأربعين، ولا بأقل ولا بأكثر»[1].

٦ – أن عقيدتهم في أن الأوتاد مفزع العامة، والنقباء مفزع الأوتاد... إلى قولهم: القطب مفزع الكل، عقيدة باطلة، فليس هناك مخلوق يستحق أن يكون مفزعًا للخلق يرفعون إليه حوائجهم التي يطلبون بها كشف الضر عنهم ونزول الرحمة إليهم. بل كان المشركون – مع شركهم وبعدهم عن الله – إذا جاءهم الفزع استجابوا للفطرة ودعوا الله وحده، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ....﴾ [سورة العنكبوت، الآية: (٦٥)] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [سورة البقرة، الآية: (١٨٦)].

قال شيخ الإسلام: «وأما... عن القطب الغوث الفرد الجامع فهذا يقوله طوائف من الناس ويفسرونه بأمور باطلة، مثل تفسير بعضهم أن الغوث هو الذي يكون مدد الخلائق بواسطته في نصرهم ورزقهم، حتى يقول: إن مدد الملائكة وحيتان البحر بواسطته. فهذا من جنس قول النصارى في المسيح عليه السلام، والغالية في علي رضي الله عنه، وهذا كفر صريح يستتاب منه صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، فإنه ليس من المخلوقات لا ملك ولا بشر يكون إمداد الخلائق بواسطته»[2].

٧ – وأما عقيدة بعضهم في أن القطب مسكنه مكة، فالجواب: أولاً: أن هذا باطل لا أصل له في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا قاله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها ولا من المشايخ المتقدمين الذين يصلحون للاقتداء بهم. وثانيًا: معلوم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر

---

١ – المصدر السابق (١١/٤٤٢).

٢ – رسالة زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور لابن تيمية (ص ٦٢ – ٦٣) وهذا التأثر بالرافضة هو ما أكده ابن خلدون (المقدمة ص ٥٩٢).

وعثمان وعلي رضي الله عنهم كانوا خير الخلق في زمنهم وكانوا بالمدينة ولم يكونوا بمكة[1].

ومثل ذلك يقال في تسكينهم الأبدال بالشام، فإن الإيمان كان بالحجاز واليمن قبل فتوح الشام، وكان الشام والعراق دار كفر[2]، فهل كانوا قبل إسلامهم يرزقون بغير واسطة ولما دخلوا في الإسلام صار يأتيهم رزقهم بواسطة. ألا ساء ما يحكمون.

المبحث الثاني: الاعتقاد بأن لأولياء الفكر الصوفي القدرة على التصرف في الكون والحياة:

لقد تناولنا فيما سبق بالدراسة والتحليل عدد الأقطاب – وهم الطبقة العليا من الأولياء – وصفاتهم ووظائفهم في الفكر الصوفي، وفي هذا المبحث نعرج على عقيدة الصوفية في قدرات الأولياء الخارقة، ومدى تمكنهم من التصرف في الكون والحياة، وهذا التصرف في فكرهم ينقسم إلى قسمين شأنه في ذلك شأن تصرف الأقطاب كما أسلفنا.

القسم الأول: التصرف الشامل:

نجد هنا أن امتلاك لفظ «كن فيكون» الذي أشرنا في السابق إلى أنه من الفوارق الجذرية بين الأولياء الشرعيين وأولياء الصوفية، له دور كبير في نشر هذا الاعتقاد، أعني اعتقاد التصرف الشامل في الكون والحياة.

سئل التجاني عن القول المنسوب لعبد القادر الجيلاني: «وأمري بأمر الله إن قلت كن يكن» ونحوه من أقوال القوم؟ فقال: «ذلك أن الله ملكهم الخلافة العظمى واستخلفهم على مملكته تفويضًا عامًّا أن يفعلوا في المملكة كل ما يريدون، ويملكهم الله كلمة التكوين: متى قالوا للشيء كن كان من حينه... فلا يستعصي عليهم شيء في الوجود. قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أنا مبرق البروق ومرعد الرعود ومحرك الأفلاك ومدبرها. يريد بذلك أنه خليفة الله في

١ – رسالة زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور (ص ٦٤).
٢ – «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٤١).

جميع مملكته»[1]. ووصف ابن ضيف الله الشيخ عووضة[2] فقال: «وقد أعطاه الله الدرجة الكونية، وهي: لغة كن فيكون»[3].

وكما حاول الصوفية إلصاق هذه الدعوى بالصحابة – كما مرت نسبتها إلى علي بن أبي طالب – فكذلك حاولوا الاستدلال عليها بالسنة! حيث سأل الشعراني شيخه الخواص: هل يعطي أحد من الأولياء التصرف بكن في هذه الدار؟ فقال: نعم بحكم الإرث لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه تصرف بها في عدة مواطن منها: قوله في غزوة: «كن أبا ذر[4] فكان أبا ذر. فقال له: فهل تصرف الأولياء بكن أولى أو تركه؟ فقال الخواص: ترك التصرف بها مرتبة الأكابر الذين عملوا على قوله تعالى: ﴿**أَلاَّ تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلاً**﴾ [سورة الإسراء، الآية: (٢)]. فتركوا الحق تعالى يتصرف لهم بها أدبًا»[5].

قلت: ولهذا قال الشيخ إبراهيم نياس – وهو يعدد خصوصياته –:

«قد خصني بالعلم والتصريف ... إن قلت: كن يكن بلا تسويف

لكنني اتخذته وكيلاً ... تأدبًا واختارني خليلاً»[6]

---

١ – «جواهر المعاني» (٢/٧٦ – ٧٧).

٢ – هو عووضة بن عمر الشكال، صوفي كبير، ذكر له ابن ضيف الله خوارق كثيرة فيها مبالغات لا تخفى. ولم يذكر تاريخ وفاته إلا أنه كان حيًّا سنة (١٠٧٠هـ) انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٢٧٢ و ص ٢٧٧).

٣ – المصدر السابق (ص ٢٧٣).

٤ – الحديث رواه ابن إسحاق بإسناده عن ابن مسعود في خبر سيره صلى الله عليه وآله وسلم إلى تبوك وفيه: «ونظر ناظر فقال: إن هذا الرجل يمشي على الطريق فقال رسول الله: «**كن أبا ذر**». فلما تأمله القوم قالوا: هو والله أبو ذر....» الحديث. «السيرة النبوية» (٢/٥٢٤) و«سير النبلاء» (٢/٥٦).
وإسناده ضعيف لضعف بريدة بن سفيان، ضعفه البخاري وأحمد والنسائي والدارقطني... انظر: «الضعفاء والمتركون» ترجمة (٨٩) و«الميزان» (١/٣٠٦) و«المغني» ترجمة (٨٧١) و«التهذيب» (١/٤٤٣).
وذكر الحافظ هذا الحديث في «الإصابة» (٧/٦٠) وضعفه. قلت: ولكن صح قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي خيثمة الأنصاري في غزوة تبوك: كن أبا خيثمة. رواه مسلم في التوبة باب توبة كعب بن مالك وصاحبيه (٤/٢١٢٢).

٥ – «الجواهر والدرر» (ص ١٢٣ – ١٢٤).

٦ – الرحلة الكناكرية (ص ٦) قارن: ميغري / التعليق على السر الأكبر (ص ٤٩٨).

يعني أنه من الأكابر الذين ذكرهم الخواص في نصه المذكور.

وورد في دعاء للتجاني طويل بلغ صفحتين قوله: «وأن تجعلني في هذه القطبية القطب الفرد الغوث الجامع الخليفة الأعظم الذي مدده من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا واسطة، والنائب عنك وعنه والخليفة عنك وعنه في جميع العوالم. الذي له التصرف المطلق الشامل العام الكامل في جميع العوالم... » ثم أخبر أن كل ما طلبه من هذه المطالب فهو مضمون له أن يبلغه كله. ثم علق عليه حرازم راوي الجواهر قائلاً: «إن هذا كان في ابتداء أمره، وأما الآن فهو متصف بما طلبه»[1].

ويقول الشعراني عن الشيخ شمس الدين الحنفي[2]: «وهو أحد من أظهره الله تعالى إلى الوجود وصرفه في الكون ومكنه في الأحوال وأنطقه بالمغيبات وخرق له العوائد وقلب له الأعيان وأظهر على يديه العجائب»[3].

وفي ترجمة بركات الخياط[4] قال الشعراني: «وكان إذا قدموا له لحم الضاني واشتهى لحم حمام ينقلب في الحال لحم حمام»[5]. المقصود أن اعتقاد الصوفية بأن الأولياء يتصرفون في الكون تصرفًا شاملاً كاملاً أمر ذائع وشائع تمتلئ به أسفارهم، وهو عندهم كالمعلوم من الدين بالضرورة.

وقبل الانتقال إلى القسم الثاني هناك أمور لا بد من ملاحظتها:

١ – أن خبر «أنا مبرق البرق... إلخ المنسوب إلى علي باطل سندًا بل لا سند له أصلاً ولا يوجد منقولاً في كتاب معتمد، ومتنًا، إذ من المستحيل شرعًا

---

١ – «جواهر المعاني» (١/ ١٧٠).

٢ – هو شمس الدين الحنفي المصري، صوفي مبالغ في الزهد حتى كان ينام مع الكلاب في فراشه – كما يقول الشعراني – ولد يتيمًا فربته خالته، وكان رفيقه في الكتاب ابن حجر. إلا أنه انقطع عن التعليم بعد تصوفه حيث كان يدخل الخلوة وعمره (١٤) سنة، مات سنة (٨٤٧هـ). انظر ط.ك (٢/ ٧٩).

٣ – ط.ك (٢/ ٧٩).

٤ – هو بركات الخياط، صوفي من الملامتية الذين يقدمون على ارتكاب كل ما يعرضهم للوم، وكان يملأ دكانه بالجيف حتى لا يجلس عنده أحد. مات سنة (٩٢٣هـ). انظر ط.ك (٢/ ١٢٥).

٥ – ط.ك (٢/ ١٢٥).

وعقلاً أن يدعي أحد من أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن تبعهم إلى يوم الدين شيئًا من خصائص الربوبية، أو يحاول التفكك من إطار العبودية للواحد القهار. فلم يبق إلا أن يكون هذا الخبر دسيسة من دسائس الفكر السبأي القائل «بأن علي بن أبي طالب في السحاب، وأن الرعد صوته، والبرق سوطه أو تبسمه»[1].

٢ – أن حديث «**كن أبا ذر**» غير ثابت، وعلى فرض ثبوته أو استدلال الصوفية بخبر «**كن أبا خيثمة**» الثابت إسناداً فليس فيه دليل على ما ذهبوا إليه، وهو إعطاء الشخص القدرة على أن يقول للشيء الذي يريده: كن فيكون.

أما أولاً: فلأن ذلك الشبح لم يكن غير أبي ذر أو أبي خيثمة قبل قوله صلى الله عليه وآله وسلم: كن فلانًا. فغاية ما في الأمر أنه تمنى أن يكون ذلك الشخص القادم أبا ذر فجاء موافقًا لمقتضى أمنيته، أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم عرفه لما رآه فقال له: كن أبا ذر بمعنى: أنت أبو ذر أو هو أبو ذر. ففي اللسان: «يقال للرجل يرى من بعد: كن فلانًا. أي أنت فلان. أو هو فلان»[2].

وأما ثانيًا: فلأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن له أن يقول لكل ما يريده: كن فيكون، ولا نسب ذلك إليه أحد من أصحابه وهم رضي الله عنهم أجمعين أعرف الناس به وبخصوصياته.

وفي سيرته وحياته عليه الصلاة والسلام ما يصدع بالحق ويهتك رداء الشك في هذا الأمر: فلما اشتدت إذاية المشركين للمسلمين بمكة واستفحل شرهم وتطاولهم حتى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع صوته ثم دعا عليهم: «**اللهم عليك بقريش... اللهم عليك بأبي جهل بن هشام، وعقبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عقبة، وأمية بن خلف، وعقبة**

---

١ – «الفرق بين الفرق» (ص ٢٣٤) و«الملل والنحل» (١/ ١٧٤) و«التعريفات» مادة (سبأ).

٢ – «لسان العرب» (١٣/ ٣٦٩).

ابن أبي معيط»[1].

فترى أنه بعد أن ضاقت السبل، واستغلقت الأبواب، وانقطع الرجاء في هداية هؤلاء القوم لم يبق إلا التفكير في استئصال شأفتهم، ولما لم يكن هناك سبيل إلى ذلك إلا سبيل الابتهال إلى المولى عز وجل فقد توجه عليه الصلاة والسلام بهذا الدعاء الذي لم تتحقق استجابته إلا بعد حين وتحديداً يوم بدر، إذ يقول ابن مسعود راوي الحديث : «فوالذي بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم بالحق لقد رأيت الذين سمى صرعى يوم بدر».

ولا يخفى على عاقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم لو كان يملك «كن فيكون» لاكتفى بقوله لهم: موتوا فيموتون.

وفي يوم بدر ذاته عندما واجه المسلمين خطب مدلهم وخطر جسيم عندما قابلهم جيش قريش ورأوا تفوقه عدداً وعُدداً لم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن استقبل القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه: «**اللهم أنجز لي ما وعدتني، اللهم آت ما وعدتني، اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض**». فما زال يهتف بربه مادًّا يديه، مستقبل القبلة حتى سقط رداؤه عن منكبيه. فأتاه أبو بكر فأخذ رداءه فألقاه على منكبيه ثم التزمه من ورائه. وقال: يانبي الله كفاك مناشدتك ربك فإنه سينجز لك ما وعدك. فأنزل الله عز وجل: ﴿ **إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ** ﴾ [سورة الأنفال، الآية: (٩)] » رواه مسلم[2].

هذا نص آخر صحيح صريح في أنه عليه الصلاة والسلام كان أمره غاية في العبودية والخضوع والتذلل لربه عز وجل ، ولم يكن من شأنه أن يخرج عن ذلك

---

١ ــ البخاري في الوضوء ــ باب إذا ألقي على ظهر المصلي قذر أو جيفة لم تفسد صلاته (١/٩٧ح ٢٤٠).
ومسلم في الجهاد والسير ــ باب ما لقي النبي... من أذى المشركين (٣/١٤١٨).

٢ ــ كتاب الجهاد والسير باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر (٣/١٣٨٣).

بحال من الأحوال. بل ثبت بالدليل أن الله سبحانه لم يكن يحقق كل ما يدعوه به عليه الصلاة والسلام.

عن سعد بن أبي وقاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**سألت ربي ثلاثًا فأعطاني ثنتين ومنعني واحدة. سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها، وسألته أن لا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها**»[1].

أما أولياء الفكر الصوفي فإنهم فتحوا أبواب الدعاوى العريضة وخدعوا العوام السذج فدعوهم إلى الاعتقاد بأنهم متى قالوا للشيء: كن فإنه يكون في الحال. ولبسوا عليهم بمثل هذه الأخبار: (كن فلانًا) على أنها نص في تقرير هذه الدعوى، وهيهات أن يكون لهم شبه دليل أو رائحة برهان على إثبات خصيصة من أخص خصائص الربوبية لغير الله.

وإن تعجب فعجب قول الخواص: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتصرف بكن، وقوله: إن ترك التصرف بها مرتبة الأكابر الذين تأدبوا مع الله تعالى فهل أراد هذا المسكين أن يجعل المصطفى المختار في مرتبة دون مرتبة أولئك، وأنه لم يتأدب مع الله؟ ألا ساء ما يزرون.

وأما القسم الثاني: فيتعلق باعتقادهم بأن للأولياء تصرفًا خاصًا في أمور خطيرة لا يقدر عليها إلا الله. وذلك ما سأتناوله في المطالب الخمسة التالية مع ضرورة التنبيه إلى أنه ليس المقصود من ذلك الحصر ولكن للتمثيل فقط:

المطلب الأول: الاعتقاد بأن للأولياء القدرة على إنزال المطر:

لقد أوضح الشارع الحكيم مسائل العقيدة ومباحثها إيضاحًا لا ريب فيه ولا يبقى معه في نفس المؤمن شك. فبين حق الله تبارك وتعالى على عباده فيما يجب أن يعرفوه ويثبتوه ويعتقدوه من ربوبيته وأسمائه وصفاته، وفيما يجب أن

---

١ – مسلم: الفتن وأشراط الساعة – باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض (٤/٢٢١٦).

يعملوا به من إفراده بالعبادة وعدم الإشراك به. ومن المسائل العقدية الواضحة: أن يعلم المؤمن ويعتقد أن الغيث لا يقدر على إنزاله إلا الله تعالى، بل ولا يعلم وقت نزوله غيره تبارك وتعالى، وهذه الحقيقة من الوضوح بحيث إن كثيراً من الكفار كانوا على علم بها. قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: (٦٣)].

فصارت المسألة على هذا بينة جلية عند جميع العقلاء فكانت مما يستدل به على وجوب إفراد الله بالإلهية والعبادة، وما داموا مقرين بأن القدرة الباهرة هي المتفردة بإيجاد المطر فلماذا لا يتبادرون إلى التسليم وقبول دينه وتوحيده، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ * أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ﴾ [سورة الواقعة، الآيتان: (٦٨ - ٦٩)].

وقال القرطبي في شرح معنى قوله تعالى: ﴿أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ﴾: «أي: فإذا عرفتم بأني أنزلته فلم لا تشكروني بإخلاص العبادة لي»[(١)].

ويقول الشوكاني[(٢)]: «فإذا عرفتم ذلك فكيف لا تقرون بالتوحيد وتصدقون بالبعث»[(٣)].

وقال تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة الروم، الآية: (٢٤)].

ويقول الشوكاني تحت هذه الآية: «فإن من له نصيب من العقل يعلم أن ذلك آية يستدل بها على القدرة الباهرة»[(٤)].

وكما أن الله تعالى هو وحده المالك لإنزال المطر في الوقت الذي يريده

---

١ - «تفسير القرطبي» (١٧/٢٢١).

٢ - هو علامة اليمن محمد بن علي الشوكاني. محدث، مفسر، فقيه، أصولي، ولد سنة (١١٧٣هـ) وتوفي (سنة ١٢٥٠هـ) له مصنفات كثيرة جداً. انظر: «البدر الطالع» (٢/٢١٤) و«معجم المؤلفين» (١١/٥٣).

٣ - «فتح القدير» (٥/١٥٨).

٤ - «فتح القدير» (٤/٢٢٠).

ويختار، فكذلك هو وحده المتفرد بمنعه إذا شاء وليس لأحد غيره يد في هذا.

قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ ﴾ [سورة الملك، الآية: (٣٠)].

قال القرطبي: «فلا بد أن يقولوا: لا يأتينا به إلا الله، فقل لهم لم تشركون به من لا يقدر على أن يأتيكم به؟»[١].

وعن زيد بن خالد الجهَني رضي الله عنه قال: «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح بالحديبية في إثر سماء كانت من الليل. فلما انصرف أقبل على الناس فقال: «**هل تدرون ماذا قال ربكم؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: قال: «**أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر. فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب. وأما من قال: مطرنا بنوء[٢] كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب**». رواه الشيخان[٣].

وقد حمل العلماء الكفر المذكور في الحديث على أحد نوعيه:

الاعتقادي أو كفر النعمة، وذلك بحسب حال القائل: فمن قال: مطرنا بالنوء معتقداً أن للكوكب تأثيراً في إيجاد المطر فهو كافر كفراً مخرجاً من الملة[٤].

يقول الإمام الشافعي:

«من قال مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان أهل الجاهلية[٥] يعنون من إضافة المطر إلى أنه بنوء كذا فذلك كفر كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛

---

١ – «تفسير القرطبي» (١٨/٢٢٢).

٢ – «النوء»: النجم مال للغروب، أو سقوط النجم في المغرب في الفجر وطلوع آخر يقابله من ساعته في المشرق. القاموس مادة (نوء).

٣ – البخاري: الأذان – باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم (١/٢٧٢ح ٨٤٦)، ومسلم: الإيمان – باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء (١/٨٣).

٤ – انظر: مرويات غزوة الحديبية (ص ٢٩٣).

٥ – يعني بعضهم؛ لأن بعضهم كان لا ينسب إنزال المطر إلى النوء نسبة إيجاد واختراع.

لأن النوء وقت، والوقت مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئًا. ومن قال مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا في وقت كذا فلا يكون كفرًا وغيره من الكلام أحب إلي منه»[1].

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله[2]: فإن اعتقد قائل ذلك أن للنوء صنعًا في ذلك فكفره كفر شرك. وإن اعتقد ذلك من قبيل التجربة، فليس بشرك، لكن يجوز إطلاق الكفر عليه وإرادة كفر النعمة»[3].

ولا ريب أنه لا فرق بين من نسب إيجاد المطر إلى الكوكب وبين من نسبه إلى أحد من المخلوقين سواء كان من الملائكة أو من الجن أو من البشر؛ لأن المخلوق - كما في نص الإمام الشافعي السابق - لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئًا. ومع وضوح هذه المعاني الجليلة وتركيز الشارع على ترسيخها وتثبيتها في نفوس الأمة فإن الباحث يجد في الفكر الصوفي مخالفات صريحة في هذا الصدد فينسبون - مثلاً - سقيا أهل الشام إلى الأبدال[4]، بل ويصرحون في نصوص جريئة بأن الأولياء يملكون إنزال المطر، كقول ابن ضيف الله في ترجمة عبدالرحيم بن الشيخ عبد الله العركي[5].

«إنه كان يسمى بياع المطر لأنه كان يبيعه على الناس»[6].

---

١ - كتاب «الأم» (١/٢٥٢).

٢ - هو الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، محدث، فقيه، سلفي، ولد سنة (١٢٠٠هـ). وأخذ العلم عن أبيه وغيره حتى برع في الفنون، وشى به بعض المنافقين إلى إبراهيم باشا بعد استيلائه على الدرعية، فقتله بعد أن أغاظه بإظهار المنكرات أمام الشيخ. وذلك في سنة (١٢٣٣هـ). انظر: ترجمته للشيخ إبراهيم بن محمد آل الشيخ مقدمة «التيسير» (ص ١٢ - ١٣).

٣ - «تيسير العزيز الحميد» (ص ٤٥٩).

٤ - انظر مثلاً: «دائرة المعارف الإسلامية» مادة (أبدال).

٥ - هو الشيخ عبد الرحيم بن عبد الله العركي، صوفي، سوداني، تصوف على يد الشيخ محمد ولد داود، لم يذكر له تاريخ وفاة. انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٢٥٨).

٦ -«طبقات ابن ضيف الله (ص ٢٥٨ و ٣٤٧).

ومعلوم أن الإنسان لا يبيع شيئًا غير مملوك له اللهم إلا إذا كان سارقًا.

ويحكي صفي الدين الخزرجي[1] أنه أصابت ديار الشام شدة وقحط وكان امرأة عجوز يقال لها الحاجة رومية، وكانت تربي أولاد الملوك، وكانت شخصية محترمة لترددها على الملوك. ومؤاخاتها للشيخ محمد الزغبي[2]، فركبت بغلتها وأتت إلى الزغبي فقالت له: الناس في شدة من القحط وعدم المطر والغلاء وأنتم غافلون؟ وأكثرت عليه فسكت الشيخ عنها، فقامت وركبت بغلتها ومضت لتدخل مدينة حران، فلما وصلت إلى الجسر هطل المطر وهبت ريح شديدة رمت الحاجة رومية من بغلتها في الطين. فحملوها وركَّبوها، ثم رجعت ودخلت على الشيخ الزغبي فقالت له: قلنا أنزل المطر وأنت رميتني من على البغلة في الطين لأي شيء؟ قال الشيخ: لفضولك»[3].

نلاحظ هنا كيف أن من عقيدتهم اعتقاد قدرة الأولياء على إنزال المطر ممثلاً في مجيء العجوز إلى الشيخ طالبة منه أن لا يغفل عن الناس الذين هم في أشد ما تكون الحاجة إلى نزول الغيث. ثم في إسنادها هبوب الريح ونزول المطر إلى الشيخ، واعتراف الشيخ بإقراره أنه هو الفاعل لذلك. ثم اهتمام الخزرجي بهذه الواقعة المؤدي إلى تدوينها في سِفْره المخصوص بقصص الأولياء.

هكذا نجد هيكل الفكر الصوفي معاكسًا على طول الخط للعقيدة الإسلامية الصافية ومناقضًا لها، فيخول الأولياء لممارسة نشاطاتهم في كل مجال حتى وإن كان خارج نطاق الطاقة البشرية.

المطلب الثاني: الاعتقاد بأن لأولياء الفكر الصوفي القدرة على شفاء الأمراض.

---

١ – هو صفي الدين أبو عبد الله الحسين بن جمال الدين الأنصاري الخزرجي، صوفي، قص في كتابه كثيراً من الخوارق التي وقعت له. مات سنة (٦٥٧هـ) انظر: ترجمته في مقدمة «سير الأولياء» (ص ٩).

٢ – صوفي كبير من غرب العراق، صحب الشيخ عبد القادر الكيلاني، لم يؤرخ الخزرجي لموته. انظر: «سير الأولياء» (ص ٥٦ – ٥٨).

٣ – «سير الأولياء» (ص ٥٨).

إنَّ من ركائز الإيمان التي عني الشارع الحكيم بتثبيتها في القلوب، وتمكينها في النفوس، أن يكون المؤمن على علم تام ويقين ثابت بأن المرض والشفاء مخلوقان خاضعان لخالقهما سبحانه وتعالى ، وأن غيره لا يملك شيئًا من أنواع التصرف في أمرهما، وأن كلاً منهما نعمة مَنَّ الله بها على عباده: أما الصحة فكونها نعمة يعد من بدهيات الحياة لأنها محسوسة، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ»[1].

وأما كون المرض نعمة فيظهر جليًّا بأن نعلم أن الوسيلة الوحيدة لمعرفة حلاوة الصحة والعافية إنما تكون بذوق مرارة السقم وشدته، «وبضدها تتميز الأشياء».

ولكن لما كان المرض حالة طارئة من حالات العجز والضعف المضادة للقوة والنشاط – والمؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف[2]– فقد سماه الشارع الحكيم ضرًّا، وفتح باب الاستشفاء والتداوي منه بالرقى الشرعية والمواد المباحة، مع الاعتقاد الجازم بأن الشفاء لن يأتي إلا من عند الله ولا يطلب من غيره أصلا.

قال تعالى: ﴿ **وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ** ﴾ [سورة يونس، الآية: (١٠٧)].

ويقول المفسر الشوكاني: «والمعنى أن الله سبحانه هو النافع الضار، فإن أنزل بعبده ضرًّا لم يستطع أحد أن يكشفه كائنًا من كان، بل هو المختص بكشفه كما اختص بإنزاله»[3].

وقال تعالى على لسان الخليل إبراهيم عليه السلام: ﴿ **وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ** ﴾ [سورة الشعراء، الآية: (٨٠)] أي أن «رفع ضرر المرض وجلب نفع الشفاء والإماتة والإحياء والمغفرة للذنب كلها نعم يجب على المنعم عليه ببعضها –

---

١ – البخاري: الرقاق – باب ما جاء في الرقاق وأن لا عيش إلا عيش الآخرة عن ابن عباس (٤/ ١٧٥ح ٦٤١٢).

٢ – مسلم: القدر – باب الأمر بالقوة وترك العجز (٤/ ٢٠٥٢) عن أبي هريرة مرفوعا.

٣ – «فتح القدير» (٢/ ٤٧٨).

فضلاً عن كلها – أن يشكر المنعم بجميع أنواع الشكر التي أعلاها وأولاها إخلاص العبادة له.

ودخول هذه الضمائر في صدور هذه الجمل للدلالة على أنه الفاعل لذلك دون غيره، وأسند المرض إلى نفسه دون غيره من هذه الأفعال المذكورة رعاية للأدب مع الرب، وإلا فالمرض وغيره من الله سبحانه»[1].

وكما جاء في القرآن الكريم التنصيص على أن كشف الضر عامة وشفاء المرض خاصة ليس بيد أحد كائنًا من كان إلا الله تعالى ، فقد جاءت السنة المطهرة مؤكدة لذلك ومقررة له ومبينة أن المصطفى المختار هو خير من طبق هذا الاعتقاد وعمل بمقتضاه عليه الصلاة والسلام. كما جاء في رقيته التالية: اشتكى ثابت البناني مرضًا فدخل على أنس رضي الله عنه فقال: يا أبا حمزة اشتكيت. فقال أنس: ألا أرقيك برقية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: بلى. قال: «**اللهم رب الناس مذهب البأس اشف أنت الشافي، لا شافي إلا أنت، شفاء لا يغادر سقمًا**». رواه البخاري وغيره[2].

في هذا الحديث بيان واضح أن الرقية الشرعية المأثورة هي أبعد ما تكون عن شوائب الشرك، بل فيها البراءة من كل حول وقوة، والابتهال إلى رب الناس، مذهب البأس.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «**أنت الشافي لا شافي إلا أنت**» نفي قاطع لكل ما يتشبث به المرجفون وأصحاب الدعاوى العريضة.

ومع هذا البيان الجلي الذي كان من المفروض أن يكون نصب أعين الجميع وخاصة المنتسبين إلى التربية والتعليم والإرشاد، فإننا نجد أن حماه قد اقتحم وحرمته قد انتهكت، وهذه دواوين الفكر الصوفي مشحونة بنصوص خارقة لأسس هذه العقيدة.

---

١ – «فتح القدير» (٤/١٠٥).

٢ – البخاري: في الطب – باب رقية النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٤/٤٤ح ٥٧٤٢).

يقول الدباغ: «كل ما أعطي سليمان في ملكه وسخر لداود وأكرم به عيسى أعطاه الله تعالى وزيادة لأهل التصرف من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فإن الله سخر لهم الجن والإنس والشياطين والريح والملائكة بل وجميع ما في العوالم بأسرها ومكنهم من القدرة على إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى»[1].

ويقول الفوتي: «إن أم أحمد الكبير أصابها وجع البطن وقد أخذت مني الطريقة وأذكارها، فصارت تنادي وتستغيث بعبد القادر الجيلاني، وتقول: يا عبد القادر. على عادتها قبل أن تكون تجانية، فأخذها النعاس وسمعت قائلاً يقول: دعي عبد القادر ولكن قولي: يا أحمد التجاني فإن الله يعافيك. فقالت ذلك وعوفيت من ساعتها»[2].

في هذين النصين نلاحظ كيف أن الأول جعل من قدرة أهل التصوف التمكن من شفاء جميع الأمراض بل وإحياء الموتى، وكيف أن الثاني جعل في ذكر اسم شيخه الدواء النافع والعلاج الناجع للمرض.

ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعلم الناس بحقوق الله وبقدرات البشر – لم يرشد أحداً إلى الاستشفاء بذكر اسمه هو. بل ولم يكن – في يوم من الأيام – ليبيح لأحد أن يستشفى بأسماء المخلوقين وإن كان هذا المخلوق من أجل الأنبياء والرسل أو من الملائكة المقربين أو من أكثر الأولياء تقربًا إلى الله.

ثم إذا كان هذا الأمر له نصيب من الواقع فلماذا نرى ونشاهد هذه الجماهير الصوفية – تجانيين وغير تجانيين – تكتظ بهم المستشفيات؟ أفلم يكن يكفيهم أن يهتفوا بأسماء شيوخهم ويطلبوا منهم العافية ما دامت القدرات عندهم متوفرة؟ أم أن صفحات الأسفار تتحمل أكثر مما يتحمله ميدان الواقع المعاش؟

ومن قبيل ما نقلنا ما ذكر ابن ضيف أن أمراة جاءت إلى الشيخ حسن ود

---

١ – «الإبريز» (ص ١٩٣). ٢-«الرماح» (١/ ١٩١).

حسونة[1] فذكرت أن بنتها مريضة، وأنها تريد لها العافية، فقال الشيخ: إن جاءت بأوقية من ذهب وإن لم تأت بها فلن تعافى. فأتت المسكينة بالذهب ودعا بالبنت فجاءوا بها ووضعوها تحت كرسي الشيخ فقال لها قومي. فقامت كأن لم يكن بها شيء»[2].

وذكر أيضًا أن الشيخ كرانج[3] عمي في آخر عمره فطلب من الشيخ حسن ود حسونة أن يزيل ما به من العمى. فقال الشيخ: القدرة صالحة لأكثر من ذلك. أركبوه ليأتي. فلما وصل أمسكه من رأسه ففتح عينيه ورأى الناس القاعدين يميناً وشمالاً ووراء وقدام فقال له: بقي لك من الدنيا أمداً يسيراً أفخير لك أن تبقى في عماك وتفتح عينيك بين يدي الله أم أفتحك من عماك؟ فقال له: ياسيدي خير لي أن أفتحها بين يدي ربي»[4].

والملاحظ هنا جزم الشيخ وقناعته غير المتناهية بقدرته على معالجة تلك المريضة، واعتقاده أن ذلك إنما هو بيده، وإلا فكيف استجاز لنفسه أن يشترط لشفائها دفع الذهب، قائلاً: «وإن لم تأت بها فلن تعافى» ولا داعي لتكرار أن الإنسان لا يبيع شيئًا إلا إذا كان يعتقد أنه يملكه بوجه من وجوه التملك.

كما نلاحظ دعواه على القدرة على إبراء الضرير بقوله: «القدرة صالحة لأكثر من ذلك». ثم تخييره إياه بين أن يبصر وبين أن يبقى في عماه، مما يؤكد اعتقادهما أن الأمر بيده.

ومن العجيب أن قدرتهم في شفاء الأمراض لا حدود لها حتى إن بعض المرضى الذين انقضت آجالهم يأتي نفوذ الأولياء الصوفية أحيانًا لتبقيهم على قيد الحياة:

«مرضت فاطمة بنت عبيد مرضًا شديداً أشرفت فيه على الموت فجاء أحد الفقهاء إلى الشيخ خوجلي[1] فأعطاهم ماء لتشربه المريضة غير أنها مجته لأنها

---

١ – انظر ترجمته في (١/٧٦) من هذه الرسالة. ٢ – «طبقات ابن ضيف الله» (ص ١٣٩ – ١٤٠).
٣ – لم يترجم له ابن ضيف الله. ٤ – «طبقات ابن ضيف الله» (ص ١٤٤).

كانت في سكرات الموت. ومن حينه دخل الشيخ خلوته، وفي آخر الليل تكلمت المرأة وقالت: أنا طيبة، رأيت الشيخ خوجلي واقفًا بجانب البيت فوكزني بعصاه وقال لي: قومي. ومن وقته قام ذلك الفقيه إلى الشيخ فوجد ولده الذي قال له: إن الشيخ لا زال في خلوته إلى الآن. فقال الشيخ: لقد غلبت كنا أنا وملك الموت نتنازع في روح بنت عبيد فتركها لي»[٢].

فهنا يتساءل الواقف على هذه القصة لماذا حضر ملك الموت إذا لم يكن أجل المرأة قد انقضى؟ وإذا كان أجلها قد انقضى فكيف تمكن هذا الرجل من صرف الملك والغلبة عليه؟ علمًا بأن الملك نفسه ليس له من الأمر شيء وأنه مرسل من عند ربه لقبض الأرواح، وبأن المولى عز وجل قال – وقوله الحق وما عارضه الباطل –: ﴿**وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ**﴾ [سورة الأعراف، الآية: (٣٤)] فلو كانت المسألة مسألة المغالبة والمصارعة وعرض العضلات أمام قابض الأرواح لكان للموت معنى آخر، ولكن هيهات ثم هيهات.

وفي ترجمة الشيخ محمد الشربيني[٣] يقول الشعراني:

«ولما ضعف ولده أحمد وأشرف على الموت وحضر عزرائيل لقبض روحه، قال له الشيخ: ارجع إلى ربك فراجعه فإن الأمر نسخ، فرجع عزرائيل وشفي أحمد من تلك الضعفة وعاش بعدها ثلاثين عامًا»[٤].

وقال في ترجمة الشيخ القاسم بن عبد الله البصري[٥]: «وكان... إذا خرج

---

١ – هو خوجلي بن عبد الرحمن بن إبراهيم، صوفي سوداني كثير الخوارق كما يحكي المترجم. مات سنة (١٠٥٥هـ). انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ١٩٠ – ٢٠١).

٢ – «طبقات ابن ضيف الله» (ص ١٩٩).

٣ – هو محمد الشربيني، صوفي ذكر الشعراني من خوارقه إتقان جميع اللغات. مات حوالي سنة (٩٢٠هـ). انظر ط.ك (٢/١١٨).

٤ – المصدر السابق (٢/١١٨).

٥ – هو أبو محمد القاسم بن عبد الله البصري، أحد مشايخ الصوفية بالعراق، وصفه الشعراني بصاحب العجائب والغرائب. مات حوالي سنة (٥٨٠هـ). انظر ط.ك (١/١٢٨).

من خلوته لا يمر على شجرة يابسة إلا أورقت ولا بذي عاهة إلا عوفي»[1]. وقال في ترجمة الشيخ محمد عنان[2]: «وكان إذا حضر عند مريض قد أشرف على الموت من شدة الضعف يحمل عنه فيقوم المريض وينام الشيخ مريضًا ما شاء الله، ولعلها المدة التي كانت بقيت على ذلك المريض»[3]. وقال في ترجمة شيخه علي الخواص[4]: «وكان له طب غريب يداوي به أهل الاستسقاء والجذام والفالج والأمراض المزمنة، فكل شيء أشار باستعماله يكون الشفاء فيه»[5].

هكذا نجد أن أساليبهم في معالجة المرضى متنوعة، فبينما نرى أن بعضهم ينسخ الموت ويأمر قابض الأرواح بالانصراف خائبًا إلى حيث أتى، يكتفي آخر بمجرد المرور بذوي العاهات ليصبحوا في عداد الأصحاء، ويأتي آخر لينوب المريض على السرير وينام فيه الفترة التي كان سيبقى فيها المريض طريح الفراش، ويأتي الخواص الأمي لتكون علاجاته بحسب إشاراته.

وبهذا تعلم أن التعاليم الصوفية تستهدف إلى نقض عرى العقيدة الإسلامية الصحيحة عروة عروة، وتحاول أن تهدم جدارها المنيع، وتستقطب الصوفية في ذلك كل الأفكار والوسائل التي تساعدهم على تحقيق ذلك. ﴿**وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ**﴾ [سورة الأنفال: (٣٠)].

المطلب الثالث: الاعتقاد بأن لأولياء الفكر الصوفي القدرة على إحياء الموتى:

لم يكن مُنَظِّروا الفكر الصوفي – مع ما أوتوا من تجاوز وشطط – ليقفوا عند حد تقرير الاعتقاد بأن الأولياء لهم القدرة على شفاء الأمراض بوسائلهم الباطنية المختلفة بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فقرروا أن الأولياء لهم القدرة على إحياء الموتى.

---

١ – المصدر السابق (١/١٢٨).

٢ – هو محمد عنان المصري، صوفي كبير، ذكر الشعراني من خوارقه إطعام خمسمائة نفس من ستة أقداح دقيق. مات سنة (٩٢٢هـ عن ١٢٠). انظر المصدر السابق (٢/١٠٥ – ١٠٦).

٣ – المصدر السابق (٢/١٠٥ – ١٠٦).

٤ – سبقت ترجمته في (١/٦٣).

٥ – «الطبقات الكبرى» (٢/١٣٠).

ومن نصوصهم في ذلك ما صرح به الدباغ من أن الأولياء لهم القدرة على «إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى»[1].

وما ساقه القشيري[2] بإسناده أن سهل[3] بن عبد الله تكلم يومًا في الذكر فقال: «إن الذاكر لله على الحقيقة لو هم أن يحيي الموتى لفعل»[4].

ويرى التجاني أن الولي بعد الفتح يقدر أن يفعل ما يريد في كل ما أراد: فيحيي الموتى إذا شاء وينايديها فتجيبه مسرعة ولو كانت رميمة[5]. وفي حديث دار بين الشعراني وشيخه ذكر الخواص إحياء المسيح عليه السلام للموتى، فقال له الشعراني:

«... ليس في إحيائه الموتى تخصيص، فإن غيره من هذه الأمة وغيرها أحيا الموتى ... فأجاب الخواص بأن الكامل من أحيا الموتى بالقول والجس، أما أمثال أبي يزيد البسطامي[6] الذي كان لا يحيي الموتى إلا بالجس فليس له من الإرث المسيحي إلا قدر النصف[7].

ويحكي الشعراني في ترجمة محمد الشويمي[8] أن شيخه السيد مدين[9] مرض مرضًا شديدًا أشرف فيه على الموت، فوهبه الشويمي من عمره عشر سنين ثم مات الشيخ في غيبة الشويمي فجاء وهو على المغتسل فقال: كيف مت؟ وعزة ربي لو كنت حاضرك ما خليتك تموت»[10].

ويذكر أيضًا أن الشيخ إبراهيم المتبولي[11] رأى يومًا شخصًا كثير العبادة،

---

١ - «الإبريز» (ص ١٩٣).
٢ - سبقت ترجمته (١/٥٧).
٣ - سبقت ترجمته (١/٦٨).
٤ - «الرسالة» (٢/٧٠٠).
٥ - «جواهر المعاني» (٢/١٥٠ - ١٥١).
٦ - تأتي ترجمته في (١/٤٨٣).
٧ - الجواهر والدرر (ص ١٣٠ - ١٣١).
٨ - هو الشيخ محمد الشويمي المجذوب، صوفي من أصحاب ابي مدين. كان حيًا سنة (٥٩٤هـ). انظر ط.ك (٢/٩١).
٩ - هو أبو مدين شعيب بن الحسن المغربي الأندلسي، صوفي كبير لقي الجيلاني، وكان ابن عربي يثني عليه. توفي بتلمسان سنة (٥٩٤هـ) انظر: «سير النبلاء» (٢١/٢١٩) و«طبقات المالكية» (ص١٦٤).
١٠ - «الطبقات الكبرى» (٢/٩١).
١١ - سبقت ترجمته في (١/٦٨).

والأعمال الصالحة، غير أن الناس اعتادوا أن يعرضوا عنه ولا يعتقدوه، فسأله المتبولي: «ياولدي ما لي أراك كثير العبادة ناقص الدرجة؟ لعل والدك غير راض عنك؟ فقال: نعم... فقال اذهب بنا إلى قبره لعله يرضى. قال الشيخ الراوي: فوالله لقد رأيت والده خرج من القبر ينفض التراب عن رأسه حين ناداه الشيخ، فلما استوى قائماً قال الشيخ: الفقراء جاءوا شافعين تطيب خاطرك على ولدك هذا. فقال: أشهدكم أني قد رضيت عنه»[1].

وأما ابن ضيف الله فقد عقد في ترجمة حسن ود حسونة فصلاً في إحياء الموتى وإبرائه ذوي العاهات والآفات[2]. جاء فيه:

أ – جاءت أم رقيمة إلى الشيخ وقالت له: ياسيدي بنتي ماتت، وأبوها لا مال له، كفنها لي. فمشى الشيخ إليها فلما رآها قال لها: بنتك طيبة ما ماتت، ثم قال للبنت قومي فامتلأت روحها وعادت إليها الحياة من جديد وقامت[3].

قلت: لولا هذه العبارة الأخيرة لقلنا باحتمال أن البنت لم تكن فارقت الحياة بالفعل، فكان يمكن أن تكون في غيبوبة من شدة مرضها فاستعجلت أمها فراحت تحمل خبر موتها إلى الشيخ الذي سرعان ما علم بحنكته وخبرته أنها لا زالت على قيد الحياة. ولعل دفع هذا الاحتمال هو الذي حمل الراوي على التصريح بأن قول الشيخ لها: قومي هو الذي ملأ روحها وأعاد إليها الحياة من جديد.

ب – عفيشة ولد أبكر غرق في البحر ومكث فيه ثلاثة أيام وقضى نحبه. فقالوا للشيخ: صل على حواريك. فلما رآه قال له: قم فقام فامتلأت روحه وتزوج بعد ذلك وولد له[4].

جـ – جاء رجل مسافر للحج وترك عند الشيخ جاريته أمانة، فبعث بها لإحدى النساء، وبعد وقت أرسلت المرأة تخبر الشيخ بموت الجارية، فأعطاها الكفن فكفنت ودفنت، ثم قدم سيدها من الحج وطلبها، فأرسل الشيخ إلى المرأة

---

١ – «الطبقات الكبرى» (٢/٧٦).
٢ – «الطبقات» (ص ١٣٣).
٣ – المصدر السابق (ص ١٤٣).
٤ – الطبقات (ص ١٤٣).

يطالبها بإحضار الجارية. فقالت له: ماتت. وأنت جئت وكفنتها ودفنتها. فقال الشيخ امشوا ائتوني بها، فذهبوا فنبشوها فوجدوها حية[1].

ويشير صاحب الطبقات إلى أن هذا الشيخ كان يترك رأسه دائمًا مكشوفًا لأنه كان إذا وضع القناع على رأسه فمتى قال للميت: قم يقوم فوراً[2].

هكذا ترى أن إحياء أولياء الصوفية للموتى من الأمور المسلمة عند هؤلاء القوم. ولا تحسبن - بواقع الأمثلة السابقة - أن هذا الإحياء خاص بالموتى من بني آدم فإنا نسوق إليك أمثلة من إحيائهم للحيوان والطير بل والنبات. ومن ذلك ما ساقه القشيري بإسناده أن أعرابيًّا كان يسوق جملا فوقع الجمل ميتًا، فدعا بدعاء خاص فقام الجمل من حينه[3].

وما ساقه أيضًا بإسناده عن ابن أبي عبيد البسري عن أبيه أنه غزا سنة من السنين، فخرج في سرية فمات المهر الذي كان تحته فقال: يارب أعرناه حتى نرجع إلى بسرى (يعني قريته) فإذا المهر قائم[4].

وبإسناده عن أبي سبرة النخعي أن رجلا أقبل من اليمن على حمار فلما كان في الطريق مات حماره فدعا له فقام الحمار ينفض أذنيه[5].

ويحكي النبهاني[6] في ترجمة عبد الرحمن بن أحمد الجامي[7] أنه جلس في زمن الربيع على شاطئ نهر ملآن، وإذا بقنفذة ميتة قد أقبلت على وجه الماء، فأخذها الجامي ومسح بيده ظهرها، فظهر أثر الحياة فيها، ثم لما توجه جهة المدينة أقبلت تسعى خلفه[8].

---

١ - المصدر السابق (ص ١٤٤).
٢ - المصدر السابق (ص ١٤٤).
٣ - «الرسالة القشيرية» (٢/٧٠٩).
٤ - المصدر السابق (٢/٧٠٩).
٥ - «الرسالة» (٢/٧١٠ - ٧١١).
٦ - هو يوسف بن إسماعيل النبهاني، صوفي غال، ولد بفلسطين سنة (١٢٦٥هـ) ثم رحل إلى مصر وانتسب إلى الأزهر، تولى القضاء في عدة أقاليم. مات سنة (١٣٥٠هـ) له مؤلفات كثيرة أخطرها (جامع كرامات الأولياء). انظر: «معجم المؤلفين» (١٣/٢٧٥).
٧ - هو عبد الرحمن بن أحمد الجامي ولد بجام (قرية بخراسان) سنة (٨١٧هـ) صوفي مشارك في بعض العلوم، توفي بهراة سنة (٨٩٨هـ). انظر: شذرات الذهب» (٧/٣٦٠) و«البدر الطالع» (١/٣٢٧).
٨ - «جامع كرامات الأولياء» (٢/١٥٤).

ومنه: ما حكاه الخزرجي أن الشيخ مفرج القصباني أحضروا له فراخًا مشوية، فرماها في الهواء وقال لها: طيروا، فطاروا[1].

وحكى الشعراني أن الشيخ عبد العزيز الديريني[2] استضاف الشيخ عليًّا المليجي[3] فذبح له فرخة، فتشوشت امرأته عليها - لعلها لصغرها - فلما حضرت قال لها الشيخ علي: هش. فقامت الفرخة تجري، وقال: يكفينا المرق لا تتشوشي[4].

أما إحياء النبات اليابس فيذكر التجاني أن الولي المفتوح عليه لا يورق الشجرة اليابسة فحسب ولكنه يثمرها في الحين إذا شاء[5].

ويقص أبو العباس المرسي[6] أنه صحب أقوامًا ما يمر أحدهم على الشجرة اليابسة فيشير إليها إلا وتثمر رمانًا للوقت، ويقول من صحب هؤلاء الرجال ما يصنع بالكيمياء[7].

ولا ريب أن هذا الذي سقناه قليل من كثير، لأنه قلما يوجد كتاب من كتب التراجم وطبقات الصوفية إلا وهو زاخر ببيان قدرات الأولياء على إحياء الموتى من الناس وغيرهم.

ولا ريب - أيضًا - أن ذلك مناقض للنصوص الشرعية القاضية بأن إحياء الموتى من الخصائص الربوبية التي لا دخل للبشر فيها ولا يد.

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة الحج، الآية: ٦].

---

١ - «سير الأولياء» (ص ٩٦).

٢ - هو عبد العزيز الديريني، صوفي ناظم، يذكر له خوارق وشطحات، مات بديرين سنة (٦٩٧هـ). انظر: ط.ك (١/ ١٧٢).

٣ - هو علي المليجي، صوفي كان البدوي يبجله ويأمر أتباعه بذلك، لم يحدد الشعراني تاريخ وفاته. انظر: ط.ك (١/ ١٧١).

٤ - «الطبقات الكبرى» (١/ ١٧٢).

٥ - «جواهر المعاني» (٢/ ١٥٠ - ١٥١).

٦ - سبقت ترجمته في (١/ ٧٣).

٧ - «الرماح» (١/ ٢٢).

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة الروم، الآية: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٩].

وقال: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ﴾ [سورة الحجر، الآية: ٢٣].

بمقتضى هذه النصوص فمن زعم أن أحداً من المخلوقين يملك إحياء الموتى، وأنه يباشر ذلك متى ما شاء على غرار ما مر معنا، فقد جعله إلهًا آخر شارك الإله الحق في أخص خصائصه.

وفي حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام**» متفق عليه[1]. وفي رواية عائشة عند البخاري «قلت: وما السام؟ قال: الموت». وفي رواية أخرى لأبي هريرة عند مسلم «**ما من داء إلا في الحبة السوداء منه شفاء إلا السام**».

وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «**إن الله لم ينزل داء - أو لم يخلق داء - إلا أنزل - أو خلق - له دواء علمه من علمه وجهله من جهله إلا السام**. قالوا: يارسول الله وما السام؟ قال: **الموت**» رواه الحاكم[2].

فهذه النصوص صريحة في أن الموت لا علاج ولا دافع له إذا جاء، وأما هؤلاء المتصوفة فكما ادعوا أنهم يشفون المرضى من كل داء فقد عاندوا هذه النصوص وقالوا: إن للموت دواء وإنه بأيديهم.

ولا يعترض على ما قررنا هنا بأن المسيح - عليه السلام - أحيا الموتى

---

١ - البخاري: في الطب - باب الحبة السوداء (٤/٣٤ح ٥٦٨٧، ٥٦٨٨) ومسلم: في السلام - باب التداوي بالحبة السوداء (٤/١٧٣٥).

٢- «المستدرك»: (٤/٤٠١) وفي إسناده شبيب بن شيبة، وهو صدوق يهم كما قال الحافظ في «التقريب» رقم (٢٧٤٠) غير أن الألباني حسنه بشواهده الكثيرة «غاية المرام» رقم (٢٩٢).

فيجوز للأولياء أن يفعلوا ذلك توارثًا كما ذهب إليه الخواص حيث قال: «ما أحيا الموتى من أحياهم إلا بقدر ما ورثه من عيسى عليه السلام»[1].

وذلك لما يأتي:

١ – أن المسيح عليه السلام قال كما حكاه الله تعالى: ﴿**وَأُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٤٩]. فلم يكن عليه السلام ليسند إلى نفسه إحياء الموتى إلا مقيداً بالإذن من الله، لأنه خارق عظيم يتوهم منه ألوهية فاعله لكونه ليس من جنس أفعال البشر.

قال الألوسي: «وكان إذا أحيا الميت يكلمه ثم يموت سريعًا، أي على قدر ما تقوم به الحجة»[2].

فظهر بذلك القيد براءته عليه السلام من دعوى الاستقلال والقدرة الذاتية على التصرف في هذا الأمر الخطير، ولذا كان كثيراً ما يبرأ إلى الله من كل حول وقوة وقدرة على تلك الخوارق على وجه الاستقلال، فكان من دعائه عليه السلام: «**اللهم إني أصبحت لا أستطيع دفع ما أكره ولا أملك نفع ما أرجو وأصبح الأمر بيد غيري، وأصبحت مرتهنًا بعملي، فلا فقير أفقر مني، اللهم لا تشمت بي عدوي ولا تسؤ بي صديقي ولا تجعل مصيبتي في ديني ولا تسلط علي من لا يرحمني**»[3].

والفرق واضح بين من هذا حاله وبين من يزعم أن له قدرة ثابتة وقوة لازمة على فعل كل ما يريد إلى حد القول بأن أحدهم كان يكشف رأسه دائمًا لأنه إذا وضع قناعه متى قال للميت: قم فإنه يقوم في الحين، وبأن أحدهم أحيا ميتًا فعاش بعد ذلك عمراً طويلاً وتزوج وولد له.

وقد رأيت أن العلماء ذكروا أن المسيح كان يحيي الميت ثم يموت سريعًا

---

١ – «الجواهر والدرر» (ص ١٣٠ – ١٣١).
٢ – «روح المعاني» (٣/١٦٩).
٣ – «قصص الأنبياء» لابن كثير (ص ٤٢٤).

بعد إقامة الحجة.

٢ – أن معجزات الأنبياء – وكذلك كرامات الأولياء – إنما تكون لغرض صحيح وهو إقامة الحجة عند وجود المقتضى، ولذلك يقول الحافظ ابن كثير: «بعث الله كل نبي من الأنبياء بمعجزة تناسب أهل زمانه، فكان الغالب على زمان موسى – عليه السلام – السحر وتعظيم السحرة فبعثه الله بمعجزة بهرت الأبصار وحيرت كل سحار... وأما عيسى عليه السلام فبعث في زمن الأطباء وأصحاب علم الطبيعة فجاءهم بما لا سبيل لأحد إليه إلا أن يكون مؤيداً من الذي شرع الشريعة. فمن أين للطبيب قدرة على إحياء الجماد أو على مداواة الأكمه والأبرص وبعث من هو في قبره رهين؟... وكذلك محمد صلى الله عليه وآله وسلم بعثه في زمن الفصحاء والبلغاء ونحارير الشعراء فأتاهم بكتاب من الله عز وجل، لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من مثله أو بسورة من مثله لم يستطيعوا أبداً ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، وما ذاك إلا لأن كلام الرب لا يشبهه كلام الخلق أبداً»[1].

ومن هنا ذهب معظم المفسرين إلى أن المسيح عليه السلام فعل ذلك بطلب من بني إسرائيل على سبيل التعنت كعادتهم مع أنبيائهم[2].

ومن تأمل كلام الصوفية في هذا الأمر علم أن قولهم يغاير هذا تماماً، حيث إن حكاياتهم في إحياء الأولياء للموتى تصفهم بأنهم يفعلون ذلك لسبب ولغير سبب، وهذا يبطل قياسهم لأن المسيح عليه السلام إنما كان يفعل ذلك عندما يطلبه قوم على سبيل التحدي، فينصره الله نصراً لدينه.

٣ – أن قياس الأولياء على المسيح في هذا الموضوع يخالف مذهبهم في المسيح نفسه، حيث رأوا أن طبيعته مخالفة لطبيعة البشر ولذلك كان قادراً على إحياء الموتى.

يقول الشيخ رشيد رضا: «ومقتضى مذهب الصوفية أن روحانية عيسى

١ – «تفسير القرآن العظيم» (٢/٣٦).
٢ – «روح المعاني» (٣/١٧٠).

كانت غالبة على جثمانيته أكثر من سائر الروحانيين لأن أمه حملت به من الروح الذي تمثل لها بشراً سويًّا فكان تجرده من المادة الكثيفة للتصرف بسلطان الروح من قبيل الملكة الراسخة فيه وبذلك كان إذا نفخ من روحه في صورة رطبة من الطين تحلها الحياة حتى تهتز وتتحرك وإذا توجه بروحيته إلى روح فارقت جسدها أمكنه أن يستحضرها ويعيد اتصالها ببدنها زمنًا ما. ولكن روحانية البشر لا تصل إلى درجة إحياء من مات فصار رميمًا ويؤيد ذلك ما ينقله النصارى من إحياء المسيح للموتى فإنهم قالوا: إنه أحيا بنتًا قبل أن تدفن... ولم ينقل أنه أحيا ميتًا كان رميمًا»[1].

قلت: وهذا الذي ذكر الشيخ أنه مذهب الصوفية في المسيح عليه السلام يتفق مع كلام ابن عربي نفسه حيث قال: «ولما كان عيسى عليه السلام روحًا كما سماه الله وكما أنشأه روحًا في صورة إنسان ثابتة، وأنشأ جبريل في صورة أعرابي غير ثابتة، فكان عيسى يحيي الموتى بمجرد النفخ ثم إنه أيده بروح القدس، فهو روح مؤيد بروح طاهرة من دنس الأكوان»[2].

فمقتضى هذا الكلام أن إحياء الموتى - بإذن الله - من خصوصيات المسيح، وليس لغيره من البشر لا من الأنبياء ولا من غيرهم، ومما يؤيد هذه الخصوصية دعاء إبراهيم عليه السلام: ﴿ **رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ** ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٦٠].

فإنه عليه السلام لو كان من شأنه إحياء الموتى لما دعا بمثل هذا الدعاء، وإذا انتفى كون إحياء الموتى من معجزات نبي آخر غير المسيح قوي انتفاؤه عمن دون الأنبياء من الأولياء الصالحين.

والعجيب أن الخواص صاحب هذا القياس أقر بأن إحياء الموتى من الأفعال الخاصة بالله تعالى[3].

---

١ - «تفسير المنار» (٣/٣١٢).
٢ - «الفتوحات» (٣/٩٤).
٣ - انظر: «الجواهر والدرر» (ص ١٣٠ - ١٣١).

يضاف إلى هذا قول الإمام الشاطبي: الكرامة التي يكرم بها أحد من هذه الأمة لا بد أن يكون لها أصل من معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم [1]. ومعلوم أن نبينا عليه الصلاة والسلام لم ينقل عنه أنه أحيا ميتًا.

٤ – أننا نعلم يقينًا أن المسيح عليه الصلاة والسلام نبي مرسل معصوم من الشرك والنفاق والسحر والشعوذة، وأما من ليس بنبي ولم يرد نص شرعي على سلامته من ذلك فمهما كان ظاهر حاله على الصلاح والاستقامة فلا يستطيع أحد أن يجزم بكونه وليًّا من أولياء الله تعالى.

وعلى هذا فلا نتجاسر على إلحاق ما يظهر على يد من هذا حاله بالكرامات التي يكرم الله بها عباده الصالحين عند الحاجة، ذلك لأن باب الشعوذة والسحر باب واسع جدًّا يدخل فيه جميع أنواع الخوارق حتى إحياء الموتى تخييلاً. روى البخاري في تاريخه وغيره عن أبي عثمان النهدي[2] قال: كان عند الوليد يعني ابن عقبة – رجل يلعب فذبح إنسانًا وأبان رأسه فعجبنا فأعاد رأسه. فجاء جندب – يعني ابن كعب الأزدي – فقتله. وفي رواية مطولة: «فقال الناس: سبحان الله يحيي الموتى؟ ورآه رجل صالح من المهاجرين فنظر إليه فلما كان من الغد اشتمل على سيفه فذهب يلعب لعبه ذلك، فسل الرجل سيفه فضرب عنقه، وقال: إن كان صادقًا فليحي نفسه»[3].

ولا ريب أن اتخاذ الخوارق معيارًا لمعرفة أولياء الله تعالى وعباده الصالحين منهج غير سليم. قال الشاطبي:

---

١ – انظر: «الموافقات» (٢/٢٦٢).

٢ – أبو عثمان النهدي اسمه عبد الرحمن بن مل (بميم مثلثة ولام مثقلة) مشهور بكنيته تابعي من الأجلة، أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يلقه، توفي سنة (٩٥هـ) عن (١٣٠ سنة) أو أكثر. انظر: «التقريب» رقم (٤٠١٧).

٣ – «التاريخ الكبير» (٢/٢٢٢) ترجمة (٢٢٦٨)، وأخرجه الطبراني (برقم ١٧٢٥) والدارقطني في السنن (٣/١١٤) إلا أنه عزا القصة لجندب البجلي، وذكرها الذهبي في «سير النبلاء» (٣/١٧٥ – ١٧٦) وفي «تاريخ الإسلام» (٣/٣) وقال: صحيح الإسناد.

«ليس كل ما يظهر على يدي الإنسان من الخوارق بكرامة، بل منها ما يكون كذلك، ومنها ما لا يكون كذلك، وبيان ذلك أن أرباب التصريف بالهمم والتقربات بالصناعة الفلكية والأحكام النجومية قد تصدر عنهم أفاعيل خارقة، وهي كلها ظلمات بعضها فوق بعض ليس لها في الصحة مدخل ولا يوجد لها في كرامات النبي صلى الله عليه وآله وسلم منبع»[1].

ويقول شيخ الإسلام – ردًّا على المبتدعة الذين جعلوا من الخوارق مقياسًا للولاية والصلاح –: «جوزوا الكرامات لكل من زعم الصلاح ولم يقيدوا الصلاح بالعلم الصحيح والإيمان الصادق والتقوى، بل جعلوا علامة الصلاح هذه الخوارق، وجوزوا الخوارق مطلقًا، وحكوا في ذلك مكاشفات وقالوا أقوالاً منكرة»[2].

قلت: القصد في هذا أننا إذا رأينا من ظاهره الصلاح أحسنا به الظن ولم نجزم بكون المعين وليًّا لله تعالى ، لأن ذلك يعتمد على معرفة ما في القلوب والسرائر وهي من الخصائص الربانية.

وجملة القول: إن قياس الأولياء بالمسيح في هذا الباب قياس فاسد للفوارق التي ذكرناها، والله الموفق.

المطلب الرابع: الاعتقاد بأن لأولياء الفكر الصوفي القدرة على الهداية التوفيقية:

الهداية لغة: هي الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب، أو سلوك طريق يوصل إلى المقصود[3].

وفي عرف الشرع: الهداية قسمان: الأول: هداية الدلالة على طريق الحق وبيان معالمه، والإرشاد إليه، وهذا النوع من الهداية لا جدال في أن القيام به مما يقدر عليه الإنسان، بل هو مهمة أنبياء الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام،

---

١ – «الموافقات» (٢/٢٦٢).

٢ – «مجموع الفتاوى» (١٤/٣٦٤).

٣ – انظر: «التعريفات» مادة (هدى).

والدعاة إلى الخير من أممهم الوارثين دعوتهم. ولذا قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [سورة الرعد، الآية: ٧].

وقال تعالى: ﴿ وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾[سورة الأعراف، الآية: ١٥٩].

قال القرطبي: «أي يدعون الناس إلى الهداية»[١].

وقال تعالى مخاطبًا رسوله المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٥٢]. فالهادي في هذه الآيات وما في معناها هو المبين عن الله، والدال على دينه وشرعه.

وهذه الهداية التي جعلها الله – تعالى – لرسله وأهل الدعوة من أتباعهم هي التي جعلها – سبحانه وتعالى – حجته على خلقه التي لا يعذب أحدًا إلا بعد إقامتها عليه، ولذا قال تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [سورة الإسراء: الآية: ١٥] وقال عز وجل: ﴿ رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٦٥].

الثاني: هداية التوفيق والإلهام. وهذا القسم أخص من الذي قبله، وهو يستلزمه: فمن لم يحصل له هداية الدلالة والإرشاد لم يحصل له هداية التوفيق[٢]. وهو خاص بالله تعالى ليس للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا لأحد غير الله سبحانه.

ولذلك خاطب نبيه في آيات بينات بأنه ليس له من هذه الهداية شيء، فهي لا تدخل ضمن المهام التبليغية التي كلفه الله بها، فقال تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٧٢] وقال: ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة يوسف، الآية: ١٠٣].

---

١ – «تفسير القرطبي» (٧/٣٠٢).

٢ – انظر: «مسألة القضاء والقدر» لعبد الحليم قنبس وخالد البعك (ص ١٦٤).

قال الشوكاني في تفسير قوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾ [سورة النحل، الآية: (١٢٥)]: «لما حث سبحانه على الدعوة بالطرق المذكورة بين أن الرشد والهداية ليس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما ذلك إليه تعالى»[١].

وقال تعالى: ﴿**إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾ [سورة القصص، الآية: (٥٦)]. ومن أبرز الأدلة التي تبين بطلان كل ما يتمسك به المعاندون الذين يزعمون أن بعض البشر يملك شيئًا من هداية القلوب ومغفرة الذنوب قصته عليه الصلاة والسلام مع عمه أبي طالب في سبب نزول هذه الآية: عن المسيب بن حزن رضي الله عنه قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوجد عنده أبا جهل وعبدالله بن أبي أمية بن المغيرة. قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**ياعم قل لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها عند الله....**» الحديث. وفيه: «فأبى أن يقول لا إله إلا الله» فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أما والله لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك**». فأنزل الله: ﴿**مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ**﴾ [سورة التوبة، الآية: ١١٣].

وأنزل الله في أبي طالب: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾ متفق عليه[٢].

إن هذه الآية التي أجمع المسلمون على أنها أنزلت في أبي طالب[٣] لتقطع حجة كل مكابر وتسكت كل معاند يقول على الله ما لا علم له به، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الخلق وأقربهم من الله وأعظمهم جاهًا عنده ومع

---

١ – «فتح القدير» (٣/٢٠٣).

٢ – البخاري: في مناقب الأنصار – باب قصة أبي طالب (٣/٦٢ح ٣٨٨٤)، ومسلم: في الإيمان – باب (٩ – ١/٥٤) وأخرجه أيضًا من حديث أبي هريرة.

٣ – القرطبي (١٣/٢٩٩) عن الزجاج.

ذلك فقد حرص واجتهد على هداية عمه أبي طالب في حياته وعند موته، فلم يتيسر ذلك ولم يقدر عليه ثم استغفر له بعد موته، فلم يغفر له حتى نهاه الله عن ذلك، ولو كان عنده عليه الصلاة والسلام من هداية القلوب ومغفرة الذنوب وتفريج الكروب شيئًا لكان أحق الناس به وأولاهم من قام معه أتم القيام ونصره وأحاطه برعايته وعنايته من حين بلوغه إلى بعد نبوته.

وفي ذلك أعظم البيان وأوضح البرهان على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يملك ضرًّا ولا نفعًا ولا عطاء ولا منعًا وأن الأمر كله بيد الله، كما قال تعالى: ﴿قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [سورة الأعراف، الآية: (١٨٨)][1].

إذا تقرر واتضح من خلال النصوص الشرعية السابقة وغيرها أن الهداية القلبية التوفيقية خاصة بالله تعالى ، وأنه لا دخل لأحد في إعطائها أصلاً كائنًا من كان، استطعنا أن نتصفح صفحات الأسفار الصوفية وأن نقف على ما يقررونه في باب الهداية، فنجد أن الهداية التوفيقية عندهم تكون بأيدي الأولياء يعطونها لمن شاءوا ويسلبونها ممن شاءوا، بكل وسائله المتاحة له وعلى قدر طاقته الجبارة وطبقًا لقدرته المثيرة، فهيا بنا لنسمع ما يقولون:

أولاً: الهداية بمجرد النظر:

يقول الشعراني في ترجمة الشيخ يوسف العجمي[2]: «وكان... إذا خرج من الخلوة يخرج وعيناه كأنهما قطعة جمر تتوقد فكل من وقع نظره عليه انقلبت عينه ذهبًا خالصًا... وقع له أنه خرج من خلوة الأربعين فوقع بصره على كلب فانقادت إليه جميع الكلاب، وصار الناس يهرعون إليه في قضاء حوائجهم، فلما مرض ذلك الكلب اجتمع حوله الكلاب يبكون ويظهرون الحزن عليه، فلما مات أظهرت الكلاب البكاء والعويل. وألهم الله تعالى بعض الناس فدفنوه فكانت

---

١ – انظر: «تبسير العزيز الحميد» (ص ٢٩٨).

٢ – هو يوسف العجمي الكوراني، صوفي كثير الأتباع، هاجر من أرض العجم إلى مصر فأحيا طريقة الجنيد في التصوف بعد اندراسها كما يقول الشعراني. مات سنة (٧٦٨هـ). انظر: ط.ك (٢/٥٩).

الكلاب تزور قبره حتى ماتوا.

قال الشعراني معلقًا على هذا الحدث: «فهذه نظرة إلى كلب فعلت ما فعلت فكيف لو وقعت على إنسان»[1].

حقًّا إنه لقياس وجيه، فإذا كان مجرد النظر إلى كلب يجعل منه قدوة وإمامًا وشيخًا يتوافد إليه الكلاب - ولعلهم صوفية الكلاب - فلا شك أن ذلك النظر لو وقع على إنسان - ولو كافرًا - لجعل منه إمامًا وشيخًا صوفيًّا يتوافد إليه المريدون تبركًا وطلبًا للهداية التي لا تنال إلا عن طريقهم! لكن الشعراني لم يكتف بهذا القياس فذكر في ترجمة الشيخ محمد الشناوي[2] أنه: «كان أكثر تربيته بالنظر ينظر إلى قاطع الطريق وهو مار عليه فيتبعه في الحال ولا يستطيع رد نفسه عن الشيخ، ورأيت منهم جماعة صاروا من أعيان جماعته»[3].

ومثل هذا ما ذكره ابن ضيف الله أن موسى ولد يعقوب[4] كان يهدي الخلق ويوصلهم إلى درجات الأولياء بمجرد النظر، وكان إذا نظر إلى الأعرابي الجلف ينطق بالحكمة»[5].

والعجيب أن نظراتهم هذه لم تكن خاصة بالمؤمنين، بل نصوا أيضًا على أن بعض الكفار عرفوا الحق بسببها:

نظر بعض بنات النصارى ذات يوم إلى القمر فقالت لأبيها - وهي صغيرة -: ياأبت من خلق هذا؟ فأشار إلى صليب في الأرض فقال: هذا. فأخذته البنت إلى قدر قامتها وتركته في الهواء فسقط إلى الأرض. فقالت: يا أبت إذا لم يمسك نفسه في هذا القدر القريب فمن أمسكه حتى خلق القمر في علوه وارتفاعه؟ فسبها أبوها. ولما سئل الدباغ: أنى لها بهذا الاعتراض الحق والنور الواضح

---

١ - ط.ك (٢/٥٩).

٢ - هو محمد الشناوي، صوفي كبير من مشايخ الشعراني، وشهاب الدين السبكي، مات سنة (٩٣٢هـ). انظر ط.ك (٢/١١٥).

٣ - المصدر السابق (٢/١١٦).

٤ - سبقت ترجمته في (١/٧٥).

٥ - «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٣٢٥).

الساطع؟ قال: كان بعض أهل الحق حاضراً فنظر إليها نظرة باطنية فتكلمت. ويقصد ببعض أهل الحق نفسه كما صرح به راوي كتابه[1].

ويبدو أن نظرات أولياء الفكر الصوفي كانت قد بلغت من المراتب العالية ما يفوق بكثير مجرد الوصول إلى الهداية، حيث إن دواوين هذا الفكر تنص على أن كثيراً من المريدين قد سعدوا ودخلوا الجنة بهذه النظرات.

يقول الشيخ الفوتي – وهو يعد مراتب أولياء القوم ومقاماتهم في الهداية –: «ومنهم من إذا نظر إليك نظرة رضا تسعد سعادة لا شقاوة بعدها أبداً، ومنهم من إذا مر على جماعة من العصاة فسلم عليهم أمنهم الله من عذابه، ومنهم من إذا نظر إليك تسعد وإذا نظرت إليه تسعد، ومنهم من إذا شهد لك أنك رأيته تسعد، و منهم من إذا صليت خلفه تسعد، ومنهم من إذا أكل طعامك تسعد... إلخ»[2].

إن هذه الأوصاف الغريبة الخطيرة لم يدعها أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا له ولا لأنفسهم، وهم أفضل الأمة قاطبة بعد نبيها، فالسعادة الأخروية رهينة برحمة الله وتوفيقه أولاً، ثم بالوفاء بالعهود عقيدة وعملاً بالصالحات، وإلا فكم من الناس رأوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورآهم وكلموه وكلمهم ولم ينفعهم ذلك، بل لقد صلى خلفه جماعة من الذين لم يكن عندهم من الإيمان ما ينجي فلم تنفعهم صلاتهم خلفه. وعلى هذا فكيف ينتظر من عاقل له مسكة من العلم والدين أن يقبل أن من الأولياء من إذا صليت خلفه أو سلم عليك أو نظر إليك نجوت من العذاب وصرت من السعداء؟

وهذا الشيخ أبو مدين[3] يقول: «لولا أن أهتك حرمة الشريعة لدخلت على المخدرات في بيوتهن؛ لأن الله تعالى وعدني أن من وقع بصري عليه أو بصره علي حرم الله جسده على النار»[4].

قلت: نعود فنؤكد أن كل مقام ادعاه مدع قصد به بلوغ مقام النبي

---

١ – انظر: «الإبريز» (ص ١٩٣).
٢ – «الرماح» (١/ ١٩) مع «الجواهر».
٣ – سبقت ترجمته في (١/ ١٥٠).
٤ – «جواهر المعاني» (٢/ ١٠٨).

صلى الله عليه وآله وسلم أو لم يقصده لكنه يلزم من دعواه فإننا نحكم عليها بأنها لا تعدو كونها ضرباً من الخيال الرحب. فكيف إذا كانت الدعوى لمقام لم يبلغه النبي عليه الصلاة والسلام حيث إنه كان كثيراً ما يحرص على هداية أناس ولم يكن يهدي أحداً بمجرد النظر أو بالخرق - كما سترى - بل كان يلجأ إلى الله تعالى بالدعاء والتضرع فيستجاب له غالباً وقد لا يستجاب له لأمر أراده الله.

فقد جاء أبو هريرة رضي الله عنه إليه فقال: فادع الله أن يهدي أم أبي هريرة. فقال: «**اللهم اهد أم أبي هريرة**». وجاء في القصة أنها أسلمت رضي الله عنها[1].

وكان - صلى الله عليه وآله وسلم - قد دعا لدوس - قبيلة أبي هريرة - بالهداية فقال: «**اللهم اهد دوساً وائت بهم**»[2].

ثم إننا نلاحظ أن الأمر لا يحتاج إلى اقتحام بيوت المخدرات إذا كان الغرض ما ذكره؛ إذ يكفيه أن يجلس أمام الملأ فيراه الناس، والنساء من وراء حجاب.

ثانياً: الهداية بإلباس الخرقة الصوفية:

الخرقة شعار الصوفي، قطعة ثوب ممزقة ترمز لفقره وخشونته، يلبسها الشيخ مريده علامة التفويض والتسليم، ولا يمنحها إياه إلا بعد أن يقضي مرحلة رياضية خاصة، لم يكن لها في البدء لون ثابت، ثم شاءت كل طريقة أن تتخير لوناً»[3].

يبدو أن الغرض الذي دفع شيوخ التصوف إلى استخدام الخرقة لم يكن مجرد الرمز إلى الزهد والتقشف، ولا مجرد التمييز بين طريقة وأخرى، كما يشير هذا التعريف الذي ارتضاه «أصحاب الموسوعة»، لأننا وجدناهم يستخدمونها لهداية المريد وتطهيره من الذنوب والمعاصي والأخلاق المذمومة، ولجعله ينتقل من

---

١ - انظر: «صحيح مسلم» فضائل الصحابة - باب فضل أبي هريرة (٤/١٩٣٨).

٢ - البخاري في المغازي باب قصة دوس والطفيل بن عمرو الدوسي (٣/١٧١ح ٤٣٩٢). ومسلم: فضائل الصحابة (باب ٤٧، ٤/١٩٥٧).

٣ - «الموسوعة العربية الميسرة» (١/٧٥٤).

الحال الناقص إلى الكمال المطلوب.

تحدث ابن عربي عن لبس الخرقة وسبب قبوله لها ثم عرج على طريقة المحققين التي كان عليها قبل لقاء الخضر الذي زعم أنه ألبسه الخرقة فقال: «فجرت عادة أصحاب الأحوال إذا رأوا أحداً من أصحابهم عنده نقص في أمر ما، وأرادوا أن يكملوا له حاله يتحد به هذا الشيخ، فإذا اتحد به أخذ ذلك الثوب الذي عليه في ذلك الحال ونزعه وأفرغه على الرجل الذي يريد تكملة حاله ويضمه فيسري فيه ذلك الحال فيكمل له ذلك الأمر. فذلك هو اللباس المعروف عندنا والمنقول عن المحققين من شيوخنا»[1].

واشترط كل من علي الخواص وأبو الفضل الأحمدي[2] في الشيخ الذي يتأهل لإلباس الخرقة الشرط الآتي: قالا: «شرط لباسها أن يعطي الله ذلك الشيخ من القوة والعزم ما ينزع به عن المريد – حال قوله له اخلع قميصك أو قلنسوتك مثلاً – جميع الأخلاق المذمومة فيتعطل عن استعمال شيء منها، فلا يصير فيه خلق مذموم إلى أن يموت ذلك المريد، ثم يخلع على المريد مع إلباسه تلك الخرقة جميع الأخلاق المحمودة التي هي غاية درجة المريد»[3].

ثالثًا: الهداية بالتربية والتعليم:

لو كان المراد بالتربية والتعليم تعليم المتعلم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بالوسائل الشرعية، وكانت الهداية بمعنى بيان طريق الحق لكان الأمر من الوضوح والجلاء بحيث لا يحتاج إلى أي تعليق أو مناقشة، لكنهم – كما أسلفنا – يقصدون بالهداية معنى آخر وهي تلك النفحات الروحية السرية التي يزعمون أن الشيخ ينفخ بها في روح المريد الذي لا يستحقها إلا بعد

---

١ – «الفتوحات» (٣/١٨٧).

٢ – هو أبو الفضل الأحمدي، أحد صوفية مصر، كان بينه وبين الشعراني مؤاخاة حتى قال الشعراني في ترجمته: «ووقع بيني وبينه اتحاد لم يقع لي قط مع غيره» وذكر له كثيراً من الخوارق. مات سنة (٩٤٢هـ). انظر ط.ك (٢/١٤٩).

٣ – «درر الغواص» (ص ٧٩ – ٨٠) و ط.ك (٢/١٥٣).

أنواع من الرياضات الشاقة والتمارين المرهقة المبنية في الغالب الكثير على أنواع من البدع المحدثة، وهذا ما سنعلمه في الفصل الثاني من هذا الباب.

في ترجمة إبراهيم ولد أم رابعة[1] الذي وصفه ابن ضيف الله بأنه بلغ درجة القطبانية يذكر أن شيخه ابن جابر الجهني[2] كتب له إجازة وجاء فيها: « . . . أما بعد فإن الأخ الفقيه . . . الشيخ إبراهيم ابن أم رابعة استحق السيادة والإمامة عندي فجعلته قطبًا في مكانه، ولسانًا في عصره، وترجمانًا في أوانه »[3].

وفي ترجمة يعقوب[4] بن بان النقا يذكر أنه أخذ العلم من الشيخ عبد الرحمن بن جابر، وأنه أحد التلامذة الأربعين الذين أقامهم في بلادهم وجعلهم أقطابًا »[5].

فأنت ترى أن طرق الهداية وسبل السعادة وأنماطها متعددة ومختلفة عند الأولياء وأن أعلى مقامات التصوف – وهو مقام القطبانية – بيد الأولياء وأن المريد لا يبلغها إلا إذا تفضل الشيخ بمنحه إياها. بل إننا نجد أن نفحات هؤلاء الأولياء لها سر عظيم كما يصوره الفكر الصوفي. فهذا الشعراني يرى أن التوفيق والتسديد – حتى فيما يكتبه من المؤلفات – لا يكونان حليفه إلا إذا مَنَّ عليه بهما شيخه علي الخواص فيقول في آخر أحد كتبه: « فما فيه من صحة وصواب فمن نفحاته رضي الله عنه ، وما كان من خطأ وتحريف فهو مني والتبعة علي في ذلك دنيا وأخرى »[6].

---

١ – هو إبراهيم ولد أم رابعة، صوفي سوداني، من أصحاب عبد الرحمن بن جابر، لم يذكر تاريخ وفاته إلا أن شيخه كتب له الإجازة سنة (٩٨٢هـ). انظر: « طبقات ابن ضيف الله » (ص ١٠٤).

٢ – هو عبد الرحمن بن جابر الجهني، أحد كبار المتصوفة السودانيين، تخرج في زاويته التربوية عدد كبير من المريدين انتشروا في مناطق السودان لنشر التصوف، كان حيًّا سنة (٩٨٢هـ) له كتاب « ترشيد المريدين ». انظر المصدر السابق (ص ٢٥١).

٣ – المصدر السابق (ص ١٠٤).

٤ – هو يعقوب ابن الشيخ بان النقا أحد تلامذة عبد الرحمن بن جابر، له اشتغال بالقضاء. انظر المصدر السابق (ص ٣٧٢).

٥ – المصدر السابق (ص ٣٧٢).

٦ – « الجواهر والدرر » (ص ١٠٥ – ١٠٦).

فلو لم يعتقد أن شيخه له أثر في هداية القلوب لم يكن ليقول مثل هذا الكلام في حق شخص أمي ليس له نصيب من علم الكتاب والسنة إلا ما يقوله برأيه ويتصوره بخياله، والله المستعان.

أما في مجال التعليم فقد انفردوا بوسائل تعليمية لا أظن أن أحدا سمع بها أو عثر على أثر لها خارج بطون كتب التراث الصوفي. فقد ذكر الشعراني في ترجمة الشيخ مدين الأشموني[1] «أن شخصاً طاعناً في السن جاءه وقال: ياسيدي مقصودي أن أحفظ القرآن في مدة يسيرة. فقال له: ادخل هذه الخلوة، فدخلها ليلاً فلما أصبح حفظ القرآن كله»[2].

وكون هذا الأمر مختلقاً لقصد الإشادة بقدرات الأولياء من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى أي تعليق.

ونظيره ما ذكره الشعراني في ترجمة الشيخ عثمان مرزوق[3] فقال: «وكان الرجل العربي إذا اشتهى أن يتكلم بالعجمية، أو العجمي يريد أن يتكلم بالعربية يتفل في فمه فيصير يعرف تلك اللغة كأنها لغته الأصلية»[4].

أقول: أما المصطفى صلى الله عليه واله وسلم فقد أمر زيد بن ثابت أن يتعلم لغة يهود وخطهم، حين هاجر إلى المدينة النبوية واشتدت حاجة المسلمين إلى معرفة هذه اللغة، فتعلمه زيد بالوسائل التعليمية المعروفة ولم يتفل عليه الصلاة والسلام في فيه، كما يزعم هؤلاء لأوليائهم[5].

وينبغي أن ندلل هنا لما أشرنا إليه سابقًا من أن هؤلاء يعتقدون أن الأولياء

---

١ – هو مدين بن أحمد الأشموني، أحد أصحاب الشيخ أحمد الزاهد، من ذرية أبي مدين المغربي. انتهت إليه تربية المريدين في مصر. انظر ط.ك (٢/٨٨).

٢ – ط.ك (٢/٩١).

٣ – هو أبو عمرو عثمان بن مرزوق القرشي أحد أكابر المشايخ الصوفيين، نسب إليه الشعراني كثيراً من خوارق العادات. مات سنة (٥٦٤هـ). انظر ط.ك (١/١٢٧).

٤ – ط.ك (١/١٢٩).

٥ – الحديث رواه البخاري في الأحكام – باب ترجمة الحكام (٤/٣٤١ح ٧١٩٥).

كما يقدرون على هداية الناس هداية التوفيق، فكذلك يقدرون على سلبهم الإيمان إذا أرادوا ذلك.

سأل أحمد بن المبارك شيخه الدباغ: «إذا حضر الغوث فهل يقدر أحد على مخالفته؟ فقال: لا يقدر أحد أن يحرك شفته السفلى بالمخالفة فضلاً عن النطق بها، فإنه لو فعل ذلك لخاف على نفسه من سلب الإيمان»[1]. ويرى التجاني أنه: «لا أمن لأحد من السلب إلا قطب الأقطاب وحده، أو لمن عنده الاسم الأعظم فقط أو لمن ضمنه شيخ كامل»[2].

هذه بعض نظرياتهم في قدرة الأولياء على إضلال من شاءوا أو سلبه الإيمان كما حلا لهم أن يطلقوا عليه.

وإليك بعضًا من الصور التطبيقية التي تنص على وقوع سلب الأولياء الهداية من قلوب بعض العباد: بعد أن ذكر الدباغ أن أهل التصرف لهم القدرة على إهلاك الكفار، وأنه يحرم عليهم أن يقاتلوهم إلا بما جرت به العادة من ضرب بسيف وطعن برمح ونحو ذلك، حكى أن سفينة للمسلمين وكان فيها وليان من أولياء الله التقت مع سفينة للكفار فلما حمي القتال بينهم قام أحد الوليين – وكان صغيرًا – فتصرف في السفينة فانطلقت النار في سفينة الكفرة... فلما فعل ذلك الولي ما فعل سلبه الولي الآخر الذي كان معه ـ وكان أكبر منه ـ عقوبة على ما فعل»[3].

ويسهم الشعراني بنصيب وافر من القصص في هذا الصدد، فذكر أولاً أن أبا إسماعيل يوسف الأنباري[4] استهزأ برجل اسمه أبو طرطور[4]، فشكاه الأخير إلى السيد عبد العال[4] – خليفة البدوي – وكلهم من أصحابه فقال له عبد العال: «لا تتشوش ياأبا طرطور نزعنا ما كان معه وأطفأنا اسمه وجعلنا الاسم لولده إسماعيل. فمن ذلك اليوم انطفأ اسم السيد يوسف إلى يومنا هذا»[5].

---

١ – «الإبريز» (ص ١٨٩).
٢ – «جواهر المعاني» (٢/ ٧٠).
٣ – «الإبريز» (ص ١٩٣).
٤ – لم أجد تراجمهم في طبقات الشعراني.
٥ – ط. ك (١/ ١٥٧).

ويقول الشعراني أيضًا: «وكان في طنطا سيدي حسن الصائغ[1] الأخنائي وسيدي سالم المغربي[1]، فلما قرب سيدي أحمد البدوي من مصر أول مجيئه من العراق قال سيدي حسن... ما بقي لنا إقامة صاحب البلاد قد جاء، فخرج إلى ناحية أخنا وضريحه بها مشهور إلى الآن، ومكث سيدي سالم فسلم لسيدي أحمد... ولم يتعرض له... وقبره في طنطا مشهور. وأنكر عليه... صاحب الإيوان العظيم بطنطا المسمى بوجه القمر وكان وليًّا عظيمًا فثار عنده الحسد ولم يسلم الأمر لقدرة الله تعالى فسلب، وموضعه للآن بطنطا مأوى للكلاب ليس فيه رائحة صلاح ولا مدد»[2].

ويحكي أيضًا أن ابن اللبان[3] وقع في حق البدوي فسلب القرآن والعلم فلم يزل يستغيث بالأولياء فلم يقدر أحد أن يدخل في أمره، فدلوه على السيد ياقوت العرشي[4]، فمضى إلى السيد أحمد وكلمه في قبره، وأجابه. وقال له ـ العرشي ـ أنت أبو الفتيان رد على هذا المسكين رأس ماله. فقال – البدوي –: بشرط التوبة، فتاب ورد عليه رأس ماله»[5].

ولم تنته قصص البدوي مع الشعراني فيقول: «وأخبرني شيخنا الشيخ محمد الشناوي[6]... أن شخصًا أنكر حضور مولده – يعني البدوي – فسلب الإيمان فلم يكن فيه شعرة تحن إلى دين الإسلام فاستغاث بالسيد أحمد... فقال بشرط أن لا تعود، فقال: نعم. فرد عليه ثوب إيمانه ثم قال له: وماذا تنكر عليه؟ قال: اختلاط الرجال والنساء فقال له السيد البدوي: ذلك واقع في الطواف ولم يمنع أحد منه، ثم قال وعزة ربي ما عصى أحد في مولدي إلا وتاب وحسنت توبته، وإذا كنت أرعى الوحوش والسمك في البحر وأحميهم من بعضهم بعضًا

---

١ – لم أجد تراجمهما في طبقات الشعراني.

٢ – ط.ك (١/١٥٦).

٣ – لم أجد ترجمته في طبقات الشعراني.

٤ – ياقوت العرشي ولد بالحبشة ثم جاء إلى مصر، كان من تلاميذ أبي العباس المرسي. مات سنة (٧٠٧هـ). انظر ط.ك (٢/٢٠) دار الفكر.

٥ – المصدر السابق (١/١٥٩).

٦ – تقدمت ترجمته.

أفيعجزني الله عز وجل عن حماية من يحضر مولدي»[1].

إذا تأملنا هذه الحكايات نسجل الآتي:

١ – إذا كان أولياء الصوفية يدافعون عن الكفار الذين يقاتلون المسلمين دفاعًا يؤدي إلى سلب ولي من الأولياء إيمانه، فهل يتصور أن يقوموا بالجهاد في سبيل الله؟

٢ – إذا كان أحد أتباع البدوي استهزأ بزميله البدوي فأدى ذلك إلى سلبه، فأين الأخوة والتناصح والتراحم بين أصحاب هذه المدرسة البدوية؟

٣ – اعتبر الشعراني شهرة القبر وكثرة زواره دليلاً على صلاح المقبور وعدمها دليلاً على عدمه، وهذا قسطاس غير مستقيم، لأن كون القبر مشهوراً منوط بوجود قبوريين يوجهون عنايتهم إلى بنائها وزخرفتها وسدانتها، وإلا فكثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعرف قبورهم اليوم وليس ذلك دليلاً على نقص الدرجة أو قلة الصلاح.

٤ – يتضح من قراءة قصة البدوي الأخيرة أن ناسج حبكتها يهدف إلى أمور:

الأمر الأول: جعل الهداية والإضلال بأيدي الأولياء، وإن من ينكر عليهم يسلب الإيمان ولا يرد عليه إلا بالاستغاثة بالمقدس المنكر عليه.

الأمر الثاني: يحاول أن يعقد مقارنة بين الطواف حول البيت العتيق وبين الاختلاط عند الطواف حول القبور والاستغاثة بأصحابها، والفرق بينهما شاسع:

أما أولاً: فلأن الحج يشترط فيه أن يكون مع المرأة محرم يذود عنها ويحميها من الزحام ونحوه، وهذا الشرط غير واقع فيمن يحضرون المواليد.

وأما ثانيًا: فلأن الحج يبطل لو حصل ارتكاب الفواحش، ويبعد جدًّا أن يخرج مسلم من بيته قاصداً الحج منفقاً ماله ووقته ثم يقدم على ارتكاب شيء يعتقد أنه يبطل حجه، وهذا يختلف تماماً عن هذا الفكر الذي يدعو صراحة إلى ارتكاب

---

١ – ط.ك (١/١٥٨).

الفواحش في مولد البدوي مع تشجيعه على ذلك بهذه البشارة «ما عصى أحد في مولدي إلا وتاب وحسنت توبته» فإن هذه العبارة تساوي: افعلوا ما شئتم فالمغفرة مضمونة.

الأمر الثالث: أن هذا الشخص يهدف إلى إفساد عقائد الناس في ربهم وخالقهم. وذلك بدعوتهم إلى اعتقاد أن الذي يرعى الوحوش في البر والسمك في البحر ويحمي العالم إنما هو السيد البدوي المقبور، وإلى اعتقاد أن البدوي ما زال حيًّا في قبره حياة مستقرة كحياتنا، يجيب المستغيثين، ويكلم الزوار، ويبشر العصاة، ويدعي الألوهية، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المطلب الخامس: الاعتقاد بأن لأولياء الفكر الصوفي القدرة على حفظ العالم من الدمار:

من الأمور العلمية التي باتت واضحة عند كل باحث منصف تناول المصادر الصوفية بالمطالعة والبحث أن أرباب المصنفات في الفكر الصوفي وصفوا قادتهم ورواد فكرهم بكل معجز خارق وأعطوهم من القدرات ما لا حدود لها، وذهبوا في تقديسهم والغلو فيهم كل مذهب.

ومن الأمور التي اتفقت المصادر الصوفية المعتمدة على وصفهم بها أن حفظ الوجود إنما يتم بواسطة هؤلاء الأولياء ولهم في ذلك عبارات متنوعة وأساليب مختلفة، فيقول الشيخ التجاني:

«إن نسبة القطب إلى الوجود كنسبة الروح للجسد، فلو زالت روحانيته من الوجود لانعدم الوجود كله، وكل خواص الوجود بأسرها على التآمها وافتراقها وعمومها وخصوصها وإطلاقها وتقييدها كلها لا تلازم ذوات الوجود إلا بوجود روحانية القطب فيها، فإذا أزال القطب روحانيته عنها انهدم الوجود كله وصار ميتًا»[1].

---

١ – «جواهر المعاني» (١/٢٦٧).

هل يبقى بعد هذا التصريح البين لبس في اعتقاد الصوفية أن هؤلاء الأولياء هم الذين يحفظون العالم من الدمار الشامل، بل ذهب يفسر قوله تعالى: ﴿**إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال** – إلى قوله – **وحملها الإنسان**﴾ [سورة الأحزاب، الآية: (٧٢)] فيقول:

«وحملها الإنسان الكامل الذي يحفظ الله به نظام الوجود، وبه يرحم جميع الوجود، وبه صلاح جميع الوجود، وهو حياة جميع الوجود، وبه قيام جميع الوجود، ولو زال عن الوجود طرفة عين واحدة لصار الوجود كله عدمًا في أسرع من طرفة عين، وهو المعبر عنه بلسان العامة قطب الأقطاب، والغوث الجامع»[١].

ويصرح بعبارة أخرى فيقول في وصف الفرد الجامع: «والوجود كله عائش تحت ظله ولو زالت ظليته لانمحق الوجود كله في أسرع من طرفة العين»[٢].

وينقل الشعراني في هذا الصدد عبارات مماثلة عن الشيخ إبراهيم المتبولي[٣] فيقول: «وكان يقبض على لحيته ويقول: ياما تقاسي مصر بعد هذه اللحية أنا أمان لها»[٤].

ويذكر أن الله تعالى إذا أراد إنزال بلاء شديد مثلاً فأول من يتلقى ذلك القطب، ثم يتبادله أصحاب الدوائر... حتى يرفعه الله عز وجل بتحملهم «ولو لم يحمل هؤلاء ذلك من العالم لتلاشى في طرفة عين»[٥].

ولست أدري ما إذا كانت مصر قد قاست فعلاً بعد المتبولي المصائب والبلايا التي كان يتوقعها لأن ذلك متروك للمؤرخين والباحثين الاجتماعيين، فليقارنوا بين الحياة الدينية والعمرانية قبل عهد المتبولي وأثناء وجوده وبعد رحيله، هل صحيح فعلاً أنه كان أمانًا لمصر؟ وعلى كل لا نتوقع أن تكون نتيجة تلك المقارنة في صالح دعواه.

---

١ – «الجواهر» (١/٢٢٧).
٢ – المصدر السابق (٢/١٠٦).
٣ – سبقت ترجمته في (١/٦٨).
٤ – ط.ك (٢/٧٦).
٥ – المصدر السابق (٢/١٤٠).

ويقول علي الخواص: «فلو لم يحمل القطب وجماعته البلاء عن العالم لتلاشى العالم في لحظة»[1].

وهذا القول كالذي قبله يصادم قوله تعالى: ﴿**وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ**﴾ [سورة الأنعام، الآية: (١٧)] فرفع البلاء كإنزاله لا يكون إلا من الله تعالى. ومن المجازفات العجيبة أنهم عمدوا إلى قوله تعالى: ﴿**خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا**﴾ [سورة لقمان، الآية: (١٠)] فقالوا: هو إشارة إلى القطب الذي هو العمد المعنوي الممسك للسموات وأن فيه إشارة إلى خفائه في العالم[2].

وقال التجاني: «ومن كشف له ذرة من التوحيد حمل السموات والأرضين على شعرة من أجفان عينيه لأنه نهض في هذا المقام بالقوة الإلهية، فهو ينظر بالله، كأن ذاته ذات الله تعالى»[3].

وهذا التقول - كالذي قبله - مردود عليهم، والحق ما قاله الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا**﴾ [سورة فاطر، الآية: (٤١)].

يقول القرطبي: «أي خالقهما وممسكهما هو الله، فلا يوجد حادث إلا بإيجاده ولا يبقى إلا بإبقائه»[4].

وهذا هو الحق الذي لا يتوجه غيره وما عارضه فهو الباطل قطعًا.

ومن قبيل ما سبق ما ذكره الشعراني من أن جماعة من الصوفية طلبوا من السيد عبد العزيز الديريني[5] كرامة فقال لهم: «ياأولادي وهل ثم كرامة أعظم من أن الله تعالى يمسك بنا الأرض ولم يخسفها»[6].

وهذا غير صحيح فإن الله تعالى لم يمسك به ولا بغيره الأرض حيث بين

---

١ - «درر الغواص» (ص ١٥ - ١٦).
٢ - انظر ط.ك (٢/ ١٤٠) و«درر الغواص» (ص ١٥ - ١٦).
٣ - «جواهر المعاني» (٢/ ١٥).
٤ - «تفسير القرطبي» (١٤/ ٣٥٦).
٥ - تقدمت ترجمته في (١/ ١٥٣).
٦ - ط.ك (١/ ١٧٢).

بيانًا لا يدع مجالاً للشك أنه تعالى هو الذي يمسك الأرض وقد سبق، وأما تقويتها وتثبيتها فأخبر – تعالى – أنه جعله بالجبال الرواسي فقال عز وجل : ﴿وَجَعَلْنَا فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٣١].

ويقول محمد خضر الشنقيطي: «وأما الأوتاد فهم أربعة في كل زمان لا يزيدون ولا ينقصون وهم العمد، وهم حكم[١] الجبال في الأرض، ولذا سموا أوتادًا يحفظ الله بأحدهم المشرق وبالآخر المغرب وبالآخر الجنوب وبالآخر الشمال»[٢].

أعود فأوكد أن الذي يجب أن يعتقد عقيدة لا يتطرق إليها شك هو: أن أحدًا من المخلوقين لا يقدر على حفظ شيء من ذلك لا المشرق، ولا المغرب، ولا الجنوب، ولا الشمال. كما أنه ليس أحد منهم – كائنًا من كان – يقدر على أن يحفظ أو يمسك السماء والأرض، وليس لأحد منهم روحانية تسري في الوجود فتمد الأحياء بالحياة، متى أزال روحانيته انعدم الوجود، كل هذه الأمور لا تخرج عن كونها من الخيالات التي نسجتها عناكب البشر إما لشدة جهلها وغفلتها وبعدها عن نور الكتاب والسنة، وإما لتصيد بها ـ عمدًا ـ عقول الجهلة والسذج والمغفلين وضمهم إلى حظائر تلك القطعان المزدحمة على عتبات أبواب الشيوخ، والراكعين أمام حضراتهم والساجدين.

نسأل الله تعالى العافية وسلامة الأديان والأبدان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المطلب السادس: الآثار الخطيرة المترتبة على هذه العقيدة:

يتضح مما أسلفناه من بيان وإيضاح لاعتقاد الصوفية بأن للأولياء القدرة النافذة والقوة الماضية على التصرف المقيد والمطلق في شئون الكون العلوي والسفلي يتضح ما في هذا الاعتقاد من مخاطر جسيمة على عقيدة الإنسان في ربه ودينه.

---

١ – الحكم بالفتح جمع حكمة، وحكمة كل شيء ما لا ينضبط إلا به، وحكمة اللجام حديدته التي تكون في فم الفرس. انظر: «المعجم الوسيط» مادة (حكم).

٢ – «مشتهى الخارف الجاني» (ص ٥٠٩).

وفي هذا المطلب أود أن أوجز تلك الآثار التي تنتج من هذه العقيدة في ثلاثة محاور:

المحور الأول: محاولة تجريد الإله الحق سبحانه وتعالى من اختصاصاته:

إن لله تعالى أفعالاً لا يشاركه فيها أحد، ولا يفتقر عز وجل في إيجادها إذا شاء إلى ظهير أو معين، وقدرته تعالى هي القدرة الماضية النافذة التي لا تتناهى ولا يعوقها عن تنفيذ قضائه عائق. فإذا أراد أمراً فإنما يقول له: كن فيكون، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ [سورة يس، الآية: (٨٢)].

ومن هنا نجد أن الأفعال التي أسلفناها – وكذلك كل فعل يجري مجراها – تعد من خصوصياته تعالى التي لا يشاركه فيها مخلوق، لأنها صفات إلهية وليست صفات بشرية، فهو وحده الذي يعلم متى ينزل الغيث، ولا ينزل إلا بإنزاله ولا يرفع إلا بإمساكه، كما قال تعالى: ﴿**وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ**﴾ [سورة المؤمنون، الآية: (١٨)].

وهو وحده الذي يشفي ويبرئ، وكل من سواه فهو محتاج إلى شفائه فيبتهل إليه تعالى بالدعاء والخضوع لأمره.

وهو وحده الذي يحيي ويميت من شاء ومتى شاء وكيف شاء، وكل من سواه هالك لا محالة ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ [سورة القصص، الآية: (٨٨)].

وهو وحده الذي قلوب العباد بين أصبعين من أصابعه يقلبها كيف يشاء، فإليه لا إلى غيره يرجع أمر الهداية والتوفيق، وكل من عداه سبحانه وتعالى فإنه مفتقر إلى هدايته وتوفيقه ومن استغنى عنه هلك وخسر الدنيا والآخرة. وهو وحده الذي يحفظ العالم بكل ما فيه من السموات والأرضين ومن الجنَّة والناس والملائكة والحيوان والنبات وغير ذلك مما نعلم وما لا نعلم، فليس هناك أحد – كائناً من كان – يستغني عن حفظه وكلاءته إلا من كتب عليه الشقاوة والخسران، نعوذ بالله من ذلك.

هذه أمور مقررة في الفطر السليمة التي فطر الله الناس عليها، ومؤكدة في نصوص الوحي الإلهي. ولكن هل يعتقد هذه العقيدة ويسلم لله تعالى بهذه الخصوصيات من إذا قال الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ [سورة يس، الآية: (٨٢)]. قال: «الأولياء متى قالوا للشيء كن كان من حينه... فلا يستعصى عليهم شيء في الوجود»[١].

وهل يسلم بها من إذا قال الله تعالى: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ**﴾ [سورة الملك، الآية: (٣٠)] قال: «عبد الرحيم العركي[٢] كان يسمى بياع المطر لأنه كان يبيعه على الناس»[٣].

وهل يسلم بها من إذا وقف على قوله تعالى على لسان خليله: ﴿**وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ**﴾ [سورة الشعراء، الآية: (٨٠)] عارض ذلك بأن حسن بن حسونة[٤] قال لأم البنت المريضة: «إن جاءت بأوقية من ذهب وإن لم تأت فلن تعافى فلما جاءت بالذهب قال لها قومي. فقامت كأن لم يكن بها شيء»[٥].

وهل يسلم بهذه النصوص من إذا قيل له إن الله تعالى قال: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [سورة الحج،: (٦)]. أو ذكر له أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن الموت لا دواء له. وجدته يقول: «إن الولي بعد الفتح يقدر أن يفعل ما يريد في كل ما أراد فيحيي الموتى إذا شاء ويناديها فتجيبه مسرعة ولو كانت رميمة»[٦].

أو من إذا ذكرت له أن الهداية والتوفيق بيد الله تعالى وليس لأحد من البشر إلا التبليغ والدلالة والبيان وأن الله تعالى قال لنبيه: ﴿**إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ**﴾[القصص-٥٦]

---

١ – «جواهر المعاني» (٢/ ٧٦ – ٧٧).
٢– تقدمت ترجمته في (١/ ١٤٢).
٣ – «طبقات ابن ضيف الله» (٢٥٨ و ٣٤٧).
٤ – سبقت ترجمته (١/ ٧٦).
٥ – «طبقات ابن ضيف الله» (١٣٩ – ١٤٠).
٦ – «جواهر المعاني» (٢/ ١٥٠ – ١٥١).

أجاب بأن الشيخ محمد الشناوي[1] كان يهدي اللص الضال الذي أخذ من قطع الطرق والفتك بالأنفس وسلب الأموال حرفة له، كان يهديه بمجرد النظر إليه»[2].

وأن موسى بن يعقوب[3] كان يهدي الخلق بل ويوصلهم إلى درجة الأولياء بمجرد النظر[4].

وهل يسلم بها من إذا وُوجه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [سورة فاطر، الآية: (٤١)]. أجاب بأن من له ذرة من توحيدهم فإنه يحمل السموات والأرضين على شعرة من أجفان عينيه لأنه يصير في مقام القوة الإلهية، وكأن ذاته ذات الله[5]. تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

هل يدعي هذه الدعاوي ويزعم هذه المزاعم إلا من لا يسلم بأن هذه الأمور إنما هي خاصة بالله تعالى وحده. ولا يخفى على أحد أن شن مثل هذه الهجمات المتكررة على أخص الخصوصيات الربانية وانتهابها ثم توزيعها وجلعها مشاعًا بين الخالق والمخلوقين على حد سواء، إنما هي محاولة خبيثة لسلب الإله الحق وتجريده من اختصاصاته.

وأما محاولتهم التقمص بلباس كرامات الأولياء والتذرع بها فمكيدة مكشوفة وخديعة مفضوحة؛ لأن الفرق واضح جلي بين أن يقال: إن الولي الفلاني قد أكرمه الله بكرامة خارقة في حادثة معينة اقتضت الحاجة وقوع مثلها، وبين أن يقال: إن الولي وصل إلى مرتبة لا يعجزه شيء، وأنه يفعل ما يريد متى أراد بسبب أو بدون سبب بدعاء أو بغير دعاء على نحو ما مر معنا، ويأتي تفصيله في مبحث الكرامات في الباب الثالث من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

وفضحًا لآراء هؤلاء يقول الإمام ابن تيمية: «ومنهم من ينسب إلى أحد

---

١ – تقدمت ترجمته (١/١٦٣).
٢ـ ط.ك (٢/١١٦).
٣ – تقدمت ترجمته في (ص٧٥).
٤ـ «طبقات ابن ضيف الله» (ص٣٢٥).
٥ – «جواهر المعاني» (٢/١٥).

هؤلاء ما لا يجوز نسبته إلى أحد من البشر مثل دعوى بعضهم أن الغوث أو القطب هو الذي يمد أهل الأرض في هداهم ونصرهم ورزقهم، وأن هذا لا يصل إلى أحد من أهل الأرض إلا بواسطة نزوله على ذلك الشخص وهذا باطل بإجماع المسلمين... فإنه ليس أحد من البشر واسطة بين الله وبين خلقه في رزقه وخلقه وهداه ونصره، وإنما الرسل وسائط في تبليغ رسالاته، لا سبيل لأحد إلى السعادة إلا بطاعة الرسل، وأما خلقه ورزقه وهداه ونصره فلا يقدر عليه إلا الله تعالى»[1].

المحور الثاني: الوقوع في شرك الربوبية والعياذ بالله:

إن تعدي الفكر الصوفي على أخص الخصائص الربانية، وفتحه مجال التصرف في الكون والحياة أمام الأقطاب والأولياء، ووصفهم بالقدرة على كل شيء، يقتضي ضرورة رفعهم إلى مقام الربوبية. وهذا شرك لا شرك أقبح منه؛ لأننا نعلم علم اليقين أن من ضروريات الإسلام أن يعلم أن كل ما في القرآن حق لا باطل، وصدق لا كذب، وهدى لا ضلالة، وعلم لا جهالة، ويقين لا شك فيه، وأن هذا الأصل لا يتم إيمان أحد ولا إسلامه إلا بالإقرار به، وقد أخبرنا الله في القرآن بأنه الخالق الرازق، وهو الشافي والمحيي والمميت، وهو المدبر والحافظ ﴿**وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ**﴾ [سورة لقمان، : (٣٤)] فمتى جاءنا أحد يحاول أن يصف غير الله بشيء من ذلك علمنا أنه لا يخلو عن إحدى حالتين:

إحداهما: أن يكون جاهلاً جهلاً مركبًا من نوع نادر غريب لم يصل إليه جهل صناديد المشركين القدامى؛ لأنّهم كانوا على علم بربوبية الله وخصوصياته، قال تعالى في شأنهم: ﴿**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ**﴾ [سورة الزخرف، : الآية (٩)]. وقال تعالى: ﴿**ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض من بعد موتها ليقولن الله**﴾ [سورة العنكبوت، الآية: (٦٣)] ﴿**قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت**

---

١ – «منهاج السنة النبوية» (١/ ٩٥ و ٩٧).

ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الأمر فسيقولون الله فقل أفلا تتقون ﴾ [سورة يونس، الآية (٣١)]﴿ قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾ [سورة المؤمنون، الآيات: (٨٤ – ٨٩)].

بل هذا فرعون مع غلوه في كفره يقول الله في حقه حاكيًا عن موسى عليه السلام : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاءِ إِلاَّ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ ﴾ [سورة الإسراء، الآية (١٠٢)].

بل وهذا إبليس اللعين يعلم أن الضلالة والغواية والهداية من الله تعالى فيقول: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ ﴾ [سورة الحجر، الآية (٣٩)] فبئس الجهل جهل من يفوق جهل المشركين وجهل فرعون وجهل إبليس.

ثانيتهما: أن يكون على علم مما يقرر ويدعو الناس إليه، فمقصد هذا الصنف المباشر أن ينصب نفسه إلهًا آخر ويسخر عباد الله لخدمته وعبادته والسعي في تحصيل شهواته، فوجد أن من أيسر السبل إلى تحقيق ذلك أن ينزع عن نفسه وعن زمرته الصفات البشرية، ويخلع عليها الصفات الإلهية، ويبث هذا الفكر بكل وسيلة متاحة: بالتأليف والنشر حينًا، وبإجراء عمليات غسيل المخ أو «التربية» داخل الخلايا والزوايا والتكايا[1] أحيانًا أخرى، ولا شك أن هذا النوع هو الطاغوت الذي أمر الله عباده أن يكفروا به، في قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ ﴾ [سورةالبقرة، الآية (٢٥٦)].

لأن من أبرز مميزات الطاغوت أن يدعو الناس إلى عبادته فيعبدوه وهو راض. تأمل معي هذا الوصف للولي واحكم بإنصاف هل تجد فرقًا بينه وبين ما وصف الله به نفسه: «والسمع بالله تعالى أن يسمع جميع ألفاظ الوجود في جميع العوالم واختلاف تسبيحها وأذكارها في الآن الواحد فلا تختلط عليه كثرة ألفاظها

١ – جمع تكية وهي رباط الصوفية. انظر: «المعجم الوسيط».

وتسبيحها كأنه في كل لفظ لا يسمع غيره، فإن أمر العامة في السماع أن لا يسمع إلا لفظًا واحداً فإذا كثرت عليه الألفاظ عجز عن تمييزها، والسالك في هذه الحالة يسمع جميع ألفاظ الموجودات وتسبيحها فلا تختلط عليه»[1].

أي: أنه يفقه تسبيح كل شيء، والله تعالى يقول: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [سورة الإسراء: الآية (٤٤)]. ومعنى هذا أيضًا أن سمع هذا الولي وسع كل شيء كما وصفت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها سمع المولى عز وجل في قصة المجادلة حيث قالت: «سبحان الله وسع سمعه كل شيء إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ويخفى علي بعضه، وهي تشتكي زوجها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ...» الحديث. رواه ابن ماجه والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي، وقال الألباني: وهو كما قالا[2].

وتأمل أيضًا هذه الدعوى العريضة أليس المقصود منها دعوة الناس إلى أن يسلموا لصاحبها تسليمًا كاملاً في كل ما يدعي ويخضعوا لسلطانه وجبروته!

بعد أن وصف الشيخ التجاني الولي بالصفة السابقة تحدث عن نفسه فقال: «إن مقامنا عند الله في الآخرة لا يصله أحد من الأولياء ولا يقاربه لا من صغر ولا من كبر، وإن جميع الأولياء من عصر الصحابة إلى النفخ بالصور ليس فيهم من يصل مقامنا ولا يقاربه لبعد مرامه عن جميع العقول، وصعوبة مسلكه على أكابر الفحول، ولم أقل لكم ذلك حتى سمعته منه صلى اللّه عليه وآله وسلم تحقيقاً»[3].

وفي خطاب آخر يقول: «إن لنا مرتبة عند الله تناهت في العلو... إلى حد يحرم ذكره، ليست هي ما أفشيته لكم، ولو صرحت بها لأجمع أهل الحق والعرفان على كفري فضلاً عمن عداهم»[4].

وإذا كان لنا تعليق فإنا نقول: إن أهل الحق والعرفان لا يجمعون إلا على حق،

---

١ – «جواهر المعاني» (٢/ ١٥ – ١٦).

٢ – «سنن ابن ماجة» (برقم ٢٠٦٣)، و«المستدرك» (٢/ ٤٨١)، و«إرواء الغليل» (٧/ ١٧٥).

٣ – «جواهر المعاني» (٢/ ١٧٦).

٤ – المصدر السابق (٢/ ١٠١).

فما حكموا به وجب المصير إليه.

والمقصود أن الدعاوى، كثيرة عندهم في هذا الباب، ولا ريب أن من أعد نفسه للاعتقاد والإيمان بكل ما ينشر في هذا الفكر فسوف يجد نفسه محاطًا بعدد كبير من الأرباب والآلهة كل يدعو إلى نفسه، وفي ذلك من أسباب الحيرة والدهشة والشقاوة ما لا يزول إلا بالعودة الصادقة إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم والتمسك بهما عقيدة راسخة وعملاً بالصالحات وسلوكًا إلى طريق الخيرات، وبذلك فقط ينزاح الشك، وينجلي الريب، وتنحسر الحيرة والمرية وتضمحل الدهشة والشقاوة، ﴿ **وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ** ﴾ [سورة الأحزاب، الآية (٤)].

المحور الثالث: إتاحة الفرصة لأهل الدجل والشعوذة كي يدعوا ما شاءوا بلا حياء:

إذا تقرر واتضح أن صفات الأولياء في الفكر الصوفي، هي الصفات الإلهية نفسها في الكتب الدينية، وعلم أن في ذلك تجريداً للإله الحق من خصوصياته، وإشراكًا به في ربوبيته، وعلم أن الأولياء عندهم لا يكاد يحويهم ضابط، وأنه يدخل ضمن سلسلتهم كل من أتى بخوارق للعوائد، سواء كان ذلك بالتطور والتواجد في أماكن مختلفة في آن واحد، أي على حد ما يصفون به الله تعالى، حيث يقولون: إنه في كل مكان بذاته، أو كان عن طريق الإخبار بالمغيبات، أو حتى عن طريق ارتكاب المنكرات، وعلم أنه لا يجوز في فكرهم وزن تصرفات الأولياء بميزان الشرع؛ لأنهم إذا ما هتكوا حرمات الشريعة وارتكبوا النواهي إنما يفعلونه لغرض صحيح! كالتلبيس على العوام، والتستر حتى لا يكشفهم الباحثون عن المسلكين ونحو ذلك.

إذا علم هذا ظهر واضحًا كيف يؤدي هذا إلى فتح المجال رحبًا أمام المشعوذين والعابثين والآكلين باسم الدين، حيث إن هؤلاء جميعًا سوف

يجدون لهم مقاعد في نادي الفكر الصوفي أعدت لهم، فإذا قال داعية حق: إن الكهانة والعرافة ضرب من ادعاء علم الغيب وذلك غير جائز شرعًا، تصدى له زبائن العرافين بأن هذا ولي وليس كاهنًا ولا عرافًا، فإذا قال له: إن الأولياء لا يعلمون الغيب، سقط في عيونهم واتهم بأنه يكره أولياء الله ويحاربهم، وربما كفروه وأذاقوه ألوانًا من العذاب المهين. ولذلك قل أن تجد وليًّا من هؤلاء الأولياء إلا ويشتغل بحرفة من نوع ما يفعله العرافون، إلى جانب ما يدره عليه كرسي الولاية من عطايا الفقراء وهداياهم، وإذا لم يجد سبيلاً إلى الإخبار ببعض المغيبات التي يتخذها أكثر الناس دليلاً على الصدق في دعوى الولاية انصرف إلى كتابة التعاويذ والحجب.

ومما يؤكد لي هذه الحقيقة في الفكر الصوفي – فضلاً عن المعايشة والمشاهدة – أن ابن ضيف الله في طبقاته مع كثرة الأولياء الذين ترجم لهم لم يجد أحداً منهم لم يتخذ كتابة الحجب عادة غير حمد بن النحلان[1]، بدليل أنه هو الشخص الوحيد الذي رأيته يقول في ترجمته: «ولا يكتب الحجب كعادة الأولياء»[2]. ولا ينسى القارئ الكريم أن هذا الذي نال وسام التخلي عن كتابة الحجب هو الذي أتى بعد خلوته المشهورة بماء وصفه ابن ضيف الله نفسه بأن كل من شرب منه وقع مغشيًّا عليه وصار وليًّا من أولياء الله.

وأخيراً هذه عقيدة صناع الفكر الصوفي ودعاته في قدرة الأولياء على التصرف في الكون والحياة نقلناه – بكل تجرد – من أوثق المصادر عندهم وعرضناه بأسلوب تحليلي سهل، مع إيراد ما أمكن وتيسر من نصوص الوحي المفندة لمزاعمهم الباطلة لعل الله أن يعلم به جاهلاً طال اعتناقه لهذا الفكر وإدمانه عليه، ويذكر به غافلاً لم يستوعب كل مواضع الخطورة وجميع مواطن الاعوجاج في هذا التراث الصوفي. ويأخذ بأيدينا وأيديهم إلى صراطه المستقيم

---

١ – تقدمت ترجمته في (١/٧٦).

٢ – «طبقات ابن ضيف الله» (ص ١٦٢).

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة الأنعام، : الآية (١٥٣)].

المبحث الثالث: الاعتقاد بأن الأولياء يعلمون الغيب:

لقد دأب أنصار الفكر الصوفي – في سيرهم ـ على مجانبة طريق الكتاب والسنة، ومبالغتهم في تقديس مشايخهم وأوليائهم مبالغة شنيعة أدت إلى رفعهم فوق أقدارهم التي يستحقونها باعتبارهم مخلوقين ضعفاء تعتريهم أعراض العجز والضعف التي تعتري غيرهم من سائر البشر، وفي هذا المبحث سوف يقابلنا الكثير من الدعاوى العريضة التي تصدر من أشخاص يعدهم نظار الفكر الصوفي إما أقطابًا بلغوا المدى في علم الغيب، وإما أولياء لم يبلغوا درجة القطبانية لكنهم وصلواحسب زعمهم إلى مراتب عالية في هذا العلم المدعى، فيدعون لأنفسهم – أو يدعى لهم – أنهم هم الذين لا يخفى عليهم شيء في السموات والأرض.

لكننا قبل أن نعرض هذه الدعاوى لا بد لنا من جولة قصيرة نقف خلالها على أن الغيب لا يعلمه إلا الله، ثم نثبت بالأدلة الدامغة أن النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – مع كونه أعلى مقامًا وأوسع علمًا من كل إنسان – لم يكن يعلم الغيب ولم يدع أنه يعلمه، ثم نوضح بعد ذلك جذور عقيدة نسبة علم الغيب إلى غير الله وصلتها بالفكر الرافضي المعوج، ثم نأتي أخيرًا إلى عرض نماذج حية من مصادر الفكر الصوفي لا تدع في نفس المنصف الذي ينشد الحق بتجرد كامل أثرًا للتشكك والتردد في كون هؤلاء يعتقدون أن أولياءهم ومشايخهم يعلمون الغيب. وهذه الأمور هي ما سنتناولها بالمعالجة – إن شاء الله تعالى – خلال المطالب الأربعة التالية:

المطلب الأول: تحقيق أن الغيب لا يعلمه إلا الله:

بادئ ذي بدء ينبغي أن يعلم أن لفظ الغيب يطلق على كل ما غاب عن

العقول أو عن الأنظار[1].

فيقال: غابت الشمس وغيرها إذا استترت عن الأعين[2].

وسمي الغيب غيبًا باعتباره بالناس ونحوهم لا بالله عز وجل فإنه سبحانه لا يغيب عنه شيء، لكن لا يجوز أن يقال إنه جل وعلا لا يعلم الغيب قصدًا إلى أنه لا غيب بالنسبة إليه. لأن ذلك من إساءة الأدب[3].

وفي لسان الشرع: الغيب ينقسم باعتبار معلومه إلى نوعين:

أحدهما: ما استأثر الله تعالى بعلمه وهو ما يتعلق بذاته تعالى وبعض أسمائه وحقائق صفاته[4].

وثانيهما: ما يجوز أن يطلع بعض خلقه على بعضه، وهو ما يتعلق بمخلوقاته، ثم إن هذا النوع باعتبار العلم به ينقسم إلى قسمين: الأول: العلم بالغيب علمًا حقيقيًا مطلقًا، وهذا العلم غائب عن جميع الخلق حتى الملائكة[5]. ولا يعلمه أحد سوى الله تعالى[6].

يقول الألوسي[7]: «والمقصود على كل تقدير أنه سبحانه وتعالى هو العالم بالمغيبات جميعها...»[8].

وفي هذا النوع يقول عز وجل: ﴿**قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾ [سورة النمل، : (٦٥)].

وهذا النوع من علم الغيب هو المراد عند إطلاق لفظ «علم الغيب»؛ لاستغراقه الزمان والمكان. فالله سبحانه وتعالى هو العليم بكل شيء، فالماضي

---

١ – انظر القاموس واللسان مادة (غيب). ٢ – انظر: «المفردات».

٣ – انظر: «روح المعاني» (٢٠/١٠). ٤ – انظر: «شرح كتاب التوحيد» (١/١١٢) للشيخ الغنيمان.

٥ – انظر: «تفسير المنار» (٧/٤٢٢). ٦ – انظر: فتاوى الشعراوي (٧/٥٣).

٧ – هو محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، مفسر مشارك في بعض العلوم، ولد ببغداد سنة (١٢١٧هـ) وتقلد الإفتاء فترة من الزمن ثم عزل، توفي ببغداد سنة (١٢٧٠هـ) من تصانيفه الكثيرة «روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني». انظر: «معجم المؤلفين» (١٢/١٧٥).

٨ - روح المعاني (٧/١٧٥).

والحاضر والمستقبل عنده سواء، وعلمه بذلك صفة ذاتية لازمة له عز وجل ولا تنفك عنه بحال.

قال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [سورة الرعد،: (٩)].

وقالِ تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [سورة الكهف،: (٢٦)].

وقال عز من قائل:﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [سورة لقمان،: (٣٤)].

ثم جاءت السنة المطهرة مؤكدة لما جاء في هذه الآيات ومبينة له.

فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«**مفاتح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله، لا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله**»[1]. وفي حديث أبي هريرة في سؤال جبريل عن الساعة قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**ما المسئول عنها بأعلم من السائل... في خمس من الغيب لا يعلمهن إلا الله**»، ثم قرأ: ﴿**إن الله عنده علم الساعة...**﴾ الآية، رواه مسلم[2].

وهنا يتساءل البعض فيقول: لا يخفى أن معلومات الله - تعالى - الغيبية لا تدخل تحت الحصر فما معنى تخصيص هذه الخمس بالذكر؟ وما معنى كونها مفاتح للغيب؟

والجواب: أنه لا شك ولا ريب أن الله تعالى عليم بكل شيء كما قال:

---

١ - البخاري في التوحيد - باب قول الله تعالى: ﴿**عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا...**﴾ (٤/٣٧٩ح ٧٣٧٩).

٢ - في الإيمان - باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (١/ ٤٠).

﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [سورة الأنعام: الآية: (٥٩)].

ولما كان كل شيء محصي في كتاب عنده تبارك وتعالى وعلمه محيطًا وسابقًا لكل شيء شبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بالمخازن التي لها أبواب، والباب له مفتاح، فإذا كان المفتاح لا يعلمه أحد ولا يعرف له موضعًا ولا يصل إليه فكيف بما وراءه؟ وقال تعالى: ﴿ **وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ** ﴾ [سورة الحجر: (٢١)].

وحصر صلى الله عليه وآله وسلم مفاتح الغيب بالخمس لأنها تشمل العوالم كلها[1].

وبيان ذلك: أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**وما تغيض الأرحام**» إشارة إلى ما يزيد في النفوس وينقص، وذكر منها الأرحام لكونها للناس فيها عوائد يعرفونها، وقد تقررت بذلك أحكام شرعية – كالعدد بالحيض والاستبراء ونحوها ومع ذلك لا يعلم حقيقتها، ولا متى تزيد ولا متى تنقص إلا الله تعالى، وإذا كان الأمر كذلك فغيرها مما هو أخفى أولى بأن لا يعلمه الخلق.

وأشار بقوله: «**ولا يعلم متى يأتي المطر إلا الله تعالى**» إلى أمور العالم العلوي، وذكر منها المطر، لأن لنا أسبابًا ومقدمات وعلامات قد نستدل بها عليه عادة، إلا أن تلك الأسباب والمقدمات ليست ضوابط يقينية لا تتخلف، بل هي ظنية تتخلف في الغالب الكثير، وإذا كان حالنا مع المطر على هذا فكيف بما وراء ذلك مما في السموات وما بينها وما يجد هناك من المخلوقات والحوادث والأوامر التي يريدها الله تعالى ويأمر بها، وغيرها من الأمور التي لا علامات لها ولا مقدمات يستدل بها عليها؟

ودل بقوله: «**وما تدري نفس بأي أرض تموت**» على الجهل بالحوادث

---

١ – انظر: «بهجة النفوس» (٤/٢٧٢) و«شرح كتاب التوحيد» للغنيمان (١/١١٣).

الأرضية، وذكر موضع الموت من الأرض؛ لأن العادة قد جرت غالبًا على أن الإنسان يموت بالأرض التي يقطنها، ومع ذلك فهو لا يدري حقيقة هل يموت في المكان الذي يعيش فيه، ولا يدري موضع ضريحه أين هو؟ فإذا كان هذا المقدار الذي يخصه منها على قلته لا يعلمه فمن باب أحرى غيره.

وأشار بقوله: «**ولا يعلم ما في غد إلا الله تعالى**» إلى أنواع الزمان وما فيه من التقلبات والحوادث وخص منه (غدًا) لأنه أقرب الأزمنة من المخاطب، فإذا خفي عليه ما فيه فما بعده أخفى وأبعد عن معرفته.

ودل بقوله: «**ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله**» على أمور الآخرة، وذكر منها يوم القيامة؛ لأنه أولها وأقربها إلى الدنيا، فإذا كان المخلوق لا يعلم أقرب الأشياء منه من أمور الآخرة وهو يوم ظهورها وبدايتها فمن باب أولى غير ذلك. وقد قال تعالى: ﴿ **لا تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً** ﴾ [سورة الأعراف: (١٨٧)][1].

ولا ريب أن هذا الإجمال من أبدع الكلام وأبلغه وأخصره فقد حصر فيه جميع أنواع الغيوب وأبطل جميع الدعاوى الفاسدة قبل أن تولد، وعلى هذا فكل من يدعي شيئًا من علم الغيب الحقيقي المطلق فهو ضال مضل لا يلتفت إليه ولا يستمع إلى كلامه ولا ينظر فيه إلا على سبيل التعجب والرد.

هذا وقد رأيت للشيخ رشيد رضا رحمه الله تعالى توضيحًا قريبًا مما ذكره صاحب «بهجة النفوس» لكنه ذكر أنه توصل إلى ذلك المعنى بفتح من الله ثم باجتهاده فلعله لم يقف على ما ذكره صاحب «بهجة النفوس». ذكر رحمه الله أن الغيب ما غاب عن الوجود وهو عالم البرزخ وعالم الآخرة وبعض عالم الدنيا، وهو النبات الذي لم يوجد والحيوان الذي لم يولد وكسب الأنفس الذي يحصل في المستقبل، وفي قوله تعالى: ﴿ **إن الله عنده علم الساعة...** ﴾ إشارة إلى جميع ذلك: فالساعة مفتاح عالم الآخرة، والغيث مفتاح عالم النبات، وما في الأرحام مفتاح عالم الحيوان، وقوله: ﴿ **وما تدري نفس...** ﴾ الخ، ظاهر في مفتح الكسب

١ ـ انظر: «بهجة النفوس» (٤/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣) بتصرف و«شرح كتاب التوحيد» (١/ ١١٣ ـ ١١٤).

والأعمال. وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ إشارة بالموت إلى عالم البرزخ[1].

هذا ما يتعلق بعلم الغيب علمًا حقيقيًّا مطلقًا.

الثاني: العلم بالغيب علمًا إضافيًّا مقيداً[2]:

وهو ما غاب علمه عن بعض المخلوقين دون بعض، كعلم الملائكة بأمور عالمهم التي لا يعلمها البشر مثلاً، وكذلك علم بعض البشر ببعض الأمور التي تغيب عن بعض[3]. ومثل له البعض بنتائج الامتحانات إذا رصدت في آخر العام فإن علمها يكون - قبل إعلانها - غيبًا بالنسبة للطلبة ومن في حكمهم، ولكنها في الوقت نفسه تكون معروفة عند هيئة التدريس والمصححين.

وكذلك الأمر إذا وقعت سرقة شيء من أحد، فالسارق غيب بالنسبة لنا، ولكنه ليس غيبًا عن نفسه ومن معه في ارتكاب جريمة السرقة[4]. وهذا القسم من علم الغيب بابه واسع يشمل كل ما غاب عن بعض المخلوقين وعلمه بعضهم، فيدخل تحته العلم بالمغيبات العادية مثل ما مثلنا به آنفًا.

وكذلك المغيبات غير العادية كالأمور التي يختص بها الله سبحانه وتعالى أنبياءه من الوحي، فيعلمهم ما يشاء من الأشياء التي لا تتوفر لغيرهم من سائر الناس، كإخبار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بما يقع بعده من الفتن، والفتوح على أمته، وبعض أشراط الساعة، والمعاد والجنة والنار وغير ذلك مما أطلع الله نبيه عليه فآمن به المؤمنون وعرفوه من الكتاب والسنة إجمالاً، وكإخبار عيسى عليه السلام بما يأكله بنو إسرائيل وما يدخرونه في بيوتهم، كما قال تعالى حكاية عنه: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: (٤٩)] فذلك كله داخل فيما يظهره الله على رسله من علم الغيب، فقد قال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: (٢٦، ٢٧)].

---

١ - انظر: «تفسير المنار» (٧/٤٦٨).

٢ - ويسمى الغيب النسبي أيضًا.

٣ - «تفسير المنار» (٧/٤٤٢). انظر: فتاوى الشعراوي (٧/٥٣).

٤- انظر فتاوى الشعراوي (٧/٥٣).

وهؤلاء الأنبياء مع ما خصوا به من الوحي إلا أنهم لا يملكون أجوبة عن كل ما يرد عليهم، وليس عندهم من ذلك سوى ما أراد الله – سبحانه – أن يطلعهم عليه، وبمعنى آخر إن ما يظهر الله تعالى عليه الرسل هو من الغيب الإضافي المقيد، لا من الغيب الحقيقي المطلق الذي لم يؤت الله أحداً من خلقه الاستعداد لعلمه[1].

وعلى هذا فالإحاطة بالمعلومات كلياتها وجزئياتها ما كان منها وما يكون. فهذا إلى الله وحده لا يضاف إلى غيره، ولا يقال لغير الله عالم الغيب، ومن اطلع على شيء منه بواسطة الوحي أو غيره يقال: أطلعه الله عليه أو أظهره عليه[2].

«فالله تعالى عنده علم الغيب وبيده الطرق الموصلة إليه لا يملكها إلا هو فمن شاء إطلاعه عليها أطلعه، ومن شاء حجبه عنها حجبه، ولا يكون ذلك من إفاضته إلا على رسله بدليل قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ**﴾ [آل عمران: (١٧٩)][3].

وفي الجملة لا يعلم أحد من الخلق شيئًا من المغيبات أصلاً، بحيث يكون ذلك العلم صفة ذاتية له، لا يحتاج فيها إلى واسطة، لأن ذلك مخصوص بالله تعالى «فمتى اعتبر فيه نفي الواسطة بالكلية تعين أن يكون من مقتضيات الذات العلية، فلا يتحقق فيه تفاوت بين غيب وغيب»[4].

يقول ابن القيم: «وقد اصطفى الله أنبياء أنبأهم من أنباء الغيب بما يشاء وأطلعهم منه على ما لم يطلع عليه غيرهم»[5]. ويأتي ما يؤكد هذا في المطلب التالي حيث نثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يعلم الغيب علمًا مطلقًا، على حد ما يدعي الصوفية لأوليائهم كما يأتي إن شاء الله تعالى.

ولكننا قبل مغادرة هذا المطلب نرى أن نوجز ما توصلنا إليه من حقائق في

---

١ – انظر: «تفسير المنار» (٧/٤٢٤).
٢ – انظر: «شرح كتاب التوحيد» (١/١١٩).
٣ – «تفسير القرطبي» (٧/٢).
٤ – انظر: «روح المعاني» (٢٠/١٢).
٥ – «الصواعق المنزلة» (ص ٥٦٨).

نقاط قليلة تزيد الأمر وضوحًا وهي:

١ – أن الغيب هو كل ما غاب عنك، وسمي بذلك نسبة إلى المخلوقين لا إلى الخالق فإنه – سبحانه وتعالى – لا يخفى عليه شيء.

٢ – الغيب باعتبار معلومه نوعان:

أ – ما استأثر الله به ولا يطلع عليه أحداً من خلقه كحقائق صفاته.

ب – ما يطلع بعض الخلق على شيء منه وهو ما يتعلق بالمخلوقات.

٣ – الغيب باعتبار العلم به قسمان كذلك:

أ – أن يكون العلم به علمًا حقيقيًّا مطلقًا، وهو المراد عند الإطلاق، وهذا النوع من العلم منتف عن جميع المخلوقين، خاص بالله تبارك وتعالى، وهو صفة ذاتية له. ومن عداه سبحانه وتعالى ليس عنده من العلم إلا بعضه وهو ما يعلمه الله إياه بالوسائل.

وهذه حقيقة واضحة جلية في نصوص الكتاب والسنة، وخاصة في آية وحديث مفاتح الغيب الخمس، التي تضمنت جميع أنواع المغيبات.

ب – أن يكون العلم به علمًا إضافيًّا مقيداً، وهذا النوع من العلم هو ما يتأتى للمخلوقين، وهم متفاوتون فيه من حيث الكم والنوع، كل بحسب استعداده وتعليم الله له. قال تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** ﴾ [النحل: (٧٨)].

٤ – أن علوم الأنبياء تدخل ضمن العلم الإضافي المقيد، فهم يعلمون بعض المغيبات بواسطة الوحي، وعلمهم بها ليست صفات ذاتية لهم يستقلون بها استقلالاً بل يتلقونها وحيًا حسب مقتضى الحاجة.

٥ – أنه لا نسبة بين علم الله تعالى وعلم المخلوق كائنًا ما كان إنسانًا أو جنًّا أو ملكًا، نبيًّا أو وليًّا صالحًا أو غير ذلك، فعلمه سبحانه موصوف بالذاتية والشمولية والديمومة، وعلم غيره موصوف بالتلقي والنقص والفناء. والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: أمثلة مقتبسة من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبرهن على أنه لا يعلم الغيب:

إن من الأمور التي وضحها الله تعالى في القرآن الكريم وأمر نبيه بتبليغها إلى الأمة كونه صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلم الغيب، ذلك لأن كل آية صرحت باختصاص الله تعالى بعلم الغيب فإنها تضمنت في الوقت ذاته نفيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن غيره من باب أولى.

وبالإضافة إلى هذا فقد جاءت الآيات مصرحة بأنه – عليه الصلاة والسلام – لا يعلم الغيب فقال تعالى: ﴿**قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ**﴾ [الأنعام: (٥٠)].

وقال عز من قائل: ﴿**قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾ [الأعراف الآية (١٨٨)].

فدل هذا دلالة جليلة بينة أنه عليه الصلاة والسلام ليس عنده من علم الغيب إلا ما يوحي إليه في قضية من القضايا المعينة وليس عنده الغيب المطلق كما يدعي المدعون، وهذا أمر قد صرح به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غير ما حديث.

قال الحافظ ابن حجر: «إن بعض من لم يرسخ في الإيمان كان يظن أن صحة النبوة تستلزم اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على جميع المغيبات، كما وقع في المغازي لابن إسحاق أن ناقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضلت فقال زيد بن اللصيت[1]: يزعم محمد أنه نبي ويخبركم عن خبر السماء وهو لا يدري أين ناقته. فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**إن رجلاً يقول كذا وكذا،**

---

١ – اللصيت على وزن عظيم (الفتح ١٣/ ٣٧٦) أحد المنافقين من بني قينقاع قيل إنه أسلم بعد ذلك، وقيل بقي على نفاقه حتى هلك. «سيرة ابن هشام» (٢/ ٥٢٣).

وإني والله لا أعلم إلا ما علمني الله، وقد دلني الله عليها وهي في شعب كذا قد حبستها شجرة. فذهبوا فجاءوا بها»[1].

بعد هذه التقدمة نورد الأمثلة التي أشرنا إليها والتي تعد في الواقع دروسًا وعبرًا تفيد الباحث أول ما تفيده أن السيرة النبوية تمثل مدرسة تربوية متكاملة: ركزت على تصحيح العقائد وعلى رسم الخط البياني المعتدل البعيد عن الغلو في الصالحين وعن تقديس الأشخاص ورفعهم فوق أقدارهم.

المثال الأول: قصة الإفك التي رواها البخاري ومسلم وغيرهما[2].

وخلاصتها: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما خرج مع عائشة رضي الله عنها في غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع وقفل ودنا من المدينة آذن ليلة بالرحيل، وكانت عائشة قد قامت لبعض حاجتها فمشت حتى جاوزت الجيش، فلما فرغت من شأنها فأقبلت إلى الرحل لمست صدرها فإذا عقدها قد انقطع فرجعت إلى حيث أتت تلتمسه وحبسها البحث والتفتيش حتى وجدته وانصرفت وجاءت إلى منازلهم فإذا ليس بها داع ولا مجيب، وكان النفر الذين كانوا يرحلون هودجها قد ظنوها فيه، فحملوا الهودج ولا ينكرون خفته لأنها كانت فتية السن قليلة اللحم، وأيضًا كونهم جماعة له أثر في عدم إدراك ما وقع، فلو كان الحامل واحداً أو اثنين لم يخف عليهما الحال. حينئذ اضطجعت في مكانها رجاء أن تفتقد فيرجع إليها فغلبتها عيناها، فلم تستيقظ إلا بقول صفوان بن المعطل

---

١ – «فتح الباري» (١٣/٣٧٦) وانظر: «ابن هشام» (٢/٥٢٣) حيث ذكر إسناد ابن إسحاق فقال: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة. ثقة عالم بالمغازي: «التقريب» (٣٠٧١) عن محمود بن لبيد. صحابي صغير جل روايته عن الصحابة. «التقريب» (٦٥١٧) عن رجال من بني عبد الأشهل. قلت: وهذا الإسناء أقل ما يقال فيه أنه حسن، ولذلك أورده الحافظ، وشرطه في الفتح إخراج ما صح أو حسن. انظر: «هدي الساري» (ص ٦).

٢ – البخاري في الشهادات – باب تعديل النساء بعضهن بعضًا (٢/٢٥٣ح ٢٦٦١) ومسلم في التوبة – باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف (٤/٢١٢٩).

رضي الله عنه : إنا لله وإنا إليه راجعون، وذلك أنه كان تخلف وراء الجيش لحفظ الساقة[1]، فلما رآها عرفها لأنه كان يراها قبل نزول الحجاب، فأناخ راحلته فقربها إليها فركبتها وما كلمها كلمة واحدة ولم تسمع منه إلا استرجاعه، ثم سار يقودها حتى قدم بها وقد نزل الجيش في وسط النهار، فلما رأى ذلك الناس تكلم كل منهم بشاكلته وما يليق به، ووجد الخبيث عدو الله ابن أبي متنفسًا، فتنفس من كرب النفاق والحسد الذي بين ضلوعه، وقال: والله ما نجت منه ولا نجا منها، وقال: امرأة نبيكم باتت مع رجل. ثم أفاض أهل الإفك في الحديث، وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشاور أصحابه في فراقها فتختلف وجهات نظرهم، وعائشة عليلة هجرت الشراب والطعام، وفارقت عيناها المنام. واشتد الإبتلاء والامتحان برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن حبس عنه الوحي شهراً كاملاً لا يوحى إليه في ذلك لحكمة أرادها الله تبارك وتعالى .

ولما اشتد البلاء بالمسلمين وشغلت المشكلة بال أهل المدينة واستنجدت الصديقة بربها ومولاها وانقطع رجاؤها من المخلوقين ويئست من حصول الفرج على يد أحد من الخلق وفوضت أمرها إلى خالقها من الله تعالى بوحي لم يكن في الحسبان، بقرآن يتلى آناء الليل وأطراف النهار فنزلت الآية المبرئة ﴿**إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ**﴾ [النور: ١١] فاستبشر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيراً وبشر عائشة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «**أبشري ياعائشة أما الله فقد برأك**». وكذلك استبشرت أمها التي بادرت تقول لابنتها: قومي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكنها أجابت في إيمان راسخ ونفس مطمئنة: والله لا أقوم إليه ولا أحمد إلا الله هو الذي أنزل براءتي. هذا اختصار الحديث[2].

ومن نتائج هذه القصة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رغم أنه كان قد وطن نفسه لمواجهة كل بلية أو أذى يقوم بها المنافقون؛ لأنه كان على علم

---

١ – الساقة من الجيش: مؤخره. «المعجم الوسيط».

٢ – انظر: «تفسير القرطبي» (١٢/١٩٨ – ١٩٩) و«زاد المعاد» (٣/٢٥٩).

وبصيرة بمكايدهم إلا أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يتوقع منهم النيل من عرضه والإساءة إليه في أحب أهله إليه، لذا كانت هذه الحادثة شديدة الوقع ثقيلة الأثر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. غير أنها تحمل في طياتها دروسًا مهمة جدًّا أهمها إبراز بشريته عليه السلام وأنه لا يعلم الغيب، وإنما الغيب لله وحده، إذ لو كان عنده العلم به لجزم ببراءة ساحة أهله ولبادر إلى تكذيب المفترين لأول وهلة ولكان من السهل عليه أن ينهي هذه المشكلة ويريح نفسه ويريح غيره، لكنه بقي أكثر من شهر في قلق دائم وضيق مؤلم والناس يموجون ويخوضون في ذلك، وهو لا يزيد على مشاورة أصحابه وطلب من ينجده بإيقاف هذا السيل العرم، وفي آخر المحاولات يذهب إلى زوجه ويقول: **ياعائشة فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه فإن العبد إذا اعترف بذنب ثم تاب تاب الله عليه.**

الحادثة إذن صريحة الدلالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلم من الغيب إلا ما أطلعه الله عليه[1].

المثال الثاني: قصة بيعة الرضوان:

ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما وصل إلى الحديبية في عمرته بركت ناقته هناك لأمر يعلمه الله، ثم أوفد عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى مكة لإعلامهم بأنه لم يأت ليشن حربًا عليهم وإنما جاء زائرًا للبيت ومعظمًا لحرمته.

قال ابن إسحاق: فحدثني عبد الله بن أبي بكر[2] أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بلغه أن عثمان قد قتل قال: «**لا نبرح حتى نناجز القوم**» فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس إلى البيعة، فكانت بيعة الرضوان تحت الشجرة[3].

---

١ – انظر: مرويات غزوة بني المصطلق (ص ٣٥٣).

٢ – وهو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي ثقة. «التقريب»: (٣٢٣٩).

٣ – «سيرة ابن هشام» (٢/ ٣١٥).

وأخرجه ابن جرير من طريق بن إسحاق فقال: حدثنا ابن حميد[1] قال حدثنا سلمة[2] عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر فذكره[3].

هذا الأثر سنده حسن إلى عبد الله بن أبي بكر[4]، غير أن شهرة القصة واستفاضتها ووروده في القرآن، واتفاق صحاح السنة على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث عثمان إلى مكة، ونيابة الرسول - عليه الصلاة والسلام - عنه في البيعة حيث ضرب يمينه على شماله، وقال: «**هذه بيعة عثمان**». كل ذلك يؤكد صحة هذا السبب ويشهد له بحيث لا يترك في نفس المتأمل أثراً للشك في ثبوته.

ومن أهم الدروس التي ينبغي الاهتمام بها في هذه القصة أن خبر مقتل عثمان لما أشيع وبلغ النبي - عليه السلام - صدقه واقتنع بصحته إلى حد كبير، فتحول في لحظة عن خيار السلم الذي جاء معه، وأعلن حالة استنفار قصوى، ودعا أصحابه للبيعة على القتال وعدم الفرار، فبادروا رضي الله عنهم إلى البيعة. ولما تمت البيعة رجع عثمان رضي الله عنه فظهر أن نبأ مقتله كان مجرد شائعة لا أساس لها من الصحة. ولو كان صلى الله عليه وآله وسلم يعلم الغيب لخبرهم بالواقع ولأفادهم أن عثمان حي معافى، لم يصبه مكروه، ولكنه - وهو على مقربة من مكة - لم يكن يدري ما يجري بداخلها.

المثال الثالث: قصة عثمان بن مظعون رضي الله عنه التي وردت في حديث أم العلاء الأنصارية رضي الله عنها، وهي أنه لما توفي أبو السائب عثمان بن مظعون رضي الله عنه وفرغوا من تكفينه دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهم في جو مفعم بالعواطف الجياشة - فقالت أم العلاء: «رحمة الله عليك أبا السائب، شهادتي عليك لقد أكرمك الله. فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: **وما يدريك أن الله أكرمه؟** فقالت: لا أدري بأبي أنت

---

١ - هو محمد بن حميد الرازي.

٢ - سلمة بن الفضل الأبرش.

٣ - «تفسير الطبري» (٢٦/٨٦).

٤ - انظر: مرويات غزوة الحديبية (ص ١٣٤).

وأمي يارسول الله. قال: **أما هو فقد جاءه والله اليقين، والله إني لأرجوله الخير وما أدري والله - وأنا رسول الله - ما يفعل بي.** قالت: فوالله لا أزكي أحداً بعده». رواه البخاري[1].

وهذا النص أيضًا دليل آخر صحيح صريح على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن علمه ببعض المغيبات دليلاً على علمه بكل غيب، فلئن كان بشر بعض أصحابه بالجنة لاطلاع الله له على حالهم فإنه لم يكن يدري ما حال بعضهم الآخر، ذلك لأن معرفة ما يئول إليه حال الإنسان يوم القيامة غيب لا يعلمه إلا الله، ولذلك كان من عقيدة السلف أن لا يقطع لمعين بالجنة لمجرد حسن الظن المبني على حسن الحال وعدم ظهور مخالفات شرعية.

قال الحافظ ابن كثير بعد إيراده هذه القصة: «وفي هذا وأمثاله دلالة على أنه لا يقطع لمعين بالجنة، إلا الذين نص الشارع على تعيينهم»[2].

قلت: وهذا الحديث فيه بيان لامتثاله صلى الله عليه واله وسلم ما أمره الله به في قوله تعالى: ﴿**قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ**﴾ [الأحقاف: (٩)].

المثال الرابع: حديث أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه واله وسلم عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم أنه سمع خصومة بباب حجرته فخرج إليهم فقال: «**إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صدق فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليتركها**». متفق عليه[3].

وفي هذا الحديث بيان شاف كاف وتنبيه بليغ على حالته البشرية، وأن

---

١ - مناقب الأنصار - باب مقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه المدينة (٣/٧٧ح ٣٩٢٩).

٢ - التفسير (٤/٢٣٨).

٣ - البخاري في المظالم - باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه (٢/١٩٤ح ٢٤٥٨)، ومسلم في الأقضية - باب الحكم بالظاهر (٣/١٣٣٧).

البشر لا يعلمون من الغيب وبواطن الأمور شيئًا إلا أن يطلعهم الله تعالى على شيء من ذلك، لأنه لو كان في وسع أحد أن يعلم ما يجرى في السرائر والبواطن لكان أولى الناس بذلك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وقد رأيته يبين بيانًا جليًّا أنه بشر يجوز عليه في أمور الغيب ما يجوز على غيره، وأنه إنما يحكم بين الناس بالظاهر والله يتولى السرائر، ويحسن هنا إيراد قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها «من زعم أن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يخبر بما يكون في غد فقد أعظم على الله الفرية والله يقول: ﴿**قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ**﴾ [النمل: (٦٥)]» رواه مسلم[١].

وفي رواية البخاري عنها: «من حدثك أنه يعلم الغيب فقد كذب»[٢].

وعلى كل حال لو ذهبنا نتتبع السيرة النبوية ونصوص الحديث النبوي لجمعنا الكثير والكثير جدًّا من هذه النصوص التي تدل دلالة قطعية لا ريب فيها على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن من شأنه أن يعلم الغيب الحقيقي المطلق، ولم يدع الناس إلى أن يعتقدوا فيه مثل ذلك، بل نبه في هذه النصوص وغيرها على بشريته وعدم تطلعه إلى معرفة ما اختص الله تعالى بعلمه، ومثل هذا البيان موجود بكثرة في كتب قصص الأنبياء وسيرهم، وإنما اكتفينا بما يخصه صلى الله عليه واله وسلم علمًا بأن له المقامات العليا والدرجات القربى.

وعليه فإذا كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلم الغيب فكيف بغيره من الأنبياء، ثم كيف بغيرهم عليهم الصلاة والسلام من الأولياء والصالحين، وبهذا يحصل المقصود وعلى نحو من الإيجاز، لننتقل إلى البحث عن جذور عقيدة نسبة علم الغيب المطلق إلى غير الله، وكيف وقعت الأمة الإسلامية فيها مع مخالفتها لتعاليم النبي صلى الله عليه واله وسلم.

---

١ ـ في الإيمان ـ باب قوله تعالى: ﴿**ولقد رآه نزلة أخرى**﴾ [النجم: (١٣)] (١/١٥٩).

٢ ـ كتاب التوحيد باب قول الله: ﴿**عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا**﴾ [الجن: (١٦)] (٤/٣٧٩ح ٧٣٨٠).

المطلب الثالث: جذور هذه العقيدة وصلتها بالفكر الرافضي:

إذا كان القرآن الكريم قد نزل بالعقيدة الصافية الخالصة من شوائب تقديس غير الله عز وجل أو نسبة شيء من خصائصه تعالى إلى المخلوقين، وإذا كان النبي صلى الله عليه واله وسلم قد ربى أصحابه على تصحيح العقيدة وذب عن حمى التوحيد ودعا إلى إخلاص العبودية لله تعالى وعدم الإشراك به، وقطع كل ذريعة قد تؤدى إلى رفع المخلوق فوق قدره، إذا كان الأمر كذلك فإن للمرء أن يتساءل: من أين جاء هذا الغلو الإبليسي الذي كانت ناره قد خمدت بدعوة النبي صلى الله عليه واله وسلم وتعاليمه؟ ومن بعث من جديد هذا الشر الذي استفحل خطره في كل قطر من أقطار عالمنا الإسلامي؟

بنظرة عابرة فاحصة إلى التاريخ الإسلامي نجد أن قضية تقديس الأشخاص ووصفهم بصفات لا تليق إلا بالله بما فيه نسبة علم الغيب وغيره من أوصاف الألوهية إليهم، نجد أنها قضية أثارت ضجة كبرى منذ وقت مبكر في صدر الإسلام، وذلك بفعل اليهودي عبد الله بن سبأ الذي أعلن إسلامه بقصد الإفساد وتوهين صفوف المسلمين، وتهديد حصنهم الحصين من الداخل، وكان إسلام هذا الرجل في وقت شهد فيه التاريخ الإسلامي فترة خلاف حول مسألة الخلافة الإسلامية فاندس الخبيث في صف علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأخذ يبث أفكاره بين المسلمين حتى قال في علي قولته العظيمة النكراء.

روى الكشي بسنده إلى أبي جعفر «أن عبد الله بن سبأ كان يدعي النبوة وزعم أن أمير المؤمنين هو الله... فبلغ ذلك أمير المؤمنين فدعاه وسأله فأقر بذلك وقال: نعم أنت هو وقد كان قد ألقي في روعي أنك أنت الله وأني نبي. فقال له أمير المؤمنين: ويلك قد سخر منك الشيطان فارجع عن هذا ثكلتك أمك وتب. فأبى. فحبسه واستتابه ثلاثة أيام فلم يتب، فأحرقه بالنار...»[1].

---

١ – «رجال الكشي» (ص ٩٨).

ويقول البغدادي[1]: «السبئية: أتباع عبد الله بن سبأ الذي غلا في علي رضي الله عنه وزعم أنه كان نبيًّا ثم غلا فيه حتى زعم أنه إله، ودعا إلى ذلك قومًا من غواة الكوفة، ورفع خبرهم إلى علي رضي الله عنه فأمر بإحراق قوم منهم في حفرتين»[2].

ويقول الشهرستاني[3]: «السبئية: أصحاب عبد الله بن سبأ الذي قال لعلي كرم الله وجهه: أنت أنت يعني أنت الإله....»[4].

هكذا تتفق المصادر التاريخية المعتمدة عند الشيعة وأهل السنة على أن هذا الرجل بذر في وقت مبكر بذور تقديس الأشخاص بل تأليهها صراحة.

ورغم أن هذه المصادر تختلف في مصير هذا الرجل بين مصرح بأن عليًّا أحرقه، وقائل أنه نفاه إلى المدائن إلا أن الذي لا ينبغي أن يتمارى فيه اثنان هو أن أفكاره التي كان يسعى في نشرها لم تدفن بهلاكه حيث حملها المنافقون وبعض المخدوعين حتى جاء وقت إشاعة الرفض والتشيع الممقوت فنبشوا من أفكار هذا الخبيث ما كان قد توارى تحت ظروف القهر والخوف من الحكام الحاملين لواء السنة. فعادوا إلى بث الشر ونشر الغلو والتقديس بكل ضروبه وألوانه لا في حق علي بن أبي طالب فحسب ولكنهم أضافوا إليه عددًا من نسله فجعلوهم الأئمة ووصفوهم بكل ما يوصف به نبي أو إله. والذي يهمنا هنا من تلك الأوصاف هو وصفهم بأنهم يعلمون الغيب لتعلقه بهذا المطلب. والمصادر الشيعية طافحة بأخبار إضافة علم الغيب إلى أئمتهم..

---

١ – هو عبد القاهر بن طاهر البغدادي، فقيه، أصولي، مشارك في علوم كثيرة، ولد ببغداد، ونشأ بنيسابور، وتوفي سنة (٤٢٩هـ) له مؤلفات كثيرة. انظر: «معجم المؤلفين» (٥/٣٠٩).

٢ – «الفرق بين الفرق» (ص ٢٣٣).

٣ – هو محمد بن عبد الكريم الشهرستاني أبو الفتح، ولد بشهرستان (بين نيسابور وخوارزم) سنة (٤٦٧هـ)، ثم رحل إلى بغداد للتعليم والتعلم، مات بشهرستان سنة (٥٤٨هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٤/١٤٩) و«معجم المؤلفين» (١٠/١٨٧).

٤ – «الملل والنحل» (ص ١٧٤).

ففي «الكافي» – وهو من أوثق المصادر الإمامية – عقد الكليني[1] باباً بعنوان: «باب أن الأئمة عليهم السلام إذا شاءوا أن يعلموا علموا» ثم روى بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن الإمام إذا شاء أن يعلم علم»[2].

وفي «باب أن الأئمة – عليهم السلام – يعلمون متى يموتون وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم». روى عن أبي عبد الله أنه قال: «أي إمام لا يعلم ما يصيبه وإلى ما يصير فليس ذلك بحجة الله على خلقه»[3].

وفي «باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء صلوات الله عليهم»، روى بإسناده عن سيف التمار[4] قال: كنا مع أبي عبد الله عليه السلام جماعة من الشيعة في الحجرة فقال: أعلينا عين؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحداً فقلنا: ليس علينا عين. فقال: ورب الكعبة ورب البنية ـ ثلاث مرات ـ لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وراثة»[5].

أقول: هذه القصة بالإضافة إلى بطلانها من حيث الإسناد – كغيرها من سائر قصصهم المماثلة – فإنها تشهد على نفسها بالبطلان كذلك من خلال متنها، لأن أبا عبد الله الذي أسندوها إليه إذا كان – بصفته أحد الأئمة – يعلم ما كان وما يكون ولا يخفى عليه شيء، فلماذا عجز عن معرفة وجود الجاسوس بينهم حتى يسأل عنه؟ فيلتفتون يمنة ويسرة فلا يجدون بينهم عيناً أو شخصاً غير

---

١ – هو محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (نسبة إلى كلين قرية بالري) باحث في الفقه الشيعي، رافضي له الباع الطويل في تدوين أصول عقيدة الرفض. مات ببغداد سنة (٣٢٩هـ) له «الكافي» وغيره. انظر: «معجم المؤلفين» (١٢/١١٦).

٢ – «أصول الكافي» – كتاب الحجة (١/٢٥٨). ٣ – المصدر السابق.

٤ – هو أبو الحسن سيف بن سليمان التمار، شيعي، كوفي، يروي عن أبي عبد الله. انظر: «أسماء مصنفي الشيعة» للنجاشي (ص ١٣٥).

٥ – «الكافي» – كتاب الحجة (١/٢٦٠ – ٢٦١).

موثوق به عندهم، ثم يخبرونه بذلك.

وعن أبي حمزة الثمالي[1] قال: قال أبو جعفر – عليه السلام –: «إن الإمام منا ليسمع الكلام في بطن أمه حتى إذا سقط على الأرض أتاه ملك فيكتب على عضده الأيمن﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [الأنعام: ١١٥] حتى إذا شب رفع الله له عموداً من نور يرى فيه الدنيا وما فيها لا يستر عنه منها شيء»[2].

وروى الصفار[3] بإسناده عن أبي جعفرعليه السلام قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا يريد أحد منا علم أمر من أمر الأرض أو أمر من أمر السماء إلى الحجب التي بين الله وبين العرش، إلا رفع طرفه إلى ذلك النور فرأى تفسير الذي أراد فيه مكتوبًا»[4].

تلك جملة من النصوص الشيعية المقدسة عندهم تدل دلالة واضحة على عقيدتهم في أن علم الأئمة لا حدود له، غير أن الباحث لا يكاد يلقى عناء كثيراً في دحض ما يعتقدونه حتى لو لم يقم عليهم الحجة من الكتاب والسنة لطعنهم فيهما، حيث يجد في بطون مراجعهم ما يبطل كل مزاعمهم في هذا الباب بل وغيره، فنورد هنا نصًّا واحداً من كتبهم يستأصل هذا الفكر المعوج من جذوره.

عن بشير بن إبراهيم[5] قال: كنت جالسًا عند أبي عبد الله إذ جاءه رجل فسأله عن مسألة فقال: « ما عندي فيها شيء» فقال الرجل: إنا لله وإنا إليه راجعون، هذا الإمام المفترض الطاعة سألته فزعم أنه ليس عنده فيها شيء؟

---

١ – هو ثابت بن أبي صفية الثمالي، رافضي ضعيف في الحديث، مات في خلافة أبي جعفر، انظر: «طبقات ابن سعد» (٦/٣٦٤) و«التهذيب» (٢/٧) و«التقريب»: ترجمة (٨١٨).

٢ – «بصائر الدرجات» للصفار (ص ٤٦٢).

٣ – هو محمد بن الحسن بن فروخ الصفار أبو جعفر شيعي. مات بقم سنة (٢٩٠هـ) له «زيادة كتاب بصائر الدرجات». انظر: «معجم المؤلفين» (٩/٢٠٨).

٤ – «بصائر الدرجات» (ص ٤٦٢).

٥ – لم يذكره محمد بن الحسن الطوسي في رجاله، انظر من اسمه بشير من أصحاب أبي عبد الله جعفر الصادق في «رجال الطوسي» (ص ١٥٦).

فأصغى أبو عبد الله عليه السلام أذنه إلى الحائط كأن إنساناً يكلمه، فقال: أين السائل عن مسألة كذا وكذا؟ وكان الرجل قد جاوز أسكفة[1] الباب. قال: ها أنذا. فقال: القول فيها هكذا، ثم التفت إلي فقال: لولا أن نزاد لنفد ما عندنا»[2].

هذا النص الذي يعتقد الشيعة صحته وتواتره عن المعصوم عندهم سوف يظل شوكة في حلوقهم وحجر عثرة في سبيل نشر هذا الفكر السقيم، وهو يدل على أن الإمام لا يعلم الغيب من جهتين:

١ - قوله صراحة لمن سأله عن المسألة «ليس عندنا فيها شيء» لأنه قول معصوم عندهم والمعصوم لا يكذب.

٢ - قوله: «لولا أن نزاد لنفذ ما عندنا» دليل على أنه لا يتصف بتلك الصفات التي يصفونهم بها، وإلا فماذا يزاد من حصَّل علم الأولين والآخرين، وعلمَ ما كان وما يكون، ومَن إذا أراد أن يعلم شيئًا علمه؟

وبهذا يظهر أن الشيعة هم أول من غلا في تقديس الأشخاص ووصل بهم الغلو إلى تأليه المقدس.

وإذا تقرر أن ظهورهم كان السبب المباشر لأكثر الانحرافات العقدية التي وقعت في الأمة، سهل علينا أن نفهم كيف تأثرت بهم الفرق التي ظهرت بعدهم كالصوفية وغيرها.

يقول الأستاذ إحسان إلهي ظهير[3]: «يظهر لمن درس كتب التاريخ والعقائد والمسالك وتعمق في منشأ ومولد الطوائف والنحل أن كل فتنة ظهرت في تاريخ الإسلام وكل ديانة طلعت من العدم إلى الوجود كان رأسها ومديرها، أو منشئها ومدبرها واحد من الشيعة»[4].

---

١ - الأسكفة: عتبة الباب. «الوسيط». ٢ - «بحار الأنوار» (٢٦/ ٩١).

٣ - كاتب باكستاني معاصر قتل على يد الرافضة في (١) شعبان سنة (١٤٠٧هـ) رحمه الله تعالى.

٤ - «التصوف: المنشأ والمصادر» (ص ١٣٨).

وعقيدة نسبة علم الغيب إلى المخلوق باعتبارها عقيدة طارئة شاعت وذاعت بين الفرق المنحرفة التي نهلت أكثر معتقداتها من الشيعة، باعتبار المصادر الشيعية القديمة والحديثة مليئة بها فإننا لا نشك أن جذورها شيعية رافضية، وإن كانت شجرتها الخبيثة قد نبتت وأورقت في الفكر الصوفي الموبوء.

ومما يؤكد تأثر الصوفية بالشيعة عمومًا وفي هذه العقيدة خصوصًا ما يلي:

أولاً: الصلة الوثيقة والمبكرة بين قادة التصوف والتشيع، فجابر بن حيان[١] الذي يعده أكثر الباحثين أول من لقب بالصوفي، كان كيميائيًّا شيعيًّا من أهل الكوفة، وكان له في الزهد مذهب خاص[٢].

وترجم له السيد محسن الأمين[٣] الشيعي ترجمة طويلة في أكثر من ثلاثين صفحة وقال فيها: «ويستفاد مما سلف أمور وهي: تشيعه، وعلمه بصناعة الكيمياء، وتصوفه، وفلسفته، وتلمذته على الصادق عليه السلام واشتهاره عند أكابر العلماء، واشتهار كتبه بينهم اشتهاراً لا مزيد عليه»[٤].

وشقيق البلخي[٥] الصوفي المشهور كان من تلاميذ موسى الكاظم[٦] حسب ما يدعي الشيعة. وكان أيضًا مصاحبًا لإبراهيم بن أدهم[٧]، وكان معروف

---

١ – هو جابر بن حيان بن عبد الله الكوفي، فيلسوف كيميائي، كان يعرف بالصوفي، أصله من خراسان، مات بطوس سنة (٢٠٠هـ) له مؤلفات كثيرة جدًّا. انظر: «الأعلام» (٢/١٠٣).

٢ – انظر: «التصوف» لماسينيون (ص ٢٦).

٣ – محسن بن عبد الكريم بن علي الأمين الحسيني العاملي، مؤلف شيعي، ولد في لبنان سنة (١٢٨٤هـ) ثم رحل إلى العراق واستقر بالنجف. مات سنة (١٣٧١هـ = ١٩٥٢م). انظر: «معجم المؤلفين» (٨/١٨٣ – ١٨٤).

٤ – «أعيان الشيعة» (١٥/٨٨).

٥ – شقيق بن إبراهيم البلخي، أحد المتصوفة الكبار، حدَّث عن أبي حنيفة، وكان أستاذ حاتم الأصم. مات سنة (١٩٤هـ). انظر: «رسالة القشيري» (ص ٣٩٧) و«طبقات الأولياء» لابن الملقن (ص ١٢).

٦ – هو موسى بن جعفر الصادق، سابع الأئمة الإثنى عشر عند الشيعة الإمامية ولد بالأبواء (قرب المدينة) وأقام بالمدينة، فلما بلغ الرشيد أن الناس أخذوا يبايعونه، احتمله إلى البصرة ثم نقله إلى بغداد فحُبس حتى مات سنة (١٨٣هـ). انظر: «الأعلام» (٧/٣٢١).

٧ – إبراهيم بن أدهم أبو إسحاق البلخي، كان من أصحاب الثوري والفضيل بن عياض، كان من الزهاد، الذين ينتسب إليهم طوائف من الصوفية. مات سنة (١٦١هـ) انظر: «حلية الأولياء» (٧/٣٦٧ – ٣٩٥) و«طبقات الأولياء» (ص ٥).

الكرخي[1] بوابًا له، وتاب على يديه بشر الحافي[2][3].

ثانيًا: أن مما يؤكد ذلك وجود روايات تنص على أن اتصال الصوفية القدماء بالشيعة نتجت عنها نصوص يتداولها الصوفية نقلاً عن الشيعة وهي تتضمن نسبة علم الغيب إلى أئمة الشيعة، وبالتالي كان سهلاً على الصوفية أن يؤسسوا فكرهم على تلك النقول، ومن تلك النصوص ما نقلهُ صاحب «منهاج الكرامة» عن ابن الجوزي[4] عن شقيق البلخي قال: «خرجت حاجًّا سنة تسع وأربعين ومائة فنزلت القادسية فإذا شاب حسن الوجه شديد السمرة، عليه ثوب صوف مشتمل بشملة، في رجليه نعلان، وقد جلس منفرداً عن الناس فقلت في نفسي: هذا الفتى من الصوفية يريد أن يكون كَلاًّ على الناس، والله لأمضين إليه أوبخه، فدنوت منه فلما رآني مقبلاً قال: ياشقيق ﴿ **اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ** ﴾ [الحجرات: (١٢)] فقلت في نفسي: هذا عبد صالح قد نطق على ما في خاطري... أمضي إليه وأعتذر، وكان يصلي فأوجز في صلاته ثم قال: ياشقيق: ﴿ **وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ** ﴾ [طه: (٨٢)] فقلت: هذا من الأبدال قد تكلم على ما في سرى مرتين» وفي آخرها: «ودار به الناس يسلمون عليه ويتبركون به، فقلت لهم من هذا؟ قالوا: موسى بن جعفر»[5].

ورغم أن شيخ الإسلام ابن تيمية بين بطلان صحة نسبة هذه القصة إلى موسى بن جعفر الكاظم بالأدلة القوية: حيث بين أنه لم يكن من حال موسى أن

---

١ – معروف بن فيروز الكرخي أبو محفوظ، ولد من أبوين نصرانيين، وكان من موالي علي الرضا بن موسى الكاظم، ومنه أخذ العهد ثم صار بوابًا لموسى. توفي سنة (٢٠٠هـ). انظر: «القشيرية» (ص ٤٢٧) و«طبقات الأولياء» (ص ٤٩٣).

٢ – بشر بن الحارث الحافي، لقب بذلك لأنه كان حلف أن لا يلبس نعلاً، أحد أعيان التصوف صحب الفضيل بن عياض. ولد سنة (١٥٠هـ) ومات سنة (٢٢٧هـ). انظر: «حلية الأولياء» (٨/٣٣٦ – ٣٦٠) و«القشيرية» (ص ٤٠٤) و«طبقات الأولياء» (ص ١٠٩).

٣ – انظر: «منهاج السنة النبوية» (٤/١٥) و«الصلة بين التصوف والتشيع» (ص ٢١٦).

٤ـ تقدمت ترجمته ١/٢٠٤.

٥ – «منهاج السنة النبوية» (٤/١٣ – ١٤ – ١٥) و«الصلة بين التصوف والتشيع» (٢١٧ – ٢١٨) ونقل عن كتاب «طرائق الحقائق» أن ابن الجوزي أورد القصة في كتابه «إثارة العزم الساكن إلى أشرف الأماكن».

يدعي علم الغيب، وأن موسى كان مقيماً بالمدينة بعد موت أبيه جعفر سنة (١٤٨هـ) وأنه لم يأت إذ ذاك إلى العراق حتى يكون بالقادسية، وأنه لم يكن ممن يُترك منفرداً على هذه الحال لشهرته وكثرة حاشيته، ولأنه كان متهماً بالملك فأخذه المهدي ثم الرشيد[١] الذي حبسه ببغداد إلى أن توفي في محبسه[٢].

رغم ذلك كله فإن هذه القصة توضح لنا مدى امتزاج الفكر الصوفي بالفكر الرافضي، والتزاوج القوي بينهما. وكيف أن الصوفية الكبار حين تأسيس مذهبهم كانوا حريصين على إلصاق أكثر آرائهم بأئمة الشيعة.

يقول كامل مصطفى الشيبي الشيعي[٣]: «والمهم أن الكاظم كان زاهداً يروي عنه الصوفية أخباراً تناسب مشربهم، وكانوا في ذلك الحين يؤسسون قواعد التصوف ويطورون الزهد الصوفي إلى صور التصوف العميقة»[٤].

وفي بيان تزاوج المدرستين وكون الفكر الرافضي أصلاً للفكر الصوفي خاصة في موضع الغيب ينقل الإمام ابن تيمية عن بعض الصوفية ادعاءه: «أنه يعلم كل ما يعلمه الله، ويقدر على كل ما يقدر عليه الله، وأن هذا كان للنبي ﷺ ثم انتقل إلى الحسن بن علي ثم من الحسن إلى ذريته واحداً بعد واحد، حتى انتهى ذلك إلى أبي الحسن الشاذلي ثم إلى ابنه»[٥].

وفي الموضوع ذاته ينقل عن بعضهم أنه يقول «في النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي شيوخه: إن علم أحدهم ينطبق على علم الله، وقدرته منطبقة على قدرة الله، فيعلم ما يعلمه الله، ويقدر على ما يقدر الله عليه» ثم يقول: «فهذه المقالات وما يشبهها من جنس قول النصارى والغالية في علي، وهي باطلة بإجماع علماء المسلمين»[٦].

---

١ – «منهاج السنة» (٤/٥٧).
٢ – «سير أعلام النبلاء» (٦/٢٧٠).
٣ – كاتب معاصر.
٤ – «الصلة بين التصوف والتشيع» (ص ٢١٨).
٥ – «مجموع الفتاوى» (١٤/٣٦٥).
٦ – «منهاج السنة» (١/٩٦).

وجملة القول أن الشيعة هم الذين ابتدعوا فكرة تقديس المخلوق ورفعه فوق قدره منذ وقت مبكر، ثم تلقاها كثير من الفرق المنحرفة وفي مقدمتها الصوفية، وكان من بين الأفكار التي أخذوها عنهم عقيدة نسبة علم الغيب إلى الأولياء نظير نسبته إلى الأئمة عند الشيعة الذين هم أساتذة الصوفية ومشايخهم.

وبهذا تتضح جذور هذه العقيدة وصلتها بالفكر الرافضي.

المطلب الرابع: نماذج توضح وجود هذه العقيدة (علم الغيب) في الفكر الصوفي:

لقد بينا فيما مضى أن الغيب لا يعلمه إلا الله، واقتبسنا من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم براهين قاطعة على أنه عليه الصلاة والسلام لا يعلم من الغيب إلا ما يوحى به إليه، وذكرنا بالأدلة جذور هذه العقيدة وصلتها بالفكر الرافضي.

وفي هذا المطلب سوف نعرض نماذج من مصادر الفكر الصوفي توضح مدى اعتقاد الصوفية في علوم أوليائهم وأنهم لا يخفى عليهم شيء من أخبار السماء والأرض والماضي والمستقبل.

الأولياء وأخبار السماء:

يقول الدباغ: «ليس كل من يحضر الديوان من الأولياء يقدر على النظر في اللوح المحفوظ، بل منهم من يقدر على النظر فيه ومنهم من يتوجه إليه ببصيرته»[1].

ويقول في تعريف الولي المجذوب: «هو الذي يتأثر ظاهره بما يرى ويسوقه ما يشاهده فيجعل يحاكيه بظاهره ويتبعه بحركاته وسكناته... فإذا رأيت من المجاذيب من يتمايل طرباً فإنه غائب في مشاهدة الحور العين فإن ذلك هو هيئة حركاتهن، فظاهره مشتغل بمحاكاة ما يشاهد من أمرهن»[2].

أقول: على فرض وقوع ذلك فأين هؤلاء الأولياء من قوله تعالى: ﴿ قُل

---

١ – «الإبريز» (ص ١٨٨).

٢ – ن.م (ص ١٩١).

﴿لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: (٣٠)].

ويقول عن الملائكة: «... حتى إنك إذا نظرت بعد الفتح وجدتهم لا يخلو منهم مكان من أمكنة المخلوقات فتراهم في الحجب وتحتها وفي العرش وتحته في الجنة وفي النار وفي السماوات وفي الأرض، وفي الكهوف والجبال وسائر البحار»[١].

ويقول: «ومن نظر إلى اللوح المحفوظ ونظر فيه إلى المرسلين وإلى شرائعهم التي هي مكتوبة فيه علم دوام شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم»[٢].

أقول: بل معرفة دوام شريعته عليه الصلاة والسلام لا تحتاج إلى النظر في اللوح المحفوظ على فرض إمكانه.

ويقول: «ومن فتح الله عليه ونظر في أشكال الرسم التي في ألواح القرآن ثم نظر في أشكال الكتابة التي في اللوح المحفوظ وجد بينهما تشابهًا كثيرًا»[٣].

ويقول: «فإن الكامل قد يستفيد من مريده شيئًا مما يقع في العالم كقول بعض الأكابر في مريد له: منذ مات فلان غابت عنا أخبار السماء حتى خلفه مريد آخر فجعل يخبر بمثل ما كان يخبر به الأول، فقال ذلك الولي الكامل: قد رجع إلينا ما قد فقدناه»[٤].

ونلاحظ هنا أن الدباغ لم يقصد أن الشيخ الكامل دون مرتبة تلميذه ولكنه حسب تعليله أراد إثبات أن الشيخ اشتغل بما هو أعلى فغاب عنه ما دون ذلك، وأي شيء يكون أعلى من أخبار السماء.

يقول الشيخ إدريس الأرباب[٥]: «يوم مات باسبار[٦] عرضت روحه القرآن

---

١ – «الإبريز» (ص ١٩٢).
٢ – ن.م (ص ١٤٩ – ١٥٠).
٣ – «الإبريز» (ص ٥٧).
٤ – ن.م (ص ٢٩٤).
٥ – تقدمت ترجمته في (١/ ٧١).
٦ – باسبار السكري، أحد كبار الصوفية بالسودان له أتباع كثيرون، لم يذكر له تاريخ وفاة. انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ١٠٩).

على الحق عز وجل »[1].

انظر إلى هذه الجرأة النادرة وإلا فمن أدراه ما تقوم به الأرواح بعد قبضها؟ ثم كيف عرف ما تئول إليه حال هذا الشخص المعين؟ ألا ما أوسع باب الدعوى العارية عن الدليل.

يقول ابن ضيف الله: «دفع الله سلك تلميذه المسلمي[2] الصغير طريق القوم، وذبح له شاة وأمره بأكلها وأدخله خلوة سبعة أيام فخرج منها ينظر في العالم من العرش إلى الفرش»[3].

ويحكى: أن الشيخ شرف الدين بن عبد الله العركي[4] لما ذهب إلى أحد شيوخ زمانه للاستمداد أعطاه سبحة ألفية وأمره بدخول خلوة مدة ثمانية أيام وأعطاه كلمتين يذكرهما خمسين ألف مرة دبر كل صلاة، قال العركي: «فجاءني في الخلوة شخص يحمل عصا من حديد فضربني بها فما تركت وردي، وفي نهار اليوم الثامن جاءني فقير فقال: الشيخ يناديك فوجدته توضأ لصلاة الظهر فأحرم لها. فلما أحرمت خلفه رأيت العالم من العرش إلى الفرش ورأيت جميع ما في عقول الناس»[5].

يقول الشعراني في ترجمة الشيخ جاكير[6]: «وكان يقول ما أخذت العهد على مريد حتى رأيت اسمه مكتوبًا في اللوح المحفوظ وأنه من أولادي»[7].

---

١ – «طبقات ابن ضيف الله» (ص ١١٠).

٢ – أحد الشيوخ المتصوفة بالسودان ساق له ابن ضيف الله عددًا من الخوارق ولم يذكر تاريخ وفاته، غير أن شيخه دفع الله بن أبي إدريس مات سنة (١٠٩٤هـ) انظر: «الطبقات» (ص ٨٣ و ٢٠٩).

٣ – المصدر السابق (ص ٨٣ – ٨٤).

٤ – شرف الدين بن عبد الله العركي بن علي بري ترجمه ابن ضيف الله ولم يذكر تاريخ وفاته، لكن أباه عبد الله كان حيًا سنة (١٠٠٧هـ). انظر: «المصدر السابق» (ص ٢٢٨ و ٢٥٤).

٥ – المصدر السابق (ص ٢٢٩).

٦ – أحد أركان الطريقة الصوفية، وكان من الأكراد سكن إحدى صحاري العراق قرب سامراء واستوطنها إلى أن مات. انظر ط.ك (١/١٢٧ – ١٢٨).

٧ – المصدر السابق (١/١٢٧).

إذا كان هؤلاء الأولياء يقرأون ما في اللوح المحفوظ، ويحملقون في نساء الجنة، ويشاهدون العرش والجنة والنار بل والسماوات والأرض وتصرفات الأرواح عند بارئها، فلا ريب أن معنى هذا أن الولي عند هؤلاء لا يخفى عليه شيء في السماء والأرض. وهذا ما سيتضح لنا فيما يأتي:

الأولياء وما في باطن الأرض:

لما كان أولياء الفكر الصوفي لا يخفى عليهم شيء في السماء أصبح من باب أحرى أن لا يخفى عليهم شيء في الأرض وهذا ما صرحوا به فتجد الدباغ – أحد مفكريهم الكبار – يقول:

«إنه رأى في الأرض الثالثة أقواماً في بيوت ضيقة ونار محرقة وأبيار غامقة[1] وعذاب دائم لا يتكلم الواحد منهم كلمة حتى تهوي به هاويته فهو في صعود ونزول، قال: بينما أنا أنظر فيهم إذ لاح لي رجل منهم أعرفه باسمه وبذاته في دار الدنيا فناديته باسمه وقلت: ويحك ما أنزلك هذا المنزل؟ فأراد أن يكلمني فهوت به هاويته»[2].

وفي مقامات الأولياء تكلم عن الولي الذي يكون في المقام الأول فقال: «فإنه يكاشف بأمور منها: أفعال العباد في خلواتهم ومنها مشاهدة الأرضين السبع أو السماوات السبع، ومنها النار التي في الأرض الخامسة وغير ذلك مما في الأرض والسماء... ومنها مشاهدة الشياطين وكيف توالدها، ومنها مشاهدة الجن وأين يسكنون»[3].

ويقول: «كان سيدي حماد المجذوب[4] – وهو من أهل المغرب – بسوق مصر يسعى فيما يأكل وكان الوقت وقت غلاء فبينما هو قاصد لحانوت رجل ليطلبه ويسأله شيئاً مما يتقوت به إذ حانت منه نظرة باطنية، فرأى ذهباً كثيراً وهو مدفون بإزاء حانوت الرجل المقصود، وكان المقصود من العارفين فأراد أن

---

١ – أي: كثيرة المياه. انظر: «اللسان» مادة (غمق).
٢ – «الإبريز» (ص ٣٠٦).
٣ – المصدر السابق (ص ١٤٣).
٤ – لم أقف على ترجمته.

يختبره فلما سأله حماد قال له الرجل: الله يفتح عليك... ثم قال: أنت تطلب، والذي تحت رجلك يكفيك يشير إلى الذهب المدفون... فقال حماد: الذي تحت رجلي ذهب، وإنما أنا أطلب نصف فضة أتقوت به فعلم الرجل بحاله، فأعطاه عشرة أنصاف فضة»[1].

أقول: هذا مما لا يصدقه عاقل إذ كيف يذل هذا الرجل الموصوف بأنه من العارفين نفسه فيتجول في الأسواق لطلب قوت يومه تسولاً وهو يشاهد الذهب الإبريز تحت رجليه، ثم إذا كان هؤلاء الأولياء يقدرون على رؤية ما في باطن الأرض فليخبرونا بما فيها من الكنوز وليشيروا إلى مواضع المعادن النافعة حتى يتقوى بها المسلمون ويستعينوا بها في نصرة الحق ونشر دين الله.

الأولياء وما في باطن القلوب:

ذكر الشعراني أن أبا سعيد الخراز[2] كان يقول في قوله تعالى: ﴿**لآيات للمتوسمين**﴾: «المتوسم هو الذي يعرف الوسم وهو العارف بما في سويداء القلوب»[3].

وإبراهيم المتبولي[4]: «كان إذا رأى إنسانًا يعلم ما في نفسه وما هو مرتكبه من الفواحش»[5].

وأن الشيخ محمد الشويمي[6]: «كان يجلس بعيداً عن سيدي مدين... (شيخه) فكل من مر بخاطره شيء قبيح يسحب العصا وينزل عليه غنيًّا أو فقيراً كبيراً أو صغيراً أو أميراً لا يراعي في ذلك أحداً، فكان من يعرف بحاله لا يجرؤ يجلس بين يدى سيدي مدين أبداً»[7].

---

١ – «الإبريز» (ص ١٩٠).

٢ – أبو سعيد أحمد بن عيسى الخراز من أهل بغداد، صحب ذا النون المصري وبشر الحافي وغيرهم من أئمة التصوف، وهو أول من تكلم في الفناء والبقاء. مات (٢٧٩هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤١٩) و ط.ك (١/ ٧٩).

٣ – ط.ك (١/ ٧٩).

٤ – تقدمت ترجمته في (١/ ٦٨).

٥ – ط.ك (٢/ ٧٧).

٦ – تقدمت ترجمته في (١/ ١٥٠).

٧ – ط.ك (٢/ ٩١).

ويقول ابن المبارك عن شيخه الدباغ: «وعادة الشيخ مع أصحابه أن يخبرهم بكل ما وقع لهم في الطريق إذا قصدوا زيارته حتى إنه يخبرهم بالكلام الذي يدور بينهم ويخبر بما في بواطنهم»[1].

تحدث علي حرازم عن علم شيخه التجاني فقال: «... فيعرف أحوال قلوب الأصحاب وتحول حالهم... ويعرف ما هم عليه ظاهراً وباطناً... حتى إذا جالسناه كلنا يخاف على نفسه الفضيحة»[2].

وقال الدباغ: «أخبرني شيخي سيدي عمر بن محمد الهواري[3] أنه كان جالساً يوم الخميس بباب المحروق وجعل ينظر إلى بواطن الخارجين من الباب، فخرج رجل فنظر إلى باطنه فإذا هو ليس فيه إلا التفكر في فلانة حبيبته... ثم خرج آخر فنظر إليه فإذا قلبه على مثل صفة الأول إلا أنه متعلق بصبي... ثم خرج ثالث فنظر إليه فإذا قلبه متعلق بالدنيا... ثم خرج رابع فنظر إليه فإذا باطنه متعلق بمحبة شرب الخمر والتلهف عليه... وهكذا حتى خرج العاشر فنظر إلى باطنه فإذا قلبه معمور بمحبة الله عز وجل»[4].

قال ابن ضيف الله في ترجمة أبي عاقلة الكشيف[5]: «وسمي الكشيف لأنه يخبر الناس بما في ضمائرهم وما يأكلون وما يدخرون في بيوتهم»[6].

ويقول أحد تلاميذ الدباغ الفقهاء: «وكنت ذات يوم أمامه وهو متكئ على يمينه... وهو بين النوم واليقظة فخطر بقلبي خاطر سوء... ففتح عينيه وقال:

---

١ – «الإبريز» (ص ٢٢٩).

٢ – «جواهر المعاني» (١/٦٣ - ٦٤).

٣ – صوفي من أهل المغرب، لم أجد ترجمته ووجدت عند مخلوف والزركلي وكحالة، شيخاً اسمه محمد بن عمر الهواري، ولقبه الزركلي بقارئ الأفكار، لأنه كان يقرأ الأفكار فيحدث كلاً بما في نفسه. فلعله والد المذكور، حيث توفي سنة (٨٤٣هـ) وولد سنة (٧٥١هـ) فلا يمكن أن يكون من مشايخ الدباغ المولود (١٠٩٥هـ) والمتوفى (١١٣٢هـ) اللهم إلا إذا لقيه في قبره فسمع منه. انظر: «شجرة النور» (ص ٢٥٤) و«الأعلام» (٦/٣١٤) و«معجم المؤلفين» (١١/٩٥).

٤ – «الإبريز» (ص ١٨٢).

٥ – هو أبو عاقلة اسمه محمد وعاقلة ابنته فكني بها، صوفي من أهل السودان من أصحاب أبي إدريس كان له أتباع كثيرون. انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٦٩).

٦ – المصدر السابق (ص ٧٠).

ماالذي قلت؟ فقلت: ياسيدي لم أقل شيئًا. فقال: ماالذي قلت في قلبك؟ فاستحييت منه وتبت إلى الله[1].

لا ريب أنهم يريدون أن يقولوا بهذه الصفات أن الولي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ويقولوا: إنه عليم بذات الصدور وهذا كله باطل.

الأولياء والمستقبل:

أما ما يتعلق بالمستقبل فإن الفكر الصوفي ينص على أن علوم الأولياء تخرق طباقه، فهذا الدباغ يخبر أنه علم جميع ما يجري له في المستقبل فيقول: «فرأيت جميع ما يقع لي إلى انصرام أجلي، فرأيت من ألتقي معه من الأشياخ، ورأيت المرأة التي أتزوجها ومضي المدة إلى ولادة ولدي عمر فذبحت له وسبعت، ثم رأيت جميع ما يقع لي بعد ولادة عمر إلى ولادة ولدي إدريس وذبحت له وسبعت، ثم جميع ما يقع لي بعده إلى ولادة ابنتي فاطمة، ورأيت الفتح الذي وقع لي بعد ولادتها. وجميع ما أدركته لا يغيب عني شيء منه ومن جميع ما وقع ويقع لي في عمري، وهذا كله في سويعة، ولست بنائم حتى تكون رؤيا منام»[2].

ويقول الدباغ: «إن الجنين إذا سقط من بطن أمه يراه العارف الكامل في تلك الحالة على الحالة التي يبلغ إليها عمره وينتهي إليها أجله، ويرى فيه جميع ما يدركه من خير أو شر حتى إن من شاهده مشاهدة العارف لو نسخ جميع ما شاهده وطرح النسخة عنده وجعل يقابلها مع ما يظهر في الذات... وجدهما لا يختلفان أبداً في شيء من الأشياء»[3].

ويقول علي حرازم عن شيخه التجاني: «وينطق أحياناً عند ظهور الحال عليه بمكاشفات ومغيبات من أخبار الزمان وما يقع فيه من الحدثان[4]»[5].

---

١ – «الإبريز» (ص ١٩).
٢ – «الإبريز» (٢٦١).
٣ – ن.م (ص ٢٦١).
٤ – الحدثان بفتح الحاء والدال: الحوادث واحدها حادث. انظر: «اللسان».
٥ – «جواهر المعاني» (١/٥٨).

وفي ترجمة الشيخ حمد النحلان[1] يقول ابن ضيف الله: «وتكلم بالمغيبات وبما يكون في العالم وما سيكون»[2].

وفي ترجمة الشيخ إدريس الأرباب[3] تحت الباب الثالث فيما تكلم عليه من المغيبات: «أنه قال للشيخ الذي شاوره في الزواج: تزوج أم حسين بنت الحاج سلامة الضبابي فإنها ستلد دفع الله أحضره أنا وأحنكه فكان الأمر كما قال». وجاء أحد الشيوخ يزوره ومعه ولده فقال له: «الزين - يعني ولده - أطول منك عمراً وأكثر تدريساً فكان الأمر كما قال»[4].

بل إن علومهم بأمور المستقبل لا تقف عند حد فيعلمون الشقي من السعيد ومن هو من أهل الجنة فيقول الدباغ: «إن الولي صاحب الكشف إذا نظر إلى شخص عرف حاله من سعادة وشقاوة؛ لأن من يختم له بالإيمان يرى لهم خيوط بيض صافية مثل شعاع الشمس تنفذ ضاربة إلى السماء، بينما يرى خيوط من يئول أمره إلى الكفر زرقًا... ومن نظر إلى الصبيان وكان من أرباب الكشف فإنه يرى فيهم مَن خيطه مُشرق ومَن خيطه أزرق... وبنفس سقوط الذات من البطن إلى الأرض يعلم صاحب هذا الكشف ما يصير إليه»[5].

وينقل ابن ضيف الله عن حمد بن محمد المشيخي[6] قوله:

«من أراد أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر دفع الله ولد رية»[7].

ويقول صفي الدين الخزرجي واصفًا زوجته: «وكانت من أولياء الله تعالى على وجهها نور لا يخفى على أحد يراها أنها ولية وأنها من أهل الجنة[8].

ويقول علي الخواص: «فمن كشف حجابه من العارفين هنا علم أحوال أهل

---

١ - تقدمت ترجمته في (١/٧٦).
٢ - «طبقات ابن ضيف الله» (ص ١٦٥).
٣ - تقدمت ترجمته في (١/٧١).
٤ - «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٦١ - ٦٢).
٥ - «الإبريز» (ص ٣٠٦ - ٣٠٧).
٦ - حمد بن محمد بن علي المشيخي المشهور بأمه مريم، أحد الشيوخ المتصوفة بالسودان، ولد سنة (١٠٥٥هـ) توفي سنة (١١٤٢هـ). انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ١٧٣ و ١٨١).
٧ - المصدر السابق (ص ٢١١).
٨ - «سير الأولياء» (ص ٤٢).

الجنة علمًا لا شك فيه لخروجه عن حجاب بشريته»[1].

ومما لا شك فيه أن هذه تصريحات خطيرة واعتقادها مبيد للقلوب، فإذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلم ما يئول إليه حال أكثر أصحابه حتى قال عن نفسه: «**وما أدري والله - وأنا رسول الله - ما يفعل بي**»[2] فكيف استجاز هؤلاء لشيوخهم أن يعلموا كل شيء حتى ما يصير إليه حال الإنسان وهو صغير، وما يلقاه في الدنيا مفصلاً إلى مستقره في الآخرة سعيداً كان أو شقيًّا؟ وكيف جهل هؤلاء - إن كانوا أولياء لله - أن عقيدة أهل السنة والجماعة أن لا يحكم لمعين بأنه من أهل الجنة، إلا من حكم له النص الشرعي بذلك؟ وما أحسن قول أبي جعفر الطحاوي في هذا الصدد: «ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته ولا نأمن عليهم ولا نشهد لهم بالجنة»[3].

الأولياء ومفاتح الغيب:

لئن كانت الجرأة وصلت ببعض الناس إلى ادعاء العلم ببعض المغيبات، فإنه كان المفروض والمتوقع أن لا يجرؤ إنسان يدعي الإسلام على ادعاء العلم بمفاتح الغيب الخمسة؛ لما ورد في نفيه عن البشر من نصوص القرآن والسنة التي لا تدع مجالاً للتردد في الحكم على مزاعم مَن يدعي علمها بالبطلان، وعلى زاعمه بالجهل الفظيع والجرأة على الله عز وجل، لكن - ولمزيد من الأسف - نجد في دواوين الفكر الصوفي المنتسب إلى الإسلام الكثير مما يبعث على الحزن والأسى في هذا الصدد، فهذا الدباغ يقول - وهو ينتهك حرمة قوله صلى الله عليه وآله وسلم «**لا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله**»[4]: «والمفتوح عليه لا يغيب عليه ما في أرحام الأنثى»[5].

ولما كان الدباغ من المفتوح عليهم كما سبق عنه في قصته التي سرد فيها

---

١ - «درر الغواص» (ص ١١).
٢ - سبق تخريجه في (١/١٩٦).
٣ - «العقيدة الطحاوية» (ص ٣٦٥) مع الشرح.
٤ - سبق تخريجه في (١/١٨٦).
٥ - «الإبريز» (ص ١٤٧).

كل ما يجرى له فإن بعض تلاميذه طبق عليه هذه الدعوى فقال: «ذهبت لزيارته وكانت إحدى زوجاتي حاملاً فتكلمت معه في شأنها فقال لي: إنها تلد ولداً ذكرًا اسمه أحمد... فكان كما قال... ثم إن زوجتي الأخرى دخلتها غيرة حيث ولدت الأولى ذكرًا وكانت ترضع بنية ففطمتها قبل الأوان لعلها تحمل فلمتها على ذلك فقالت: إني حامل وخفت على البنت وأقسمت على ذلك. فلما ذهبت لزيارة الشيخ... ذكرت له القصة. فقال: كذبت ليس عندها شيء فرجعت فوجدتها كما قال... فمكثت ثلاثة أشهر ومضيت لزيارته فقال لي: أحملت زوجتك؟ فقلت: لا أدري ياسيدي. فقال: إنها حامل منذ خمسة عشر يومًا وهو ذكر إن شاء الله فسمه باسمي وهو يشبهني. فلما رجعت أعلمت الزوجة بما قال وفرحت ثم ولدت ذكرًا كما قال... وهو أشبه الناس به بشرة»[1].

هذا قول الدباغ في هذا الجزء من مفاتح الغيب التي صرح النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – بأن أحدًا لا يعلمها إلا الله، فإليك قوله في جملة هذه المفاتح: سئل عن الخمس التي لا يعلمهن إلا الله هل يعلمهن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فقال: «وكيف يخفى عليه أمر الخمس صلى الله عليه وآله وسلم والواحد من أهل التصرف من أمته الشريفة لا يمكنه التصرف إلا بمعرفة هذه الخمس»[2].

وقال: «إنما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خمس لا يعلمهن إلا الله تعالى لأمر ظهر له في الوقت، وإلا فهو صلى الله عليه وآله وسلم لا يخفى عليه شيء من الخمس المذكورة في الآية الشريفة، وكيف يخفى عليه ذلك والأقطاب السبعة من أمته الشريفة يعلمونها وهم دون الغوث، فكيف بالغوث؟ فكيف بسيد الأولين والآخرين الذي هو سبب كل شيء ومنه كل شيء»[3].

---

١ – المصدر السابق (ص ١٩).

٢ – «الإبريز» (ص ١٤٧).

٣ – المصدر السابق (ص ٣٠٤)

قوله: «هو سبب كل شيء ومنه كل شيء» إشارة إلى ما يسمونه بالحقيقة المحمدية التي هي أصل كل شيء عندهم، وهي المعبر عنها بالوجود الثاني عند الباطنيين. وحقيقتها: القول بتعدد الآلهة.

وقال الشيخ التجاني تحت قوله تعالى: ﴿ **وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو** ﴾:

«المراد بالعلم الذي نفاه الله عن خلقه في الخمسة وغيرها من المغيبات هو العلم المكتسب الذي يتوصل إليه الخلق بأحد أمور ثلاثة... إما من أخبار سمعية، أو أدلة فكرية، أو بمعاينة حسية. فهذه الطرق هي التي حجر الله عن صاحبها أن يعلم الغيب، وأما من وهبه الله العلم اللدني[1] فإنه يعلم بعض الغيب كهذه المذكورات أو غيرها»[2].

إن أقل ما يمكن قوله هو أن فكر هؤلاء دخيل على الإسلام، وعقيدتهم في علم الغيب عقيدة فاسدة، ولو لم نجدهم وضعوا هذه النصوص من الكتاب والسنة بين أيديهم وتجرأوا على خرق ما ثبت فيهما لذهبنا إلى أنهم ما وقفوا عليها؛ إذ لا نتصور أن مسلماً يقدم على انتهاك أسس العقيدة الإسلامية المعلومة من الدين بالضرورة بمجرد دعاوى ليس عليها رائحة دليل.

ومن العجائب أنهم إذا وجدوا نصوصاً شرعية لا تناهض عقيدتهم فإنهم يتمسكون بها ويبادرون إلى تكفير من يخالفها، فهذا التجاني نفسه يقول في معرض الاستدلال على عموم رسالته صلى الله عليه وآله وسلم إلى الجن والإنس: «وأما السنة فقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**بعثت إلى الثقلين الجن والإنس**» وهو حديث مجمع على صحته وتواتره كل من اعتقد خلافه كفر»[3].

أقول: ليته وقف هذا الموقف تجاه النصوص التي تقضي بأن الغيب لا يعلمه إلا الله، لكنه لما وجد أن التسليم بمثل تلك النصوص يسد الباب أمام كثير من الدعاوى التي تأسر قلوب المريدين صعب عليه الأمر فوقف منها موقفاً مغايراً وتكلف أن يجد نافذة ينفذ منها لإتمام أغراضه.

والاستهانة بالنصوص الشرعية أمر مألوف في الفكر الصوفي حتى قال الدباغ عن ليلة القدر بعد ما ذُكر له أن الله أخفاها عن الأمة -: «والله لو جاءت ليلة القدر

---

١ - سبق التعريف بالعلم اللدني في (١/٦٦). ٢ - «جواهر المعاني» (١/٢١٨).

٣ - «جواهر المعاني» (٢/٨٣).

وأنا ميت وقد انتفخت جيفتي وارتفعت رجلي كما تنتفخ جيفة الحمار لعلمتها وأنا على تلك الحالة»[1].

أين احترام النصوص الشرعية؟ بل أين هو من قول الشيخ الجيلاني:

«لم يطلع الله عباده على ليلة القدر يقينًا وقطعًا لئلا يتكلوا على عملهم فيها؟»[2].

معنى كل ما سبق أن عقيدة الصوفية في الأولياء أنهم يعلمون الغيب ولا يخفى عليهم شيء، وهذا ما صرحوا به في مواضع من كتبهم. فقال أبو سعيد الخراز[3] في قوله تعالى: ﴿**لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾ [النساء:٨٣] «المستنبط هو الذي يلاحظ الغيب أبدًا فلا يغيب عنه شيء ولا يخفى عليه شيء»[4].

وهذا الدباغ يخاطب أتباعه فيقول: «لا تكتموا عني شيئًا من الأمور التي تنزل بكم في الدين والدنيا، وأخبروني حتى بالمعاصي التي تقع لكم وإن لم تخبروني أخبرتكم»[5].

وهذه دعوة صارخة لمريديه ليعتقدوا فيه العلم بالغيب مطلقًا، ومثله قول الفوتي: «وينبغي للمريد أن يعتقد في شيخه أنه يرى أحواله كلها كما يرى الأشياء في الزجاجة»[6].

ومن قبيل ما يدعونه من علم الغيب المطلق ما نقله الشعراني: عن سهل بن عبد الله التستري[7] أنه قال: «أعرف تلامذتي من يوم ﴿**ألست بربكم**﴾ وأعرف من كان في ذلك الموقف عن يميني ومن كان عن شمالي ولم أزل من ذلك اليوم ألاحظ تلامذتي وأربيهم في صلب آدم حين رُدوا إليه بعد أخذ العهد، وفي أصلاب آبائهم حتى وصلوا إلي في هذا الزمان، لم يحجبوا عني إلى وقتي هذا»[8].

---

١ – «الإبريز» (١٥٨).
٢ – «الغنية» (٢/١٣).
٣ – انظر ترجمته في (١/٢١١).
٤ – ط.ك (١/٧٩).
٥ – «الإبريز» (ص ٢٣٨).
٦ – «الرماح» (١/٢٣) مع «الجواهر».
٧ – تقدمت ترجمته في (١/٦٨).
٨ – ط.ك (١/١٥٥) و«الجواهر والدرر» (ص ١٥٧).

لا ريب أن هذه الدعوى العريضة تقضي بأن لا علم يماثل علم هذا الرجل سوى علم الخالق عز وجل.

وليس مثل هذا خاصًّا بالتستري ولا بغيره من أولياء الفكر الصوفي لكنه وصف ينطبق على كل من منحوه درجة الولاية أو خلعوا عليه ثوب الفتح.

ولذا يقول صاحب الإبريز:

«فإن المفتوح عليه يفتح عليه في بصره فيرى به السموات والأرضين، وفي سمعه فيسمع به الطير إذا خفق بجناحيه في جو السماء، والنملة إذا حركت رجلها من مسيرة عام، ويفتح له في شمه فيشم رائحة التراب - وكل تراب له رائحة - ورائحة الماء ورائحة الذوات، ورائحة الأرواح... ويفتح له في ذوقه فيذوق من غير ملاقاة طعوم الأشياء، وكذا يفتح له في لمسه. ويفتح له في سمعه أيضًا لا تختلط عليه الأصوات ولا يشغله سمع عن سمع حتى إنه يفهم ويسمع ما يقول في آن واحد آلاف من الناس»[1].

ومثله قوله أيضًا: «ولقد رأيت وليًّا بلغ مقامًا عظيمًا وهو أنه يشاهد المخلوقات الناطقة والصامتة والوحوش والحشرات والسموات ونجومها والأرضين وما فيها. وكرة العالم بأسرها تستمد منه ويسمع أصواتها وكلامها في لحظة واحدة، ويمد كل واحد بما يحتاجه ويعطيه ما يصلحه من غير أن يشغله هذا عن هذا بل أعلى العالم وأسفله بمنزلة من هو في حيز واحد عنده». ثم قال ابن المبارك راوي الإبريز: «وهذه صفة شيخنا»[2]. يعني الدباغ.

هذه عقيدة الصوفية في علم مشايخها وأوليائها كما بينها أقطابهافي دواوين فكرهم، ولا شك أن من له أدنى حظ من شعب الإيمان، أو له مسكة من العقل والفطرة السليمة، أو رزق شيئًا من الإنصاف يعلم علم اليقين أن هذا الفكر لا يتجاوز كونه ضربًا من الخيال، وأنه من قبيل الهراء المحض الذي لا يروج إلا على

---

١ - (ص ٣٠٠).

٢ - «الإبريز» (ص ٢٥٠).

من فقد الإحساس بأهمية الإيمان بالله وحده ورقَّت روابط انتمائه إلى حزب الله. ونسأل الله الإخلاص في القول والعمل ونعوذ به من الزيغ والزلل.

المبحث الرابع: الاعتقاد بأن الأولياء معصومون:

من الأمور التي لم يولها معظم الباحثين عناية تذكر إسباغ صفة العصمة على الأولياء في الفكر الصوفي، واعتقاد أن الذنوب لا تصدر عن الولي، وذلك – ربما لشهرة هذا الوصف في الفكر الرافضي حيث جعلوا العصمة من شروط الإمام الذي تجب طاعته.

ولم يلتفت أكثرهم إلى أن ذلك من صميم عقيدة الصوفية في الشيوخ والأولياء، كما أن بعض الباحثين – وإن انتبه – إلى وجود هذه العقيدة في الفكر الصوفي، فقد ذهب إلى أنها من المعتقدات التي بقيت رمزية إشارية في فكرهم ولم يعبروا عنها بألفاظ صريحة، ومن هؤلاء كامل الشيبي الذي تطرق إلى عقيدة العصمة في الفكر الشيعي والصوفي فقال:

«وأما المتصوفة فقد قالوا بذلك ولكن على صورة غير مباشرة»[1].

وفي هذا المبحث سوف أدرس في مطالب ثلاثة مسالك الصوفية في تقرير عصمة الأولياء، ثم نعرض جملة من نصوصهم في ذلك، ثم أناقش هذه العقيدة مبيناً بطلانها، إن شاء الله تعالى.

المطلب الأول: مسالك الصوفية في تقرير عصمة الأولياء.

يقرر أصحاب الفكر الصوفي أن الأولياء معصومون، ويعتقدون بذلك اعتقاداً لا يقل عن اعتقاد الشيعة بعصمة أئمتهم، ولهم في تقرير ذلك طرق وأساليب ومسالك عدة.

وقد أدى البحث والاستقراء إلى أن تلك المسالك ترجع إلى ثلاثة، وفيما يلي الإشارة إليها مع عرض نماذج من فكرهم لدعم ما ذهبنا إليه.

---

١ – «الصلة» (ص ٣٨٥).

المسلك الأول: التصريح بعصمة الأولياء:

إن القاريء لأسفار الفكر الصوفي ومراجعه المعتمدة يصادفه الكثير من النصوص المصرحة بعصمة الأولياء، فهذا أبو القاسم القشيري[1] يقول في وضوح تام: «واعلم أن من أجَل الكرامات التي تكون للأولياء دوام التوفيق للطاعات والعصمة عن المعاصي، والمخالفات»[2].

وفي تعريف الولي ذكر أنه هو الذي: «لا يخلق الله له الخذلان الذي هو القدرة على العصيان»[3].

فإذا كان الله تعالى – كما يزعمون – لم يخلق له القدرة على العصيان فكيف لا يكون معصومًا؟

وفي ترجمة الشيخ أبي بكر الحديدي[4] ذكر الشعراني أن الحديدي رأى الشيخ محمد العدل[5] – أحد أولياء زمانه – يحسس على بطن امرأة أجنبية لمرض كان بها فصاح عليه: واديناه! وامحمداه! الله أكبر عليك ياعدل. فقال: والله ما قصدتها بشهوة. فقال له الحديدي: أنت معصوم، نحن ما نعرف إلا ظاهر السنة»[6].

وقسم أبو بكر الواسطي[7] أولياء المتصوفة إلى ثلاث طبقات:

١ – طبقة منَّ الله عليهم بأنوار الهداية فهم معصومون من الكفر والشرك والنفاق.

---

١ – تقدمت ترجمته في (١/٥٧). ٢ – «الرسالة» (ص ٦٦٧). ٣ – ن.م (ص ٤٢٠).

٤ – أبو بكر الحديدي معروف بكنيته، أحد الصوفية الكبار، أحد شيوخ الشعراني كان دائم التسول في السفر والحضر، وكان الشعراني ربما رافقه في ذلك. توفي سنة (٩٢٥هـ) انظر ط.ك (٢/١١٥).

٥ – محمد العدل كان أحد أتباع الشيخ علي الدويب، ثم انفصل عنه ودخل خلوة طويلة وترك حضور الجمعة والجماعة حتى هدده أحد الشيوخ بهجرانه إذا لم يخرج فخرج، وكان من شيوخ الشعراني. انظر ط.ك (٢/١٠٨).

٦ – ط.ك (٢/١١٥).

٧ – هو أبو بكر محمد بن موسى الواسطي، أحد أصحاب الجنيد والنوري، وأحد المشاركين في وضع الكثير من أصول التصوف. مات سنة (٣٢٠هـ). انظر: «الحلية» (١٠/٣٤٩) و«الكواكب الدرية» للمناوي (٢/٥٥).

٢ – وطبقة منَّ الله عليهم بأنوار العناية فهم معصومون من الكبائر والصغائر.

٣ – وطبقة منَّ الله عليهم بالكفاية فهم معصومون من الخواطر الفاسدة[١].

المسلك الثاني: التكني بعصمة الأولياء وتسميتها حفظًا:

وكذلك يطلق الصوفية الحفظ على العصمة، ويصرح بعضهم بأن العصمة للأنبياء والحفظ للأولياء.

وإذا تأملنا هذه المسألة وجدنا أنه لا فرق بين العصمة والحفظ، لا في اللغة ولا في الشرع، وإنما أرادوا التستر والتخفي وراء الألفاظ مبالغة في الكيد والمكر. أما في اللغة فإن العصمة هي الحفظ[٢].

وهي أيضًا بمعنى المنع[٣].

وفي «اللسان»: «قال الأزهري: والحذاق من النحويين اتفقوا على أن قوله: ﴿ **لا عَاصِمَ** ﴾ [هود: ٤٣] بمعنى لا مانع»[٤] وأما في العرف والواقع فلا فرق بينهما أيضًا؛ إذ العصمة في حق الأنبياء المنع من وقوع الخطأ في الرسالة.

والمراد بالحفظ عند الصوفية: المنع من الوقوع في الذنوب والخطأ والخطايا فيما يقررونه من طقوس وشعائر، بل في كل ما يأتونه من مجون وفواقر.

وعلى هذا يكون ما ذكر في الفكر الصوفي من الفرق بين العصمة والحفظ عديم الجدوى، وبالأمثلة التي أذكر تتضح القضية أكثر.

يقول الشعراني مقرًّا بأن الفرق في اللفظ فقط لا في المعنى:

«متى صح للعبد سجود القلب لله عز وجل استحق العصمة إن كان نبيًّا والحفظ إن كان وليًّا، وإنما خص العلماء لفظ العصمة بالأنبياء من أجل فعلهم المباح؛ فإنهم لا يفعلونه إلا على جهة التشريع فهو واجب عليهم فعله لوجوب التبليغ عليهم... بخلاف غيرهم إذا فعلوا مباحًا لا يفعلونه إلا على أنه مباح، هذا

---

١ – «حلية الأولياء» (١٠/ ٣٥٠).

٢ – انظر «مختار الصحاح» و«لسان العرب» مادة (عصم).

٣ – انظر «القاموس» مادة (عصم).

٤ – «اللسان» مادة (عصم).

هو الفرق بين العصمة والحفظ بالنظر للفظ لا للمعنى»[1].

يشير الشعراني هنا إلى أن عصمة الأنبياء تقتضي أن لا يكون هناك شيء مباح عليهم بخلاف غيرهم كالأولياء فإنهم يفعلون المباح. فأولئك معصومون من ارتكاب المباح وهؤلاء محفوظون من النزول عن المباح إلى المكروه أو الحرام.

وغني عن البيان أنه لا فرق بين الصنفين في عدم الوقوع في المعاصي وإلى هذا أشار بقوله: «بالنظر للفظ لا للمعنى».

وذكر محمد خضر الشنقيطي عدة تعريفات للولي عند الصوفية ثم قال: «ولا يخفى أن هذا الكلام والذي قبله يدل على أن تخلل المعصية مناف للولاية، وهذا الذي يشير إليه كلام غير واحد من الفضلاء، وليس في ذلك قول بالعصمة التي لم تثبت إلا للأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - بل قصارى ما فيه القول بالحفظ، وقد قيل الأولياء محفوظون. وفسر بعدم صدور الذنب مع إمكانه»[2].

أقول: لا فرق بين قوله وقول الشعراني، والفارق الذي ذكره ليس بشيء لما يأتي:

١ - ذكر أن تخلل المعصية مناف للولاية.

٢ - سلم كغيره بعدم صدور الذنب من الأولياء وهو العصمة، وإن سمى بغيرها.

٣ - تفسير الحفظ بعدم صدور الذنب مع إمكانه، يبطله تصريح القشيري بأن الله لا يخلق للولي القدرة على العصيان؛ لأن معناه عدم إمكان وقوعه في المعصية.

ومثله قول الشعراني: «اعلم أن الحق تعالى لا ينظر إلى القطب الذي هو السلطان الباطن إلا بعين الأهلية، ولو أنه تعالى نظر إلى السلطان الظاهر بهذه

---

١ - «الجواهر والدرر» (ص ١٢٧).

٢ - «مشتهى الخارف الجاني» (ص ٤٦٦).

العين ما جار إمام قط... وإلى ذلك الإشارة بحديث: «**من أعطيها** - يعني الإمارة - **بغير مسألة وكل الله تعالى به ملكًا يسدده**» وهذا هو معنى العصمة. لكن الأدب أن يقال إنه محفوظ لا معصوم»[1].

نلاحظ الآتي:

١ - القول بعصمة القطب أو السلطان الباطن لأن الله ينظر إليه بعين خاصة.

٢ - أن الله لو نظر بعين الأهلية إلى الحاكم أو القاضي أو السلطان الظاهر - كما يسميه - لصار معصومًا ولكنا نطلق عليه الحفظ لا العصمة.

٣ - الحديث الذي ذكره ليس فيه ما يدعم القول بعصمة من أعطي الإمارة من غير مسألة، بل غايته أن يسدده الله في أحكامه واجتهاداته وينصره في جهاده، أما أن يكون معصومًا من الخطأ والخطايا فلا.

على سبيل المثال فقد حكم عمر بن الخطاب في المشركة ثم رجع عن حكمه. ولم يسأل الإمارة. رواه ابن أبي شيبة، والبخاري في «التاريخ الكبير»، والبيهقي، وقواه الذهبي[2].

المسلك الثالث: القول بعصمة الأولياء على نحو غير مباشر:

من الأساليب التي سلكها القوم في تقرير عصمة الشيوخ والأولياء أساليب غاية في الالتواء والخفاء، ولكن يظهر بالتأمل أن تلك الأساليب مقصود بها نشر عقيدة العصمة بين المريدين والأتباع. وهي في الواقع أساليب مناسبة للمنخرطين الجدد الذين قد يكون من الصعب أن يصارحوا بأن مما يجب عليهم اعتقاده عصمة الشيوخ فيتدرجوا معهم بهذه الطرق التي تمثل مادة تربوية صوفية تمهد قلوب السالكين لقبول عقائد كثيرة في الأولياء وتلزمهم القول بكل أنواع التقديس بما فيه الاستجابة والتسليم بعصمتهم.

---

١ - «اليواقيت والجواهر» (٢/ ١٣٠).

٢ - انظر: «المصنف» (٦/ ٢٤٧) و«التاريخ الكبير» (٢/ ٣٣٢) و«السنن الكبرى» (٦/ ٢٥٥)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٥٨٠).

وهذا المسلك يتحدد في ركيزتين:

الأولى: القول بوجوب طاعة الشيوخ والإيمان بكل ما جاءوا به:

إن من قواعد الدين المعروفة أن طاعة العلماء مقيدة بكون المطاع يأمر بما هو ثابت في الشرع، وأن من أمر أو دعا إلى ما يخالف الشريعة فأمره مطروح مبنوذ، وطاعته محرمة مهما كان مقامه في الظاهر.

قال تعالى: ﴿ **وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ** ﴾ [لقمان: (١٥)].

وقال: ﴿ **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ** ﴾ [الأنعام: (١٥٣)].

وعلى هذا فمن دعا إلى سبيل غير سبيل الكتاب والسنة فلا طاعة له في الساحة الإسلامية. وهذا ما صرح به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**» رواه أحمد عن علي وإسناده صحيح كما قال الألباني[١].

غير أن مؤسسي الفكر الصوفي رأوا أن طاعة الشيوخ واجبة ولا يجوز الاعتراض عليهم بأي شكل من أشكال الاعتراض، حتى ولو كان هذا الشيخ الولي بعيداً عن الحق متلبساً بالباطل؛ أي أن الشيخ يطاع لذاته بصرف النظر عن الأوامر والنواهي الشرعية، وهذه الرؤية مبنية على اعتقادهم بعصمة الولي. فإليك أمثلة من أقوالهم في هذا الصدد علماً بأن هناك مبحثاً خاصاً ببيان وجوب طاعة الشيوخ طاعة عمياء.

يقول القشيري: «فمن صحب شيخاً من الشيوخ ثم اعترض عليه بقلبه فقد نقض عهد الصحبة ووجبت عليه التوبة، على أن الشيوخ قالوا: عقوق الأستاذين لا توبة عنه»[٢].

---

١ – انظر: «المسند» (١/ ١٣١) و«صحيح الجامع» رقم (٧٥٢٠).

٢ – «الرسالة القشيرية» (ص ٦٣٣ – ٦٣٤).

وقال صاحب الرائية[1]:

فذو العقل لا يرضى سواه وإن نأى عن الحق نأي الليل عن واضح الفجر.

وقال ابن المبارك شارحًا له: «المعنى: أن من له عقل سليم وطبع مستقيم لا يرضى سوى شيخه ويدور معه حيثما دار وإن بعد الشيخ في ظاهر الأمر عن الحق بعداً كبعد الليل من الفجر...»[2].

هكذا مجرد الاعتراض بالقلب ينقض العهد الذي بين المريد وشيخه ويوجب التوبة، إلا أن عقوق الشيخ كبيرة من نوع نادر لا توبة عنها.

ياسبحان الله هل الاعتراض على الشيخ أكبر من الكفر؟ إن هذا لهو التقديس الذي لا تقديس يماثله.

وهذا النهج الذي انتهجه بناة الفكر الصوفي في نشر عصمة الأولياء قد أحس جميع الباحثين المنصفين بخطورته، حتى إن فئة منهم اعترف بتلك الخطورة فيقول الأستاذ سعيد حوى[3]: «إن بعض الصوفية يعتبرون الكرامة دليل الولاية، ويعتبرون الولاية مظنة العصمة، فمتى ظهرت كرامة على يد شيخ اعتبروا ذلك علامة على العصمة – وإن أعطوا العصمة هنا اسم الحفظ – ثم بنوا على ذلك وجوب الالتزام بالشيخ، ووجوب استشارته في كل شيء، ووجوب الالتزام بكل ما قاله. ويأخذون عنه الفتوى والسلوك في كل أمر، وهو موضوع يترتب عليه ما يترتب من فساد أحيانًا»[4].

نلاحظ:

١ – أن هذا اعتراف بالحق من هذا الشيخ الصوفي، وإن كان اعترافًا مشوباً بالحذر كما يظهر من قوله «إن بعض الصوفية» ومن قوله «ما يترتب عليه من فساد أحيانًا».

---

١ – أبو العباس أحمد بن محمد بن خلف البكري الصوفي، ولد بسلا بالمغرب سنة (٥٨١هـ) ونشأ بمراكش، واستوطن الفيوم من مصر، وبها توفي سنة (٦٤١هـ). انظر: «الإبريز» (ص ٢٤١).

٢ – المصدر السابق (ص ٢٢٨).

٣ – أحد الصوفية المعاصرين.

٤ – «تربيتنا الروحية» (ص ٢١٩).

٢ – التسلسل التدريجي في عقيدة العصمة عند الصوفية أنه متي ظهرت كرامة على يدي شخص فهو ولي، ومتى ما كان وليًّا فهو معصوم، ومتى كان معصومًا فقد وجبت طاعته. فالقول إذن بوجوب الطاعة العمياء للشيوخ مبني على اعتقاد عصمتهم والتسوية بين الأولياء والأنبياء في ذلك حاصلة.

يقول علي الخواص: «إن الأولياء لهم الإشراف على حضرات الوحي فربما تهب على قلوبهم من تلك الحضرة نفحات تكشف لهم عن حقائق الأمور الإلهية فيكون من الأدب قبول تلك النفحات بالإيمان كما قبلت من الأنبياء»[١].

الركيزة الثانية: وجوب تأويل معاصي الأولياء على فرض وقوعها:

إن من مقتضيات عقيدة العصمة اعتقاد أن كل تصرف يصدر من الولي فهو جار على الطاعة، وحتى لو حصل أنه ارتكب معصية فإنها تنقلب طاعة في حقه، وهذا ما يقوله ابن عربي، إذ يرى أن «من شروط المريد أن يعتقد في شيخه أنه على شريعة من ربه وبينة منه، ولا يزن أحواله بميزانه، فقد تصدر من الشيخ صورة مذمومة في الظاهر وهي محمودة في الباطن والحقيقة، فيجب التسليم، وكم من رجلٍ كأسُ خمر بيده ورفعه إلى فيه وقَلَبه الله في فيه عسلاً، والناظر يراه شرب خمرًا وهو ما شرب إلا عسلاً»[٢].

أقول: لقد رأينا وعايشنا جماعة من الذين أشيع عنهم أن الخمر تنقلب حليبًا في أفواههم فلما تأملناهم وجدناهم من السكارى الذين لا يكادون يفيقون، ولا ريب أن هذه الدعاوى لو كانت صادقة لما سكروا لأن العسل والحليب ليسا من المسكرات فيما أعلم.

ثم لماذا يقوم الأولياء بهذه التمثيليات المدهشة المهينة الخارقة لأحكام الشريعة الغراء؟ إن مثل هذه الترهات لم تكن لتروج في المجتمع الإسلامي لولا تقاعس الحكام عن تطبيق أحكام الشريعة، وإقامة حدود الله على هذه الطبقة؛ إذ

---

١ – «الجواهر والدرر» (ص ١١٣) مع «الإبريز». ٢ – «الإبريز» (ص ٢٢٨).

لو كان الجلد الحازم هو نصيب كل من يشرب الخمر – بصرف النظر عما تنقلب إليه – لكان في ذلك حدًّا مانعًا من التلاعب بالشريعة وبعقول الناس.

وحرصًا على عدم الاعتراض على هؤلاء «المعصومين» بسبب وقوعهم في المعاصي أحيانًا أخذ الصوفية بوضع الحواجز والعراقيل في سبيل النقاد وتخويفهم من توجيه النقد إلى هذه الممارسات، فيقول الدباغ:

«فإذا رأيت الولي الكبير فيما يظهر للناس يعصي فهو ليس بعاصٍ وإنما روحه حجبت ذاته فظهرت في صورتها فإذا أخذت في المعصية فليست بمعصية... وسبب هذه المعصية الظاهرية شقاوة الحاضرين»[1].

قلت: هذا قلب للموازين ومجازفة خطيرة وتعليل سقيم: العاصي ليس بعاصٍ ولا شقي وإنما الذي دفعه إلى ارتكاب ما ارتكبه من المعاصي هو شقاوة الحاضرين. ويعني قطعًا الذين ينتقدونهم.

وعدم الاعتراض على الشيوخ هو مقتضى إجماع جميع المصنفين من أئمة التصوف وأصحاب الطرق فيقول الشيخ التجاني – وهو يعدد آداب المريد:

«فلا يعترض شيئًا من أمور الشيخ، فإن لم يوافق ما عنده من ظاهر العلم أو باطنه فليعلم أن هناك دقائق بين الشيخ وربه لا يدريها التلميذ، والشيخ يجرى على منوال تلك الدقائق[2].

خلاصة ما سبق في هذا المطلب:

١ – أن غلو الصوفية ومبالغتهم في تقديس الأولياء وصل إلى حد اعتقاد أن الذنوب لا تصدر عنهم فأتوا بعقيدة عصمة الأولياء مقارنة بعقيدة عصمة الأئمة عند الرافضة.

٢ – صرحوا بهذه العقيدة أحيانًا، وأحيانًا سموها بالحفظ تسترًا مع بقاء المعنى المقصود من العصمة.

---

١ – «الإبريز» (ص ٢٢١).

٢ – «جواهر المعاني» (١/١٥٧).

يقول الأستاذ إحسان رحمه الله: «إن الصوفية يعتقدون في أوليائهم ما يعتقد الشيعة في أئمتهم من تأليههم وجعلهم أنبياء أو ـ كالأنبياء – معصومين ولو أنهم كثيراً ما يتجنبون استعمال هذه اللفظة، ويستبدلونها بالحفظ، ولا يقصدون من ورائها إلا العصمة التي يستعملها الشيعة توقيًا وتحفظًا من طعن الطاعنين واعتراض المعترضين، وستراً لتلك الصلة الوثيقة التي تربطهم مع الشيعة، ولو أن بعض المتهورين منهم لم يراعوا هذا الكتمان والإخفاء وباحوا بهذا السر جهراً وعلنًا عارفين بأن تَقِيَّتَهم هذه لا تسمن ولا تغني من جوع؛ لأن المراد من كلتا اللفظتين واحد لا اختلاف بينهما من حيث المدلول»[1].

٣ – كما أنهم قالوا بوجوب طاعة الأولياء والشيوخ وعدم مخالفتهم لأنهم معصومون، بينوا أن الشيخ على فرض صدور المعاصي منه فلا ينبغي أن يعتقد أنه عاصٍ في حقيقة الأمر لأن عصمته تقتضي عدم صدور المعاصي منه.

وفي المطلب التالي سوف نرى أن نصوصهم في عصمة الأولياء تدور حول المسالك الثلاثة التي ذكرناها.

المطلب الثاني: بعض نصوصهم في تقرير عصمة الأولياء وتحليلها:

بينا المسالك التي يسلكها أقطاب الفكر الصوفي في تقرير عصمة الأولياء، ومثلنا لكل مسلك بأمثلة قصدنا بها الاستدلال على ما قلنا، وفي هذا المطلب نتناول عدداً من النصوص القاضية بعصمة الأولياء نقلناها من المصادر الصوفية المعتمدة عندهم.

والذي دفعنا إلى عرض هذه النصوص وتحليل ما يحتاج منها إلى تحليل أمور:

١ – تكثير ما نورده من أقوال المتصوفة في هذه القضية من المراجع المشهورة حتى لا يظن ظان أننا تصيدنا أقوالاً شاذة غير معتمدة للتدليل بها على ما نقول، بل نريد أن يعلم الجميع أن موضوع عصمة الأولياء – على خطورته –

---

١ – «التصوف، المنشأ والمصادر» (ص ٢٠٤).

فكر صوفي مشهور، والعمل مازال جاريًا على مقتضاه في كل محيط صوفي، كإيجاب طاعة الشيوخ طاعة عمياء، وإيجاب تأويل مخالفتهم الشرعية.

٢ – أن يزداد الواقف عليها علمًا بأن من ذهب إلى أن الصوفية لم يصرحوا بعصمة الأولياء وإنما كنوا بها لم يصب فيما ذهب إليه.

٣ – أن يتمرس على ملاحظة هذه المسالك في الفكر الصوفي حتى لا يخدع فيقر بشيء ظاهره مظنة لإجلال الأولياء واحترامهم وباطنه تقديسهم والغلو فيهم وإعطاؤهم ما لا يستحقه إلا ربهم وخالقهم.

ومن هذه النصوص:

سأل الشعراني شيخه الخواص عن الخواطر القبيحة هل تقع للخواص كما هي واقعة للعوام؟ فأجاب:

«لا يقع للكمل إلا الخواطر التي تناسب مقامهم لا يشاركون العامة في الخواطر التي تطرقهم لا في المحاسن ولا في القبائح لارتفاع الكمل عن مشهد العامة، والخواطر تابعة للمشاهد»[1].

لاحظ: **أولاً**: أنه نفى عن الكمل ورود الخواطر القبيحة، بل حتى الخواطر الحسنة عند العوام نفاها عنهم فكيف إذن بالأقوال القبيحة؟ ثم كيف بالأعمال القبيحة؟ لا شك أن هذا قول بعصمتهم في غاية الوضوح.

ثانيًا: قارن هذا القول بموقف الصحابة حين نزل قوله تعالى: ﴿ **وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ [البقرة: (٢٨٤)].

فإن ذلك اشتد عليهم فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم بركوا على الركب فقالوا: أي رسول الله كُلفنا من الأعمال ما نطيق الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أُنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها. فأمرهم النبي

---

١ – «درر الغواص» (ص ٣ – ٤).

صلى الله عليه وآله وسلم أن يقولوا سمعنا وأطعنا. فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى فأنزل: ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ...** ﴾ [البقرة: (٢٨٦)]»[١].

فإذا كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم خير الأمة بعد نبيها – لا يقدرون على حفظ الأنفس وحمايتها من توارد الخواطر القاهرة، فليس هناك شك في أن الصوفية يريدون أن يجعلوا أولياءهم وكُملهم فوق الصحابة في المراتب، وفي ذلك من التجزيف والتزييف ما لا يخفى.

ويرى التجاني أن فيض الفتح إذا هب على العبد فإنه: «يتطهر من جميع الأوصاف المذمومة، فلا يبقى فيه من تلك الأوصاف لا قليل ولا كثير، بل يهدمها عينًا وأثرًا، وبسبب ذلك الفيض يتصف بأضداد الصفات الممحوة من صفات الملائكة والروحانيين والنبيين، ويصير بسبب ذلك كأنه من جنس الملائكة»[٢].

وبهذا يقول بعصمتهم حيث جعل صاحب الفتح كالملائكة والأنبياء في الطهارة والنقاء وهم معصومون.

ويقول صاحب «الإبريز»: «إن الذنوب لا تصدر إلا من المحجوبين أهل الغفلة والظلام، ولا تصدر من العارفين أهل القرب والمشاهدة، فكيف بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام»[٣].

وهذا القول بالإضافة إلى أنه يقرر عصمة العارفين، فيه رمي الأمة الإسلامية كلها بالغفلة والحجاب، وفيه أيضًا تيئيس لها؛ لأن الذنوب لا بد من وقوعها، فإذا كان وقوعها من أي شخص يعني أنه محجوب وغافل وغير عارف بالله فإن ذلك مدعاة إلى اليأس ﴿ **إِنَّهُ لا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ** ﴾ [يوسف: (٨٧)].

ولا ننسى هنا قول القشيري: «ومن شرط الولي أن يكون محفوظًا، كما أن

---

١ – انظر «مسلم» في كتاب الإيمان – باب (٥٧) (ص ١١٥).

٢ – «جواهر المعاني» (٢/٥٧).

٣ – «الإبريز» (٢٩٨).

من شرط النبي أن يكون معصومًا»[1].

وأنت خبير بأنه لا فرق بين الحفظ والعصمة كما سبق تحقيقه.

ويرى الدباغ «أن أهل الفتح الكبير يغفر لهم ما تقدم من ذنوبهم وما تأخر، وحسناتهم مقبولة، وسيئاتهم كلها ترجع حسنات إذا فعلوها قبل الفتح، أما بعد الفتح فإنها لا تصدر منهم معصية لأنها لا تصدر إلا من المحجوبين»[2].

فأنت رأيت كيف ذكر أنهم يُغفر لهم ما تقدم من ذنوبهم وما تأخر، ثم احترز بأن ذلك ليس تناقضًا مع عقيدة العصمة لأن هذه الذنوب تقع قبل الفتح، وأما بعد الفتح والولاية فلا.

ويقول التجاني بعبارة صريحة لا تحتاج إلى تعليق: «ثم لتعلم أن من تجلى الله له بالسر المصون والغيب المكنون عصم من المعاصي بكل وجه وبكل اعتبار، فلا تتأتى منه المعصية التي هي مخالفة أمر الله تعالى صريحًا أو ضمنًا»[3].

وأما الشيخ الفوتي فقد نقل عن محمد بن سليمان الجزولي[4] قوله:

«ومن فضائل خدمة الأولياء اكتساب العلوم والآداب ومعرفة رب الأرباب والعصمة من الذنوب والتباعد من العيوب»[5].

تأمل كيف جعل من خدمة الأولياء العصمة من الذنوب. فإذا كان الخادم معصومًا بسبب الخدمة فكيف بالمخدوم؟ وهكذا تجري نصوصهم على هذا المنوال، وهي من الكثرة بحيث لو ذهبنا نسردها لأخذت من هذا البحث مساحة كبيرة ولخرجت بنا عن المقصود، فلنكتف بما أوردنا، ولننتقل إلى مناقشة عقيدة العصمة والرد عليها.

---

١ – «الرسالة» (ص ٥٢١) وقارن مع «معجم مصطلحات الصوفية» لحفني (ص ٢٦٩).

٢ – «الإبريز» (ص ٣٠١).

٣ – «جواهر المعاني» (١/ ٢٥٢).

٤ – هو محمد بن سليمان بن عبد الرحمن الجزولي الشاذلي، صوفي من أهل المغرب – تفقه بفاس ومات سنة (٨٧٠هـ) ودفن بمراكش. انظر: «معجم المؤلفين» (١٠/ ٥٢).

٥ –«الرماح» (١/ ٢٣).

المطلب الثالث: مناقشة عقيدة العصمة في الفكر الصوفي:

ذكرنا فيما سبق مسالك الصوفية ونصوصهم في تقرير عصمة الأولياء، وفي هذا المطلب نناقش هذه العقيدة ونرد عليها بما لا يدع في نفس المنصف شكًّا في كونها عقيدة دخيلة على الإسلام، كغيرها من العقائد الفاسدة التي تسربت إلى التراث الإسلامي في حين غفلة من كثير من المسلمين.

وقبل الخوض في الرد لا بد أن نشير هنا إلى أن العصمة في تبليغ رسالات الله من الأمور الضرورية للأنبياء والرسل كي لا يقع الخطأ والغلط في أداء أوامر الله ونواهيه، وأحكام الله وإرشاداته. فهم مسددون مدعمون بالوحي ونزول الملائكة عليهم، فلا يتأتى مع هذا أن ينطقوا عن الهوى، أو ينحرفوا عن سواء السبيل، ولذا يجب اتباعهم في كل ما يقولونه ويأمرون به. لسلامتهم من الخطأ والزلل، بخلاف غيرهم حيث إنهم معرضون للخطأ والنسيان والزلل والغلط فلا يؤمن جانبهم من هذه الأمور[1].

فعصمة الأنبياء أمر متقرر مفروغ منه بلا نزاع فيها بعد نبوتهم، أما قبل نبوتهم ففي وجوبها نزاع ليس هذا محل بيانه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «قد اتفق المسلمون على أنهم - يعني الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله، فلا يجوز أن يقرهم على الخطأ في شيء مما يبلغونه عنه. وبهذا يحصل المقصود من البعثة، وأما وجوب كونه معصومًا قبل أن يبعث نبيًّا لا يخطئ أو لا يذنب فليس في النبوة ما يستلزم هذا»[2].

وأما الرد على القول بعصمة الأولياء فمن أوجه:

الوجه الأول: ما جاء في القرآن من النصوص التي يناقضها القول بعصمة غير الأنبياء، ومنها:

١ - قوله تعالى: ﴿**قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ**

---

١ - انظر: «التصوف المنشأ والمصادر» (ص ٢٠١). ٢ - «منهاج السنة» (٢/٣٩٦).

﴿وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: (١٣٦)].

ووجه الاستدلال: أن الله تبارك وتعالى أمرنا في هذه الآية ونحوها بالإيمان بما جاء به النبيون، وأن نطيعهم فيما يأمرون؛ لأن المعصوم هو الذي يجب اتباعه في كل ما يقول ولا يجوز مخالفته في شيء، وذلك من خصوصيات الأنبياء. وعلى هذا فمن جعل بعد الرسول معصومًا يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد جعله مضاهيًا للأنبياء وأعطاه معنى النبوة وإن لم يعطه لفظها.

٢ - قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: (٥٩)].

«فلم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى الله والرسول، فمن أثبت شخصًا معصومًا غير الرسول، أوجب رد ما تنازعوا فيه إليه لأنه لا يقول عنده إلا الحق كالرسول. وهذا خلاف القرآن»[1].

٣ - وقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: (٦٩)].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: (٢٣)].

ووجهه أن المعصوم هو الذي تجب طاعته بلا قيد وتكون طاعته وسيلة للسعادة، وتكون مخالفته سببًا في استحقاق الوعيد. والله تعالى إنما أثبت هذا في حق الرسل خاصة ولم يثبته لغيرهم. فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي فرق الله به بين أهل الجنة وأهل النار، وبين الأبرار والفجار، وبين الحق والباطل، وبين الغي والرشاد، والهدى والضلال، وجعله القسيم الذي قسم الله به عباده إلى شقي وسعيد. فمن اتبعه فهو السعيد، ومن خالفه فهو الشقي، وليست

---

١ - «منهاج السنة» (٦/ ١٩٠).

هذه المرتبة لغيره. فدل على أنه لا معصوم غيره[1].

الوجه الثاني: ماورد في السنة من النصوص التي يناقضها القول بعصمة غير الأنبياء:

ومنها قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «**كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون**»[2].

فمقتضى هذا الحديث أن بني آدم كلهم خطاءون بدون استثناء، إلا من قام موجب على تخصيصه من ذلك وهم الأنبياء فيما يبلغونه من الوحي.

قال المباركفوري[3]: «وأما الأنبياء صلوات الله عليهم فإما مخصوصون عن ذلك، وإما أصحاب صغائر. والأول أولى فإن ما صدر عنهم من باب ترك الأولى»[4].

وعلى هذا فكل آدمي غير نبي فإنه خطاء غير معصوم من الخطأ والخطايا. وورد فيها قوله عليه الصلاة والسلام : «**قد كان في الأمم قبلكم محدَّثون، فإن يكن في أمتي أحد فعمر منهم**». قال ابن وهب (الراوي): تفسير محدثون: ملهمون. رواه الشيخان[5].

دل هذا الحديث على أن عمر بن الخطاب كان ملهمًا، فحصل بذلك يقين لدى كل مؤمن مصدق بأخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أي محدَّث

---

١ – انظر «منهاج السنة» (٦/١٩٠).

٢ – أخرجه الترمذي (٤/٦٥٩)، وابن ماجة (٢/١٤٢٠ح ٤٢٥١) وأحمد (٣/١٩٨)، والدارمي (٢/٣٠٣)، والحاكم (٤/٢٤٤)، كلهم من طريق علي بن مسعدة عن قتادة عن أنس مرفوعًا. قال الترمذي: غريب. وقال الحاكم: صحيح الإسناد وتعقبه الذهبي بأن عليًّا فيه لين. وحسنه الشيخ الألباني «صحيح الجامع» برقم (٥٤١٥)، وفي «التعليق على التنكيل» (٢/٢١٣).

٣ – هو عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، عالم مشارك في أنواع العلوم، وفي الصناعة الحديثية على وجه الخصوص، ولد في بلدة مباركفور بالهند، توفي سنة (١٣٥٣هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (٥/١٦٦).

٤ – «تحفة الأحوذي» (٧/٢٠٢).

٥ – البخاري: فضائل الصحابة ـ باب مناقب عمر بن الخطاب (٣/١٦ح ٣٦٨٩) ومسلم: فضائل الصحابة ـ باب من فضائل عمر (٤/١٨٦٤).

ومخاطَب وملهم فرض وجوده في أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فعمر أفضل منه. ومع هذا فقد كان عمر يفعل ما هو الواجب عليه فيعرض ما يقع له على ما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فتارة يوافقه فيكون ذلك من فضائل عمر، وتارة يخالفه فيرجع عمر عن ذلك. كما رجع يوم الحديبية، وكما رجع عن إنكاره موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك رجع عن رأيه في ترك قتال مانعي الزكاة.

ولهذا كان عمر يشاور الصحابة ويناظرهم ويرجع إليهم في بعض الأمور، وينازعونه في أشياء، فيحتج عليهم، ويحتجون عليه بالكتاب والسنة، ويقرهم على منازعته ولا يقول لهم أنا محدَّث ملهم مخاطَب فينبغي لكم أن تقبلوا مني ولا تعارضوني. فأي أحد ادعى أو ادعى له أصحابه أنه ولي لله وأنه مخاطب، أو ملهم يجب على أتباعه أن يقبلوا منه كل ما يقوله ولا يعارضوه ويسلموا له حاله من غير اعتبار بالكتاب والسنة، فهو وَهُم مخطئون، ومثل هذا أضل الناس، فعمر ابن الخطاب أفضل منه وهو أمير المؤمنين وكان المسلمون ينازعونه... وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[1].

ويقول شيخ الإسلام: «لما كان ولي الله يجوز أن يغلط لم يجب على الناس الإيمان بجميع ما يقوله إلا أن يكون نبيًّا، ولا يجوز له أن يعتمد على ما يلقى إليه في قلبه... مما يراه إلهامًا ومحادثة وخطابًا، بل يجب عليه أن يعرض ذلك جميعه على ما جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم فإن وافقه قبله، وإن خالفه لم يقبله، وإن لم يعلم أموافق هو أم مخالف توقف فيه»[2].

وجملة القول أن عمر بن الخطاب أفضل من كل ولي يدعى أو يدعي له أصحابه العصمة من الخطأ؛ لأن عمر هو أحد الخلفاء الراشدين، وأحد المبشَّرين بالجنة، وقد ورد نص في حقه بأنه ملهم، فلم يبق هناك شك أو ريبة في ولايته

---

١ – انظر: «الفرقان بين الأولياء» (ص ٥١ – ٥٥). ٢ – المصدر السابق (ص ٥٠ – ٥١).

لله، ومع ذلك لم يكن معصومًا من الخطأ ولا ادعاه لنفسه، ولم يدع الناس إلى التسليم بكل ما يقوله أو يفعله.

وينبغي بالمسلم الناصح لنفسه أن يعلم أن الحق واضح جلي والدين كامل تام، وأمامنا كتاب الله تعالى وسنة نبيه فلا نحتاج معهما إلى أحاديث المحدثين وإلهامات الملهمين.

قال ابن تيمية: «وكان الأمم قبلنا محتاجين إلى محدثين، بخلاف أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فإن الله أغناهم به فلم يحتاجوا معه إلى نبي ولا إلى محدث»[1].

كما ينبغي أن نشير أيضًا إلى أن ما يتصوره البعض من أن الوقوع في الخطأ والنسيان ينافي الولاية تصور خاطيء.

يقول شيخ الإسلام: «وليس من شرط الولي أن يكون معصومًا لا يغلط ولا يخطيء، بل يجوز أن يخفي عليه بعض علم الشريعة، ويجوز أن يشتبه عليه بعض أمور الدين، حتى يحسب بعض الأمور مما أمر الله به أو مما نهى الله عنه وليست كذلك، ويجوز أن يظن في بعض الخوارق أنها من كرامات أولياء الله تعالى وتكون من الشيطان، لبسها عليه لنقص درجته ولا يعرف أنها من الشيطان وإن لم يخرج بذلك عن ولاية الله تعالى، فإن الله تعالى تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»[2].

ويقول ابن القيم: «إن كون العبد مصطفًى لله، ووليًّا لله، ومحبوبًا لله، ونحو ذلك من الأسماء الدالة على شرف منزلة العبد وتقريب الله له لا ينافي ظلم العبد نفسه أحيانًا بالذنوب والمعاصي، بل أبلغ من ذلك أن صديقيته لا تنافي ظلمه لنفسه، ولهذا قال صديق الأمة وخيارها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم علمني دعاء أدعو به في صلاتي. فقال: «**قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيراً ولا يغفر**

---

١ – «الفرقان بين الأولياء» (ص ٧٣).

٢ – «مجموع الفتاوى» (١١/ ٢٠١).

الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»[1].

والحديث متفق عليه[2].

ويقول العلامة الشوكاني: «واعلم أن أولياء الله غير الأنبياء ليسوا بمعصومين، بل يجوز عليهم ما يجوز على سائر عباد الله المؤمنين، لكنهم قد صاروا في رتبة رفيعة ومنزلة علية فقلَّ أن يقع منهم ما يخالف الصواب وينافي الحق، فإذا وقع ذلك فلا يخرجهم عن كونهم أولياء لله»[3].

الوجه الثالث: أن من الصوفية من ينفي كون الأولياء معصومين:

فلنكتف بمثال قديم وآخر جديد:

يقول أبو القاسم القشيري: «ولا ينبغي للمريد أن يعتقد في المشايخ العصمة، بل الواجب أن يذرهم وأحوالهم»[4].

وهذا كما رأيت تناقض منه حيث صرح في غير موضع من رسالته بعصمتهم. وقد أوردنا بعض ذلك فيما مضى.

والمثال الآخر قول الأستاذ سعيد حوى: «لقد تصور بعض الصوفية أنه يمكن أن تصل بعض القلوب إلى العصمة فاعتبروا كل ما يلقى فيها، وكأنه وحي منزل، وبذلك جعلوا قلوب الأولياء كقلوب الأنبياء وهذا كفر وضلال... ومهما ادعى المدعون أن قلبًا يرقى إلى حيث يدرك ما يلقى فيه فإن أحدًا لا يجوز أن يدعي عصمة القلب وإلا فإنه يكفر»[5].

الوجه الرابع: أن أولياءهم يختلفون في المسائل ويخطِّئ بعضهم بعضًا: ما دام هؤلاء الأولياء «المعصومون» يختلفون اختلاف تضاد[6] في بعض الأمور فلا

---

١ – «طريق الهجرتين» (ص ٣٣٢).

٢ – البخاري: الأذان ـ باب الدعاء قبل السلام (١/٢٦٨ح ٨٣٤) ومسلم: الذكر ـ باب استحباب خفض الصوت بالذكر (٤/٢٠٧٨).

٣ – «قطر الولي» (ص ٢٣٤).

٤ – «الرسالة» (ص ٧٤٣).

٥ – «تربيتنا الروحية» (ص ٢٠٦).

٦ – للوقوف على انقسام الاختلاف إلى اختلاف تنوع واختلاف تضاد انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٣٣).

بد أن يكون الحق إلى جانب دون جانب، ولا بد أن يكون هناك مخطئ ومصيب، وإذا وجدنا أن وليًّا ما أخطأ في قضية ما أيقنا بانتفاء العصمة عنه، وإذا انتفت العصمة عن أحد من الأولياء جاز انتفاؤها عنهم جميعًا.

فإليك النصوص في هذا الاختلاف:

قال الشعراني لشيخه الخواص: «الشيخ عبد القادر الجيلاني لم يقل: قدمي هذه على رقبة كل ولي لله تعالى إلا بإذن. فقال الخواص: لو كان ذلك بأمر من الله ما وقع منه ندم حين وفاته، فقد بلغنا أنه وضع خده على الأرض وقال: هذا هو الحق الذي كنا عنه في غفلة، وندم واستغفر، ومعلوم أن الندم لا يكون عقب امتثال الأوامر الإلهية إنما يكون عقب ارتكاب أهوية النفوس»[1].

فإذا كان الشيخ عبد القادر ـ الذي لا أظن أن صوفيًّا واحداً يشك في ولايته ـ يقع في مثل هذه الأمور المعبر عنها بهوى النفس فأين العصمة والحفظ المدعى؟

ويقول الدباغ: «لم أزل أتعجب من الولي الذي يقول إنه يملأ الكون، وذلك لأن للكون بابًا منه يقع الدخول إليه وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهل يطيق مخلوق من المخلوقات أن يحمل نوره صلى الله عليه وآله وسلم ومن عجز عن الباب فكيف يطيق غيره»[2].

مادام بعض أولياء الصوفية يدَّعون لأنفسهم أموراً بغير دليل ولا برهان مما يجعل بعض أوليائهم كالدباغ يتصدى للرد عليه وتفنيد مزاعمه. فلماذا لا نتوقف نحن في قبول كل ما يصدر عنهم مما يخالف الكتاب والسنة، بل ونقذف به عرض الحائط.

ومثله قوله: «وقد غلط بعض الأولياء من أهل الفتح فظن أن الولي العارف الكبير قد يبلغ مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المعرفة وهذا الذي ظنوه غلط مخالف لما في نفس الأمر»[3].

---

١ ـ «الجواهر والدرر» (ص ١٤٠).

٢ـ «الإبريز» (ص ٢٦٠).

٣ ـ المصدر السابق (ص ٢٦٤).

إذن بعض الأولياء من أهل الفتح يقعون في أغلاط شنيعة لا يحسن السكوت عليها ولا يوجد لها تأويل. إذ لو وجد لها تأويل قريب أو بعيد لبادر الدباغ كعادته إلى بيانه والتشبث به.

وما دام الأمر كذلك لمَ نذهب إلى أن المعاصي التي تقع من بعضهم إنما هي صورية وليست حقيقية؟

وقال أيضًا: «اختلف الأولياء في أنا لو رجعنا إلى النعمة الأولى هل نجدها على حالتها الأولى أم لا»[1].

يعني أن أهل الجنة في تنقل دائم بين النعم فكلما رأوا نعمة وتمتعوا بها تبدلت وأتتهم نعمة أخرى، فالمسألة هي حول ما إذا رجعوا إلى النعمة الأولى هل تكون باقية على حالها أو لا؟ فاختلف فيها الأولياء. قوم قالوا بالإيجاب، وقوم قالوا بالنفي.

فأين العصمة من الخطأ؟ وأين النظر في اللوح المحفوظ؟ وأين أخذ الأحكام من الله بلا واسطة؟

وهناك قضية عقدية متعلقة بالقدرة الإلهية أثارها أبو حامد الغزالي[2] فذهب إلى أنه: «ليس في الإمكان أبدع مما كان». وشرحه بأن الله تعالى لو ادخر أبدع مما خلق مع القدرة عليه لكان بُخلاً ينافي الجود وظلمًا يناقض العدل[3].

والذي يعنينا في هذه المسألة هو أن أولياء التصوف اختلفوا حولها اختلافًا شديدًا وتبادلوا فيها ردودًا عنيفة. فلخص ذلك صاحب «الإبريز» فذكر أن في المسألة ثلاث طوائف: طائفة أنكرت وردت على أبي حامد، وطائفة أوَّلتها، وطائفة كذبت النسبة إلى أبي حامد.

ثم أخذ في المناقشة فقال: «والطائفة الأولى الرادة على أبي حامد هم المحققون من أهل عصره فمن بعدهم إلى هلم جرًّا»[4] ثم ذكر جماعة من

---

١ – المصدر السابق (ص ٣١٥).
٢ – تأتي ترجمته في (١/٤٩٤).
٣ – «الإحياء» (٤/٢٧٥).
٤ – «الإبريز» (ص ٢٦٨).

الأولياء المدافعين عن الغزالي ورد عليهم واحداً واحداً، فذكر منهم:

١ – ابن عربي فذكر دفاعه عن الغزالي ثم قال: «وليس هذا من الجواب في شيء»[١].

٢ – الشيخ عبد الكريم الجيلي[٢]، وقال في الرد عليه «وهذا أيضًا ليس بجواب»[٣].

٣ – الشيخ محمد المغربي الشاذلي[٤] «شيخ السيوطي في الطريقة» ذكر دفاعه ثم قال: «وهذا إن سلم من التصحيف فليس بجواب أيضًا»[٥].

٤ – الشيخ أحمد زروق[٦]، ذكر دفاعه ثم رد عليه قائلاً: «ولا يخفى ما فيه»[٧].

٥ – أما الشيخ جلال الدين السيوطي الذي ألف في المسألة كتابًا سماه «تشييد الأركان لمسألة ليس في الإمكان» فقد قال: «توقفت في هذا الأمر أياماً حتى مَن الله علي بفهمه بعد التضرع إليه وإظهار الذل والافتقار فألهمني إياه وله الحمد» ثم ذكر الجواب، لكنه مع هذا التمهيد لم يسلم من صاحب «الإبريز» فقال في الرد عليه:

«لو عبر حجة الإسلام كذلك لقرب الحال، ولكنه قال: لو ادخره مع القدرة عليه لكان بخلاً ينافي الجود... وأهل السنة رضي الله عنهم ينزهون ربهم عن وصفه بالبخل»[٨].

ورد على الطائفة التي توقفت في المسألة وحاولت أن تجد لها تأويلاً فقال:

---

١ – المصدر السابق (ص ٢٧٠).

٢ – عبد الكريم بن إبراهيم الجيلي القادري صوفي كبير مقدس فكره وأراؤه عند الصوفية. مات سنة (٨٣٢هـ) له تصانيف أشهرها «الإنسان الكامل» انظر: «معجم المؤلفين» (٥/٣١٣).

٣ – «الإبريز» (ص ٢٧٠).

٤ – لم أقف على ترجمته.

٥ – «الإبريز» (ص ٢٧٠).

٦ – أحمد بن أحمد البرسلي الشهير بزروق، شيخ صوفي من أهل المغرب، ولد بفاس سنة (٨٤٦هـ) وتوفي بطرابلس الغرب سنة (٨٩٩هـ) انظر: «معجم المؤلفين» (١/١٥٥).

٧ – «الإبريز» (ص ٢٧١ - ٢٧٢)

٨ – ن.م (٢٧٣ - ٢٧٤).

«وأما توقف المنتصرين لأبي حامد في الظلم والبخل فما كان من حقهم أن يتوقفوا، بل كان الواجب عليهم أن يبادروا إلى رده وإنكاره فإنه مردود ببداهة العقول، ولا يصح أن يتمشى إلا على أصول الفلسفة والاعتزال»[1].

أقول: الحق واضح إن شاء الله في مسألة العصمة، فالصواب أن يعاملوا الناس كلهم في كل المسائل بما عامل به صاحب «الإبريز» الغزالي ومن معه من الأولياء والأقطاب، فيرد عليهم كل ما يأتون به مما يناقض قواعد الشرع، وبذلك تبقى الشريعة في منأي من التحريف والنقص والزيادة، ومن مشاركات العقول والقلوب التي أدت إلى تحريف الأديان السابقة وتبديل أكثر أحكامها.

---

١ – ن.م (ص ٢٨٠).

الفصل الثاني
اعتقاد أن بعض الأشخاص له حق في التشريع

تمهيد

أولاً: بيان العلاقة بين الفصل الأول والثاني:

لقد كان بحثنا وعرضنا وتحليلنا في الفصل السابق حول الأولياء والأقطاب في الفكر الصوفي: مواصفاتهم ووظائفهم. ولما كان من تلك المواصفات ما يزعمونه من قدراتهم الفائقة على التصرف في الكون والحياة، وعلمهم بالغيب علمًا مطلقًا غير مقيد، وكان منها وصفهم بأنهم معصومون، كان من المناسب أن أبين في هذا الفصل اعتقاد الصوفية بأن لأوليائهم حقوقًا في التشريع؛ لأن هذا الحق جاء نتيجة طبيعية لتلك الأوصاف إذ لو لم يكن لهم هذا الحق لما كان في علمهم بالغيب ولا في عصمتهم وقدرتهم على فعل كل ما يريدون أية فائدة. وهذا هو الرابط بين الفصلين، وبه تتبين خطورة اعتقاد العصمة في غير المعصوم.

تحدث الشيخ محمود شلتوت[1] عن أسباب ذيوع البدع فذكر أن السبب الأول: اعتقاد العصمة في غير المعصوم وأضاف: «إن هذا الأمر يُرى فيمن ينتسبون إلى طرق التصوف، وأنهم يقرأون عن شيوخ طريقتهم شيئًا من الأحوال التي تنافي الأحكام الشرعية، فيعتقدون أنها من التشريع الذي خص الله به عباده

١ - محمود شلتوت أحد العلماء بمصر، ولد سنة (١٨٩٢م)، وعين شيخًا للأزهر سنة (١٩٥٨م) حتى وفاته سنة (١٩٦٣م)، له عدد من الكتب وفتاوى مجموعة. انظر: «الموسوعة العربية الميسرة» (ص ١٠٩١).

المقربين، وأن شيخهم لا يفعل إلا حقًّا ولا يقول إلا صدقًا، والفقه للعموم وهذه طريقة الخصوص فيتبعونه في كل ما يؤثر عنه من قول أو فعل على أنه الطريق المقرب إلى الله الموصل إلى رضاه»[1].

ثانيًا: ينبغي أن نعلم بادئ ذي بدء أن الله تبارك وتعالى﴿ **هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ** ﴾ [التوبة: (٣٣)، سورة الصف: (٩)].

وأنه سبحانه أتم نوره وأكمل الدين الذي ارتضاه للناس فقال تعالى: ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا** ﴾ [المائدة: (٣)].

وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما ترك بابًا من أبواب الخير إلا ودلنا عليه وأمرنا به، ولا بابًا من أبواب الشر إلا حذرنا منه ونهانا عنه.

وكان مما نهانا عنه أشد النهي الابتداع في الدين، واتباع محدثات الأمور فقال عليه الصلاة والسلام: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[2]. ومعنى رد: أي مردود على محدثه عقيدة كانت أم قولاً أم فعلاً، إذا كان مخالفًا لما عليه السنة[3].

وقال صلى الله عليه وآله وسلم في خطبته: «... **فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**». متفق عليه واللفظ لمسلم[4].

ورد على الذين تقالوا عبادته وأحدثوا أمورًا لم تشرع بقوله عليه الصلاة

---

١ – «أسباب البدع ومضارها» (ص ٤٥).

٢ – البخاري: في الصلح – باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (٢/٢٦٦ح ٢٦٩٧) ومسلم: في الأقضية (باب ٨ ص ١٣٤٣).

٣ – انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (١/ ٢٩٠).

٤ـ مسلم: في الجمعة ـ باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/ ٥٩٢). والبخاري: في الاعتصام ـ باب (٢) (٤/ ٣٥٩ح ٧٢٧٧).

والسلام ـ: «**فمن رغب عن سنتي فليس مني**». متفق عليه[1]. «والرغبة في الشيء إيثاره والميل إليه، والرغبة عنه: تركه والصدوف عنه»[2].

ولهذا كله عاش الصحابة أزهى أيام الإيمان، والاعتصام بالكتاب والسنة، ووقفوا مواقف مشرفة في الذود عن الحق الذي أخذوه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

أخرج الدارمي أن أبا موسى الأشعري قال لابن مسعود: إني رأيت في المسجد قومًا حلقًا جلوسًا ينتظرون الصلاة، في كل حلقة رجل وفي أيديهم حصى فيقول: كبروا مائة. فيكبرون مائة. فيقول: هللوا مائة. فيهللون مائة. فيقول: سبحوا مائة فيسبحون مائة... قال: أفلا أمرتهم أن يعدوا سيئاتهم وضمنت لهم ألا يضيع من حسناتهم شيء؟ ثم أتى حلقة من تلك الحلق، فوقف عليهم فقال: ما هذا الذي أراكم تصنعون؟ قالوا: ياأبا عبد الرحمن حصى نعد به التكبير والتهليل والتسبيح والتحميد. قال: فعدوا سيئاتكم فأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء، وَيْحَكُم ياأمة محمد ما أسرع هلكتكم، هؤلاء أصحابه متوافرون، وهذه ثيابه لم تبل، وآنيته لم تكسر، والذي نفسي بيده إنكم لعلى ملة هي أهدى من ملة محمد أو مفتتحو باب ضلالة. قالوا: والله ياأبا عبد الرحمن ما أردنا إلا الخير. قال: وكم من مريد للخير لن يصيبه». قال الألباني: إسناده صحيح[3].

وقال ابن مسعود أيضًا: «اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم». رواه الدارمي، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، وصحح إسناده الألباني[4].

---

١ ـ البخاري: في النكاح ـ باب الترغيب في النكاح (٣/٣٥٤ح ٥٠٦٣) ومسلم: في النكاح ـ باب (١) (٢/١٠٢٠).

٢ ـ «جامع الأصول» (١/٢٩٥).

٣ ـ «سنن الدارمي»: المقدمة ـ باب في كراهية أخذ الرأي (١/٦٨). و«تخريج كتاب إصلاح المساجد» للقاسمي (ص ١٢).

٤ ـ «سنن الدارمي» (١/٦٩) و«مجمع الزوائد» (١/١٨١) و«تخريج إصلاح المساجد» (ص ١٢).

وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنه : «كل بدعة ضلالة وإن رآها الناس حسنة». رواه اللالكائي، وصححه الألباني[1].

ثالثًا : أن التشريع حق لرب العالمين وليس من حق البشر، والناقص من الدين كالزائد فيه كلاهما مبتدع مشرع، ولذلك يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «**إذا حدثتكم حديثًا فلا تزيدُن عليه**». رواه أحمد عن سمرة بن جندب، وصحح الألباني إسناده[2].

وهذا المبتدع لا يخرج عن رجلين:

فإما أنه يرى أن هذه الزيادة من المطالب الشرعية ولكن لم يُبلغها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فكأنه يتهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بأنه خان الأمانة ولم يبلغ الرسالة، فكان بذلك عاصيًا وغير ممتثل لأمر الله له: ﴿ **يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ** ﴾ [المائدة: (٦٧)] وذلك لا يتصور صدوره من مسلم يؤمن بالله ورسوله.

وإما أنه يرى أن هذه الزيادة ليست من الدين لكنه يستحسنها، فكأنه نصب نفسه مشرعًا يشرع لنفسه ما شاء.

قال الإمام مالك: «من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم خان الرسالة لأن الله يقول: ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ** ﴾ [المائدة: ٣] فما لم يكن يومئذ دينًا فلا يكون اليوم دينًا». ذكره الشاطبي عن الماجشون[3] عنه[4].

وقال الإمام الشافعي: «من استحسن فقد شرع»[5].

---

١ – «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/٩٢) بتحقيق د. أحمد سعد، و«تخريج إصلاح المساجد» (ص ١٣).

٢ – «المسند» (٥/١١)، و«الصحيحة» رقم (٣٤٦).

٣ – عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون المدني، تلميذ الإمام مالك، كان مفتي المدينة في زمانه، وكان ضريرًا، توفي سنة (٢١٣هـ) انظر: «طبقات ابن سعد» (٥/٤٤٢) و«سير النبلاء» (١٠/٣٥٩).

٤ – «الاعتصام» (١/٣٧).

٥ – «الإحكام» للآمدي (٤/١٥٦).

وقال: «وإنما الاستحسان تلذذ»[1]. أي اتباع للهوى.

وقال الشيخ شلتوت: «ولا شك أن مسلك المبتدع في تحليل ما يُحل وتحريم ما يُحرم من غير سند شرعي وفي دعوة الناس إلى بدعته هو بعينه مسلك هؤلاء الذين اغتصبوا لأنفسهم حق التشريع الذي لا يكون إلا لله، ولهذا كان المبتدع في هذه الناحية واضعًا نفسه موضع المغتصب لحق التشريع الذي لا يكون إلا لله، واضعًا نفسه موضع من يرى أن الحدود التي رسمها الله ليتقرب بها العباد إليه إما ناقصة وهو بابتداعه يستدرك ذلك النقص، وإما أن محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم قصر في التبليغ وحجز عن أمته بعض ما يقربها إلى الله»[2].

وتلخص من ذلك أن أهم مضار الابتداع في الدين تتحدد في أمور أربعة:

١ – محاولة اغتصاب حق الله تعالى في التشريع.

٢ – الوقوف من التشريع الإسلامي موقف من يعتقد فيه النقص وعدم التمام أو من يتهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالخيانة وعدم أداء الأمانة.

٣ – إيقاع الناس في اعتقاد أن ما ليس من الدين دين، وهو التلبيس الذي ضل به كثير من أهل الكتاب وصرفوا به كثيرًا من الناس عن الحق. قال تعالى: ﴿**يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ [آل عمران: (٧١)].

٤ – خفاء كثير من أحكام الدين، واندراس شرائعه، وتشويه جماله مما يؤدي إلى عدم احترامه وإجلاله.

رابعًا: هناك منافذ عديدة فتحها بناة الفكر الصوفي وواضعو قواعده فمهدوا بذلك الطريق أمام المبتدعة والمشرعين ليزيدوا في الدين ماشاءوا وينقصوا منه ما لم يوافق هواهم، وفيما يلي أذكر أهم تلك المنافذ:

المنفذ الأول: الكشف:

عرف الشعراني الكشف فقال:

---

١ – «الرسالة» للشافعي (فقرة ١٤٦٤).

٢ – «أسباب البدع» (ص ٥٤).

«إنه علم ضروري يحصل للمكاشف، ويجده في نفسه لا يقبل معه شبهة، ولا يقدر يدفعه عن نفسه ولا يعرف لذلك دليلاً يستند إليه سوى ما يجده في نفسه»[1].

يعني أنه خواطر أو واردات ـ كما يسمونه أيضًا ـ ترد على قلب من هو من الخواص فيتحصل عنده يقين بصحته فيعمل به ويدعو الناس إلى العمل به.

وفي هذا الصدد جاء قول الخواص شيخ الشعراني: «إن الأولياء لهم الإشراف على حضرات الوحي، فربما تهب على قلوبهم من تلك الحضرة نفحات تكشف لهم عن حقائق الأمور الإلهية فيكون من الأدب قبول تلك النفحات بالإيمان كما قُبلت من الأنبياء»[2].

وهذه الواردات التي تخطر على بال من هو من الخواص كثيراً ما تأتي بإضافات على ما في الكتاب والسنة، فقد ذكر علي حرازم معارف شيخه التجاني والمباحث التي كان يتناولها في مجلسه فذكر «أحوال القيامة ومواطنها على طريقة أهل الكشف تارة، وتارة بما ورد في الكتاب والسنة، وتارة ينسب ذلك لبعض الأكابر تسترًا»[3].

وفي هذا النص دليل على أن كشفهم يأتي أحيانًا بغير ما ورد في الكتاب والسنة، كما دل على أن المريدين تلقوه بالقبول على أي حال كان.

غير أن القول بقبول الكشف على علاته تسبب في تعريض هؤلاء لانتقادات شديدة من علماء الشريعة، الأمر الذي أدى ببعضهم إلى الاضطراب في هذا الموضوع فتظاهر بأنه ينبغي أن يقيد الكشف بالكتاب والسنة، فنجد الشعراني نفسه يقول: «ثم إن علم الكشف الصحيح لا يأتي قط إلا موافقًا للشريعة المطهرة»[4].

ويقول أيضًا: «واعلم أن الأحكام الشرعية لا تثبت بالكشف لعزتها، ولأنه لو

---

١ – «الجواهر والدرر» (ص ٢٦٠).
٢ – «الجواهر والدرر» (ص ١١٣).
٣ – «جواهر المعاني» (١/ ١٧٤).
٤ – «الجواهر والدرر» (ص ٢٦٠).

فتح هذا الباب تخالفت الأحكام وفسد نظام الشريعة لكثرة المدعين[1].

أقول: هذا هو الحق الذي طالما ردده دعاة الحق وأئمة الهدى، قد أجراه الله على لسان هذا القطب الصوفي وسطرته أنامله. وهذه العبارة على وجازتها تعد من العبارات القليلة التي لها قيمتها في الرد على هؤلاء؛ لأن أتباعهم قَل أن يستجيبوا لنداءات الناصحين من غير المتصوفة، بحجة أن غير الصوفي ليس من حقه أن ينتقد التصوف وأهله؛ لأنه لم يذقه حتى يحكم عليه، ومن ذاق حجة على من لم يذق.

فيقال لهم: هذا أحد من سلك وذاق ووصل إلى مرتبة «الهيكل الصمداني» عندكم، قد وضع لكم قاعدة في قبول الكشف ورده ألا وهي مقابلته بالكتاب والسنة فما وافقهما أخذتم به وما خالفهما طرحتموه.

لكن العقبة الكئود في هذا هي أن العبارة وإن كانت لها قيمة نظرية في الرد عليهم، إلا أنها تبقى عديمة القيمة في مجال التطبيق العملي، فنرى الشعراني نفسه يعمل على خلاف ما قرره هنا في كثير من المواقف، وهذا بلا شك اضطراب عجيب، يدل على أن القوم يسيرون على غير هدى، ويعيشون في معزل عن منهج مستقيم.

ويبدو أن سبب اضطرابهم في هذا الأمر يرجع إلى اعترافهم بأن الواردات الكشفية قد تأتي من الشيطان فاحتاجوا إلى ضوابط يعرفون بها الكشف الصحيح من الكشف الشيطاني.

يقول المنوفي[2]: «والواردات ما يرد على القلب من خاطر إلهي، أو ملكي، أو شيطاني. فكل وارد يبقى الإنسان بعد انفصاله عنه نشيطًا مسروراً نشوان فإنه وارد ملكي، وكل وارد يبقى صاحبه بعد انفصاله خبيث النفس كسلان ثقيل الأعضاء والروح يجنح إلى فتور فهو وارد شيطاني. وكل وارد أعقب في القلب

---

١ – «الأنوار القدسية» (ص ١٤).

٢ – تقدمت ترجمته في (١/ ٥٨).

معرفة بالله ومحبة له وإنابة إليه وطمأنينة بذكره وسكونًا إليه فهو وارد إلهي حقًّا[1].

أقول: إن المسلمين ـ والحمد لله ـ لا يحتاجون في معرفة الدين إلى هذه التخيلات، إذ الوسائل إلى ذلك ميسرة متوفرة، فعندنا كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبين أيدينا سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الصحيحة وكلاهما محفوظ بحفظ الله تعالى وميسر كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: (٩)].

وقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر الآيات: (١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠)].

فمن جاءنا بشيء غير معروف عند سلف هذه الأمة لعدم ثبوتها في الشريعة فلا نحتاج لأن نقول له: لما انفصل عنك هذا الوارد هل كنت نشيطًا، أو كنت خبيث النفس، أو كنت على معرفة بالله، بل ننظر ما جاء به إذا كان موافقًا للسنة أخذنا به لا لأنه جاء به فلان ولكن لأنه وافق الحق، وإذا خالفها طرحنا به عرض الحائط ولا كرامة.

المنفذ الثاني: ادعاء التلقي من الرسول الإنسي أو الملكي أو الأخذ من اللوح المحفوظ:

لم يقف مُنَظِّرو الفكر الصوفي عند حد دعوى التلقي من الخواطر التي ترد على قلوب الأولياء والمشايخ من المتصوفة، ولكنهم فتحوا نافذة أخرى هي نشر اعتقاد أن الولي بإمكانه أن يتلقى العلم من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن الملَك ومن اللوح المحفوظ. وهذه العقيدة من الخطورة بحيث يفتح باب التشريع على مصراعيه أمام معتقديها، فإن العلم الذي يأتي من الرسول أو ينقل من اللوح المحفوظ لا يكون باطلاً بحال من الأحوال.

ومن ذلك أن علماء السودان اختلفوا اختلافًا شديداً وصل إلى حد سفك الدماء، وذلك في مسألة هل التنباك حلال أو حرام؟ فيحكي ابن ضيف الله أن

١ ـ «معالم الطريق» (ص ٢٧١).

الشيخ إديس بن الأرباب[1] أفتاهم في هذه المسألة فقال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «التنباك حرام»[2].

ومن ذلك: أن أبا المواهب الشاذلي[3] قال: «رأيت امرأة بمصر تدور على الأبواب وهي تغني في مدح المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها؟ فقال: هي ولية كبيرة»[4].

ومنه: أن الشيخ التجاني قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل أذكر الاسم الأعظم بالتيمم للمرض إذا أصابني ولم أقدر على الوضوء؟ قال لي: لا، إلا أن تذكره بالقلب دون اللسان»[5].

ويقول ابن ضيف الله: إن أبا المواهب المذكور اجتمع عليه جماعة من الفقهاء فطرحوا عليه سبع عشرة مسألة مشكلة. فأجاب عليها. ثم يعلق ابن ضيف الله على هذا بقوله: «فمن ذلك اليوم أيقنوا أن علمه يغترفه من اللوح المحفوظ»[6].

ومن ذلك قول الشيخ جاكير[7]: «ما أخذت العهد قط على مريد حتى رأيت اسمه مكتوبًا في اللوح المحفوظ وأنه من أولادي»[8].

ومنه قول الشيخ الفوتي: «إن جميع أهل الفتح يشاهدون الملائكة، والكامل بينهم ينزل عليه ملك بالأمر والنهي». ثم يقول: «ولا يلزم من ذلك أن يكون ذا شريعة»[9].

ويضيف قائلاً: «وإذا كان المفتوح عليه على هذه المرتبة فلا يستبعد أن يكون منعه أهل طريقته من زيارة الأولياء بإذن من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم بواسطة ملك من الملائكة»[10].

---

١ – تقدمت ترجمته في (١/٧١).
٢ – «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٥٣).
٣ – تقدمت ترجمته في (١/٧٨).
٤ – ط.ك (٢/٦٦).
٥ – «جواهر المعاني» (٢/١٣٢ – ١٣٣).
٦ – «الطبقات» (ص ٥٥).
٧ – تقدمت ترجمته في (١/٢٠٩).
٨ – ط.ك (١/١٢٧).
٩ – «الرماح» (١/١٤٥).
١٠ – المصدر السابق (١/١٤٧).

أقول: نزول الملك عليه بالأمر والنهي لا يخلو من إحدى حالتين:

الأولى: أن تكون هذه الأحكام موافقة لما في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يكون هناك داعٍ لنزول ملك يأمر وينهى؛ لأن كتاب الله واضح جلي زادته السنة النبوية المطهرة وضوحًا وجلاء، فلم ينتقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الرفيق الأعلى إلا بعد أن بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وكمل الدين، وتمت النعمة والحمد لله.

الثانية: أن تكون هذه الأحكام أحكامًا جديدة غير واردة في الكتاب والسنة، فحكمها الرد على من ادعاها عملاً بقول المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[1].

وهذا الشخص إما ملبس عليه من قبل الشيطان اللعين، وإما أن يكون هو دجالاً من المفترين المدعين للنبوة الذين ذكرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: «**لا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون كذابون قريب من ثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله**». رواه الشيخان[2] وهذا لفظ مسلم.

ولا يصح أن يقال هنا إن المراد بالأمر والنهي ما خرج عن الأحكام الشرعية ودخل في العاديات – كما يزعمون – كنزول الملك على مريم عليها السلام وأمره لها بأن تهز جذع النخلة، وذلك لأمرين:

١ – إننا علمنا من كتاب الله أن الذي نزل على مريم رسول من عند الله وليس شيطانًا، أما هذا الكائن الذي نزل على هذا المدعي فإننا حتى لو صدقناه في نزول شيء ما عليه فإننا لا نقدر أن نعلم على وجه اليقين أنه ملك من عند الله، إذ يحتمل أن يكون من الشياطين ومردة الجن.

٢ – أن الموضوع الذي يدور حوله كلام الفوتي يختلف تمامًا عن الأوامر

---

١ – سبق تخريجه (ص ٢٧٥).

٢ – مسلم: في الفتن وأشراط الساعة، باب (١٨) (٤/ ٢٢٤٠) والبخاري: في الفتن، باب منه (٤/ ٣٢٤ح ٧١٢١).

الموصوفة بالخروج عن الشرعيات والدخول في العاديات، لأنه يتعلق بمنع المريد من زيارة الأولياء غير شيخه.

ولا ريب أن المنع من حكم شرعي ثابت نوع من النسخ وهو لا يثبت بغير حكم شرعي.

المنفذ الثالث: دعوى التلقي عن الله تعالى بلا واسطة:

من الدعاوي العريضة الخطيرة التي يدعيها أصحاب الفكر الصوفي أنهم يتلقون بعض الأحكام من الله تعالى بلا واسطة، ولا أظن أن أحداً يدعي هذه الدعوى إلا إذا كان مدعيًا في حقيقة الأمر للنبوة على أقل التقدير. كما أنه لا يتصور أن يصدق هذا المدعي إلا من لا يؤمن بعقيدة ختم النبوة بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وفيما يلي بعض نصوصهم المتعلقة بهذا الجانب:

يقول ابن عربي: «وأما حالة أنبياء الأولياء في هذه الأمة فهو كل شخص أقامه الحق في تجلٍّ من تجلياته، وقام له مظهر محمّد صلى الله عليه وآله وسلم ومظهر جبريل عليه السلام فأسمعه ذلك المظهر الروحاني خطاب الأحكام المشروعة لمظهر محمد صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا فرغ من خطابه وفُزِّع عن قلب هذا الولي عقل صاحب هذا المشهد جميع ما تضمنه ذلك الخطاب من الأحكام المشروعة الظاهرة في هذه الأمة المحمدية، فيأخذها هذا الولي كما أخذها المظهر المحمدي»[1].

نلاحظ:

١ - أنه سمى هذا الصنف من الأولياء أنبياء صراحة، وفي ذلك خرق سافر لما هو معلوم من الدين بالضرورة ألا وهو انختام النبوة بسيد ولد آدم محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام.

---

١ - «الفتوحات» (٢/٣٥٨).

٢ – خلاصة معنى عبارته هذه أن الله تعالى يتجلى لهذا الشخص فيعاين مظهر الوحي المحمدي والجبريلي، أي طريقة تلقيه صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل، وطريقة تلقي جبريل عن الله، وبهذه المعاينة أو المشهد يحيط علمًا بجميع ما يحمله خطاب الله بين طياته من الأحكام الشرعية، فيكون بذلك مساويًا للنبي في التلقي (فيأخذها هذا الولي كما أخذها المظهر المحمدي).

٣ – في هذا النص بيان النتيجة التي ينشدها أهل التصوف ويريدون الوصول إليها، وهو التمكن من التلقي المباشر عن الله دون توجيه أدنى اهتمام بالعلوم الشرعية المدونة، والدعوة إلى نبذ تلك العلوم والاشتغال بَدَلها بالمجاهدات. ومن هنا نجد ابن عربي – كغيره من الصوفية – يكثر من نقل النصوص الصوفية القاضية بأن الولاية إنما تنال بالخلوات والمجاهدات، مثل ما ذكر عن الجنيد أنه قال لما قيل له: بم نلت ما نلت؟ «بجلوسي تحت تلك الدرجة ثلاثين سنة»[١].

سأل الشعراني شيخه الخواص: «هل للخواص من الأولياء الاطلاع على علوم الأنبياء من غير واسطة؟ فقال: ذهب ابن قسي[٢] إلى أن لهم الاطلاع على ذلك من طريق الكشف لا الذوق. ولولا أن الله تعالى أيدهم بأن لا يدَّعوا ما ليس لهم لادعوا النبوة»[٣].

أقول: بل ادعوها وأكثر، إذ لا يخفى أن الاطلاع على علوم الأنبياء من غير واسطة معناه التلقي عن الله مباشرة، ومن يدعي مثل ذلك لا يحتاج إلى ادعاء النبوة، لأن هذه الدعوى تشملها.

ويحكي ابن ضيف الله أن صالح ابن الشيخ بان النقا[٤] قال: «وأنا في الخلوة

---

١ – «الفتوحات» (١/١٣٩).

٢ – أحمد بن قسي الأندلسي أبو القاسم، صوفي له كتاب «خلع النعلين في الوصول إلى حضرة الجمعين». مات سنة (٥٤٥هـ). انظر: «لسان الميزان» (١/٢٤٧).

٣ – «الجواهر والدرر» (ص ٢٦٤).

٤ – صالح بن بان النقا صوفي قادري سوداني، مات سنة (١١٨٩هـ) انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص٢٣٨-٣٤٤).

مرقت روحي من جسمي وعرجت حتى خرقت السماوات فسمعت الخطاب من الله تعالى ومن الملك، فقال لها: توبي. فقالت: تبت لوجهك ياكريم. وقال لها: تْذكريني كل يوم باسم الجلالة مائة ألف مرة. فقالت: أذكرك ياسيدي ويامولاي. ثم قال لها تذكريني بخمسين ألف. فقالت أذكرك يا سيدي ويا مولاي. ثم قال لها: تذكريني بستّاً[1] وعشرين ألف كل يوم. قالت: أذكرك ياسيدي ويامولاي. ثم نزل به إلى ستة آلاف ثم إلى ألف. ثم قال: وأنا في الخلوة رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن جملة ما أمرني به قراءة دلائل الخيرات»[2].

هذا النص يتضمن فواقر كثيرة منها ما يلي:

١ – دعوى سماع الخطاب من الله بالمباشرة.

٢ – مقارنة نفسه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم من حيث المعراج، بل وادعاء منزلة تفوق منزلته ـ عليه الصلاة والسلام ـ حيث إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي كان يطلب من الله تعالى التخفيف من التكاليف، أما هذا فيُسَلِّم في كل مرة فيتولى الله التخفيف ابتداء.

٣ – محاولة إضفاء صفة الشرعية على الذكر باسم الجلالة مفرداً، وسيأتي مزيد بيان يخصه ـ إن شاء الله.

٤ – محاولة إثبات شرعية قراءة دلائل الخيرات.

ومع هذا كله علق ابن ضيف الله على هذه القصة بقوله: «وقول الشيخ إن روحي عرجت وخرقت السموات وكلمها الباري جل وعلا وإن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ أمر جبريل بالعروج بروحه إلى البيت المعمور فهو جائز شرعًا وعقلاً عند الصوفية»[3].

وفي هذا التعليق إقرار بالمعراج الصوفي، وبإمكان مكالمة الباري عز وجل.

---

١ – هكذا.

٢ – «الطبقات» (ص ٢٤٠).

٣ – المصدر السابق (ص ٢٤٣).

وفي قوله: «عقلاً وشرعًا عند الصوفية» تأكيد لما نحن بصدده من بيان كون هؤلاء القوم مشرعين تشريعًا خاصًّا بهم؛ لأن من المعروف أن الشريعة الإسلامية لا تقر على من يدعي مكالمة المولى، لا سيما إذا كانت المكالمة المدعاة تتضمن أحكامًا غير واردة في الكتاب والسنة ولا عرفه أهل القرون المفضلة.

يقول القاضي عياض المالكي[1]: ومن ادعى مجالسة الله والعروج إليه ومكالمته أو حلوله في أحد الأشخاص كقول بعض الصوفية فذلك كفر بإجماع المسلمين»[2].

ونقله الدسوقي[3] في حاشيته على الشرح الكبير إلا أنه حاول أن يستثني من ذلك ما يدعيه الصوفية ولم يأت بطائل[4].

فإذا كان ابن ضيف الله الذي وصفه يوسف فضل ـ محقق طبقاته ـ بأنه «قد نهل من مصادر العلوم الدينية المنتشرة في السودان خاصة المذهب المالكي حتى صار حجة فيه»[5].

إذا كان هذا الرجل كما وُصف، فلا شك أنه عرف حكم من يدعي مكالمة الله من كتب الشريعة ومن مذهب مالك على الأقل. فلم يبق إلا أن يريد بقوله: «عقلاً وشرعًا عند الصوفية» شرعًا خاصًّا غير الشرع الإسلامي المتبادر إلى الفهم عند الإطلاق.

وإذا تقرر هذا عُلم أن صاحب هذه العبارة أقل ما يقال فيه أنه ملبِّس عليه؛ لما أسلفنا من أن مكالمة الله للإنسان غير النبي غير وارد أصلاً، خاصة إذا علمنا أن الخطاب المدعى يتضمن إضافات على الدين الكامل كهذا الخطاب الذي فيه

---

١ ـ القاضي عياض بن موسى اليحصبي، أحد علماء المغرب الأجلة، لقي كثيراً من علماء بلده، وأخذ عنه العديد. ولد سنة (٤٧٦هـ) وتوفي بمراكش سنة (٥٤٤هـ). انظر: «طبقات المالكية» (ص ١٤٠).

٢ ـ «الشفا» (ص ٢٨٣).

٣ ـ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، ولد بدسوق، ودرس بالأزهر، وتصدر للتدريس، شارك بالتأليف في أكثر الفنون. توفي سنة (١٢٣٠هـ). انظر: «طبقات المالكية» (ص ٣٦١ ـ ٣٦٢).

٤ ـ انظر: «حاشية الدسوقي» (٤/٣٠٣).

٥ ـ «مقدمة الطبقات» (ص ١٧).

الأمر بالذكر بلفظ الجلالة مفرداً، والأمر بقراءة دلائل الخيرات، وذلك مما لا يعرف له محل في الشريعة المحمدية.

ويقول الشيخ عبد القادر الجيلاني في معرض بيان العلاقة بين الشيخ والمريد وهل تجوز للمريد مقاطعة شيخه: «فلا ينبغي له أن ينقطع عن الشيخ حتى يستغني عنه بالوصول إلى ربه عز وجل فيتولى تبارك وتعالى تربيته وتهذيبه، ويوقفه على معاني أشياء خفيت على الشيخ، ويستعمله فيما يشاء من الأعمال، ويأمره وينهاه، ويبسطه ويقبضه، ويغنيه ويفقره، ويلقنه ويطلعه على أقسامه وما سيئول أمره إليه، فيستغني بربه عن غيره... فحينئذ يقطع عن الشيخ قطعاً، وربما حَرُمَ عليه المرور إلى الشيخ إلا ما يتفق مع مجيء الشيخ إليه أو الملاقاة له في طريق أو جامع قدراً لا قصداً»[1].

إن هذا النص القادري لا تكمن خطورته في محتواه فحسب بل له خطورة أخرى لا تقل عن تلك، وهي كونه من رجل له وزنه وقيمته عند أهل السنة والجماعة وعند المتصوفة على حد سواء، ومن شأن ذلك أن تكون كلمته مسموعة، وما يكتبه موضعَ ترحاب وقبول لدى الكثير وخاصة أولئك الذين لا يعرفون الحق إلا بالرجال، ولا يرون أن أقوال الناس توزن بميزان الشرع.

أما المخاطر الموجودة في هذا النص فنلاحظ:

١ – إقراره بإمكان الأخذ عن الله مباشرة في قوله «ويأمره وينهاه»، «ويلقنه»، «فيستغني بربه عن غيره».

٢ – قرر أن المريد إذا وصل فإنه ينبغي أن ينقطع عن الشيخ وربما يحرم عليه مجرد المرور بالشيخ قصداً.

وقد علمنا أن الشيخ الجيلاني استدل على تقسيم المسلمين ما بين شيخ ومريد بحياة الصحابة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

---

١ – «الغنية» (٢/١٦٦).

فيسأل هل يوجد من بين الصحابة من ادعى الوصول وانقطع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قطعًا هذا غير موجود، فلم يبق إلا أن يقال: إن أحدًا منهم لم يصل إلى هذه المرتبة. وهذا ما يقوله الصوفية بطرق ملتوية خفية ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وبعد: فهذه هي أهم المنافذ التي ظهر لي بالبحث والتتبع أن أنصارالفكر الصوفي فتحوها لينفذوا منها إلى إحداث كثير من البدع والخرافات وإلصاقها بالدين، فكانوا بذلك – شاءوا أم أبوا – معتدين على حق الله تعالى في التشريع باسم الكشف والواردات والتلقي عن الرسول وعن الله.

ومن تلبيساتهم العجيبة أن الشعراني الذي يؤمن بالكشف ويقول بوجوب تقييده بما ورد في الكتاب والسنة حين وقف على تشريعاتهم الكثيرة، والمخالفة لما في الشرع حاول التلفيق بين هذا وذاك فخرج بنتيجة غريبة هي أن الصوفية في تشريعاتهم هذه إنما هم مجتهدون وأن شأنهم في ذلك شأن مجتهدي الفقهاء فيقول:

«اعلم أن حقيقة الصوفي فقيه عمل بعلمه لا غير، فأورثه الله تعالى بعمله الاطلاع على دقائق الشريعة وأسرارها حتى صار أحدُهم مجتهدًا في الطريق والأسرار، كما هو شأن الأئمة المجتهدين في الفروع الشرعية. ولذلك شرعوا في الطريق واجبات ومحرمات ومندوبات ومكروهات وخلاف الأولى زائدًا على ما صرحت به الشريعة كما استنبط المجتهدون نظير ذلك»[1].

وهذا كما لا يخفى على متأمل قياس فاسد الاعتبار، لكونه مع فوارق عدة كل منها كاف في إبطاله، ومن هذه الفوارق:

١ – أن المجتهدين في الفقه بذلوا جهودًا كبيرة في طلب العلم الشرعي، ودرسوا الفقه الإسلامي دراسة عميقة، ووضعوا للاجتهاد شروطًا صعبة حتى لا

---

١ – «اليواقيت والجواهر» (٢/ ٩٢).

يكون الدين عرضة للعابثين.

وأما هؤلاء فليس للاجتهاد عندهم شروط أو ضوابط علمية، فالباب مفتوح لكل مدع وإن كان أميًّا، بدليل أن الشيخ عليًا الخواص شيخ الشعراني صاحب هذا الكلام، كان أميًّا وهو من مجتهديهم كما قال عن نفسه: «ما ثم لنا قول إلا وله أصل مجمل في الكتاب والسنة... نابت الرسل عليهم الصلاة والسلام عن الحق تعالى في تفصيل ما أجمله تعالى في كتابه العزيز، وناب المجتهدون مناب الرسل عليهم الصلاة والسلام في تفصيل ما أجملوه في كلامهم»[1].

٢ – أن المجتهدين الفقهاء يصرحون بأن ما يصلون إليه من أحكام بعد بذل الوسع في رد كل فرع إلى أصله غايته أن يكون مظنونًا، حتى إن الإمام مالكًا كان لا يفتي بشيء إلا تلا قوله تعالى: ﴿ **إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ** ﴾ [الجاثية: (٣٢)][2].

وهؤلاء يدَّعون اليقين في اجتهادهم ويحكمون على من لا يعمل بموجبه بالجهل والضلال.

٣ – أن الفقهاء منعوا من الاجتهاد مع النص، وذكر العلامة ابن القيم الإجماع على ذلك[2].

وهؤلاء لا يلتفتون إلى وجود نص في محل اجتهادهم، لأن بعض مجتهديهم أمي لا يعرف نصوص الشرع باعترافهم.

٤ – أن الاجتهاد لا يرجع إليه في أحكام العبادات، فمن اجتهد وزاد ركعة في صلاة معينة، أو اجتهد ونقص منها ركعة فاجتهاده باطل من أساسه، فكيف بمن اجتهد وأتى بصلاة لم تكن معلومة عند أهل القرون الفاضلة؟ وبذا تعرف أن الأئمة المجتهدين ما شرعوا واجبات ومحرمات... إلخ كما يقول الشعراني.

هذا: وقد نشأ عن الجهل بمواطن الاجتهاد في الشريعة أن أوجدت الصوفية

---

١ – «اليواقيت والجواهر» (٢/ ٩٥). ٢ –وانظر: «الحلية» (٦/ ٣٢٣).
٣-«إعلام الموقعين» (٢/ ٢٦٠).

صلوات وأذكاراً بألفاظ وهيئات مبتدعة، وأثبتوا في الدين ما لم ترد به سنة ولا عمل به السلف الصالح من أئمة الأمة، واخترعوا لأنفسهم عبادات كثيرة غير ما ذُكر وعبدوا بها، وعلموها أتباعهم على أنها دين، وجهلوا أن القرب من الله إنما يكون بالتزام شريعة الله وأحكامه، وأن وسائل التقرب إليه تعالى محصورة فيما شرعه وبلغه عنه رسوله الأمين عليه الصلاة والسلام وليس ذلك بمجرد المنامات أو الواردات أو الاستحسان العقلي؛ فإن الإنسان إذا جعل عقله إماماً متبوعاً في العبادات فسوف يحدث الكثير من البدع التي يحسبها الجاهل من السنن، وذلك لقربها في ظاهرها من العبادات المشروعة، ودقة سبل التمييز بينها. ومن هنا كثيراً ما نرى من ينكر على دعاة السنة فيقول: كيف ينكر هذا على من صلى؟ أو صام؟ أو ذكر الله؟ أو قرأ القرآن؟ غير فاقهٍ أن الداعي حين ينكر إنما أنكر فقط على مخالفة السنة، ولم ينكر على الصلاة لذاتها.

ومثل هذا المبتدع يقال له: أو لم تسمع قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرأ القرآن وأنا راكع أو ساجد. رواه مسلم[1].

ولا خلاف بين الأمة في وجوب قراءة القرآن في الجملة، ولكن لما ورد ما يفيد هذا الإطلاق من السنة وجب الوقوف عندها؛ لأن العبادة مهما عظمت صورتها في العين إذا نزع منها المشروعية بقيت هيكلاً لا روح فيه.

وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد ضرب المنكدر[2]

١ـ مسلم: في (الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود) (١/٣٤٩).

٢ـ المنكدر بن عبدالله بن الهدير التميمي، والد محمد بن المنكدر، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، لكن ذكر ابن عبد البر أن حديثه مرسل، ونقله الذهبي ولم يتعقبه، وترجمه الحافظ في القسم الأول ولم يذكر الإرسال، وسكتوا عن تاريخ وفاته. انظر: «الاستيعاب» (٤/١٤٨٦)، و«تجريد أسماء الصحابة» (٢/٩٧)، و«الإصابة» (٦/١٤٣).

على صلاةٍ بعد العصر فقيل له: أعلى الصلاة؟ فقال: لا، على خلاف السنة[1].

وفي المطالب التالية نماذج لما شرعه الصوفية من العبادات التي لم يعرفها الجيل الأول، فكانت بذلك من جملة البدع الكثيرة التي تمارس في بلاد المسلمين شرقاً وغرباً.

المطلب الأول: تشريع صلوات ليس في الكتاب العزيز ولا في السنة المطهرة:

لقد أقدم كبار مشايخ الصوفية الذين اشتهروا بين الناس بالعبادة والزهد فاكتسبوا حسن ظن الناس بهم وقلدوهم تقليداً أعمى أقدموا على اختراع صلوات معينة في أيام معينة، ورتبوا عليها أجوراً محددة، يقصدون بذلك زيادة التقرب إلى الله عز وجل وغني عن البيان أن نقول إن التقرب إلى الله ليس طريقه الابتداع في الدين بعد أن بين الرسول صلى الله عليه واله وسلم: «**أن كل بدعة ضلالة**»[2]. وبعد أن سمى الله تعالى الرهبانية بدعة في قوله تعالى: ﴿ **وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلاَّ ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ** ﴾ [الحديد: (٢٧)] علماً بأن هؤلاء كانوا يقصدون برهبانيتهم زيادة التقرب إلى الله. ذكر القرطبي أن المعنى: «ما كتبناها عليهم لكن ابتدعوها ابتغاء رضوان الله»[3]. وذكر أيضاً أن الآية دالة على أن كل محدثة بدعة.

وقال الشوكاني عن المعنى: «ما كتبناها نحن عليهم رأساً ولكن ابتدعوها ابتغاء رضوان الله»[4].

فإذا تقرر توجيه الذم إلى هؤلاء مع سلامة مقاصدهم علمنا أن حسن النية

١ـ انظر: «الموطأ» (١/ ٢٢١ح ٥٠)، والطرطوشي: كتاب «الحوادث والبدع» (ح رقم ٢٥٣) تحقيق عبد المجيد زكي، وأبو شامة: كتاب: «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٢١٥)، وأصل: قصة ضرب عمر الناس على ذلك في البخاري (ح ١٢٣٣).

٢ – سبق تخريجه في (١/ ٥).

٣ – «الجامع لأحكام القرآن» (١٧/ ٢٦٣).

٤ – «فتح القدير» (٥/ ١٧٨).

وحده لا يكفي لكي تنتج العبادة ثمرتها المرجوة، بل لا بد مع ذلك من توفير أصلين عظيمين:

«أحدهما: أن لا نعبد إلا الله. والثاني: أن لا نعبده إلا بما شرع، لا نعبده بعبادة مبتدعة، وهذان الأصلان هما تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، كما قال تعالى: ﴿ **لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً** ﴾ [الملك: (٢)]. قال الفضيل ابن عياض[١]: أخلصه وأصوبه. قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكون صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً. والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة، وذلك تحقيق قوله تعالى: ﴿ **فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً** ﴾ [الكهف: (١١٠)]»[٢].

وفيما يلي نضع بين يدي القارئ نماذج قليلة من الصلوات التي ابتدعوها:

١ ـ **صلاة الكفاية**: «وهي ركعتان يصليهما أي وقت كان، ويقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب و﴿ **قل هو الله أحد** ﴾ عشر مرات و﴿ **فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ** ﴾ [البقرة: (١٣٧)] خمسين مرة ثم يسلم»[٣].

هذه صلاة مبتدعة لم يشرعها رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وذكرها صاحب «السنن والمبتدعات» مع اختلاف فيما يقرأ ثم قال: «قال في الحصن الحصين: وصلاة الكفاية جُربت، ولا أعلمها وردت عنه صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال الإمام الشوكاني: وهو حديث مكذوب والتجريب لا يدل

---

١ ـ الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي، أحد كبار المشايخ المشهورين، وأحد العلماء الأعلام، ولد بسمرقند، وارتحل في طلب العلم، فأخذ عن ليث، وعطاء وغيرهما. وأخذ عنه ابن مهدي، والشافعي وغيرهما. توفي سنة (١٨٧هـ). انظر: «حلية الأولياء» (٨/٨٤) و«شذرات الذهب» (١/٣١٦-٣١٨).

٢ ـ «حلية الأولياء» (٨/٩٥) وانظر: «قاعدة جليلة في التوسل» (ص ٢٦٩) تحقيق د. ربيع.

٣ ـ «الغنية» (٢/١٤٦ - ١٤٧).

على صحته»[1].

٢ ـ **صلاة الخير**: ذكرها الجيلاني فقال: «فأما الصلاة الواردة في ليلة النصف من شعبان فهي مائة ركعة بألف مرة ﴿**قل هو الله أحد**﴾ في كل ركعة عشر مرات». وأشار إلى أن من صلى هذه الصلاة في هذه الليلة نظر الله إليه سبعين نظرة، وقضى له بكل نظرة سبعين حاجة أدناها المغفرة»[2].

وهذه الصلاة ذكرها أبو حامد الغزالي ضمن الصلوات المتكررة بتكرر السنين[3].

وفيما يلي نذكر أقوال أهل العلم حول هذه الصلاة المبتدعة التي روج لها الصوفية ووضعوها في أشهر مصادرهم.

قال أبو شامة[4]: «وهي صلاة طويلة مستثقلة لم يأت فيها خبر ولا أثر إلا ضعيف أو موضوع»[5].

قال العراقي[6]: «حديث صلاة ليلة نصف شعبان حديث باطل»[7].

ذكر الذهبي[8] جزءاً من الحديث فقال: «... الحديث بطوله، وهو باطل»[9].

ذكر ابن القيم[1] هذه الصلاة فقال: «والعجب ممن شم رائحة العلم بالسنن

---

١ – «السنن والمبتدعات» (ص ١٣٢).
٢ – «الغنية» للجيلاني (١/١٩٢).
٣ – «الإحياء» (١/٢٣٨).
٤ – أبو شامة هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، محدث، مؤرخ، مفسر له مصنفات كثيرة، ولد بدمشق سنة (٥٩٩هـ) وقتل بها سنة (٦٦٥هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٥/٣١٨)، و«معجم المؤلفين» (٥/١٢٥).
٥ – «الباعث» (ص ١٢٤).
٦ – العراقي عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي، محدث حافظ، أصولي، مشارك في بعض العلوم، ولد سنة (٧٢٥هـ) وتوفي بالقاهرة سنة (٨٠٦هـ). له مصنفات غالبها في الحديث. انظر: «شذرات الذهب» (٧/٥٥) و«البدر الطالع» (١/٣٥٤).
٧ – «المغني» (١/٢٣٨) مع الإحياء.
٨ – هو محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الذهبي، محدث، مؤرخ، أحد كبار المحققين في الفنون، ولد بدمشق سنة (٦٧٣هـ) وتوفي بها سنة (٧٤٨هـ). له مصنفات كثيرة في التاريخ والحديث ورجاله، مصادر ترجمته كثيرة، انظر مثلاً: «شذرات الذهب» (٦/١٥٣-١٥٧).
٩ – «الميزان» (٣/١٢٠).

أن يغتر بمثل هذا الهذيان ويصليها، وهذه الصلاة وضعت في الإسلام بعد الأربعمائة ونشأت من بيت المقدس»[٢].

وذكرها ابن عراق الكناني[٣] ثم نقل قول ابن الجوزي: جمهور رواته مجاهيل. وكلام الذهبي أنه موضوع[٤].

وقال علي القاري[٥]: «موضوع بالاتفاق»[٦].

وذكرها محمد عبد السلام[٧] باسم «صلاة البراءة» ونقل عن الفتني[٨] في «تذكرة الموضوعات» قوله: «ومما أحدث في ليلة النصف الصلاة الألفية، مائة ركعة بالإخلاص عشراً عشراً بالجماعة. واهتموا بها أكثر من الجمع والأعياد، ولم يأت بها خبر ولا أثر إلا ضعيف أو موضوع ولا يغتر بذكره لها صاحب «القوت» والإحياء وغيرهما»[٩].

٣ ـ صلاة الخصماء:

قال الجيلاني: «وهي أربع ركعات بتسليمة واحدة يقرأ في الأولى فاتحة الكتاب و﴿**قل هو الله أحد**﴾ إحدى عشرة مرة، وفي الثانية الفاتحة و﴿**قل هو الله أحد**﴾ عشر مرات، وثلاث مرات ﴿**قل يا أيها الكافرون**﴾ وفي الثالثة الفاتحة وعشر

---

١ ـ تقدمت ترجمته في (١/١٠٢).
٢ ـ «المنار المنيف» (حديث ١٧٥).
٣ ـ هو علي بن محمد بن علي المشهور بابن عراق الكناني، محدث، مؤرخ، ولد بساحل بيروت سنة (٩٠٧هـ)، وتوفي بالمدينة سنة (٩٦٣هـ)، انظر: «معجم المؤلفين» (٧/٢١٨).
٤ ـ «تنزيه الشريعة» (٢/٩٢ ـ ٩٣).
٥ ـ هو علي بن سلطان الهروي القاري، ولد بهراة، ورحل إلى مكة واستقر بها إلى أن توفي سنة (١٠١٤هـ)، له مصنفات في أنواع من العلوم، انظر: «معجم المؤلفين» (٧/١٠٠).
٦ ـ «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٨٩).
٧ ـ محمد بن عبد السلام خضر: عالم مصري مطلع، وأحد من استفاد من الشيخ رشيد رضا، كان حيًّا سنة (١٣٥٢هـ) حيث انتهى من تأليف كتابه «السنن والمبتدعات» في هذه السنة. انظر الكتاب المذكور (ص ٧) و (ص ٤٢٧).
٨ ـ الفتني: محمد بن طاهر الهندي، محدث لغوي، ولد بالهند سنة (٩١٣هـ)، وقتله المبتدعة سنة (٩٨٦هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٨/٤١٠).
٩ ـ «السنن والمبتدعات» (ص ١٤٤).

مرات ﴿قل هو الله أحد﴾ و﴿ألهاكم التكاثر﴾ مرة. وفي الرابعة الفاتحة وخمس عشر مرة ﴿قل هو الله أحد﴾ وآية الكرسي مرة. ثم يجعل ثوابها لخصمائه يكفيه الله أمرهم يوم القيامة إن شاء الله.

ويصلي هذه الصلاة في سبعة أوقات: أول ليلة من رجب، وليلة النصف من شعبان، وآخر جمعة من رمضان، ويومي العيدين، ويوم عرفة، ويوم عاشوراء»[1].

أقول: هذه الصلاة فائدتها ليست واضحة لأن الكفاية والوقاية من أمر الأعداء يوم القيامة تعد أمرً واقعًا إذ لا ظلم هناك كما قال تعالى:﴿**الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ**﴾ [غافر: (١٧)]. اللهم إلا إذا كان هذا المصلي هو الظالم لأعدائه، وما أظن أن صلاة مبتدعة غير مشروعة تنجيه من رد حقوق الخلق، نعم لو ثبت فيه نص شرعي لقوبل بالتسليم، لكن مثلها لا يثبت حيث إنها تفتح بابًا للظلم لا يعلم مداه إلا الله.

٤ ـ صلاة ليوم عاشوراء:

ورد فيها خبر طويل وفيه: «من صلى يوم عاشوراء ما بين الظهر والعصر أربعين ركعة، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مرة، وآية الكرسي عشر مرات، و﴿قل هو الله أحد﴾ أحدى عشرة مرة. والمعوذتين خمس مرات فإذا سلم استغفر سبعين مرة.... » الخبر.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع. وكلمات الرسول عليه السلام منزهة عن مثل هذا التخليط»[2].

وكذا قال السيوطي[3]، والشوكاني[4].

---

١ ـ «الغنية» (٢/١٤٧).

٢ ـ «الموضوعات» (٢/١٢٣).

٣ ـ «اللآلي المصنوعة» (٢/٥٥).

٤ ـ «الفوائد المجموعة» (ص ٤٧)

وقال ملا علي القاري: «موضوع بالاتفاق»[1].

أقول: هذه الصلاة مع كونها بدعة محدثة فهي منكرة أيضًا لأنها غير ممكنة إطلاقًا، وبيان ذلك أنني قمت بحساب ما ذكره هذا الوضاع من قراءة الفاتحة مرة، وآية الكرسي (١٠) والإخلاص (١١) والمعوذتين (٥) مرات فوجدت أن ما يقرؤه في الركعة الواحدة لا يقل عن سبع صفحات من أوراق مصحف المجمع المدني ذات (١٥) سطرًا. وإذا ضربنا سبع صفحات في (٤٠) ركعة كانت النتيجة (٢٨٠) صفحة أي من سورة البقرة إلى آخر سورة النحل. فهل يمكن أن تقع صلاة بهذا الوصف بين الظهر والعصر ثم يجلس صاحبها ليستغفر سبعين مرة؟

٥ - عقد الجيلاني فصلاً بعنوان: «ذكر فضائل الصلوات في أيام الأسبوع ولياليه». ثم سرد الأيام والليالي يذكر عدد ركعات كل صلاة وما يقرأ في كل ركعة، وما يترتب عليها من الثواب[2]. وكذلك صنع أبو حامد الغزالي تحت عنوان: «ما يتكرر بتكرر الأسابيع، وهي صلوات أيام الأسبوع ولياليه لكل يوم ولكل ليلة»[3].

قلت: وكلها بين موضوع وباطل ومنكر وضعيف[4].

وبعد عرض هذه النماذج من الصلوات الصوفية نذكر بعض الكلمات العامة التي توضح مواقف المحققين من علماء السلف تجاه هذه البدع وما حكوه من نشأة هذه الصلوات:

قال العز بن عبد السلام[5]: «لم يكن في بيت المقدس قط صلاة في رجب

---

١ - «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٨٩).
ولعل هذا الخبر الموضوع هو الأصل في صلاة عاشوراء التي يعتقد فيها كثير من سكان أفريقيا الغربية، ويواظبون على أدائها جماعة كل عام، مضافًا إليها كثير من البدع والخرافات التي ما أنزل الله بها من سلطان، مما جعل ذلك اليوم أشبه بيوم العيد، بل أصبح في السنغال عيدًا رسميًّا منذ سنة (١٤٠٩هـ) أقرته الحكومة نزولاً عند رغبة جمهور المسلمين ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٢ - «الغنية» (٢/١٣٩-١٤٤).

٣ - «الإحياء» (١/٢٣٢-٢٣٥).

٤ - انظر: «ابن الجوزي» (٢/١١٣-١١٩) و«المغني» للعراقي، الموضع السابق بهامش الإحياء، والسيوطي في «اللآلي» (٢/٤٨-٥١)، والشوكاني في «الفوائد» (ص ٤٤-٤٦).

٥ - هو عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي، عز الدين الملقب بسلطان العلماء، ولد بدمشق سنة (٥٧٧هـ) وتوفي بالقاهرة سنة (٦٦٠هـ). انظر: «الأعلام» (٤/٢١).

ولا صلاة في نصف شعبان فحدث في سنة (٤٤٨هـ) أن قدم عليهم رجل من نابلس يعرف بابن الحي وكان حسن التلاوة فقام فصلى في المسجد الأقصى ليلة النصف من شعبان فأحرم خلفه رجل، ثم انضاف ثالث ورابع فما ختم إلا وهم جماعة كثيرة، ثم جاء في العام القابل فصلى معه خلق كثير، وانتشرت في المسجد الأقصى وبيوت الناس ومنازلهم ثم استقرت كأنها سنة إلى يومنا هذا»[١].

تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية عن الصوفية فقال: «... وذكروا صلوات الأيام والليالي وكلها كذب موضوعة»[٢].

وقال الإمام ابن القيم: «وكل حديث في ذكر صوم رجب، وصلاة بعض الليالي فيه فهو كذب مفترى»[٣].

وقال: «ومنها: أحاديث صلوات الأيام والليالي كصلاة يوم الأحد وليلة الأحد، ويوم الإثنين، وليلة الإثنين إلى آخر الأسبوع كل أحاديثها كذب»[٤].

قال النووي: «صلاة رجب وشعبان بدعتان منكرتان قبيحتان»[٥].

هذا: وقد يقول قائل: إن هذه الصلوات كلها ليست من تشريع المتصوفة ولا من وضعهم فما وجه الاستدلال بها على أن أصحاب الفكر الصوفي أقدموا على تشريع صلوات لم ترد في الكتاب والسنة؟

---

١ – أفاده الطرطوشي فقال: أخبرني أبو محمد المقدسي قال: لم تكن عندنا ببيت المقدس... فذكره. «الحوادث والبدع» (ص ٢٦٦)، وعنه أبو شامة في الباعث (ص ١٢٤). وصرح صاحب «السنن والمبتدعات» أن أبا محمد العز بن عبد السلام قال: لم يكن في البيت المقدس... فذكره، وعزا هذا النقل إلى شارح «الإحياء».
ونلاحظ أن أبا محمد المقدسي المذكور غير أبي محمد بن عبد السلام المذكور ثانيًا؛ لأن الطرطوشي توفي سنة (٥٢٠هـ). انظر: «شجرة النور» (ص ١٢٤ - ١٢٥). وابن عبد السلام ولد سنة (٥٧٧هـ) وتوفي سنة (٦٦٠هـ). انظر: «الأعلام» (٤/ ٢١). فيحتمل أن يكون ابن عبد السلام نقل القصة عن طريق المقدسي أو غيره ممن شاهد الحدث.

٢ – «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٤٠٤).

٣ – «المنار المنيف» (ص ٩٦).

٤ – المصدر السابق (ص ٩٥).

٥ – «السنن والمبتدعات» (ص ١٤٥).

والجواب من وجهين:

الأول: أن كبار الصوفية وأئمتها رحبوا بهذه الصلوات المبتدعة فدونوها في كتبهم وحثوا أتباعهم على العمل بها، وهذا يدل على تقبل الفكر الصوفي لهذه المبتدعات، ويؤكد هذا أنهم يثبتون هذه الصلوات في مصنفاتهم حتى وإن بان لهم أنها ليست واردة في رواية أصلاً، فهذا الغزالي أحد أئمة التصوف يقسم النوافل إلى ثلاثة أقسام:

١ - **السنن**: ويعني بها ما نقل عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - المواظبة عليه.

٢ - **المستحبات**: ويعني بها ما ورد الخبر بفضله ولم ينقل المواظبة عليه، ويمثل لهذا النوع بصلوات الأيام والليالي. وقد علمت ما فيها.

٣ - **التطوعات**: ويعني بها ما لم يرد في عينه أثر[١].

وهذا يدل دلالة واضحة على أن الباب مفتوح أمام هذا الفكر لتقبل كل عبادة مهما كانت مبتدعة.

الثاني: أننا وجدنا في دواوين الفكر الصوفي صلوات لا تخفى أنها من اختراعهم، وكذلك ترتيب أجور على صلوات معينة، ولا شك أن هذا تشريع من عند أنفسهم. نمثل للأول بأن أحد تلاميذ الدباغ شكا عند شيخه افتقاره لمن يشاوره في أموره، لأن المسافة بينه وبين شيخه بعيدة، فقال له الدباغ: «كلما عرضت لك مسألة ولم تدر ما تفعل فيها فاخرج إلى الخلاء وصل ركعتين بـ ﴿**قل هو الله أحد**﴾ إحدى عشرة مرة. وبعد أن تسلم عيط[٢] عليَّ ثلاث مرات، واعتقد واستحضر أني حاضر معك، وشاورني في مسألتك فإنك تجد الجواب».

يقول التلميذ: فعرضت لي مسألة وكثر عليَّ الهم فيها فخرجت إلى الخلاء وفعلت كما أمرني... فوجدت المخرج قريباً ببركته»[٣].

---

١ - «الإحياء» (١/٢٢٧).

٢ - التعييط: الصياح. انظر: «القاموس».

٣ - «الإبريز» (ص ٢٢).

فلا أظن أن أحداً من العقلاء يشك في كون هذا الشيخ هو الذي اخترع هذه الصلاة.

ونمثل للثاني – أعني ترتيب ثواب معين على صلاة موصوفة بوصف معين - بوصية الشيخ محمد الأزهري العجمي[1] لأحد المريدين حيث قال له: «يا علي متى كنت بمصر احرص على أن تصلي وراء الشيخ أبي العباس الحرار فإنها بسبعين صلاة»[2].

إن مثل هذا الكلام لا يقبله إلا جاهل غبي انطمست معالم الدين الحق في تصوره، ولم يهتد بعد إلى معرفة منبع الشرع وأصله الأصيل الذي لا يؤخذ إلا منه، ألا وهو الوحي الإلهي. غير أن هذا ليس أمراً غريباً في حق من يعتقد أن مسمى الولي لا بد أن يكون مرتبطًا بحقية التشريع، فيأمر بما شاء من العبادات على الكيفية التي يراها وتحلو له، ويرتب عليها ما يشاء من الأجور العاجلة والآجلة. ويعتقد أن الولي قد انفتح أمامه المنافذ الثلاثة التي أسلفناها: (الكشف، والتلقي عن الرسول، والتلقي عن الله).

المطلب الثاني: تشريع أذكار وصلوات بألفاظ وهيئات معينة وأجور مقدرة لم ترد في الشرع:

توطئة: إن من أعظم العبادات وأكبر المطالب الدينية ذكر الله تعالى، فقد أمر الله تعالى به في غير ما آية من كتابه ووعد الذاكرين بما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، كما أوعد الغافلين المعرضين عن الذكر. فقال تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: (١٥٢)] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [سورة الأحزاب، آية: (٤١)] وقال

---

١ – هو أبو عبد الله محمد الأزهري العجمي، صوفي، غال، حاكت عناكب التصوف حوله قصصًا لا يشك من تأملها أنها مصنوعة. انظر: «سير الأولياء» (ص ٧٣)، «جامع كرامات الأولياء» للنبهاني (١/١٢٥).

٢ – «سير الأولياء» للخزرجي (ص ٣٦)

تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: (٣٥)] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلا أَوْلادُكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المنافقون: ٩] وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: (١٢٤)].

وكذلك أتت الأحاديث النبوية مؤكدة لما جاء في هذه الآيات الكريمة ونحوها.

فعن أبي هريرة وأبي سيعد الخدري رضي الله عنهما أنهما شهدا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «**لا يقعد قوم يذكرون الله ـ عز وجل ـ إلا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة، ونزلت عليهم السكينة، وذكرهم الله فيمن عنده**». رواه مسلم[1].

وعن أبي موسى الأشعري قال: قال النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ: «**مَثَلُ الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحي والميت**» متفق عليه، واللفظ للبخاري[2].

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**سبق المُفْرِدون قالوا: ما المفردون يارسول الله؟ قال: الذاكرون الله كثيراً والذاكرات**»[3].

وكذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنها جليلة القدر كثيرة الثواب مأمور بها قال تعالى: ﴿**إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً**﴾ [الأحزاب: (٥٦)].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله

---

١ ـ مسلم: في الذكر والدعاء، الباب (١١) (٤/٢٠٧٤).

٢ ـ البخاري: في الدعوات ـ باب فضل ذكر الله عز وجل (٤/١٧٣ح ٦٤٠٧) ومسلم: في صلاة المسافرين، الباب (٢٩) (١/٥٣٩).

٣ ـ مسلم: في الذكر والدعاء ـ باب الحث على ذكر الله تعالى (٤/٢٠٦٢).

وسلم يقول: «**إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً....**» الحديث. رواه مسلم[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**رغم أنف**[2] **رجل ذكرت عنده فلم يصل علي...**» الحديث. رواه الترمذي، وأحمد، وقال الألباني: «والحديث صحيح وله شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة»[3].

لقد أفادت هذه النصوص وجوب ذكر الله تعالى، ووجوب الصلاة على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لكنها في الوقت نفسه تمثل أوامر مجملة تحتاج إلى بيان كيفية الذكر ومتعلقاته. ومعلوم أن الوحي لا يبينه إلا الوحي، فإذا وقف المسلم على قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا**﴾ [الأحزاب - ٤١] وعلى قوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ [الأحزاب: ٥٦] علم أنه قد وجب عليه ذكر الله تعالى والصلاة على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وأن دينه لا يكمل إلا بأداء هذا الواجب، ويبقى أن يعلم كيف يذكر ربه وكيف يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ والقيام بمثل هذا البيان هو أول واجب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم تجاه أمته، وهو في مقدمة حقوقها عليه.

ولا ريب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد قام بهذا الواجب خير قيام؛ لأن من لازم كونه رسولاً أن يكون مبلغًا لكل ما يوحى به إليه ومفصلاً لكل ما يحتاج إلى ذلك؛ ولذا قال تعالى له: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ**﴾ [المائدة: (٦٧)] وقال له: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ [النحل: (٤٤)]. فكان عمله صلى الله عليه وآله وسلم على مقتضى هذا الأمر فلم يترك شيئًا

---

١ – مسلم: في الصلاة، الباب (٧) (١/٢٨٨).

٢ – أرغم الله أنفه إذا ألصقه بالرغام، وهو التراب، أي: أذله الله. «جامع الأصول» (١١/٧٠٣).

٣ – الترمذي: في الدعوات، باب (١٠١) (٥/ ٥٥٠ ح ٣٥٤٥)، المسند (٢/٢٥٤)، «تخريج المشكاة» (ح٩٢٧).

يقرب إلى الله إلا بلَّغه وبيَّنه وحث عليه، ولا شيئًا يبعد منه إلا بلغه وبينه وحذر منه، الأمر الذي جعل المشركين في حيرة من أمرهم لما رأوا من استقصائه في تبليغ أوامر الله حتى قالوا لسلمان الفارسي رضي الله عنه : «قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة[1] قال: أجل....» الحديث رواه مسلم[2].

ومن هنا جاء البيان الإلهي المعبر عن كمال الدين: ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا** ﴾ [المائدة: (٣)].

وإذا تقرر هذا فليعلم أن من بين الموضوعات التي حظيت بالبيان الشافي موضوع الأذكار والصلوات.

أما الأذكار فلم يترك صلى الله عليه وآله وسلم مجالاً من مجالات الذكر ولا موقعًا من المواقع التي يؤمر فيها بذكر معين إلا وبيَّن صيغة الذكر المطلوب في ذلك الظرف.

فلو أَجَلْنا نظرة عاجلة في كتاب «الأذكار» للنووي[3] ـ وهو من الكتب الجامعة في هذا الموضوع ـ لرأينا أن الأذكار النبوية شملت جميع أحوال المسلم وتصرفانه في الحياة سواء في داخل الصلاة أو خارجها.

ففي الصلاة ومتعلقاتها مثلاً نجد العناوين التالية: (باب ما يقول من سمع المؤذن والمقيم)، (باب الدعاء بعد الأذان)، (باب ما يقول بعد ركعتي سنة الفجر)، (باب ما يقول إذا انتهى إلى الصف)، (باب ما يقول عند إرادة القيام إلى الصلاة)، (باب الدعاء عند الإقامة)، (باب ما يقول إذا دخل في الصلاة)، (باب تكبيرة الإحرام)، (باب ما يقول بعد تكبيرة الإحرام)، (باب التعوذ بعد دعاء الاستفتاح)، (باب أذكار الركوع) (باب ما يقول في رفع رأسه من الركوع وفي

---

١ ـ الخراءة: التخلي والقعود للحاجة، ابن الأثير: «جامع الأصول» (٧/١٣٤).

٢ ـ مسلم: في الطهارة، باب الاستطابة (١/٢٢٣ ـ ٢٢٤).

٣ ـ يحيى بن شرف النووي الدمشقي، فقيه، محدث، حافظ كثير المؤلفات، ولد سنة (٦٣١هـ)، وتوفي سنة (٦٧٧هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (١٣/٢٠٢).

اعتداله)، (باب أذكار السجود)، (باب ما يقول في رفع رأسه من السجود وفي الجلوس بين السجدتين)... (باب الأذكار بعد الصلاة)، وهكذا[1].

أما الأذكار خارج الصلاة فنجد ـ على سبيل المثال ـ: (باب ما يقول إذا لبس ثوبه)، (باب ما يقول إذا لبس ثوبًا أو نعلاً جديداً)، (باب ما يقول حال خروجه من بيته)، (باب ما يقول إذا دخل بيته)، (باب ما يقول إذا استيقظ في الليل وخرج)، (باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء)، (باب ما يقول إذا خرج من الخلاء) ثم (أبواب الأذكار التي تقال في أوقات الشدة)، وتحته (١٩) باباً. ثم (كتاب أذكار المرض والموت)، وتحته أكثر من ثلاثين باباً. ثم (باب الأذكار المستحبة يوم الجمعة وليلتها)، (وباب الأذكار المشروعة في العيدين) ثم (باب ما يقول إذا هاجت الريح)، (باب ما يقوله إذا انقض الكوكب)، (باب ما يقول إذا سمع الرعد)، (باب ما يقول إذا نزل المطر)، (باب ما يقول بعد نزول المطر)[2] (باب ما يقول إذا سمع صياح الديك ونهيق الحمار ونباح الكلب)، (باب ما يقول إذا رأى الحريق)، (ما يقوله عند القيام من المجلس)، (باب الذكر في الطريق)، (باب ما يقول إذا غضب)[3]. وهكذا إلى آخر الأبواب التي تستغرق جميع الحركات والسكنات والعوارض المختلفة لحياة المسلم.

وأما بالنسبة للصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما نزل الأمر بها فقد أشكل على الصحابة ماذا يقولون بعد أن فهموا بالسليقة أن الصلاة هي الدعاء، فسأله بشير بن سعد رضي الله عنه بقوله: «أمرنا الله تعالى أن نصلي عليك يا رسول الله، فكيف نصلي عليك؟ قال: فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«قولوا: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم،**

---

١ ـ «الأذكار» (ص ٣٧ ـ ٦٦).

٢ ـ المصدر السابق (ص ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ١١١ ـ ١٢٢ ـ ١٥٣، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥).

٣ ـ «الأذكار» (ص ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧).

وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ال إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد» رواه مسلم[1].

وهناك عدد آخر من الصيغ التي علمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه بناء على استفسار منهم[2].

وهذه الاستفسارات من الصحابة تدل على أمور في غاية من الأهمية منها:

١ – تعظيمهم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بتحريهم في السؤال عن النوع الأكمل والصلاة اللائقة بمقامه الشريف.

٢ – حرصهم على الإتيان بعين ما يختاره الله لهم ويرضاه منهم من اللفظ الأكمل والأفضل.

٣ – شدة عنايتهم بالعلم حيث عرفوا أن الصلاة عليه واجبة عليهم فبادروا إلى طلب البيان.

٤ – وقوفهم في باب العبادة عند حد التوقف لأنه لا مجال فيها للرأي ولا مدخل للاجتهاد أو القياس.

٥ – كما أن سكوته صلى الله عليه وآله وسلم بعد السؤال يدل على انتظار الوحي[3].

إذا تقرر أن الله تعالى أمر عباده بذكره وبالصلاة على نبيه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وأن الرسول بيَّن ذلك كله في صيغ معروفة ومحددة وواضحة جلية لا لبس فيها ولا إشكال، فليعلم أن أرفع الصيغ قدراً وأعظمها نفعاً هي الصيغ التي قالها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه في معرض البيان حينما سألوه، وأن الأكمل والأفضل أن يحافظ المسلم على الصيغ النبوية في الأذكار والصلوات، مع

---

١ – مسلم: في الصلاة، باب (١٧) (١/ ٣٠٥) عن أبي مسعود الأنصاري.

٢ – الملاحظ أن الصيغ الواردة على كثرتها لا تخلو صيغة منها من الصلاة على آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولذا درج السلف على مراعاة ذلك حتى في مؤلفاتهم.

٣ – انظر: «دليل الخيرات وسبيل الجنات»، لخير الدين ونلي (ص ٢٣).

المحافظة على العدد المأثور إن وُجد بدون زيادة شيء من عنده عليها ولا أن ينقص شيئًا منها؛ لأن الصيغة الواردة توقيفية متعبَّدٌ بها، والتوقيفي في العبادات يؤتى بنص لفظه بلا زيادة ولا نقصان ولا تبديل.

ومن الأدلة الدالة على وجوب المحافظة على الألفاظ النبوية:

قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾[الأحزاب: (٢١)].

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ [الحشر: (٧)].

فعموم الآية الأولى يقضي بوجوب الائتساء والاقتداء برسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في العبادة، بينما تنص الآية الثانية على وجوب الأخذ بكل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا ريب أن هذه الصيغ الذِّكرية داخلة في ذلك.

وعن البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ قال قال النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ: «**إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ثم قل: اللهم إني أسلمت وجهي إليك وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك. اللهم امنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت. فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به**. قال: فرددتها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما بلغت «**اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت**» قلت: ورسولك. قال: «**لا. ونبيك الذي أرسلت**». متفق عليه[1].

هذا الحديث نص في عدم جواز تغيير شيء من الأذكار والصلوات الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

قال الحافظ: «وأولى ما قيل في رده صلى الله عليه وآله وسلم على من قال

---

١ ـ البخاري: في الوضوء ـ باب فضل من بات على الوضوء (١/ ٩٩ ح ٢٤٧)، ومسلم: في الذكر والدعاء ـ باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (٤/ ٢٠٨١).

«الرسول» بدل «النبي» أن ألفاظ الأذكار توقيفية، ولها خصائص وأسرار لا يدخلها القياس، فتجب المحافظة على اللفظ الذي وردت به، وهذا اختيار المازري[1] قال: فيقتصر فيه على اللفظ الوارد بحروفه وقد يتعلق الجزاء بتلك الحروف، ولعله أوحى إليه بهذه الكلمات فيتعين أداؤها بحروفها»[2].

ومن مواصفات الذكر والصلاة الشرعية عدم الجهر بشكل يؤذي الناس أو يوحي بأن من يقصده الذاكر بذكره بعيد يحتاج إبلاغه إلى رفع الأصوات.

قال تعالى: ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: (٢٠٥)].

قال القرطبي: «ودون الجهر، أي دون الرفع في القول»،

وقال أيضًا: «ودل هذا على أن رفع الصوت بالذكر ممنوع»[3].

وقال ابن كثير: «أما قوله: ﴿تضرعا وخيفة﴾ أي اذكر ربك في نفسك رغبة ورهبة وبالقول لا جهرًا، ولهذا قال: ﴿دون الجهر من القول﴾ وهكذا يستحب أن يكون الذكر، لا يكون نداء وجهرًا بليغًا. ولهذا لما سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أقريب ربنا فنناجيه أم بعيد فنناديه؟ أنزل الله عز وجل: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: (١٨٦)][4].

قلت: وهذا السبب مروى عن الحسن البصري كما في القرطبي[5].

وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فجعل الناس يجهرون بالتكبير. فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**يأيها الناس أربعوا[6] على أنفسكم، إنكم ليس تدعون أصم ولا غائبًا،**

---

١ – محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، يعرف بالإمام، محدث، حافظ، فقيه، ولد بأفريقية سنة (٤٥٣هـ) وتوفي بها (٥٣٦هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (١١/٣٢).

٢ – «الفتح» (١١/١١٦).

٣ – تفسير القرطبي ٧/٣٥٥.

٤ – «تفسير ابن كثير» (٢/٤٤٥).

٥ – انظر تفسيره (٢/٣٠٨).

٦ – أي: ارفقوا ولا تجهدوا أنفسكم. «فتح الباري» (١١/١٩١).

إنكم تدعون سميعًا قريبًا... الحديث» متفق عليه[1].

وقد يرد الذكر مصرحًا بالأجر المرتب عليه، وقد لا يرد التصريح به، فينبغي للمؤمن أن يعتقد ثبوت الأجر في كل الأذكار الواردة، وأما التصريح وعدمه فلحكم يعلمها الله. ولا ينبغي له أن يرتب هو أجرًا على ذكر معين لم يذكر الشارع جزاءه. وكذلك الأمر بالنسبة للعدد فقد يرد الذكر محددًا بعدد معين وقد يرد مطلقًا من غير تقييد بعدد.

وقد ذكر العدد مع التصريح بالأجر في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزًا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي. ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك**» متفق عليه[2].

ومن هذه التوطئة يتلخص أن الأذكار والصلوات حتى تكون شرعية تنتج التقوى والصلة بالمولى والثواب في الآخرة لا بد أن يُتوخى فيها أمور تضاف إلى حسن النية وحضور القلب وهي:

١ - أن تكون بما ورد عن الشارع لأنها من العبادات التوقيفية التي لا مدخل فيها للقياس والاجتهاد.

٢ - أن يراعى فيها العدد في حالة وروده من الشارع، وعدم اعتبار عدد معين إذا لم يرد.

٣ - أن لا يخترع لها الإنسان أجرًا محددًا من تلقاء نفسه ويترك ذلك

---

١ - البخاري: في الدعوات - باب الدعاء إذا علا (٤/١٦٨ح ٦٣٨٤)، ومسلم: في الذكر باب (١٣) (٤/٢٠٧٦).

٢ - البخاري: في الدعوات - باب فضل التهليل (٤/١٧٢ح ٦٤٠٣)، ومسلم: في الذكر والدعاء - باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء (٤/٢٠٧١).

للشارع، مع التيقن بأن الذكر الوارد عن الشارع لا يخلو عن الثواب الجزيل وإن لم يحدد.

٤ – أن لا يكون جهرًا؛ لأنه منهي عنه؛ ولأنه يوحي بأن من يخاطبه الذاكر بعيد عنه، ولما فيه من إيذاء الآخرين أحيانًا، ويستثنى من ذلك ما ورد النص باستثنائه كالتلبية للحاج.

٥ – أن لا يضاف إليها أي شيء من الكيفيات والهيئات، ولا ينسب إليها شيء من الاعتقادات التي لم تنقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه المكلف بالبيان وقد بين.

ولما كان المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بيَّن هذه الأسس المتينة وأقام هذه القواعد العظيمة وتولى بنفسه ـ عملاً بما يوحى إليه ـ إرساء الضوابط المتعينة في باب الأذكار والصلوات وغيرها كان المفروض أن يلتزم جميع المسلمين بها ولا يبغون بها بدلاً، وكان المتوقع أن كلمة «لا إله إلا الله» التي تقرع الأسماع في كل مكان تجعلهم بعيدين كل البعد عن الابتداع في الدين والتدخل في أمور التشريع، وتملي عليهم العلم بأن المؤمن ليس له حق في اختيار عباداته بالقياس ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾ [الأحزاب: (٣٦)] ولكن شتان ما بين كلمة يرددها اللسان آناء الليل وأطراف النهار والقلبُ عنها غافل، وبين ما ينبغي أن يكون عليه موقف المسلم تجاه «لا إله إلا الله» ومقتضياتها عقيدة وعملاً وخُلُقًا.

ومن هنا نجد أن الصوفية قد خرقوا كل الضوابط، والثوابت الشرعية التي أشرنا إليها آنفًا، فجعلوا لأنفسهم حقًّا في التشريع، وشرعوا من عند أنفسهم أذكارًا وصلوات، وأضافوا إليها هيئات، ورتبوا عليها أجورًا لم ترد في الشريعة الإسلامية، وأمروا الناس بالتزامها بعد ما فضلوها على كل الأذكار الواردة عن المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بأقوالهم وأعمالهم..

يشهد بذلك كله واقع حياة المتصوفة الدينية، ودواوينهم الفكرية، ومن أراد التأكد من ذلك فما عليه إلا أن ينزل في أي بلد يقطنه القوم بحيث يباشرون تعاليمهم في العلن، ليقف بنفسه على العجب العجاب من التشبث بنتاج العقول، والإعراض عن المنقول.

وأما ما يتعلق بشأن الدواوين المذكورة فإني مقتبس منها نصوصًا تساعد القارئ الذي لم يطلع على تلك الدواوين على بناء فكرة دقيقة حول ما في هذه الكتب.

هذا: وقد ظهر لي من خلال البحث أن هؤلاء القوم حتى يتمكنوا من نشر تعاليمهم بين الأتباع، فقد مهدوا لذلك بشن هجوم كاسح على أفضل ذكر ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألا وهو «لا إله إلا الله» كما قال عليه الصلاة والسلام: «**أفضل الذكر لا إله إلا الله**». رواه الترمذي وحسنه، وابن ماجة، وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني[1].

ولما قللوا من شأن هذه الكلمة في نفوس أتباعهم تمكنوا من بث ما أرادوا من تعاليم شرعوها.

يقول الشيخ محمد الغوث[2]: «فذكر العامة كلمة الشهادة أو غيرها من التسبيحات، والذكر الخاص مما يكون بتلقين شيخ مرشد عارف بأدواء النفوس يكون أقوى في أزالة الحجب»[3].

وقال ابن عربي: «دخلت على شيخنا أبي العباس العرني[4] من أهل العليا، وكان مستهترًا بذكر الاسم المفرد «الله» لا يزيد عليه شيئًا، قلت له: ياسيدي لم

---

١ – الترمذي: في الدعاء، باب (٩) (٥/٤٦٢ ح ٣٣٨٣)، وابن ماجة: في الأدب، باب فضل الحامدين (٢/١٢٤٩ح ٣٨٠٠)، «الإحسان» (٢/١٠٤ح ٨٤٣)، «المستدرك» (١/٥٠٣)، «صحيح الجامع» (ح١١٠٤).

٢ – محمد خطير الدين بايزيد العطار ويعرف بالغوث، متصوف هندي، مات سنة (٩٧٠هـ). له كتاب «الجواهر الخمس». انظر: «معجم المؤلفين» (٩/٢٨٢).

٣ – «الرماح» (١/١٧٦).

٤ – لم أعثر على ترجمته، بعد طول البحث والتفتيش في المظان.

لا تقول: لا إله إلا الله؟ فقال لي: ياولدي الأنفاس بيد الله، ما هي بيدي فأخاف أن يقبض الله روحي عندما أقول: «لا» أو «لا إله» فأقبض في وحشة النفي. وسألت شيخًا آخر عن ذلك فقال لي: ما رأت عيني ولا سمعت أذني من يقول: «أنا الله» غير الله، فلم أجد من أنفي، فأقول كما سمعته يقول: الله الله»[1].

ويقول أبو المواهب الشاذلي[2]: «إنما اختار أهل التعريف ذكر «الله الله» فقط دون «لا إله إلا الله» لوحشتهم من توهم ثبوت الإلهية حتى ينفوها، والذي أقول به: إن من غلب عليه الأهواء فذكر «لا إله إلا الله» أنفع له، ومن خلص من الأهواء فذكر الجلالة فقط أنفع له»[3].

وقال أبو الفيض المنوفي[4]: «للنفس الأمارة: الاستغفار، وللوامة: لا إله إلا الله، وللملهمة: الله. والراضية: هو. المرضية: حي. والكاملة: قيوم، ثم: ودود. ثم: حكيم. ووراء ذلك كله اسم السر، وهذا لا يعطيه الشيخ إلا من ساررره، وهو سر عنده يدخره لمن يرى فيه شأنًا لله يقتضي أن يكون مرشدًا أو عارفًا متصلاً»[5].

إن القارئ لهذه الأقوال تأخذه الحيرة، لماذا يتبرم هؤلاء الناس من كلمة التوحيد التي أرسل الله بها رسله، بل وخلق الجن والإنس لأجل تحقيق مقتضاها؟

فتارة هي ذكر العوام وللخواص أذكارهم الخاصة.

وتارة هي لأصحاب الأهواء، وللمخلصين صيغهم الخاصة.

وأحيانًا هي لأصحاب النفوس اللوامة، ولأصحاب النفوس الملهمة والراضية والمرضية وسائل أخرى.

وأحيانًا يطعنون في الصيغة نفسها وكأنهم يتهمون من جاء بها بعدم الفهم أو بالعبث حيث ينفي أشياء غير موجودة أصلاً.

---

١ – «الفتوحات» (٥/١٢٤ – ١٢٥).
٢ – تقدمت ترجمته في (١/٧٨).
٣ – ط.ك (٢/٦٩).
٤ – تقدمت ترجمته في (١/٥٨).
٥ – «معالم الطريق» (ص ٣٥١).

ولا شك أن هذا الموقف تجاه كلمة التوحيد سببه الغرور، وتلبيس الشيطان، والجهل الشديد، والبعد عن الكتاب والسنة؛ لأن وجود آلهة باطلة تُعبد من دون الله أمر مشهود، وإنكار وجودها مكابرة ومناهضة لدعوة الرسل أجمعين.

وأما من قسم الناس في ذكر «لا إله إلا الله» إلى عوام وخواص، وإلى أصحاب أهواء ومخلصين فيسألون: هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلم أن كلمة التوحيد خاصة بالعامة ولفظ الجلالة لغيرهم؟وهل أرشد إلى ذلك؟ وهل فعله؟ كلا إن شيئًا من ذلك لم يحدث ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون.

بعد أن وقفنا على هجومهم على الأذكار المشروعة فلننتقل إلى ما شرعوه من أذكار وصلوات ومتعلقاتهما مرفقًا بما تمس إليه الحاجة من التحليل والتعليق.

أولاً: الذكر باللفظ المفرد[1]:

لقد تمادى صَنَعَةُ الفكر الصوفي في تجاوزاتهم وغلوهم فأباحوا للشيوخ أن يشرعوا لأنفسهم ولأتباعهم ذكرًا غريبًا لم يعرفه الجيل الأول من الصحابة والتابعين ومن تبعهم على السنة، بل ولا عرفه نبي الأمة صلى الله عليه وآله وسلم ألا وهو الذكر باللفظ المفرد مُظهرًا كقولهم: الله، الله الله، أو حي، حي، حي، أن مضمرًا كقولهم هو، هو، هو. أو ها، ها، ها. ففي السطور الآتية نماذج من نصوص الصوفية التي توضح هذا الأمر:

سأل الشعراني شيخه الخواص فقال: «هل لنا الذكر بقولنا: هو هو، و ذا ذا، و كا كا. أو نحو ذلك من أسماء الإشارة؟ فأجاب: نعم لنا الذكر بذلك بشرط الحضور خلافًا للغزالي، فيما عدا الذكر بهو فإنه قال: إن ذا وكا يطلب التحديد، وكان الحلاج يقول: إنما منع من ذلك من لا ذوق له في الطريق»[2].

وعن الفوتي: «فلا حرج على الذاكر ما دام مسلوب الاختيار، يستعمله كيف شاء على أنواع مختلفة كلها محمودة وصاحبها مشكور عليها، فلها كلها أسرار

---

١ – المراد بالمفرد هنا ما يشمل الأسماء المظهرة والمضمرة. ٢ – «الجواهر والدرر» (ص ٢٩٦).

فربما يجري على لسانه: اللّه اللّه اللّه، أو هو هو هو، أو لا لا لا لا لا لا، أو آ آ (بالمد) أو أأأأأأ (بالقصر) أو آه آه آه آه آه، أو ها ها ها ها ها، أو ه ه ه»[1].

ولا تظن أن قوله «ما دام مسلوب الاختيار» يعني أن مثل هذه الألفاظ ترد فقط على ألسنة من فقد الوعي منهم، بل نجد مثلها مقرراً في أخص الأذكار الصوفية التجانية التي لا تلقن إلا للخواص من أهل الطريقة. فالذكر المعروف عندهم بـ (ياقوتة الحقائق في التعريف بسيد الخلائق) مثلاً أوله: الله الله الله، وآخره: لله لله لله آه آه آمين هو هو هو»[2].

ومن العجيب حقًّا أنهم يقدمون هذه الأذكار المبتدعة التي شرعوها على الأذكار الشرعية التي جاء بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى قال المستشرق نيكولسن: «ولكن الصوفية اتخذوا رياضة تكرير اسم الله أو ترديد بعض العبارات الدينية... مصحوبًا بتنغيم آلي وحشد تام لجميع القوى حول هذه الكلمة المفردة أو العبارة. وهم يجعلون لهذه العبادة غير الموقوتة من الأهمية في وصلهم بالله وصلاً غير منقطع ما لا يجعلون للصلوات الخمس، يؤديها في أوقاتها المفروضة بقية المسلمين»[3].

قلت: فكأن هذا الرجل وقف على قول القشيري: «والصلاة ـ وإن كانت أشرف العبادات ـ فقد لا تجوز في بعض الأوقات، والذكر بالقلب مستدام في عموم الحالات»[4].

يعني أن ذكرهم أفضل من الصلاة من بعض الوجوه، والقشيري يبذل جهداً كبيراً في رسالته للترويج لهذا النوع من الأذكار فيقول مثلاً: «كان من بين أصحابنا رجل يكثر أن يقول: الله الله. فوقع يومًا على رأسه جذع فانشج رأسه وسقط الدم فاكتتب على الأرض الله الله»[5].

---

١ ـ «الرماح» (١/١٦٨-١٦٩) عن يوسف العجمي. ٢ ـ «الرماح» (١/٢٣٥ ـ ٢٣٦).
٣ ـ «الصوفية في الإسلام» (ص ٥١). ٤ ـ «الرسالة القشيرية» (ص/٤٦٨).
٥ ـ «المصدر السابق» (٢/٤٧١).

وبدعية هذا النوع من الأذكار أمر واضح لا يحتاج إلى كثير بيان، بل هو ذريعة إلى ضلالات لا يعلم مداها إلا الله، حتى قال شيخ الإسلام: «وأما الاقتصار على الاسم المفرد مظهراً أو مضمراً فلا أصل له فضلاً عن أن يكون من ذكر الخاصة والعارفين، بل هو وسيلة إلى أنواع من البدع والضلالات، وذريعة إلى تصورات أحوال فاسدة من أحوال أهل الإلحاد وأهل الاتحاد»[1].

وقال أيضًا: «والذكر بالاسم المفرد مظهراً ومضمراً بدعة في الشرع، وخطأ في القول واللغة؛ فإن الاسم المجرد ليس هو كلامًا لا إيمانًا ولا كفرًا»[2].

وقال: «فأما الاسم المفرد مظهراً مثل: الله الله، أو مضمراً مثل هو هو، فهذا ليس بمشروع في كتاب ولا سنة، ولا هو مأثور أيضًا عن أحد من سلف الأمة ولا عن أعيان الأمة المقتدى بهم، وإنما لهج به قوم من ضلال المتأخرين»[3].

وقال: «وكذلك ظهر بالأدلة العقلية الذوقية أن الاسم وحده لا يعطي إيمانًا ولا كفرًا، ولا هدى ولا ضلالاً، ولا علمًا، ولا جهلاً. وقد يذكر الذاكر اسم نبي من الأنبياء أو فرعون من الفراعنة، أو صنم من الأصنام ولا يتعلق بمجرد ذكر اسمه حكم إلا أن يقرن به ما يدل على نفي أو إثبات، أو حب أو بغض، وقد يذكر الموجود والمعدوم»[4].

والصوفية مبالغة في تنويم الآخرين واستغفالهم حاولوا الاستدلال على ذكرهم هذا بالقرآن والسنة.

أما القرآن فقد تشبثوا بقوله تعالى: ﴿ **قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ [الأنعام: (٩١)].

فزعموا أن معنى (قل الله) اذكر الله بهذا الاسم المفرد، وهو استدلال باطل ترد عليه الآية نفسها، كما بينها العلماء المحققون.

---

١ - «مجموع الفتاوى» (١٠/٢٣٣). ٢ - المصدر السابق (١٠/٣٩٦).

٣ - المصدر السابق (١٠/٥٥٦). وانظر: «العبودية» (ص ٤٨).

٤ - «مجموع الفتاوى» (١٠/٥٦١).

قال شيخ الإسلام: «ولو تدبروا ما قبل هذا تبين مراد الآية؛ فإنه سبحانه قال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١] أي: قل الله أنزل الكتاب الذي جاء به موسى. فهذا كلام تام وجملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر حُذف الخبر منها لدلالة السؤال على الجواب. وهذا قياس مطرد في مثل هذا في كلام العرب كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]»[1].

وقال أيضًا: «واحتجاج بعضهم على ذلك بقوله: ﴿قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون﴾ من أبين غلط هؤلاء؛ فإن اسم الله مذكور في الأمر بجواب الاستفهام وهو قوله: ﴿قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى﴾ فالاسم مبتدأ وخبره قد دل عليه الاستفهام كما في نظائر ذلك»[2].

وهذا الذي قاله ابن تيمية يطابق ما فسر به الآية أعلام المفسرين:

قال ابن كثير: «وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللهُ﴾ قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: أي قل الله أنزله. وهذا الذي قاله ابن عباس هو المتعين في تفسير هذه الكلمة، لا ما قاله بعض المتأخرين من أن معنى ﴿قُلِ اللهُ﴾ أي لا يكون خطابك لهم إلا هذه الكلمة، كلمة (الله). وهذا الذي قاله هذا القائل يكون أمرًا بكلمة مفردة من غير تركيب، والإتيان بكلمة مفردة لا تفيد في لغة العرب فائدة يحسن السكوت عليها»[3].

وقال ابن جرير: «وأما قوله ﴿قُلِ اللهُ﴾ فإنه أَمْرٌ من الله جل ثناؤه نبيه محمداً صلى الله عليه وآله وسلم أن يجيب استفهامه هؤلاء المشركين عما أمره باستفهامهم عنه، بقوله: ﴿قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى﴾ بقيله: (الله)

١ – «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٥٥٩).
٢ – «العبودية» (ص ٤٨).
٣ – «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٢٥١).

كأمره إياه في موضع آخر في هذه السورة بقوله: ﴿**قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر...**﴾ ثم أمره بالإجابة عنه هنالك بقيله: ﴿**قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ**﴾ [الأنعام: (٦٤)]»[١].

وبمثل ذلك فسره جميع المفسرين المعتمدين[٢].

أما السنة فقد حاول الخواص أن يستدل بها على إثبات ذكرهم هذا، حيث سأله تلميذه الشعراني عن قوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله، الله**»[٣]. لمَ كرره ـ صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فأجاب: إنما كرر الاسم مرتين ليثبت لنا بذلك أنه ذكر على الانفراد»[٤].

وهو استدلال ظاهر البطلان، ولكن لكي لا يبقى فيه متشبث لمبطل فإننا نزيد هذا الأمر وضوحًا فأقول:

أولاً: إنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كرر اسمًا مفردًا في ذكره ولا مرة واحدة، ولا عرفه أحد من أصحابه، وليس أحد من سلف الأمة فَهِم من الحديث هذا الذي تقول به الصوفية. ولا ريب أن عمله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه من بعده هو خير ما يفسر به كلامه، وقد وجدنا أن أذكارهم لم تكن إلا على الجمل التامة المفيدة للتوحيد وإخلاص العبودية لله تعالى.

ثانيًا: إن هذا الحديث ورد في روايات أخرى مفسرًا بلفظ: «**لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض لا إله إلا الله**»[٥].

---

١ – «جامع البيان» (٧/١٧٩).

٢ – انظر: البغوي، «معالم التنزيل» (٢/١٥)، والقرطبي، «الجامع» (٧/٣٨)، وابن الجوزي، «زاد المسير» (٣/٨٤)، والشوكاني (٢/١٣٩)، و«المنار» (٧/٦١٩)، والقاسمي (٦/٦٢٤).

٣ – مسلم: في الإيمان ـ باب ذهاب الإيمان آخر الزمان (١/١٣١).

٤ – «الجواهر والدرر» (ص ٢٩٦).

٥ – رواه أحمد (٣/٢٦٨) بإسناده عن أنس، وهو إسناد مسلم في رواية الله الله، وابن حبان في صحيحه (٨/٢٩٩ح ٦٨٠٩) بالإسناد نفسه. وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٠٥) وقال: هذا حديث صحيح ثابت من أنس بن مالك. والحاكم (٤/٤٩٥) وقال: صحيح على شرط مسلم.

فإذا تقرر أن الحديث ورد بإسناد واحد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ الله الله. وبلفظ: لا إله إلا الله، تعين الرجوع إلى أقواله الأخرى وأفعاله المروية عنه. وبهذا الرجوع نجد أنه صلى الله عليه وآله وسلم علَّم المسلمين أن يذكروا الله بكلمة لا إله إلا الله في غير ما حديث، بل وصرح بأنه أفضل الأذكار كما سبق.

كما علمهم صيغًا أخرى كثيرة، وليس في صيغة منها تكرار لفظ الجلالة قط، ولا فعله أحد من أصحابه أبدًا.

إذا تقرر هذا عُلم أن معنى الحديث أن القيامة لا تقوم وعلى وجه الأرض مؤمن.

ثالثًا: لا بد من الإشارة إلى أن استدلالهم بالقرآن والحديث في هذا إنما هو مجرد تلبيس وتلاعب بالعقول، وإلا فإن الكثير من أذكارهم لم يحاولوا البحث عن دليل لها لاستحالة وجوده بداهة كقولهم: كا كا، و ذا ذا.

وأما التعليل الذي ذكره أبو العباس العريبي لابن عربي حين ذكر له أنه يذكر باللفظ المفرد لأنه يخاف إذا قال: لا إله إلا الله أن يموت بين النفي والإثبات فلا يخرج عن كونه تلبيسًا آخر غير مسوغ للخروج عما ثبت بالسنة، ويظهر بطلانه من أوجه:

١ – أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي أمر المسلمين بذلك كان يعلم أن الأعمار بيد الله، ولم ينقلهم عن الذكر بالتهليل إلى اللفظ المفرد، وبذلك يكون الامتناع عن قوله لا إله إلا الله استدراكًا على المعصوم، وفي ذلك من الخطورة ما لا يخفى.

٢ – «أن العبد لو أراد أن يقول «لا إله إلا الله» ومات قبل كمالها لم يضره ذلك شيئًا؛ إذ الأعمال بالنيات، بل يكتب له ما نواه»[1].

---

١ – «مجموع الفتاوى» (١٠/٥٥٧).

٣ ـ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**لقنوا موتاكم لا إله إلا الله**» رواه مسلَم وغيره[١].

وقال لأبي طالب ـ وهو على فراش الموت ـ: «**يا عم قل لا إله إلا الله**»[٢].

فلو كان الخوف من الموت بين النفي والإثبات موجبًا لترك «لا إله إلا الله» لم يأمر صلى الله عليه وآله وسلم بتلقينه لمن هو مشرف على الموت لأن احتمال موته قائم في أي لحظة.

ومن أعجب استدلالاتهم ما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية عن بعض الصوفية فقال: «وأغرب من هذا ما قاله لي مرة شخص من هؤلاء الغالطين في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ﴾ قال: المعنى وما يعلم تأويل «هو» أي اسم «هو» الذي يقال فيه: هو، هو... فقلت له ـ وأنا آنذاك صغير جدًّا ـ: لو كان كما تقول لكتبت في المصحف مفصولة (تأويل هو) ولم تكتب موصولة، وهذا الكلام الذي قاله هذا معلوم الفساد بالاضطرار، وإنما كثير من غالطي المتصوفة لهم مثل هذه التأويلات الباطلة في الكتاب والسنة»[٣].

وجملة القول أن هذا النوع من الأذكار تدخل ضمن التشريعات الصوفية التي بثها المشايخ على أتباعهم فاستبدلوها بالأذكار النبوية الثابتة فضلوا ضلالاً بعيداً، ولله دَرُّ الإمام ابن تيمية حيث يقول:

«ومن أشد الناس عيبًا من يتخذ حزبًا ليس بمأثور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان حزبًا لبعض المشايخ، ويدع الأحزاب النبوية التي كان يقولها سيد بني آدم، وإمام الخلق وحجة الله على عباده»[٤].

ثانيًا: تشريع صيغ مستقلة بأعداد معينة، وأجور مقدرة من قبل المتصوفة:

زعم الدباغ أنه اجتمع بالخضر، فأعطاه وردًا يدعو به كل يوم سبعة آلاف

---

١ ـ مسلم: في الجنائز ـ باب تلقين الموتى لا إله إلا الله (٢/ ٦٣١).

٢ ـ سبق تخريجه في (١/ ١٦١).

٣ ـ «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٥٦٠).

٤ ـ المصدر السابق (٢٢/ ٥٢٥).

مرة، ولفظه: «اللهم يارب بجاه سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم اجمع بيني وبين سيدنا محمد بن عبد الله في الدنيا قبل الآخرة»[1].

قلت: هذه صيغة مبتدعة، وعدد مخترع لم يرد في الشرع، ولاحظ الفرق الشاسع بين الأذكار النبوية المباركة النافعة، وبين هذه الصيغ الركيكة، وهذه الأدعية الغريبة التي لا معنى لها؛ لأن الاجتماع بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا غير ممكن بعد موته عليه الصلاة والسلام إلا عن طريق الرؤيا المنامية.

ومجرد الاجتماع به ـ على فرض إمكانه ـ لا يكفي للنجاة في الآخرة، وإلا فقد اجتمع به كثير من الناس وعايشوه، ولم يفدهم ذلك شيئًا حين لم يكن معهم من الإيمان والتقوى ما ينجي.

ومن المؤلم حقًّا أن الصوفية حتى المنتسبين منهم إلى الدعوة ما زالوا يبيحون لأنفسهم المشاركة في تعيين الأعداد التي يلتزمها الذاكر في أوراده، فنجد أحدهم ينصح المريد بأن يشتغل بأوراد القوم وأن يكثر منها فيقول: «وليكن ذكره واستغفاره وصلاته على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غير ذلك من الأذكار المطلقة سبعين ألفًا لكل نوع على حدة»[2].

فأنت ترى كيف صرح بأنها أذكار مطلقة ثم تصدى لتقييده بسبعين ألفًا، وهذا ما لا ينبغي قبوله إلا من الشارع الحكيم.

ومن الأحزاب المخترعة لغرض استبدالها بالأوراد النبوية حزب يسمى «السيفي» يقول التجاني عنه: «الحرز اليماني ـ وهو دعاء السيفي... ـ من فضله أن من ذكره مرة تكتب له عبادة سنة، ومرتين بسنتين وهكذا، ومن حمله معه كتب من الذاكرين كثيراً، ولو لم يذكر»[3].

إن ترتيب مثل هذا الأجر على ذكر غير وارد من الشارع أصلاً يعد اغتصاباً

---

١ ـ «الإبريز» (ص ٨).
٢ ـ «تربيتنا الروحية» (ص ١٢١).
٣ ـ «جواهر المعاني» (١/ ١٢٥).

لحق التشريع واقتحامًا لحمى حرمة الدين. وأما ما ذكره من أن حامل هذا الحزب يكتب من الذاكرين، فهو ما لا نظير له في الإسلام على الإطلاق، بل يظهر أن الهدف من هذا التشريع الجديد إنما هو نسخ ما شرعه الله تعالى من الذكر، لما في مجرد الحمل من الراحة وقلة الكلفة.

ويقول أيضًا عن هذا الحزب وعن صلاة الفاتح التي تأتي بعد مخاطبًا أتباعه في رسالة له إلى أهل فاس: «وليكن من جملة أورادكم التي تحافظون عليها بعد الورد الذي هو لازم الطريقة: الحزب السيفي، وصلاة الفاتح لما أغلق، فإنهما يغنيان عن جميع الأوراد»[1].

قلت: **نلاحظ هنا:**

١ - الخطورة في قوله: يغنيان عن جميع الأوراد، لأنه دعوة صارخة إلى التزامهما، وترك ما سواهما بما في ذلك الأذكار النبوية.

٢ - فيه رد على من يزعم أن هؤلاء في أورادهم التي شرعوها إنما قصدوا زيادة خير يضاف إلى المشروع، وليس المقصود الأخذ بتلك الزيادات وترك المأثورات.

٣ - آخر كلامه ينقض أوله؛ إذ كيف يوصيهم بالمحافظة على جملة من الأوراد، مع الورد اللازم، في الوقت الذي يخبرهم فيه أن «السيفي» و«صلاة الفاتح» يغنيان عن جميع الأوراد؟

فإن هذه الجملة الأخيرة تقضي بإلغاء جميع الأوراد، والأخذ بالوردين المذكورين فقط.

ورد آخر يقال له «ياقوتة الحقائق» يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أملاها على الشيخ التجاني، أولها: الله. الله. الله. يقول صاحب الجواهر في فضله: «ومن ذكرها مرتين في الصباح ومرتين في المساء غفرت له ذنوبه الكبائر

---

١ - المصدر السابق (٢/١٦٤).

والصغائر بالغة ما بلغت ولا يقع له وهم في التوحيد لكن بالإذن الصحيح»[1].

قلت: الذي عليه علماء الأمة أن الكبائر لا تغفر إلا بالتوبة، وأما الأعمال الصالحات التي ثبت شرعًا أنها تكفر الذنوب فقد خصت بالصغائر.

ففي حديث الوضوء الذي رواه عثمان بن عفان رضي الله عنه وغيره ورد قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه**». متفق عليه[2].

وقال ابن حجر: «ظاهره يعم الكبائر والصغائر لكن العلماء خصوه بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية»[3].

قلت: ويقصد بالرواية الأخرى حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول: «**الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن إذا اجتنبت الكبائر**» رواه مسلم[4].

ومعنى قولهم هذا أن «ياقوتة الحقائق» رغم أنها مخترعة مبتدعة فهي أقدر على تكفير الذنوب من الصلوات الخمس، ومن صلاة الجمعة، ومن صوم رمضان. ولا يخفى أن ذلك باطل قطعًا.

وهذا القول نفسه وهم في التوحيد، فكيف يكون منجيًا من الوقوع في ذلك؟

صلاة أخرى شرعها الصوفية وفضلوها على جميع الصلوات، ورتبوا عليها من الثواب ما لم يرتب على غيرها من الصلوات النبوية التي حفظها الحفاظ الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تلك الصلاة هي «صلاة الفاتح» ونصها:

«اللهم صل على سيدنا محمد الفاتح لما أغلق، والخاتم لما سبق، ناصر الحق بالحق، والهادي إلى صراطك المستقيم وعلى آله حق قدره

---

١ – «جواهر المعاني» (٢/٢٢٦ – ٢٢٨).

٢ – البخاري في الوضوء ـ باب الوضوء ثلاثًا ثلاثًا (١/٧٢ح ١٥٩)، ومسلم في الطهارة ـ باب صفة الوضوء (١/٢٠٤).

٣ – «الفتح» (١/٣١٣).

٤ – مسلم في الطهارة ـ باب (٥) (١/٢٠٩).

ومقداره العظيم»[1].

أما من أين جاءت «صلاة الفاتح» فيقول صاحب «الجواهر»:

«صلاة الفاتح لما أغلق، لم تكن من تأليف البكري، ولكنه توجه إلى الله مدة طويلة أن يمنحه صلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها ثواب جميع الصلوات وسر جميع الصلوات... فأتاه الملك بهذه الصلاة مكتوبة في صحيفة من النور»[2].

معنى هذا أن الصلاة من كلام الله تعالى أوحاها إلى البكري بواسطة الملك، أو كتبها له بقلم القدرة.

ومن المعلوم ضرورةً أن الوحي لا ينزل بعد خاتم النبيين، والصلاة نفسها ترد على من يقول إنها من كلام الله، يقول العلامة محمد تقي الدين الهلالي[3]: «وكيف يقول الله تعالى: «اللهم صل على سيدنا محمد الفاتح لما أغلق... إلخ؛ لأن الله هو السيد ومحمد عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يليق بذي الجلال والإكرام أن يخاطب نفسه ويقول: اللهم صل على سيدنا محمد... فإن قالوا: إن الله سبحانه وتعالى أنشأ هذه الصلاة لعباده لا لنفسه فلا يلزم ما ألزمتمونا به، قلنا: لو كان الأمر كذلك لقال الله تعالى فيما أوحى به إلى البكري أو كتبه له بقلم القدرة: «يأيها البكري قل لعبادي يقولوا اللهم صل على سيدنا محمد...» كما قال تعالى لخاتم النبيين: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: (٥٣)]»[4].

وأما ما ذكروه من الأجر لهذه الصلاة فهو ما لم يذكر لكلام آخر حتى

---

١ – «أحزاب وأوراد القطب التجاني» (ص ١١)، و«الدرر السنية» (ص ١١).

٢ – «جواهر المعاني» (١/١٣٧ – ١٣٨).

٣ – هو العالم العلامة السلفي محمد تقي الدين الهلالي، ولد بسلجماسة بالمغرب. وطاف وأقام في كثير من البلاد فأقام في القاهرة، والبصرة، وبغداد، والهند، وبون، وبرلين، والحجاز، وغيرها. عالم، محدث، فقيه، أديب، مترجم، مشارك في علوم كثيرة. انظر: «علماء ومفكرون عرفتهم» (١/١٩٣-٢٢٧).

٤ – «الهداية الهادية» (ص ١٠٦).

لكتاب الله تعالى الذي أنزله على سيد ولد آدم صلى الله عليه وآله وسلم .

ومن ذلك قول التجاني: «واعلم أن كل ما تذكره من الأذكار والصلوات على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأدعية، لو توجهت بجميعها مائة ألف عام كل يوم تذكرها مائة ألف مرة، وجميع ثواب ذلك كله ما بلغ مرة واحدة من «صلاة الفاتح لما أغلق» فإن كنت تريد نفع نفسك للآخرة فاشتغل بها على قدر جهدك، فإنها كنز الله الأعظم»[1].

نلاحظ:

١ ـ أنه فضل هذه الصلاة المخترعة على جميع الأذكار والصلوات والأدعية حتى النبوية منها. وهذا التفضيل هو ما أكدوه في أمهات كتب التجانية، حيث جعلوا الركن الثاني من أركان ورد الصباح: «الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأي صيغة من الصلاة عليه مائة مرة، وبـ«صلاة الفاتح لما أغلق» أفضل»[2].

٢ ـ لاحظ كيف يأمر من أراد نفع نفسه في الآخرة بالاشتغال بهذه الصلاة مع العلم بأنها لم تكن معلومة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عرفها أصحابه رضي الله عنهم ونحن معاشر المسلمين نعتقد اعتقاداً جازمًا لا يتزعزع بعون الله أنه لا يوجد شيء ينفع المؤمن في الآخرة لم يبينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأمته ولم يحثها عليه.

٣ ـ لاحظ قوله: «فإنها كنز الله الأعظم» نعم كنز الله الأعظم يخفيه عن نبيه ومصطفاه وعن الجيل الأول ـ خير القرون ـ حتى يأتي شخص اسمه محمد البكري فينزله عليه ويعطيه هو بدوره للشيخ التجاني لينشره بين مريديه.

وتحدث التجاني أيضًا عن فضل هذه الصلاة فقال: «كنت مشتغلاً بذكر صلاة الفاتح لما أغلق حين رجعت من الحج إلى تلمسان لما رأيت من فضلها وهو: أن المرة

---

١ ـ «جواهر المعاني» (٢/١٨٣).

٢ ـ انظر مثلاً: «الدرر السنية» للرباطي (ص ١١).

الواحدة منها بستمائة ألف صلاة... إلى أن رحلت من تلمسان إلى أبي سمعون، فلما رأيت الصلاة التي فيها المرة الواحدة بسبعين ألف ختمة من «دلائل الخيرات» تركت (الفاتح لما أغلق) واشتغلت بها... ثم أمرني صلى الله عليه وآله وسلم بالرجوع إلى صلاة الفاتح لما أغلق... فأخبرني أولاً بأن المرة منها تعدل من القرآن ست مرات، ثم أخبرني ثانيًا أن المرة الواحدة منها تعدل من كل تسبيح وقع في الكون ومن كل ذكر ومن كل دعاء كبير أو صغير ومن القرآن ستة آلاف مرة»[1].

وقال أيضًا: «من صلى بها ـ أي بالفاتح لما أغلق ـ مرة واحدة حصل له ثواب ما إذا صلى بكل صلاة وقعت في العالم من كل جن وإنس وملك ستمائة ألف صلاة، من أول العالم إلى وقت تلفظ الذاكر بها»[2].

وقال أيضًا: «فلو قدرت مائة ألف أمة في كل أمة مائة ألف قبيلة في كل قبيلة مائة ألف رجل وعاش كل واحد منهم مائة ألف عام يذكر كل واحد منهم كل يوم ألف صلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير صلاة الفاتح لما أغلق، وجميع ثواب هذه الأمم كلها في مدة هذه السنين كلها في هذه الأذكار كلها ما لحقوا كلهم ثواب مرة واحدة من صلاة الفاتح»[3].

وكذلك صرح بأن من أخذ ورده فهو من أهل الجنة وجميع أهله كذلك، فقال: «وكذلك كل من أخذ وردنا يبعث من الآمنين ويدخل الجنة بغير حساب ولا عقاب هو ووالده وأزواجه وذريته المنفصلة عنه...»[4].

إن الواقف على هذا الكلام لن يأخذه الاستغراب إذا وجد المسلمين في أكثر بقاع الأرض معرضين عن الأذكار والصلوات النبوية الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الوقت الذي يتمسكون بأوراد المشايخ ويعضون عليها بالنواجذ آملين أن يحصلوا على هذا الثواب الذي لو فكروا قليلاً لأدركوا

---

١ ـ «جواهر المعاني» (١/١٣٥ ـ ١٣٦).
٢ ـ المصدر السابق (١/١٣٧).
٣ ـ المصدر السابق (١/١٣٩).
٤ ـ «جواهر المعاني» (٢/١٦٢).

أنه لا يعدو أن يكون دعاوى عارية لا حجة عليها من الشرع، بل باطلة لأنها تتضمن أن ما يحصل عليه هذا الذاكر المبتدع يفوق ما يحصل عليه كل ذاكر من الجن والإنس والملائكة من أول العالم إلى وقت تلفظ الذاكر بها بمن فيهم الأنبياء وأصحابهم. ولأنها تتضمن تفضيل هذا الذكر على القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ولما كان هذا صريحًا في تفضيل الصوفية لأتباعهم على صحابة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقد تفطن بعض أتباع الشيخ التجاني فطرح عليه سؤالاً مفاده: لمَ لمْ يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصلاة لأصحابه؟ فركب الصعب والذلول في تكلف الجواب ولم يأت بشيء، حيث يرى أن الذي منعه من ذلك أمران:

الأول: أنه علم بتأخير وقته وعدم وجود من يظهره الله على يديه.

الثاني: أنه لو أخبرهم بها على شرط الكتمان فإنهم يبينونه لحرصهم على الخير»[1].

وقال أيضًا مؤكداً ما سبق: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :«ما صلى أحد بأفضل من صلاة الفاتح لما أغلق» لو اجتمع أهل السموات السبع وما فيهن، والأرضين السبع وما فيهن على أن يصفوا ثواب «الفاتح لم أغلق» ما قدروا... ويزيد: كل ما سمعتموه في فضل صلاة الفاتح لما أغلق فهو بالنسبة لما هو مكتوم كنقطة في بحر»[2].

هذه هي التعاليم الصوفية التى دأب الشيوخ على نشرها بين أتباعهم ومريديهم، وليس الشيخ التجاني سوى واحد من هؤلاء الذين روجوا لتعاليمهم على حساب السنة النبوية، وتلقاها تلاميذهم وعملوا هم أيضًا على الإسهام في هذا الترويج الذي يشبه الإعلانات التجارية.

فيقول الشيخ الفوتي مثلاً: «ومن هنا يعلم كل موفق سعيد أن طريقتنا هذه

١ـ انظر المصدر السابق (١/ ١٤١ ـ ١٤٢)

٢ـ «جواهر المعاني» (١/ ١٤٩).

الأحمدية الإبراهمية الحنفية التجانية أسهل الطرق وأفضل، وأن وردنا أجل الأوراد وأفضل، وأن أهلها محبوبون معتنى بهم، لأن سيد الوجود صلى الله عليه وآله وسلم ضمن لولده الأكبر وخليفته الأشهر شيخنا أحمد بن محمد التجاني أن لا يموت أحد ممن تمسك بأوراده بالتزام شروطها إلا وليًّا قطعًا ضمانًا لا خلف فيه»[1].

ويقول صاحب الدرر السنية: «إن صلاة الفاتح... إلخ لها من الفضائل ثمان مراتب، والمذكور من فضلها جزء من المرتبة الأولى وغير ذلك كله مكتوم، ومما ذكر من فضلها غير المكتوم أن من قرأها مرة واحدة تضمن له سعادة الدارين، ومنه أن من واظب على قراءتها كل يوم عشر مرات يموت على الإيمان، ثم روى بإسناده عن أحمد سكيرج عن التجاني أنه قال: «لقنوا الناس صلاة الفاتح ليموتوا على الإيمان»[2].

ويقول الشيخ إبراهيم الكولخي: «وأفضل أذكار اللسان «صلاة الفاتح لما أغلق» فيلازمها دائمًا»[3].

ليس لمسلم تجاه هذه الخزعبلات إلا أن يحوقل ويسترجع ويقول: حسبنا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

ورد آخر أطلق عليه التجانيون «جوهرة الكمال» وهي من أورادهم اللازمة التي لها حكم الفرض العيني[4]. ووضعوا لهذا الورد أحكامًا تخصه ورتبوا له فضائل كثيرة، ونصه: «اللهم صل وسلم على عين الرحمة الربانية، والياقوتة المتحققة الحائطة بمركز الفهوم والمعاني، ونور الأكوان المتكونة، الآدمي صاحب الحق الرباني، البرق الأسطع بمزون الأرياح المالئة لكل متعرض من البحور والأواني، ونورك اللامع الذي ملأت به كونك الحائط بأمكنة المكاني، اللهم صل وسلم على عين الحق التي تتجلى منها عروش الحقائق عين المعارف

---

١ – «الرماح» (١/١٧٨).
٢ – (ص ٢٤).
٣ – «السر الأكبر» (ص ٤٤٧) مع تحقيق ميغري.
٤ – «الدرر السنية» (ص ١٣).

الأقوم، صراطك التام الأسقم. اللهم صل وسلم على طلعة الحق الكنز الأعظم إفاضتك منك إليك إحاطة النور المطلسم. صلى الله عليه وعلى آله صلاة تعرفنا بها إياه»[1].

من أين جاءت هذه الصلاة؟

يقول الشيخ الرباطي: «وأما جوهرة الكمال فهي من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لسيدنا الشيخ... يقظة لا منامًا»[2].

من فضائلها:

١ – أن المرة الواحدة منها تعدل تسبيح العالم ثلاث مرات.

٢ – أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الأربعة يحضرون مع الذاكر عند السابعة منها ولا يفارقونه حتى يفرغ من ذكرها.

٣ – أن من قرأها اثنتي عشرة مرة وقال: هذه هدية مني إليك يارسول الله فكأنما زار النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأولياء والصالحين من أول الوجود إلى وقته.

٤ – أن من نزلت به شدة أو ضيق وقرأها خمسًا وستين مرة فرج الله عنه في الحين.

٥ – إذا داوم على ذكرها صار وليًّا من أولياء الله[3].

وفي بعض هذه الفضائل يقول صاحب «منية المريد»:

«ومن تلا جوهرة الكمال سبعًا يكون سيد الأرسال
والخلفاء الراشدون الأربعة مادام ذاكرًا لها بعدمعه
وذاك بالأرواح والذوات وليس للمنكر من نجاة»[4].

من أحكامها:

١ – أن لا تقرأ إلا بالطهارة المائية.

---

١ – «أحزاب وأوراد القطب التجاني» (ص ١٣ - ١٤)، و«الدرر السنية» (ص ١٢).

٢ – «الدرر السنية» (ص ٢٥).

٣ – «الدرر السنية» (ص ٢٥).

٤ – المصدر السابق (ص ٦).

٢ – إذا لم يكن الذاكر متوضئًا يبدلها بعشرين من صلاة الفاتح لما أغلق ولا تقرأ بالتيمم في الوظيفة ولا خارجها.

٣ – يجوز للمسافر أن يقرأ أوراده على ظهر الدابة فإذا وصل إلى جوهرة الكمال نزل عن الدابة وذكر ماشيًا فإذا وصل إلى السابعة جلس حتى يتم الوظيفة إلا لضرورة فادحة فإنه يذكرها ماشيًا على رجليه، بشرط أن لا يطأ نجاسة[١].

٤ – يستحب لذاكر الجوهرة نشر ثوب طاهر محقق الطهارة وإن كانت البقعة طاهرة حكمًا[٢].

وفي المنية:

«ونشرنا للثوب ليس يجب على الذي يذكرها بل يندب
وشيخنا فعل ذا بمحضره فدع مقالة جهول منكر».

قلت: ومن تأمل هذا لا يشك في أن القوم يشرعون لأنفسهم المادة والكيفية التي يعبدون بها، ولكن للرد على ما سبق نكتفي بإيراد كلمة الدكتور محمد تقي الدين الهلالي عن «جوهرة الكمال»؛ لأنه كان زعيمًا صوفيًّا تجانيًّا ثم هداه الله إلى التزام الكتاب والسنة عقيدة وعبادة وسلوكًا فرحمه الله رحمة واسعة.

يقول الشيخ: «اعلم أيها القارئ الذي حفظه الله من ظلمات البدع والشرك، وأنار بصيرته بنور التوحيد والاتباع أن هذه الصلاة التي زعم التجانيون أن شيخهم أخذها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكروا لها ما تقدم من الفضل يستحيل أن تكون من كلام العرب الفصحاء وهي بعيدة منه بعد السماء من الأرض، وكل من يعرف لسان العرب معرفة حقيقية لا يكاد يصدق أن ذلك الكلام الركيك يقوله أحد من العرب وفيها كلمتان إحداهما سب لا يجوز أن يطلق على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يتناسب مع ما قبله وهي كلمة (الأسقم) فإن

---

١ – المصدر السابق.
٢ – المصدر السابق (ص ١٩).

الصراط لا يوصف بالسقم إذ لا يقال صراط مريض وهذا الصراط أمرض من ذاك، وإنما يقال صراط مستقيم أو قويم وهذا الصراط أقوم من ذلك.

وقد رد العلماء على التجانيين وعابوا عليهم هذه الكلمة القبيحة فقال الشيخ الكمليلي الشنقيطي[1] في أرجوزته التي انتقد بها الطريقة التجانية:

«ولم يجز إطلاق لفظ موهم نقصاً على النبي مثل الأسقم
كذا مطلسم وما يدريكا لعله كفر عنى الشريكا»

ولم يتفطن أولئك العلماء إلى سبب هذا الخطأ ولو تفطنوا له لا نحل الإشكال بلا كلفة، فسببه أن مؤلف هذه الصلاة مغربي وأهل المغرب في لغتهم العامية يقولون: سر مسقم، يريدون: امش مستقيماً. ويقولون كذلك: سر أسقم. بعضهم ينطق به قافاً وبعضهم ينطق به كافًا. ولما كان منشئ هذه الصلاة غير عالم بالعربية وقد ذكر الأقوم من قبل في قوله (عين المعارف الأقوم) وقال بعدها: (صراطك التام) أراد أن يصف الصراط بالاستقامة مع المحافظة على السجع لمقابلة الأقوم واستثقل أن يكرر الأقوم، عبر بالأسقم، ظنًّا منه أنهما في المعنى سواء كما يفهمه عامة المغاربة، وقد علمت من مصاحبتي للشيخ أحمد سكيرج[2] ـ وهو من كبار المقدمين في الطريقة التجانية ـ وكنت في ذلك الوقت تجانيًّا لا يخفى عني سرًّا، أن هذه الصلاة وجدت أول أمرها عند شخص يسمى محمد بن العربي التازي... وقد تكلف أحمد بن أمين مؤلف كتاب «الوسيط في تراجم أدباء شنقيط» فألف جزءاً في دعوى صحة بناء أفعل التفضيل من المستقيم على أسقم... وركب في ذلك الصعب والذلول ونقل عن علماء اللغة نقولاً ظن أنها تؤيد ادعاءه.

---

١ ـ لم أجد ترجمته.

٢ ـ هو أحمد سكيرج العياشي، أحد كبار أتباع الطريقة التجانية، ولد بفاس سنة (١٢٩٥هـ) وتوفي بمراكش سنة (١٣٦٣هـ ـ ١٩٤٤م) له حوالي (١٤٠) مؤلفًا. انظر: «غاية الأماني في مناقب أصحاب أحمد التجاني» (ص ١٣٠).

وأخبرني الشيخ محمد بن أمين الحسني الشنقيطي أن صاحب «الوسيط» في آخر عمره تاب إلى الله من الطريقة التجانية وصار يخجل عندما يذكر له أحد أنه كان تجانيًّا، وألَّف ذلك الجزء في الدفاع عن الأسقم. وهذا أيضًا مما يزيدك يقينًا بأن الكلمة عامية مغربية، وأنت إذا نظرت في كلمات هذه الصلاة من أولها إلى آخرها وجدتها في غاية البعد عن الكلام الفصيح ولم تستبعد صدور الأسقم والمطلسم من مؤلفها، وإذا ظهر السبب بطل العجب.

وكل ما ذكروه في فضلها فهو كذب على الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وحسب ما تقدم كذب على الشيخ التجاني أيضًا.

وما معنى قولهم: لا يموت حتى يكون من الأولياء؟ هل هو من أعداء الله الآن؟ وإذا داوم عليها يصير من أولياء الله وقد تقدم أن كل من لم يكن ولي الله وبلغته الدعوة فهو عدو الله. ومجيء النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الأربعة وجلوسهم أمام قارئها كذب نشأ عن بلادة، فإن كان مقصودهم بالأجساد فلا يرتاب أحد في أنه بهتان، ولا يصدقه عاقل؛ لأن الجسد لا بد أن يرى بالعين ويلمس باليد، وإن كان مقصودهم أن أرواحهم تجيء فهو من بنات غيرهم؛ لأنه لا دليل عليه، وكيف تترك أرواحهم الطاهرة جنة الفردوس وتخرج منها ثم تجيء لتجلس أمام قوم جاهلين يشركون بالله ويستمدون من غيره ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾ [مريم: (٨٩)] فسبحان الله كيف تمسخ عقول البشر، حتى تصل إلى هذه الدركة التي ينزه عنها البقر، ومن يضلل الله فما له من سبيل»[1].

قلت: يضاف إليه أنه يستحيل أن تحضر أجسادهم الشريفة جميع حلقات الذكر التجانية التي تعقد يوميًّا في كثير من بقاع الأرض في آن واحد.

وفي اشتراط الطهارة المائية لقراءة الجوهرة يقول الشيخ:

«ومعنى ذلك أن من كان فرضه التيمم لا يجوز له أن ينطق بجوهرة الكمال

---

١ - «الهدية الهادية» (ص ١١٠ - ١١١).

وإن كان يجوز له أن يقرأ القرآن كله، وأن يصلي الصلوات الخمس، فهذا تشريع جديد واستدراك على الله ورسوله؛ فإن شريعة الله تجعل الطهارة الترابية كالمائية فقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**الصعيد وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليتق الله وليمسه بشرته**» رواه البزار من حديث أبي هريرة[1].

وقال أيضًا: «ولما كانت جوهرة الكمال جزءًا من الوظيفة المفروضة على كل تجاني وكانت لا تقرأ إلا بالطهارة المائية لا الترابية، وجب على من عجز عن استعمال الماء أو لم يجد ماء أن يقرأ بدلها عشرين مرة من صلاة الفاتح، وفي ذلك تناقض لا يخفى، وبيانه أن صلاة الفاتح هي أفصح لفظًا وأحسن معنى من جوهرة الكمال لأنها من كلام المتقدمين، وقد زعموا أنها أفضل من القرآن ومن جميع الأذكار بأضعاف مضاعفة فما بالها تقرأ بالطهارة الترابية وجوهرة الكمال التي هي دونها في الفضل بمراحل لا تقرأ إلا بالطهارة المائية، ويقرأ التجاني عوضًا عن جوهرة الكمال (١٢) مرة عشرين مرة من صلاة الفاتح، فأنت ترى أن المرة الواحدة من قراءة جوهرة الكمال تعدل أكثر من مرة ونصف من الفاتح وذلك من نسبة عشرين إلى اثنتي عشرة، فإن كنت ـ أيها القاريء تجانيًا ـ فبادر إلى الخروج من الطريقة واغسل قلبك منها بالزلال العذب من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وإن كنت معافًى منها فاحمد الله على العافية وانبذ الطرق كلها واستقم على الطريقة المحمدية التي قال الله تعالى فيها: ﴿**وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا**﴾ [الجن: (١٦)]»[2].

ومن نظر في كتب الطرق وما فيها من الشروط والواجبات والممنوعات والمندوبات والمكروهات يعلم علم اليقين أن هؤلاء أتوا بشريعة أخرى يجارون

---

١ ـ قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح: «المجمع» (١/٢٦١)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٨٦١).

٢ ـ «الهداية الهادية» (ص ١١٢).

بها الشريعة الإسلامية المطهرة، فلنلق ـ مثلاً ـ نظرة عاجلة على محتويات كتاب «الدرر السنية في شروط وأحكام وأوراد الطريقة التجانية» فنجد أنه مؤلف من مقدمة، وسبعة فصول وخاتمتين، وهي كالآتي:

الفصل الأول: ـ في شروط الطريقة.

الثاني: ـ في ذكر ما يرفع الإذن.

الثالث: ـ في الأذكار اللازمة.

خاتمة: في مقاصد الأوراد اللازمة.

الرابع: في أحكام أورادها اللازمة ويشمل: الاجتماع لذكر الوظيفة ثم مبطلات الورد ومكروهاته.

الخامس: في فضائل الأذكار اللازمة ـ ويشمل: فضل صلاة الفاتح، ثم فضل جوهرة الكمال، ثم بعضاً من فضائل المتعلقين بالشيخ.

السادس: في آداب المريد.

السابع: في بعض الأوراد الاختيارية.

خاتمة: في الدعاء وفضله.

ومما يؤكد هذا أنهم يصرحون بتعلق الوجوب والندب بهذه الأذكار المبتدعة ثم يبالغون في التدليس ويدخلونها في باب النذر. ففي الفصل الرابع يقول صاحب الدرر: «حكم أورادها اللازمة الوجوب العيني على كل من التزمها بالنذر فتصير فرضاً عينيًّا يجب الوفاء به، كما قال تعالى: ﴿**يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا**﴾ [الإنسان: (٧)].

أقول: قياس أخذ الأوراد الطرقية على النذر قياس فاسد من وجوه:

الأول: أن النذر الشرعي لا يكون إلا بأمر مشروع معمول به عند الجيل الأول جيل الصحابة والتابعين، وهذه الأوراد اللازمة منها ما هو محدث مثل «صلاة

الفاتح» «وجوهرة الكمال» «وذكر الجمعة» الذي يكون أحيانًا باللفظ المفرد. فالعبادة لا تكون إلا بما هو مشروع يقينًا.

الثاني: أن النذر بعد تحقق مشروعيته لا يجب الوفاء به إلا مرة واحدة، ثم بعد ذلك لا يطالب بتكراره، بل لو استمر عليه واتخذه عادة أوقعه في البدعة. وهؤلاء يصرحون بأن من ترك الورد بعد أخذه فإنه ينفصل من الطريقة تلقائيًّا[1].

الثالث: أن ناذر النذر الشرعي لو تكاسل عن القيام بما نذره عمدًا حتى ثقل عليه الوفاء به فإنه لا يخرجه من الإسلام ولا يضلل لأجل ذلك، بل يكفيه الاستغفار وعدم الإقدام مرة أخرى على النذر الثقيل، وأما هؤلاء فيرون أن من أخذ وردهم ثم تركه فإنه تحل به المصائب دنيا وأخرى ولا يعود أبدًا إلا إذا تاب توبة نصوحًا وجدد الأوراد بإذن صحيح[2].

الرابع: النذر الشرعي لا يحتاج من الناذر أكثر من أن يقول: لله عليَّ فعل كذا من الطاعات المعروفة في الشرع، ثم يفعل ذلك مرة واحدة على حسب ما حدده الإذن الشرعي العام، ولا يحتاج معه إلى طلب إذن من أي شخص آخر، وهذا يخالف ما عليه هؤلاء فإنهم يجعلون الإذن الخاص شرطًا أساسيًّا في الورد، يقول الفوتي: «اعلم أن جميع أذكار هذه الطريقة بل وغيرها لا ينال شيئاً من أسرارها المطلوبة منها إلا من كان له الإذن الصحيح حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[3].

الخامس: أنهم صرحوا بأن هذه الأوراد واجبة لذاتها بصرف النظر عن النذر، فكل من سلك الطريقة فقد وجب عليه الورد اللازم، وإلا فلمَ يقسمون هذه الأوراد إلى لازمة واختيارية إذا كانت المسألة ترجع إلى النذر؟ لأنها جميعًا تكون واجبة بالنذر، لكننا وجدنا الرباطي كغيره يقول بعد أن ذكر الأوراد اللازمة وأركانها: «فهذه هي أوراد الطريقة التجانية اللازمة وما عداها أوراد اختيارية»[4].

---

١ – انظر: الشرط الثالث في جميع كتبهم، ومنها «الدرر السنية» (ص ١٠).

٢ – المصدر السابق. ٣ – «الرماح» (٢/ ٨٢). ٤ – «الدرر السنية» (ص ١٢).

السادس: أن الناذر يجوز له في الشريعة الإسلامية أن يجمع بين نذرين فيقول مثلاً: لله عليَّ أن أصوم اليوم الفلاني وأتصدق بكذا ويكون نذره صحيحًا، **بل هو أفضل؛ لأن العمل الكثير أكثر ثمرة إذا تحقق شرطه**. وهذا يخالفه تمامًا هذا النذر الصوفي المدعى، فلو أخذ المريد وردًا تجانيًّا بالنذر ـ كما يزعمون ـ ثم أخذ وردًا آخر من أوراد الطرق الأخرى معه فإنه يحكم عليه بالمروق من الطريقة في الحال، لذلك يشترطون فيمن يريد الدخول في الطريقة «أن يكون خاليًا من أوراد المشايخ أو ينسلخ عنها ولا يعود لها أبدًا»[1]. كما أنهم قالوا في أول شيء يرفع الإذن عن المريد: «أخذ ورد على الورد التجاني بمجرد أخذه وردًا آخر انسلخ عن الطريقة التجانية»[2].

ولا ريب أن هذه الفروق كافية في إبطال هذا القياس، وبيان زيفه ولله الحمد والمنة.

وعند الطريقة الرفاعية ورد يسمونه «حزب السيف القاطع» يذكرون له فضائل كثيرة منها: أن من داوم عليه لا يخذل ولا يهان، ويكون بعين الله وظل رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وفي هذا الورد تلاعب عجيب بالآيات القرآنية وخلط بعضها ببعض، فيذكرون مثلاً: (**تقطعت بهم الأسباب، جند ما هنالك مهزوم من الأحزاب، وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس، فلما رأينه أكبرنه، قالوا تالله لقد آثرك الله علينا إن الله اصطفاه عليكم شاكراً لأنعمه**).

وبين كل مجموعة من الآيات يكتبون الآتي: «أعداؤنا لن يصلوا إلينا بالنفس ولا بالواسطة، لا قدرة لهم على إيصال السوء إلينا بحال من الأحوال»[3].

وهنا نلاحظ أن هذا الورد ـ شأنه شأن أكثر الأوراد الصوفية ـ ليس المقصود من ممارسته العبادة المحضة، لكنهم يتعاطونه لظنهم أنه يحميهم من الأعداء

---

١ – المصدر السابق ـ الشرط الثاني (ص ٤).
٢ – المصدر السابق (ص ١٠).
٣ – «قلادة الجواهر» (ص ٢٧١).

ويكفيهم البلايا، فهي إلى الشعوذة أقرب منها إلى ذكر الله، كما أن هذا المنحى يؤثر سلبيًّا على الجهاد بالقوة ضد أعداء الله، ويدعو إلى الاكتفاء بالاختباء في الزوايا والخلايا لترداد هذه الأوراد الطرقية.

وعندهم ورد آخر يقال له «حزب الأسرار» جاء فيه: «اللهم إني أسألك بالباء المعطوف، وبياء البهاء، بتاء التأليف، بثاء الثناء، بجيم الجلالة، بحاء الحياء، بخاء الخوف، بدال الدلالة ، بذال الذكر، براء الربوبية، بزاي الزلفى، بسين السناء، بشين الشكر، بصاد الصفاء، بضاد الضمير، بظاء الظلمة... إلخ»[1]. هكذا بقي يتوسل إلى الله بالحروف والألفاظ الغامضة، كالدلالة والضمير - والألفاظ المنكرة كالظلمة وغيرها.

ومثله في التوسلات ورد آخر لهم يطلقون عليه «الحزب الكبير» الذي يقولون فيه: «اللهم إني أسألك بالحقوق الأزلية والنعوت الإلهية، والأجسام السماوية والملائكة العرشية والأفلاك الدائرة النورانية...»[2].

ألا من أظلم ممن اتخذ هذه الألفاظ الغامضة والصيغ الركيكة والتوسلات المنكرة بدلاً عن الأوراد النبوية الواضحة الجلية الفصيحة النافعة في الدنيا والآخرة.

تلك قطرة من بحر الصيغ التي شرعها حملة لواء الفكر الصوفي ونشروها، وقد أطلنا بعض الإطالة في التمثيل لها وذكر ما رتبوه عليها من الأجور وأحاطوه بها من الدعايات وأضافوه من الترويج، ولكن ليس هذا كل ما شرعوه في باب الذكر وملحقاته، فإليكم بقية تشريعاتهم في الذكر وهيئته بإيجاز:

ثالثًا: القيام أثناء الذكر عند ذكر الولادة:

من الإضافات غير المشروعة التي اعتادها كثير من الصوفية قيامهم عند ورود ذكر الولادة النبوية، وهذا القيام بني على تصور خاطئ يتصورونه، وهو أن النبي

---

١ - «قلادة الجواهر» (ص ٢٥٧ - ٢٥٨).

٢ - المصدر السابق (ص ٢٥٦).

صلى الله عليه وآله وسلم يحضر عند ذكر الولادة، وحضوره صلى الله عليه وآله وسلم يقتضي من الحاضرين القيام له. وفي ذلك يقول صاحب كتاب «الختمية»: «أما القيام في حالة ذكر الولادة فإن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بشَّر الختم في منامه بأنه يحضر حين ذكر الولادة، وبما أن الشيطان لا يتمثل بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقد وجب التصديق بحضوره صلى الله عليه وآله وسلم ولذلك وجب القيام لحضوره إكرامًا له...»[1].

إنها صورة غريبة من صور الطقوس الصوفية: قوم متحلقون، متحركون حركات مضطربة تشترك فيها جميع أطراف الجسم، تمازجها أصوات عالية مزعجة، ثم تنقطع تلك الأصوات بصورة مفاجئة وتهدأ تلك الحركات فيقوم الجمهور المنهك، قائمين على الأقدام، وتطرق الرءوس إلى الأرض في جو يسوده الصمت المطبق، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد حضر!

ولمناقشة هذا القيام نقول:

١ - إن هذه صورة من العبادة لم يعرفها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه، وما لم يكن يومئذ دينًا فلن يكون اليوم دينًا.

٢ - إن الأحكام التعبدية لا تثبت بالرؤى، فالدين كامل شامل تام، فمن أتانا بشيء زائد على ما عرف من العبادات الشرعية التي تناقلها أجيال الأمة من عهد النبوة وزعم أنه تلقاها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام، فإننا لن نصدقه في رؤياه وعلمنا أن الشيطان تمثل له، لأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي**» متفق عليه[2]. مشروط بأن يكون قد رآه بصفته المعروفة، وإذا خاطبه أن لا يكون في خطابه ما يخالف الشرع، وأن يكون مدعي الرؤية من ذوي الصلاح. وهذا هو الذي قرره علماء

---

١ - الختمية (ص ١٣٥).

٢ - البخاري: تعبير الرؤيا - باب من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام (٤/٢٩٩ح ٦٩٩٤)، ومسلم: الرؤيا - باب (١) (ح١٠).

السلف. فكان الإمام محمد بن سيرين: «إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: صف لي الذي رأيته، فإن وصف له صفة لا يعرفها قال: لم ترهَ» قال الحافظ: «وسنده صحيح»[1].

وعن ابن أبي جمرة أنه قال: كلامه صلى الله عليه وآله وسلم في النوم يعرض على سنته فما وافقها فهو حق، وما خالفها فالخلل في سمع الرائي»[2].

وقال الحافظ: «إن النائم لو رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمره بشيء هل يجب عليه امتثاله ولا بد، أو لا بد أن يعرضه على الشرع الظاهر؟ فالثاني هو المعتمد»[3].

وإذن حتى يكون المنام معتبراً من الناحية الشرعية لا بد من أن يشترط فيه صدق المخبر أنه رأى كذا وكذا، وهذا أمر من الصعوبة بمكان لكثرة الكاذبين في هذا، يقول شيخ الإسلام: «فأما المنامات فكثير منها ـ بل أكثرها ـ كذب وقد عرفنا في زماننا بمصر والشام والعراق من يدعي أنه رأى منامات تتعلق ببعض البقاع أنه قبر نبي، أو أن فيه أثر نبي ونحو ذلك ويكون كاذبًا، وهذا الشيء منتشر، فرائي المنام غالبًا ما يكون كاذبًا»[4].

وإذا سلمنا بصدق صاحب المنام فإننا لا بد أن نعرض ما جاء فيه على الكتاب والسنة فما خالفهما طرحناه ولم نلتفت إليه، وما وافقهما أخذنا به لا لأن فلانًا رآه في نومه بل لموافقته الشرع.

وهذه القضية التي نحن بصددها ـ وهي أن أحد مشايخ الطرق رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نومه فبشره بأنه يحضر مجلس ذكره عند ذكر ولادته ـ هذه المسألة لو طبقنا عليها ماسبق لألفينا أن حقها أن تطرح ولا يلتفت إليها.

أما أولاً: فلأن هذا الشيخ المسمى بالختم لو فرضنا أنه صادق في نفسه فإننا نتيقن أن الخلل جاء من قبل سمعه؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يخبر

---

١ – الفتح (١٢/ ٤٠٠).
٢ – المصدر السابق (١٢/ ٤٠٤).
٣ – المصدر السابق (١٢/ ٤٠٥).
٤ – «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨).

أحداً بعد موته عليه الصلاة والسلام أنه يحضر مجلس ذكره. وسيأتي مزيد بيان لهذا الشأن إن شاء الله تعالى.

وأما ثانيًا: فلأننا لو فرضنا فرضًا أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأخبره بذلك فلا يلزم من خضوره أن يقوم له الحاضرون؛ لأن ذلك منهي عنه، ومكروه عنده في حياته فيجب احترامه حيًّا وميتًا، وفي مقدمة ذلك اتباع أوامره وترك نواهيه. فعن أنس رضي الله عنه قال: «لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له لما يعلمون من كراهته لذلك». رواه الترمذي وقال: حسن صحيح غريب.

وقال ابن القيم: «إسناده على شرط مسلم». ونقل ابن حجر تصحيح الترمذي للحديث وأقره، وصححه الألباني[1].

وعن أبي مجلز قال: «خرج معاوية فقام عبد الله بن الزبير وابن صفوان حين رأوه فقال: اجلسا، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**من سره أن يتمثل له الرجال قيامًا فليتبوأ مقعده من النار**» رواه الترمذي وحسنه، وصححه ابن القيم على شرط مسلم، وقال الألباني: صحيح[2].

وعند أبي داود رواية أخرى بلفظ «خرج معاوية على ابن الزبير وابن عامر فقام ابن عامر وجلس ابن الزبير فقال معاوية لابن عامر: اجلس فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: **من أحب أن يتمثل له الرجال قيامًا فليتبوأ مقعده من النار**»[3].

ورجح الحافظ ابن حجر الرواية التي فيها عدم قيام ابن الزبير لكثرة رواته، وأما إبدال ابن عامر بابن صفوان فقد فسره بأن ذلك يحتمل أن يكون وقع لهما معًا،

---

١ – الترمذي: الأدب (باب ١٣) (٥/٩٠ح ٢٧٥٤) «تهذيب السنن» (١٤/١٢٦) مع «عون المعبود» «الفتح» (١١/٥٥) و«الصحيحة» (رقم ١١٢٠).

٢ – سنن الترمذي (ح٢٧٥٥) «تهذيب السنن» (١٤/١٢٧) «صحيح الجامع» (ح٥٩٥٧).

٣ – أبو داود: الأدب ـ باب في قيام الرجل للرجل (٥/٣٩٧ح ٥٢٢٩).

ويؤيده الإتيان فيها بصيغة التثنية (اجلسا)[1].

وعلى هذا فلا خلاف بين المحققين من أهل العلم في أن القيام لأحد حتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان على وجه الإعظام والإكبار فهو محظور.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وبالجملة فالقيام والقعود والركوع والسجود حق للواحد المعبود خالق السموات والأرض، وما كان حقًّا خالصًا لله لم يكن لغيره فيه نصيب»[2].

أما النووي فيقول: «وأما إكرام الداخل بالقيام فالذي نختاره أنه مستحب لمن كان فيه فضيلة ظاهرة من علم أو صلاح أو شرف أو ولاية مصحوبة بصيانة، أو له ولادة أو رحم مع سن ونحو ذلك، ويكون هذا القيام للبر والإكرام والاحترام لا للرياء والإعظام... وقد جمعت في ذلك جزءًا جمعت فيه الأحاديث والآثار وأقوال السلف وأفعالهم الدالة على ما ذكرته...»[3].

أقول: لقد نقل العلامة ابن الحاج المالكي ذلك الجزء في كتابه «المدخل» ورد على استدلالاته فردًا فردًا، وأبرز ما استدل به النووي ثلاثة أدلة أسوقها فيما يلي مع ما أجاب به ابن الحاج (بتصرف).

الأول: قوله تعالى: ﴿**واخفض جناحك للمؤمنين**﴾ قال: «ومن الخفض لهم والاحترام أن يُحترموا بالقيام لا على طريق الرياء والإعظام».

الرد: ملخص ما أجاب به ابن الحاج أن الآية خوطب بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمته مندرجون بعده في الخطاب، والله تعالى يقول: ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ [النحل: (٤٤)] والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أول من يبادر إلى امتثال أمر الله، ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند نزوله هذه الآية قام لأحد أو أمر بالقيام لأحد مع أنه ندب إلى تنزيل الناس منازلهم[4].

---

١ - «الفتح» (١١/٥٣).

٢ - «مجموع الفتاوى» (٢٧/٩٣).

٣ - «الأذكار» (ص ٢٣٩).

٤ - انظر: «المدخل» (١/١٦٤-١٦٥).

الثاني: حديث أبي سعيد: «أن أهل قريظة نزلوا على حكم سعد بن معاذ، فأرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه فجاء على حمار، فلما دنا قريبًا من المسجد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للأنصار: **قوموا إلى سيدكم أو خيركم**». متفق عليه[1].

فقال: إنما أمرهم بذلك لأجل البر والإكرام والاحترام لكونه عظيمًا فيهم.

الرد: أنه صلى الله عليه وآله وسلم خص في الحديث الأمر بالقيام للأنصار، والأصل في أفعال القرب العموم... فلو كان أمره لهم بالقيام من طريق البر والإكرام لكان عليه السلام أول من يبادر إلى ما ندب إليه وهو المخاطب خصوصًا بخفض الجناح وأمته عمومًا. فلما لم يقم ولا أمر بذلك المهاجرين ولا فعلوه بعد أمره صلى الله عليه وآله وسلم للأنصار بذلك، دل ذلك على أنه ليس المراد به القيام للبر والإكرام؛ إذ لو كان ذلك كذلك لاشترك الجميع في الأمر به وفي فعله وإذا كان ذلك كذلك فيحمل أمره عليه السلام بالقيام على غير ذلك من الضرورات... وذلك أن بني قريظة كانوا نزلوا على حكم سعد بن معاذ وكان إذ ذاك تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة مثقلاً بالجراح لم يملك نفسه أن يخرج... فلما نزلت بنو قريظة على حكمه أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه فأُتي به على دابة وهم يمسكونه يمينًا وشمالاً لئلا يقع عن دابته فلما أقبل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للأنصار: «**قوموا إلى سيدكم**» أي قوموا فأنزلوه عن الدابة، وقد ورد في رواية أخرى. لأن عادة العرب جرت أن القبيلة تخدم سيدها فخصهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتنزيله وخدمته على عادتهم المستمرة»[2].

قلت: الرواية الأخرى التي أشار إليها هي ما وقع في مسند عائشة عند أحمد في قصة سعد بن معاذ ومجيئه، وفيه «قال أبو سعيد فلما طلع على رسول الله

---

١ ـ البخاري: الاستئذان ـ (باب ٢٦)، (٤/١٤٣ح ٦٢٦٢)، ومسلم: الجهاد والسير ـ (باب ٢٢)، (٣/١٣٨٨).

٢ ـ انظر: «المدخل» (١/١٦٦-١٦٧).

صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**قوموا إلى سيدكم فأنزلوه**»[1].

الثالث: حديث توبة كعب بن مالك الطويل في الصحيحين وفيه:

«حتى دخلت المسجد فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس في المسجد وحوله الناس، فقام طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهنأني والله ما قام رجل من المهاجرين غيره ولا أنساها لطلحة»[2].

قال ابن الحاج: «الحديث في الحقيقة دليل على المنع؛ إذ لو كان القيام مندوبًا إليه أو مشروعًا لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليتركه؛ لأنه أول من يبادر إلى ما شرع صلى الله عليه وآله وسلم أو ندب إليه ولم يكن من جالسه يجهل هذا المندوب أو الجائز حتى يفعله أحد منهم...

وقد بين في الحديث سبب قيامه وهو التهنئة والمصافحة والبشارة،... وقد مضت السنة على أن التهنئة والبشارة والمصافحة تكون بين الناس على قدر المودة بينهم والخلطة والممازجة، بخلاف السلام فإنه مشروع على من عرفت وعلى من لم تعرف»[3].

قلت: ويؤيد ما ذكره الشيخ أن البخاري أورد هذا الجزء من الحديث في «باب المصافحة» أيضًا[4].

وعن علة القيام للتهنئة والمصافحة واستقبال الغائب قال ابن الحاج: «وقد أجاز علماؤنا رحمة الله عليهم القيام للغائب؛ لأن السنة في الوارد من السفر أنك تأتي إليه فتسلم عليه فإن لم تفعل ذلك حتى قدم عليك فأقل ما يمكن أنك تقوم ماشيًا إليه عوضًا عما فاتك من المشي إلى بيته»[5].

وقال شيخ الإسلام: «لم تكن عادة السلف على عهد النبي صلى الله عليه

---

١ – المسند (٦/ ١٤٢)، قال الحافظ: وسنده حسن، «الفتح» (١١/ ٥٣) وانظر: «الصحيحة» (٦٧).

٢ – البخاري: المغازي ـ باب حديث كعب بن مالك (٣/ ١٧٩ح ٤٤١٨) ومسلم: التوبة ـ باب (٤٩) (٤/ ٢١٢٠).

٣ – «المدخل» (١/ ١٧٠).

٤ – «صحيح البخاري» (٤/ ١٤٤).

٥ – «المدخل» (١/ ١٧٧).

وآله وسلم وخلفائه الراشدين: أن يعتادوا القيام كلما يرونه عليه السلام كما يفعله كثير من الناس... وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له، لما يعلمون من كراهته لذلك، ولكن ربما قاموا للقادم من مغيبه تلقيًا له... والذي ينبغي للناس أن يعتادوا اتباع السلف على ما كانوا عليه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنهم خير القرون، وخير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم فلا يعدل أحد عن هدي خير الورى وهدي خير القرون إلى ما هو دونه، وينبغي للمطاع أن لا يقر ذلك مع أصحابه»[1].

غير أن شيخ الإسلام فرق بين القيام إلى الإنسان والقيام له وهو قاعد، فالثاني هو المحظور لا الأول، فيقول: «وإذا كان من عادة الناس إكرام الجائي بالقيام ولو ترك لاعتقد أن ذلك لترك حقه أو قصد خفضه ولم يعلم العادة الموافقة للسنة فالأصلح أن يقام له؛ لأن ذلك أصلح لذات البين، وإزالة التباغض والشحناء. وأما من عرف عادة القوم الموافقة للسنة فليس في ترك ذلك إيذاء له، وليس هذا القيام المذكور في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار**» فإن ذلك أن يقوموا له وهو قاعد، ليس هو أن يقوموا لمجيئه إذا جاء، ولهذا فرقوا بين أن يقال قمت إليه وقمت له، والقائم للقادم ساواه في القيام بخلاف القائم للقاعد»[2].

قلت: والذي يبدو أن حصر النهي فيمن قام للقاعد دون من قام إليه غير ظاهر لأن حديث معاوية هذا لا يساعد على تقوية هذا المعنى، قال ابن القيم في معرض شرحه لهذا الحديث: «وفيه رد على من زعم أن معناه أن يقوم الرجل للرجل في حضرته وهو قاعد، فإن معاوية روى الخبر لما قاما له حين خرجَ»[3].

وقال أيضًا تعليقًا على حديث جابر: «اشتكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلينا وراءه، وهو قاعد... فالتفت إلينا فرآنا قياماً. فأشار إلينا فقعدنا

---

١ - «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٧٤ - ٣٧٥).
٢ - المصدر السابق (١/ ٣٧٥).
٣ - «تهذيب السنن» (١٤/ ١٢٧) مع «العون».

فصلينا بصلاته قعوداً فلما سلم قال: «**إن كدتم آنفًا لتفعلون فعل فارس والروم. يقومون على ملوكهم وهم قعود، فلا تفعلوا**» رواه مسلم[1].

«وحمل أحاديث النهي عن القيام على مثل هذه الصورة ممتنع. فإن سياقها يدل على خلافه، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهى عن القيام له إذا خرج عليهم؛ لأن العرب لم يكونوا يعرفون هذا، وإنما هو من فعل فارس والروم، ولأن هذا لا يقال له: قيام للرجل، إنما هو قيام عليه، ففرق بين القيام للشخص المنهي عنه، والقيام عليه المشبه لفعل فارس والروم، والقيام إليه عند قدومه الذي هو سنة العرب»[2].

وسئل الإمام مالك عن الرجل يقوم للرجل له الفضل والفقه؟ قال: أكره ذلك. وقال عن قيام المرأة لزوجها حتى يجلس: «من فعل الجبابرة» وعن الرجل ينتظره الناس فإذا طلع قاموا قال: «فليس هذا من فعل الإسلام وهو فيما ينهى عنه من التشبه بأهل الكتاب والأعاجم»[3].

وحاصل أقوال هؤلاء العلماء: أن القيام إذا كان للإعظام والغلو والتقديس فهو حرام بلا خلاف، وإذا كان لتلقي الشخص لمصافحته واستقباله لقدومه من السفر فلا حرج فيه بلا خلاف معتبر أيضًا. فالأول داخل في البر والعبادات، والثاني من الأعراف والعادات.

فكل ما فرقوا به بين القيام عليه والقيام له والقيام إليه فإنه راجع إلى هذين. وعلى النوع الأول يحمل ما ورد في النهي عن القيام، وعلى الثاني يحمل ما نقل عن قيام السلف بعضهم لبعض.

ويضاف إلى ما يستثنى من النهي ما إذا كان القيام على رأس الكبير لأجل إظهار القوة أمام الأعداء الكافرين، ويدل عليه ما جاء في حديث المسوّر بن

---

١ – مسلم: الصلاة ـ باب ائتمام المأموم بالإمام (١/ ٣٠٩).

٢ – «تهذيب السنن» (١٤/ ١٤٢) مع «العون».

٣ – «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ١٢٢) وبعضه في «فتح الباري» (١١/ ٥٣).

مخرمة ومروان الطويل في قصة الحديبية أن المغيرة بن شعبة كان قائمًا على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه السيف. رواه البخاري[1].

قال ابن القيم: «في قيام المغيرة بن شعبة على رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسيف ـ ولم يكن من عادته أن يقام على رأسه وهو قاعد ـ سنة يقتدى بها عند قدوم رسل العدو من إظهار العز والفخر وتعظيم الإمام، وطاعته ووقايته بالنفوس، وهذه هي العادة الجارية عند قدوم رسل المؤمنين على الكافرين، وقدوم رسل الكافرين على المؤمنين، وليس هذا من هذا النوع الذي ذمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «**من أحب أن يتمثل له الرجال قيامًا فليتبوأ مقعده من النار**» كما أن الفخر والخيلاء في الحرب ليسا من هذا النوع المذموم في غيره»[2].

قلت: قياسه على إظهار الخيلاء والفخر في الحرب يدل على أنه رخصة في هذا الموضع دون غيره.

هذا: والأولى ـ والله أعلم ـ عدم اتخاذ ذلك[3] عادة دائمة. قال الألباني: «فمن كان صادقاً في بحثه العلمي لهذه المسألة (مسألة القيام للمصافحة) مخلصًا فيه لا يريد منه إرضاء الناس ولا إقرارهم على ما اعتادوه مع مشايخهم على خلاف سنة الصحابة مع نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم فليحي هذه السنة التي أماتها أهل العلم فضلاً عن غيرهم وليتبع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كراهته لهذا القيام، وعلامة ذلك أن لا يغضب إذا دخل مجلسًا لم يقم له أهله، بل إذا قاموا له حسب العادة وعلى خلاف سنته صلى الله عليه وآله وسلم تلطف معهم وشكرهم على حسن نيتهم وعلمهم ما كان خافيًا عليهم من سنة نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم وبذلك تحيا السنن وتموت البدع»[4].

المقصود أننا لو نظرنا إلى قيام الصوفية للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عند اعتقادهم حضوره لوجدنا أنه داخل تحت النوع المحظور لأنه:

---

١ – البخاري: في الشروط (ح ٢٧٣١ ـ ٢٧٣٢).
٢ – «زاد المعاد» (٣/ ٣٠٤).
٣ – أعني القيام للمصافحة.
٤ – «الضعيفة» (٣/ ٢٤٨).

١ – يعتبرونه جزءًا من عبادتهم عند الذكر، وهو ابتداع في الدين لم يأذن به الله.

٢ – أن ذلك القيام ليس للتهنئة والمصافحة بل هو للإعظام والتقديس، وهذا هو الذي كان يكرهه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته كما في حديث أنس.

٣ – أن هذا القيام مبني أصلاً على تصور فاسد وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحضر حلقات الذكر الصوفية في جميع أرجاء العالم، حتى ولو وقع الذكر في وقت واحد، ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس له إلا ذات واحدة فكيف تتوزع إلى كافة البقاع ويحضر جلساتهم عند ذكر الولادة أو عند المرة السابعة من جوهرة الكمال؟ ولا شك أن ما بني على فاسد فهو باطل حتمًا، والله أعلم.

رابعًا: السماع والذكر:

من الإضافات التي أضافها أصحاب الفكر الصوفي إلى موضوع الذكر وعدوها من صميم العبادات والطقوس المعتبرة في الشريعة الصوفية لون آخر يسمونه السماع وهو عبارة عن اللحن والغناء والاستماع إليه والرقص.

ويبدو أن السماع له وزنه واعتباره في الفكر الصوفي وفي سلوك الصوفية منذ وقت مبكر، ويدل عليه أن معظم المؤلفين المعتبرين في التصوف اهتموا به اهتمامًا كبيرًا فعقدوا له أبوابًا وفصولاً خاصة في مصنفاتهم، مثل ما صنع السراج في «اللمع»[١]، والقشيري في رسالته[٢]، والسهروردي في «عوارف المعارف» حيث عقد أربعة أبواب في السماع[٣]، والغزالي في الإحياء[٤].

هذا ونلاحظ أنه قد بلغ مجموع ما ألف في موضوع السماع نيفًا وخمسين

---

١ – (ص ٣٣٨ - ٣٧٤).
٢ – (ص ٦٣٧ - ٦٥٩).
٣ – وهي الأبواب: (٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥)، (ص ١٢٤ - ١٤٧).
٤ – (جـ٢ ص ١٩٢ - ٢٣٢).

مؤلفًا بين مؤيد وناقد[1]. مما يؤكد خطورة المسألة وتفاقمها.

لكن أكثر الباحثين والمحققين ناقشوا هذا الموضوع ضمن مناقشتهم لمسألة الغناء واللهو، وطردوا حكم الغناء على حكم السماع فحرموه مقيداً بقيود تحريم اللهو واللعب.

لكننا إذا دققنا النظر وأمعناه في هذه المسألة نجدها أكبر من ذلك بكثير؛ لأن الرقص والغناء بالألحان المعبر عنها بالسماع يقصد بها العبادة لله تعالى، فهي بذلك تتضمن محظوراً أكبر من مجرد الغرق في اللهو واللعب، وهو جعل هذا اللهو دينًا مشروعًا يتقرب به إلى الله: ويدلنا على ذلك أمور:

الأول: قول القشيري: «سمعت أبا علي الدقاق يقول: السماع حرام على العوام لبقاء نفوسهم، مباح للزهاد لحصول مجاهداتهم، مستحب لأصحابنا لحياة قلوبهم»[2].

نلاحظ الآتي:

أ – صرح بكون السماع من جملة العبادات؛ لأنه مستحب لهذه الفئة من الناس، والاستحباب حكم شرعي لا يجوز إثباته بدون دليل شرعي، ولاعتقادهم أن السماع عبادة كانوا يحثون الناس عليه ويرغبونهم فيه، فنقل القشيري عن الجنيد أنه قال: «تنزل الرحمة على الفقراء ـ يعني الصوفية ـ في ثلاثة مواطن: أولها: السماع»[3].

ب – قوله: «حرام على العوام» يدل على حرصهم على السماع مع شدة الحرص على اكتساب احترام العوام لهم؛ لأنهم إن خالطوهم في مواطن السماع رأوا ما يحصل منهم من منكرات فيسقط الوقار وتضعف عوامل تقديسهم في نفوس المريدين.

---

١ – انظر: «مقدمة تحقيق كشف القناع» (ص ١٩ – ٢٨).

٢ – «الرسالة» (٦٤٤).

٣ – المصدر السابق (ص ٦٤٥).

وفي هذا الصدد يقول الجنيد محذراً المبتدئين من ذلك: «إذا رأيت المريد يحب السماع فاعلم أن فيه بقية البطالة». ويقول: «السماع يحتاج إلى ثلاثة أشياء: الزمان، والمكان، والإخوان»[1].

والمشهد الآتي يبين مدى حرص القوم على احتكار مجالسهم في الغناء والرقص، وعلى ألا يدخلونها من ليس في طبقتهم وهم (الإخوان) في عبارة الجنيد.

«لما دخل ذو النون المصري بغداد اجتمع إليه الصوفية ومعهم قوال - يعني مغنيًا - استأذنوه أن يقول بين يديه شيئًا، فأذن له فابتدأ يقول:

صغير هواك عذبني فكيف به إذا احتنكا[2]
وأنت جمعت من قلبي هوى قد كان مشتركا
أما ترثي لمكتئب إذا ضحك الخلي بكى

فقام ذو النون وسقط على وجهه والدم يقطر من جبينه... ثم قام رجل من القوم يتواجد - يظهر أنه من الدخلاء أو العوام الذين تحرم عليهم المشاركة - فقال له ذو النون - زاجراً -: ﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الشعراء: ٢١٨] فجلس الرجل.

وعلق القشيري على الحدث بأن ذا النون نبه الرجل بأن ذلك ليس مقامه، وكان ذلك الرجل صاحب إنصاف حيث قبل منه ذلك فرجع وقعد»[3].

أما الغزالي فعلق عليه بقوله: «وكان ذلك اطلاعًا من ذي النون على قلبه أنه متكلف متواجد، فعرفه أن الذي يراه حين يقوم هو الخصم في قيامه لغير الله تعالى، ولو كان الرجل صادقًا لما جلس»[4].

ولا شك أن هذا تصرف ذكي من الصوفية، فإن التلميذ المبتدئ إذا اطلع على هذه المخازي قد يهتدي بفطرته التي لم تلوث بعد إلى إدراك بطلانها

---

١ - «الرسالة» (ص ٦٥٠).
٢ - احتنك: استولى. انظر: «اللسان».
٣ - «الرسالة» (ص ٦٥٠).
٤ - «الإحياء» (٢/ ٣٢٠).

فيسقط الشيخ من عينيه، وهذا ما لا يريدون وقوعه، ولا سيما أن القشيري نقل أن السماع فيه نصيب لكل عضو: فما يقع إلى العين تبكي، وما يقع إلى اللسان يصيح، وما يقع على اليد تمزق الثياب وتلطم، وما يقع إلى الرجل يرقص[1].

فالشيخ لا يحب ـ وحق له ذلك ـ أن يبكي ويصيح ويمزق ثيابه ويلطم وجهه ويرقص بحضور تلميذه.

ويبدو أن الغزالي تفطن لهذا الأمر فوجه تحذيراً لطيفًا إلى الشيوخ حثهم فيه على التقليل من الرقص حسب الإمكان فقال: «لا يليق اعتياد ذلك بمناصب الأكابر وأهل القدوة؛ لأنه في الأكثر يكون عن لهو ولعب، وما له صورة اللعب واللهو في أعين الناس فينبغي أن يجتنبه المقتَدى به لئلا يصغر في أعين الناس فيترك الإقتداء به»[2].

لكن هذا التحذير من أبي حامد لم يلق آذانًا صاغية من هؤلاء الأكابر؛ لأن المسألة مسألة تعبد ـ في اعتقادهم ـ وعليه فليس من السهل القضاء على هذه الظاهرة إلا ببيان بدعيتها وكونها مخالفة للهدي النبوي، وهذا ما لم يكن ليتوقع من الغزالي الذي خصص مساحة كبيرة في إحيائه للدفاع عن السماع، ومن هنا وجدنا حسبما تؤكد المصادر الصوفية أن أمر السماع والرقص وصل في القرن السادس والسابع إلى حد خطير، حيث إن الأكابر زاحموا الراقصين المحترفين ونافسوهم في الشهرة والمقدرة على الرقص، بل استغلوا عواطف الجماهير وسلطاتهم الدينية حتى كسبوا كثيراً من المعارك «الفنية» التي كانت تدور رحاها في تلك الحقبة من الزمن.

وفيما يلي مشهد من تلك المشاهد يصور لنا جانبًا منها: وهو أن الشيخ فخر الدين الفارسي الصوفي كان من أكابر المشهورين تزوره الملوك والأعيان، فحدث أن أحد صلحاء القرافة مات فعمل له أصحابه «عرسًا»! ودعوا إليه خلقًا كثيراً

---

١ – «الرسالة» (ص ٦٥٧).

٢ – «الإحياء» (٢/ ٣٣١).

وأحضروا قوالاً كان قد انفرد بالغناء في وقته يقال له الفصيح، وكان في أول شهرته وإقبال الناس عليه وكان شابًّا حسن الصورة. فلما اجتمعوا قالوا: من المصلحة أن نعلم الشيخ فخر الدين بهذه الصورة قبل أن نفعلها، فمضوا إليه وأعلموه، فقام معهم وحضر بحرمته العظيمة وهيئته المحترمة، وأصحابه حوله وبين يديه، فلما هدأ المجلس بالجميع وأخذ الناس محدقين بالشيخ ينتظرون ما يصدر عنه، أنكر الشيخ الاجتماع لمثل هذا الشخص، وفوراً هرب الفصيح خوفًا من الشيخ مما أدى إلى إثارة سخط غالبية الحاضرين، فعلم الشيخ ذلك منهم فتكلم فقال: ضمان السماع علي، ثم أشار إلى صوفي يقال له: علي بن الزرزور بأن يجلس بين الجموع ويغني، فلما غنى وبلغ المدى في غناه قام الشيخ فخر الدين ووضع عمامته على الأرض ورقص بهيئته وحرمته فما بقي على الأرض إلا من طرب وكشف الناس رءوسهم صارخين وقتًا طويلاً، وحمدوا الله إذ عوضهم من الشيخ وسماعه وبجلالة قدره ما فاتهم من قوال كانوا يفتتنون به»[1].

انظر إلى فعال هذا الشيخ وكيف احتال على هذا القوال مستخدمًا مركزه الديني الصوفي، وعواطف الناس نحوه وثقتهم فيه، وهو موصوف بأنه آمر بالمعروف ناه عن المنكر كما في ترجمته في ذلك الكتاب!

الثاني: مما يدل على كون السماع عندهم من الدين أن أبا الفضل بن طاهر المقدسي الصوفي (ت ٥٠٧هـ) بعد أن أورد ما ظنه أدلة على مشروعية السماع قال: «فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه والأولياء قد اجتمعوا للسماع وتواجدوا ورقصوا في اليقظة والنوم، فكيف ينكره أحد اليوم وما كان كذلك فهو دين معروف»[2].

فقد صرح في هذا النص بأن الرقص والسماع دين معروف.

الثالث: أنهم حاولوا أن يستدلوا عليه بالنصوص الشرعية، وهي نصوص إما

---

١ ـ «سير الأولياء» (ص ١٢٢ ـ ١٢٣).

٢ ـ «صفة أهل التصوف» للمقدسي، عن «كشف القناع» (ص ١٥٩)

استخدموها في غير ما تدل عليه، وإما لا تصح نسبتها إلى الشارع، وفيما يلي سرد أهمها:

أ – استدل القشيري على السماع بالألحان بقوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ* الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ [الزمر: (١٧، ١٨)] قال: ووجهه أن اللام في قوله: ﴿القول﴾ تقتضي التعميم والاستغراق...

ب – واستدل بالسنة التقريرية فقال: «ولا خلاف أن الأشعار أنشدت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه سمعها ولم ينكر عليهم في إنشادها، فإذا جاز استماعها بغير الألحان الطيبة فلا يتغير الحكم بأن يسمع بالألحان»[١].

جـ – واستدل بالقياس حيث قال: «والجمل يقاسي تعب السير ومشقة الحمولة فيهون عليه بالحداء[٢] وقال الله تعالى: ﴿أَفَلا يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧][٣].

والجواب على هذه الشبهات أن يقال: يلزم من الاستدلال الأول جواز سماع كل قول مهما كان ماجنًا وفاحشًا، وهذا باطل، وهو ما حاولوا تقريره ونسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال القشيري:

«وقد روي أن رجلاً أنشد بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

أقبلت فلاح لها ... عارضان كالسبج[٤]

أدبرت فقلت لها ... والفؤاد في وهج

هل علي ويحكما ... أن عشقت من حرج

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا»[٥].

---

١ – «الرسالة» (ص ٦٣٧).

٢ – الحداء: سوق الإبل والغناء لها. «مختار الصحاح» مادة (ح د و).

٣ – «الرسالة» (ص ٦٤٢).

٤ – الخرز الأسود. «مختار الصحاح» مادة (س ب ج).

٥ – «الرسالة» (ص ٦٤٢).

وذكر القرطبي بأن هذا الحديث مما «لا يوجد مسنداً ولا أخرجه في كتابه أحد من ائمة المحدثين، وإنما هي أحاديث مروجة، وأكاذيب مبهرجة وضعها الزنادقة وأهل المجون المخرفة يرمون بذلك نسبة اللهو والمجون إلى الأنبياء والفضلاء»[1].

وكذلك اعترف محقق «الرسالة» عبد الحليم محمود بأن الحديث موضوع[2].

وأما ما استدل به من إنشاد الشعر فلا دليل فيه لما يأتي:

أ-لأن إنشاد الشعر ليس هو محل النزاع، وهو غير السماع المتعارف عليه لدى المتصوفة.

ب - أنه ليس هناك ألحان ولا رقص وهما شرطان في السماع الصوفي، وما أشار إليه بأن إضافة الألحان إلى إنشاد الشعر لا يغير حكمه فهو من العجائب التي تدل على شدة الإعراض عن السنة والإقبال على البدعة مع ركوب صهوة العقل وعدم الالتفات إلى النقل.

جـ - أن الذين كانوا ينشدون الشعر في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ما كانوا يعتقدون أن ذلك من العبادات التي تَعبَّد الله بها عباده، وذلك يخالف ما عليه هؤلاء حيث جعلوه دينًا وشددوا النكير على من ينكر عليهم وألصقوا بهم كل يستحقونه هم من الألقاب.

وأما القياس الذي جاء به فغريب بل فاسد؛ لأن هذه الآية إنما تتحدث عن آيات الله الكونية التي منها خلق الإبل، وليس هنا ما يشير إلى مشاركة الإنسان لها في الخصائص حتى يقيس نفسه بها.

قال القرطبي في تفسير هذه الآية: « لما ذكر الله عز وجل أهل الدارين تعجب الكفار من ذلك، فكذبوا وأنكروا فذكرهم الله صنعته وقدرته وأنه قادر على كل شيء، كما خلق الحيوانات والسماء والأرض، ثم ذكر الإبل أولاً لأنها

---

١ - «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع» (ص ١٠١-١٠٢).

٢ - «الرسالة» (ص ٦٤١) الحاشية.

كثيرة في العرب، ولم يروا الفيلة فنبههم جل ثناؤه على عظيم من خلقه قد ذلله للصغير يقوده وينيخه وينهضه ويحمل عليه الثقيل من الحمل... يدلهم بذلك على توحيده وعظيم قدرته»[1].

وفي الجملة هذه الآية لا تدل على الغناء ولا على الرقص ولا على السماع الصوفي، لكن هؤلاء إذا أرادوا الاحتجاج على شيء مقرر عندهم توسعوا في القرآن والسنة ووضعوهما في غير مواضعهما وحادوا بهما عن سواء السبيل وما أدق عبارة الإمام ابن الجوزي حين قال: «والعجب من ورعهم في الطعام وانبساطهم في القرآن»[2].

هذا وقد رد ابن الحاج على هذا القياس فقال: «انظروا ياذوي الألباب كيف قادهم ركوب الهوى وعشق الباطل وقلة الحيلة إلى هذه السخافة وحسبك من مذهب إمامُهم فيه الأنعام... وهكذا يفضح الله تعالى من اتبع الباطل، وحسبك من عقول لا تقتدي بأحبار المسلمين وعلمائهم وتقتدي بالإبل، فلئن كان كل ما طربت به البهائم مندوبًا أو مباحًا فإنا نرى البهيمة تدور على أمها وأختها وتركب بنتها فيلزم الاقتداء بالبهيمة في مثل هذا»[3].

ومن شبهاتهم في مشروعية السماع ما ذكره الغزالي حيث قرر أن اللحن يجوز السرور به، وكل ما جاز السرور به جاز إثارة السرور فيه، قال: «ويدل على هذا من النقل إنشاد النساء على السطوح بالدف والألحان عند قدوم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

طلع البدر علينا ... من ثنيات الوداع
وجب الشكر علينا ... ما دعا للّه داع

فهذا إظهار السرور لقدومه صلى الله عليه وآله وسلم وهو سرور محمود، فإظهاره بالشعر والنغمات والرقص والحركات أيضًا محمود»[4].

---

١ - «الجامع» (٢٠/٣٤-٣٥).
٢ - «تلبيس إبليس» (ص ١٥٩).
٣ - «المدخل» (٣/١١٠).
٤ - «الإحياء» (٢/٣٠٢)

والجواب: أن هذا الخبر أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة»[1]، من حديث ابن عائشة معضلاً وليس فيه ذكر للدف والألحان.

وعزاه العراقي إلى البيهقي، غير أنه قال: «من حديث عائشة»[2].

والذي في سند البيهقي: «أخبرنا أبو نصر بن قتادة، قال: أخبرنا أبو عمرو بن مطر قال: سمعت أبا خليفة يقول: سمعت ابن عائشة يقول: «لما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة.... »فذكره.

وابن عائشة هذا اسمه عبيد الله بن محمد بن حفص، ثقة توفي سنة (٢٢٨هـ)[3].

والحاصل:

١ – أن رفع الخبر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضعيف رواية، بل أشار القرطبي إلى كونه كذبًا[4].

٢ – ليس فيه ذكر الألحان.

٣ – لو فرض ثبوته لم يكن فيه دليل على السماع الصوفي؛ لأن الغناء لم يقع على وجه الذكر والعبادة.

والحجج التي تمسك بها الغزالي كلها من هذا القبيل أو أدنى، حتى قال ابن الجوزي: «وقد احتج لهم أبو حامد الطوسي بأشياء نزل فيها عن رتبته في الفهم»[5].

ومما تمسكوا به في مشروعية الرقص المرافق للسماع حديث «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي: **أنت مني وأنا منك**. فحجل علي، وقال لجعفر: **أشبهت خَلقي وخُلقي**. فحجل وراء علي، وقال لزيد: **أنت أخونا ومولانا**. فحجل زيد وراء جعفر» حيث قال الغزالي:

---

١ – (٥/٢٦٦).

٢ – انظر: «المغني» للعراقي (٢/٣٠٢) مع «الإحياء».

٣ – ترجمته في «الجرح والتعديل» (٥/٣٣٥) و«التهذيب» (٧/٤٥) و«التقريب» (ترجمة ٤٣٣٤).

٤ – «كشف القناع» (ص ١٠١)

٥ – «تلبيس إبليس» (ص ٢٣٧).

«وقد روي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أنهم حجلوا لما ورد عليهم سرور أوجب ذلك في قصة ابنة حمزة لما اختصم فيها علي بن أبي طالب وأخوه جعفر وزيد بن حارثة رضي الله عنهم... ثم ذكر القصة. وقال في التعليق: «والحجل هو الرقص»[1].

وقال ابن طاهر: «ومما يدل على صحة الرقص ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي...» فذكر القصة[2].

ذكر ابن طاهر عدداً من الشبه التي سماها حججاً كلُّها ساقطة لا تستحق الرد حتى قال ابن الجوزي: «وقد استدل لهم محمد بن طاهر بأشياء لولا أن يعثر على مثلها جاهل فيغتر لم يصلح ذكرها لأنها ليست بشيء»[3].

وقال الشيخ الفوتي: «فإذا انضم إلى هذا القيام رقص أو وجد ونحوه فلا إنكار عليهم؛ فإن ذلك من لذات الشهود والمواجيد، وقد ورد في بعض طرق الحديث رقص جعفر بن أبي طالب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قال له: **اشبهت خَلقي وخُلقي**، من لذة هذا الخطاب، ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان هذا أصلاً في الجملة في رقص الصوفية ووجدهم مما يدركونه من لذات المواجيد»[4].

والجواب: أن يقال لهم أثبتوا العرش أولاً ثم انقشوا، فهذا الحديث لا يصلح حجة لما ذهبوا إليه وذلك لما يأتي:

أولاً: هذا الحديث جاء موصولا ومقطوعًا، وجاء بزيادة ذكر الحجل وبدونها.

أما الموصول ففي حديث البراء، وعلي، وابن عباس، وجابر، وعبيد الله بن أسلم مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

أما حديث البراء فقد رواه البخاري[5]، والترمذي[6]، والبيهقي في سننه[7]،

---

١ - «الإحياء» (٢/ ٣٣١).
٢ - «صفة أهل التصوف» بواسطة «كشف القناع» (ص ١٥٧).
٣ - «تلبيس إبليس» (ص ٢٣٢).
٤ - «الرماح» (١/ ١٦٨) وعزاه إلى السيوطي.
٥ - (٢/ ٢٦٧ ح ٢٦٩٩).
٦ - (٥/ ٦٥٤ ح ٣٧٦٥) من طريق البخاري.
٧ - (٨/ ٥).

كلهم من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عنه.

وأما حديث علي فقد رواه أحمد في مواضع من مسنده[1]، والطحاوي في «المشكل»[2]، والحاكم في «المستدرك»[3]، والبيهقي في موضعين من «السنن الكبرى»[4]، كلهم من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ ومعه هبيرة بن يريم في روايتي أحمد وإحدى روايتي البيهقي عن علي.

وأما حديث أبن عباس فقد رواه أحمد[5]، بإسناد فيه حجاج بن أرطاة[6]، ومقسم بن بجرة[7].

وأما حديث جابر فرواه الطبراني في «الأوسط» مطولاً بإسناد فيه مكي بن عبيد الله الرعيني[8].

وأما حديث عبيد الله بن أسلم فقد رواه أحمد[9]، بإسناد فيه ابن لهيعة[10].

وأما المقطوع فقد جاء من حديث أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي، رواه ابن سعد[11]. ومن حديث قتادة، رواه عبد الرزاق[12].

وليس في هذه الروايات كلها ذكر الحجل إلا في رواية ابن سعد، وإحدى روايات أحمد[13]، وفي روايتي البيهقي، وكلها ضعيفة لا تصلح للاحتجاج.

أما رواية ابن سعد فمعضل لأن محمد بن علي لم يسمع من جده الحسين فضلاً عن جد أبيه علي بن أبي طالب[14].

وأما الروايات الباقية ففيها:

١ – عنعنة أبي إسحاق السبيعي وهو مدلس من الثالثة.

---

١ – (١/١٠٨، ٩٨، ١١٥).
٢ – (٤/١٧٣).
٣ – (٣/١٢٠).
٤ – (٨/٦، ١٠/٢٢٦).
٥ – «المسند» (١/٢٣٠).
٦ – صدوق كثير الخطأ والتدليس، «التقريب» (١١١٩).
٧ – صدوق كان يرسل، «التقريب» (٦٨٧٣).
٨ – وهو ضعيف: «مجمع الزوائد» (٥/٢٠٩).
٩ – «المسند» (٤/٣٤٢).
١٠ – صدوق خلط، «التقريب» (٣٥٦٣).
١١ – «الطبقات» (٤/٣٥).
١٢ – «المصنف» (١١/٢٢٧ح ٢٠٣٩٤).
١٣ – «المسند» (١/١٠٨).
١٤ – انظر: «التهذيب» (٩/٣٥٠-٣٥٢).

٢ – أنها جميعًا من رواية هانئ بن هانئ وهو مجهول[١].

وبهذا يظهر تقصير محقق كتاب «كشف القناع» حيث اكتفى بقوله: «أخرجه الإمام أحمد... وأصل الحديث في البخاري والترمذي»[٢].

وبمناسبة بيان ضعف هذه الأخبار التي يستدل بها هؤلاء القوم في تقرير العقيدة والشريعة أذكر قول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهكذا عامة أهل البدع لا يميزون بين الحديث الصحيح وغير الصحيح، لكن ما وافق آراءهم وأهواءهم كان هو الحق عندهم، وإن كان راويه قد اختلقه على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وما خالف ذلك دفعوه، بخلاف أهل السنة وعلماء الأمة الذين يقصدون متابعة الرسول والاستنان بسنته، والعمل بشريعته... فإن هؤلاء يميزون بين ما قاله الرسول وما قاله غيره وما نقل عن الرسول، فيميزون بين الصدق والكذب، والصحيح والضعيف»[٣].

ثانيًا: لو فرضنا ثبوت الخبر فإننا لا نسلم بأن الحجل هو الرقص والغناء واللحن الذي يدور حوله البحث والنزاع؛ لأن مصادر اللغة تؤكد أن الحجل نوع من المشي ربما قصد به التعبير عن الفرح. ففي «القاموس»: «حجل... رفع رِجلاً وتريث في مشيته على رجله»[٤]. وفي «اللسان»: «والحجل مشي المقيد، وحجل يحجل حجلاً إذا مشى في القيد». ثم نقل خبر جعفر مستدلاً به على أنه قفز من الفرح[٥]. وفي «المختار»: «حجل يحجل... إذا نزا في مشيته»[٦].

والفرق واضح بين رقص الراقص الذي يتخذ ما يلزمه من آلات اللهو والمعازف، ويرقص على تلك الأنغام، وبين مشي من يمشي مشية معينة ويدور معبراً عن فرحته، ويؤيد هذا ما جاء في رواية ابن سعد حيث قال: «فقام جعفر

---

١ – انظر: «الميزان» (٤/ ٢٩١) و«التقريب» (٧٢٦٤).

٢ – (ص ١٥٧ حاشية ٧).

٣ – «قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك» (ص ١٦٠).

٤ – مادة (حجل).

٥ – مادة (حجل).

٦ – مادة (حجل).

فحجل حول النبي صلى الله عليه وآله وسلم دار عليه، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم **ما هذا؟** قال: شيء رأيت الحبشة يصنعونه بملوكهم»[1].

قال ابن الجوزي بعد أن ذكر استدلالهم بقصة الحجل: «أما الحجل فهو نوع من المشي يفعل عند الفرح فأين هو من الرقص؟»[2].

ثالثًا: لو سلمنا أن الحجل رقص فعلاً، فإنه لا يعدو كونَه تعبيراً عن الفرح والسرور، وليس المقصود منه العبادة على غرار ما يقصد هؤلاء الصوفية من رقصاتهم عند الذكر، ومن المؤسف حقًّا أن هؤلاء الصوفية روجوا لهذا السماع ترويجًا وصل إلى حد التأثر به أكثر مما يتأثرون بالقرآن الكريم وباعترافهم هم، وإليك الدليل:

الشيخ يوسف بن الحسين الرازي (ت ٣٠٤هـ) أتاه زائر وهو أبو الحسين الدراج من بغداد إلى الرى فوجده وقد فتح المصحف يقرأ فيه، فأنشده الزائر:

«رأيتك تبني دائبًا في قطيعتي ولو كنت ذا حزم لهدمت ما تبني»

قال أبو الحسين فأطبق المصحف ولم يزل يبكي حتى ابتلت لحيته وثوبه، حتى رحمته من كثرة بكائه ثم قال لي: من وقت الصلاة هو ذا أقرأ القرآن فلم تقطر من عيني قطرة، وقد قامت علي القيامة بهذا البيت»[3].

فهذا اعتراف من هذا الشيخ بأن القوم لا يتأثرون بالقرآن تأثرهم بالسماع، والسبب كما يحلل الدكتور هلال هو أن «تأثرهم وتحركهم في الحقيقة إنما هو للحن والنغمة الموسيقية التي يختارها الموقِّع حسب هوى نفوس المستمعين وحسبما يريد من نوع الإثارة»[4].

ولذا وصفه الشعراني فقال: «وكان... إذا سمع القرآن لا تقطر له دمعة، وإذا سمع شعراً قامت قيامته»[5].

---

١ – «الطبقات» (٤/٣٥).
٢ – «تلبيس إبليس» (ص ٢٥٠).
٣ – «القشيرية» (ص ٦٥٢ - ٦٥٣).
٤ – «ولاية الله» (ص ١٥٤).
٥ – ط.ك (١/٧٨).

وذكر القصة ابن الجوزي[1] بعد أن مهد لها بقوله:

«وقد نشب السماع بقلوب خلق منهم فآثروه على قراءة القرآن، ورقت قلوبهم بما لا ترق عند القرآن، وما ذاك إلا لتمكن هوًى باطنٍ، وغلبة طبع وهم يظنون غير هذا».

وقال الحافظ ابن القيم منكرًا على فرقة الصوفية التي آثرت السماع على قراءة القرآن:

«تُلِيَ الكِتَابُ فأَطْرَقُوا، لا خِيفَةً ... لكنه إطراقُ ساهٍ لاهي
وأَتَى الغناءُ فكَالذُّباب تراقصوا ... والله ما رَقَصُوا لأجلِ الله
دُفٌّ، ومِزمارٌ، ونغمةُ شاهِدٍ ... فمتى شهِدْتَ عبادةً بملاهِي؟
ثَقُلَ الكِتابُ عليهم لمَّا رأوا ... تقييدَه بأوامر ونواهِي
وعليهم خَفَّ الغِنا لمَّا رأوا ... إطلاقَه في اللهوِ دون مناهِي
يا فرقةً ما ضَرَّ دينَ محمدٍ ... وجَنَى عليه ومله إلاَّ هِي
سمِعوا له رعدًا وبرقًا إذ حَوَى ... زجرًا وتخويفًا بفعلِ مناهِي
ورأوه أعظَمَ قاطعٍ للنفس عن ... شهواتِها ياويحَها المُتناهِي
وأَتَى السماع موافقًا أغراضَها ... فلأجلِ ذاك غدا عظيمَ الجاه...
إنْ لم يكن خمرَ الجُسوم فإنَّه ... خمرُ العقولِ مماثلٌ ومُضاهِي
فانظر إلى النشوانِ عند شرابِه ... وانظر إلى النشوان عند تلاهِي
وانظر إلى تمزيقِ ذا أثوابه ... من بَعدِ تمزيق الفؤادِ اللاهي
فاحْكُم بأي الخمرتَين أحقّ بالـ ... تحريمِ والتأثيمِ عند اللهِ»[2].

بل يبدو أنهم كانوا يتحمسون للسماع والرقص أكثر مما ينشطون عند أداء الصلاة، حتى إن «الشيخ عبد الله الوزان كان مقعدًا لا يصلي إلا قاعدًا، وكان في السماع إذا ظهر به وجد يقوم ويستمع»[3].

---

١ – «تلبيس إبليس» (ص ٢٤٠).
٢ – «مدارج السالكين» (١/ ٤٨٧ - ٤٨٨).
٣ – «القشيرية» (٢/ ٧٠٤).

ونظرًا لتفشي السماع في المجتمع الصوفي منذ وقت مبكر فإننا نجد أن بعض الشيوخ تبرموا منه. فهذا الجيلاني يقول أنه لا يرى السماع والقول والقصب[1] والرقص، ويذكر أن أهل زمانه قد لهجوا بذلك في أربطتهم ومجامعهم، ويذكر أن في الاستئناس باللّه مندوحة «عن الأشعار والقيانة والأصوات وصراخ المدعين شركاء الشياطين»[2].

قلت: وهذه قاصمة ظهر لأتباع الطريقة القادرية؛ لأنهم معروفون بالتغني بالأشعار مع دق الطبول.

وإذا تقرر هذا كله فليعلم أنه إذا كان هناك ما يمكن أن يطلق عليه السماع عند السلف الصالح فهو سماع آيات القرآن.

يقول شيخ الإسلام: «فأما السماع الذي شرعه الله تعالى لعباده، وكان سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم يجتمعون عليه لصلاح قلوبهم وزكاة نفوسهم، فهو سماع آيات الله تعالى. وهو سماع النبيين والمؤمنين، وأهل العلم وأهل المعرفة... وبهذا السماع أمر الله تعالى كما قال تعالى: ﴿ **وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** ﴾ [الأعراف: (٢٠٤)] وعلى أهله أثنى كما في قوله تعالى: ﴿ **فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ** ﴾ [الزمر: (١٧ - ١٨)]... وكما أثني على هذا السماع ذمَّ المعرضين عن هذا السماع فقال تعالى: ﴿ **وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا** ﴾[لقمان: ٧][3].

وهذا الذي ذكر شيخ الإسلام أنه حال الصحابة مع القرآن هو ما أكده الصحابة أنفسهم.

روى ابن الجوزي بإسناده عن حصين بن عبد الرحمن قال: قلت لأسماء بنت أبي بكر: كيف كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند قراءة

---

١ ــ القصب: المزمار. والقصاب النافخ فيه. (الوسيط: مادة قصب).

٢ ــ «الغنية» (٢/١٦٧).

٣ ــ «مجموع الفتاوى» (١١/٥٥٧-٥٥٩).

القرآن؟ قالت: كانوا كما ذكرهم الله أو كما وصفهم عز وجل تدمع عيونهم وتقشعر جلودهم. فقلت: إن ها هنا رجالاً إذا قرئ على أحدهم القرآن غشي عليه فقالت: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»[1].

ولهذا لما احتج الصوفية على الوجد والرقص بأنه لما نزلت ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣] صاح سلمان الفارسي صيحة ووقع على رأسه ثم خرج هاربًا ثلاثة أيام، رد عليهم الإمام ابن الجوزي بأمور منها ما عُرف من حال الصحابة. حيث قال: «**والجواب**:

١ – أن هذا محال وكذب.

٢ – ثم ليس له إسناد.

٣ – والآية نزلت بمكة وسلمان أسلم بالمدينة.

٤ – ولم ينقل عن أحد من الصحابة مثل هذا أصلا»[2].

وقال شيخ الإسلام أيضًا: «وأما سماع المكاء والتصدية، وهو التصفيق بالأيدي والمكاء مثل الصفير ونحوه، فهذا سماع المشركين الذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]»[3].

وقال: «وأما الرقص فلم يأمر الله به ولا رسوله ولا أحد من الأئمة، بل قد قال الله في كتابه: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ [لقمان: ١٩] وقال في كتابه: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: (٦٣)]أي بسكينة ووقار، وإنما عبادة المسلمين الركوع والسجود، بل الدف والرقص لم يأمر الله به ولا رسوله ولا أحد من سلف الأمة»[4].

«ولو كان هذا مما يؤمر به ويستحب وتصلح به القلوب للمعبود المحبوب لكان ذلك مما دلت الأدلة الشرعية عليه»[5].

قلت: قوله: «إنما عبادة المسلمين الركوع والسجود» لعله إشارة منه

---

١ – «تلبيس إبليس» (ص ٢٤٥).
٢ – «تلبيس إبليس» (ص ٢٤٣).
٣ – «مجموع الفتاوى» (١١/٥٦٢).
٤ – «مجموع الفتاوى» (١١/٥٩٩).
٥ – المصدر السابق (١٠/٧٧).

رحمه الله إلى أن العبادة بالرقص وسماع الأغاني بدعة يهودية تسربت إلى المنتسبين إلى الإسلام بطريقة أو بأخرى، وهذا ما تأكد لي حين وقفت على نص في أحد أسفار العهد القديم عند اليهود يدعو إلى عبادة الله بالرقص والدف والغناء. يقول النص: «هللوا يا غنوا للرب ترنيمة جديدة تسبيحة في جماعة الأتقياء ليفرح إسرائيل بخالقه، ليبتهج بنو صهيون بملكهم، ليسبحوا اسمه برقص. بدف وعود ليرنموا له لأن الرب راض عن شعبه... سبحوه برباب[1] وعود سبحوه بدف ورقص سبحوه بأوتار ومزمار»[2].

ويؤكد أن الرقص كان دينًا معروفًا عند مبتدعي اليهود ما ذكر القرطبي عن أحد العلماء حين سئل عن مذهب الصوفية في الرقص والتواجد حتى يقع أحدهم مغشيًّا عليه؟ فأجاب: «مذهب الصوفية بطالة وجهالة وضلالة، وما الإسلام إلا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأما الرقص والتواجد فأول من أحدثه أصحاب السامري لما اتخذ لهم عجلاً جسدًا له خوار قاموا يرقصون حواليه ويتواجدون، فهو دين الكفار وعباد العجل... إلى أن قال: فينبغي للسلطان ونوابه أن يمنعهم من الحضور في المساجد وغيرها، ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يحضر معهم، ولا يعينهم على باطلهم، هذا مذهب مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أئمة المسلمين»[3].

ولا ريب أن أنكر ما في هذا السماع وما رافقه من الألحان والرقصات إنما هو اتخاذهم إياه دينًا، لهذا يقول شيخ الإسلام: «فإن طائفة من المتصوفة والمتفقرة تتخذ سماع الغناء دينًا، وإن لم تقل بألسنتها أو تعتقد بقلوبها أنه قربة، فإن دينهم حالٌ لا اعتقاد[4]، فحالهم وعملهم هو استحسانها في قلوبهم ومحبتهم لها ديانة وتقربًا إلى الله، وإن كان بعضهم قد يعتقد ذلك ويقوله بلسانه»[5].

---

١ ـ الرباب آلة وَتَرية شعبية ذات وتر واحد. «المعجم الوسيط».

٢ ـ «العهد القديم» ـ المزامير ـ المزمور (١٤٩ ـ ١٥٠).

٣ ـ «تفسير القرطبي» (١١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

٤ ـ بل هو اعتقاد أيضًا.

٥ ـ «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٥٩).

ويقول: «فمن اتخذ نظير هذا السماع عبادة وقربة يتقرب بها إلى الله فقد ضاهى هؤلاء في بعض أمورهم»[1].

يعني المشركين الذين اتخذوا المكاء والتصدية عبادة.

يقول الشيخ أبو بكر الطرطوشي في كتابه المسمى بـ «كتاب النهي عن الأغاني»:

«وقد كان الناس فيما مضى يستتر أحدهم بالمعصية إذا واقعها ثم يستغفر الله ويتوب منها، ثم كثر الجهل، وقل العلم، وتناقص الأمر، حتى صار أحدهم يأتي المعصية جهاراً، ثم ازداد الأمر إدباراً حتى بلغنا أن طائفة من إخواننا المسلمين - وفقنا الله وإياهم - إستزلهم الشيطان واستهوى عقولهم في حب الأغاني واللهو وسماع الطقطقة واعتقدته من الدين الذي يقربهم من الله تعالى، وجاهرت به جماعة من المسلمين»[2].

ومن العجائب أن هذه الرقصات والألحان المزعجة والحركات المهلكة هي قمة المثالية، وذروة القيم عند القوم فسموه «المبادئ السليمة» اسمع ما يقول هذا الصوفي الميرغني: «فهل لرجال التصوف أن ينشروا مبادئهم السليمة... هل لهم أن يفتحوا مدارسهم الروحية ذات المناهج العالية التي تُخرج لنا أمثال ابن عطاء، وأبي يزيد، وابن عربي، والغزالي؟ فنستعيد بذلك تلك الأنغام والألحان، وهذه الوثبات والنشوات، والمناجاة والخلوات، والإلهامات والمكاشفات التي تسمو فوق التصور والخيال»[3].

ولذا يقول المستشرق الصوفي المتخصص نيكولسن: «وسرعان ما عرف الصوفية أن الإنجذاب يمكن أن يستعان عليه بالصنعة لا بجمع الفكر وبالذكر وغيرها من طرق التنويم الذاتي وحدها، بل كذلك بالموسيقى والغناء

---

١ - «مجموع الفتاوى» (٣/٣٥٩).
٢ - «المدخل» لابن الحاج (٣/١٠٠).
٣ - حامد محمود الميرغني «لمحات عن التصوف» (ص ٦٥).

والرقص، وهذه جميعًا تدخل تحت كلمة «السماع» التي لا تدل إلا على الاستماع للغناء[1].

نختم القول في مسألة السماع بفتوى نفيسة لأحد العلماء المشهود لهم بالجمع بين الرواية والدراية والديانة، وَرَدَ على العلامة ابن قدامة المقدسي سؤال جاء فيه: «ما تقول السادة الفقهاء... فيمن يسمع الدف والشبابة[2] والغناء ويتواجد حتى إنه يرقص... مع اعتقاده أنه محب لله وأن سماعه وتواجده ورقصه في الله؟

فكان مما أجاب به قوله: «إن فاعل هذا مخطئ ساقط المروءة، والدائم على هذا الفعل مردود الشهادة في الشرع غير مقبول القول، ومقتضى هذا أنه لا تقبل روايته لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا شهادته برؤية هلال رمضان، ولا أخباره الدينية.

وأما اعتقاده محبة الله عز وجل فإنه يمكن أن يكون محبًّا لله سبحانه مطيعًا له في غير هذا... وأما هذا فمعصية ولعب ذمه الله تعالى ورسوله، وكرهه أهل العلم وسمَّوه بدعة، ونهوا عن فعله، ولا يُتقرب إلى الله سبحانه بمعاصيه، ولا يطاع بارتكاب مناهيه.

ومن جعل وسيلته إلى الله سبحانه معصيته كان حظه الطرد والإبعاد، ومن اتخذ اللهو واللعب دينًا كان كمن سعى في الأرض بالفساد، ومن طلب الوصول إلى الله سبحانه من غير طريق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسنته فهو بعيد من الوصول إلى المراد»[3].

وجاء فيها أيضًا: «ومن المعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان شفيقًا على أمته حريصًا على هداهم رحيمًا بهم، فما ترك طريقًا تهدي إلى

---

١ – «الصوفية في الإسلام» (ص ٦٦).

٢ – مزمار من القصب، مولدة. «الوافي» مادة «شبب».

٣ – ابن قدامة: «ذم ما عليه مدعو التصوف» (ص ٦).

الصواب إلا وشرعها لأمته ودلهم عليها بفعله وقوله، وكان أصحابه من الحرص على الخير والطاعة والمسارعة إلى رضوان الله بحيث لم يتركوا خصلة من خصال الخير إلا تسابقوا إليها. فما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من صحابته أنه سلك هذه الطريقة الرديئة، ولا سهر ليلة في سماع يتقرب به إلى الله سبحانه ولا قال: من رقص فله من الأجر كذا، ولا قال: الغناء ينبت الإيمان في القلب، ولا استمع الشبابة فأصغى إليها وحسَّنها، أو جعل في استماعها وفعلها أجرًا، وهذا أمر لا يمكن مكابرته.

وإذا صح هذا لزم أن لا يكون قربة إلى الله سبحانه، ولا طريقًا موصلاً إليه، ووجب أن يكون من شر الأمور»[1].

قلت: إن المسلم الناصح لنفسه الحريص على بقاء دينه إذا وقف على مثل هذا ارعوى وازدجر، وتخلى عن كل ما يمت إلى البدعة بصلة، واكتفى بما رضيه سلف هذه الأمة فإنه كافٍ شافٍ ولله الحمد.

خامسًا: من الهيئات التي لم ترد «الاجتماع» للذكر مع افتراش ثوب أبيض:

إن اشتراط الجماعة في الذكر وفي الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم محدث لم يكن معروفًا عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن نافلة القول أن نعيد هنا أن ما لم يكن يومئذ دينًا فلن يكون اليوم أو غدًا دينًا.

فذكر الله سبحانه وتعالى المأثور عن نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقل عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر له شرط الاجتماع ولا افتراش ثوب ولا غير ذلك من الشروط سوى ما يشترط في سائر العبادات من الإخلاص لله والمتابعة للسنة.

ونقل الشعراني أن أول من ابتدع إضافة الاجتماع للذكر على الهيئة المعروفة

---

١ – «ذم ما عليه مدعو التصوف» (ص ٩ - ١٠).

وأسس مجالس الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أقاليم العالم الإسلامي شخص يدعى الشيخ نور الدين الشوني (ت ٩٤٤هـ).

فقال: «وتفرعت عنه سائر مجالس الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي على وجه الأرض الآن في الحجاز والشام ومصر والصعيد والمحلة الكبرى، وإسكندرية وبلاد المغرب وبلاد التكرور. وذلك لم يعهد لأحد قبله، إنما كان الناس لهم أوراد في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرادى في أنفسهم، وأما اجتماع الناس على هذه الهيئة فلم يبلغنا وقوعه من أحد»[1].

معنى هذا أن الناس منذ عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا على هديه، فواظبوا على ذكر الله والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرادى، من غير اشتراط الجماعة إلى أن جاء القرن العاشر فظهر ذلك الرجل فشرع هذه البدعة ونشرها حتى عم البلدان.

وهذا الأمر لا ريب أنه ذَمٌّ له وإن كان الشعراني إنما ساقه على وجه الثناء وذكر الأوليات، وأسلفنا موقف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الابتداع في الدين، ولا أدل عليه من قصة أبي موسى الأشعري حين أتى ابن مسعود رضي الله عنهما فقال له: «رأيت في المسجد قومًا حلقًا جلوسًا ينتظرون الصلاة، في كل حلقة رجل، وفي أيديهم حصى، فيقول: كبروا مائة فيكبرون مائة، فيقول: هللوا مائة، فيهللون مائة، فيقول: سبحوا مائة، فيسبحون مائة، قال ابن مسعود: فما قلت لهم؟ قال: ما قلت لهم شيئًا انتظار رأيك. قال: أفلا أمرتهم أن يعدوا سيئاتهم وضمنت لهم أن لا يضيع من حسناتهم شيء، ثم مضى ومضينا معه حتى أتى حلقة من تلك الحلق فوقف عليهم فقال: ما هذا الذي أراكم تصنعون؟ قالوا: يا أبا عبد الرحمن حصى نعد به التكبير والتهليل والتسبيح، قال: فعدوا سيئاتكم فأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء. وَيْحَكُم يا أمة محمد ما أسرع هلكتكم، هؤلاء صحابة نبيكم صلى الله عليه وآله

---

١ ـ ط.ك (٢/١٤٩).

وسلم متوافرون، وهذه ثيابه لم تبل، وآنيته لم تكسر، والذي نفسي بيده إنكم لعلى ملة أهدى من ملة محمد أو مفتتحو باب ضلالة، قالوا: والله يا أبا عبد الرحمن ما أردنا إلا الخير. قال: وكم من مريد للخير لم يصبه...»[1].

«فإذا كان ابن مسعود رضي الله عنه قد أنكر هذه الهيئة التي يذكرون الله بها رغم أن الذكر الوارد فيها مشروع، بيد أنه أنكر عليهم الشكل والصفة ـ من حيث الاجتماع ورفع الأصوات ـ وتخصيص هذا الوقت بالذات بالذكر.

فكيف لو اطلع ابن مسعود على هذه الأذكار التي يذكر بها بعض المسلمين اليوم، وهي لا تمت إلى ذكر الله بصلة، مما ابتدعه أصحاب الطرق الصوفية وغيرهم من الأذكار التي زينها لهم الشيطان، منها ما يرددونه بصوت واحد من قولهم (هو هو) أو (حي حي) وغير ذلك من ألوان الهذيان الذي يرددونه ويزعمون أنه ذكر الله في الوقت الذي لو سمعتهم وهم يترنمون بهذه الأذكار التي لا يفهم منها شيء في كثير من الأحيان لخيل إليك أن أمامك سباعًا تتعاوى، أو كلابًا تتهارش على فريسة، بل تحولت أذكار كثير ممن ينتسب إلى الإسلام اليوم إلى أنواع من الرقصات المختلفة، فضلاً عما يصحب ذلك من آلات الطرب والمعازف، واختلاط الرجال بالنساء وشرب المسكرات، وغير ذلك من أنواع الفساد التي يمليها عليهم الشيطان.

فياليت شعري ماذا سيقول هذا الصحابي الجليل لو اطلع على هذه المناظر أو سمع تلك الأصوات المنكرة ﴿**إِنَّ أَنكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ**﴾ [لقمان: ١٩]»[2].

ويبدو أن الصحابة رضوان الله عليهم تمكنوا من كبت تلك الظاهرة والقضاء عليها في مهدها، إلى أن جاء وقت قل فيه الدعاة إلى الاعتصام بالسنة فنبتت نابتتهم وأيقظوا ما كان قد اندرس من بدع الأذكار وغيرها، فانتشرت حلقات الذكر بهيئاتها المعروفة سواء على يد الشوني ـ كما يقول الشعراني ـ أو على يد غيره، لكننا نجد الذين جاءوا بعد هذه الفترة قد بالغوا في ذلك حتى جعلوا الاجتماع

---

١ – سبق تخريجة ١/ ٢٤٥).

٢ – «تنبيه أولي الأبصار» (ص ٦٧ ـ ٦٨).

للذكر شرطًا من شروط طرقهم.

فيقول الشيخ التجاني ـ مثلاً ـ: «من الأوراد اللازمة للطريقة ذكر الهيللة بعد صلاة العصر يوم الجمعة مع الجماعة، وإن كان له إخوان في البلد فلا بد من جمعهم وذكرهم جماعة وهذا شرط في الطريقة»[1].

وظاهر هذا الكلام أن الذاكر منهم لو باشر أذكاره منفرداً مع وجود إخوان له (يعني تجانيين) يكون قد أخل بشرط من شروط الطريقة، ويكون بذلك معرضًا نفسه لوعيد أكيد، وهذا ما أكده الرباطابي فقال: «وترك الاجتماع من غير عذر شرعي يعرض في الوقت ممنوع عندنا في الطريق ويعد تهاونًا، ولا يخفى وخامة مرتع التهاون»[2].

انظر كيف رتب هذا الوعيد الشديد على التشريع الجديد الذي لم يعرفه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه.

وتؤكد المصادر على أن هذه الحلقات كانت قد ذاعت وشاعت في جميع الأوساط الطرقية، حيث يقول الشعراني: «أخذ علينا العهد أن نكون هينين في يد إخواننا المسلمين ما لم يدعونا إلى مذموم شرعًا... واعلم يا أخي أن من جملة اللين أنك إذا دخلت على جماعة يذكرون الله تعالى على طريقة المغاربة أو العجم أو الشناوية أو الرفاعية أو غيرهم أن تذكر كأحدهم في النغمة والصوت ولا تخالفهم فتشوش عليهم، ولا تسكت فيفوتك أجر الذكر»[3].

نستفيد من هذا النص:

١ – مدى انتشار هذه الطرق وأن لكل طريقة نغمتها في الذكر.

٢ – أن الجماعة شرط في الذكر عند جميع هؤلاء؛ لأن قوله «ولا تخالفهم...» إلخ يفيد أن المخالفة ممنوعة لأجل التشويش، وإذا كان ذلك كذلك لم يبق إلا السكوت فيفوت الأجر، أما أن يجلس وحده ويذكر في نفسه

---

١ – «جواهر المعاني» (١/١٢٥).
٢ – «الدرر السنية» (ص ١٨).
٣ – «الرماح» (١/١٦٧) عن «البحر المورود في المواثيق والعهود» للشعراني

على نهج الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فهو ما لا اعتبار له عندهم، لذلك لم يشر إليه أصلاً.

٣ – بدعة الجهر التي تنضم إلى الاجتماع تلقائيًا وتفهم من قوله: «في النغمة والصوت». ولا يخفى على أحد أن مجرد اشتراط الاجتماع اشتراط للجهر؛ لأنه لا فائدة من الجماعة إذا كان كل واحد يذكر في نفسه، وقد صرح بذلك الرباطابي حين تكلم عن أحكام الاجتماع للوظيفة فقال: «ومنها الجهر؛ لأنه لا معنى للاجتماع إذا ذكر كل واحد وحده سرًّا وفائدة ذلك شهيرة عند أهل الطريق حتى كاد أن يكون عندهم من الأمر الضروري»[1].

هذا وقد شدد الشعراني في الدفاع عن هذه الأذكار بما فيها من البدع ما دام منسوبًا إلى الله أو رسله، فراح يصرح ـ بكل وقاحة ـ أن البدعة إذا قصد بها القربة فإنها تتحول إلى السنة، ثم يشنع على كل من ينكر على هذه الهيئات المبتدعة، فيقول: «لا ينبغي لأحد أن يعترض على أحد فيما هو منسوب إلى الحق سبحانه وتعالى أو رسله، كمن يعترض على الذاكرين كثيراً أو المسبحين أو التالين لكلام الله تعالى أو المصلين على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو لأصحاب الأوراد؛ لأن الطرق إلى الله بعدد أنفاس الخلائق، والطريق الذي يظن المعترض أنها لا توصل إلى الله تعالى بحسب ما عنده قد توصل إليه... إلى أن قال: «فإن كل ما ابتدع على طريق القربة إلى الله تعالى فهو من الشريعة والسنة الظاهرة... فالمفتي بغير دليل شرعي بأن الاجتماع على ذكر الله تعالى على الهيئة المشهورة بدعة جاهل غبي مطرود ملعون»[2].

أقول: هذا الكلام فيه من التدليس ما لا يخفى فإن أحداً من المسلمين لا يعترض على من ذكر الله أو تلا كتابه أو صلى على رسوله، من حيث هو ذاكر وتالٍ ومُصلٍّ، بل الإنكار منصب على ألفاظ الذكر المبتدعة، وعلى الهيئات البدعية التي شرعوها لأنفسهم، فالمعترض لا يقول: لا تذكروا الله ولا تسبحوه،

---

١ – «الدرر السنية» (ص ١٨).

٢ – «الأنوار القدسية (ص ٢٠ ـ ٢١).

فإن ذلك لا يقوله مسلم، ولكنه يدعو إلى متابعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لكونه مبلغًا عن الله، بخلاف غيره من الشيوخ والمدعين.

أما ما أطلقه من عبارات على من يعترض عليهم في هذه الأوراد التي يرتبها المشايخ لتلاميذهم من كونه «جاهلاً وغبياً ومطروداً وملعوناً» فمن عجائبه الكثيرة وتناقضاته الغريبة، فإن شيخه الذي طالما سبح بحمده وأكثر من ذكره في مؤلفاته، بل وألف المؤلفات في تمجيده، وذكر فضائله ـ أعني عليًّا الخواص ـ فإنه من جملة المعترضين على هذه الأوراد، كما حكى الشعراني نفسه عنه حيث يقول: «وسألته عما يفعله المشايخ من ترتيب الأوراد للمريدين هل هو مذهبكم؟ فقال: لا، ذلك مما أكرهه ولا أقول به؛ لأن الأوراد تصير حينئذ يفعلها العبد بحكم العادة، يمر الإنسان عليها بحكم الغفلة والطبع والقلب في محل آخر، وإذا لم يتقيد الإنسان بالأوراد وذكر الله تعالى متى وجد إلى ذلك سبيلاً في أي وقت كان بحضور وإقبال صادق وهمة وعزم كان أقوى في الاستعداد»[1].

انظر إلى هذا الشيخ كيف وُفِّق بفطرته إلى حدٍّ ما في هذا الموضوع رغم أميته فصرح بكراهته لما عليه هؤلاء الشيوخ من تشريع الأوراد وترتيبها للمريدين معللاً تلك الكراهة بما علمه منهم عن طريق المعايشة. فهل يرضي الشعراني بعد هذا كله أن يصف شيخه بأنه «جاهل وغبي ومطرود وملعون»؟. نسأل الله العافية ونعوذ به من التعصب الممقوت.

وأما نشر الثوب أثناء الذكر فأمر اشتهر به أتباع الطريقة التجانية، وصفته أن يتحلقوا على شكل دائرة ثم ينشروا ثوبًا أبيض في وسط الحلقة عند ذكر جوهرة الكمال، وقد اختلفت أنظار التجانيين في فائدة هذا الثوب وتحليلها فذكروا أشياء كثيرة ولم يأتوا بمقنع شرعًا. فصاحب «الرماح» يقول: «إن نشر الثياب إنما يفعل لعدم طهارة المكان جزمًا أو ظنًّا أو شكًّا، كما يبسط المصلي ثوبًا طاهراً على فراش غير طاهر ليصلي عليه، كما هو في كتب الفقه وذلك ظاهر»[2].

---

١ ـ «درر الغواص من فتاوى سيدي علي الخواص» (ص ٨٦ ـ ٨٧).

٢ ـ (١/ ٢١١) مع «الجواهر».

أقول: هذا تعليل غير مقنع ولا ظاهر، لما يأتي:

١ – لأنهم يفرشون الثياب في المسجد الذي يصلون فيه من غير نشر، وعليه فإذا كان المسجد طاهراً، وكان الأمر كما ذكر الشيخ الفوتي فما الفائدة من النشر؛ لأن العلة تكون قد انتفت، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً كما هو مقرر في علم الأصول. وأما إذا كانت مساجدهم غير طاهرة جزماً أو ظنًّا أو شكًّا فلم يصلون فيها من غير نشر الثوب؟

٢ – أن هيئة النشر تنفي كونهم يقصدون الطهارة، فإنهم لا يجلسون على الثوب بل يضعونه في وسط الحلقة، وأحياناً تكون الدائرة كبيرة جدًّا بحسب كثرة المتحلقين، والثوب صغير لا يتجاوز وسطها، معنى ذلك أنهم يطهرون وسط الحلقة ويجلسون على نجاسة جزمية أو ظنية أو شكية.

أما الشيخ الرباطابي ـ أحد محققيهم ـ فيقول: «ويستحب لذاكر الجوهرة نشر ثوب طاهر محقق الطهارة وإن كانت البقعة طاهرة... والمراد من نشر الثوب تعظيم الذكر والمبالغة في الطهارة»[١].

أقول: هذه أيضاً لا تقل ضعفاً عن التي قبلها؛ لأن المقام إذا كان مقام تعظيم ومبالغة في الطهارة كان المفروض أن تكون الصلاة أولى بها، لكننا نجدهم يصلون في مساجدهم التي يعقدون فيها تلك الحلقات ولا ينشرون ثوباً عند الصلاة، ومعنى هذا أنهم يعظمون الجوهرة أكثر من تعظيم الصلاة، وليس ذلك بغريب في حق ذكر وصف بأن المرة الواحدة منه تعدل تسبيح العالم ثلاث مرات، وأن شرطها الطهارة المائية ولا رخصة فيها لمن حقه التيمم، وأن النبي صلى الله عليه واله وسلم والخلفاء الأربعة يحضرون مع الذاكر عند السابعة منها ولا يفارقونه حتى يفرغ[٢].

بعد هذا العرض المحلل الذي أرجو أن يكون وافياً بالغرض لموضوع الأذكار أوجز هنا مواطن الانتقاد في الأذكار والصلوات الصوفية:

---

١ – «الدرر السنية» (ص ١٩).

٢ – انظر المصدر السابق (ص ٢٥).

١ – أن الألفاظ التي يتداولونها ولم تَؤْثَر عن المعصوم لا شك أنها دون الألفاظ النبوية، بل حتى تعابيرهم كثيراً ما تكون ضعيفة ولا تفيد شيئًا، أو تتضمن عبارات غير لائقة بالله تعالى أو بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم مثل قول صاحب دلائل الخيرات» «اللهم صل على محمد عدد ما أحاط به علمك وأضعاف ذلك... اللهم صل على محمد صلاة مكررة أبدًا أضعاف ما أحصى علمك»[1]. وهو قول لا يجوز في حق الله تعالى؛ لأن علمه لا نهاية له حتى يطلب أضعافه. ومثل قول صاحب الجوهرة واصفًا النبي صلى الله عليه وآله وسلم «بالأسقم» و«المطلسم».

وقد سبق قول الشنقيطي:

«وَلَمْ يَجزْ إطلاقُ لفظٍ مُوهمٍ نقصًا على النبيِّ مثل الأَسْقَم
كَذَا مُطَلْسَم وَمَا يُدْرِيكَا لعله كُفرٌ عَنَى الشَّريكَا»[2].

٢ – أنهم فضلوا أذكارهم على الأذكار الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعلوها أذكار العامة، وأذكارهم أذكار الخاصة، وخاصة الخاصة.

٣ – أن مزاولة أذكارهم بتلك الأعداد الضخمة والوظائف الثقيلة مشغلة عن الأذكار النبوية، بل وعن القيام بكثير من الواجبات الشرعية.

٤ – اشتراط الإذن الخاص لممارسة هذه الأوراد، بحيث إن من ذكرها بدون إذن لا يستفيد منها على حد قول الشيخ الفوتي: «اعلم أن جميع أذكار هذه الطريقة بل وغيرها لا ينال شيئًا من أسرارها المطلوبة منها إلا من كان له الإذن الصحيح»[3]. ويشترطون فيمن يعطى الإذن أن يكون شيخًا مفتوحًا عليه، حيث يقول الفوتي: «اعلم أن الذكر المأخوذ عن غير شيخ أو عن شيخ غير مفتوح عليه عارف، هلاك صاحبه أقرب من سلامته لا سيما أسماء الله تعالى»[4].

وهذا من عجائب فكرهم؛ لأنه إذا جاز للعبد أن يأخذ هيئات الصلاة وغيرها

---

١ – «الدلائل» (ص ٥٠ ـ ٥١).
٢ – سبق في (١/ ٢٩٨).
٣ – «الرماح» (٢/ ٨٢).
٤ – «الرماح» (١/ ١٧٥) مع «الجواهر».

من أركان الإسلام من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير قيد ولا شرط ولا طلب إذن من أحد فلمَ يضعون هذه العراقيل بين عباد الله وبين ذكر ربهم؟.

٥ – إلزامهم المريد بهذه الأذكار بحيث أن من تركها خرج من الطريقة بالكلية، وهذا هو التشريع بعينه.

٦ – تحديد الأوراد في كمياتها وكيفياتها وأوقاتها، والمراد بكمياتها أعدادها. فإن كان الشارع قد أطلق لفظ الذكر ولم يحدده بكمية وعدد معين فلا يصح تحديده ولا تعيينه، ومن حدد أو عين فقد ابتدع والبدعة ضلالة.

٧ – الاجتماع عليه ورفع الأصوات به، وإحداث حركات منكرة كالتمايل والقفز والرقص والتصفيق.

٨ – مصاحبة الذكر للعزف والتصفيق وهو ما يسمى بالسماع أو المدائح والقصائد.

٩ – وضع أجور معينة ومحددة على كل نوع من الذكر بأن يقال من قال كذا فله أجر كذا من غير أن يرد عن الشارع. ومن المعلوم في الشريعة بالضرورة أن أي عبادة لم ترد عن الشارع فهي باطلة لأنها تشريع زائد[١]. ومن أبطل الباطل أن يرتب الثواب على ما هو باطل من أصله.

١٠ – وأخيراً مما يلاحظ على ذكر الصوفية أن العديد من الطرق اشترطوا على الذاكر أن يستحضر صورة شيخه أثناء الذكر، فعند الرفاعية يقولون: لا بد أن يستحضر شخص شيخه في قلبه أثناء الذكر، ويجعله بين عينيه قبل الذكر فإن شيخه هو باب الدخول على الله ومنه يستمد الهمة، ويكون الشيخ عنده كالقبلة، فبذلك يمد له نور من قبر الشيخ الرفاعي[٢].

---

١ – انظر: «إلى التصوف يا عباد الله» (ص ٢٤). ٢ – انظر: «قلادة الجواهر» (ص ١٧٧).

ويقول محمد سعد التجاني في الشرط (٢٣) من شروط الطريقة التجانية: «أن يستحضر صورة الشيخ في حال قراءة الورد ويستمد منه»[١].

«وبهذا الشرط يكون الذاكر ذاكرًا لله في الظاهر، ذاكرًا لشيخه في الباطن؛ إذ كيف يتسنى له إخلاص الذكر لله تعالى وشيخه في قلبه وبين عينيه؟ وهل كان الصحابة يضعون النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أعينهم ويربطون به أنفسهم إذا ذكروا ربهم أو أن هذا كان عندهم من الشرك؟»[٢].

وهذا ما صرح به الدباغ في قوله: «الشيخ للمريد في درجة لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإيمانه متعلق به وكذا سائر أموره الدينية والدنيوية... وقال لتلميذه ابن مبارك: أكبر الكبائر في حقك أن تمر عليك ساعة ولا أكون في خاطرك[٣].

المبحث الثالث: الطرق وما فيها من تشريعات صوفية:

توطئة: لم يكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفرقين أوزاعًا، وما كونوا لأنفسهم جماعات منقسمة، وما أسسوا طرقًا يدعون إليها ويبشرون على ضوئها، ولكنهم كانوا متمسكين بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم غير عابئين بما سواهما، وعلى ذلك نشأ وتربى خيار التابعين ومع تبعهم، إلى أن جاء وقت ضعف فيه المسلمون على كثرة، وقلت سطوة عزهم مع اتساع رقعة أرضهم، حتى نبتت بينهم نابتة دعت إلى تقديس الأشخاص، ومنحهم حق التشريع بالإجابة لكل ما يدعون إليه، سواء كان ذلك المقدس لابسًا بُرد إمام شيعي رافضي، أو متلفعًا بلثام شيخ صوفي، فأصبحت بذلك الوراثة الدينية بيد جماعات بأعيانها «كان لها مشرب خاص وطريقة خاصة ولها شيخ خاص مقامه في الطريقة مقام الإمام الشيعي»[٤].

هذا وقد حاول عدد من الباحثين تحديد المراد من «الطريقة» عند أهل

---

١ – «الدرر السنية» (ص ٨).
٢ – «الرفاعية» (ص ٢٠٦).
٣ – «الإبريز» (ص ٢٤٠).
٤ – «الصلة بين التصوف والتشيع» (ص ٤٤٢).

التصوف، كما بذلوا جهوداً في الكشف عن ضوابطها، غير أن عباراتهم في تعريف الطريقة تكاد تجمع على عدم وجود ضابط جامع مانع لجميع الطرق، فوصفها د. حتي «بالهيئات الصوفية المنظمة»[1].

ويرى نيكولسن أن الصوفية: «تطلق اسم «الطريقة» على مجموعة القواعد والرسوم التي يفرضها الشيوخ على مريدهم». وأضاف: «ولهذا لم يكن للطريقة صفات ثابتة محدودة، فإن تعاليم كل طريقة ترجع إلى شيخها الخاص يدل على ذلك ما في الطرق الصوفية في تباين وخلاف»[2].

ورغم أن نيكولسن يرجع عدم انضباط تلك القواعد تحت ضابط واحد إلى اختلاف تعاليم الشيوخ وتباين مشاربهم الفكرية إلا أنه قرر أن الطرق كلها تتفق في نقاط هي:

١ - الاحتفال بدخول المريد في الطريق بطقوس دقيقة مرسومة، وقد يتطلب بعض الطرق من المريد - قبل الدخول في الطريق - أن يمضي وقتًا شاقًّا في الاستعداد للدخول.

٢ - التزيِّي بزيٍّ خاص، فلا بد أن يكون هناك نوع خاص من الزي يمثل رمز أصحاب الطريقة الذي يلبسونه فيميزهم عن غيرهم.

٣ - اجتياز المريد مرحلة شاقة في الخلوة والصلاة والصيام وغير ذلك من الرياضات.

٤ - الإكثار من الذكر مع الاستعانة بالموسيقى والحركات البدنية المختلفة التي تساعد على الوجد والجذب.

٥ - الاعتقاد في القوى السرية الخارقة للعادة التي يكتسبها المريدون وأصحاب الوجد بالمجاهدات، وهي القوى التي تمكنهم من أكل الجمرات، والتأثير على الثعابين، وضرب أجسادهم بالعصي الغلاظ، والإخبار بالمغيبات كذا يقول.

٦ - احترام المرشد أو شيخ الطريقة إلى درجة تقرب من التقديس[3].

١- «تاريخ العرب» (٢/ ٥٢٥) بواسطة «الصلة» (ص٤٤٣).

٢- «في التصوف الإسلامي وتاريخه» (ص ٧٨). ٣- انظر المصدر السابق (ص ٦٤-٦٥).

لا شك أن ما ذكره يمثل استقراءً دقيقًا إلى حد بعيد، وإن كانت النقطة الأخيرة ناقصة عن تصوير حقيقة ما عليه القوم، فإنهم يقدسون الشيخ ويسلمون له القياد ولا يفكرون في أنفسهم ولا في أي شيء آخر إلا فيما يأمر به الشيخ، ولا يخطر ببالهم أن يعرضوا أفعال الشيخ أو أقواله وما يأمر به على الشريعة؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى الاعتراض الذي هو السبب المباشر للانطراد والخسارة عندهم.

وفي الموسوعة الميسرة: «طريقة: السيرة المختصة بالمتصوفة السالكين إلى الله، من التمكن في المقامات والترقي في الأحوال. كانت تدل في القرنين الثالث والرابع على أحوال الصوفية وسلوكهم ثم أصبحت تدل على نظام من الرياضات الصوفية تمتاز به كل طريقة. انتشرت هذه الطرق في القرن الثاني عشر فتعددت وتنوعت وتنافست، وكان للعراق وشمال إفريقيا منها نصيب كبير»[1].

ويرى د. طعيمة أن: «الطريق الصوفي على ضوء ما كتب المتصوفة وما عرفه عنهم الراصدون والمؤرخون هو: أن يختار جماعة من المريدين شيخًا لهم يسلك بهم رياضة خاصة بهم على دعوى وزعم تصفية القلب لغاية الوصول إلى معرفة الله»[2].

ووصف كذلك الشيخ الجزائري الطريقة وصفًا دقيقًا إلى حد بعيد فقال:

«إنها تعني اتصال المريد بالشيخ وارتباطه به حيًّا وميتًا، وذلك بواسطة ورد من الأذكار يقوم به المريد بإذن من الشيخ أول النهار وآخره، ويلتزم به بموجب عقد بينه وبين الشيخ، وهذا العقد يعرف بالعهد، وصورته: أن يتعهد الطرف الأول - وهو الشيخ - بأن يخلص المريد من كل شدة ويخرجه من كل محنة متى ناداه مستغيثًا به، كما يشفع له يوم القيامة في دخول الجنة. ويتعهد الطرف الثاني - وهو المريد - بأن يلتزم بالورد وآدابه فلا يتركه مدى الحياة كما يلتزم بلزوم الطريقة وعدم استبدالها بغيرها من سائر الطرق، هذه هي الطريقة عند المتصوفة»[3].

---

١ - (ص ١١٥٨). ٢ - «دراسات في الفرق» (ص ١١٣). ٣ - «إلى التصوف» (ص ١٣٥).

وما ذكره الشيخ مبني على الغالب وإلا فإن هناك طرقًا تلزم المريد بدفع قسط من المال مقابل أن يقبل الشيخ بيعته ويلتزم بأن يضمن له الجنة. لقد أتى فقيه اسمه مصطفى عويضة إلى الشيخ محمد بن فايد الشريف وقال له: أدخلني في الطريقة. فقال الشيخ: «لا أدخلك حتى تعطيني مالاً» قال: «وكان أبي ذا مال فلما أتيت به إليه قال: أذنًا لك البس الجبة وأمسِك العكاز»[1].

والتصريح بضمان الجنة للمريد أمر مشهور عندهم وهو أكبر من مجرد الشفاعة يوم القيامة.

فهذا الشيخ التجاني يقول: «وليس لأحد من الرجال أن يدخل كافة أصحابه الجنة بغير حساب ولا عقاب ولو عملوا من الذنوب ما عملوا وبلغوا من المعاصي ما بلغوا إلا أنا وحدي»[2].

وفي ترجمة الشيخ مدين بن أحمد الأشموني يقول الشعراني: «وجاءته امرأة فقالت هذه ثلاثون ديناراً وتضمن لي على الله الجنة، فقال لها الشيخ... مباسطًا لها» «ما يكفي» فقالت: لا أملك غيرها. فضمن لها على الله دخول الجنة، فماتت فبلغ ورثتها ذلك، فجاءوا يطلبون الثلاثين ديناراً من الشيخ وقالوا: هذا الضمان لا يصح. فجاءتهم في المنام وقالت لهم اشكروا لي فضل الشيخ فإني دخلت الجنة، فرجعوا عن الشيخ»[3].

وحكى أيضًا أن ابن أبي حاتم كان في الدرس فأتاه رجل فقال: «إن سور طرسوس قد انهدم منه جانب، واحتيج في عمارته إلى ألف دينار.فقال الشيخ للحاضرين: من يعمره وأنا أضمن له على الله قصراً في الجنة؟ فقام رجل أعجمي وجاء بألف دينار وقال: اكتب لي ورقة بهده الضمانة. فكتب له الشيخ. ثم إن العجمي مات ودفنت معه الورقة فحملها الريح حتى ألقاها في حجر الشيخ، فإذا مكتوب في ظهرها: «قد وفينا ما ضمنته ولا تعد»[4].

---

١ – انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٣٢٤).
٢ – «جواهر المعاني» (٢/١٧٦).
٣ – ط.ك (٢/٩٠).
٤ – ط.ك (٢/١٦٣).

والمقصود أن هذه الدعاوى متفشية عند المتصوفة، وهي لا تخلو من أن تكون مختلقة على المشايخ، أو تكون صحيحة عنهم فتكون من أباطيلهم التي لا يقرها شرع ولا يستسيغها عقل. فتطوى ولا تروى إلا للتفنيد.

هكذا نجد أن مشايخ الطرق اقتسموا المسلمين فيما بينهم، وركزوا جل اهتماماتهم على الدعوة إلى أنفسهم والدعاية لطرقهم بكل وسيلة ممكنة، وأوجدوا عهوداً ومواثيق بينهم وبين أتباعهم على نحو ما نقلنا عن الجزائري آنفاً، كما جعلوا البيعة على طريقة من الطرق واجباً محتماً، ورتبوا عليه وجوب طاعة الشيوخ طاعة عمياء، كما أوجبوا على المريد المبايع على طريقة معينة أن ينفصل تماماً ويقاطع جميع المسلمين خارج طريقته. ولا ريب أن القول بوجوب هذه الأمور الثلاثة : وجوب المبايعة على طريقة من الطرق، ووجوب طاعة الشيخ طاعة عمياء، ووجوب الانفصال عن بقية المسلمين، لا ريب أن هذا تشريع جديد لم يأذن به الله. ﴿ **أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ** ﴾ [الشورى: ٢١].

وفي المطالب الثلاثة الآتية نلقي ضوءاً كاشفاً على هذه القواعد الصوفية الثلاث.

المطلب الأول: القول بوجوب المبايعة على طريقة من الطرق:

بأساليب دعائية ماكرة تمكن آباء الفكر الصوفي من نشر القول بوجوب المبايعة على يد شيخ من شيوخ الطرق الصوفية، فتارة بالدعاية العامة للشيوخ، وحيناً بالدعاية الخاصة التي كثيراً ما يقوم بها صاحب الطريقة أو ينوب عنه كبار أتباعه بعد موته أو في حالة كونه أميًّا!

ومن الدعاية العامة قول الفوتي: «لأنهم - يعني الشيوخ - أبواب رحمة الله تعالى دنيا وأخرى، وعلى أيديهم تنزل الرحمة من الرحمن إلى كل مرحوم، وهم الوسائل ولولاهم لهلك الكل، كما قيل: لولا الواسطة لذهب الموسوط. وعن قوله تعالى: ﴿ **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ** ﴾ [المائدة: ٢] يقول: هو طاعة الأكابر من السادات والمشايخ»[1].

---

١ - «الرماح» (١/١٧) مع «الجواهر».

فهذا قول بوجوب الاستمداد من المشايخ لكن بأسلوب غير مباشر، لأنهم إذا كانوا هم أبواب رحمة الله، وكانوا هم المقصودين في قوله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ**﴾ [المائدة: ٢] فلا بد أن تكون النتيجة الحتمية المترتبة على هذا، وجوب استمطار الرحمة منهم، ووجوب الطاعة لهذا الأمر الإلهي الذي لم يصرفه صارف عن الوجوب (**وتعاونوا...**).

ثم استطرد نازلاً من العموم إلى الخصوص ليرغب الناس في طريقته التجانية فقال: «... يوم يدعو الله تعالى كل أناس باسم شيخهم ويدعوهم إلى مجاورة شيخهم في منزلته، قال تعالى: ﴿**يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ**﴾ [الإسراء: ٧١]... إلى أن قال: وإذا كان الأتباع يدعوهم الله تعالى بأسماء مشايخهم ويدعو كل أهل طريقة إلى منازل شيخهم ويلحقهم بدرجته ظهر بأدنى تأمل أن أتباع ختم الأولياء المختصين بطريقته المتعلقين به المتمسكين بأوراده وأذكاره لا يلحق درجتَهم غيرهم وإن كانوا من أكابر العارفين والصديقين والأغواث ما عدا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن هنا كان عوام أهل طريقتنا الأحمدية المحمدية الإبراهيمية الحنفية التجانية أفضل من غيرهم»[1].

وكذلك نجد أحد أتباع الطريقة الختمية يقول:

«ومعنى البيعة الالتزام أمام الشيخ المرشد باتباع آداب وأذكار معينة لنيل رضوان الله... وبيعة الطريقة أن تقول: اللهم إني تبت إليك ورضيت بسيدي السيد محمد عثمان الميرغني شيخًا لي في الدنيا والآخرة... إلخ ومعنى شيخًا لي في الدنيا والآخرة يتضح لك من آية واحدة من القرآن، وهو[2] قوله تعالى: ﴿**يوم ندعو كل أناس بإمامهم**﴾»[3].

أقول: قوله تعالى: ﴿**يوم ندعو كل أناس بإمامهم**﴾ كثر تمسك الصوفية به في الدعوة إلى طرقهم وإلى مشايخهم، وليس لهم دليل فيه لا من قريب ولا من بعيد،

---

١ - «الرماح» (٢/٢٤-٢٥).
٢ - هكذا.
٣ - «الختمية» - محمد أحمد حامد الختمي (ص ١٣٣).

ويتبين ذلك من وجهين:

الأول: أن كبار المفسرين فسروا هذه الآية وليس منهم أحد ذكر أن المراد بالإمام هنا مشايخ الطرق، حيث فسره ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والضحاك بالكتاب الذي فيه الأعمال[1]. ورجح القرطبي وابن كثير رحمة الله عليهما القول بأن الإمام هو كتاب الأعمال لقوله تعالى: ﴿ **وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ** ﴾ [يس: ١٢][2].

قال القاسمي: «وما رجحه يعني ابن كثير رحمه الله هو الصواب؛ لأن القرآن يفسر بعضه بعضًا، وأول ما ينبغي الاهتمام به في معاني الآيات هو الرجوع إلى نظائرها»[3].

وذكر ابن زيد أن المراد بالإمام هو الكتاب غير أنه فسره بالكتاب المنزل عليهم، أي يدعى كل إنسان بكتابه الذي كان يتلوه: فيدعي أهل التوراة بالتوراة، وأهل القرآن بالقرآن، فيقال: يا أهل القرآن ماذا عملتم؟ هل امتثلتم أوامره؟ هل اجتنبتم نواهيه؟[4].

الثاني: لو فرضنا أن المراد بالإمام هو شيخ الطريقة ـ كما يقول الصوفية ـ فإننا لا نسلم بكون ذلك دليلاً على علو منزلة الشيخ أو إكرامه؛ لأن مجرد الدعوة بالاسم لا يكفي في الدلالة على الفضيلة، فقد رجح ابن جرير تفسير الإمام بمن كانوا يقتدون ويأتمون به في الدنيا[5].

ومن المعلوم أن الناس اقتدوا بكل داع وسمعوا واستجابوا لكل ناعق فلا غرابة أن يستجيبوا لأئمة الزيغ والضلال، لذلك روى جمع من الأئمة عن ابن عباس أنه قال في تفسير ﴿ **بإمامهم** ﴾: «إمام هدى وإمام ضلالة»[6]. وعن مجاهد قال: «والإمام من يؤتم به، فيقال: هاتوا متبعي إبراهيم عليه السلام هاتوا متبعي

---

١ ـ انظر: «الطبري» (١٥/٨٦)، و«القرطبي» (١٠/٢٩٦) و«الشوكاني» (٣/٢٤٦).
٢ ـ انظر: «القرطبي» (١٠/٢٩٨) و«ابن كثير» (٣/٨٧).
٣ ـ «محاسن التأويل» (١٠/٢٥٣).
٤ ـ انظر: «القرطبي» (١٠/٢٩٦).
٥ ـ «تفسير الطبري» (١٥/٨٦).
٦ ـ «فتح القدير» (٣/٢٤٨).

موسى عليه السلام هاتوا متبعي الشيطان، هاتوا متبعي الأصنام. فيقوم أهل الحق فيأخذون كتابهم بأيمانهم، ويقوم أهل الباطل فيأخذون كتابهم بشمالهم[1].

وقال ابن كثير: «ويحتمل أن المراد بإمامهم، أي كل قوم بمن يأتمون به، فأهل الإيمان ائتموا بالأنبياء عليهم السلام، وأهل الكفر ائتموا بأئمتهم، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [القصص: (٤١)]»[2].

وإلى مثل هذا أشار القاسمي فقال: «أي بمن ائتموا به من نبي أو مقدم في الدين أو كتاب أو دين. فيقال: يا أتباع فلان، يا أهل دين كذا وكتاب كذا، وقيل: بكتاب أعمالهم، فيقال يا أصحاب كتاب الخير، ويا أصحاب كتاب الشر[3]، وقال بعض السلف: هذا أكبر شرف لأصحاب الحديث؛ لأن إمامهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم»[4].

فإذا تقرر أن الإمام قد يكون إمام هدى، وقد يكون إمام ضلالة، قد يكون نبيًّا وقد يكون شيطانًا رجيمًا أو صنمًا، وأن الأتباع يحشرون تحت زمرة المتبوع خيِّرا كان أو شريرًا، إذا تقرر هذا اتضح أن مجرد كون الشيخ إمامًا لأتباعه لا يدل على فضيلته، بل يحتاج الحكم عليه إلى عرض أعماله وأقواله وتعاليمه على ما جاء في الكتاب والسنة، فيكون إمام هدى بحسب اعتماده عليهما، وإمام ضلالة بقدر بعده عنهما، وهؤلاء لو كان إمامهم الكتاب والسنة لم يحتاجوا مع ذلك إلى تشريع عبادات لم ترد في الكتاب والسنة.

وقال الفوتي أيضًا مبشرًا كافة التجانيين بأن طريقتهم هي مرجع جميع الأولياء ومصيرهم: «إن جميع الأولياء يدخلون زمرتنا ويأخذون أورادنا ويتمسكون بطريقتنا من أول الوجود إلى يوم القيامة حتى الإمام المهدي رضي الله عنه إذا قام آخر الزمان يأخذعنا ويدخل زمرتنا»[5].

انظر كيف ادعى أن جميع الأولياء من أول الوجود يدخلون طريقتهم، وهي

---

١ – «القرطبي» (١٠/٢٩٧)، وانظر: «منهاج السنة النبوية» (٧/١٤٢).

٢ – «التفسير» (٣/٨٦).

٣ – «محاسن التأويل» (١٠/٢٥٢).

٤ – «تفسير ابن كثير» (٣/٨٦).

٥ – «الرماح» (٢/٢٩) مع «الجواهر».

دعوى عارية من البرهان؛ إذ كيف أن الأولياء الذين ماتوا وأفضوا إلى ما قدموا قبل أن يولد التجاني وغيره من أصحاب الطرق يدخلون هذه الطريقة، وهل هناك دعاة متصوفة محترفون يتمادون في الدعاية حتى بعد البعث والنشور؟.

ومن العجائب ما ذكره الشيخ الفوتي من أن شيخه محمداً الغالي بقي بالحرمين الشريفين مجاوراً يترصد ظهور المهدي وهو حاضر حتى يأخذ الطريقة التجانية على يديه[1].

ويقول أيضاً محذراً الذين لم ينخرطوا في سلك طريقتهم: «وأما أهل الظلام والغباوة والضلالة والطغيان فلم يمنعهم من التعلق بشيخنا أحمد التجاني مع ظهور فضله وفضل طريقته وفضل أهلها كظهور الشمس وقت الظهيرة صيفاً إلا الطرد عن رحمة الله تعالى والحرمان واللعن والشقاوة والخسران»[2].

ويقول الشيخ إبراهيم نياس ـ أحد الدعاة المتحمسين للتجانية ـ بعد أن ذكر آيات من القرآن الكريم: «فببعض ما تشير إليه هذه الآيات تعلم أن من وفقه الله لدخول طريقتنا كملت له سعادة الدارين، وكان من المحبوبين المقبولين عند الله على أي حالة كان»[3].

وهذا أحد أتباع الطريقة الرفاعية بعد أن ذكر مقدرات شيخه الخارقة من قطع مسافة مائة عام بخطوة واحدة، وأنه يعرف ألسنة الطيور وغير ذلك يقول: «تعلق بأذياله وكن من أهل مجلسه، ولا تفارق محياه وتشفع به إلى الله تعالى، فإن الله لا يرد شفاعتك به؛ لأنه من أكرم أهل البيت. إلى أن قال: إن أكابر الرجال وفحول الأبطال... علموا أن طريقته طريق النجاح والأمان، وأن محبته من أعظم الأسباب المقربة إلى الرحمن، ولذلك ألزموا أنفسهم وأهليهم الأخذ بعهده والتمسك ببيعة طريقته»[4].

هكذا نجد كل واحد يدعو إلى شيخه وإلى طريقته بتعصب ممقوت على

---

١ ـ المصدر السابق (٢/ ٤٤).
٢ ـ المصدر السابق (٢/ ٢٥).
٣ ـ «السر الأكبر والنور الأبهر» (ص ٤١٦) تحقيق الميغري.
٤ ـ «قلادة الجواهر» (ص ٤٤٠).

حساب الدعوة إلى الإسلام الواسع الرحب.

ومن الذين تبنوا الدعوة إلى وجوب الانخراط في سلك الطرق الصوفية بطريقة غير مباشرة الأستاذ سعيد حوى حيث يقول: «وقد ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في روايات صحيحة عنهم كيف أنهم أنكروا قلوبهم بعد أن فرغوا من دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل هذا يدل على أن الأحوال القلبية كانت محسوسة من خلال مجالسة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووجوده بين الصحابة، وأن مظاهر هذا الحال أن يستشعر الصحابي وكأنه يرى الجنة والنار رأى العين، من هذا كله ندرك أن الشيخ الوارث ما لم يكن عنده شيء من هذا الحال فإنه لا يكون وارثًا نبويًّا كاملاً. ومن خلال الواقع نجد أن الذين ليس لهم سير صوفي لا يستطيعون أن ينقلوا هذه الإحساسات إلى غيرهم كما أنهم هم أنفسهم لا يستشعرون بها، ومن ثم فإننا نقول: إن كل طالب علم ينبغي أن يتحقق بهذه المعاني بسلوك الطريقة الموصلة إلى ذلك»[1].

وتعليقًا على هذا النص نلاحظ:

١ – أنه قرر هنا أنّ وجود الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بين أظهر الصحابة، كان يقتضي استحضار الجنة والنار.

٢ – أن الشيخ الكامل لا بد أن يكون على هذا الحال.

٣ – أنه لا سبيل إلى استشعار هذا الحال إلا بسلوك الطريقة الصوفية، وهذه هي النتيجة التي كان يريد أن يستدرج قارئ كلامه إليها.

٤ – وفي كلامه إشارة خفية إلى أن الصحابة لم يصلوا إلى هذه الحال فأنكروا قلوبهم لذلك، لكننا نفهم من ذلك أيضًا أنهم لم يسلكوا الدرب الصوفي ولم يسيروا السير الصوفي، وهو إلزام صحيح وإن كان لا يرضي الصوفية؛ لأنهم كثيراً ما يسندون سلسلة طريقهم إلى الصحابة.

---

١ – «تربيتنا الروحية» (ص ٢٢٧).

٥ ـ أن من المآسي التي أصابت المسلمين في المغارب والمشارق أن كثيراً من الدعاة المتحمسين لإقامة نظام الإسلام ودولته، ولإعادة عز المسلمين ومجدهم تنكبوا عن جانب العقيدة وغرسها في نفوس الناشئة، فبدل أن يلحوا على التمسك بالكتاب والسنة والاعتصام بهديهما عقيدة وسلوكًا، أخذوا يبثون سموم الدعاية للطرق التي ليس فيها إلا تقديس البشر والشجر والحجر.

ولله در الأستاذ أحمد أمين حين أشار إلى هؤلاء بقوله: «ومثل هذه النفوس الضعيفة التي تذل للحجر والشجر والأرواح، لا تستطيع أن تقف أمام الولاة والحكام الظالمين تأمرهم بمعروف أو تنهاهم عن منكر، فذلوا للحكام والأغنياء كما ذلوا للخشب والأحجار. وما زال كل قرن يمر تزداد معه الآلهة عدداً وتزداد النفوس ذلة حتى وصلت الحال بالأمة الإسلامية إلى فقد سيادتها وانهيار عزتها.

ولا يصلح آخر الإسلام إلا بما صلح به أوله، فلا بد من العودة إلى الحياة الإسلامية الأولى حيث التوحيد الصحيح والعزة الحقة، ولا بد من هدم هذه البدع والخرافات باللين إن نجح، وبالقوة إن لم ينجح، والله المستعان»[1].

ورغم أن الصوفية استخدموا هذا الأسلوب الإشاري في إقناع قرائهم بوجوب طلب الشيخ إلا أنهم لم يلتزموه على الدوام، بل صرحوا بهذا القول في مواطن كثيرة من مؤلفاتهم، الأمر الذي يؤكد أنهم متفقون على القول بوجوب مبايعة شيخ من الشيوخ، وإن كانوا يرمزون إلى ذلك أحيانًا ويصرحون به أحيانًا أخرى، ومن نصوصهم المصرحة بذلك انتقينا النماذج الآتية:

يقول الشعراني بعد أن قرر وجوب طلب الشيخ على كل أحد: «فعلم من جميع ما قررناه وجوب اتخاذ الشيخ لكل عالم طلب الوصول إلى شهود عين الشريعة الكبرى، ولو أجمع جميع أقرانه على علمه وعمله وزهده وورعه ولقبوه بالقطبية الكبرى، فإن لطريق القوم شروطًا لا يعرفها إلا المحققون منهم دون

---

١ ـ «زعماء الاصلاح» (ص ١٥).

الدخيل فيهم بالدعاوى والأوهام، وربما كان من لقبوه بالقطبية لا يصلح أن يكون مريداً للقطب»[1].

نلاحظ:

١ – أنه صرح بوجوب طلب الشيخ على كل أحد.

٢ – أن الشيخ الذي يقصده شيخ خاص وليس شيخ التعليم الذي يقوم بتدريس العلوم الشرعية. وفهم هذا من قوله «بوجوب اتخاذ الشيخ لكل عالم» ومن تصريحه بكون هذا الواجب قائماً حتى لو أجمع أقران هذا العالم على علمه وعمله وزهده وورعه، وهذا ما أكده غير واحد من الصوفية، فنقل الفوتي عن القشيري عن أبي علي الثقفي قوله: «لو أن رجلاً جمع العلوم كلها، وصحب طوائف الناس لا يبلغ مبلغ الرجال إلا بالرياضة من شيخ أو إمام أو مؤدب ناصح»[2].

وقال الفوتي: «الفصل الثالث عشر في إعلامهم أنه لا يصل السالك الناسك إلى حضرة الله، وحضرات صفاته وأسمائه ولو جمع علوم الأولين وصحب طوائف الناس وعبد عبادة الثقلين إلا على يدي أصحاب الإذن الخاص»[3]. ونقل عن الشعراني قوله: «وأما بغير شيخ فلا يعرف أحد يخرج من ورطات الدنيا ولو كان أعلم الناس بالمنقول في سائر العلوم»[4].

ويبدو أن الأدلة التي حاول الصوفية الاستدلال بها على وجوب طلب شيخ الطريقة لم تكن مقنعة حتى لبعض كبار الصوفية، فاعترف الشيخ التجاني أن طلب شيخ غير شيخ التعليم ليس بواجب شرعًا، ولكنه يرى وجوبه من حيث النظر فقال: «ولكنه واجب من طريق النظر مثل الظمآن إذا احتاج إلى الماء، وإن لم يطلبه هلك، فطلبه عليه لازم من طريق النظر»[5].

---

١ – «الميزان الكبرى» (١/٢٢).
٢ – «الرماح» (١/٩٨).
٣ – «الرماح» (١/٩٦).
٤ – ن.م (١/٩٧).
٥ – «جواهر المعاني» (١/١٦٣).

عقد الشيخ الفوتي عدداً من الفصول في رماحه كلها تعبر عن مذهب الصوفية في القول بوجوب المبايعة على طريقة صوفية، فقال: «الفصل الثاني عشر في إعلامهم أنه يجب على كل عاقل يريد تخليص نفسه من الرذائل النفسانية والشيطانية المردية عاجلاً وآجلاً طلب شيخ مرشد متبحر في العلوم عارف بالعيوب والعلل ناصح فيلقي إليه القياد ويتبع أوامره ولا يخالفه في شيء»[1].

وقال أيضًا: «الفصل الثامن عشر في إعلامهم أن الشيخ - وهو الولي الكامل - في قومه كالنبي في أمته، وأن مبايعته كمبايعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم»[2].

ومما نقل عن القشيري في وجوب طلب الشيخ: «ثم يجب على المريد أن يتأدب بشيخ فإن لم يكن له أستاذ لا يفلح أبدًا، هذا أبو يزيد يقول: من لم يكن له أستاذ فإمامه الشيطان»[3].

وفي الرماح أيضًا: «اعلم أيها المريد نجاة نفسك أن أول ما يجب عليك قبل كل شيء طلب شيخ يبصرك بعيوب نفسك ويخرجك عن طاعة نفسك ولو رحلت إليه في أقصى الأماكن والبلاد»[4].

ونقل الفوتي عن الغزالي قوله: «فمعتَصم المريد شيخه فليتمسك به تمسك الأعمى على شاطئ البحر بالقائد بحيث يفوض أمره إليه بالكلية، ولا يخالفه في ورد ولا صدر، ولا يبقى في متابعته شيئًا ولا يذر، وليعلم أن نفعه في خطأ شيخه لو أخطأ أكثر من نفعه في صواب نفسه لو أصاب»[5].

ومن عجائبهم أن صوفيًّا سياسيًّا معاصراً طلع من أرض السودان ليسهم هو الآخر بنصيب في إضافة تشريع جديد لم يعرفه بناة الفكر الصوفي قبله، حيث جعل الانضمام إلى حزبه السياسي واجبًا دينيًّا على كل من ينتمي إلى الطريقة

---

١ - «الرماح» (١/٩٣).
٢ - ن.م (١/١١٧).
٣ - ن.م (١/٩٤).
٤ - «الرماح» (١/٩٥).
٥ - ن.م

الختمية ويبدو أن الواقع الصوفي الذي عايشه هذا الشخص هو الذي أملى عليه هذا الفكر حيث رأى أتباع الطرق يجمعون على وجوب طاعة شيخ الطريقة في كل شيء، فكان ذلك فرصة ذهبية للزج بهم في حزب سياسي معارض لعلهم يحصلون على مزيد من الكراسي الدنيوية، ويكون لهم من الجاه والسلطان ما يغبطهم فيه أصحاب الطرق الأخرى المنافسة، لهذا نجد أنه ذكر أولاً بتلك الثوابت الصوفية كثيراً قبل أن يقدم على هذا القول، كقوله:

«ولما كان من أول آداب الطريق أن تكون بين يدي شيخك كالميت بين يدي غاسله، فإن طاعة أهل الطريقة الختمية لشيخهم أمر لا بد منه، وإن لم يلتزموا به خرجوا عن الطريقة إلى غير رجعة»[1].

وبعد أن قرر هذا وهدد الأتباع بالفصل من الطريقة إذا هم ترددوا في تنفيذ أي أمر من أوامره ذهب يقول: «تجب الإشارة في هذا المجال إلى أن أي ختمي انضم إلى أي حزب آخر غير الحزب الاتحادي الديمقراطي فإن بيعته ساقطة ويخشى عليه من سوء الخاتمة»[2].

ويقول: «إذ أن انتماء الختمي للحزب الاتحادي الديمقراطي واجب ديني بمجرد أخذ الطريقة»[3].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرجل الختميَ المتعصب الذي تكلم في رسالته «الختمية» عن السياسة كثيراً برهن فيها على جهل عظيم بمبادئ الإسلام الأساسية، ومما يدل على أنه يفكر تفكير الصبيان أنه ـ وهو يقرر تعصبه الأعمى ـ جهل أن المثالية في الإسلام ليس مبناها على الكثرة المجردة، فذهب يقول: «الوهابية معزولون تماماً عن الجماهير المسلمة؛ لأن تسعين بالمائة منها صوفية»[4].

انظر كيف جهل هذا المسكين أن العبرة ليست بالكثرة ولا بكون الشخص محاطًا بالجماهير، ولكنها بالتمسك بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه

---

١ – «الختمية» (ص ٢٥).
٢ – «الختمية» (ص ٢٥).
٣ – المصدر السابق (ص ١٦٣).
٤ – المصدر السابق (ص ١٢٤).

وآله وسلم، ولو أنه اطلع قليلاً في الكتب السلفية لظهرت له هذه المعاني على أوضح ما يكون، بل لو قرأ بعض مصادر الصوفية لوجد أن الشعراني - وهو إمام عند جميع الطرقيين - كتب يقول: «واعلم أنه لو كان الشيخ يصير شيخًا بكثرة المريدين حوله لكان المشعوذون أولى بالمشيخة، فقد عد بعض أصحابنا حلقة مشعوذ فوجدها تزيد على ثلاثمائة نفس ولا يقدر أي شيخ يجمعهم في ورده إلا في وليمة، وكل هذا غرور»[1].

وأما بالنسبة للرد على القول بوجوب سلوك طريقة من الطرق على يد شيخ من الشيوخ فيكفينا أن ننقل بعض كلمات الحق التي أجراها الله تعالى على ألسنة بعض المتصوفة، علمًا بأن أتباع الصوفية كثيراً ما يواجهون من يناقشهم في فكرهم بقولهم: غير الصوفي لا يفهم ما عليه الصوفية. وعليه فليس له أن يرد عليهم؟ فهنا أجدنا مضطرين في مثل هذه المواقف إلى مواجهتهم بأسلحتهم هم:

يقول الشعراني: «فعليك يا أخي باتباع العلماء العاملين من السلف والخلف وإياك وما انتحله غلاة المتصوفة»[2].

أقول: لولا أنه تلطف في عبارته لقال: «ما شرعه» بدل «ما انتحله غلاة المتصوفة».

ويقول أيضًا: «إن طريق القوم لا تكون مذمومة إلا إن خالفت صريح القرآن أو السنة، أو الإجماع لا غير، وأما إذا لم تخالف فغاية الكلام أنه فهم أوتيه رجل مسلم فمن شاء فليعمل به و من شاء تركه»[3].

نلاحظ:

١ - أن هذا يناقض تمامًا ما عليه الصوفية من وجوب المبايعة على طريقة من الطرق والقول بتضليل كل من لا ينتمي إلى طريقة من الطرق.

٢ - أنه أقر هنا بوجوب عرض ما جاء به هؤلاء على القرآن والسنة، وهذا أيضًا يناقض مسالكهم في التعامل مع تعاليم الشيوخ.

---

١ - «الأنوار القدسية» (ص ٣٧). ٢ - «الجواهر والدرر» (ص ٣٠٠). ٣ - ط.ك (١/ ٤).

٣ – أن فيه الإقرار بأن طريق القوم تكون مذمومة إذا خالفت صريح القرآن أو السنة، وهذا هو الذي طالما بينه الدعاة والمصلحون المحذرون من الابتداع في الدين.

يقول سعيد حوى ـ وقد ذكر عبارة «من لا شيخ له فشيخه الشيطان» ـ: «وهي عبارة تنقل عن غير واحد من كبار الصوفية... إن هذه العبارة صحيحة في صورة واحدة، وهي: أنه لو وُجد إنسان جاهل وليس عنده قدرة على أن يتعلم لنفسه العلوم الشرعية، فهذا إنسان يسير في عباداته ومعاملاته وتصرفاته على غير علم، فهذا لا شك شيخه الشيطان، أما الإنسان القادر على أن يتعلم بنفسه وهو يسير على ضوء العلم الصحيح فهذا شيخه العلم الصحيح وشيخه الكتاب... يحاول بعض الناس أن يحملوا هذه العبارة على «من لا شيخ صوفيًا له» وبالتالي منهم من يتكئون عليها للدعوة إلى شيوخهم، وقد يكون شيوخهم جهالاً يحتاجون إلى شيوخ. ومن المفاهيم الشائعة عند بعض الصوفية أن من المستحيل الوصول إلى الله إلا عن طريق شيخ صوفي وهدا وهم كبير. وإذا كان علماء الأصول لم يعتبروا رأي الصحابي نفسه ملزمًا للأمة فكيف رأي غيره»[1].

وقال أيضًا: فمعرفة الله عز وجل بابها مفتوح لمن سلك طريق ذلك... وأن تعليق المعرفة بالله على وجود شيخ من طراز خاص وتأثيم من لا يسلكون على يد أمثال هذا الشيخ يعني أن ملايين المسلمين ماتوا وهم جهال بالله، وبعضهم المفسر، وبعضهم المحدث، والحق أن الاصطلاح على المشيخة الصوفية جاء متأخرًا في العصور الإسلامية، فهل كان الناس قبل ذلك لا يعرفون الله وهم أفضل الأجيال على الإطلاق»[2].

أقول: هذا التصريح يعد إن شاء الله تعالى من حسنات هذا الشيخ الصوفي؛ فإن فيه ردًّا على مقولتهم الخطيرة في وجوب تسليم القياد لمشايخ التصوف، وسدًّا لباب عظيم من أبواب البدعة والفتنة وهو إعطاء الشيوخ حق التشريع.

---

١ ـ «تربيتنا الروحية» (ص ٢٤٠).

٢ – المصدر السابق نفس الصفحة.

وبعد: فالواجب «على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أن يكون أصل مقصده توحيد الله بعبادته وطاعة رسوله، ويعلم أن أفضل الناس بعد الرسول هم الصحابة فلا ينتصر لشخصٍ انتصاراً عاماً مطلقاً إلا لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا لطائفة انتصاراً عاماً مطلقًا إلا للصحابة؛ فإن الهدى يدور مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومع أصحابه دون أصحاب غيره»[1].

المطلب الثاني: القول بوجوب طاعة الشيخ طاعة عمياء:

إن من الأمور المجمع عليها عند أهل السنة والجماعة أن السمع والطاعة المطلوبين شرعًا ليس الأمر فيهما على إطلاقه بل لا بد من تقييد ذلك بما إذا كان المأمور به طاعة لله تعالى، أما إذا كان معصية فلا طاعة، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الله عز وجل**»[2]. ذلك لأن القول بوجوب الطاعة المطلقة لأي أحد من الناس يجعله مشرعًا ويرفعه إلى مقام النبوة والرسالة، كما يؤدي إلى اتخاذه وليًّا من دون الله، وقد يصل إلى اتخاذه ربًّا يعبد، وقد نهى الله تعالى عن ذلك فقال: ﴿**ولا تتبعوا من دونه أولياء**﴾ [الأعراف: ٣].

قال البغوي: «أي لا تتخذوا غيره أولياء تطيعونهم في معصية الله تعالى»[3].

وقال ابن كثير: «أي لا تخرجوا عما جاءكم به الرسول إلى غيره فتكونوا قد عدلتم عن حكم الله إلى حكم غيره»[4].

أما أهل التصوف فقد جعلوا للمشايخ من القداسة ما لا حدود لها، ودعوا كافة المريدين إلى طاعة الشيوخ طاعة مطلقة عمياء بلا قيد ولا شرط، وقد صور أحدهم انحرافهم في ذلك فقال: «انطلق كثير من الصوفية بلا ميزان وبتصور أن

---

١ ـ «الاتباع» لابن أبي العز (ص ٨٠).

٢ ـ رواه عبد الرزاق في «المصنف»: (٢/٣٨٣ح ٣٧٨٨) ومن طريقه أحمد (١/٤٠٩)، وهق (٣/١٢٧) عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود. وورد بلفظ: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**» من حديث النواس بن سمعان. رواه البغوي في «شرح السنة» (١٠/٤٤) وقال الألباني: حديث صحيح. تخريج المشكاة (٣٦٩٦).

٣ ـ «التفسير» (٢/١٤٨).

٤ ـ «تفسير القرآن» (٢/٣٢٢).

قلوب الشيوخ معصومة فضلوا وأضلوا. قال لي بعضهم على لسان كبير من الصوفية: بقرآني بآياتي لو أمرني الشيخ أن أسجد للات لسجدت. ثم استطرد هذا الصوفي المتبرم من إخوانه قائلاً: هل يجوز لمسلم أن يعتقد أن ما أمره الشيخ به يجوز له تنفيذه ولو كان كفراً؟ أليس هذا هو عين ما فعله النصارى ﴿ **اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ** ﴾ [التوبة: ٣١] وذلك كما فسرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأن أحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم. إلى أن قال: إن مجرد الإعلان عن الاستعداد للطاعة في مثل هذا كفر»[1].

ويبدو أن اعتقاد الصوفية وجوب طاعة الشيوخ طاعة غير مقيدة يرجع إلى تصورهم لشخصية الشيخ نفسه، وقد تقدم قولهم بأن الشيخ يعلم الغيب، وأنه معصوم، ومن هذا حاله لا بد أن تكون طاعته واجبة. وحتى تعريفهم للأستاذ يعبر عن معتقدهم هذا أعمق تعبير وأدقه، حيث يقول أبو المواهب الشاذلي: «الأستاذ هو من كمل الدوائر وانطوى فيه علم الأوائل والأواخر، ويسمى بالعالم المطلق، فكل أستاذ شيخ ولا عكس»[2].

أقول: هذا الوصف لا يتحقق لمخلوق سواء كان ملكًا مقربًا أو نبيًّا مرسلاً؛ لأن العلم المطلق وجمع علم الأولين والآخرين ليس لأحد إلا الله سبحانه وتعالى، لا شك أنه لو أراد أن هذا الوصف المذكور هو شرط الأستاذ عندهم لم يوجد عندهم أستاذ واحد ولكنه لم يقصد الاشتراط بل قصد بيان ما يرى أنه يجب أن يعتقد في شخصية الأستاذ، بدليل أنهم لا يرحبون بالتفتيش عن حال الشيوخ، ولا يحكمون عليهم بحسب الظاهر من أحوالهم بل ويدعون الناس إلى التسليم لهم على أي حال كانوا.

وفيما يلي نصوص صوفية تدل على مذهب القوم في وجوب طاعة الشيخ

---

١ – «تربيتنا الروحية» (ص ٢٠٦-٢٠٧). ٢ – ط.ك (٢/٧٢).

طاعة مطلقة: يرى الجيلاني أن المريد يجب عليه «ترك مخالفة شيخه في الظاهر، وترك الاعتراض عليه في الباطن»[1].

ويرى أيضًا أن المريد «هدية من الله للشيخ فعليه قبوله»[2].

نقل الشيخ الفوتي عن الشيخ محمد بن المختار الكنتي[3] أنه قال: «وقد انعقد إجماع مشايخ الصوفية على وجوب الاستسلام للشيخ والاطراح بين يديه كالغسيل بين يدي الغاسل»[4].

ونقل الشعراني عن الدسوقي قوله: «المريد مع شيخه على صورة الميت لا حركة ولا كلام، ولا يقدر أن يتحدث بين يديه إلا بإذنه، ولا يعمل شيئًا إلا بإذنه من زواج أو سفر أو خروج أو دخول أو عزلة أو مخالطة أو اشتغال بعلم أو قرآن أو ذكر أو خدمة في الزاوية... فعليك يا ولدي بطاعة والدك - يعني شيخك - وقدمه على والد الجسم فإن والد السر أنفع من والد الظهر»[5].

هكذا يقدمون حق الشيخ على حق الوالد، مع العلم بأن الله تعالى أكد على الإحسان إلى الوالدين في مواطن كثيرة من كتابه، وقرن ذلك بطاعته وتوحيده في غير ما آية، كقوله تعالى: ﴿**وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾ [الإسراء: ٢٣]. وقوله تعالى: ﴿**وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾ [النساء:(٣٦)] يقول الشيخ داود الكبير[6]: «خدمة أستاذك مقدمة على خدمة أبيك؛ لأن أباك كدرك وأستاذك صفاك، وأباك سفلك وأستاذك علاك، وأباك مزجك بالماء والطين وأستاذك رقاك إلى أعلى عليين»[7].

---

١ - «الغنية» (٢/١٦٤).

٢ - المصدر السابق (٢/١٦٨).

٣ - محمد بن المختار بن أحمد الكنتي، فقيه مالكي، صوفي شنقيطي، توفي (١٢٧٠هـ). له مصنفات يبدو أن بعضها لأبيه، منها: «الكوكب الوقاد»، و«جنة المريد»، وغيرهما. انظر: «الأعلام» (٧/٩٢) و«معجم المؤلفين» (٤/١٩٨).

٤ - «الرماح» (١/١٢٢).

٥ - ط.ك (١/١٥٣).

٦ - هو الشيخ داود الكبير بن ماخلا، أحد شيوخ الشيخ محمد وفا الشاذلي، صوفي، أمي، كان شرطيًا في بيت الوالي بالإسكندرية. له كتاب «عيون الحقائق». «الطبقات الكبرى» للشعراني (١/١٨٨) ط. دار الفكر.

٧ - ط.ك (١/١٦٩).

ومن ينظر إلى ما يقرونه تجاه الشيوخ يجد أنهم لا يقدمون حق أحد كائناً من كان على ما سموه حق الشيخ، فهذا الشيخ عدي بن مسافر[1] يقول: «لا تنتفع بشيخك إلا إذا كان اعتقادك فيه فوق كل اعتقاد، وهناك يجعلك في حضوره ويحفظك في مغيبه»[2].

بل يصرح ذو النون المصري[3] بما هو أفدح من ذلك فيقول: «طاعة المريد لشيخه فوق طاعته لربه»[4].

ويقول صاحب كتاب «الختمية» ـ وهو أحد المشرعين الجدد ـ: «الشيخ هو الإمام الذي يرشدك وينير لك الطريق، ولذا فطاعته واجبة ولازمة، وإن لم تكن واجبة فكيف تستفيد منه؟... ولا ريب أنك لن تصل إلا بطاعته لا بمخالفته، فلذا وجبت طاعة الشيخ المرشد في كل أمر من الأمور»[5].

إننا لا ننكر وجوب طاعة كل من يدعو إلى الخير ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ولكننا لا نصدق أن يكون أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة على خلق الله، تلزمهم طاعته في كل ما أمر به والانتهاء عن كل ما نهى عنه، إلا إذا كانت كل أوامره ونواهيه موافقة لأوامر الشرع ونواهيه، فيلزم طاعته حينئذ لا لأنه هو الآمر والناهي، بل لأنه مبلغ وداع إلى الصراط المستقيم.

ولا شك أن هؤلاء لا يقصدون مثل هذا الشيخ عند ما يقولون بوجوب طاعة الشيوخ. ويدل على هذا:

١ – أنهم لم يقيدوا أوامر الشيخ في شيء من كلامهم بقيد موافقة السنة.

---

١ – هو الشيخ عدي بن مسافر بن إسماعيل بن موسى، أحد المشاهير، أصله من بلد بعلبك، فانتقل إلى بلد الهكارية من أعمال الموصل، وتبعه أهل السواد والجبال، وبالغوا في تقديسه. توفي سنة (٥٥٧هـ). انظر «الكامل في التاريخ» (٩/٤٥٩)، و«سير النبلاء» (٢٠/٣٤٢).

٢ – ط.ك (١/١١٧).

٣ – هو ذو النون ثوبان بن إبراهيم المصري، صوفي مبالغ في الزهد، شارك في تأسيس القواعد الصوفية، كان أبوه من بلاد النوبة. توفي سنة (٢٤٥هـ) «الرسالة القشيرية» (ص ٤٣٣) دار الجيل.

٤ – «تذكرة الأولياء» (١/١٧١)، «في التصوف الإسلامي» (ص ٧٨).

٥ – (ص ١٣٥).

٢ – أنهم جعلوا طاعته مقدمة على طاعة كل أحد بلا قيد. ولو كان المراد طاعته فيما شرع لما قالوا ذلك؛ لأن أوامر الشرع ليست حكراً على أيدي الشيوخ الصوفيين، بل علماء الشريعة أقرب إلى معرفتها وألصق بها من جهة التقيد والعمل.

٣ – أن ذا النون المصري ـ وهو أحد أساتذتهم ـ ذهب إلى تقديم طاعة الشيخ على طاعة الله مما يدل على أن مطالب الشيوخ قد تكون مغايرة للمطالب الشرعية.

٤– أنهم صرحوا بوجوب الكف عن عرض أحوال الشيخ على الكتاب والسنة، وصرحوا بوجوب طاعته حتى لو بان أنه مخالف لما فيهما. ومن ذلك:

أ ـ قول الدباغ: «علامة المحبة الصافية سقوط الميزان من المريد على الشيخ حتى تكون أفعال الشيخ وأقواله وجميع أحواله كلها موفقة مسددة في نظر المريد... مع جزمه بأن الشيخ على صواب، ومتى جوز أن الشيخ على غير صواب فيما يظهر له خلاف الصواب فيه فقد سقط على أم رأسه ودخل في زمرة الكاذبين»[(١)].

ب ـ ويقول أبو العباس أحمد بن محمد البكري[(٢)] في رائيته:

فذُو العَقْلِ لا يَرْضَى سواه وإنْ نأى عن الحقِّ نَأْيَ الليلِ عن واضحِ الفجرِ

وشرحه ابن مبارك بقوله: «المعنى أن من له عقل سليم وطبع مستقيم لا يرضى سوى شيخه ويدور معه حيثما دار، وإن بعد الشيخ في ظاهر الأمر عن الحق بعداً كبعد الليل من الفجر»[(٣)].

جـ ـ حكى ابن ضيف الله أن مصطفى الشريف المغربي[(٤)] أخذ مذهب الصوفية من الشيخ محمد بن الطريفي[(٥)] وكانت مجاهدته (التي أمره الشيخ بها)

---

١ – «الإبريز» (ص ٢٠٨).

٢ – تقدمت ترجمته (١/ ٢٢٦).

٣ – «الإبريز» (ص ٢٢٨).

٤ – هو مصطفى الشريف المغربي السوسي (نسبة إلى السوس جنوب مراكش) صوفي، مشهور بالسودان، ورث عن شيخه الطريفي منصب المشيخة وتربية المريدين. انظر: طبقات ابن ضيف الله. (ص: ٣٣٩)

٥ – هو محمد بن عبد الله الطريفي (سمي بذلك لجمال أطرافه) درس بعض كتب الفقه المالكي، ثم سلك الطريقة الصوفية، وأعرض عن العلم، لم يذكر المترجم تاريخ موته، ويمكن تقديره بسنة (١١٥٢هـ)؛ لأن ولده يوسف الذي عاش بعده (٦٥) سنة، مات سنة (١٢١٧)، انظر: ابن ضيف الله (ص ٣٣٦، ٣٧٤).

فوق الحد، ويدخل الخلوة اثنى عشر شهراً، ما يمرق منها إلا يوم العيد»[1].

انظر كيف أمر هذا الشيخ مريده بهذه الخلوة المؤدية إلى إبطال الشريعة فيتخلف عن الجمع والجماعات بحجة الاختلاء للعبادة، فلو كانت عبادته على ضوء ما جاء في الكتاب والسنة لبرز إلى جماعة المسلمين لأداء فرائض الإسلام.

د ـ أنهم يلزمون المريد بتقليد شيخه حتى في تغيير كل ما هو معلوم، وركَّبوا في ذلك قصصاً أرهبوا بها البسطاء والمغفلين حتى سلكوا نهجهم وقبلوا تشريعاتهم. ومن ذلك ما حكاه ابن ضيف الله أن الشيخ حسن الركابي[2] مشى فوق البحر كمن يمشي على الأرض، وهو يقول: ياحي ياكيوم ـ من العجمة ـ وكان تلميذه معه فنطق بالقاف فوقع في البحر، فقال له الشيخ: قل مثلي. فقال: ياحي ياكيوم فمشى على الماء»[3].

وأخيراً أسوق هذه القصة التي ذكرها الدباغ في إبريزه وهي تمثل صورة تطبيقية عملية لكل الدروس التي يلقنونها لتلاميذهم حتى لا يلتفتوا إلى أي شيء يخالف أوامر الشيوخ مهما كان الحق واضحاً ومهما كان الشيخ منحرفاً عن الحق وعن الهدى.

ذكر الدباغ أن أحد المشايخ قال لمريده: «أتحبني؟ قال: نعم ياسيدي... فقال: أفرأيت إن أمرتك أن تأتيني برأس أبيك أتطيعني؟ فقال: ياسيدي فكيف لا أطيعك ولكن الساعة ترى. فذهب من حينه وكان ذلك بعد أن رقد الناس فتسور جدار دارهم وعلا فوق السطح ثم دخل على أبيه وأمه في منزلهما فوجد أباه يقضي حاجته من أمه، فلم يمهله حتى يفرغ من حاجته ولكن برك عليه وهو فوق أمه فقطع رأسه وأتى به للشيخ وطرحه بين يديه. فقال له: ويحك أتيتني برأس

---

١ ـ «الطبقات» (ص ٣٣٩).

٢ ـ حسن ولد بليل الركابي، صوفي، سوداني، مجذوب، غارق، ذكر المترجم جملة من خوارقه، ولم يذكر له تاريخ وفاة. انظر: ابن ضيف الله (ص ١٥٥).

٣ ـ «الطبقات» (ص ١٥٥).

أبيك؟ فقال ياسيدي نعم. فقال له: ويحك إنما كنت مازحًا، فقال له المريد: أما أنا فكل كلامك عندي لا هزل فيه»[1].

إلى هنا انتهى القدر الذي ساق الدباغ القصة لأجل أن يستدل به على وجوب طاعة الشيوخ طاعة عمياء، وهذه القصة ـ على خطورة مدلولها ـ تعبر عن واقع حال المريدين في جميع الطرق الصوفية مع شيوخهم.

ثم ذكر الدباغ بقية القصة فأفاد أن الرجل المقتول لم يكن في حقيقة أمره والد المريد المذكور، ولكنه كان علجًا كافرًا جاء إلى بيتهم بعد أن غاب الأب تلك الليلة، وكانت زوجته خانته في الفراش ووعدت ذلك العلج ومكنته من نفسها، وكوشف الشيخ بذلك فأرسل المريد ليقتله على الصفة السابقة ليمتحن صدقه فعلم أنه جبل من الجبال.

ويبدو أن هذه التكملة جيء بها لغرض تبرئة الشيخ من إصدار أمره بقتل رجل بريء في عقر داره.

وهذا الذي سبق يدل في جملته على أن هؤلاء الذين يشرعون هذه الواجبات ويضيفون إلى الشريعة كل ما يوافق هواهم إنما يريدون استعباد خلق الله، ولما وجدوا أن الشريعة الإسلامية تقف في وجه العبودية لغير الله وتسد بابها أتوا بمبادئ وسلوكيات من عند أنفسهم، فأضافوا علم الغيب والعصمة إلى الشيوخ ثم رتبوا على ذلك إيجاب طاعتهم وتحريم مخالفتهم.

يقول العلامة المقبلي[2] ـ وهو يوضح قوله تعالى: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم...**﴾ ـ: «فالتصوف ليس من مسمى الدين؛ لأن الدين كمل قبله، أعني دين الإسلام، ولا هو من النعمة؛ لأنها تمت قبله... إلى أن قال: فالصوفي ليس بمتبع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بل لشيخه المخترع لتلك الوساوس»[3].

١ ـ «الإبريز» (ص ٢١٠).

٢ ـ هو صالح بن مهدي المقبلي ثم الصنعاني ثم المكي، فاق أقرانه في أكثر الفنون، قال الشوكاني: ولا يبالي إذا تمسك بالدليل بمن يخالفه كائنًا من كان. ولد سنة (١٠٤٧هـ) وتوفي سنة (١١٠٨هـ). له مصنفات كثيرة مقبولة عند العلماء انظر: «البدر الطالع» (١/٢٨٨).

٣ ـ «العلم الشامخ» (ص ٢٥٠ ـ ٢٥١).

المطلب الثالث: وجوب قطع جميع الصلات والروابط مع المشايخ والصالحين خارج الطريقة:

إن من مبادئ الإسلام الأساسية أن جميع المؤمنين إخوة، لقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾ [الحجرات: ١٠] وأن الولاء والبراء في الإسلام أساسهما الإيمان بالله ورسوله، فمتى وُجد الإيمان وجد الولاء ومتى فقد وجد البراء. قال تعالى: ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ**﴾ [التوبة: ٧١] وقال تعالى: ﴿**قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ**﴾ [الممتحنة: ٤].

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**». رواه مسلم[1].

وحث الإسلام المسلمين على تقوية أواصر الأخوة التي تربط بينهم بوسائل كثيرة متعددة، حتى كان من الحكم التشريعية لكثير من العبادات إيجاد التلاحم والتآزر بين أبناء الإسلام. فصلاة الجمعة والجماعة مثلاً من أهم أسباب التلاقي والتواد بين المسلمين، حيث يلتقي أهل الحي الواحد في مسجدهم خمس مرات في اليوم، وأهل المدينة الواحدة في جامعهم مرة كل أسبوع، وفي ذلك إتاحة الفرصة للتعرف على أحوال الإخوة في البلد، حتى يتسنى للجميع القيام بالحقوق والواجبات المقررة عليهم نحو الأخوة حسب ما يقتضيه واجب التعاون على البر والتقوى. وكذلك يقال بالنسبة لأداء فريضة الحج الذي يعد نشاطًا تربويًا اجتماعيًا يهدف إلى تأكيد الائتلاف الروحي والاجتماعي بين أفراد الأمة

---

١ – «صحيح مسلم»: في البر والصلة، باب (١٧) (٤/١٩٩٩).

الواحدة. وفي الحج تلتقي كافة الشعوب المسلمة ويحصل بينها من التعارف والتراحم والتعاون ما لا يعلم قدره إلا من شرعه.

وكذلك نجد أن من مبادئ الإسلام الأساسية بر الوالدين وصلة الرحم، وعيادة المريض وتبادل الزيارات، وفي الحث على تبادل الزيارات بين الإخوة في الله جاء حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**أن رجلاً زار أخًا له في قرية أخرى فأرصد[1] الله له على مدرجته[2] ملكًا فلما أتى عليه قال: أين تريد؟ قال: أريد أخًا لي في هذه القرية. قال: هل لك عليه من نعمة تربها[3]؟ قال: لا. غير أني أحببته في الله عز وجل. قال: فإني رسول الله إليك، بأن الله قد أحبك كما أحببته فيه**» رواه مسلم[4].

هذه هي مبادئ الإسلام التي يتمسك بها أهل السنة والجماعة في كل زمان ومكان، وأما غيرهم من الذين ساروا على نهج غير نهجهم فقد أوجدوا لأنفسهم روابط، ووضعوا أسسًا، وقعَّدوا قواعد يسيرون عليها، وعليها يوالون ويعادون، ففرقوا المسلمين إلى فرق وأحزاب، ودعا كل حزبي إلى حزبه وزمرته على حساب الدعوة إلى رحابة الإسلام ودائرته الواسعة. بل ووصل الأمر بأصحاب الفكر الصوفي إلى تشريع جديد غريب في هذا الباب، ألا وهو إيجاب البراءة والانقطاع عن جميع المسلمين الذين لا ينتمون إلى طريقة واحدة، وحظروا حتى تبادل الزيارة بين المسلمين، حتى ولو كان المزور من أولياء الله الصالحين. ولا شك أن هذه الشريعة الجديدة أقل ما يقال فيها أنها شُرعت لهدم تلك القواعد الإسلامية الأساسية التي قررها الإسلام وطبقها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في المجتمع المدني ونشرها أصحابه في مشارق الأرض ومغاربها.

---

١ – أرصده: وكله بحفظه. انظر النووي: «رياض الصالحين» (ص ١٧٦) بتحقيق الألباني.

٢ – المدرجة: الطريق. المصدر السابق.

٣ – تربها: تقوم بها وتسعى في صلاحها. انظر النووي: «رياض الصالحين» (ص ١٧٦).

٤ – «البر والصلة» ـ باب فضل الحب في الله (٤/ ١٩٨٨).

والقول بوجوب التقاطع هو مذهب جميع الطرقيين سواء صرحوا به في مصنفاتهم أو اكتفوا بتطبيقه تطبيقًا عمليًّا دون الحاجة إلى التصريح به قولاً. ومن أقدم الطرق التي صرحت بذلك الواجب الطريقة الرفاعية فإنهم ذكروا من بين ما يلزم المريد الرفاعي أن يتحلى به: أن لا يلتجئ إلى غير شيخه حتى ولو كان ذلك الشيخ من الصالحين[1].

ومما يدل على أن ذلك عقيدة جميع الطرقيين قول الشيخ الفوتي: «الفصل الثاني والعشرون في إعلامهم بأنه لا بد لكل مريد صادق أن يقتصر على قدوة واحدة ولا يتشوف ولا يلتجيء إلى غيره ولا يزور وليًّا من الأولياء الأحياء والأموات... ثم قال: واعلم أن الاقتصار على واحد لا يتعداه إلى غيره شرط لازم في طريق أهل الله، ولا بد لكل مريد من التزامه وإلا فلا سبيل له في الوصول ألبتة»[2].

ثم نقل عن ابن عربي قوله: «إنما كان المريد لا يفلح قط بين شيخين قياسًا على عدم وجود العالم بين إلهين، وعلى عدم وجود المكلف بين رسولين، وعلى عدم وجود امرأة بين رجلين»[3].

فإنه كلام عمم فيه القول عن جميع الطرق وليس مقصده طريقته التجانية، ولا ريب أنه لم يقل هذا الكلام إلا بعد استقرائه لجميع الطرق والمناهل الصوفية، علمًا بأنه متأخر واسع الاطلاع لمذاهب الصوفية.

وأما القياس الذي جاء به عن الحاتمي فليس بشيء؛ إذ لا علاقة بين وجود المريد بين شيخين ووجود العالم بين إلهين؛ لأن هذا محال، وذلك حاصل وواقع وقد يكون محمودًا إذا كان الشيخان من الصالحين، وكان مقصد الشخص الاسترشاد منهما، وأما وجود المكلف بين رسولين فأمر ممكن وواقع ولا غرابة فقد أرسل الله تعالى موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام إلى فرعون وقومه. قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَارُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ [يونس: ٧٥].

---

١ – انظر: «قلادة الجواهر» (ص ٢٧٨). ٢ – «الرماح» (١/١٤٢).

٣ـ المصدر السابق (١/١٤٣).

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ [المؤمنون: ٤٥]. وأما وجود امرأة بين زوجين فمحرم شرعًا، وليس هناك دليل شرعي يحرم قيام المسلم بزيارة العلماء والأخذ عنهم، بل على العكس من ذلك فقد قامت الأدلة الشرعية المتوافرة على الأمر بالتعلم والاستفادة من أهل العلم، وعلى التعاضد والتعاون والتآخي مع جميع الموحدين. كما وردت أدلة شرعية أخرى في تحريم التقاطع والتدابر بين المسلمين، مصرحة بأنه لا يجوز لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث. فأقل ما يقال عن هذا القياس أنه قياس مع الفارق فلا اعتبار به.

وعلى الرغم من أن وجوب الانفصال عن جميع المشايخ خارج الطريقة هو قول أو عمل جميع الطرقيين إلا أن أكثر الطرق تصريحًا بذلك وأشدهم تحذيرًا من مخالفته هي الطريقة التجانية.

وقد حكى الفوتي عن شيخه التجاني أن الأصل في القول بوجوب الامتناع عن زيارة الأولياء غير التجانيين هو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما أعطى التجاني طريقته قال له: «لا منة لمخلوق عليك من أشياخ الطرق فأنا واسطتك وممدك على التحقيق فاترك عنك جميع ما أخذت من جميع الطرق، وقال له: الزم هذه الطريقة من غير خلوة ولا اعتزال عن الناس حتى تصل مقامك الذي وُعدت به وأنت على حالك...واترك عنك جميع الأولياء. فمن حين قال له صلى الله عليه وآله وسلم هذه المقولة ترك جميع الطرق وترك الطلب من جميع الأولياء»[1].

وعلى هذا أصبح من شروط الطريقة التجانية ترك زيارة الأولياء، فقد نقل الفوتي عن التجاني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره وجميع أهل طريقته بترك زيارة الأولياء وأعلمهم أن كل من زار أحدًا منهم ينسلخ عن حضرته[2].

أما لماذا شرع مشايخ التصوف هذا الركن في الطريقة؟ فقد أجاب عنه الشعراني معللاً بأن الولي يمنع من ذلك إذا علم عن طريق الكشف أن الفتح على هذا المريد لا يكون إلا على يديه، فقد نقل عنه الشيخ عمر قوله: «أخذ علينا

١ - «الرماح» (١/ ١٨٠).

٢ - المصدر السابق (٢/ ١٥١).

العهد أن لا نمنع أحداً قط عن زيارة أحد من أقراننا ومشايخ عصرنا إلا إن علمنا من طريق الكشف الذي لا يدخله محو أن فتحهم لا يكون إلا في بلدنا وعلى أيدينا فحينئذ نمنعهم من زيارة غيرنا من الأشياخ تقريباً للطريق عليهم، لا حبًّا للرياسة على الناس، وإن لم نعلم أن فتحهم يكون على أيدينا فليس لنا منعهم».

وعلى هذا الذي قرره الشعراني يلزم أصحاب كل طريقة أن يدَّعوا العلم بأن الفتح على مريديهم لا يكون إلا على أيديهم ضماناً لاستمرارية هذا المنع، ولذا لما نقل الفوتي كلام الشعراني هذا بادر إلى التعليق عليه بقوله: «ومع هذا فقد حصل لشيخنا هذا العلم القطعي في حق جميع أهل طريقته ضعفاء الحال الذين هم العوام منهم والأكابر الذين يفرقون بين المقامات من جهة جده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[1].

ويبدو أن اشتراط العلم بمن يكون الفتح على يديه كاد أن يضيق على المشايخ ويفتح عليهم باب الفضيحة؛ لأنه يلزم من هذا أن لا يقبل الشيخ بعض المريدين الذين يأتونه فيعلم أن الفتح عليهم لا يكون على أيديهم وهذا يخالف حالهم حيث إنهم يستقبلون كل قادم استقبال البائع المتلهف على زبائنه ولا يردون أحداً أتاهم يبتغي البيعة.

ومن هنا حاولوا أن يلتمسوا علة أخرى لهذا المنع فأوجدوا علة الخوف من التأثر بتعاليم الشيوخ الآخرين ففي «الرماح»: «ويجب على الشيخ أن لا يترك أصحابه يزورون شيخاً آخر ولا يجالسون أصحابه فإن المضرة سريعة للمريدين؛ لأن لكل شيخ طريقة تخصه لا يتعداها ولا يخلطها بغيرها، فيسمع المريد أصحاب ذلك الشيخ يذكرون عن شيخهم خلاف ما أمد به شيخه فيختلف عليه الأمر فيوقعه، فوجب على الشيخ سد هذا الباب على المريدين»[2].

وهذا لا شك يفتح هذا الباب على مصراعيه ويقضي على التضييق الناشئ من اشتراط الكشف المعبر عن حال المريد؛ إذ بإمكان كل شيخ أن يمنع أتباعه

---

١ - «الرماح» (١/١٤٧).

٢ - «الرماح» (١/١٤٨).

من الزيارة مخافة التأثر بالآخرين، وهذا يوسع من دائرة الانفصال إلى حد خطير أحسب أن الشعراني قد تنبه لخطورته حين قال: «من عرف الله تعالى لا يخفى عليه أمر تلامذته، فمنع مثل هؤلاء عن زيارة غيرهم منع للخير بالجهل... فلا يحل لقاصر أن يتشبه بأكابر الأولياء الذين كانوا يمنعون تلامذتهم الذين علموا بالكشف الصحيح أنهم لا ينتفعون إلا على أيديهم ويظن أنه منهم ويمنع كمنعهم استناداً لما في رسائلهم من الأمر بذلك»[1].

نجد هنا أن الشعراني ركز اهتمامه على أن المنع من زيارة الآخرين يجب أن يكون مبنيًّا على كشف صحيح بأن الفتح على المريد إنما يكون على يد الشيخ. وحاول الرد على كل علة تفتح الباب وتودي إلى التشبه بالأكابر.

وهنا أجدني مضطرًّا لمناقشة هذا الزعم، فأقول: ليس السبب في منع أصحاب الطرق مريديهم هو العلم بأنهم لا ينتفعون بغيرهم، والبرهان على ذلك على محورين:

المحور الأول: أن النصوص الصوفية ذاتها توضح أن النهي عن زيارة المشايخ خارج الطريقة له أسباب منها:

١ – حرص الشيخ على الظهور بمظهر الكامل الذي لا يحتاج هو ولا مريدوه إلى غيره: ومما لا شك فيه أن التلاحم والتعاطف الذي ينشده الإسلام لا بد أن يرافقه جميع أنواع التعاون بما فيه التناصح بين الشيوخ أنفسهم فضلاً عن التلاميذ، والشيخ لا يريد أن يوجه إليه النصح أمام أتباعه؛ لأن ذلك يوحي بوجود النقص فيه وهو أمر خطير على اعتقاد المريد في شيخه.

وما دام الاجتماع والتزاور يتولد منه مثل هذا الشأن فليلزم إذن كل شيخ ومريديه دائرتهم ومركز سلطته. وهذا المعنى كان واضحًا عند الشعراني نفسه حين قال: «واعلم أن نصح الإخوان من المشايخ بعضهم بعضًا قل في هذا الزمان، فلا أحد ينصح أحداً مع اطلاعه على ما في قلبه من الدسائس، وربما وقع لبعض

١ – «الأنوار القدسية» (ص ٢٧).

القاصرين الخوف من أنه لو نصح فتح عليه الآخر باب النصح فيخرجان من المشيخة بزعمهما، فكل واحد يخاف أن يظن تلامذته به أنه لولا نقصه ما نصحه الآخر»[1].

٢ – الغيرة والحرص على ألا ينتقل المريد إلى شيخ آخر تأثراً بما يجد عنده: ذكر الشعراني في ترجمة الشيخ محمد السروري[2] أنه: «كان يغير[3] على أصحابه أن يجتمعوا بأحد من أهل عصره ويقول: الذي أبنيه تهدمونه عند غيري»[4].

إذن هذه الغيرة مبعثها الخوف من التأثر بما عند الآخرين من التعاليم التي يسميها هدماً، وليس المقصود هو مجرد التأثر لكن ما قد يؤدي إليه من الإعجاب بطريقة صوفية أخرى إعجاباً يكون ذريعة إلى ترك الطريقة الأولى والانتقال إلى الأخرى، وفي هذا الصدد يقول الشيخ التجاني في إحدى رسائله إلى أحد تلاميذه: «ثم إنك طلبت مني أن آذن لك في زيادة الأذكار على الورد. فاعلم أني أجزتك في كل ما أردت من الأذكار والأسماء والآيات والأدعية حيثما أردت وكيفما أردت، إلا ما كان من أوراد الشيوخ التي هي لازمة للدخول في طرقهم فلا آذن لك»[5].

وهذا واضح في أن خوفهم إنما ينصب على كل ما يمكن أن يؤدي إلى ترك الطريقة والدخول في طريقة أخرى.

٣ – المبالغة في غرس جذور التعصب في نفوس الأتباع حتى لا يروا فضلاً عند غير شيوخهم:

وهذا الأمر كان من نتائجه حمل أتباع كل طريقة على قبول جميع تشريعات

---

١ – «الأنوار القدسية» (ص ٣٧).

٢ – محمد السروري المشهور بأبي الحمائل، صوفي مجذوب، كان يزغرت في الأفراح والأعراس كما تزغرت النساء، مات بمصر سنة (٩٣٢ هـ) ودفن بزاويته. انظر ط.ك (٢/١١١).

٣ – كذا في طبعتي الكتاب وهو لحن، صوابه (يغار) انظر: «القاموس» مادة (غير).

٤ – ط.ك (٢/١١١).

٥ – «جواهر المعاني» (٢/١٨٢-١٨٣).

شيوخهم، والإذعان لها بدون اعتراض على نحو ما أسلفناه عند الكلام على الطاعة العمياء.

ذكر الشعراني في ترجمة الشيخ نور الدين المرصفي[1] أنه كان يقول: «إذا وقع مع المريد شيء مذموم عند شيخه وهو محمود عند غيره فالواجب عليه عند أهل الطريق رجوعه إلى كلام شيخه دون كلام غيره، وإن قام[2] للمريد أن كلام شيخه معارض لكلام العلماء ودليلهم فعليه بالرجوع إلى كلام شيخه»[3].

ومعنى هذا أن الشيخ هو نبي المريد ورسوله، ومقصد المريد شيخه لا غير، ولا يسمع من غيره شيئًا حتى ولو خالف الشيخ الإجماع وناقض الأدلة. وهذا ما صرح به الشيخ إبراهيم نياس حيث ذهب إلى أن «مطلب المريد الشيخ التجاني لا غير» ونقل عن الشيخ التجاني قوله: «من يعرفني يعرفني وحدي»[4].

المحور الثاني: أن الشعراني سأل شيخه الخواص: هل أصحب أحدًا من مشايخ العصر لآخذ عنه الأدب؟ فقال: لا تفعل ذلك في حياتي أبدًا»[5].

وإذا علمنا أن إعجاب الشعراني بالخواص وصل إلى حد لم يصل إليه إعجابه بأحد من شيوخه، وكتابه «درر الغواص» شهيد على ذلك.

فإننا نسأل: هل منعه الخواص من صحبة غيره لعلمه بأن فتحه إنما يكون على يديه، أو منعه من ذلك لبعض الأسباب التي نقلتها عنهم في المحور الأول؟

ظهر لي بالبحث أن الثاني هو المرجح؛ لأنه لو كان فتحه بيده لما بقي ينتقل بين الشيوخ إلى آخر عمره، فحياة الشعراني ـ كما يتحدث هو عن نفسه ـ تشهد بأنه لم يعمل بنصيحة شيخه في عدم مصاحبة غيره.

---

١ – الشيخ علي المشهور بنور الدين المرصفي صوفي من شيوخ الشعراني كان له جماعة كبيرة رباهم على التعصب وعدم الالتفات إلى غيره. ذكر الشعراني في ترجمته أشياء من المستحيلات. انظر ط.ك (٢/١١٢).

٢ – في نسخة دار الفكر (قال) (٢/١٢٧).

٣ – ط.ك (٢/١١٢).

٤ – «السر الأكبر» (ص ٤٢٠) تحقيق الميغري.

٥ – «درر الغواص» (ص ٥٣).

فإليك أسماء الشيوخ الذين ذكر أنه صحبهم وخدمهم ومدة صحبته لكل واحد منهم:

١ - يقول عن الشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ): «وخدمته عشرين سنة».

٢ - يقول عن الشيخ عبد القادر بن عنان (ت ٩٢٠هـ): «صحبته نحو سبع سنين».

٣ - يقول عن الشيخ محمد العدل: «صحبته خمس سنين».

٤ - يقول عن الشيخ أحمد السطيحة (ت ٩٤٢هـ): «صحبته عشرين سنة».

٥ - يقول عن الشيخ عبد القادر الدشطوطي (ت بعد ٩٣٠هـ): «صحبته نحو عشرين سنة».

٦ - يقول عن الشيخ إبراهيم المجذوب: «صحبته نحو سبع سنين»[1].

٧ - يقول عن الشيخ السويدان (ت ٩١٩هـ): «لازمناه ملازمة طويلة».

٨ - يقول عن الشيخ علي الشونوزي (ت ٩٣٠هـ): «صحبته نحو عشر سنين».

٩ - يقول عن الشيخ أبي الحسن الغمري (ت ٩٣٩هـ): «صحبته ثلاثين سنة».

١٠ - يقول عن الشيخ عبيد البلقيني (ت ٩٢٤هـ) :«صحبته نحو عشر سنين».

١١ - يقول عن الشيخ صدر الدين البكري (ت ٩١٨هـ): «صحبته نحو عشر سنين».

١٢ - يقول عن الشيخ ناصر الدين الزفتاوي (ت ٩١٩هـ): «صحبته نحو خمس سنين.

١٣ - يقول عن الشيخ شرف الدين الصعيدي: «صحبته نحو ثلاثين سنة».

١٤ - يقول عن الشيخ علي الخواص: «وكانت مدة صحبتي له عشر سنين».

١٥ - وعن الشيخ أبي العباس الحريثي (ت ٩٤٥هـ) يقول: «صحبته نحو ثلاثين سنة».

١٦ - وعن الشيخ نور الدين الشوني (ت ٩٤٤هـ) يقول: «خدمته ٣٥ سنة».

---

١ - انظر ط.ك (٢/١٠٧، ١١٠، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤).

١٧ – وعن الشيخ أبي الفضل الأحمدي (ت ٩٤٢هـ) يقول: «صحبته نحو خمس عشر سنة».

١٨ – وعن الشيخ ناصر الدين النحاس (ت ٩٤٥هـ) يقول: «صحبته نحو خمس عشرة سنة».

١٩ – وعن الشيخ محمد السندفاوي (ت٩٣٣هـ) يقول: «صحبته نحو خمس عشرة سنة».

٢٠ – وعن الشيخ أحمد الرومي (ت بعد ٩٠٠هـ) يقول: «صحبته نحو عشرين سنة».

٢١ – وعن الشيخ أحمد الكعكي[١] (ت ٩٥٢هـ) يقول: «صحبته أكثر من عشرين سنة».

٢٢ – وعن الشيخ صالح المعتزل عن الناس (ت بعد ٩٠٠هـ) يقول: «صحبته نحو ثلاثين سنة».

٢٣ – وعن الشيخ محمد الصوفي يقول: «صحبته نحو خمس وثلاثين سنة».

٢٤ – وعن الشيخ عمر المجذوب (ت بعد ٩٠٠هـ) يقول: «صحبته نحو ثلاثين سنة».

٢٥ – وعن الشيخ شهاب الدين المنزلاوي (ت ٩٥١هـ) يقول: «صحبته نحواً من أربعين سنة»[٢].

ملاحظات:

١ – ولد الشعراني سنة (٨٩٨هـ)[٣] وقرأ القرآن في قرية أبي شعرة، ثم انتقل إلى القاهرة سنة (٩١١هـ)[٤]. وعمره (١٣) سنة، عكف فترة طويلة في

---

١ – مات في رجب سنة (٩٥٢هـ) ويلاحظ أنه يوافق التاريخ الذي فرغ فيه الشعراني من تأليف طبقاته وتبيضه. ط.ك (٢/١٦٤) آخر صفحة.

٢ – ط.ك (٢/١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢).

٣ – «الأعلام» (٤/١٨٠).

٤ – «شذرات الذهب» (٨/٣٧٢).

دراسة الفقه والعلوم الشرعية، ثم أخذ في مزاولة الرياضات الصوفية الشاقة حتى ارتوت نفسه من المبادئ الصوفية، وبعد ذلك بدأ يصحب المشايخ الصوفيين ويخدمهم.

٢ – لو قدرنا أقل تقدير أنه وزع عمره بعد مجيئه إلى القاهرة على هذا النحو: (٥) سنين لدراسة العلوم الشرعية، سنتين للرياضة الصوفية، ثم أخذ في خدمة الشيوخ من (٩١٨هـ) إلى (٩٥٢هـ) تاريخ موت آخر من مات من شيوخه الذين ذكر خدمته لهم، وهو الكعكي نجد أن فترة خدمته (٣٤) سنة فقط، ولا يعكر عليه كونه خدم بعضهم نحو (٤٠) سنة؛ لأن من الممكن أن يكون قد بدأ يصحب بعضهم أيام دراسته ورياضته قبل تفرغه للخدمة. نجد أنه يبلغ عدد الشيوخ الذين صرح بصحبته لهم (٢٥) شيخًا، ويبلغ مجموع سنوات الخدمة التي ذكرها (٤٦٩) سنة تضاف إليها صحبته للسويدان الذي اكتفى بقوله عنه «لازمناه ملازمة طويلة».

٣ – معنى ذلك كله أنه كان يصحب عدداً كبيراً من الشيوخ ويخدمهم في وقت واحد. وذلك يفيدنا أموراً في غاية الأهمية منها:

أ – أنه لم ينفذ وصية الخواص في عدم إشراك أحد معه في الصحبة، مما يؤكد ما قلنا من أن هذا النهي كان بدوافع الغيرة ونحوها لا بسبب العلم بأنه لا يفتح عليه إلا على يديه.

ب – أن هذا يبطل عقيدتهم في أن الاقتصار على شيخ واحد لا بد منه للمريد وإلا فلا سبيل له في الوصول ألبتة[1]، ذلك لأن الشعراني إمام عندهم أجمعين فلا يجرؤ أحد منهم على القول بأنه لم يصل ألبتة ولا أن ينكر خدمته لهؤلاء الشيوخ فلم يبق إذًا إلا إلغاء هذا الشرط.

جـ – نفند قياسهم بأن المريد بين شيخين، مثل المرأة بين زوجين، فنقول

---

١ – انظر: «الرماح» (١/ ١٤٢).

لهم: ماذا تقولون عن إمامكم الشعراني الذي كان مريداً بين خمسة وعشرين شيخًا؟

٤ – ورغم كل هذا فإننا لا نسلم بكل ما قرره الشعراني هنا ـ وإن كان يتحدث عن نفسه ـ فإنه ذكر أن الشيخين (٢٢، ٢٤) ماتا في حدود (٩٠٠هـ) وقد خدم كل واحد منهما نحو ثلاثين سنة، ومعنى هذا أنه كان في خدمتهما قبل أن يولد، وهذا دليل إما على ضعفه في ضبط التواريخ، وإما على عدم صدقه مع كثرة دعاواه، والأول أبعد، لأنه مؤرخ، ولأنه يتكلم عن قوم يزعم أنه رآهم وصحبهم.

ومن يقرأ كتب الشعراني يجد فيها من الأخبار الغريبة والمستحيلة الشيء الكثير، وتبلغ هذه الغرائب قمتها حين يتحدث عن نفسه، فيقول مثلاً عن كتابه «اليواقيت»: «وقد ألفته بحمد الله في دون شهر، وطالعت الفتوحات على عدد مباحثه (يعني اليواقيت وهي ٧١ مبحثًا) فكنت أطالع على كل مبحث جميع الكتاب لأخذ النقول المناسبة له، وقد عدوا ذلك من الكرامات، فإن «الفتوحات» عشر[١] مجلدات ضخمة فعلى ذلك الحساب قد طالعت في كل يوم «الفتوحات» مرتين ونصفًا»[٢].

وحين يزعم أن أحد شيوخ المتصوفة قرأ في يوم وليلة ثلاثمائة وستين ألف ختمة[٣] وذلك كله مما لا يمكن على الإطلاق، فلا يصدق به إلا من سلب العقل والتفكير فضلاً عن العلم الشرعي.

وأخيراً: نذكر بأن الإسلام أتى ليوحد صفوف المسلمين، ولم يأت لتشتيت الشمل، جاء لإحياء التعاون والتضامن لا للتفرقة وإحياء الحزبية والعصبية الجاهلية، ولن تقوم للمسلمين قائمة ما لم يعتصموا بحبل الله ولا يتفرقوا، وما لم يسعوا لإقامة هذا التضامن على أساس عقيدة التوحيد الخالص من كل شائبة شرك، والله المستعان.

---

١ – هكذا.

٢ – «اليواقيت والجواهر» (٢ / ٢٠١).

٣ – «الطبقات الكبرى» (٢ / ١٢٨) ط. دار الفكر.

المبحث الرابع: اعتقاد أن بعض الأشخاص يسعه الخروج عن الشريعة:

ذكرنا في المباحث الثلاثة السابقة نماذج من التشريعات والبدع التي أدخلها صناع الفكر الصوفي إلى الشريعة وليست منها، وفي هذا المبحث نتناول جانبًا آخر من جوانب التشريعات الصوفية، وهو إباحة الخروج عن الشريعة، فتشريعات الطواغيت تشمل جانب تحليل ما حرم الله تعالى كما تشمل تحريم ما أحل وكذلك الزيادة على ما شرع.

وقبل الشروع في ذكر نماذج لاعتقاد الصوفية أن لمشايخهم أن يخرجوا عن الشريعة، وفي ذكر النتائج الخطرة المترتبة على هذا الاعتقاد نرى أن نبحث عن وسيلة الصوفية إلى هذا الاعتقاد، وما هي الشبهة التي زعموها دليلاً لهم وذلك في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: وسيلة الصوفية في إباحة الخروج عن الشريعة ومتمسكهم:

هذا المطلب ـ كما لا يخفى ـ ذو شقين:

الشق الأول: الوسيلة: والوسيلة التي تذرع بها أصحاب الفكر الصوفي إلى إباحة إسقاط التكاليف عن بعضهم والخروج عن الأحكام الشرعية هي: تقسيم الدين الإسلامي إلى حقيقة وشريعة، أو ظاهر وباطن، فهم يدينون بأن للقرآن الكريم والسنة النبوية ظاهراً ـ وهو التنزيل الذي جاء به محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم وأعلنه وأظهره للعموم، وباطنًا ـ وهو التأويل الذي تكفل الأولياء المتصوفة ببيانه حسب نظرية العلم الوراثي، أو العلم اللدني الذي طريقه الكشف الصوفي[1].

فأهل الشريعة عندهم هم أهل الظاهر، ومقامهم لا يتجاوز التقيد بالأحكام المشروعة، وأما أهل الحقيقة والباطن فالمجال مفتوح أمامهم للتصرف حسب ما تقتضي مقاماتهم ولو أدى ذلك إلى إلغاء الأحكام.

---

١ ـ انظر: «ولاية الله والطريق إليها» (ص ٧٤).

والحق أن هذه الألفاظ مجملة تحتمل الحق والباطل؛ لأن المقصود بالشريعة هو العمل الذي يسقط به الواجب وتبرأ به الذمة، فإذا أقيمت الصلاة مثلاً فقام المكلف وتطهر وصلى، فإن كل من يراه يحكم ببراءة ذمته وسقوط الفرض عنه. فالشريعة والظاهر إذن أن تؤدى الفرائض شكلاً بصرف النظر عن الموضوع والمضمون.

وعلى هذا فإذا كان المراد بالحقيقة والباطن يعني أن القيام بالعبادة الظاهرة لابد أن يصحبه خلوص النية وصدق القصد إلى الله، وصفاء السر بين العبد وربه صح أن يقال: إن من تشرع ولم يتحقق كان منافقاً، ومن ادعى التحقيق ولم يتقيد بأحكام الشرع كان زنديقًا[1].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد شاع في كلام كثير من الناس علم الظاهر وعلم الباطن، وأهل الظاهر وأهل الباطن، ودخل في هذه العبارات حق وباطل... إلى أن قال: ومن لم يكن له علم بما يصلح باطنه ويفسده ولم يقصد صلاح قلبه بالإيمان ودفع النفاق كان منافقًا إن أظهر الإسلام؛ فإن الإسلام يظهره المؤمن والمنافق وهو علانية لكن الإيمان في القلب»[2].

وقال: «ولكن جماع الأمر أن كل قول وعمل فلا بد له من ظاهر وباطن، فظاهر القول لفظ اللسان، وباطنه ما يقوم من حقائقه ومعانيه بالجنان، وظاهر العمل حركات الأبدان، وباطنه ما يقوم بالقلب من حقائقه ومقاصد الإنسان. فالمنافق لما أتى بظاهر الإسلام دون حقائق الإيمان لم ينفعه ذلك وكان من أهل الخسران بل كان في الدرك الأسفل من النار»[3].

وقال أيضًا مؤكدًا ما سبق: «والمقصود هنا أن الظاهر لا بد له من باطن يحققه ويصدقه ويوافقه، فمن قام بظاهر الدين من غير تصديق بالباطن فهو منافق،

---

١ – انظر فتاوى الشعراوي (١٠/٣٧).

٢ – «رسالة في علم الباطن والظاهر ضمن المجموعة المنيرية» (١/٢٣٠ - ٢٣١). وهي في «مجموع الفتاوى» (١٣/٢٣٠).

٣ – «رسالة في علم الباطن والظاهر» (١/٢٤٧).

ومن ادعى باطنًا يخالف ظاهرًا فهو كافر منافق، بل باطن الدين يحقق ظاهره ويصدقه ويوافقه، وظاهره يوافق باطنه ويصدقه ويحققه، فكما أن الإنسان لا بد له من روح وبدن وهما متفقان فلا بد لدين الإنسان من ظاهر وباطن يتفقان»[1].

ذلك هو مفهوم مصطلحات «الشريعة» و«الحقيقة» أو «الظاهر» و«الباطن» عند السلف.

أما الصوفية فيتجهون في فهم «الحقيقة» و«الباطن» اتجاهًا آخر، ومما يدل دلالة واضحة على أنهم لا يقصدون بالحقيقة مجرد الإخلاص، أن الشيخ إبراهيم الدسوقي يقول: «الشريعة أصل والحقيقة فرع، فالشريعة جامعة لكل علم مشروع، والحقيقة جامعة لكل علم خفي»[2].

ومعلوم أن الحقيقة بالمفهوم الذي بيناه أولاً لا يصح أن يقال إنه فرع.

ومن نظر في عباراتهم يجد أن الحقيقة عندهم ليس لها ضابط محكم فأحيانًا يجعلونها فرعًا والشريعة أصلاً كما رأيت، وتارة يجعلونها من العلوم الخاصة بالصوفية، فيقول الشعراني مثلاً في ترجمة أحمد بن محمد بن سعدان[3]: «وهو من أعلم شيوخ وقته بعلوم هذه الطائفة، وكان عالمًا أيضًا بعلوم الشرع مقدمًا فيها»[4].

فلو كان المراد بالحقيقة هنا إخلاص النية لم يستقم له جعلها خاصة بالطائفة الصوفية. وأيضًا إذا نظرنا إلى بعض آثار علم الحقيقة الذي يتحدثون عنه علمنا أنهم يرمون إلى معنى آخر غير المعنى السلفي السابق فيقول: الدسوقي مثلاً: «أهل الشريعة يبطلون الصلاة باللحن الفاحش، وأهل الحقيقة يبطلون الصلاة بالخلق الفاحش، فإذا كان باطنه حقدًا أو حسدًا أو سوء ظن بأحد أو محبة للدنيا فصلاته باطلة»[5].

---

١ – المصدر السابق (١/ ٢٥١).
٢ – ط.ك (١/ ١٤١).
٣ – هو أبو بكر أحمد بن محمد بن سعدان، صوفي كبير، بغدادي الأصل، صحب الجنيد والثوري. ولم أقف على تاريخ وفاته. انظر ط.ك (١/ ١٠٠).
٤ – المصدر السابق.
٥ – المصدر السابق (١/ ١٥٠).

وهذا دليل على أن الحقيقة عندهم تكون بمثابة تشريع جديد وإلا فما الدليل على أن الحقد أو محبة الدنيا من مبطلات الصلاة؟ وكيف يطَّلعون على ما في قلوب الناس حتى يحكموا على صلاة الحاقد وسيء الظن بالبطلان؟ إن هذا نفسه يؤدي إلى سوء الظن بالناس وهو أيضًا من المبطلات عندهم.

ومن آثار «علم الحقيقة» عندهم أن التخلص من الأخلاق الرديئة وإيجاد ضدها من الأوصاف المثالية هو المقصود، فمتى حصلت الصفات المحمودة وتحققت بأي وسيلة فقد برئت ذمة الإنسان. ولا شك أن هذا الفكر يمثل منعطفًا خطيرًا يؤدي إلى إسقاط التكاليف الشرعية تلقائيًّا. وهو ما صرح به الشيخ علي بن محمد وفا فقال ـ مؤولاً قوله تعالى ـ: ﴿ **إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ** ﴾ [العنكبوت: ٤٥]: «كل شيء وجدته حاجزًا لك عن الفحشاء والمنكر ويوجد العدل والإحسان فهو الصلاة في كل مقام بحسبه»[١].

وأحيانًا يطلقون «الحقيقة» على الأخذ عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بلا واسطة، فقد كتب الشيخ الفوتي ثماني صفحات حول استفتاح قراءة الفاتحة في الصلاة بالبسملة وأورد الأدلة الفقهية على ذلك ثم قال: «فهو معتمدنا على قراءة البسملة أول الفاتحة في الصلاة من جهة علم الشريعة، وأما معتمدنا على قرائتها أول الفاتحة في الصلاة من جهة الحقيقة فقد أمرني سيدي محمد الغالي[٢] بقرائتها أول الفاتحة في الصلاة وغيرها وأذن لي في ذلك وفي إعطائها وهو عن سيدنا... أحمد بن محمد التجاني... وهو قد أمره بذلك وأذن له فيه سيد الوجود وعلم الشهود سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وآله وسلم»[٣].

والحقيقة بهذا المعنى لا تقل خطورة عما سبق، فهي كفيلة بهدم قواعد

---

١ ـ ط.ك (٢/٢١).

٢ ـ هو أبو طالب محمد بن محمد الحسني، أحد مريدي الشيخ التجاني مؤسس الطريقة التجانية. هاجر من المغرب العربي وعاش في الحجاز فترة طويلة ينتظر المهدي حتى توفي سنة (١٢٨٩هـ). انظر: «الرماح» (٢/٤٤)، و«معجم المؤلفين» (١١/١١١).

٣ ـ «الرماح» (٢/١٦٦ ـ ١٧٤) مع «الجواهر».

الدين الأساسية، حيث أن كل أحد لا يتقي الله يكون بوسعه أن يقول: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا وكذا.

ويقول عبد الله المشري[1]: «وقد ينكر بعض العلماء إمكان الأخذ عن الله بعد الأنبياء، والحجة عليهم إن خالفوا الأولياء»[2].

وإذا عرفنا خطورة جعل «الحقيقة» أو «علم الباطن» هو الأخذ بالذوق أو الكشف أو عن الله أو الرسول بلا واسطة أمكننا بالتالي أن نعلم خطورة قولهم بوجوب طلب هذا العلم، وهم يقولون بذلك فهذا الشيخ محمد المغربي الشاذلي[3] يقول: «كفى بعلم القوم قول موسى عليه الصلاة والسلام للخضر عليه السلام: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾[الكهف: ٦٦] وهذا أعظم دليل على وجوب طلب علم الحقيقة كما يجب طلب علم الشريعة»[4].

هذا النص القرآني أعطاه الصوفية عناية فائقة وخرجوا به عن مدلوله بمراحل فينقله الشعراني في ترجمة المذكور، ويورده التجاني في الجواهر وبالعبارات نفسها مستدلاً به على وجوب طلب «الحقيقة».

وهو أيضًا مما يدل على أنهم يطلقون «الحقيقة» على الكشف والذوق أو «العلم اللدني» وذلك لأنهم يستدلون على وجود هذه الأشياء بالعلم الذي طلبه موسى عليه الصلاة والسلام من الخضر كما سيأتي قريبًا إن شاء الله تعالى.

وللسائل أن يسأل: لو سلم بوجوب طلب «علم الحقيقة» أو «العلم اللدني» فكيف يكون هذ الطلب؟ فنجد الجواب عند الشعراني حيث بيَّن كيف توصل هو إلى هذا العلم.

---

١ – كاتب صوفي، تجاني، موريتاني معاصر، تعرض للرد على رسالة الأستاذ محمد طاهر ميغري عن الشيخ إبراهيم نياس، ولم يأت بطائل، بل ملأ كتابه سبًّا وشتمًا على عادة المتعصبة والمبتدعة.

٢ – «إنذار وإفادة» (ص ١٢٨).

٣ – هو محمد المغربي الشاذلي، والده تركي إلا أن أمه تزوجت مغربيًّا فقيل له المغربي. صوفي من شيوخ الشعراني، له كلام كثير في الفناء والبقاء على مذهب الصوفية، مات بعد (٩١٠هـ). انظر ط.ك (٢/١٠١-١٠٢).

٤ – ط.ك (٢/١٠٢) وقارن «جواهر المعاني» (١/١٤).

فيقول: «إني أخذت كيفية السلوك أولاً عن الخضر عليه السلام علمًا وإيمانًا وتسليمًا، ثم إني أخذت في السلوك على يد سيدي علي الخواص حتى اطلعت على عين الشريعة ذوقًا وكشفًا ويقينًا لا أشك فيه فجاهدت نفسي كذا كذا سنة، وجعلت لي حبلاً في سقف خلوتي أضعه في عنقي حتى لا أضع جنبي على الأرض، وبالغت في التورع حتى كنت أسف[1] التراب إذا لم أجد طعامًا يليق بمقامي الذي أنا عليه في الورع، وكنت أجد للتراب دسمًا كدسم اللحم أو السمن أو اللبن... وكذلك كنت لا أمر في ظل عمارة أحد الولاة... وكنت لا آكل من شيء إلا بعد تفتيش فيه غاية التفتيش، ولا أكتفي فيه برخصة الشرع وأنا على ذلك بحمد الله تعالى إلى الآن، ولكن مع اختلاف المشهد فإني كنت فيما مضى أنظر إلى اليد المالكة له، والآن أنظر إلى لونه أو طعمه فأدرك للحلال رائحة طيبة، وللحرام رائحة خبيثة، وللشبهات رائحة دون الحرام في الخبث فأترك ذلك عند هذه العلامات فأغناني ذلك عن النظر إلى صاحب اليد ولم أعول عليه»[2].

انظر إلى هذا الشيخ كيف خالف السنة وضيق على نفسه بترك الحلال، وأدى به الأمر إلى ربط عنقه بالحبال، وترك الكسب مكتفيًا بأكل حبات الرمال. إن هذا لهو الحرج في الدين بعينه، والله تعالى يقول: ﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** ﴾ [الحج: ٧٨] وعلى هذا يكون مخالفًا للقرآن، كما جرى به قلمه هو من حيث يشعر أو لا يشعر فقال: «ومن ادعى الحرج في الدين فقد خالف صريح القرآن»[3].

والقصة داعية إلى استبدال المجاهدات والرياضات الصوفية بتعلم الحلال والحرام من العلوم الشرعية؛ لأنه إذا أمكن عن طريق هذه المجاهدات معرفة الحكم الشرعي على وجه اليقين القطعي، فلن يبقى هناك داع لإفناء العمر في طلب العلم الذي غايته أن يكون مظنونًا في الغالب الكثير على مذهبهم في أن

---

١ ــ يقال سف السويق إذا أكله غير معجون (انظر: «المختار» مادة س ف ف).

٢ ــ «الميزان الكبرى» (١/ ٢٠ ـ ٢١).

٣ ــ «الميزان الكبرى» (١/ ٣).

علماء الشريعة إنما يعتمدون على الظن. فقد سأل الشعراني شيخه الخواص عن قول الشاذلي: «من لم يتغلغل في علوم القوم مات مصرًّا على الكبائر وهو لا يشعر» لم خص علم القوم دون الأحكام الشرعية؟ فأجابه بأمرين:

أ ـ لعدم اعتناء علماء الشريعة بالآداب الباطنية.

ب ـ كونهم في علمهم يعتمدون على ظن لا على اليقين[1].

ويشبه هذا ما حكاه ابن ضيف الله في ترجمة محمد بن عبد الرافع[2] أنه زار الفقيه عبد الهادي[3] فقدم له طعامًا فامتنع من أكله وقال: إنه مال حرام. يقول فكشفنا عن حقيقته فوجدنا أن إحدى البغايا أتت به[4].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهؤلاء قد يسمون ما أحدثوه من البدع حقيقة... وطريق الحقيقة عندهم هو السلوك الذي لا يتقيد صاحبه بأمر الشارع ونهيه ولكن بما يراه ويذوقه ويجده ونحو ذلك»[5].

قلت: إن من نظر إلى ما يقولونه من وجوب طلب الذوق ثم وجوب الاعتماد عليه باعتباره يقينًا وما سواه من العلوم الشرعية ظنًّا علم أن مقصدهم هو إلغاء الشريعة والاستعاضة عنها بهذه المعاني الغامضة، وهذا ما عناه شيخ الإسلام في عبارته السابقة.

وبعد هذا العرض المختصر نجمل ما جاء في هذا الشق في سطور:

١ – أن وسيلتهم إلى إباحة الخروج عن الشريعة هي تقسيم الدين إلى شريعة وحقيقة.

٢ – أن عبارة «الحقيقة» أو «الباطن» من العبارات المجملة التي تحتمل

---

١ – انظر: «الجواهر والدرر» (ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

٢ – هو محمد بن عبد الرافع، خليفة الشيخ محمد ولد داود، صوفي سوداني من تلامذة الشيخ خوجلي. لم يذكر المترجم تاريخ وفاته. انظر: «طبقات» ابن ضيف الله (ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠).

٣ – عبد الهادي المشهور براجل الرويس، تتلمذ على القاضي دشين حيث درس عليه (الرسالة) مات ودفن في محلته بالرويس. المصدر السابق (ص ٣٣٢).

٤ – انظر: «الطبقات» (ص ٣٤٠).

٥ – «العبودية» (ص ١٥).

الحق والباطل، فإن أريد بهما إصلاح القلب وإخلاص النية وصدق التوجه إلى الله فهو حق ومطلوب شرعًا، فمتى ما خلا تطبيق الأحكام الشرعية منها بقيت كجسم بلا روح، وصار القائم بهذا العمل منافقًا.

٣ – أن الصوفية يقصدون بالحقيقة معاني أخر غير الإخلاص، ويدل على ذلك:

أ - أنهم جعلوا الحقيقة فرعًا والشريعة أصلاً، ومعلوم أن الإخلاص هو الأصل والأساس.

ب - أنهم جعلوها من العلوم الخاصة بهم، وهم لا يدعون أن الإخلاص خاص بهم لظهور بطلان هذه الدعوى.

جـ - أنهم فسروا «الحقيقة» بالأخذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا واسطة.

د – أنهم فسروها بالذوق أو العلم اللدني أو الكشف.

٤ – أنهم استنادًا على فكرة الحقيقة أسقطوا تكاليف وتدخلوا في التشريع، فهناك مبطلات للصلاة غير ما عرفها علماء الشريعة من أدلة الكتاب والسنة. وهناك ما يسقط الصلاة ويقوم مقامها، وهو كل ما يكون حاجزًا بين المرء وبين الفحشاء والمنكر. وهذا جهل عظيم؛ لأن ترك الصلاة من أنكر المنكرات.

٥ – أن قولهم بالأخذ عن الله وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا واسطة وتسمية ذلك بالحقيقة يعد أساسًا في هدم القواعد الشرعية.

٦ – وعلى هذا يكون قولهم بوجوب طلب «الحقيقة» قولاً بوجوب الإعراض عن طلب العلم الشرعي.

٧ – أن طريقهم في طلب «الحقيقة» هو ابتداع مجاهدات وخلوات لم يأمر به الشارع فيكونون بذلك قد توصلوا ببدعة بغية الوصول إلى بدعة أخرى أعظم وأشنع. والله المستعان.

الشق الثاني: شبهتهم التي زعموها دليلاً لإباحة الخروج عن الشريعة:

في الشق الأول من هذا المطلب ذكرنا وسيلتهم في إباحة هذا الخروج وهي تقسيم الدين إلى شريعة وحقيقة، وفي هذا الشق نتناول بشيء من التفصيل ما تمسكوا به لدعم تلك الوسيلة وإباحة هذا الخروج، ألا وهو قصة الخضر عليه السلام.

وقصة الخضر مع موسى عليهما السلام قصة ثابتة وردت في القرآن والسنة الصحيحة، لكن المتصوفة حرفوا معانيها وأهدافها ومراميها، وجعلوها عموداً من أعمدة العقيدة الصوفية، ومحوراً أساسيًّا من محاورها، ودليلاً على أن هناك شريعة ظاهرة وحقيقة صوفية تخالف الظاهر، وجعلوا إنكار علماء الشريعة على الصوفية أمراً غير مقبول؛ لأن صاحب الشريعة ليس من حقه أن ينكر على صاحب الحقيقة، ولذا لم يكن لموسى عليه السلام ـ وهو صاحب شريعة ظاهرة ـ أن ينكر على الخضر في خرقه السفينة، وفي قتله الغلام، وفي إقامته الجدار؛ لأنه صاحب حقيقة باطنة، فجاز له لأجل ذلك أن يخالف شريعة النبي.

ويبدو أن من أوائل من ألف في نسبة العلوم الصوفية المبتدعة إلى الخضر ـ إن لم يكن أولهم على الإطلاق ـ الترمذي الحكيم، حيث ذكر في كتابه «ختم الولاية» أن الخضر كان منذ بدء الخلق قد عاين شأن الصوفية وأوليائهم فأحب من ذلك الحين أن يدركهم، فأُعطي الحياة حتى يبلغهم ويعيش معهم فيحشر في زمرتهم ويكون بذلك تبعًا لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وذكر أن الخضر رجل من قرن إبراهيم عليه الصلاة والسلام وذي القرنين وكان في مقدمة جنده، حيث طلب ذو القرنين عين الحياة ففاتته وأصابها الخضر»[1]. ومنذ ذلك الحين أصبح الخضر رمز التصوف ومرجع القصص الصوفية وتشريعاتهم، وصارت دعاوى لقيا الخضر مشهورة عندهم، يقول

---

١ – «ختم الولاية» (ص ٣٦٢).

الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق[1]: «وليس منهم صغير أو كبير ممن دخل في طريقهم إلا وادعى لقيا الخضر والأخذ عنه»[2].

فما من صوفي يريد تشريع ذكر من الأذكار أو صلاة من الصلوات إلا ويدعي أنه لقي الخضر، وأنه هو الذي أعطاه إياه، وما من أحد منهم يرتكب جريمة خلقية أو جنائية، أو يهمل فريضة من فرائض الله إلا ويواجه منتقديه بأن صاحب الظاهر ليس من حقه أن ينتقد صاحب المقام الخضري، فمتى ما اشتهر شخص منهم بمخالفة الأوامر والنواهي الشرعية قالوا عنه: كان خضري المقام، أو كان يسير على سنن الخضر.

ففي ترجمة الشيخ علي النبتيتي[3] يقول الشعراني: «وكان يجتمع بالخضر عليه السلام وذلك أدل دليل على ولايته؛ فإن الخضر لا يجتمع إلا بمن حقت له قدم الولاية المحمدية».

وقال الشيخ المذكور: «ولا يجتمع الخضر عليه السلام بشخص إلا إن جمعت فيه ثلاث خصال، فإن لم تجتمع فيه فلا يجتمع به قط، ولو كان على عبادة الملائكة: الخصلة الأولى: أن يكون العبد على سننه في سائر أحواله. والثانية: أن لا يكون له حرص على الدنيا. والثالثة: أن يكون سليم الصدر»[4].

ونلاحظ أن المراد باتباع سنن الخضر استباحة مخالفة الشريعة باسم الحقيقة والعلم اللدني.

أما عبد العزيز بن مسعود الدباغ فيعقد مقارنة بين قصة موسى مع الخضر وبين سلطة تصورها فيقول: «ومثاله - يعني موسى - مع الخضر في ذلك كمثل عبدين للملك، أما أحدهما فضمه الملك إلى نفسه وجعله جليساً له لا شغل له

---

١ – مؤلف معاصر انتصر لمذهب السلف الصالح في العديد من كتاباته الجادة.

٢ – «الفكر الصوفي» (ص ١٢٥).

٣ – هو الشيخ علي بن الجمال النبتيتي، صوفي من أصحاب أبي العباس الغمري توفي سنة (٩١٧هـ). انظر ط.ك (٢/١٢٥) ط. دار الفكر.

٤ – ط.ك (٢/١٠٩).

إلا الوقوف بين يدي الملك والنظر في وجهه. إذا خرج الملك خرج معه، وإذا دخل دخل معه، وإذا أكل أكل معه، وإذا شرب شرب معه، وإذا تحدث تحدث معه. والعبد الآخر مكنه الملك من التصرف في رعيته فيخرج للرعية وينفذ فيهم أمر الملك، ويتحدث معهم في أمورهم وما يصلح أحوالهم وربما غاب عن الملك الغيبة الطويلة لتنفيذ بعض الأمور، فلا يُشك أن العبد الأول أقرب إلى الملك وأعرف بأسرار ذاته من الثاني مع أنه إذا سئل عن شيء من أمور الرعية وما يدخل فيها وما يخرج... فإنه لا يعرفه معرفة الثاني به، وهكذا كانت حال موسى مع الله تعالى، فإنه مثل العبد الأول وسيدنا الخضر مثل العبد الثاني»[1].

أقول: هذا المثال مع ما فيه من تشبيه الخالق بمخلوقاته، فإن الدباغ يقصد من ورائه إلى هدف واحد وهو جعل الولي على اتصال بربه من حيث الأخذ عنه بلا واسطة ومن ثم التصرف في المخلوقين بما يشاء وطبقًا لما يقتضيه المقام الخضري. وفيه أيضًا القول بتقدم الولي عن النبي في بعض المعارف. وإنما قلت هذا لأنهم جميعًا يقولون: إن الخضر وليّ وليس بنبي كما ستعرفه قريبًا إن شاء الله.

وهذا صوفي آخر يحتج بقصة الخضر على ثبوت «الحقيقة الصوفية» فيقول: «ولقد اصطلح الصوفية على أن علوم الشرع الظاهرة هي «الشريعة» وأن ثمرتها الروحية وما يتبعها من فيض ومعارف باطنية هي «الحقيقة» وفي القرآن الكريم مثال واضح يقرر علمي الظاهر والباطن....» ثم ساق قصة الخضر مستدلاً بها على ذلك[2].

وعند البحث والتدقيق نجد أن ما نسجته الصوفية من الفكر حول الخضر والحقيقة الصوفية بنيت على ركيزتين اثنتين:

إحداهما: أن الخضر ولي وليس نبيًّا؛ لأنه إذا اعترفوا بنبوته بطل كل ما كانوا يأفكون حول الاستدلال بقصته على إمكان الخروج عن الشريعة؛ لأن معنى كونه

---

١ – «الإبريز» (ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

٢ – حامد محمود الميرغني ـ «لمحات عن التصوف» (ص ٢٨ ـ ٢٩).

نبيًّا أن يكون خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار طبقًا لشريعته وإن خالفت شريعة موسى عليه السلام وهذا ما لا يريدونه.

ثانيتهما: أن الخضر ما زال حيًّا يرزق إلى يومنا هذا، وهذا يفيدهم أمرين:

أ ـ يفتح الباب لقبول كل ما ينسب إليه من الدعاوى المتعلقة بمقابلته وأخذ الأحكام منه.

ب ـ أن القول بموته يؤدي ـ في تصورهم ـ إلى تكذيب أئمة التصوف وحججه الذين طالما بثوا على أتباعهم ومريديهم تعليمات زعموا أنهم أخذوها من الخضر، وفي ذلك هدم لبنيان التصوف من قواعده.

ومن هنا لا بد من تناول هاتين القضيتين بشيء من البيان رغبة في الوصول إلى الحق الذي يكون فيه إعلاء لأمر الدين وقمع للبدعة والمبتدعين والله الموفق إلى سواء السبيل:

القضية الأولى: هل كان الخضر عليه الصلاة والسلام نبيًّا أو وليًّا فقط؟

أولاً: من قال إنه ولي وليس بنبي:

يقول الحافظ ابن حجر: «ذهب إلى أنه كان وليًّا جماعة من الصوفية، وقال به أبو علي بن أبي موسى[1] من الحنابلة وأبو بكر الأنباري[2]... وقال أبو القاسم القشيري في رسالته: لم يكن الخضر نبيًّا وإنما كان وليًّا»[3]. وقال به اليافعي[4] في كتابه «نشر المحاسن الغالية» (ص ٤٨).

---

١ ـ لم أقف على ترجمته.

٢ ـ أبو بكر الأنباري هو محمد بن جعفر بن محمد الأنباري، شيخ من علماء الحديث، كان له سماع صحيح حتى سماه الذهبي: مسند بغداد. توفي سنة (٣٦٠هـ). انظر: «سير النبلاء» (١٦/٦٣) و«شذرات الذهب» (٣/٣١).

٣ ـ «الإصابة» (٢/١١٦) و«الرسالة» (ص ١٦١).

٤ ـ هو عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي، متصوف من شافعية اليمن، استوطن بمكة، وتوفي بها سنة (٧٦٨هـ) من مؤلفاته أيضاً "مرآة الجنان"، و«عبرة اليقظان» و«معرفة حوادث الزمان». انظر: «الأعلام» (٤/٧٢) و«معجم المؤلفين» (٦/٣٤).

ويبدو أن الصوفية الحاملين لواء نشر الفكر الصوفي متفقون على أنه ولي وليس بنبي، يقول الشيخ التجاني: «واعلم أن الخضر عليه السلام وليٌّ فقط وليس بنبي عند الجمهور، قال الشيخ الأكبر ـ يعني ابن عربي ـ: الخلاف فيه عند أهل الظاهر لا عندنا، فإنه عندنا مقطوع به من الأولياء لا من النبيين»[1].

دليل من قال إنه ولي فقط: ذكرنا فيما سبق العلة التي دفعت الصوفية إلى القول بعدم نبوة الخضر، وهي إباحة خروج الأولياء عن شرائع الأنبياء، أما ما تمسكوا به في نفي نبوته فكله شبهات لا أظن أن من أوردها مقتنع بها فضلاً عن أن يُقنع بها غيره. ولذلك تجد أن أكثرهم لم يبحث للمسألة عن أدلة شرعية بل اكتفى بالذوق أو الكشف أو المنامات، ولم أجد منهم أحداً ذكر أدلة يمكن عرضها على بساط البحث والمناقشة غير التجاني في جواهره حيث ذكر دليلين ثم ثلَّث بمنام لإبراهيم التيمي.

أما الدليل الأول فقال: والدليل على عدم نبوته قول سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام له... في خرق السفينة: ﴿ **لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا** ﴾[الكهف: ٧١] وفي قتل الغلام: ﴿ **لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا** ﴾ [الكهف:٧٤] لو كان نبيًّا ما أنكر عليه سيدنا موسى فعله؛ لأن سيدنا موسى عليه السلام يعلم عصمة النبوة وأن صاحبها لا يتقدم إلى فعل شيء إلا بأمر إلهي... وحيث أنكر عليه فدل ذلك على أنه ليس بنبي»[1].

وأما الثاني فقال: «وأيضًا في الاستدلال على عدم نبوته ـ وهو أكبر من الأول ـ إذ لو كان الخضر نبيًّا لأعلم الله موسى بنبوته لأجل أن لا ينكر عليه؛ لأن الإنكار على صاحب النبوة تضليل له والمضلل للنبي كافر.

وأما الثالث فهو رؤيا لإبراهيم التيمي رحمه الله فإنه تلقى كلمات من الخضر، وكان الخضر سمعها من جبريل حين لقنها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأل إبراهيم في نومه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عما ذكر الخضر فقال له: صدق

---

١ – «جواهر المعاني» (١/٢٤٦).

٢ – «جواهر المعاني» (١/٢٤٦، ٢/٩٩ـ١٠٠).

الخضر، إلى أن قال له: هو سيد الأولياء. قال التجاني: وهذا أدل دليل على عدم نبوته»[1].

وهذه الاستدلالات لا تنهض لتجعل الخضر مجرد ولي خال من النبوة لما يأتي:

١ ـ لقوة الأدلة القاضية بكونه نبيًّا لا مجرد ولي، وستأتي هذه الأدلة في حينها إن شاء الله.

٢ ـ أن الدليل الأول والثاني لا يتم الاستدلال بهما على نفي نبوة الخضر إلا بعد إثبات أنه يلزم لزومًا أن النبي لا بد أن يكون عالمًا بجميع أنبياء الله تعالى. وهذا أمر لم تؤيده الأدلة.

أما أولاً فلأن محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم سيد البشر لم يتوفر له العلم بسائر الأنبياء فكيف بغيره؟ قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ**﴾ [غافر: ٧٨].

وأما ثانيًا فلأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يكن يعرف الخضر، وكذلك الخضر عليه الصلاة والسلام لم يكن يعرف موسى، لذلك لما قام موسى خطيبًا في بني إسرائيل فسئل: أي الناس أعلم؟ قال: أنا. فعتب الله عليه، إذ لم يرد العلم إليه فقال له: «بلى لي عبد بمجمع البحرين هو أعلم منك». ولذلك أيضًا لما أتى موسى إلى الصخرة ووجد الخضر فسلم عليه فرد عليه الخضر ثم قال له: أنى بأرضك السلام؟ قال: أنا موسى. قال: موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم. متفق عليه[2].

ومن تأمل هذا ظهر له:

أ ـ أن موسى لم يكن يعرف الخضر.

---

١ ـ نفس المصدر (١/٢٤٦).

٢ ـ البخاري في أحاديث الأنبياء ـ باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام (٢/٤٧٥ ح ٣٤٠١) ومسلم في الفضائل ـ باب من فضائل الخضر عليه السلام (٤/١٨٤٧).

ب ـ أنه لم يكن مبعوثًا إليه؛ لأنه كان نبيًّا إلى بني إسرائيل فقط.

جـ ـ أن الخضر كان قد بلغه اسم موسى وخبره ولم يكن يعرف عينه. ولا شك أنه لو كان واحدًا من أفراد أمة موسى لوجب عليه أن يبحث عنه ويتبع دينه قبل هذه الحادثة وبعدها.

٣ ـ أما المنامات فهي تجارة غير نافقة في سوق المناقشات العلمية. قال الإمام الشاطبي: «إن الشريعة حاكمة لا محكوم عليها، فلو كان ما يقع من الخوارق والأمور الغيبية حاكمًا عليها بتخصيص عموم، أو تقييد إطلاق، أو تأويل ظاهر، أو ما أشبه ذلك لكان غيرها حاكمًا عليها وصارت هي محكومًا عليها بغيرها، وذلك باطل باتفاق»[١].

وتحتاج إلى إسناد إلى التيمي؛ لأنه لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، وأنا لم أجد هذه القصة في مصادر ترجمته[٢]. ثم هل الخضر عندهم من مسترقي السمع حتى يتلقف كلمات من جبريل حين يلقنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟

ثانيًا: من قال: إن الخضر نبي:

ذهب جماهير أهل العلم والمحققين إلى أن الخضر نبي من الأنبياء، وقد نص على ذلك القرطبي[٣]، والحافظ[٤]، وأبو حيان[٥] وغيرهم.

قال البدر العيني[٦]: «والكلام فيه على أنواع... النوع الثالث في نبوته، فالجمهور على أنه نبي وهو الصحيح»[٧].

---

١ ـ «الموافقات» (٢/٢٧٥).

٢ ـ انظر: «طبقات ابن سعد» (٦/٢٨٥)، و«التاريخ الكبير» (١/٣٣٤)، و«الجرح والتعديل» (٢/١٤٥)، و«الحلية» (٤/٢١٠ ـ ٢١٩) و«سير النبلاء» (٥/٦٠) و«تهذيب التهذيب» (١/١٧٦).

٣ ـ «تفسير القرطبي» (١١/١٦).

٤ ـ «الإصابة» (٢/١١٦).

٥ ـ أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي أثير الدين، أديب، نحوي، لغوي، مفسر، ولد بغرناطة وتوفي بالقاهرة سنة (٧٤٥هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (١٢/١٣٠) وانظر: «البحر المحيط» (٦/١٤٧).

٦ ـ هو محمود بن أحمد بن موسى المشهور ببدر الدين العيني فقيه، حنفي مشارك في الفنون. ولد سنة (٧٦٢هـ) وتوفي سنة (٨٥٥هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (١٢/١٥٠).

٧ ـ «عمدة القاري» (١٣/٣٧ ـ ٣٨).

وقال الألوسي: «فالجمهور على أنه عليه السلام نبي وليس برسول، وقيل رسول، وقيل ولي وعليه القشيري وجماعة، والمنصور ما عليه الجمهور، وشواهده من الآيات والأخبار كثيرة»[1].

أدلة من ذهب إلى القول بنبوة الخضر عليه السلام:

إن الأدلة على كون الخضر نبيًّا كثيرة جدًّا تكاد تفوق الحصر، ولكننا ننتقي منها أبرزها وأظهرها ليكون في ذلك مقنع لمن ينشد الحق ويتحلى بالإنصاف في نشدانه، ومن هذه الأدلة:

الأول: سياق القصة بعمومها يدل على ذلك لما فيه من خرق السفينة وقتل النفس؛ لأن ذلك لا يمكن أن يقع منه إلا عن طريق الوحي. لهذا يقول القرطبي: «والآية تشهد بنبوته؛ لأن بواطن أفعاله لا تكون إلا بوحي»[2]. ويقول ابن حجر: «وغالب أخباره مع موسى هي الدالة على تصحيح قول من قال إنه كان نبيًّا»[3].

الثاني: قوله تعالى: ﴿**فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا**﴾ [الكهف: ٦٥]. فالرحمة التي آتاه الله إياها هي الوحي كما فسره به جماهير العلماء[4].

الثالث: قوله تعالى: ﴿**قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا**﴾ [الكهف: ٦٦] لأن غير النبي لا يصح أن يكون متبوعًا للنبي مهما كان قدره عند الله. قال الحافظ: «فكيف يكون النبي تابعًا لغير نبي؟ ثم نقل قول الثعلبي: «هو نبي في سائر الأقوال»[5].

الرابع: قوله تعالى لموسى: «**بلى لي بمجمع البحرين عبد هو أعلم منك**»[6].

قال الحافظ: «كيف يكون غير النبي أعلم من النبي؟»[7].

---

١ – «روح المعاني» (١٥/ ٣٢٠).
٢ – «الأحكام» (١١/ ١٦).
٣ – «الإصابة» (٢/ ١١٦-١١٧) و«الزهر النضر في نبأ الخضر» (ص ٢٤).
٤ – انظر: «ابن كثير» (٣/ ١٦٢) و«روح المعاني» (١٥/ ٣٢٠).
٥ – «الإصابة» (٢/ ١١٦) و«الزهر» (ص ٢٣) و«الفتح» (٨/ ٢٧٥).
٦ – متفق عليه وقد سبق قريبًا في (١/ ٣٩٠).
٧ – «الإصابة» (٢/ ١١٦) و«الزهر» (ص ٢٣).

ولا ريب أن جعل غير النبي أعلم من النبي باب فتحه الزنادقة كما نقل ابن حجر عن بعض أكابر العلماء أنه كان يقول: «أول عقد يحل من الزندقة اعتقاد كون الخضر نبيًّا؛ لأن الزنادقة يتذرعون بكونه غير نبي إلى أن الولي أفضل من النبي كما قال قائلهم:

«مقام النبوة في برزخ فُويَق الرسول ودون الولي»[1].

وقال أيضًا تحت قوله: «**هو أعلم منك**»: «ظاهر في أن الخضر نبي، بل نبي مرسل؛ إذ لو لم يكن كذلك للزم تفضيل العالي على الأعلى وهذا باطل من القول»[2].

الخامس: قول الخضر في آخر القصة: ﴿ **وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي** ﴾ [الكهف: ٨٢] هذا التصريح من الخضر نفسه دليل صريح على نبوته، فقال القرطبي عنه: «يدل على نبوته وأنه يوحى إليه بالتكاليف والأحكام، كما أُوحي إلى الأنبياء عليهم السلام غير أنه ليس برسول»[3].

قال ابن كثير: ﴿**وما فعلته عن أمري**﴾ أي لكني أمرت به ووقفت عليه، وفيه دلالة لمن قال بنبوة الخضر عليه السلام»[4].

وقال الحافظ: «وهذا ظاهره أنه فعله بأمر الله والأصل عدم الواسطة، ويحتمل أن يكون بواسطة نبي آخر لم يذكره، وهو بعيد، ولا سبيل إلى القول بأنه إلهام، لأن ذلك لا يكون من غير النبي وحيًا حتى يعمل به ما عمل من قتل النفس وتعريض الأنفس للغرق، فإن قلنا: إنه نبي فلا إنكار في ذلك»[5].

واستدل به أيضًا في الفتح فقال: «وينبغي اعتقاد كونه نبيًّا لئلا يتذرع بذلك أهل الباطل في دعواهم أن الولي أفضل من النبي حاشا وكلا»[6].

---

١ - «الإصابة» (٢/١١٦).
٢ - «الفتح» (١/٢٦٥).
٣ - «الأحكام» (١١/٣٩).
٤ - «تفسير القرآن» (٣/١٦٢).
٥ - «الإصابة» (٢/١١٥-١١٦) و«الزهر» (ص ٢٢-٢٣).
٦ - «الفتح» (١/٢٦٥) وانظر (٨/٢٧٥).

وقال أبو حيان في تفسير الآية: «وما فعلته أي ما رأيت من خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار عن اجتهاد مني ورأي وإنما فعلته بأمر الله، وهذا يدل على أنه نبي أُوحي إليه»[1].

يقول الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق: «لا شك أن ما فعله الخضر فعله عن وحي حقيقي من الله وليس عن مجرد خيال أو إلهام؛ لأن قتل النفس لا يجوز بمجرد الظن، ولذلك قال الخضر: ﴿**وما فعلته عن أمري**﴾ فلم يفعله إلا عن أمر الله الصادق ووحيه القطعي»[2].

ويقول الشيخ عبد الرحمن دمشقية[3]: «إن ما فعله الخضر عليه السلام كان مأموراً به، ولم يفعله من عنده لقوله تعالى: ﴿**وما فعلته عن أمري**﴾»[4].

هكذا نجد أن جميع المحققين من العلماء قديماً وحديثاً حققوا نبوة الخضر عليه السلام، ومع هذا فإن أصحاب الأحلام والمنامات ما زالوا يبحثون ـ في خضم هذه الأدلة القاطعة ـ عن مخرج يمكنهم من تأويل هذه النصوص، فنقل الشعراني عن الشيخ محمد بن علي وفا أنه قال: «ولفظة «ما» في قول الخضر: ﴿**وما فعلته عن أمري**﴾ موصولة. وأمره شأنه»[5].

وهذا من أعجب عجائبهم، بل هو يدل على مرتبة عالية في الجهل أو التلبيس؛ لأن معنى هذا الكلام أن الخضر قال لموسى: كل الذي سبق من قتل النفس وتعريض الأنفس للهلاك إنما فعلته من عندي وليس تنفيذاً لوحي أتاني من ربي. وهذا باطل من وجوه:

١ ـ أن الله تعالى قال: ﴿**آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا**﴾ وهذا يدل على أن الخضر إنما أتى بهذه الأشياء المستغربة مما علمه الله تعالى. ويؤيد هذا أن موسى عليه السلام لما جاءه قال: ﴿**هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ**

---

١ ـ «البحر المحيط» (٦/١٥٦).
٢ ـ «الفكر الصوفي» (ص ١٣٢).
٣ ـ كاتب معاصر تناول بعض الطرق الصوفية في دراسات جادة.
٤ ـ «أبو حامد الغزالي» (ص ٢٩٠).
٥ ـ ط.ك (٢/١٣) و«اليواقيت والجواهر» (١/٢٠).

رُشْدًا﴾ وهو إقرار من موسى بأن ما عند الخضر علم علمه الله إياه. وعجيب كيف استساغ الصوفية هذا القول وهم الذين يسمون علم الخضر «العلم اللدني» أي العلم المأخوذ من لدن المولى عز وجل.

٢ – أن الخضر قال لموسى: «ياموسى إني على علم من علم الله علمنيه الله لا تعلمه، وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه»[١].

وهذا الكلام من الخضر بالإضافة إلى كونه من الأدلة الدالة على نبوته فإنه يدل على أنه إنما رجع إلى هذا العلم الإلهي في تلك الإجراءات التي فعلها.

٣ – أن الخضر ـ وهو يخاطب موسى بهذا الكلام ـ كان في مقام بيان الأسباب التي حملته على القيام بما قام به، ولا يعقل على الإطلاق أن يقول له: إنما قمت بهذا العمل من عند نفسي؛ لأن ذلك غير مقنع، وليس بجواب يبرر مثل تلك الأعمال المستغربة. ولا ريب أن هذا التأويل الضعيف لم يكن ليقتنع به أحد إلا من اتخذ على نفسه قراراً بعدم مخالفة الفكر الصوفي في أي مذهب من مذاهبه.

ولعل الشعراني ـ مع اهتمامه بهذا التأويل حتى نقله في كتابين ـ على الأقل ـ من كتبه ـ لعله لم يكن على قناعة تامة بوجاهته فذهب لأجل ذلك يلتمس باباً آخر يدخل منه أصحاب الإلهامات المخالفة للشريعة فيعملوا بها، فقال: «ولعل من قال بصحة العمل بالإلهام فيما يبطله بعض العمومات أو النصوص يخصص تلك المبطلات بقصة الخضر عليه السلام وأمثالها»[٢].

وتحليل هذا النص أن الشعراني أراد هنا أن يبحث عن دليل يتمسك به كل من ادعى إلهاماً ليعمل بإلهامه حتى وإن كان مخالفًا لنصوص الشريعة العامة، وذلك لأن تلك العمومات مخصصة بقصة الخضر، وبأمثالها من تجاوزات «الأولياء».

ولا شك أن هذا الباب الذي طرقه الشعراني لو فتح لأدى إلى هدم الدين

---

١ – البخاري: رقم (٣٤٠١) ومسلم: «الفضائل»: رقم (١٧٠) خاص.
٢ – ط.ك (٢/٥٦).

الإسلامي، وإقامة دين آخر مصادره الدعاوى والإلهامات والمنامات والخواطر والواردات.

وقد قدمنا أن الخضر لم يكن مجرد ملهَم؛ لأن الإلهام لا يمكن الاعتماد عليه في قتل الأنفس. بل كان نبيًّا موحى إليه بكل ما قام به من تصرفات. وأما قوله: «وأمثالها» فإنه دس خبيث إذ لو فرضنا فرضًا أن الخضر ولي خالف شريعة موسى عليه السلام، فكانت قصته مخصصة للعمومات القاضية بعدم جواز مخالفة الشريعة، فأين لنا أن نعلم أن زيدًا من الناس ولي من أولياء الله حتى يباح له انتهاك حرمات الدين؟ بل إننا على العكس من ذلك لا نعرف الولي إلا بطاعة الأوامر الشرعية والانتهاء عن النواهي، علمًا بأن الولي في الشرع هو من جمع بين الإيمان والتقوى.

السادس: ومن الأدلة الدالة على نبوته أيضًا قوله تعالى: ﴿**هذا فراق بيني وبينك**﴾ لأنه لو كان مجرد ولي تابع لنبي وقته لم يرغب بأي حال من الأحوال عن مرافقة نبي الله موسى عليه السلام.

وفي «المنار المنيف» نقلاً عن ابن الجوزي: «فكيف يرضى لنفسه بمفارقة مثل موسى عليه السلام ثم يجتمع بجهلة العباد الخارجين عن الشريعة الذين لا يحضرون جمعة ولا جماعة ولا مجلس علم وكل منهم يقول: قال لي الخضر، جاءني الخضر، أوصاني الخضر، فياعجبًا له يفارق الكليم ويدور على صحبة جاهل لا يصحبه إلا شيطان رجيم سبحانك هذا بهتان عظيم»[1].

القضية الثانية: هل الخضر عليه السلام مازال حيًّا أو مات؟

أولاً: من قال إن الخضر عليه السلام مازال حيًّا:

ذهب الصوفية إلى أن الخضر حي يرزق، وذكر النووي اتفاق الصوفية على

---

١ ـ «المنار» (ص ٧٥ ـ ٧٦) ونقله الألوسي في «روح المعاني» (١٥/ ٣٢١).

ذلك فقال: «واختلفوا في حياة الخضر ونبوته، فقال الأكثرون من العلماء: هو حي بين أظهرنا وذلك متفق عليه عند الصوفية وأهل الصلاح والمعرفة وحكاياتهم في رؤيته والاجتماع به والأخذ عنه وسؤاله وجوابه ووجوده في المواضع الشريفة ومواطن الخير أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر»[1].

ويبدو أنه قد انضم إلى الصوفية في القول بحياة الخضر غيرهم من المشعوذين والمنتسبين إلى الخرافة. يقول ابن الجوزي: «وقد أُغرى خلق كثير من المهوسين بأن الخضر حي إلى اليوم، ورووا أنه التقى بعلي بن أبي طالب، وبعمر بن عبد العزيز وأن خلقًا كثيراً من الصالحين رأوه. وصنف بعض من سمع الحديث ولم يعرف علله كتابًا جمع فيه ذلك، ولم يسأل عن أسانيد ما نقل. وانتشر الأمر إلى أن جماعة من المتصنعين بالزهد يقولون: رأيناه وكلمناه...»[2].

وممن رجح القول بحياته القرطبي في تفسيره[3].

ثانيًا: دليل من قال: إن الخضر حي إلى اليوم:

إن الذين ذهبوا إلى أن الخضر عليه السلام حي بين أظهرنا استدلوا على ذلك بنوعين من الأدلة:

أما النوع الأول: فأخبار موقوفة ومرفوعة يروونها في حياته والتقائه ببعض الأنبياء أو الصحابة والتابعين. وأورد الجيلاني أكثر تلك الأخبار مستدلاً بها على حياة الخضر[4].

وأما النوع الثاني: فقصص المنتسبين إلى الزهد والتصوف في لقياهم إياه. وهذه القصص من الكثرة بحيث جعل النووي يقول كلمته السابقة.

المناقشة:

أما الأحاديث التي تروى في شأن حياته فقد كفانا مؤنة البحث والتفتيش عن

---

١ - «تهذيب الأسماء واللغات» (١/١٧٧).
٢ - «الموضوعات» (١/١٩٧).
٣ - «الجامع» (٣/٢٨٩، ١١/٤١).
٤ - انظر: «الغنية» (٢/٣٩-٤٠).

أسانيدها علماء العلل المحققون، فأُورد فيما يلي بعض كلماتهم في هذه الصدد:

١ – نقل ابن الجوزي تلك الأحاديث بأسانيدها ثم قال: «هذه الأحاديث باطلة»[١].

٢ – قال الحافظ ابن القيم: «والأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته، كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد»[٢].

٣ – نقل الحافظ ابن كثير تلك الأحاديث ثم قال: «هذه الروايات والحكايات هي عمدة من ذهب إلى حياته إلى اليوم، وكل من الأحاديث المرفوعة ضعيفة جدًّا، لا تقوم بمثلها حجة في الدين»[٣].

وقال أيضًا: «وجاء ذكره في بعض الأحاديث، ولا يصح شيء من ذلك»[٤].

٤ – نقل الحافظ ابن حجر قول أبي الخطاب ابن دحية[٥]: «ولا يثبت اجتماع الخضر مع أحد من الأنبياء إلا مع موسى كما قص الله تعالى من خبرهما، وجميع ما ورد في حياته لا يصح منها شيء باتفاق أهل النقل، وإنما يَذكر ذلك مَن يروي الخبر ولا يذكر علته، إما لكونه لا يعرفها، وإما لوضوحها عند أهل الحديث»[٦].

يقول الأمين الحاج محمد: «نجد المتصوفة والعامة يقولون بحياته وتعميره إلى الآن وحتى قيام الساعة. وليس للقائلين بذلك من حجة سوى الأخبار الواهية والحكايات الباطلة والرؤى المنامية والهواتف الشيطانية»[٧].

أقول: ليس بين تلك الأحاديث حديث يلتفت إليه سوى خبر واحد رواه يعقوب بن سفيان: حدثني محمد بن عبد العزيز (الرملي) قال حدثنا ضمرة (هو ابن ربيعة) عن السري بن يحيى، عن رياح بن عبيدة، قال: «رأيت رجلاً يماشي

---

١ – «الموضوعات» (١/١٩٥-١٩٧).
٢ – «المنار المنيف» (ص ٦٧).
٣ – «البداية والنهاية» (١/٣٣٤).
٤ – «تفسير القرآن» (٣/١٦٢).
٥ – هو عمر بن الحسن بن علي المشهور بابن دحية. فقيه، محدث، أندلسي، ظاهري، ولد سنة (٥٤٤هـ) وتوفي سنة (٦٣٣هـ) بالقاهرة. انظر: «شذرات الذهب» (٥/١٦٠ - ١٦١) و«معجم المؤلفين» (٧/٢٨٠-٢٨١).
٦ – «الزهر النضر» (ص ٣٢).
٧ – «الخضر نسبه - نبوته - تعميره» (ص ٢٣).

عمر بن عبد العزيز معتمداً على يديه، فقلت في نفسي: إن هذا الرجل جاف. قال: فلما انصرف من الصلاة قلت: من الرجل الذي كان معتمداً على يدك آنفًا؟ قال: وهل رأيته يا رباح؟ قلت: نعم. (قال)[1] ما أحسبك إلا رجلاً صالحًا. قال: ذاك أخي الخضر بشرني أني سألي وأعدل»[2].

فهذا الخبر رغم أن الحافظ ابن كثير نقل عن أبي الفرج ابن الجوزي قوله: «إن الرملي مجروح عند العلماء»[3]. ورغم أن ابن الجوزي نقل عن أبي الحسين ابن المنادي[4]. قوله: «حديث الرياح كالرياح»[5]. إلا أنه أقل الأخبار الواردة في حياة الخضر ضعفًا وبطلانًا[6]. ولهذا قال الحافظ ابن حجر: «هذا أصلح إسنادٍ وقفت عليه في هذا الباب»[7].

وقال أيضًا: «لا بأس برجاله، ولم يقعَ لي إلى الآن خبر ولا أثر بسند جيد غيره»[8].

وممن أخرج الخبر أيضًا أبو نعيم[9]، وابن الجوزي[10]، ولم يتكلم فيه تصحيحًا ولا تضعيفًا. وسيأتي قريبًا إن شاء الله مناقشة الخبر من حيث الصحة أو الضعف والاستدلال به.

ثالثًا: من قال إن الخضر مات: ذهب جمهور أهل العلم إلى أن الخضر

---

١ – ليست عند الفسوي، ولكنها عند ابن الجوزي في سيرة عمر (ص ٥٤)، و«الموضوعات» (١/١٩٩).

٢ – «المعرفة والتاريخ» (١/٥٧٧). ٣ – «البداية» (١/٣٣٤).

٤ – هو أحمد بن جعفر المعروف بابن المنادي أبو الحسين، عالم مشارك في كثير من العلوم، كثير التصانيف. ولد سنة (٢٥٦هـ) أو (٢٥٧هـ) وتوفي سنة (٣٣٦هـ). انظر: «البداية والنهاية» (١١/٢١٩) و«معجم المؤلفين» (١/١٨٣).

٥ – «الموضوعات» (١/١٩٩).

٦ – محمد بن عبد العزيز صدوق يهم (التقريب رقم ٦٠٩٣خ تم س)، وضمرة: صدوق يهم قليلاً «التقريب» رقم (٢٩٨٨بخ س)، والسري ثقة لم يتكلم فيه غير الأزدي وخطأه العلماء في ذلك. انظر: ترجمته في «التهذيب» (٣/٤٦٠ - ٤٦١) و«التقريب» رقم (٢٢٢٣) بخ س. ورياح ثقة «التقريب» رقم (١٩٧٣).

٧ – «الزهر النضر» (ص ٧٦). ٨ – «الفتح» (٦/٥٠١).

٩ – «الحلية» (٥/٢٥٤) في ترجمة عمر.

١٠ – «سيرة عمر (ص ٥٤، ٥٥) و في «الموضوعات» (١/١٩٩).

مات[1]، وأجمع عليه المحققون منهم[2]. ومنهم: البخاري[3]، وإبراهيم الحربي[4]. الذي سئل عن بقائه فقال: «من أحال على غائب لم ينتصف منه، وما ألقى هذا بين الناس إلا الشيطان»[5]، وأبو الخطاب ابن دحية[6]، وأبو الحسين بن المنادي الذي قال: «بحثت عن تعمير الخضر وهل هو باق أم لا فإذا أكثر المغفلين مغترون بأنه باق من أجل ما روي في ذلك»[7]، وابن الجوزي، حيث حكم على الأحاديث الواردة في حياته بالبطلان، وحيث ألف كتابًا مستقلاً في الموضوع أورد فيه أدلة دامغة على موته[8]. والقاضي أبو يعلى[9]، حيث ذكر جملة من الأدلة على موته[10]، والقاضي أبو بكر بن العربي[11]،[12] وأبو حيان الأندلسي[13]، وشيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: «والصواب الذي عليه محققو العلماء أن إلياس والخضر ماتا»[14]. وحيث ذكر ابن القيم أن ابن تيمية ألف جزءًا في وفات الخضر[15]، وكذلك ابن القيم[16]، والحافظ ابن حجر، حيث استعرض أدلة الجانبين ثم قال: والذي تميل إليه النفس من حيث الأدلة القوية

---

١ – انظر: القرطبي (١١/ ٤١).
٢ – انظر: «المنار المنيف» (ص ٦٩، ٧٢).
٣ – القرطبي (١١/ ٤١)، و«الموضوعات» (١/ ٢٠٠)، و«المنار» (ص ٦٧)، و«الزهر» (ص ٣١، ٣٦) و«روح المعاني» (١٥/ ٣٢١)، و«تفسير القاسمي» (١١/ ٧٦).
٤ – هو إبراهيم بن إسحاق بن بشير الحربي، أحد أئمة الحديث، سماه الذهبي شيخ الإسلام، ولد سنة (١٩٨هـ) وتوفي سنة (٢٨٥هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٨ - ٤٠) و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٤) و«سير النبلاء» (١٣/ ٣٥٦).
٥ – «الموضوعات» (١/ ١٩٩)، و«المنار» (ص ٦٧)، و«روح المعاني» (١٥/ ٣٢١).
٦ – «الزهر» (ص ٣٢)، و«القاسمي» (١١/ ٧٦).
٧ – «الزهر» (ص ٣٨).
٨ – ذكره ابن كثير في «البداية» (١/ ٣٣٠).
٩ – هو محمد بن محمد بن الحسين أبو يعلى. فقيه، أصولي، محدث، تولى القضاء بالعراق أكثر من مرة. ولد سنة (٤٩٤هـ) وتوفي سنة (٥٦٠هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٤/ ١٩) و«معجم المؤلفين» (١١/ ٢٧٦).
١٠ – وساقها الآلوسي في «الروح» (١٥/ ٣٢٠ - ٣٢١).
١١ – هو القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، إمام من أئمة الفقه والتاريخ، ولد بأشبيلية سنة (٤٦٨هـ) وتوفي سنة (٥٤٣هـ). انظر: «طبقات المالكية» (ص ١٣٦).
١٢ – «تفسير القرطبي» (١١/ ٤١).
١٣ – «البحر المحيط» (٦/ ١٤٧).
١٤ – منهاج السنة النبوية» (١/ ٩٧).
١٥ – أسماء مؤلفات ابن تيمية (ص ٢٢).
١٦ – انظر: المنار (ص ٦٧).

خلاف ما يعتقده العوام من استمرار حياته»[1]. ومنهم العلامة محمد الأمين الشنقيطي[2]، وغير هؤلاء من العلماء المحققين.

رابعًا: أدلة القائلين بموت الخضر عليه الصلاة والسلام:

إن الأدلة القاضية بموت الخضر من الكثرة بحيث يصعب عدها وإحصاؤها، ولكن حسبنا من ذلك ما تقوم به الحجة على كل باحث عن الحق، وعلى كل معاند متتبع للشبهات لكي يبني عليها ما يوافق هواه من البدع والخرافات والعقائد الفاسدة. فنذكر منها:

١ - قوله تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ**﴾ [الأنبياء: ٣٤].

ينقل ابن كثير عن ابن الجوزي قوله: «فالخضر إن كان بشرًا فقد دخل في هذا العموم لا محالة، ولا يجوز تخصيصه منه إلا بدليل صحيح» ثم أردف ابن كثير قائلاً: «والأصل عدمه حتى يثبت، ولم يذكر ما فيه دليل على التخصيص عن معصوم يجب قبوله»[3].

قال الشنقيطي: «فقوله **(لبشر)** نكرة في سياق النفي، فهي تعم كل بشر، فيلزم من ذلك نفي الخلد عن كل بشر من قبله، والخضر بشر من قبله، فلو كان شرب من عين الحياة وصار حيًّا خالداً إلى يوم القيامة لكان الله قد جعل لذلك البشر الذي هو الخضر من قبله الخلد»[4].

٢ - قوله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر حياته: «**أرأيتكم ليلتكم هذه؟ فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد**» متفق عليه من حديث ابن عمر[5].

---

١ - «الزهر النضر» (ص ٨٢).
٢ - انظر: «أضواء البيان» (٤/ ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨).
٣ - «البداية والنهاية» (١/ ٣٢٤).
٤ - «أضواء البيان» (٤/ ١٦٤).
٥ - البخاري: العلم - باب السمر في العلم (١/ ٥٨ ح ١١٦) وانظر أيضًا حديث (٥٦٤، ٦٠١)، ومسلم: فضائل الصحابة - باب (٥٣) (٤/ ١٩٦٥).

ومعنى الحديث ـ كما فسره عبد الله بن عمر ـ لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد. يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن.

وفي إحدى روايات مسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال قبل أن يموت بشهر: «ما من نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ»[1].

قال الآلوسي: «وهذا أبعد من التأويل»[2].

ونقل ابن حجر عن ابن بطال[3] قوله: «إنما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن هذه المدة تخترم الجيل الذي هم فيه»[4].

ولما سئل البخاري عن الخضر وإلياس هل هما حيَّان؟ قال: «كيف يكون هذا وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: **أرأيتكم**... فذكره»[5].

وهو دليل صريح في أن الخضر لو كان موجوداً على الأرض حين قال ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكان قد مات منذ وقت بعيد، وهذا يدل على بطلان دعاوى لقيا الخضر التي لا يزال يصدرها أنصار الفكر الصوفي من وقت لآخر. ولهذا قال القرطبي ـ مع كونه ممن يرجح حياة الحضر ـ: «إن الحديث مما يقضي بموت الخضر عليه السلام الآن»[6].

وقال في شرح الحديث: «قال علماؤنا: وحاصل ما تضمنه هذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام أخبر قبل موته بشهر أن كل من كان من بني آدم موجوداً في ذلك لا يزيد عمره على مائة سنة لقوله عليه الصلاة والسلام: **ما من نفس منفوسة**»[7].

---

١ ـ (٤/١٩٦٦).
٢ ـ «روح المعاني» (١٥/٣٢٠).
٣ ـ هو علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي المالكي، محدث، فقيه، له «شرح الجامع الصحيح للبخاري»، توفي سنة (٤٤٩هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (٧/٨٧).
٤ ـ الفتح (١/٢٥٦).
٥ ـ «المنار المنيف» (ص ٦٧) و«الزهر» (ص ٣٦)، و«روح المعاني» (١٥/٣٢٠).
٦ ـ «الجامع» (١١/٤١).
٧ ـ المصدر السابق (١١/٤٢).

٣ – قوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر: «**اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض**»[١].

قال ابن القيم: «سئل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقال: لو كان الخضر حيًّا لوجب عليه أن يأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويجاهد بين يديه ويتعلم منه، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر: «**اللهم إن تهلك**.... فذكر الحديث» وكانوا ثلاث مائة وثلاثة عشر رجلاً، معروفين بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم فأين كان الخضر حينئذ؟»[٢].

ولا ريب أن عدم مجيئه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمبايعته والصلاة معه والانضمام إلى صفه في الجهاد لمن الأدلة القوية الدالة على موته. وعلى هذا يكون الخضر صاحب موسى مات؛ لأنه لو كان حيًّا للزمه المجيء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والإيمان به واتباعه[٣]. وقد قال تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ**﴾ [آل عمران: ٨١].

قال علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما: «ما بعث الله نبيًّا من الأنبياء إلا أخذ عليه الميثاق، لئن بعث الله محمداً وهو حي ليؤمنن به وينصرنه»[٤].

«فالخضر إن كان نبيًّا أو وليًّا فقد دخل في هذا الميثاق، فلو كان حيًّا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكان أشرف أحواله أن يكون بين يديه، يؤمن بما أنزله الله عليه، وينصره أن يصل أحد من الأعداء إليه؛ لأنه إن كان وليًّا

---

١ – سبق تخريجه (١/١٣٨).

٢ – «المنار المنيف» (ص ٦٨) وأورده في «روح المعاني» كذلك (١٥/٣٢٠).

٣ – انظر: «الزهر النضر» (ص ٣٦).

٤ – «تفسير ابن كثير» (١/٥٦٥).

فالصديق أفضل منه، وإن كان نبيًّا فموسى أفضل منه»[1].

وقال ابن تيمية: «لو كان الأنبياء المتقدمون قبله أحياء لوجب عليهم متابعته ومطاوعته[2] ثم أورد الآية والأثر.

هذا وألف أبو الفرج ابن الجوزي كتابًا مستقلاً في هذه المسألة سماه: «عجالة المنتظر في شرح حال الخضر» ذكره الحافظ ابن كثير ونقل منه في مواضع[3].

ويبدو أن ابن القيم قد نقل منه أمهات الأدلة القاضية بموت الخضر، غير أنه لم يذكر الكتاب الذي نقل منه[4].

قال ابن الجوزي[5]: «والدليل على أن الخضر ليس بباقٍ في الدنيا أربعة أشياء: القرآن، والسنة، وإجماع المحققين من العلماء، والمعقول»[6]. ثم قال: «أما الدليل من المعقول فمن عشرة أوجه[7]. ثم ساقها ومنها:

٤ ـ أن الذي أثبت حياته يقول: إنه ولد آدم لصلبه، وهذا فاسد لوجهين:

أحدهما: أن يكون عمره الآن ستة آلاف سنة... ومثل هذا بعيد في العادات أن يقع في حق البشر.

والثاني: أنه لو كان ولده لصلبه أو الرابع من ولد ولده ـ كما زعموا ـ وأنه كان وزير ذي القرنين، لكان مهول الخلقة مفرط الطول والعرض[8]، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال:

---

١ ـ «البداية» (١/٣٣٤).

٢ ـ «مجموع الفتاوى» (١١/٤٢٣).

٣ ـ «انظر البداية» (١/٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦).

٤ ـ إنما قلت ذلك لأن تلك المنقولات لا توجد في مظانه من كتاب «الموضوعات» حيث ساق فيه (١/١٩٣ ـ ١٩٩) جملة من الأحاديث الموضوعة المتعلقة بالخضر ولم يذكر الوجوه التي نقلها ابن القيم.

٥ ـ «المنار المنيف» (ص ٦٩ ـ ٧٦).

٦ ـ ثم ذكر من القرآن آية الأنبياء السابقة، ومن السنة: حديث **أرأيتكم**... ثم ذكر بعض المحققين كالبخاري وغيره.

٧ ـ أما صاحب كتاب (الخضر ـ نسبه ـ ونبوته ـ وتعميره) (ص ٤٥) فقد عزا هذه الأوجه إلى ابن القيم. فيبدو أنه لم يتفطن إلى أنه ناقل عن أبي الفرج.

٨ ـ انظر: «روح المعاني» (١٥/٣٢١).

« **خلق الله آدم طوله ستون ذراعًا** . . . الحديث وفيه: **فلم يزل الخلق ينقص بعده حتى الآن** »[1] وما ذكر أحد ممن[2] رأى الخضر أنه رآه على خلقة عظيمة، وهو من أقدم الناس.

٥ – أنه لو كان الخضر قبل نوح لركب معه في السفينة ولم ينقل هذا أحد.

٦ – أنه قد اتفق العلماء أن نوحًا لما نزل من السفينة مات ومن كان معه، ثم مات نسلهم ولم يبق غير نسل نوح، والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ** ﴾ [الصافات: ٧٧] وهذا يبطل قول من قال: إنه كان قبل نوح.

٧ – إن هذا لو كان صحيحًا أن بشرًا من بني آدم يعيش من حين يولد إلى آخر الدهر ومولده قبل نوح لكان هذا من أعظم الآيات والعجائب، وكان خبره في القرآن مذكورًا في غير موضع؛ لأنه من أعظم آيات الربوبية، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى من أحياه ألف سنة إلا خمسين عامًا وجعله آية فكيف بمن أحياه إلى آخر الدهر، ولهذا قال بعض أهل العلم: « ما ألقى هذا بين الناس إلا شيطان ».

٨ – إن غاية ما يتمسك به من ذهب إلى حياته حكايات منقولة يخبر الرجل بها: أنه رأى الخضر. فيالله العجب! هل للخضر علامة يعرفه بها من رآه؟ وكثير من هؤلاء يغتر بقوله: أنا الخضر. ومعلوم أنه لا يجوز تصديق قائل ذلك بلا برهان من الله. فأين للرائي أن المخبر له صادق لا يكذب.

قلت: هذه قاصمة ظهر لكل من يزعم أنه يلتقي به؛ لأنه لا يدري على وجه يقرب من اليقين أن من رآه هو الخضر، فكيف يجزم به؟

ذكر أبو حيان « أن ابن دقيق العيد[3] كان يخبر عن شيخ له أنه رأى الخضر

---

١ – البخاري: الأنبياء ـ باب خلق آدم وذريته (٢ / ٤٥٠ ح ٣٣٢٦) ومسلم: الجنة باب (١١) (٤ / ٢١٨٣ ـ ٢١٨٤).

٢ ـ الأولى أن يقال: ممن ادعى أنه رآه.

٣ – علي بن محمد بن علي بن وهب القشيري المعروف بابن دقيق العيد، فقيه اشتغل بالقضاء فترة، ولد بقوص سنة (٦٥٧هـ) وتوفي بالقاهرة سنة (٧١٦هـ). انظر: « معجم المؤلفين » (٧ / ٢٢٤).

وحدثه، فقيل له: من أعلمه أنه الخضر ومن أين عرف ذلك؟ فسكت»[1].

٩ – أن الخضر فارق موسى بن عمران كليم الرحمن ولم يصاحبه وقال له: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨] فكيف يرضى لنفسه بمفارقته لمثل موسى ثم يجتمع بجهلة العباد الخارجين عن الشريعة الذين لا يحضرون جمعة ولا جماعة ولا مجلس علم، ولا يعرفون من الشريعة شيئًا.... فيا عجبًا له يفارق كليم الله تعالى ويدور على صحبة الجهال ومن لا يعرف كيف يتوضأ، ولا كيف يصلي؟

١٠ – أن الأمة مجتمعة على أن الذي يقول: أنا الخضر، لو قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كذا وكذا لم يلتفت إلى قوله، ولم يحتج به في الدين. فكيف نصدق من قال إنه رأى الخضر فقال كيت وكيت؟

١١ – أنه لو كان حيًّا لكان جهاده الكفار ورباطه في سبيل الله، ومقامه في الصف ساعة، وحضوره الجمعة والجماعة، وتعليمه العلم أفضل له بكثير من سياحته بين الوحوش في القفار والفلوات، وهل هذا إلا من أعظم الطعن فيه والعيب له.

هذا وقد ذكر الحافظ ابن حجر دليلين عدهما أقوى الأدلة على عدم بقائه:

الأول: «عدم مجيئه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

الثاني: انفراده بالتعمير من بين أهل الأعصار المتقدمة بغير دليل شرعي»[2].

إذا تقرر كل ما سبق علمنا علمًا لا يتطرق إليه شك ولا ريب أن الخضر نبي من أنبياء الله تعالى أوحى الله إليه بأحكام خاصة لم يكن موسى عليه السلام على علم بها قبل تفسير أسبابها. وأنه مات منذ عهد بعيد، ودعوى مقابلته إما أن يكون كذبًا من المدعي، وإما أن يكون مما يلقيه الشيطان على ابن آدم ابتغاء تضليله وصرفه عن طاعة شريعة النبي المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم.

---

١ – «البحر المحيط» (٦/١٤٧).

٢ – «الزهر النضر» (ص ٨٢).

وأما خبر مقابلة عمر بن العزيز له فلا حجة فيه على حياته الآن لما يأتي:

١ – أنه ضعيف لعلتين:

الأولى: وجود محمد بن عبد العزيز الرملي في إسناده قال أبو حاتم[١]: «كان عنده غرائب، ولم يكن عندهم بالمحمود، هو إلى الضعف ما هو»[٢].

وقال أبو زرعة[٣]: «ليس بالقوي»[٤]. وقال الفسوي[٥]: «حافظ»[٦]. وهو ليس توثيقًا له.

الثانية: وجود ضمرة بن ربيعة فيه. قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «وهذا الخبر ضعيف السند، تفرد به ضمرة، وهو معدود في جملة منكراته، فإنه ـ وإن كان ثقة ـ فقد أنكر عليه الإمام أحمد حديث: «**من ملك ذا رحم محرم فهو عتيق**» ورده ردًّا شديدًا، وقال: لو قال رجل: إن هذا كذب لما كان مخطئًا، وأخرجه الترمذي وقال: لا يتابع ضمرة عليه وهو خطأ عند أهل الحديث[٧]. ثم إن في الحديث ما يدل على بطلانه، وهو حياة الخضر عليه السلام»[٨].

٢ – أن هؤلاء المستدلين بهذا الخبر على حياة الخضر عامتهم من المتكلمين الذين يقولون: لا يحتج بحديث الآحاد في العقيدة وإن كان سنده من أصح الأسانيد. فكيف يحتجون بخبر ضعيف على أمر عظيم كاعتقاد حياة الخضر، حيث يترتب عليه أخذ العقائد والأحكام من كل من تلقاه يقول لك: أنا الخضر؟

٣ – أنه لو فرض ثبوته عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله فإنه ليس هناك دليل

---

١ – هو محمد بن إدريس بن المنذر المشهور بأبي حاتم الرازي، أحد الحفاظ، من أقران البخاري ومسلم. ولد في الري سنة (١٩٥هـ)، وتوفي سنة (٢٧٧هـ). انظر: «الأعلام» (٦/٢٧).

٢ – «الجرح والتعديل» (٨/٨).

٣ – هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد المعروف بأبي زرعة الرازي، محدث حافظ، ولد سنة (٢٠٠هـ)، وتوفي بالري سنة (٢٦٤هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (٦/٢٣٩).

٤ – «الجرح والتعديل» (٨/٨) و«المغني في الضعفاء» (ترجمة ٥٧٦٩)، و«الميزان» (ترجمة ٧٨٧٥).

٥ – هو يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، محدث، حافظ، ولد سنة (١٩١هـ). وتوفي سنة (٢٧٧هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (١٣/٢٤٨).

٦ – «المغني» و«الميزان» ـ الموضعان السابقان ـ. وقال ابن حجر: صدوق يهم «التقريب» (ترجمة ٦٠٩٣).

٧ – «جامع الترمذي» (٣/٦٣٨).

٨ – «تحقيق سير أعلام النبلاء» (٥/١٢٢) الهامش.

قاطع بأنه الخضر؛ إذ يحتمل أن يكون من الجن، ذلك لأن عمر مع جلالته وعدالته فإنه ليس معصومًا من الخطأ، وليست هناك علامة يعرف بها الخضر سوى قوله له: أنا الخضر فيصدقه. والإنسان مهما عظم قدره ليس معصومًا من تلاعب الشيطان، إلا من ورد النص باستثنائهم من ذلك كعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ولهذا لما كتب سالم بن عبد الله بن عمر إلى عمر بن عبد العزيز بسيرة عمر ابن الخطاب في الصدقات، وعلق عليها بقوله: «إنك إن عملت بمثل عمل عمر في زمانه ورجاله، في مثل زمانك ورجالك كنت عند الله خيراً من عمر» تعقبه الحافظ الذهبي قائلاً: «هذا كلام عجيب. أنى يكون خيراً من عمر؟ حاشا وكلاَّ، ولكن هذا القول محمول على المبالغة، وأين عز الدين بإسلام عمر؟ وأين شهوده بدراً؟ وأين فرق الشيطان من عمر؟»[1].

فذكر من خصوصيات عمر بن الخطاب التي لم تتوفر لابن عبد العزيز خوف الشيطان منه.

ولذا أيضًا علق العلامة الشنقيطي على خبر التعزية الذي جاء فيه أن شيخًا لا يعرف أتى فعزى الصحابة في وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ولى، فقال بعضهم لبعض تعرفون الرجل؟ فقال أبو بكر وعلي: نعم هو أخو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخضر عليه السلام، علق عليه بقوله: «مردود من وجهين: ـ فذكر في الوجه الأول عدم ثبوت الخبر إسناداً ـ ثم قال: الثاني: أنه على فرض أن حديث التعزية صحيح لا يلزم من ذلك عقلاً ولا شرعًا ولا عرفًا أن يكون ذلك المعزى هو الخضر، بل يجوز أن يكون غير الخضر من مؤمني الجن... وقولهم: كانوا يرون أنه الخضر ليس بحجة يجب الرجوع إليها لاحتمال أن يخطئوا في ظنهم»[2].

قلت: إذا لم يكن ظن أبي بكر وعليٍّ حجة، كان من باب أولى أن لا يكون ظن عمر بن عبد العزيز حجة.

---

١ - «سير النبلاء» (٥/١٢٧).

٢ - «أضواء البيان» (٤/١٦٣ - ١٦٤).

ذكر شيخ الإسلام الصحابة فقال: «ولا كان فيهم من قال: إنه أتاه الخضر، فإن خضر موسى مات، كما بُيِّن هذا في غير هذا الموضع، والخضر الذي يأتي كثيراً من الناس إنما هو جني تصور بصورة إنسي، أو إنسي كذاب، ولا يجوز أن يكون ملكًا مع قوله: أنا الخضر؛ فإن الملك لا يكذب، وإنما يكذب الجني والإنسي... وكان الصحابة أعلمَ من أن يروج عليهم هذا التلبيس»[1].

٤ – أن الخبر لا يعارض حديث «**أرأيتكم ليلتكم هذه...**» لوجهين:

أ ـ أن هذا الخبر على ما فيه من الكلام لا ينهض لمعارضة حديث مخرج في الصحيحين.

ب ـ أن هذا الخبر لو ثبتت القصة الواردة فيه فلا تعارض لأن ذلك كان قبل تمام المائة، فيمكن أن يكون الخضر حيًّا حينئذ ثم مات قبل المائة، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا الوجه فقال: «وهذا لا يعارض الحديث الأول في مائة سنة، فإن ذلك كان قبل المائة»[2].

قلت: لكن هذا التوجيه معلق بشرط لم يتحقق وهو صحة الخبر ولم يصح.

وقبل إقفال هذا المطلب هناك شبهة طالما أوردها بعض الصوفية على منتقديهم في قولهم بحياة الخضر وكونه لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي قولهم: إن ابن حجر العسقلاني إمام في الحديث والفقه وله القدم الراسخة والمشاركة الفعالة في أكثر العلوم الإسلامية، وها هو ذا قد أورد ترجمة الخضر في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة» وهذا يدل على أنه من الصحابة. وللرد على هذه الشبهة التي لا تنطلي إلا على المغفلين نقول:

أولاً: الذي يورد هذه الشبهة واحد من اثنين: إما جاهل مركب لا يدري ما منهج الحافظ في كتابه. وإما أن يكون على علم بذلك لكنه يسعى إلى استغفال خلق الله وإضلالهم وصدهم عن الصراط المستقيم.

---

١ – «مجموع الفتاوى» (١/ ١٤٩).

٢ – «الفتح» (٦/ ٥٠١).

ثانيًا: إلى هؤلاء الخادعين والمخدوعين أسوق كلمة الحافظ ابن حجر في تبريره لإيراد الخضر بالذات في «الإصابة» يقول الحافظ:

«ثم لما التزمت في كتابي «الإصابة في تمييز الصحابة» أن أذكر كل من جاء في خبر من الأخبار أنه لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزم ذِكرى للخضر عليه السلام لأنه من شرط «الإصابة» وإن لم يرد في خبر ثابت أنه من جملة الصحابة»[1].

وبهذه العبارة ـ على وجازتها ـ يعلم أن مجرد ورود ترجمة الرجل في الإصابة ليس دليلاً على كونه من الصحابة.

وفي هذا كفاية للباحثين عن الحق، ومن أراد المزيد فليراجع تفاصيل منهج الحافظ في «الإصابة»[2]. والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: نماذج من نصوص الصوفية الدالة على اعتقاد أن بعض الأشخاص يسعه الخروج عن الشريعة ومناقشتها:

بعد أن عمدت الصوفية إلى تقسيم الدين إلى شريعة وحقيقه صوفية معتمدين على قصة الخضر مع موسى عليهما السلام بنوا على ذلك تجويز مخالفة الشريعة، بإسقاط التكاليف حينًا وبإباحة المنكرات أحيانًا أخرى، حتى قال الشاطبي: «إن كثيراً يتوهمون أن الصوفية أبيح لهم أشياء ولم تبح لغيرهم؛ لأنهم ترقوا عن رتبة العوام المنهمكين في الشهوات إلى رتبة الملائكة الذين سلبوا الاتصاف بطلبها، والميل إليها، فاستجازوا لمن ارتسم في طريقتهم إباحة بعض الممنوعات في الشرع بناء على اختصاصهم عن الجمهور... وهذا باب فتحته الزنادقة بقولهم: إن التكاليف خاص بالعوام ساقط عن الخواص»[3].

ولكي تتضح المسألة أكثر نضع أمام القارئ نماذج متفرقة من مخالفاتهم

---

١ – «الزهر النضر» (ص١٧).

٢ – (١/٣-٤).

٣ – «الموافقات» (٢/٢٤٨-٢٤٩).

للشريعة مع مناقشاتها حسب ما يقتضيه الإيجاز.

أولاً: في مجال العقيدة:

إن أصحاب الفكر الصوفي لم يفتحوا لأنفسهم باب الإضافة في الشريعة والحذف منها وإباحة الخروج عنها لخواصهم وحسب، ولكنهم اقتحموا مجال العقيدة وحاولوا تمييع قضيتها وزلزلة قواعدها الثابتة وضوابطها المحكمة. سأل الشعراني شيخه الخواص: «ما ميزان الكشف في باب الاعتقادات في الله عز وجل؟ فقال: ليس لذلك ميزان مضبوط لأن الحق تعالى قد تعرف إلى كل مخلوق بوجه لا يشاركه فيه مخلوق آخر»[1].

ويقول الشعراني نفسه: «وعليكم بحفظ قلوبكم من الإنكار على الأولياء فإنهم بوابون لحضرات الذات، وإياكم والانتقاد على عقائدهم... فإن عقائد الأولياء مطلقة متجددة في كل وقت بحسب مشاهدتهم للشئون الإلهية، وغيرهم ربما يثبت على عقيدة واحدة في الله حتى يموت لحجابه عن الشئون الإلهية»[2].

قلت: هذه هي النتيجة التي كان يسعى وراءها ويريد الوصول إليها، فقد ذكر أولاً أن العقيدة الإسلامية لا ضوابط بها. ثم تطرق إلى أن عقائد الأولياء غير ثابتة على شيء؛ لأنها متجددة، والمحجوب هو الذي يبقى على عقيدة واحدة.

ومعنى هذا أن لكل أحد أن يأتي في العقيدة بما يظهر له حسب ما يسميه تعرف الإله إليه. ومثل هؤلاء يسألون: هل لم يبين الشارع أحكام الدين التي أُمر بتبليغه؟ وهل لم يحفظ الله دينه حتى لا يتعرض للنقص والتبديل؟ فإذا أقروا بأنه بلغ وأن الدين كامل محفوظ، انقطعت حجتهم واندحروا، وإذا كان الجواب: لا فلا يخلو ذلك عن أحد ثلاثة أمور:

١ - إما أن الله لم يكمل دينه على يد محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو باطلٌ من القول وزور؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣].

---

١ - «الجواهر والدرر» (ص ٢٦٠).

٢ - «درر الغواص» (ص ٨١-٨٢).

٢ – وإما أنه أكمل الدين ولكن الرسول لم يبلغ، وهو مع كونه باطلاً بالحجج فلا يخفى ما فيه من خطورة اتهام الرسول بعدم البيان والطعن في أمانته.

٣ – وإما أن يقروا بكمال الدين وبتبليغ الرسول لكنهم يقولون: إن الصحابة كتموا بعضًا ونسوا بعضًا. وهذا هو قول الشعراني فإنه لما وقف على قول من قال: «كل شيء لا يوجد في القرآن ولا في السنة فليس بخير» قال معلقًا: «قلت: هذا صحيح لو قام دليل على أن كل ما بينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودل عليه نُقل عنه وبلغنا لكن الصحابة رضي الله عنهم قد اعترفوا بأنهم نسوا كثيرًا وأخفوا كثيرًا رأوا المصلحة في إخفائه»[1].

وهذا طعن في أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وطعن في حفظ الله لدينه وهو تعالى يقول: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ [الحجر: ٩][2] فيجب على المؤمن أن يعتقد أن كل ما كلف الله خلقه أن يعلموه ويعملوا به فقد وضعه سبحانه في كتابه وسنة نبيه، وبلغ ذلك كله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا زالت الأجيال تتداولها أمة بعد أمة، فلم ينس من ذلك شيء ولم يكتم؛ لأن اعتقاد كتمان شيء من التكاليف أونسيانه معناه أن الحجة لم تقم على الأمة بكاملها في الحكم المخفي أو المنسي، وهذا ليس من عقائد المسلمين في أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم مع رسالة ربها.

وليس معنى هذا أن جميع أحكام الشرع بلغت جميع أفراد الأمة، بل إن بعض ذلك قد يخفى على بعضهم لكن علمه عند الآخرين.

ثانيًا: الاستهانة بأمر العبادات في حق العارفين:

روى أبو نعيم بإسناده إلى أبي يزيد «أن رجلاً وجه إليه حصيرًا، وكتب معه إليه: صل عليه بالليل. فكتب أبو يزيد إليه: إني جمعت عبادات أهل السموات

---

١ – ط.ك (٢/٥٦).

٢ – ويبدو أنها مأخوذة من الرافضة الذين يدعون أن الصحابة أخفوا فضائل أهل البيت.

والأرضين السبع فجعلتها في مخدة ووضعتها تحت خدي»[1].

وهذا إشارة منه بأنه قد ترك الصلاة بالليل. وهذه قد يكون خطبها هينًا إذ يمكن حملها على النوافل. لكن الرجل لم يسكت عند هذا الحد فبين بيانًا سافرًا بأن العبادة خاصة بغير العارفين فقال:

«عجبت لمن عرف الله كيف يعبده»[2].

وقال أيضًا: «اطلع الله على قلوب أوليائه فمنهم من لم يكن يصلح لحمل المعرفة صرفًا فشغلهم بالعبادة»[3].

نظير هذا قول الخواص: «وإنَّ من عباد الله من تقودهم المعرفة به إليه، وهم يجولون في ميادين المخالفات»[4].

معنى هذا أن العارفين قد انشغلوا بغير العبادة وهذا يخالف كل منقول ومعقول، لأن الله تعالى قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] والعارف بالله وبحقوقه ومحابه ومساخطه لا بد أن يكون من أكثر الناس عبادة لله، ولو أمكن استغناء أحد عن العبادات بحكم علو المرتبة في العرفان لكان أولى الناس بذلك هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم صحابته.

وتجاه هذه البلاوى ليس لنا أن نقول إلا ما قاله الذهبي في آخر ترجمة الحكيم الترمذي: «نعوذ بالله من الإشارات الحلاجية، والشطحات البسطامية، وتصوف الإلحادية، فواحزناه على غربة الإسلام والسنة»[5]. وعند شرح قول القائل:

«تَطَهَّرْ بماءِ الغيب إن كنتَ ذا سِرْ وإلا تيمم بالصعيد وبالصَّخْرْ»

يقول صاحب «جواهر المعاني»: «فالمراد بقوله: «إن كنت ذا سر «أنه لا يرد على العبد ما ذكر من الفتح والفيض الأقدس إلا إذا ورد عليه السر... وإن لم يكن

---

١ – «الحلية» (١٠/٣٥-٣٦).
٢ – المصدر السابق (١٠/٣٧).
٣ – المصدر السابق (١٠/٣٩).
٤ – «الجواهر والدرر» (ص ١٧٥).
٥ – «السير» (٣/٤٤٢).

ذا سرٍّ فلا مطمع له فيما ذُكر من الفتح والفيض الأقدس، ولذا قال الناظم: «وإلا تيمم بالصعيد وبالصخر» أشار بالصعيد إلى ظواهر الشرع التي يكون التطهير بها بتعمل العبد وتكلفه على حد من فقد الماء للوضوء صرفه الشارع إلى التيمم نيابة عن الماء، ومعلوم أن طهارة التيمم ليست كطهارة الماء وإنما تجوز به للضرورة ولفقد الماء... قال الناظم للطالب: إن كنت من أرباب الأسرار فتطهر بماء الغيب؛ لأنه التطهير الكلي... وإن لم تكن أيها الطالب من أرباب الأسرار فتطهر بالصعيد وبالصخر كالذي فقد الماء ونزل للتيمم»[1].

وهذه عبارة صريحة منه بأن الأحكام الشرعية تبقى لغير المفتوح عليه، فيأخذ بها كمن يتيمم لفقد الماء، ومتى وجد الماء ترك التيمم، يعني متى ما جاءته الأسرار والفيض الأقدس ترك ظواهر الشرع التي كان يتمسك بها للضرورة.

وهذا الفكر بطلانه معلوم عند كل من عنده مسكة من العقل أو نصيب من العلم بدعوة رسل الله عليهم الصلاة والسلام.

ورد الفخر الرازي على دعاة هذا الفكر ـ أعني فكر الإباحية ـ فقال: «وهم قوم يحفظون طامات لا أصل لها، وتلبيسات في الحقيقة، وهم يدَّعون محبة الله تعالى، وليس لهم نصيب من شيء من الحقائق، بل يخالفون الشريعة ويقولون: إن الحبيب رفع عنهم التكليف، وهم الأشر من الطوائف وهم في الحقيقة على دين مزدك[2]»[3].

ثالثًا: ترك الطهارة الشرعية:

ومن الانتهاكات التي نصادفها ونحن نتصفح صفحات الفكر الصوفي

---

١ ـ (٢/٥٨ـ٥٩).

٢ ـ مزدك رأس الزنادقة الذي ظهر في أيام قباذ والد الكسرى أنوشروان، فأحل النساء وأباح الأموال، وجعلها مشاعًا كالماء والنار والكلأ. قتله أنوشروان بعد سنة (٥٣١م). انظر: «الملل والنحل» (١/٢٤٩)، و«تبصير المنتبه» لابن حجر (٤/١٢٧٦)، و«الموسوعة العربية» (٢/١٤٦٣).

٣ ـ «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (ص ١١٧).

الاستهانة بأمر الطهارة الشرعية وخاصة عند طائفة منهم يُعرفون بالمجاذيب. وهم من جملة أولياء الصوفية العارفين فيذكر الدباغ ـ بعد أن بين أن السالك والمجذوب كلاهما من العارفين ـ أن السالكين يتجنبون المجاذيب في أمور، فذكر: «أن السالك لا يأكل مع المجذوب، لأن المجذوب لا يبالي بما يخرج على لسانه من سب أو غيره... ولا يلبس ثوبه؛ لأنه لا يتوقى النجاسة»[1].

وقال الشعراني: «وأخبرني الشيخ عبد الواحد[2]... أنه مدح الشيخ بركات الخياط عند الشيخ جمال الدين الصائغ[3] مفتي الجامع الأزهر وجماعة، فقالوا: امضوا بنا نزوره وكان يوم جمعة، فسلم المؤذن على المنارة، فقالوا له: نصلي الجمعة، فقال: مالي عادة بذلك، فأنكروا عليه. فقال: نصلي اليوم لأجلكم، فخرج إلى جامع المارديني فوجد في الطريق مسقاة الكلاب فتطهر منها ثم وقع في مشخة حمير، ففارقوه وصاروا يوبخون الشيخ عبد الواحد الذي جاء بهم إلى هذا الرجل، وصار الشيخ بركات يوبخ عبد الواحد ويقول: إيش هؤلاء الحجارة الذين أتيت بهم»[4].

ياسبحان الله! شيخ كبير متبوع من العارفين يتخلف عن صلاة الجمعة، ويقول: «مالي عادة بذلك» ثم يتطهر بماء نجس فماذا يكون تعليق الحافظ الذهبي الذي وقف على قول سبط ابن الجوزي أن جده «كان يختم في الأسبوع ولا يخرج من بيته إلا إلى الجمعة أو المجلس» فقال: ـ منكرًا على عدم حضوره الجماعة ـ: «فما فعلت صلاة الجماعة؟»[5].

فماذا يكون تعليقه لو وقف على امتناع هذا الشيخ عن صلاة الجمعة مع المسلمين وقوله: ما لي عادة بذلك؟ علمًا بأن أهل العلم مجمعون على وجوب صلاة الجمعة مع اختلاف في وجوب صلاة الجماعة لا في أفضليتها.

---

١ ـ «الإبريز» (ص ١٩٣).
٢ ـ لم أجد له ترجمة في طبقات الشعراني.
٣ ـ لم أجد له ترجمة في طبقات الشعراني.
٤ ـ ط.ك (٢/١٢٥).
٥ ـ «السير» (٢١/٣٧٠).

رابعًا: النهي عن الصلاة:

حكى الشعراني في ترجمة شهاب الطويل[1] أنه «كان ينادي خادمه وهو في الصلاة فإن لم يجئه مشى إليه وصكه ومشى به، وقال: «كم أقول لك لا تعد تصلي هذه الصلاة المشئومة، فلا يستطيع أحد أن يخلصه منه»[2].

لا ريب أن الذي يجمع الناس ويربيهم علي ترك الصلاة لا يمكن أن يكون إلا عدوًّا لله ولرسوله وإن تسمى أو سماه أتباعه بأنه من أجَلِّ الأولياء. أفلم يقرأ هذا المسكين قوله تعالى: ﴿**أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ * عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ**﴾ [العلق: ٩ - ١٠] وهو وعيد أكيد لكل من يفعل هذا الفعل. ووصفه الصلاة بأنها مشئومة يدل على ما وصل إليه هؤلاء من إلحاد وانتهاك لحرمات الشريعة.

ومن المفارقات العجيبة أنه لا يزال في عصرنا توجد جماعات صوفية منتسبة إلى الإسلام وهي تاركة للصلاة وجميع الأحكام الشرعية غارقة في ارتكاب جميع المحرمات، والله المستعان.

خامسًا: الأكل في نهار رمضان:

من الأولياء الذين ترجم لهم الشعراني في طبقاته شيخ يدعى الشريف المجذوب[3]، قال الشعراني: «وكان يأكل في نهار رمضان ويقول: أنا معتوق أعتقني ربي، وكان كل من أنكر عليه يعطبه»[4].

أقول: ليست الغرابة - كل الغرابة - في كون هؤلاء الأولياء ينتهكون قواعد الشرع لكثرة ما يصادفنا من تلك الانتهاكات، لكن الغرابة في الدعايات المضللة التي يدسها ضمن تراجم «الأولياء» هؤلاء المترجمون وعلى رأسهم الشعراني،

---

١ - هو شهاب الدين الطويل النشيلي، كان أصحابه يعتقدون أنه من الجان، لكثرة خوارقه، مات في الحمام بعد سنة (٩٤٠هـ). انظر ط.ك (٢/١٢٢).

٢ - المصدر السابق.

٣ - الشريف المجذوب أحد معاصري الشعراني، صوفي، مصري، غارق، كان متلبسًا ببلع الحشيش، لم يذكر تاريخ وفاته. انظر ط.ك (٢/١٣٠).

٤ - المصدر السابق.

فإنه كثيراً ما يعقب على الفواقر التي يرتكبها رجاله بنحو قوله «وكل من ينكر عليه يحصل له كذا وكذا»، ومعنى هذا أنه يرحب بمثل هذا السلوك الخارج عن الشريعة إن لم يكن يدعو إليه ويحث عليه، وهذا ما تأكد لي حين تأملت منهجه في الطبقات حيث يقول: «وبعد فهذا كتاب لخصت فيه طبقات جماعة من الأولياء الذين يقتدى بهم في طريق الله عز وجل»[1].

ومن هنا تعلم أن خطورة كتابه ليست محصورة في سرد تلك السخافات، ولكن الخطورة كل الخطورة في زعمه أن تلك البلايا إنما صدرت من أناس يقتدى بهم؛ لأن في ذلك دعوة عامة إلى العمل بمثل عملهم.

سادساً: النهي عن الحج:

سئل الشيخ علي بن محمد وفا: «عن مريد ادعى أنه شهد كمال أستاذه ثم أراد السفر عن حضرته لزيارة مكة أو المدينة أو بيت المقدس، واستدل على ذلك بسفر عمر رضي الله عنه من حضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى مكة لوفاء نذره. فقال: المريد الصادق أول ما يشهده في شيخه الكمال يجده في حضرة الحق التي بها أرواح أئمة الهدى أجمعين بالنسبة إليه. فكيف مع هذا يفارق تلك الحضرة لمواضع آثار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام التي هي دون الحضرة التي شهد أستاذه فيها...»[2].

أقول: انظر إلى هذا القصور الخطير تجد لماذا لا يجد هؤلاء غضاضة في ترك الحج والعمرة في الوقت الذي لا يفكرون في التخلف عن شد رحالهم إلى مشاهد شيوخهم، لكن يرد هذا الباطل:

١ – أن الحج فريضة من فرائض الإسلام أمر الله بها أمراً قاطعاً كل من استطاع إليه سبيلاً، فصدُّ الناس عنه بمثل هذا التفلسف محاربة لدين الله وصد عن بيته.

٢ – أن عمرة عمر لم تكن واقعة عين وقعت بسبب النذر فقط، بل حج

---

١ – ط.ك (١/٣).

٢ – المصدر السابق (٢/٢٥).

واعتمر كثير من الصحابة في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل وجعل أبا بكر أميراً على الحج سنة تسع وحج معه من المسلمين ألوف مؤلفة.

٣ ـ أن زيارة هذه الأماكن الثلاثة أذن بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال: «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى**»[١].

٤ ـ أن من الباطل أن يتصور أحد أن حضرات الأنبياء دون حضرة أستاذه، وفي ذلك دليل آخر على أنهم يفضلون أولياءهم على أنبياء الله عز وجل.

٥ ـ أن الشعراني الذي نقل هذا الهراء منوهاً به لو كان يسير على منهج موحد للزمه أن يرد على هذا الكلام؛ لأنني وجدته يرد على علي بن إبراهيم الحصري[٢] حيث قال: «مكثت زماناً إذا قرأت القرآن لا أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم، وأقول: من الشيطان الرجيم حتى يحضر كلام الحق؟» رد عليه الشعراني فقال: «ولعل هذا وقع منه قبل الكمال... وقد أمر الله عز وجل أشرف المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم بالاستعاذة من الشيطان فلو كان عدم شهوده كمالاً لكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولى بذلك»[٣]. ولا فرق بين ما رحب به وما رده.

سابعاً: النهي عن الإنفاق في سبيل الله:

إننا لا نتوقع ممن وقف موقف الصوفية المنحرف تجاه العقيدة والطهارة والصلاة والصيام والحج، أن يكون له موقف إيجابي نحو الإنفاق في سبيل الله. والفلسفة الصوفية القاضية بالنهي عن الإنفاق في سبيل الله على الفقراء مبنية على دعوى شهود «الحقيقة الكونية» والتفسير الصوفي لذلك أن الله أفقر هؤلاء الفقراء

---

١ ـ متفق عليه. انظر: (١/٩٦، ٩٩) من هذه الرسالة.

٢ ـ هو أبو الحسن علي بن إبراهيم الحصري، صوفي من أصحاب الشبلي، بصري سكن بغداد، ومات بها سنة (٣٧١هـ). انظر ط.ك (١/١٠٥).

٣ ـ المصدر السابق

لحكمة يعلمها فلا ينبغي لأحد أن يتدخل فيما لا يعنيه فيحاول إغناء من أفقره الله.

يقول الشعراني: أنه سمع شيخه عليًّا الخواص يقول لأخي الشعراني أفضل الدين: «إياك أن ترق لمن أفقره الله تعالى من الدنيا بعد غناه فتعطيه أكثر من قوت يومه، فإن الله تعالى ما أفقره إلا لحكمة بالغة وربما عاقبك الحق تعالى بنظير ذلك»[1].

ويقول الشعراني: «وسألته: هل أتكرم وأوثر أهل القلة أم أتأدب مع الله تعالى الذي أفقرهم؟ فقال: الأدب أرجح عندي فإنه ما أفقر غنيًّا إلا لحِكَمٍ أراد إظهارها فلا تجهل. فإن كل ما في الوجود بمرأى من الله تعالى ومسمع، فاصحبه تعالى بالأدب معه ومع مصنوعاته بما هي عليه»[2]. قلت: هذه هي نتيجة البعد عن الكتاب والسنة والاعتماد على الأوهام والخيالات، فأين آيات الله القرآنية التي تأمر بالزكاة وتحث على مساعدة المحتاجين، وعلى الجهاد في سبيل الله بالنفس والمال؟ وتنادى بأن في أموال الأغنياء حقًّا للسائل والمحروم؟

والعجيب أنهم يستندون على قصة الخضر في هذه الفلسفة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما احتجاجهم بقصة موسى والخضر فيحتجون بها على وجهين» ثم بيَّن الوجه الأول بقوله: «أن يقولوا إن الخضر كان مشاهداً الإرادة الربانية الشاملة، والمشيئة الإلهية العامة، وهي «الحقيقة الكونية» فلذلك سقط عنه الملام فيما خالف الأمر والنهي الشرعي. وهو من عظيم الجهل والضلال، بل من عظيم النفاق والكفر، فإن مضمون هذا الكلام: أن من آمن بالقدر وشهد أن الله رب كل شيء لم يكن عليه أمر ولا نهي، وهذا كفر بجميع كتب الله ورسله، وما جاءوا به من الأمر والنهي وهو من جنس المشركين الذين قالوا: ﴿**لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ**﴾ [الأنعام: ١٤٨] ... وفي سورة يس ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ**

---

١ – ط.ك (٢/١٤٥).

٢ – «درر الغواص» (ص ٥٢).

أَنتُمْ إِلاَّ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس: ٤٧] . . . إلى أن قال: وهؤلاء هم «القدرية المشركة» الذين يحتجون بالقدر على دفع الأمر والنهي هم شر من القدرية الذين هم مجوس هذه الأمة»[١].

ثامنًا: النهي عن الوصية الشرعية:

إن من يتأمل فكر هؤلاء المتصوفة وتعاليمهم التي ينشرونها على أتباعهم يدرك أن هدفهم هو نسخ الشريعة الإسلامية بكاملها بتعاليمهم التي تمكنوا من إقناع تلاميذهم بها، وبذلوا كل ما بوسعهم من مكر ودهاء في سبيل نشرها على جمهور المسلمين. وحتى الوصية وهي من تعاليم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تسلم منهم فيقول الشعراني:

«سألته عن شيء أوصي به عند الموت يُفعَلُ بعدي فقال: لا تفعل شيئًا من ذلك، فإني وأنت ليس لنا مع الله اختيار في دار الدنيا فكيف نختار شيئًا بعد الموت[٢].

كنا ننتظر من الشعراني أن يرد عليه بأن أشرف المرسلين هو الذي أمر بالوصية، وتعاليمه أولى بالاتباع وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم لكنه لم يفعل.

عن عبد الله بن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين (وفي رواية ثلاث ليال) إلا ووصيته عنده مكتوبة**» متفق عليه[٣].

تاسعًا: إباحة المحرمات:

لم تقف محاولات نسخ أنصار الفكر الصوفي للشريعة عند حد إسقاط التكاليف ولكنها تناولت المحظورات الشرعية بالإباحة، وفتح أبوابها أمام المريدين

---

١ – «مجموع الفتاوى» (١١ / ٤٢٠ - ٤٢١). ٢ – «درر الغواص» (ص ٢٠).

٣ – البخاري: الوصايا - باب (١) (ح ٢٧٣٨)، ومسلم: الوصية (ح ١ - ٤).

وغيرهم. ووسائلهم في ذلك متعددة بين ا لتصريح والتكني.

يقول الدباغ: «الشيخ للمريد في درجة لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإيمانه متعلق به، وكذا سائر أموره الدينية والدنيوية.

فقال له ابن مبارك تلميذه: إني أخاف من الله تعالى في أمور فعلتها. فقال لي: ما هي؟ فذكرت له ما حصل، فقال لي: لا تخف من هذه الأشياء، ولكن أكبر الكبائر في حقك أن تمر عليك ساعة ولا أكون في خاطرك. فهذه هي المعصية التي تضرك في دينك ودنياك»[1].

هذا النص يحتوي على طامات أبرزها:

١ – أن الشيخ ـ في عقيدة هؤلاء ـ إله المريد ورسوله.

٢ – نهي المريد عن الخوف من الله.

٣ – إباحة جميع المعاصي له إلا معصية واحدة هي أن تمر ساعة دون أن يكون الشيخ في خاطره. وأحيانًا يكون فتح باب الإباحية عن طريق دعايات مضللة تصدر من الشيخ أو من كبار أتباعه بأن من آمن به دخل الجنة.

ومن ذلك ما نقله الشعراني عن الدسوقي أنه قال: «أنا في السماء شاهدت ربي وعلى الكرسي خاطبته، أنا بيدي أبواب النار غلقتها، وبيدي جنة الفردوس فتحتها، من زارني أسكنته جنة الفردوس»[2].

ومنها: ما نقله عن الشاذلي أنه كان يقول: «طوبى لمن رآني أو رأى من رآني أو رأى من رأى من رآني»[3].

ومنها: ما حكاه أبو الهدى أفندي[4] أن أحد أتباع الرفاعي تمنى كتاب

---

١ – «الإبريز» (ص ٢٤٠).

٢ – ط.ك (١/١٥٤).

٣ – المصدر السابق (١/١٧٠).

٤ – هو محمد بن حسن وادي أبو الهدى الصيادي، صوفي طرقي، كان يحمل المسئولية في فساد الدين والدولة العثمانية، ولد سنة (١٨٤٩م) وتوفي سنة (١٩٠٩م). انظر: «غاية الأماني» (١/١١، ١/٢٣٠ ـ ٢٣١، ٣٧٠) و«معجم المؤلفين» (٩/٢٢٦).

العتق من النار ينزل من السماء، فسقط منها ورقة بيضاء فلم ير فيها كتابة فأتى الرفاعي ولم يخبره بالقصة فنظر إليها وخر ساجداً، وقال: الحمد لله الذي أراني عتق أصحابي من النار في الدنيا قبل الآخرة. فقيل له: هذه بيضاء؟ فقال: أي أولادي يد القدرة لا تكتب بسواد، هذه مكتوبة بالنور»[1].

ومنها: ما ادعاه شاعر رفاعي لشيخه أحمد الرفاعي حيث قال:

«يمد ويحمي الملتَجِي لطريقه سواءٌ بها برٌّ ومَن هو فاجر»[2].

ومنها: قول الفوتي: «وكذا شيخنا... أحمد بن محمد التجاني صدق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخبره به من أنه هو وجميع أحبائه وأهل طريقته من أهل الجنة»[3].

ومن ذلك ما يسميه أهل الطريقة التجانية «بالدائرة الفضلية».

وهذه الدائرة عبارة عن إباحة المعاصي بشتى أنواعها للمريدين التجانيين مع التكفل لهم بالسعادة الأخروية إذا ماتوا.

يقول التجاني: «اعلم أن لله سبحانه وتعالى دائرة تسمى الدائرة الفضلية، وتلك الدائرة مكنوزة من وراء خطوط الدوائر التي هي دوائر الأمر والنهي والجزاء خيراً أو شراً، والاعتبارات واللوازم والمقتضيات، فإن هذه الدوائر[4] هي دوائر عموم الخلق، وتلك الدائرة الفضلية هي دائرة اختصاصه واصطفائه فيضعها لمن شاء من خلقه... ولا يبالي بمن كان فيها أوفى بالعهود أم لا، أم انتهج الصراط المستقيم، أم سقط من المعاصي في الطريق الوخيم... ومن وقع في هذه الدائرة من الخلق كملت له السعادة في الآخرة بلا شوب ألم ولا ترويع»[5].

نلاحظ:

١ – أن هذه الدائرة خارجة عن الشريعة الإسلامية لكونها خارجة عن دوائر

---

١ – «قلادة الجواهر» (ص ٦٧).
٢ – المصدر السابق (ص ٤٣١).
٣ – «الرماح» (٢/٣٧).
٤ – في «الجواهر»: «فإن هذه المراتب هي مراتب...».
٥ – «جواهر المعاني» (٢/١٨٤) و«الرماح» (٢/٣٠).

الأمر والنهي.

يقول الشيخ محمد الطاهر ميغري: «ندرك أن تلك الدائرة كانت واقعة وراء دين الإسلام كله؛ لأن الإسلام يتوقف على الأمر والنهي فقط...

فإذا كانت هذه الدائرة الخبيثة الإلحادية مكنوزة وراء دوائر الأمر والنهي والجزاء خيرا أو شرًّا فمعنى ذلك أن المريد التجاني ليس مكلفًا من قبل الشارع، أو بعبارة أخرى لا تجرى عليه أحكام الشرع التكليفية والوضعية الصادرة من الشارع تبارك وتعالى الواجب على كل مسلم امتثالها»[1].

٢ ـ أن الأوامر والنواهي إنما هي لعموم الخلق، وأما الخواص فلهم الدائرة الفضلية.

٣ ـ كل من دخل في هذه الدائرة الخارجة عن الشريعة فقد نال السعادة في الآخرة.

٤ ـ والعجيب أن الشيخ في هذا الكلام يخاطب أحد حكام الدولة بواسطة رسالة بعث بها إليه. ويظهر من فحوى الخطاب أن الحاكم كان جائرًا كثير الظلم، حيث يقول له فيه: «حتى تكون ذنوبك كلها كلا شيء وحتى تكون حسناتك مقبولة على أي حالة كنت، وإياك أن تستبعد هذا فإن لله سبحانه وتعالى دائرة... إلخ».

فماذا يمكن أن تصل إليه حال الظالم إذا ما خوطب بمثل هذا الكلام من قِبَل من ينظر إليه على أنه حامل لواء الإسلام، بل ولعله كان من أتباع الشيخ؛ لأنهم لا يرون غيرهم أهلاً للدخول في هذه الدائرة كما ستعلم.

٥ ـ قد يقول قائل: إن التجاني لم يدَّعِ أن هذه الدائرة له ولأصحابه، كل ما هنالك أنه نطق بوجودها. **والجواب:**

أ ـ لو فرضنا أنه مجرد ذكر من غير ادعاء فإن ذلك لا ينقص شيئًا من خطورة

---

١ ـ «التحفة السنية» (ص ٩٥).

هذا الكلام؛ لأنه يفتح الباب على مصراعيه أمام كل من يريد الخروج عن الشريعة.

فإذا زجره زاجر رد عليه بأن لله دائرة فضلية من وقع فيها صار من أهل السعادة في الآخرة. ثم لا ننسى أننا نناقش هذا الفكر لا باعتباره فكرًا تجانيًّا وحسب، ولكن باعتباره فكرًا صوفيًّا وهذا من فكرهم ولم يأت به غيرهم.

ب ـ أن سكوت الشيخ عن التصريح بذلك لا يعني عدم التلويح به؛ لأن مجرد ذكر هذه الدائرة وأنها خاصة بأهل الاختصاص يمثل دعوى صارخة بأنه من أهلها؛ لأنه لا يعتبر نفسه بل ولا أتباعه من العوام وإن تظاهروا أحيانًا بأنهم من جملة العوام، لذلك يقول الشيخ عمر الفوتي: «ومن هنا صار جميع أهل طريقته ـ يعني التجاني ـ أعلى مرتبة عند الله تعالى في الآخرة من أكابر الأقطاب، وإن كان بعضهم في الظاهر من جملة العوام المحجوبين»[1].

جـ ـ أن عدم تصريح الشيخ بأن هذه الدائرة له ولأتباعه لا يعني عدم تصريح جميع التجانيين بذلك، فإن الشيخ الفوتي الذي يعد من أكثر التجانيين حماسة في نشر هذه الطريقة، وربما يكون كتابه (الرماح) هو المصدر الثاني لهم بعد (الجواهر) قد صرح بذلك، حيث نقل كلام شيخه عن هذه الدائرة ثم قال: «وفيها أوقع الله تعالى هذا الشيخ الأحمدي... وجعلها سبحانه وتعالى دائرة أهل طريقته وأوقعهم فيها»[2].

ولا ريب أن أخطر ما في هذا الكلام إنما هو جعل الشريعة للعوام دون الخواص؛ لأن معناه استغناء هؤلاء الخواص عن متابعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

سئل ابن تيمية عن قوم داوموا على الرياضة... فرأوا أنهم تجوهروا فقالوا: لا نبالي الآن ما عملنا؛ وإنما الأوامر والنواهي رسوم العوام، ولو تجوهروا لسقطت عنهم... وقالوا: المراد منها ضبط العوام ولسنا نحن من العوام فندخل في حجر

---

١ ـ «الرماح» (٢/ ١٧).

٢ ـ «الرماح» (٢/ ٣٠) بهامش «الجواهر».

التكليف، فكان من بين ما أجاب به:

«وأما قولهم: المراد منها ضبط العوام ولسنا نحن من العوام. فالكلمة الأولى زندقة ونفاق، والثانية كذب واختلاق؛ فإنه ليس المراد من الشرائع مجرد ضبط العوام، بل المراد منها الصلاح باطنًا وظاهرًا، للخاصة والعامة في المعاش والمعاد»[1].

وقال أيضًا: «ومن اعتقد... أن لله رجالاً خواصًّا لا يحتاجون إلى متابعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم بل استغنَوا عنه كما استغنى الخضر عن موسى عليهما السلام فمن اعتقد أن هؤلاء أولياء الله فهو كافر مرتد عن الإسلام باتفاق أئمة الإسلام ولو كان في نفسه زاهدًا عابدًا»[2].

وجملة القول أن نشر هذا الفكر في الأمة يهدف إلى هدم قواعد الإسلام وفتح باب التحلل من المسئوليات الدينية، وباب الانحلال الخلقي في المجتمع الإسلامي. وهذا باب لو فتح لأحد لكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولى به وأحق لكونهم أعلى مقامًا من غيرهم ولكنهم أطهر وأتقى من أن تصدر عنهم مثل هذه الدعاوى العريضة الجوفاء.

هذا: وقد تناول الأستاذ ميغري هذه الدائرة بمناقشات علمية ضافية[3]. غير أنه لم يهتد إلى مصدر هذه الدائرة الحقيقي، فعزاها في الكتاب المذكور إلى(الرماح) و(السر الأكبر) وقال في كتابه الآخر: «أورد الشيخ عمر الفوتي هذه الدائرة في كتاب «الرماح» وكلامه يدل على أنها من ابتكاراته؛ لأنه لم ينسبها إلى أحد كعادته، ولا يفهم القارئ من سياق الكلام أنها منقولة من أحد، ونقلها الشيخ[4] من هناك بألفاظها وحروفها ثم نسبها إلى الشيخ التجاني، ولكننا لم نقف على مصدر لها غير كتاب «الرماح» حسب ما بحثنا في أمهات كتب الطريقة التجانية.

---

١ – «مجموع الفتاوى» (١١/٤١٥-٤١٦). ٢ – «مجموع الفتاوى» (١٠/٤٣٤-٤٣٥).

٣ – في كتابه «التحفة السنية بتوضيح الطريقة التجانية» (ص ٩٣-١٠٨).

٤ – يعني إبراهيم نياس.

وعلى أي حال فإذا ثبت أنها من كلام الشيخ التجاني فإننا نرجح أن يكون مصدرها كتاب «الإفادة الأحمدية لمريد السعادة الأبدية» للسيد الطيب السفياني، ذلك لأن الشيخ محمد الحافظ بن عبد اللطيف الجزائري التجاني نزيل مصر قد تعمد حذف مسائل كثيرة من ذلك الكتاب قبل أن ينشره خوفًا من لذاعة المنتقدين لشيخهم التجاني»[1].

قلت: النص موجود في «جواهر المعاني» ومن كلام الشيخ التجاني نفسه كما رأيت، فلعل الشيخ ميغري لم يسلك المنهج الاستقرائي حين تناول الكتاب بالدراسة وأخذ المادة الصوفية منه.

وفي آخر هذا المطلب نورد نصوصًا من أقوال أهل العلم المحققين الذين ردوا على الفكر الصوفي قولهم في «الحقيقة» وفي «قصة الخضر» وفي إباحة الخروج عن الشريعة بصفة عامة:

قال القرطبي ـ ناقلاً عن شيخه أبي العباس القرطبي[2] ـ:

«ذهب قوم من الزنادقة الباطنية إلى سلوك طريق تستلزم هدم هذه الأحكام الشرعية، فقالوا: هذه الأحكام الشرعية العامة إنما يحكم بها على الأغبياء والعامة، وأما الأولياء وأهل الخصوص فلا يحتاجون إلى تلك النصوص، بل إنما يراد منهم ما يقع في قلوبهم ويحكم عليهم بما يغلب عليهم من خواطرهم. وقالوا: وذلك لصفاء قلوبهم عن الأكدار، وخلوها عن الأغيار، فتتجلى لهم العلوم الإلهية، والحقائق الربانية، فيقفون على أسرار الكائنات، ويعلمون أحكام الجزئيات، فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكليات، كما اتفق للخضر، فإنه استغنى بما تجلى له من العلوم عما كان عند موسى من تلك الفهوم... قال شيخنا رضي الله عنه: وهذا القول زندقة وكفر يقتل قائله ولا يستتاب؛ لأنه

---

١ ـ «الشيخ إبراهيم نياس السنغالي ـ حياته وآراؤه» (ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥).

٢ ـ هو ضياء الدين أبو العباس أحمد بن عمر الأنصاري الأندلسي القرطبي، فقيه، محدث، متفنن، ولد بقرطبة سنة (٥٧٨هـ) وتوفي بالإسكندرية سنة (٦٥٦هـ). انظر: «شجرة النور» (ص ١٩٤).

إنكار ما علم من الشرائع...

ثم قال القرطبي المفسر: «وعلى الجملة فقد حصل العلم القطعي، واليقين الضروري، وإجماع السلف والخلف على أن لا طريق لمعرفة أحكام الله تعالى التي هي راجعة إلى أمره ونهيه ولا يعرف شيء منها إلا من جهة الرسل، فمن قال: إن هناك طريقًا آخر يعرف بها أمره ونهيه غير الرسل بحيث يستغنى عن الرسل فهو كافر يقتل ولا يستتاب، ولا يحتاج معه إلى سؤال ولا جواب»[1].

قال ابن تيمية: «وطائفة يظنون أن الخواص من الأولياء يستغنون عن متابعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما استغنى الخضر عن متابعة موسى، وجهل هؤلاءِ أن موسى لم يكن مبعوثًا إلى الخضر، ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم رسول إلى كل أحد ظاهراً وباطنًا، مع أن قضية الخضر لم تخالف شريعة موسى، بل وافقتها، ولكن الأسباب المبيحة للفعل لم يكن موسى علمها، فلما علمها تبين أن الأفعال توافق شريعته ولا تخالفها»[2].

وقال أيضًا: «ومن ظن أن الخضر أو غيره سقط عنه الأمر لمشاهدة الإرادة ونحو ذلك كان قوله هذا شرًّا من أقوال الكافرين بالله ورسله»[3].

ولما احتج بعض الصوفية على إسقاط التكاليف الشرعية بقوله تعالى: ﴿**وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ**﴾ [الحجر: ٩٩] فقالوا: إنك تعمل حتى يحصل لك العلم والمعرفة، فإذا حصل العلم اللدني الخاص سقط عنك العمل. رد عليهم شيخ الإسلام بقوله: «ومن قال هذا فإنه كافر مرتد باتفاق أئمة الإسلام؛ فإنهم متفقون على أن الأمر والنهي جارٍ على كل بالغ عاقل إلى أن يموت... واليقين هنا ما بعد الموت، كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿**وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ حَتَّىٰ أَتَانَا**

---

١ - «الجامع» (١١/ ٤٠ - ٤١)، ونقله الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٦٧) عند شرح حديث (١٢٢).

٢ - «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٢٦، ٦٠٧) وانظر: «مجموعة الرسائل والمسائل» (٤/ ٧٥ - ٧٧). و«المجموعة المنيرية» (١/ ٢٥٠).

٣ - «العبودية» (ص ٨).

﴿الْيَقِينُ﴾ [المدثر: ٤٧] ومنه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث لما مات عثمان بن مظعون: «أما عثمان فإنه أتاه اليقين من ربه»[١] وقد سئل الجنيد بن محمد رحمه الله تعالى عمن يقول: أنه وصل من طريق البر إلى أن تسقط عنه الأعمال. فقال: الزنا والسرقة وشرب الخمر خير من قول هؤلاء. ولقد صدق الجنيد رحمه الله فإن هذه كبائر، وهذا كفر ونفاق، والكبائر خير من الكفر والنفاق»[٢].

ويقول برهان الدين البقاعي[٣]: «ولا حجة لهم في قصة الخضر مع موسى عليهما السلام، للفرق بخصوص تلك الرسالة، مع أن الخبر بعلم الخضر جاء من الله تعالى إلى موسى عليه السلام، فأين هي من دعاويهم؟ ولا شبهة عليها فضلاً عن دليل، بل هي مصادمة للقواطع، ومن صادم القواطع انقطعت عنقه، ولو بلغ في الزهد والعبادة أقصى الغايات، ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ * عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ * تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾ [الغاشية: ٢-٤] ولو وقعت منهم الخوارق فإنها شيطانية. قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦] ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]»[٤].

وقال ابن أبي العز[٥]: «وأما من يتعلق بقصة الخضر عليه السلام في تجويز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللدني الذي يدعيه بعض من عدم التوفيق، فهو ملحد زنديق، فإن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثًا إلى الخضر ولم يكن الخضر مأموراً بمتابعته، ولهذا قال له: «أنت موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم»[٦].

---

١ – سبق تخريجه (١/١٩٦).

٢ – «مجموع الفتاوى» (١١/٥٣٩) وانظر: (١١/٤١٧) و (٢/٩٥).

٣ – هو برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، محدث، مفسر، فقيه، مؤرخ. ولد سنة (٨٠٩هـ). وتوفي سنة (٨٨٥هـ) بدمشق. انظر: «شذرات الذهب» (٧/٣٣٩).

٤ – «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي» (ص ٢١-٢٢).

٥ – تقدمت ترجمته (١/٨٢).

٦ – سبق تخريجه (١/٣٩٠).

ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم مبعوث إلى جميع الثقلين ولو كان موسى وعيسى حيين لكانا من أتباعه، وإذا نزل عيسى عليه السلام إلى الأرض إنما يحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فمن ادعى أنه مع محمد صلى الله عليه وآله وسلم كالخضر مع موسى أو جوز ذلك لأحد من الأمة فليجدد إسلامه، وليشهد شهادة الحق، فإنه مفارق لدين الإسلام بالكُلية فضلاً عن أن يكون من أولياء الله، وإنما هو من أولياء الشيطان وهذا الموضع مفرق بين زنادقة القوم وأهل الاستقامة»[1].

وقال الشيخ رشيد رضا: «وزادوا ـ يعني الصوفية ـ على هذا شيئًا آخر هو أظهر منه قبحًا وهدمًا للدين وهو زعمهم أن الشريعة شيء والحقيقة شيء آخر، فإذا اقترف أحدهم ذنبًا فأنكر عليه منكر قالوا في المجرم: إنه من أهل الحقيقة فلا اعتراض عليه، وفي المنكر: إنه من أهل الشريعة فلا التفات إليه، كأنهم يرون أن الله تعالى أنزل للناس دينين، وأنه يحاسبهم بوجهين، ويعاملهم معاملتين حاشا لله»[2].

يقول الشيخ عبد الرحمن دمشقية: «ولو أن الأمة كلها أرادت الاقتداء بقصة موسى مع الخضر على الوجه الذي يفهمه منها الصوفية لبطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولأصبحت هذه القصة ذريعة الزنادقة لتحليل الشرائع كما تذرعت الباطنية بقاعدة الباطن والظاهر في تحليل المحرمات وإسقاط التكاليف وإبطال الفرائض»[3].

ثم ذكر الشيخ أوجه بطلان احتجاج الصوفية بقصة الخضر فبلغت تسعة أوجه غالبها مستفاد من كلام العلماء السابقين[4]، لفت انتباهي منها أربعة أوجه أوردها فيما يلي مختصرة:

١ – أنهم باستدلالهم بقصة موسى والخضر ينتقصون من مكانة وقدر موسى

---

١ – «شرح الطحاوية» (ص ٥٧٧).
٢ – «تفسير المنار» (٢/ ٧٣ ـ ٧٤).
٣ – «أبو حامد الغزالي والتصوف» (ص ٢٨٩).
٤ – انظرها في المصدر المذكور (ص ٢٩٠ ـ ٢٩٦).

عليه الصلاة والسلام، فإنهم ينزلونه منزلة العوام الذين يرون ظواهر الأعمال ولا يتفطنون إلى معرفة حقائقها.

٢ ـ أن الخضر لم ينكر على موسى إنكاراً مطلقًا، بل أنكر عليه تسرعه في التنديد قبل السؤال عن مأخذه الشرعي.

٣ ـ أن إنكار موسى يستدل منه على أن الفطر السليمة الخالصة من شوائب العبودية والتقديس لغير الله لا بد وأن تنكر المنكر... فترك إنكار المنكر بحجة ما حصل بين موسى والخضر لا حجة فيه، بل الحجة كل الحجة في الإنكار على من خالف شرع الله في شيء ما.

٤ ـ أن فهم المتصوفة للقصة فهم شاذ، وتأسيهم بها شاذ أيضًا، فالصحابة والتابعون ومن تبعهم لم يفهموا منها هذا الفهم، ولم يبنوا عليها منهجًا لمخالفة الشريعة[1].

المطلب الثالث: النتائج الخطيرة المترتبة على اعتقاد أن بعض الأشخاص يباح لهم الخروج عن الشريعة:

النتيجة الأولى: التقليل من شأن الشريعة وانتقاص علمائها:

إن أصحاب الفكر الصوفي لما قسموا الدين إلى شريعة نقلية وإلى حقيقة صوفية، وجعلوا الشريعة للعوام وعلماء الرسوم ـ كما يحلو لهم أن يسموهم ـ وجعلوا الحقيقة للخواص من أولياء التصوف. ترتب على ذلك أن استغنوا بالمصدر الكشفي عن دراسة العلوم الشرعية، واعتبروه المصدر الأساسي للعلم الحقيقي، وعدوا المجاهدة بالرياضات الصوفية الشاقة طريقًا إلى هذا الكشف، وظنوا أن من لم يسلك طريقهم في الجوع والسهر وترداد الألفاظ الخاوية، وتعذيب النفس بألوان العذاب يستحيل أن يكون عنده معرفة بالحقائق الصوفية التي يسمونها حقائق علمية.

---

١ ـ انظر: «أبو حامد الغزالي والتصوف» (ص ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦).

ومن هنا أخذوا يقللون من شأن العلوم الشرعية ويغمزون العلماء ويحاولون بوسائل شتى صد المريدين عن طلب العلم الشرعي. وقد أسلفنا فيما مضى حكاية الشعراني عن مجاهدته وكيف توصل إلى المعرفة الصوفية، وترك التعويل على المعارف الشرعية في معرفة الحلال والحرام[1].

وبإسناد متصل عن الحسن بن علي الدامغاني قال: «كان رجل من أهل بسطام لا ينقطع عن مجلس أبي يزيد لا يفارقه، فقال له ذات يوم: ياأستاذ أنا منذ ثلاثين سنة أصوم الدهر وأقوم الليل وقد تركت الشهوات، ولست أجد في قلبي من هذا الذي تذكره شيئًا ألبتة، فقال له أبو يزيد: لو صمت ثلاثمائة سنة وقمت ثلاثمائة سنة وأنت على ما أراك لا تجد من هذا العلم ذرة. قال: ولم ياأستاذ؟ قال: لأنك محجوب بنفسك. فقال له: أفلهذا دواء حتى ينكشف هذا الحجاب؟ قال: نعم. ولكنك لن تقبل. قال: بلى، أقبل وأعمل ما تقول. قال أبو يزيد: اذهب الساعة إلى الحجام واحلق رأسك ولحيتك وانزع عنك هذا اللباس، وأبرز بعباءة، وعلق في عنقك مخلاة واملأها جوزًا، واجمع حولك صبيانًا وقل بأعلى صوتك ياصبيان، من يصفعني صفعة أعطيته جوزة، وادخل إلى سوقك الذي تعظم فيه. فقال: ياأبا يزيد سبحان الله تقول لي مثل هذا أويحسن أن أفعل هذا؟ فقال أبو يزيد: قولك سبحان الله شرك. قال: وكيف؟ قال لأنك عظمت نفسك فسبحتها. فقال: ياأبا يزيد هذا ليس أقدر عليه ولا أفعله، ولكن دلني على غيره حتى أفعله. فقال أبو يزيد: ابتدر هذا قبل كل شيء حتى تسقط جاهك وتذل نفسك، ثم بعد ذلك أعرفك ما يصلح لك، قال: لا أطيق هذا. قال: إنك لا تقبل»[2].

هذه القصة توضح لنا:

١ – كيف أنهم استعاضوا عن العبادات والنوافل الشرعية بأشغال شاقة

---

١ – انظر: (١/ ٣٨٢) من هذا البحث.

٢ – «قوت القلوب» (٢/ ٧٤ - ٧٥) و«تلبيس إبليس» (ص ٣٤٢ - ٣٤٣).

وقاسية رتبوها من عند أنفسهم، وما ذلك إلا للتقليل من شأن الآثار التربوية التي بتركها العبادات الشرعية في تزكية نفس المؤمن.

٢ – كيف أن هذه المجاهدة تتضمن مخالفات شرعية مثل أمره إياه بحلق لحيته، وإذلال نفسه أمام الصبيان والسوقة، وخلع ملابسه التي يتجمل بها، وقوله له: قولك سبحان الله شرك. ولهذا كله قال الإمام ابن الجوزي معلقًا على القصة: «ليس في شرعنا ـ بحمد الله ـ من هذا شيء بل فيه تحريم ذلك والمنع منه»[١].

٣ – تقليله من أمر العلم الشرعي وطلبه من طرقه المألوفة، حيث صرح بأن الرجل لو بقي ثلاثمائة سنة يصوم ويقوم لن يجد من علمهم شيئًا ما لم يسلك الطريقة التي وصفها له. وهذا من أكبر الأدلة على أن أحوالهم خارجة عن الشريعة، وما كان كذلك فحرى أن لا يكون طريقه العلم الشرعي.

ومما يؤكد دعوتهم إلى طلب الكشف والتقليل من طلب العلم الشرعي، قول الغزالي: «في الأولياء من يكاد يشرق نوره حتى يكاد يستغني عن مدد الأنبياء»[٢].

وقوله: «اعلم أن من انكشف له شيء ولو الشيء اليسير بطريق الإلهام والوقوع في القلب من حيث لا يدري فقد صار عارفًا بصحة الطريق، ومن لم يدرك ذلك من نفسه قط فينبغي أن يؤمن به»[٣].

ومن تقليلهم واحتقارهم العلم الشرعي وعلماء الشريعة والتنويه بما عندهم قول أبي يزيد: «أخذتم علمكم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»[٤].

وقال ابن عربي معلقًا على هذه العبارة: «فيحصل لصاحب الهمة في الخلوة مع الله وبه... من العلوم ما يغيب عن كل متكلم على البسيطة، بل كل صاحب نظر وبرهان ليست له هذه الحالة فإنها وراء النظر العقلي»[٥].

---

١ – المصدر السابق (ص ٣٤٣).

٢ – «مشكاة الأنوار» (ص ٤٠).

٣ – «الإحياء» (٣/٢٥) تحت قوله: بيان شواهد الشرع على صحة طريق أهل التصوف في اكتساب المعرفة لا من التعلم ولا من الطريق المعتاد. والتبويب ذاته صريح؛ فإنه أراد أن يأتي بشيء يمكن التعويل عليه ويكون أفضل من التعلم.

٤ – «الفتوحات المكية» (١/١٣٩).

٥ – ن.م.

ومن تأمل كتابات ابن عربي وجد أنه كان يطبق هذا الاتجاه في معظمها فنجده في «الفتوحات» ـ وهو أقل كتبه خطورة ـ يقول: «ونحن ما نعتمد في كل ما نذكره إلا على ما يلقي الله عندنا من ذلك، لا على ما تحتمله الألفاظ من الوجوه»[1].

ويقول: «فأخبرني الروح الذي أخذت منه ما أودعته في هذا الكتاب...»[2].

وتجده يصف كتابه هذا بقوله: أنه «من علوم التلقي والتدلي فلا يحتاج إلى ميزان آخر»[3].

ويقول أيضًا: «فشتان بين مؤلف يقول: حدثني فلان ـ رحمه الله ـ عن فلان ـ رحمه الله ـ وبين من يقول: حدثني قلبي عن ربي. وإن كان هذا الأخير رفيع القدر، فشتان بينه وبين من يقول: حدثني ربي عن ربي. أي حدثني ربي عن نفسي»[4].

وهذه العبارات ـ على خطورتها ـ تبين مدى احتقارهم للعلم الشرعي ووصفهم إياه بأنه لا يرقى إلى علمهم الكشفي، ومدى دعوتهم المريدين إلى الإقبال على المجاهدة الصوفية بدل التوجه إلى مناهل العلم.

ويقول الشعراني: «اعلم ياأخي وفقنا الله وإياك أن الرجل لا يكمل عندنا في مقام العلم حتى يكون علمه عن الله عز وجل بلا واسطة من نقل أو شيخ؛ فإنَّ من كان علمه مستفاداً من نقل أو شيخ فما برح عن الأخذ عن المحدثات وذلك معلول عند أهل الله عز وجل... ولو أنك ياأخي سلكت على يد شيخ من أهل الله لأوصلك إلى حضرة شهود الحق تعالى فتأخذ عنه العلم بالأمور من طريق الإلهام الصحيح من غير تعب ولا نصب ولا سهر كما أخذ الخضر عليه السلام. فلا علم إلا ما كان عن كشف وشهود لا عن نظر وفكر وظن وتخمين. وكان الشيخ الكامل أبو يزيد البسطامي... يقول لعلماء عصره: أخذتم علمكم من علماء الرسوم ميتًا عن ميت وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»[5].

---

١ - (٢/٢٩٧).
٢ - (٢/٣٧٠).
٣ - (٣/١٠٩).
٤ - (١/٢٥٧).
٥ - ط.ك (١/٥).

ونقل عن شيخه الخواص قوله: «لا يسمى عالمًا عندنا إلا من كان علمه غير مستفاد من نقل أو صدر بأن يكون خضري المقام»[1].

ومن العجائب أنهم لم يكتفوا بتفضيل هذا العلم على العلم المكتسب عن طريق الرواية والمدارسة، حتى رفعوه إلى مساواة علوم الأنبياء وفوق علم الملائكة، فيقول الغزالي وهو يستدل للكشف الصوفي أن من الأدلة القاطعة عليه: «إخبار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الغيب وأمور في المستقبل كما اشتمل عليه القرآن، وإذا جاز ذلك للنبي جاز لغيره؛ إذ النبي شخص مكاشف بحقائق الأمور، وشغل بإصلاح الخلق، فلا يستحيل أن يكون في الوجود شخص مكاشف بالحقائق ولا يشتغل بإصلاح الخلق، وهذا لا يسمى نبيًّا بل يسمى وليًّا»[2].

وتسميته هذا المكاشف بالحقائق وليًّا لا نبيًّا مبالغة منه في التكتم والتستر، وإلا فقد صرح ابن عربي بأن هؤلاء المكاشفين هم «أنبياء الأولياء» حيث يقول - في وصف كاشف عنهم -: «وأما أنبياء الأولياء في هذه الأمة فهو كل شخص أقامه الحق في تجلٍّ من تجلياته وأقام له مظهر محمد صلى الله عليه وآله وسلم ومظهر جبريل عليه السلام فأسمعه ذلك المظهر الروحاني خطاب الأحكام المشروعة لمظهر محمد صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا فرغ من خطابه وفُزِّع عن قلب هذا الولي، عقل صاحب هذا المشهد جميع ما تضمنه ذلك الخطاب من الأحكام المشروعة الظاهرة في هذه الأمة المحمدية»[3].

ولا شك أن هذا الكلام تصريح بعدم انقطاع الوحي، واستبدال الرياضات المؤدية إلى هذا الوحي المدعى بطلب العلم الشرعي. ولهذا لما دندن الغزالي حول موضوع استبدال الكشف بالعلم الشرعي قال في آخر الباب: «فلنقتصر على ما ذكرناه فإنه كافٍ للاستحثاث على المجاهدة وطلب الكشف منها»[4].

---

١ - ط.ك (٢/١٣٢).
٢ - «الإحياء» (٣/٢٨).
٣ - «الفتوحات» (٢/٣٥٧).
٤ - «الإحياء» (٣/٢٨).

ويقول ابن عربي أيضًا في صفاقة كاملة: «وهؤلاء الأولياء لا يلزمهم إقامة الدليل على صدقهم بل يجب عليهم الكتم لمقامهم ولا يردون على علماء الرسوم فيما ثبت عندهم مع علمهم بأن ذلك خطأ في نفس الأمر»[1].

ولو كان الأمر كما يقول لكان ترك الناس هملاً بلا رسل ولا كتب أَولَىَ.

وأما تفضيل علم الكشف على ما عند الملائكة من العلم فقد نصره الغزالي فنقل ـ مستدلا ـ عن بعض العارفين قوله: «سألت بعض الأبدال عن مسألة مشاهدة اليقين ـ فالتفت إلى شماله فقال: ما تقول رحمك الله؟ ثم التفت إلى يمينه فقال: ما تقول رحمك الله؟ ثم أطرق إلى صدره وقال: ما تقول رحمك الله؟ ثم أجاب بأغرب جواب سمعته. فسألته عن التفاته فقال: لم يكن عندي في المسألة جواب عتيد، فسألت صاحب الشمال فقال: لا أدري. فسألت صاحب اليمين ـ وهو أعلم منه ـ فقال: لا أدري. فنظرت إلى قلبي وسألته فحدثني بما أجبتك فإذا هو أعلم منهما»[2].

هكذا جاهدوا وبذلوا كل ما أوتوا من المكر والدهاء والإرهاب لأصحاب النفوس الضعيفة حتى صدوا جماهير المسلمين عن طلب العلم حين قللوا في نفوسهم شأن العلم الشرعي ونفخوا في كير مصدرهم الكشفي حتى صار في أعينهم عظيمًا أهلاً لإفناء الأعمار في سبيل طلبه.

مما سبق من النصوص يتلخص:

١ – أن المصدر الحقيقي للعلم عند الصوفية هو الكشف.

٢ – أن الوصول إلى العلم عندهم يكون عن طريق المجاهدات لا عن طريق التعلم. ومجاهداتهم ليس معناها التقيد بالشرع بل أكثرها مخالفات سافرة للشريعة التي جاء بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

٣ – أدى هذا التصور إلى التنويه بما عندهم والتقليل من شأن الشريعة وعلمائها حيث سموهم «علماء الرسوم» وعابوا كون العلم منقولاً عن الموتى.

---

١ – «الفتوحات» (٢/ ٣٦٠).

٢ – «الإحياء» (٣/ ٢٨).

بينما زعموا أن علمهم مأخوذ إما من الملك وإما من الله بلا واسطة.

٤ – لما اعتقدوا أن علمهم فيض من الله بلا واسطة اعتقدوا أنه لا يحتاج إلى ميزان آخر ولو كان فيه ما فيه من تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم. ولا تلزمهم إقامة دليل على ما يذهبون إليه من أمور الدين، وكان هذا فتحًا لباب جلب البدع والخرافات وإلصاقها بالإسلام، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما بالنسبة للرد على قولهم في هذا الصدد فلنقدم اعتراف بعض الصوفية بأن كشفهم وارداتهم لا يجوز الاعتماد عليها إذا خالفت الشريعة، وذلك لأن هذا الاعتراف الصوفي له قيمته في إسكات القائلين: إن من لم يذق ليس له أن يرد على من ذاق.

في ترجمة يوسف العجمي الكوراني[1] يقول الشعراني: «ولما ورد عليه وارد الحق بالسفر من أرض العجم إلى مصر فلم يلتفت إليه، فورد ثانيًا فلم يلتفت إليه، فورد ثالثًا فقال: اللهم إن كان هذا وارد صدق فاقلب لي عين هذا النهر لبنًا حتى أشرب منه بقصعتي هذه، فانقلب النهر لبنًا وشرب منه ثم ذهب إلى مصر»[2].

هذا النص يفيد أن الرجل لم يعرف من أين أتى هذا الوارد أرباني هو أم شيطاني، لأنه لم يعتمد عليه في الانتقال من بلده إلى مصر إلا بعد المراهنة بقلب النهر لبنًا، والغريب أن الصوفية يعتمدون على هذه المراهنات في تصديق الواردات، ومن أدراهم أن مثل هذه التصرفات التي عدوها براهين على الصدق لم تقع من العفاريت والمردة من الجن وغيرهم من جند الشيطان الذي همه أن يضل ابن آدم؟ ألا متى يفيق الجاهلون فيقدروا الكتاب والسنة حق قدرهما ويعلموا أنه لا نجاة إلا بهما.

قال الشيخ عبد القادر الجيلي: «كل حقيقة لا تشهد لها الشريعة فهي باطلة»[3]. وقال الخواص ـ معترفًا بخطورة التعويل على الواردات ـ: «فلا ينبغي

---

١ – تقدمت ترجمته (١/١٦٢).
٢ – ط.ك (٢/٥٩).
٣ – ط.ك (١/١١٢).

العمل بوارد إلا بعد عرضه على الشريعة»[1].

كما اعترف تلميذه الشعراني بهذه الحقيقة فقال: «إذ الكشف الصحيح لا يجيء قط إلا مؤيداً للشريعة، ولا يقبل من صاحبها إن قدر مخالفته لها»[2].

ويقول الشيخ سعيد حوى ـ أحد الصوفية المعاصرين ـ: «إن بعضهم يعتبر الكشف أصلاً زائداً على الكتاب والسنة، وبعضهم يعتبر أن كل ما قاله صوفي هذا المجال واجب التصديق كأنها نبوة جديدة، أو كان غير الرسول يمكن أن يكون معصوماً وفي ذلك من الضلال ما فيه... نجد كثيرين من أتباع الشيوخ يتابعون شيوخهم وكأن شيوخهم معصومون، هذا مع أن الكشف قد يؤتاه إنسان استدراجاً ثم يختم له بسوء والعياذ بالله...

إلى أن قال: يربط بعض الصوفية بين الكشف وترك التكليف فيرون أن الإنسان متى كشف له شيء من أمر الغيب ـ وما أكثر ما يتوهمون في هذا الشأن ـ سقط عنه التكليف، فلا صلاة ولا صيام ولا غير ذلك... وهؤلاء كفار باجماع الأمة»[3].

تلك إذن نصوص صوفية تساند كل ما وجهه علماء الشريعة من النقد والنصح لأصحاب الفكر الصوفي في مجال الإدبار عن الكتاب والسنة والمناداة بضرورة العودة إليهما إذا أريد لهذه الأمة العز والكرامة وحمل الأمانة التي أنيطت بها.

أما ما يخص تلك الدعاوى الهشة المتعلقة بقولهم «حدثني قلبي عن ربي» فقد نقل العلامة ابن الجوزي عن ابن عقيل[4] أنه رد عليها رداً بليغاً فكان من بين ما قال: «ومن قال حدثني قلبي عن ربي فقد صرح أنه غني عن الرسول، ومن

---

١ – «الجواهر والدرر» (ص ٢٧٦).
٢ – «الكبريت الأحمر» (٢/٢٠٣) مع «اليواقيت».
٣ – «تربيتنا الروحية» (ص ١٩٩ ـ ٢٠٠).
٤ – هو علي بن عقيل بن محمد البغدادي الحنبلي أبو الوفاء، فقيه، اصولي، مقرئ، ولد ببغداد سنة (٤٣١هـ). وتوفي سنة (٥١٣هـ). انظر: «سير النبلاء» (١٩/٤٤٣)، و«لسان الميزان» (٤/٢٤٣ ـ ٢٤٤)، و«الشذرات» (٤/٣٥) و«معجم المؤلفين» (٧/١٥١ ـ ١٥٢).

صرح بذلك فقد كفر، فهذه كلمة مدسوسة في الشريعة تحتها هذه الزندقة، ومن رأيناه يزري على النقل علمنا أنه قد عطل أمر الشرع، وما يؤمن هذا القائل حدثني قلبي عن ربي أن يكون ذلك من إلقاء الشيطان فقد قال عز وجل: ﴿**وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم**﴾ وهذا هو الظاهر؛ لأنه ترك الدليل المعصوم وعول على ما يلقى في قلبه الذي لم تثبت حراسته من الوساوس»[1].

ويقول ابن الجوزي ـ في استنكار واستغراب ـ: «ثم من أرباب الأحوال حتى يعملوا بواقعاتهم؟ كلا والله إن لنا لشريعة لو رام أبو بكر الصديق أن يخرج عنها إلى العمل برأيه لم يقبل منه»[2].

قلت: وهذا هو الحق الذي ينبغي لكل عاقل ناصح لنفسه أن يتأمله بصدق، ويلقي عن رقبته نير التقليد الأعمى للآباء والمشايخ والله المستعان.

النتيجة الثانية: الجهل بالشريعة والتحذير من تعلمها:

إن تقسيم الدين في الفكر الصوفي إلى شريعة وحقيقة، وجعل الحقيقة هي العلم المضبوط المطلع على خفايا الأمور وبواطنها، ثم اختراع المجاهدات الصوفية وخلواتها لتكون هي الطريق إلى المعرفة، كل أولئك أدى بقادة هذا الفكر إلى الإعراض عن بذل أي جهد في تعلم العلوم الشرعية فجهلوها، ووضعوا أسسًا لمحاربتها وتحذير المريدين من الاشتغال بكتبها وحضور مجالسها.

ففي هذه النقطة من هذا المبحث ندرس نصوصًا صوفية تبين كيف دعوا صراحة إلى الجهل بالشريعة والزهد فيها بكل وسيلة متاحة.

أول ما يصادفنا في هذا الصدد دعواهم أن هناك أولياء بلغوا المدى في الولاية ووصلوا إلى القطبانية، وأحاطوا بعلم الشريعة، وهم أميون لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، ولا جلسوا إلى حلقة حديث ولا فقه، لكنهم جاهدوا أنفسهم حتى وصلوا إلى ما وصلو إليه من المعارف.

---

١ – «تلبيس إبليس» (ص ٣٦٢).

٢ – المصدر السابق (ص ٣٤٤).

ومن ذلك: أن الشعراني الذي عرف في أول أمره بالاشتغال بالفقه ترك ذلك والتحق بشيخه علي الخواص الذي لازمه مدة طويلة، وهو أمي كما يصفه في عدد من كتبه[1].

ومما قال عنه: «وكان... أميًّا لا يكتب ولا يقرأ وكان يتكلم على معاني القرآن العظيم والسنة المشرفة كلامًا نفيسًا تحير فيه العلماء، وكان محل كشفه اللوح المحفوظ عن المحو والإثبات، فكان إذا قال قولاً لا بد أن يقع على الصفة التي قال»[2].

وكان الخواص نفسه يقول: «لا يصير الرجل عندنا معدودًا من أهل الطريق إلا إن كان عالمًا بالشريعة المطهرة مجملها ومبينها وناسخها ومنسوخها خاصها وعامها، ومن جهل حكمًا واحدًا منها سقط عن درجة الرجال»[3].

ومعلوم أن الخواص من الرجال عندهم، ومعنى هذا أنه محيط بجميع الأحكام الشرعية وهو أمي.

ويقول الشعراني: «وقد كنت في حال اشتغالي بالعلوم الفقهية أقف في بعض الأحكام وعللها وفروقها وكنت أسأل عنها شخصًا أميًّا لا يعرف الألف من الباء... فيجيبني عنها بأجوبة حسنة تزيل الإشكال وربما ذكرتها لشيخنا الشيخ زكريا[4] رحمه الله فاستحسنها وأمر بإلحاقها في كتبه لا سيما شرح البخاري. فعلم أن الأمي الذي لم يتقدم له اشتغال بعلم الظاهر والنقل أقرب إلى الفتح...»[5].

ومثل هذه التوجيه الرديء نقله عن شيخه الخواص حيث يقول:

«دهليز[6] نزول العلوم الإلهية في القلب ذهاب جميع النقول منه فإذا صار

---

١ – انظر مثلاً: «درر الغواص» (ص ٢) و«الجواهر» (ص ١٠٦) و ط.ك (٢/ ١٣٠).

٢ – ط.ك (٢/ ١٣٠).

٣ – ط.ك (٢/ ١٣٢).

٤– هو زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، فقيه، مفسر، مقرئ، له مشاركات في الحديث، والتصوف. ولد سنة (٨٢٦هـ) بشرقية مصر، وتوفي بالقاهرة سنة (٩٢٦هـ). انظر: «البدر الطالع» (٢/ ٢٥٢ - ٢٥٣)، و«معجم المؤلفين» (٤/ ١٨٢).

٥ – «الأنوار القدسية» (ص ١٥).

٦ – الدهليز: المدخل بين الباب والدار، انظر: «المختار»، و«المعجم الوسيط» مادة (د هـ ل ز) والمراد هنا عتبة نزول العلوم.

فارغًا من جميع النقول الكونية فقد تهيأ لنزول الواردات والعلوم والمواهب، لأنها لا تنزل إلا في الأوعية الفارغة. ثم لو تصور نزولها في الأوعية المنقوش فيها نقول العلماء كان حكمها حكم الكتابة على الكتابة فلا يصير أحد يعرف الكتابة الأولى ولا الثانية»[1].

ويبدو من خلال النظر في كتب القوم أن عبد الوهاب الشعراني كان أقدر مؤلفيهم على صناعة القصص التي يدعم بها مذهبه؛ فترى هنا أنه لم يكتف بالتطفل على هذا الأمي مع اشتغاله بالعلوم الفقهية حتى جعل من شيخه أيضًا متطفلاً عليه فيأخذ من كلامه ما يودعه شرحه للبخاري. ثم يصرح بأن الفتح أقرب إلى الأميين، وهي دعوة صارخة إلى ترك التعلم، وإماتة مجالس العلم الشرعي.

ولا يماثله في ذلك إلا ابن المبارك الذي جعل من نفسه شعرانيًّا آخر ومن شيخه الدباغ خوَّاصًا ثانيًا. فلقد صرح بأن الدباغ كان أميًّا في مواضع من «الإبريز»[2].

وحكى أن «الدباغ لم ير في مجلس درس قط لا في صغره ولا في كبره»[3]. «ولا يحفظ من القرآن حزب ﴿ **سبح اسم ربك** ﴾ فضلاً عن غيره»[4].

ومع هذا فقد اختبره تلميذه ابن المبارك «الفقيه» في الفرق بين القرآن والحديث النبوي والقدسي فوجده يفرق بينهما تفريقًا دقيقًا، وأمسك بكتاب من كتب الحديث التي تعني بتخريج الأحاديث والحكم عليها بالصحة أو البطلان، وأخذ يسأله عن الأحاديث حديثًا حديثًا فأتى جوابه موافقًا لما يقول علماء الحديث كابن الجوزي، وابن حجر، والسيوطي، ويفرق بين الأحاديث التي تفرد بها البخاري دون مسلم، والتي اتفقا على إخراجها[5].

---

١ – «درر الغواص» (ص ٧٦).
٢ – انظر مثلاً: (ص ١٤، ٣١ - ٣٢، ٥٧، ١٧٧).
٣ – «الإبريز» (ص ١٤).
٤ – المصدر السابق (ص ٣٢).
٥ – انظر المصدر السابق (ص ٣١ - ٣٢).

كما يذكر أنه قد وقعت عنده إشكالات في رسم القرآن فنظر في توجيهات أئمة الرسم وتوجيهات الشيخ فيقول: «وقابلناه مع ما ذكره أئمة الرسم وفحوله فوجدنا الجد والله فيما قال الشيخ... وما قنعت عقولنا قط بما قاله أئمة الرسم... وما زلنا نستشكل أمر الرسم ونسبته إلى الصحابة رضي الله عنهم حتى طرح الشيخ... عنا بكلامه هذا الإشكال»[1].

قلت: هذه الحكايات على ما فيها من البعد والغرابة، من الصعب قبولها: شخص لا يحفظ حزب ﴿سبح اسم ربك﴾، ثم يتبحر في دقائق علوم الحديث ويفرق بين المتفق عليه وغيره، وبما أن هذا الأمر يعتمد على الحفظ ربما كان أهون؛ لأن الأمي يمكن تلقينه فيتلقن، وأما مسألة الرسم وقضاياه المتعلقة بالكتابة فادعاء العلم بها يتنافى مع ادعاء الأمية ولا سبيل إلى قبولها ألبتة.

وأما ما يدعونه من أن فلانًا كان كشفه اللوح المحفوظ فقد سبق استبعاده[2]. ومثله ما ادعاه الدباغ من أخذ الأحكام عن طريق أهل الديوان حيث يقول ـ وقد سئل عن حكم شرب الدخان ـ: «إذا شككنا في شيء أحرام هو أم حلال ولم نجد فيه نصًّا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظرنا إلى أهل الديوان من أولياء الله تعالى وهم أهل الدائرة والعدد، فإن وجدناهم يتعاطون ذلك الشيء علمنا أنه حلال، وإن وجدناهم لا يتعاطونه ويتحامون عنه علمنا أنه حرام، وإن كان بعضهم يتعاطاه وبعضهم لا يتعاطاه نظرنا إلى الأكثر فإن الحق معه. وأهل الديوان لا يتعاطون هذا الدخان»[3]. سبحان الله أين كتاب الله؟ وأين السنة النبوية؟ إن الإعراض عنهما لا يمكن أن ينتج عنه إلا الجهل الذي هو من هذا القبيل، فنلاحظ أن في هذا الكلام من الجهل والتناقض الشيء الكثير، ومن ذلك:

أ ـ أن هذا يتناقض مع ما يدعونه من الإحاطة بالشريعة؛ إذ لو كان كما يدعون لم يحتج إلى النظر إلى أهل ديوانه مستفتيًا ومتطفلاً.

ب ـ جعل الكثرة مقياسًا لمعرفة الحق، وهو مقياس جاهلي غير إسلامي، فكم

١ ـ «الإبريز» (ص ٥٧).
٢ ـ انظر: (١/ ٢٠٧، ٢٠٨) من هذا البحث.
٣ ـ «الإبريز» (ص ١٧١).

من فئة قليلة يكون الحق معها، وكم رأينا في القرآن الكريم من ذم الأكثر[1].

جـ ـ فيه قول منه بأن بعض أهل ديوانه يتعاطون الحرام، وهي الطائفة صاحبة المذهب المرجوح عند الخلاف، وهذا يتنافى مع العصمة التي طالما ادعوها لأوليائهم.

ولا شك أن الخواص والدباغ يعتبران من أشهر أولياء الصوفية الموصوفين بالأمية. نظرًا لما قام به تلميذاهما الشعراني وابن المبارك من الدعاية لهما في ذلك.

وقد ظهر لي أن تلك الدعايات كثير منها لا يصح ألبتة حتى تلك الدعاوى المتعلقة بأميتهما لا تزال حولها كثير من الشكوك، حيث وجدت من كلامهما ما يجتث جذور تلك الدعوى من أساسها. فقد قال الشعراني:

«إن الشيخ عليًّا خط في الأرض حرف «لا» ثم قال: انظروا إلى هذا الحرف فإنه دال بالتفافه على نفسه صورة ومعنى كدلالة الخلق على الحق»[2].

فبصرف النظر عن الفلسفة التي يرمي إليها في عبارته هذه فإنه قد يستدل بفعله هذا على أنه لم يكن أميًّا لا يقرأ ولا يكتب على نحو ما يقول الشعراني.

وأما الدباغ فقد كان تناقضهم في دعوى أميته أوضح وأظهر، فقد ذكر ابن المبارك أنه رأى بخط الدباغ نعي محمد بن عمر الدالاي[3] قبل أن يعرف بوفاته؛ لأنه كان في الحج، حيث كتب الدباغ يقول: «الحمد لله وحده توفي سيدي محمد بن عمر اليوم وانقلب إلى رحمة الله. قاله وكتبه في شهر ذي القعدة عام ثمانية عشر ومائة وألف عبد العزيز بن مسعود الدباغ. ثم أردف ابن المبارك قائلاً: فلما قدم الحاج أخبروا بموت محمد بن عمر المذكور في الشهر الذي ذكر الشيخ»[4].

وذكر أيضًا أبياتًا من الرائية مع شرحها المنسوب للدباغ ثم قال:

«واعلم وفقك الله أن هذه التفاسير لهذه الأبيات وجدتها مكتوبة على نسخة

---

١ ـ انظر مثلاً: البقرة (٢٤٣)، والأنعام (١١٦)، والأعراف (١٨٧)، وهود (١٧)، ويوسف (٢١، ٣٨، ٤٠، ٦٨)، والرعد (١)، والنحل (٣٨)، والإسراء (٨٩)، والفرقان (٥٠)، والروم (٦، ٣٠)، وسبأ (٢٨، ٣٦)، وغافر (٥٧، ٥٩، ٦١)، والجاثية (٢٦).

٢ ـ ط.ك ٢/١٣٩.

٣ ـ لم أقف على ترجمته.

٤ ـ «الإبريز» (ص ٣٠).

من الرائية بخط الشيخ... ولم أسمعها منه ولكنها مكتوبة بخط يده الكريمة بلا شك ولا ريب»[1].

وبعد هذا التصريح فلن تبقى هناك أية قيمة لمن يدعي أن وليًّا أميًّا كان يحيط بالشريعة. فدعوى العلم بغير التعلم دعوى باطلة قصد منها مضاهاة الأنبياء، ومحاربة التعليم الشرعي، ونشر الجهل والخرافة.

وهذا التناقض يؤكد أن أكثر القصص التي تحاك حول التصوف وأوليائه لا أساس لها من الصحة.

والذي يتأمل فكرهم لا يكاد يعتوره شك بأنهم يشترطون على المريد أن يكون جاهلاً وإلا فلن يكون أهلاً لعلومهم.

فاشترطوا في الملقن الصوفي أن تكون عنده قدرة وكمال حال بحيث يمنح المريد عند قوله له: قل «لا إله إلا الله»... جميع علوم الشرائع المنزلة، فلا يصير يجهل شيئًا منها فيستغنى عن سؤال الناس وعن النظر في كتاب، ولا يحتاج إلى مجلس تعليم، كما وقع لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه[2].

هكذا يوهمون المريد الذي أخذ الطريقة وطبق رياضاتهم بأنه أحاط بعلوم الشريعة، فينفصل عن مجالس العلم، ويجرؤ على الفتوى في كل شيء فيضل ويضل، وهل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرف هذا النوع من التلقين الذي يجعل الإنسان موسوعة في العلوم الشرعية من غير تعلم؟ كلا إنه لم يكن من رسالته عليه الصلاة والسلام أن يفعل ذلك، وكان الصحابة ـ وهم أفضل جيل أخرج للناس ـ يبذلون جهوداً جبارة في طلب العلم والرحلة فيه وتبليغه. وكذلك سائر السلف الصالح حتى جاء هذا الفكر الوافد الذي قصد من نشره استئصال جذور الشريعة.

﴿ **ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين** ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٣٠].

---

١ – المصدر السابق (ص ٢٢٧).

٢ – انظر: ط.ك (٢/١٥٣) و«درر الغواص» (ص ٨٠) منسوباً إلى أبي الفضل الأحمدي (ت ٩٤٢هـ).

أما ما ألصقه بعلي بن أبي طالب فغير صحيح على الإطلاق فإنه رضي الله عنه تلقى كلمة التوحيد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم منذ انبلاج فجر الإسلام الأول، ولم تجتمع عنده كل العلوم الشرعية بتلك الكلمة. لا بل هو الذي قال: «كنت رجلاً مذاء فاستحيت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمكان ابنته فأمرت المقداد بن الأسود فسأله. فقال: **فيه الوضوء**» متفق عليه[1].

فهو رضي الله عنه لم يكن يحيط بالشريعة علمًا رغم علمه الغزير الذي تعلمه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن كبار الصحابة، وهو ظاهر، لكن هؤلاء إذا أرادوا أن يلبسوا على الناس حاكوا القصص الكثيرة حول علي وأولاده كما فعل من قبل إخوانهم من الرافضة.

أما تحذيرهم صراحة من التعلم والتفقه في الدين فأكثر من أن يحصى.

ومن ذلك أن الشعراني سأل الخواص: «هل أعتمد على النقول؟ فقال: لا. بل اعتمد في نفسك على ما يظهره الله فيك من العلوم، فإن نفسك أقرب إليك ممن تنقل عنه... فلا يعتمد على النقل إلا لمن يطلب النقول»[2].

قلت: لا شك أنه إذا بقي كل أحد معتمداً على ما يرد إليه من الخواطر اعتمادًا كليًا فيما يأتيه أو يذره من أمور العقيدة والشريعة كانت النتيجة إبطال الدين وجعل العبادة رهنًا لما تسوله الأنفس للناس من غير نكير من جهة أحد.

ويحكي الشعراني أن الشيخ أبا مدين[3] كان «إذا سمع أحداً من أصحابه يقول: أخبرتي بها فلان ابن فلان يقول: لا تطعمونا القديد... يعني لا تحدثوا إلا بفتوحكم الجديد الذي فتح الله تعالى به على قلوبكم في كلام الله تعالى أو كلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن الواهب للعلم الإلهي حي لا يموت، وليس له

---

١ - البخاري: الوضوء، باب المذي (١/٧٨ح ١٧٨) ومسلم: الحيض، باب المذي (١/٢٤٧).

٢ - «درر الغواص» (ص ٢٤).

٣ - تقدمت ترجمته (١/١٥٠).

محل في كل عصر إلا قلوب الرجال»[1].

يقول جعفر الخلدي[2]: «لو تركني الصوفية لجئتكم بإسناد الدنيا لقد مضيت إلى عباس الدوري[3] وأنا حدث فكتبت عنه مجلساً واحداً، وخرجت من عنده فلقيني بعض من كنت أصحبه من الصوفية فقال: إيش هذا معك؟ فأريته إياه فقال: ويحك تدع علم الخرق وتأخذ علم الورق، ثم خرق الأوراق فدخل كلامه في قلبي فلم أعد إلى عباس»[4].

وعن أبي سعيد الكندي[5] قال: «كنت أنزل رباط الصوفية وأطلب الحديث في خفية بحيث لا يعلمون، فسقطت الدواة يوماً من كمي فقال لي بعض الصوفية: استر عورتك»[6].

ويقول الجيلاني ـ وهو يخاطب أحد طلبة العلم الشرعي ـ:

«... ياجاهل اترك الدفتر من يدك وتعال اقعَد ههنا بين يدي على رأسك، العلم يؤخذ من أفواه الرجال لا من الدفاتر، يؤخذ من الحال لا من المقال، يؤخذ من الفانين عن أنفسهم وعن الخلق، الباقين بالحق عز وجل»[7].

إن من تأمل تشديد الصوفية وحرصهم على صد الناس عن تعلم العلوم الشرعية يدرك على الفور سبب تفشي الجهل في المجتمعات الإسلامية الموبوءة بالتعاليم الصوفية.

---

١ – «اليواقيت والجواهر» (١/١٧).

٢ – هو جعفر بن محمد بن نصير الخلدي، صوفي، بغدادي، كبير، صاحب حكايات وعجائب، توفي سنة (٣٤٨هـ). انظر: «حلية الأولياء» (١٠/٣٨١)، و«تاريخ بغداد» (٧/٢٢٦)، و«سير النبلاء» (١٥/٥٥٨)، و«الشذرات» (٢/٣٧٨).

٣ – هو الإمام أبو الفضل عباس بن محمد الدوري، أحد الأئمة الأثبات، وأكثر تلاميذ ابن معين ملازمة له. ولد سنة (١٨٥هـ) وتوفي سنة (٢٧١هـ). انظر: «الجرح والتعديل» (٦/٢١٦)، و«تاريخ بغداد» (١/١٤٤)، و«سير النبلاء» (١٢/٥٢٢)، و«تهذيب التهذيب» (٥/١٢٩).

٤ – تاريخ بغداد (٧/٢٢٧)، و«تلبيس إبليس» (ص ٣١٨)، و«سير النبلاء» (١٥/٥٥٩). وعلق الذهبي على القصة فقال: «ما ذا إلا صوفي جاهل يمزق الأحاديث النبوية، ويحض على أمر مجهول، فما أحوجه إلى العلم».

٥ – لم أقف على ترجمته.

٦ – «تلبيس إبليس» (ص ٣١٨).

٧ – «الفتح الرباني» (ص ١٤ ـ ١٥).

ويقول الشعراني أيضاً: «سمعت شيخنا يقول لقارئ: «اقرأ القرآن من حيث ما هو كلام الله، لا من حيث ما تدل عليه الآيات من الأحكام والقصص فإنها هي الران على قلبك والحجاب»[1].

هكذا يعملون حتى إذا فصلوا المسلمين عن تدبر القرآن وما فيه من أحكام أمكنهم إحلال أي عقيدة فاسدة في قلوبهم بعد أن أقفلوها في وجه الحق والله تعالى يقول: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤].

وانظر كيف يصف أحكام القرآن وقصصه بأنها الران والحجاب، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أمضى حياته كلها في بيان هذه الأحكام وتقريرها في نفوس المسلمين. فهل يبقى بعد ذلك من يشكك في أن هذا الفكر الوافد يهدف أصحابه إلى هدم الشريعة الإسلامية؟

وحتى كتب التصوف فقد حذروا من التعلق بمطالعتها، وذلك لحرصهم على بقاء المريد تحت تصرف شيخه، وإذا فتح له المجال لقراءة كتب التصوف فلعله يصير مدمناً للقراءة فينتقل إلى كتب أخرى قد تتسبب في هدايته، فتنصرم عن قلبه عرى تقديس الأشخاص، وهو أمر لا يسر مشايخ الصوفية، وفي ذلك يقول الشيخ التجاني ـ في معرض نصحه للمريد بأن لا يفارق التعلق بأذيال شيخه ـ: «ومن تعلق بمطالعة كتب التصوف وسار إلى الله بالنقل منها والأخذ عنها والرجوع إليها والتعويل عليها ليس له من سيره إلا التعب ولا يحصل له من الله شيء»[2].

أقول: مع أننا لا نوافقه على إقرار حتمية التعلق بأذيال المشايخ غير أننا نثني على هذه العبارة المتعلقة بالتحذير من العكوف على مطالعة كتب التصوف والأخذ عنها والتعويل عليها، فإن واقع هذه الكتب يؤكد عدم جدواها. ولما أعرض هؤلاء الناس عن العلم الشرعي وحذروا من تعلمه نتج عن ذلك أن جهلوه جهلاً كبيراً، ونظراً للزعامة الدينية العامة التي اكتسبوها عند العوام والجهلة فقد

---

١ ـ «الجواهر والدرر» (ص ١٧٧).

٢ ـ «جواهر المعاني» (٢/ ٩٥ ـ ٩٦).

حرصوا على تطبيق دعاواهم في الإحاطة بالعلوم الشرعية فأقحموا أنفسهم في كل مجال علمي وأتوا بفتاوى هي طامات. فهذا الخواص ـ الأمي ـ يجيب تلميذه الشعراني حين سأله عن الطواف ليلاً فيقول: «لم يقع لي ذلك وأعوذ بالله منه، فإياك أن تطوف ياولدي ليلاً إذا حججت. فقال له الشعراني: إن الناس يطوفون ليلاً. فقال: ليس عليهم بأس من ذلك؛ لأنهم معذورون. وهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون»[1].

وهذه فتوى جاهل بلا ريب ـ وإن كان صاحبها يجهِّل الأمة بأسرها ـ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**يابني عبد مناف لا تمنعن أحداً طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار**». رواه: أحمد، والشافعي، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، والحاكم. قال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. وقال الألباني: إسناده صحيح[2].

ولم يختلف العلماء في جواز الطواف بالبيت العتيق ليلاً أو نهاراً، بل استدل الشافعي بهذا الحديث على أن الصلاة جائزة بمكة في جميع الأوقات المنهي فيها عن الصلاة في سائر البلدان، حيث قرن الصلاة هنا بالطواف وقد علم أن الطواف جائز في كل وقت[3].

ونظير هذه الفتوى ما ذهب إليه الدباغ من أن تكبيرات أيام النحر لا تختص بما ذكره الفقهاء، وذهب إلى أنهم يستعملونها دبر كل صلاة قبل السلام[4].

ولا يبعد عنها فتوى الشيخ التجاني لتلاميذه بجواز لجوء المضطر منهم إلى الأسواق فيأخذ من الطعام قدر ما يتقوت به، وقاس ذلك على جواز أكل الميتة عند الاضطرار[5].

---

١ – «درر الغواص» (ص ٣٠).

٢ – «المسند» (٤/ ٨٠)، «ترتيب المسند» (١/ ٥٧ ـ ٥٨)، «سنن أبي داود» (٢/ ٤٤٩ح ١٨٩٤)، «جامع الترمذي» (٣/ ٢١١ح ٨٦٨)، «المجتبى» (٥/ ٢٢٣)، «سنن ابن ماجة» (١/ ٣٩٨ح ١٢٥٤)، «المستدرك» (١/ ٤٤٨) و«تخريج المشكاة» (ح١٠٤٥).

٣ – انظر: «معالم السنن» (٢/ ٤٤٩) مع السنن.

٤ – انظر: «الإبريز» (ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤).

٥ – انظر: «روح المعاني» (٢/ ١٧٤) في رسالة إلى تلاميذه.

وهذا القياس ظاهر البطلان، ولا يحتاج إلى التنبيه على أنه قياس مع الفارق، فأكل الميتة محرم لذاته ليس فيه ضرر يتعدى إلى أحد من الخلق، أما الغش والتدليس والربا والسرقة فحرم تحريمًا عامًّا لما فيه من ظلم الخلق وإيقاع الضرر بهم فلا تجوز ممارستها بحال من الأحوال.

وهذه الفتوى معناها أن الإنسان المضطر يجوز له العيش على السرقة طول عمره شريطة أن يأخذ كل يوم ما يحتاج إليه فقط، وهذا المذهب لا يخفى فساده، فالإسلام عالج مشكلة الفقر بطرق أخرى شريفة يعلمها من درس شئون المال والاقتصاد من المصادر الإسلامية، وهذا كله يدلنا على مدى تدني مستويات القوم في فهم الفقه الإسلامي بسبب اعتمادهم على الحقيقة الصوفية فضاعت من بين أيديهم الشريعة وعلومها.

النتيجة الثالثة: معاداة طلبة العلم الشرعي:

إن مواقف أهل التصوف في معاداة علماء الشريعة وطلابها أشهر من أن تذكر وأكثر من أن تحصر، وهي مواقف طبيعية؛ لأن من عادى شيئًا كرهه وكره كل من له صلة به، فلما تركوا التعلم وحذروا من التفقه في الشريعة ـ باعتبار الفقه في الدين وسيلة لكشف كل زيف ـ أبغضوا طلاب الشريعة وناصبوهم العداء.

ومن نظر في كتب التصوف التي تعني بجمع أقوال الشيوخ، وجد الشيء الكثير من ألوان العداوة ضد أهل السنة والمشتغلين بالحديث منهم خاصة، بل وحتى الانتماء إلى المذاهب الفقهية لم يكن أقل إثارة لحفيظتهم. فنجد القشيري يقبح انتساب المريد إلى مذهب من مذاهب الفقهاء، معللاً هذا التقبيح.

أ ـ بأنه نتيجة لجهله بمذاهب الصوفية، لأن حججهم أظهر من حجج كل أحد، وقواعدهم أقوى من قواعد كل مذهب.

ب ـ أن أصحاب المذاهب الفقهية يعتمدون على النقل والأثر، وشيوخ الطائفة الصوفية ارتقوا عن ذلك، فالغيب عندهم ظهور[1].

---

١ ـ انظر: «الرسالة» (٢/ ٧٣١).

ثم يلخص نتيجة ذلك كله في عبارة وجيزة فيقول: «فإذا كان أصول هذه الطائفة أصح الأصول، ومشايخهم أكبر الناس، وعلماؤهم أعلم الناس، فالمريد الذي له إيمان بهم... فهو يساهمهم فيما خصوا به من مكاشفات الغيب فلا يحتاج إلى التطفل على من هو خارج عن هذه الطائفة... فإنهم أولى به من غيرهم»[1].

وتتخذ هذه العداوة صورة أخرى ضمن مؤلفات الصوفية حيث نجدهم يطلقون على علماء الشريعة وطلابها ألقاباً من قبيل: «العوام» و«المحجوبون» و«علماء الرسوم» و«أهل الظاهر» و«أهل الشهوات والأهواء» و«الأضداد» فهي عبارات تمتلئ بها كتبهم فتلقاها أينما ذهبت وفي أي كتاب من كتبهم قرأت.

انظر مثلاً قول التجاني: «وأهل الظاهر واقفون مع نفوسهم غارقون في بحر الهوى فلا كلام معهم ولا عليهم»[2].

ونقل عن زروق[3] ضمن وصيته لأصحابه قوله: «عظموا حملة الشريعة ولا تخالطوهم، فإن نفوسهم غالبة عليهم».

وينقل الشعراني عن نصر بن أحمد الدقاق[4] قوله: «آفة المريد ثلاثة أشياء: التزويج، وكتابة الحديث، ومعاشرة الضد»[5].

ومقصودهم بالضد علماء الشريعة وطلابها.

ويشير يوسف فضل إلى أن الإسلام لم يخضع في السودان للجو الصوفي إلا بعد أن كتب لهذا الأخير النصر في صراعه الطويل مع أهل السنة»[6].

وفي ذلك الكتاب صور كثيرة لهذا العداء بين الصوفية وطلاب الشريعة

---

١ – ن.م (٢/٧٣٤).
٢ – «ج المعاني» (٢/١٣٧).
٣ – «جواهر المعاني» (٢/١٣٧).
٤ – هو أبو بكر نصر بن أحمد الدقاق، صوفي، مصري، كبير، من أقران الجنيد، لم يذكر الشعراني تاريخ موته، ولم أقف على ترجمته عند غيره. انظر ط.ك (١/٧٦).
٥ – المصدر السابق.
٦ – «مقدمة طبقات ابن ضيف الله» (ص ٨).

وكيف أن شيوخ التصوف كانوا يسعون دائمًا في انتشال الفقهاء من مجالس التدريس، فهذا الشيخ حمد النحلان بن الترابي[1] هجر التدريس بعد أن سلك طريق القوم ودخل خلوة مدتها (٣٢) شهراً، ولما سأله بعض التلاميذ أن يدرسهم الفقه كعادته أجابهم قائلاً: «أنا وخليل افترقنا إلى يوم القيامة»[2].

ولشدة حرصهم على توسيع شقة الخلاف بين المريدين والفقهاء فقد كانوا على الدوام يذكّرون بالعداوة التاريخية بين الفئتين، فيشير الشعراني إلى العداوة بين أبي الحسن الشاذلي وبين ابن تيمية إمام أهل السنة في وقته فيقول: «فوق ابن تيمية سهمه إليه فرده عليه»[3].

وهي نفس القضية التي أثارها التجاني حين نقل عن الشاذلي كلمة يشكو فيها من كثرة المنكرين على الصوفية في عصره فيقول فيها: «كما نرى في زماننا هذا من إنكار ابن تيمية علينا وعلى إخواننا العارفين، فاحذر يا أخي ممن كان هذا وصفه وفر من مجالسته فرارك من السبع الضاري»[4].

ودعك من تصوير ما في كتب الصوفية وتراثها في هذا المجال فإن أكبر مصدق لما نقول هو الواقع المعاش. فما من طالب علم عرف عنه الجد والاهتمام بالطلب والدعوة إلا وتجد صوفية بلده يناصبونه العداء ويطلقون عليه الألقاب مبالغة في تنفير العوام عنه. وربما أذوه وأذاقوه ألوان العذاب المادي والمعنوي، وهذا حالهم في البلاد التي لهم فيها ظهور وغلبة، وأما في البلاد التي يعيشون فيها تحت سلطان الحق وهيمنته فإنهم يكتفون بالعمل في الظلام وتحت ستار الكتمان، فيقيمون حفلات المواليد، وحلقات الذكر والرقص، ويستميلون المغفلين من الفقهاء والطامعين الجشعين المحسوبين على طلبة العلم الشرعي والله تعالى المستعان.

---

١ – تقدمت ترجمته في (١/ ٧٦).

٢ – «ط ابن ضيف الله» (ص ١٦١) قارن مقدمة يوسف فضل (ص ١٢).

٣ – ط.ك (٢/ ٤).

٤ – «ج المعاني» (١/ ١٧).

النتيجة الرابعة: تفشي الانحلال الخلقي نتيجة لفساد العقيدة:

إن الإنسان الذي يستهين بقضية العقيدة ويميِّعها، ويهمل الأحكام الشرعية كالطهارة والصلاة والزكاة والحج، ويحذر أصحابه من التعليم الشرعي، هذا الإنسان لا يتوقع من مثله أن يتخلق بأخلاق الإسلام ولا أن يسلك سلوك أهله، ولذا لن نفاجأ إذا وجدنا أن المجتمع كلما كان أفراده غارقين في التصوف كان مجتمعًا منحلاً، وليس هناك من دليل أكبر من تحلل أولياء التصوف ـ وهم الصفوة والطبقة العليا عندهم ـ من المسئوليات الدينية. ولعل مما شجع على تفشي الانحلال الخلقي وانتشاره في المجتمعات الصوفية أمران:

١ ـ تلبس الأولياء بإظهار الكبائر أمام مريديهم ومحاولة إقناعهم وجعلهم يسلمون بما يبررون به ذلك التلبس. فمثلاً يحكي الدباغ أن أحد المريدين وجد شيخه يعاشر امرأة أجنبية ويزني بها. فذهب الدباغ في تحليل هذا الحدث الخطير بأن هذا المريد كان يحب الشيخ حبًّا مفرطًا وكاد يتجاوز به مقام النبوة فأظهر الله على الشيخ صورة الزنا رحمة بالمريد المذكور، فلما رآه رجع عن ذلك الإفراط في الاعتقاد ونزل الشيخ منزلته[1].

وهذا التعليل البارد بالإضافة إلى كونه مردوداً شرعًا، فإنه غير مقبول تصوفًا أيضًا؛ لأن الصوفية هم الذين طالبوا المريد بأن يحب شيخه حبًّا يخرج به عن البشرية، وعلى هذا فلا يمكن أن يكون قيام الشيخ بذلك الإجرام القبيح لأجل الكبح من جماح المريد في محبة شيخه وضبط تطرفه.

يقول الشعراني: «إذا أراد الله عز وجل أن يعرف عبدًا من عبيده بولي من أوليائه ليأخذ عنه الأدب، ويقتدي به في الأخلاق طوى عنه شهود بشريته وأشهده وجه الخصوصية فيه فيعتقده بلا شك، ويحبه أشد المحبة، وأكثر الناس الذين يصحبون الأولياء لا يشهدون منهم إلا وجه البشرية فلذلك قل نفعهم وعاشوا عمرهم كله معهم ولم ينتفعوا منهم بشيء»[2].

---

١ ـ انظر: «الإبريز» (ص ٢١٩).

٢ ـ ط.ك (١/٨).

نعم مجرد اعتقاد المريد في شيخه أنه بشر كاف في الحيلولة بينه وبين الانتفاع من نفحاته، وتعاليمهم هذه تتنافى ـ كل المنافاة ـ مع كونهم يطالبون المريد بأن ينزل شيخه منزلته البشرية.

ثم أليس عند مشايخ التصوف وسيلة للحد من تطرف المريد في المحبة سوى إظهار الزنا والسرقة ونحو ذلك؟ علمًا بأن الأمر لا يحتاج إلى ذلك، فلو أن الشيخ نزل من عليائه وسوى نفسه مع أصحابه تواضعًا واجتهد على سد كل ذريعة شركية لكان مقتديًا بسيد المرسلين في حماية حمى التوحيد وفي التواضع وفي ذلك الخير كله.

وعلى كل حال ليس هذا التعليل غريبًا من الدباغ الذي يقول: «لا ينبغي أن ينظر إلى ظاهر الولي ويوزن عليه فيخسر الوازن دنيا وأخرى»[1].

فإذا تقرر تلبس أولياء الصوفية بمثل تلك الفواقر من غير نكير من أحد علمنا أن المريد مطالب بالاقتداء بأخلاق شيخه وسلوك مسلكه، ظهر جليًّا وجه كون هذا الأمر حافزًا للأتباع على الانحلال الخلقي.

٢ ـ تصريح الشيخ بأن أتباعه من أهل الجنة وإفادتهم بأن الكبائر لا تضرهم، وقد أسلفنا الأمثلة على ذلك في الفكر الصوفي فيبقى أن نضيف هنا أن المريد إذا علم أن شيخه الذي يعظمه ويبجله أباح له أن يرتكب الكبائر وأن ذلك غير قادح في سيره على الطريق كان ذلك ـ بلا ريب ـ دعوة من الشيخ لمريديه إلى الانحلال الخلقي والانغراق في الموبقات والعياذ بالله. ونعيد إلى الذاكرة قول الدباغ لتلميذه ابن مبارك: «أكبر الكبائر في حقك أن تمر عليك ساعة ولا أكون في خاطرك فهذه هي المعصية التي تضرك في دينك ودنياك»[2].

وحتى نعرف إلى أي مدى وَصلَ الانحلال الخلقي في المجتمعات الصوفية بسبب ما يصدر من الشيوخ من تصريحات إباحية فلنورد هنا قصة ابن خفيف

---

١ ـ «الإبريز» (ص ١١٩).

٢ ـ «الإبريز» (ص ٢٤٠).

البغدادي[1] شيخ الصوفية في وقته، والذي كان يحضر حلقته ألوف من الناس تمكن هذا الرجل من السيطرة على عقولهم واستغوائهم. وملخصها أن رجلاً صوفيًّا من أصحاب ابن خفيف مات وخلف زوجة صوفية، فاجتمع في حفل تأبينه خلق كثير من الرجال الصوفيين والنساء الصوفيات، فلما وصل الشيخ واطمأن به المجلس عزى المرأة ولاطفها بكلام الصوفية ورقائقهم حتى قالت: تعزيت. ثم سأل الشيخ عما إذا كان بينهم شخص غير موافق للمذهب، فأجابت المرأة بالنفي. فحينئذ قال الشيخ: فما معنى إلزام النفوس آفات الغموم، وتعذيبها بعذاب الهموم، ولأي معنى نترك الامتزاج لتلتقي الأنوار، وتصفو الأرواح، ويقع الإخلافات[2]، وتنزل البركات؟ فقالت النسوة: إذا شئت. وعلى الفور اختلط جماعة الرجال بجماعة النساء طول ليلتهم فلما كان سحر خرجوا[3].

ولا ريب أن هؤلاء المريدين ما كانوا ليوافقوا شيخهم على هذا الفساد لولا استيلاؤه على عقولهم وإفساد عقيدتهم حتى ظنوا أن الجنة مضمونة لهم على أي حال كانوا، ويمكن أن تؤدي الدائرة الفضلية التجانية مثل هذا الدور، بل وأخطر، فإننا وجدنا في الفكر الصوفي التجاني تصريحًا بأن كافرًا دخل الجنة بسبب ارتكاب جريمة خلقية مع امرأة تجانية.

والقصة رواها الشيخ إبراهيم نياس عن شيخه عبد الله ولد الحاج فقال:

«إن من كرامات الطريقة التجانية أن إبراهيم سالم صار من أهل الجنة مع كونه أميرًا كافرًا فاسقًا ظالمًا وسبب ذلك أنه اغتصب امرأة متزوجة بغيره ونزعها من زوجها بقوة وعاشرها طول حياته معاشرة غير شرعية حتى مات. ولكن تلك المرأة كانت أخذت الطريقة التجانية، ومحقق أنها لا تذكر أورادها ولكن ليس ذلك رفضًا لها بل كسلاً فقط. فبسبب هذه المرأة صار ذلك السلطان الكافر

---

١ – هو أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي، شيخ، صوفي، كبير الشأن عند الصوفية. ولد سنة (٢٧٦هـ)، ومات سنة (٣٧١هـ). انظر: «الحلية» (١٠/٣٨٥)، و«الرسالة القشيرية» (ص ٤٢٠) ط. دار الجيل و«سير النبلاء» (١٦/٣٤٢).

٢ – أي ويكون لكنَّ خلف ممن مات أو غاب من أزواجكن.

٣ – انظر: «تلبيس إبليس» (ص ٣٥٨).

الفاسق الظالم من أهل الجنة بغير إسلام ولا توبة»[1].

بل وصل الأمر إلى أن أحد المنتسبين إلى الشيخ إبراهيم نياس بنيجيريا خط شيئًا بجانب زاويته وسماه الصراط يدعو أتباعه إلى عبوره مقابل قسط من المال يقدمونه إليه، ويعتقد كل من عبره أنه قد فرغ من عبور الصراط يوم القيامة»[2].

فحين يعتقد المريد أن نجاته يوم القيامة ليست في القيام بالأعمال الصالحات من أداء الفرائض وإحياء السنن بعد تصحيح الاعتقادات ويرى النجاة في كون الشيخ في خاطره وبدخوله في «الدائرة الفضلية» خارج دوائر الأمر والنهي، وبعبور خط يرسمه شيخ من الشيوخ على أنه الصراط، بل وبالزنا بامرأة أخذت الورد الصوفي، حين يعتقد المريد هذا المعتقد ويتصور هذا التصور تنقلب الموازين عنده ويرى المعروف منكرًا، والمنكر معروفًا، ويصير الشر في ميزانه هو الخير كله.

ولا شك أن من اعتقد هذا الاعتقاد لا يمكن أن يقيم لاعتبارات الأمر والنهي أي وزن.

ومن صور الانحلال في المجتمع الصوفي ما حكاه ابن ضيف الله من أن الشيخ محمد الهميم[3] نكح فوق الأربع، وجمع بين الأختين، فأنكر عليه القاضي دشين[4] وقال له: خالفت كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. فقال: الرسول أذن لي. ففسخ نكاحه شرعًا... فما كان من الشيخ الهميم إلا أن قال لدشين: فسخ الله جلدك. فمرض مرضًا شديدًا حتى تفسخ جلده[5].

---

١ ــ ميغري: «الشيخ إبراهيم نياس» (ص ٣٣١) و«التحفة السنية» (١٩٨). عن محاضرة الشيخ إبراهيم في زاريا (ص ١٨).

٢ ــ «الشيخ إبراهيم نياس حياته وآراؤه» (ص ١٤٠).

٣ ــ الشيخ محمد الهميم بن عبد الصادق بن مالك الركابي، صوفي، سوداني، كبير، ذكر ابن ضيف الله في ترجمته كثيرًا من المخالفات، دون تاريخ الوفاة. انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٣١٦).

٤ ــ هو دشين جد محمد ولد مدني، المشهور بقاضي العدالة، فقيه، شافعي، من قضاة السودان. يقال إن محمد الهميم الصوفي دعا عليه فمرض مرضًا شديدًا ولم يزده ذلك إلا يقينًا، فسمي «قاضي العدالة». لم يذكر مترجموه تاريخ وفاته. انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٢١٢).

٥ ــ «الطبقات» (ص ٢١٢).

هذه هي حججهم التي يتمسكون بها لتصحيح أقوالهم ومذاهبهم فتراهم ينسجون قصصاً خيالية من هذا النوع ليبطلوا به الحق ويحقوا الباطل.

ونظير هذه القصة ما ذكره أن الشيخ صغيرون الشقلاوي[1] كان يرد المطلقة ثلاثاً من غير زوج ينكحها، وكان الشيخ عبد القادر بن إدريس[2] ينكر عليه في ذلك، ويقول له: أنت تجعل جميع الناس أولاد زنا. فقال له الشيخ: اسأل أمك. فسأل أمه عن قوله فقالت له: أبوك طلقني ثلاثًا فمكثت ثمانية أعوام فرجعني له صغيرون فحملت بك[3].

هذا يدل على خطورة الوضع الذي كان عليه هذا المجتمع الصوفي المنحل، وإلا فما معنى هذا الإلزام الذي أسكت به هذا الشيخ المنكر عليه؟ إن لم يكن دليلاً آخر على المبالغة في التمادي على الغي والإفساد؟

وعلى ضوء ما سبق نقرر:

١ – أن من أكبر عوامل تفشي الانحلال الخلقي فساد العقيدة وعدم الاهتمام بدراستها والتفقه فيها. وإذا تقرر هذا علمنا أن كل دعوة تهدف إلى إصلاح الأخلاق مع إهمال الجانب العقدي فهي مجرد دعاية خادعة لا يمكن أن تثمر خلقًا أو تنتج تدينًا حقيقيًّا.

٢ – أن هناك دعوات إصلاحية تحرص على الجماعة من غير سلوك منهاج التصفية قبل التحلية، هدفها تكثير الجماهير المساندة لها على أي حال كانوا ـ لما لهذه الجماهير من أثر في تغيير أنظمة الحكم وسياسات الدول ـ ومثل هذه «الدعوات الإسلامية» في ذلك مثل كل الأحزاب السياسية التي تسعى لشراء الأصوات مع أخذ الكم بعين الاعتبار وعدم الالتفات إلى النوع.

---

١ – هو صغيرون الشقلاوي، أحد أصحاب إدريس الأرباب، صوفي، سوداني، ذكر ابن ضيف الله في ترجمته العديد من الانتهاكات لحرمة الشريعة الغراء. انظر: «طبقات ابن ضيف الله» (ص ٢٣٧).

٢ – ورد اسمه عرضًا في طبقات ابن ضيف الله ولم يترجم له، انظر: «الطبقات» (ص ١٥٠، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٩٦).

٣ – «الطبقات» (٢٣٧).

والذي ينبغي أن يكون جميع المسلمين على علم به هو أنه يستحيل أن تقوم دولة إسلامية على أساس الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني ما لم يسبق ذلك إصلاح ديني يشمل تصفية القلب من الإشراك والارتباط بغير الله، ويرشد الفرد إلى احترام النص الشرعي والخضوع له وتقديمه على أي شيء آخر، فيحكم الشريعة ـ أولاً ـ في نفسه وأهله وأقاربه عقيدة وسلوكًا قبل أن تكون دولة وحكومة؛ ذلك لأن الإسلام كلٌّ لا يتجزأ. وشامل لا يتبعض.

وكل دعوة يدعي القائمون عليها الشمولية وعدم تغليب جانب على آخر سوف تبقى عديمة البرهان، ما دام الدعاة ينظرون إلى العقيدة على أنها مادة تفرق ولا تجمع. والله من وراء القصد وهو وحده المستعان.

الفصل الثالث: اعتقاد ممازجة الذات العلية لبعض الأشخاص:

لئن كان تقديس الأشخاص في الفصلين السابقين متمثلاً في إعطاء بعض الصفات الإلهية للمقدس وإعطائه بعض حقوق الله تعالى التي لا يجوز تصور إمكان تحققها لغير الله. فإننا نريد أن نتناول في هذا الفصل نوعًا آخر من التقديس الصوفي وهو ـ كما سترى ـ أدهى وأمر حيث يكون فيه الكشف عن عقيدة خطيرة نقلها رجال الفكر الصوفي إلى الساحة الإسلامية ونشروها ـ على حين غفلة وحسن ظن ـ من جمهور المسلمين، ونعني بها عقيدة تأليه المخلوقين صراحة سواء كان ذلك التأليه تم عن طريق القول بحلول الذات العلية في المخلوق أم باتحاد المخلوق بها أم عن طريق القول بوحدة الوجود، فإنها جميعًا تؤدي إلى تأليه المخلوق كما سنرى.

وحتى تسير الدراسة المتعلقة بهذا الشأن سيراً يتسم بالتبسيط والتسهيل لا بد من تخصيص المبحث الأول لبيان المقصود من هذه الاصطلاحات (الحلول ـ الاتحاد ـ وحدة الوجود) وغيرها من الاصطلاحات ذات العلاقة بها، ثم نبين مؤدى هذا الاعتقاد، قبل أن نتناول بعض المشاهير من رواد هذا الفكر المشئوم ذاكراً نماذج من فكرهم توضح طويتهم وعداوتهم تجاه جميع الرسل ورسالاتهم.

ومن ثم ننفذ إلى بيان المخاطر المترتبة على اعتقاد هذا الفكر ومردوده الأثيم على الأمة الإسلامية أفراداً وجماعات، ومن ذلك تتألف المباحث الأربعة التي تدور على فلكها دراستنا لهذا الفصل.

وباديء ذي بدء أرى من الأهمية بمكان أن أجيب على استشكال قد يتشبث به البعض للتقليل من قيمة البحث في أقوال الصوفية المتعلقة بالوحدة والاتحاد والحلول، ألا وهو قولهم: إن هؤلاء الأولياء بحكم الدرجات العالية التي وصلوا إليها في المحبة والعشق الإلهيين قد غرقوا وسكروا، فتلك العبارات المنكرة التي تصدر عنهم إنما هي شطحات غير معتبرة وليسوا مؤاخذين بها؛ لأنهم صاروا كالسكران الذي لا يدري ما يصدر عنه.

والجواب: أن ما ذهبوا إليه من أن تلك الأقوال تصدر في حال غيبتهم وتواجدهم وأنهم وصلوا إلى حال لا تحكم معها فيما يقولون أو يفعلون مردود من عدة أوجه:

الأول: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أعبد الناس لربه وأخشاهم له وأتقاهم قلباً، وأعلاهم مرتبة عنده، وأعظمهم محبة له، وكان أثناء الصلاة إذا اقترب منه أحد يسمع له أزيزاً كأزيز المرجل، وكانت له حالات في العبادة أبرزها البكاء عند تلاوة القرآن، ولم يحصل أنه غاب عن وعيه أبداً ولا صدر منه من الكلام ما ظاهره الكفر أو مخالفة الشريعة، فبطل أن تكون محبة الله وخشيته تؤدي إلى فقدان الوعي وإطلاق عبارات الكفر.

الثاني: أن الله تبارك وتعالى حرم على المؤمنين في مرحلة من مراحل تحريم الخمر أن يقربوا الصلاة في حال السكر، وعلل هذا التحريم بأنهم في حال السكر لا يعلمون ما يصدر عنهم من أقوال وأفعال. فقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ**﴾ [النساء: ٤٣] فكيف استجاز هؤلاء أن تكون أعلى مقاماتهم في العبودية في حال السكر وفقدان الوعي؟.

الثالث: لا ريب أن فقدان العقل والوعي أو غيابهما صفة نقص في الإنسان ووجودهما صفة كمال له.

وهؤلاء حينما يصفون هؤلاء بالسكر وزوال العقل لا يريدون بذلك وصفهم بالنقص بل بالكمال[1]. فكان منطقهم بذلك منكوساً وإيرادهم مردوداً وحجتهم داحضة.

الرابع: أن من المعلوم عند علماء النفس أن الإنسان حينما تأخذه حالة «اللاشعور» أو «اللاوعي» فإنه غالباً ما يفصح عن الأمور التي كانت تدور في خلده وقت صحوه، فكون هؤلاء عند فقدان الوعي يطلقون كلمات الكفر والزندقة يحتاج إلى تأمل كثير ونظر عميق.

الخامس: أن حال هؤلاء الاتحاديين ترد على من يدافع عنهم على النحو المذكور، وبيان ذلك:

أ ـ أن هؤلاء اكتسبوا أحوالهم هذه بطرق معروفة عندهم فبعضهم درس الفلسفة وآمن بها على علاتها، بينما قصد البعض الآخر إلى خلوات مظلمة ورياضات شاقة غير مشروعة ثم خرجوا على الناس بتعليماتهم الجديدة. فالقول بأنها حالات طارئة غير متعمدة يعد باطلاً من القول.

ب ـ أنهم عند تقرير هذه العقائد الفاسدة يكونون متمتعين بكامل قواهم العقلية، فتجدهم يراعون في نثرهم قواعد اللغة، ويتكلفون كل المحسنات اللفظية، والمواصفات البديعية، ويتخيرون الألفاظ بدقة متناهية، وفي شعرهم تجد كل المقومات الفنية والمكملات الجمالية بالإضافة إلى مراعاة أحكام العروض والقوافي، وهذه أمور لا يتأتى وقوعها ممن حكمه حكم المجنون أو السكران.

يقول الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق: «إذا كان ثمة شطح مغفور عند الله معذور صاحبه، فهو أن تصدر كلمة أو جملة في غلبة حال كما يقولون. أما أن

---

١ ـ انظر: «المطرب للتليدي» (ص ٨٩) حيث اعتبر السكر كرامة للسكران.

يؤلف رجل مئتي كتاب كلها على هذا النحو، وذلك يستغرق آلاف الساعات والأيام فكيف يكون التأليف والتحقيق شطحًا وسكرًا؟»[1].

جـ ـ أنهم لو عدُّوا هذه «الشطحات» خارجة عن حد الاعتبار لطووها وما رووها ولا وضعوها في بطون أمهات مصادرهم، ولكننا نجدهم يتخذون من هذه الشطحات أسسًا لتعاليمهم التي يبثونها على مريديهم في الخفاء ويركزون مبادئها في طيات أورادهم اليومية المفروضة على الأتباع، ويجعلون الغاية العظمى التي يسعون إليها الوصول إلى التوحيد الذي هو عبارة عن الاتحاد ووحدة الوجود كما ستعلم. وفي ثنايا ذلك كله يطرحون في وجوه المنتقدين عبارات من قبيل «كلمات المحبين تطوى ولا تروى». ومن الأوراد التي تمثل أوضح صورة لهذا النمط الوحدوي الصلاة المشيشية المنقولة عن عبد السلام بن مشيش[2] ويزعمون أن من واظب على قراءتها بالنية الخالصة يكون من أهل الخطوة، وفيها يقول: «اللهم زج بي في بحار الأحدية، وانشلني من أوحال التوحيد، وأغرقني في عين بحر الوحدة، حتى لا أرى ولا أسمع ولا أحس إلا بها.... إلخ»[3].

سادسًا: أن أهل السنة الذين أحسنوا الظن بأصحاب الفكر الصوفي فعذروهم بحجة أنهم ـ فعلاً ـ يطلقون هذه العبارات في حالة غيبوبة لم يجنوا من وراء ذلك سوى التشنيع عليهم واتهامهم بالمكر والخبث من قبل الصوفية «الواقعيين» المعلنين لما يعتقدون.

فمن المعلوم أن شيخ الإسلام ممن ذهب إلى الاعتذار لبعض أولئك الشيوخ ـ لا لكلهم ـ لحسن ظنه بهم وبأنهم ما قالوا تلك الكلمات إلا عن غيبة وسكر. لكن لنسمع جميعًا ماذا يقول د. عبد الرحمن بدوي الصوفي المعاصر يخاطب

---

١ ـ «الفكر الصوفي» (ص ١٠٤).

٢ـ هو عبد السلام بن مشيش بن أبي بكر، صوفي، مغربي كبير، اشتهر برسالته «الصلاة المشيشية» توفي سنة (٦٢٢هـ). انظر: «الأعلام» (٤/٩)، و«معجم المؤلفين» (٥/٢٣٢) وورد فيه خطأ أنه كان حيًا سنة (١١٣٦هـ)، و«المطرب» (ص ٨٦ ـ ١٠٤).

٣ ـ «دلائل الخيرات» ـ المقدمة (ص ٢٨ ـ ٢٩).

ابن تيمية وغيره ممن يفسر الشطح بالسكر، يقول: «وواضح أن رأى هؤلاء الخصوم لا يمكن أن يقام له وزن عند من يرى أن الشطح ظاهرة صوفية سليمة، وأن الكلمات الشطحية لا تقل في صدقها عن الكلمات التي تصدر في حال الصحو، فلا دخل للصحو أو السكر في تحديد القيمة الذاتية لهذه الكلمات، وإلا أخطأنا فَهْمَ هذه الظاهرة الممتازة، وهؤلاء الخصوم خلطوا - عن قصد - بين السكر الروحي والسكر الجسماني، وإنما يقصد بالسكر هنا انتشاء الروح بمكاشفة الحق لها بسره، وبأنه هو هي وهي هو فتطرب أشد الطرب لاكتشاف هذه الحقيقة، فسكرها إذاً شدة غبطتها بمعرفة سر وجودها... ثم خصص بعد التعميم فقال: وابن تيمية كان من الخبث بحيث أوهم بالتشابه بين السكر الجسماني والسكر الروحي من حيث قيمة الصدق في كليهما، والحق أنه لا وجه للشبه بينهما إلا في مقدار اللذة التي ينعم بها السالك والشارب. ثم قال: وعبد القادر الجيلاني كان من السذاجة أو الرغبة في المداراة - شأنه دائماً في كل مذهبه فيه ترض ظاهر لمن يدعون أنهم أهل السنة - بحيث ادعى أن هذه الكلمات الشطحية[1] لو صدرت في حال الصحو لعدت من وساوس الشيطان»[2].

إذاً هذا هو موقف الصوفية أنفسهم تجاه تلك العبارات الكفرية: إيمان عميق، وتمسك شديد، إما بالكتمان عند المقتضى، أو بالإعلان عند ما يكون المجتمع موبوء بفكرهم وتكون الغلبة لهم كشأن هذا البدوي الذي أداه حرصه على المحافظة على تراثه الشطحي إلى وصف كبار علماء الإسلام بالخبث والسذاجة عامله الله بما يستحق.

المقصود: أن الصوفية أنفسهم يؤمنون بأن تلك العبارات المشكلة من الناحية الشرعية ينبغي أن تحمل على ظاهرها وأصحابها إنما قالوها عن عرفان وصحو كاملين.

وبهذا ينتفي الاستشكال ويبقى للبحث في هذه العقائد قيمته العلمية.

---

١ - نحو «أنا الله».

٢ - «شطحات الصوفية» (ص ١٠ - ١١).

المبحث الأول:

تحقيق معنى الحلول والاتحاد ووحدة الوجود وبيان العلاقة بينها:

١ - **معنى الحلول**: يقال: حل المكان وحلَّ به يحُلُّ ويحِلُّ حلاًّ وحُلولاً إذا نزل به[١].

وفي المعجم الوسيط: «الحلول: اتحاد الجسمين بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر».

وفيه: «مذهب الحلول: القول بأن الله حال في كل شيء»[٢].

قلت: هذا أحد نوعي الحلول كما سنرى بعد.

وفيه أيضًا: «الحلولية فرقة من المتصوفية تعتقد مذهب الحلول على غير ما قال به أهل السنة»[٣].

وعند الصوفية وبعض فرق النصارى الحلول هو: حلول اللاهوت[٤] بالناسوت[٥].[٦].

وينقسم عندهم باعتبار تمكنه إلى:

أ - **الحلول الجواري**، وهو: عبارة عن كون أحد الجسمين ظرفًا للآخر كحلول الماء في الكأس.

ب - **الحلول السرياني**، وهو: عبارة عن اتحاد الجسمين بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر كحلول ماء الورد في الورد، وكحلول الماء في المادة السكرية[٧].

وينقسم باعتبار الخصوص والعموم إلى قسمين أيضًا:

أ - **الحلول الخاص**، وهو: قول النسطورية من النصارى ونحوهم ممن يقول:

---

١ - «القاموس» مادة (حلل).
٢ - مادة (حلل) (١/ ١٩٤).
٣ - المعجم الوسيط مادة حلل (ص ١٩٤).
٤ - هو روح إلهية غير مخلوقة.
٥ - وهو الجسم البشري المخلوق.
٦ - الموسوعة الميسرة «ترجمة الحلاج» (١/ ٧٣١).
٧ - التعريفات (ص ٩٢) وشطحات الصوفية (٧ - ٨).

إن اللاهوت حل في الناسوت، ثم انتقل في عهد المأمون إلى الصف الإسلامي بواسطة الرافضة الذين قالوا: إن الله حل بعلي بن أبي طالب وأئمة أهل بيته، والصوفية الذين يقولون بأن الله حل في الأولياء.

ب ـ **الحلول العام**، وهو قول الجهمية ومن نحا نحوهم من الأشعرية الذين يقولون: إن الله بذاته في كل مكان[1].

٢ ـ **معنى الاتحاد**: وأما الاتحاد فهو امتزاج الشيئين واختلاطهما حتى يصيرا شيئًا واحدًا[2].

وفلسفة الاتحاد والحلول عند الصوفية تفسر بأن للحب الإلهي ناحيتين:

إحداهما: شوق الحق إلى الخلق، وله اعتباران أو مظهران:

أ ـ اشتياقه إلى الظهور بعد البطون أو التقييد بعد الإطلاق.

ب ـ اشتياقه إلى العودة إلى الإطلاق بعد التقييد أو التجرد بعد التعين.

وثانيتهما: شوق الخلق إلى الحق[3].

فالناحية الأولى التي يشتاق فيها الحق إلى الخلق تنتج الحلول، والثانية التي فيها شوق الخلق إلى الحق تنتج الاتحاد، أو بعبارة أخرى يرى الاتحادي أن المخلوق المصطفى يرتفع بنفسه ويصفو ويسمو بروحه إلى حضرة الذات العلية حتى يتحد بها ويفنى فيها فلا يبقى له أثر، بينما يرى الحلولي أن الله تعالى يتنازل عن عليائه عز وجل فيحل في بعض المصطفين من عباده[4]. تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ولذلك كثيرًا ما نجد الاتحاديين يعبرون عن رحلتهم إلى الاتحاد بالمعراج، يقول ابن الفارض:

«ومن أنا إياها إلى حيث لا إلى عرجت وعطرت الوجود برجعتي»[5].

١ ـ انظر: مقدمة ابن خلدون ٥٨٩ ومجموع الفتاوى ٢ / ١٧١ ـ ١٧٢.

٢ ـ «التعريفات» (ص ٩).

٣ ـ «مصرع التصوف» (ص ١٤١).

٤ ـ انظر: «الصوفية» لصابر طعيمة (ص ٣٥٤).

٥ ـ «قصيدة التائية» ضمن ديوان ابن الفارض (ص ٦٤).

وقال شارحه: يعني: عرجت من مقام: أنا إياها ـ وهو ابتداء الاتحاد.

ومن قولهم: أنا الحق «لا إله إلا أنا فاعبدوني» إلى أن وصلت إلى مقام لا نهاية فيه، وعطر الوجود برجوعه لاتصافه بصفات الرحمن واتحاده بذات الملك الديان»[1]. تعالى الله عن ذلك كله.

وينقسم الاتحاد أيضًا إلى قسمين:

أ ـ **الاتحاد الخاص**، وهو قول يعقوبية النصارى القائلين: إن اللاهوت والناسوت اختلطا وامتزجا كاختلاط اللبن بالماء، وهو قول يقول به بعض المنتسبين إلى الإسلام في بعض الأشخاص.

ب ـ **الاتحاد العام**، وهو قول الملاحدة الذين يزعمون أن الله عين وجود الكائنات، وهذا القول هو المعبر عنه بوحدة الوجود ـ كما سنرى ـ وهو شر الأقوال كلها كما يقول شيخ الإسلام؛ لأن أولئك قالوا: إن الرب يتحد بعبده الذي قربه واصطفاه، فخصوا ذلك بمن عظموه كالمسيح والأولياء، وهؤلاء جعلوا ذلك ساريًا في الكلاب والخنازير والأقذار والأوساخ، وإذا كان الله تعالى قد قال: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ**﴾ [المائدة: ١٧] فكيف بمن قال: إن الله هو الكفار والمنافقون والصبيان والمجانين والأنجاس والأنتان وكل شيء[2].

ومما تجدر الإشارة إليه ونحن نبين معنى الاتحاد عند هؤلاء قولهم: إن من وقع منه الاتحاد فلا يتصور معه أن تبقى منه باقية بل يفنى ويذوب ويصير جوهره جزء لا يتجزأ عن جوهر من اتحد به، يقول عبدالرحمن بدوي: «والاتحاد بالله... أن يصير المحب والمحبوب شيئًا واحدًا فعلاً، سواء في الجوهر والفعل أي في الطبيعة والمشيئة لانعدام المشير، فلا يصير ثمت غير واحد أحد هو الكل في الكل»[3].

---

١ ـ البقاعي: «تحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد» (ص ٢٤٩).

٢ ـ انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، و«مجموعة الرسائل» (٤/ ٢٨ ـ ٣٠)، و«الكشف عن حقيقة الصوفية» (ص ٩٢).

٣ ـ «شطحات الصوفية» (ص ٧ ـ ٨).

وقال أيضًا في معرض تحليله لقول أبي يزيد يخاطب الله: «كنت لي مرآة فصرت أنا المرآة»: «أما وقد بلغ أبو يزيد هذه المرتبة التي تعلو فوق مقام الأنبياء، فليثب الوثبة الأخيرة ليلحق بالألوهية نهائيًا فيصير هو والله شيئًا واحدًا»[1].

وهذا القول العظيم يكفي في بطلانه أنهم ضاهوا به النصارى والروافض، يقول الرازي[2] يصف الحلولية من الصوفية: «وهم طائفة من القوم الذين ذكرناهم يرون في أنفسهم أحوالاً عجيبة وليس لهم من العلوم العقلية نصيب وافر. فيتوهمون أنه قد حصل لهم الحلول أو الاتحاد فيدعون دعاوى عظيمة، وأول من أظهر هذه المقالة في الإسلام الروافض فإنهم ادعوا الحلول في حق أئمتهم»[3].

٣ ـ **أما وحدة الوجود**: فمذهب فلسفي صوفي يوحد بين الله والعالم، ولا يقر إلا بوجود واحد هو الله، وكل ما عداه أعراض وتعينات له»[4].

وصف شيخ الإسلام مذهبهم فقال: «ويقولون: إن وجود المخلوق هو وجود الخالق، لا يثبتون موجودين خلق أحدهما الآخر، بل يقولون: الخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق، ويقولون: إن وجود الأصنام هو وجود الله، وأن عباد الأصنام ما عبدوا شيئًا إلا الله»[5].

وهذا المذهب هو مذهب الاتحاد العام الذي سبقت الإشارة إليه آنفًا لا يختلفان في شيء، ولذا تجد كثيرًا من أهل العلم يطلقون على ابن عربي وابن الفارض ومن على نهجهما أنهم من أهل الاتحاد، فمرادهم الاتحاد العام الذي هو وحدة الوجود.

---

١ ـ «شطحات الصوفية» (ص ٢٦).

٢ ـ هو محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الرازي فخر الدين، مفسر، فقيه، أصولي، مشارك في علوم كثيرة، كان قد انحرف عن جادة الصواب بسبب اشتغاله بالفلسفة وعلم الكلام، ثم تاب في آخر عمره. ولد سنة (٥٤٤هـ). وتوفي سنة (٦٠٦هـ). انظر: «سير النبلاء» (٢١/ ٥٠٠)، «ولسان الميزان» (٤/ ٤٢٦)، و«معجم المؤلفين» (١١/ ٧٨).

٣ ـ «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (ص ١١٦). ٤ ـ انظر: «الموسوعة الميسرة» (٢/ ١٩٤٥).

٥ ـ «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥).

ومن ذلك: ما نقله البقاعي عن أحد العلماء أنه قال عن «الفصوص»:

«قال العلماء: جميع ما فيه كفر؛ لأنه دائر مع عقيدة الاتحاد، وهو من غلاة الصوفية المحذر من طرائقهم وهم شِعبان:

أ ـ شعب حلولية يعتقدون حلول الخالق في المخلوق

ب ـ وشعب اتحادية لا يعتقدون تعدداً في الوجود في زعمهم أن العالم هو الله، وكل فريق منهم يكفر الآخر وأهل الحق يكفرون الفريقين»[1].

فسمى عقيدة ابن عربي اتحاداً ثم فسرها بزعمهم أن العالم هو الله.

وهذا الإطلاق كثير في عبارات شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره فأينما وجد فالمراد به الاتحاد العام لا الخاص.

ويبدو أن العلامة الشيخ عبد الرحمن الوكيل لم يتنبه لهذا المعنى فاستدرك كثيراً على من أطلق لفظ الاتحاد على أهل وحدة الوجود[2].

وكذلك الدكتور عبد القادر محمود الذي ذهب يتهم ابن تيمية بالخلط بين معنى الاتحاد ومعنى الحلول، ووحدة الوجود[3]، فلو فقه أن للاتحاد معنيين، لبان له الحق ولم يقل ما قال.

ومن الاصطلاحات التي لا بد من الوقوف على المراد منها: الفناء، التوحيد، الجمع، والفرق.

الفناء في عبارات الدارسين يعني ثلاثة معان، ويدل كل معنى منها على نوع معين من التوحيد.

١ – الفناء عن عبادة السوي وهو (التوحيد الإرادي) وفسره شيخ الإسلام بأنه يكون بحيث لا يحب إلا الله ولا يعبد إلا الله ولا يتوكل إلا عليه ولا يطلب غيره[4].

---

١ – «تنبيه الغبي» (ص ١٦٨).

٢ – انظر: مثلاً «مصرع التصوف» (٧٣، ٩٢، ١٠٢، ١٦٨، ١٧٨).

٣ – انظر: «الفلسفة الصوفية» (ص ٣١٨).

٤ – «العبودية» (ص ٤٤).

٢ ـ الفناء عن شهود السوي (التوحيد الشهودي).

قال شيخ الإسلام: «وهذا يحصل لكثير من السالكين فإنهم لفرط انجذاب قلوبهم إلى ذكر الله وعبادته ومحبته، وضعف قلوبهم عن أن تشهد غير ما تعبد وترى غير ما تقصد، لا يخطر بقلوبهم غير الله»[١].

قلت: إذا كان المقصود اتصاف القلب بما ذكر في وقت دون وقت فمعقول. وأما إذا كان المراد أن يتصف القلب البشري بالفناء عن شهود سوى الله على الدوام فغير مسلم؛ لأن الإنسان لا يكاد يقدر أن يدفع ما يخطر بقلبه من الخواطر الرديئة. فهؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل إيمانًا وأتقى قلوبًا من كل من جاء بعدهم، ومع ذلك لم يتصفوا بهذا الفناء عن شهود السوي.

عن حنظلة رضي الله عنه قال: «كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوعظنا فذكر النار. ثم جئت إلى البيت فضاحكت الصبيان ولاعبت المرأة، قال: فخرجت فلقيت أبا بكر، فذكرت ذلك له، فقال: وأنا قد فعلت مثل ما تذكر. فلقينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقلت: يارسول الله نافق حنظلة. فقال: مه[٢]. فحدثته بالحديث. فقال أبو بكر: وأنا قد فعلت مثل ما فعل. فقال: **ياحنظلة ساعة وساعة. ولو كانت تكون قلوبكم كما تكونون عند الذكر لصافحتكم الملائكة، حتى تسلم عليكم في الطرق**». رواه مسلم وغيره[٣].

بل هذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي لا يبلغ مقامه أحد ولا يقاربه يقول فيما رواه عنه الأغر المزني رضي الله عنه: «**إنه ليغان على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة**» رواه مسلم[٤].

والغين ـ كما قال القاضي عياض ـ: «إشارة إلى غفلات قلبه وفترات نفسه وسهوها عن مداومة الذكر ومشاهدة الحق بما كان... دفع إليه من مقاساة البشر

---

١ ـ نفس المصدر.

٢ ـ معناه اكفف. «مختار الصحاح» مادة (م هـ هـ).

٣ ـ مسلم: التوبة ـ باب (٣) (٤/٢١٠٧).

٤ ـ مسلم: الذكر ـ باب (١٢) (ح٤١).

وسياسة الأمة ومعاناة الأهل ومقاومة الولي والعدو... وهو في كل هذا في طاعة ربه وعبادة خالقه ولكن لما كان صلى الله عليه وآله وسلم أرفع الخلق عند الله مكانة، وأعلاهم درجة، وأتمهم به معرفة...رأى... حال فترته... غضًّا من عَلِيٍّ حاله، وخفضًا من رفيع مقامه فاستغفر الله من ذلك»[1].

ولهذا وصف شيخ الإسلام الفناء عن شهود السوي بأنه «غلط عظيم» وبأنه «غير مجد»[2].

٣ – الفناء عن وجود السوي (التوحيد الوجودي) قال شيخ الإسلام: «فهو أن يشهد أن لا موجود إلا الله، وأن وجود الخالق هو وجود المخلوقات فلا فرق بين الرب والعبد، فهذا فناء أهل الضلال والإلحاد»[3].

ومن اللافت للنظر أن كبار الصوفية الغلاة إذا أطلقوا كلمة التوحيد إنما يقصدون بها التوحيد الوجودي الذي هو عبارة عن وحدة الوجود، ولذا نجد أن آخر المراحل التي يمكن أن يصل إليها المريد في سيره هي مرحلة التوحيد.

يقول ابن خلدون ـ حاكيًا عقيدة الصوفية ـ: «ولا يزال المريد يترقى من مقام إلى مقام، إلى أن ينتهي إلى التوحيد والمعرفة التي هي الغاية المطلوبة للسعادة»[4].

ولا شك أن هذا عكس للقضية وقلب للموازين؛ لأن أول ما يطالب به العبد هو تحقيق التوحيد، فلا يتصور ـ والحالة هذه ـ أن يكون التوحيد آخر الخطوات وخاتمة المطاف بل هو نقطة البداية التي لا يعتد بسعي أحد ما لم ينطلق منها.

ومن ذلك قول المنوفي: «قد وقع في عبارات بعض المحققين ألفاظ توهم الاتحاد، وهي إشارة منهم إلى حقيقة التوحيد، فإن ما يوهم الاتحاد عندهم إنما هو تعبير عن التوحيد»[5].

---

١ – «الشفاء» (٢/١٠٦).
٢ – «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/٩٦، ١١٨).
٣ – «العبودية» (ص ٤٦)، و«مجموعة الرسائل والمسائل» (١/٩٦)، وانظر الجبوري: «مواقف الخلاف بين الفقهاء والصوفية» (ص ٢٢)، الهامش (٤١).
٤ – «المقدمة» (ص ٥٨٥).
٥ – «معالم الطريق» (ص ٢٦٤).

ويقول عبد الرحمن بدوي: «والخلاصة إذن أن التوحيد الذي يلقنه الصوفي في حال السكر هو شهود الحق في ذاته لذاته، وفناء الذات الخاصة في ذات الألوهية، وأنه ما ثم إلا الله، فوجود العبد وجود الرب والعكس، ولهذا يمكن أن ينسب إلى العبد ما ينسب إلى الرب من صفات وأسماء»[1].

فإذا تقرر أن التوحيد والمعرفة في الفكر الصوفي عبارة عن وحدة الوجود أو الاتحاد أو الحلول فلا غرابة إذا وجدناهم يكتمون أخص ما لديهم من المعارف ولا يظهرونها إلا عند أخص أصحابهم، ولذا فقد لام الجنيد[2] تلميذه الشبلي[3] فقال: «نحن حبرنا هذا العلم تحبيراً، ثم خبأناه في السراديب فجئت أنت فأظهرته على رءوس الملأ»[4].

يعني أنهم قعَّدوا قواعده وأصلوا أصوله ثم خبأوه في السراديب التي هي الزوايا والخلايا. أما ما هو هذا العلم المخبأ ولمَ خبأوه في السراديب؟ فيتضح لنا إذا أدركنا حقيقة هذا السر المكتوم، وأنه توحيد آخر غير الذي عرفه الصحابة والتابعون.

ينقل الشعراني عن الجنيد أنه «كان يقول: لا ينبغي للفقير قراءة كتب التوحيد الخاص إلا بين المصدقين لأهل الطريق أو المسلمين لهم... وكان الجنيد لا يتكلم قط في علم التوحيد إلا في قعر بيته بعد أن يغلق أبواب داره ويأخذ مفاتيحها تحت وركه ويقول: أتحبون أن يكذب الناس أولياء الله تعالى وخاصته ويرمونهم بالزندقة والكفر»[5].

---

١ – «شطحات الصوفية» (ص ١٣).

٢ – هو الجنيد بن محمد النهاوندي أبو القاسم، يعرف بشيخ الطائفة الصوفية، توفي سنة (٢٩٧هـ). انظر: «الحلية» (١٠/٢٥٥ - ٢٨٧)، و«الرسالة القشيرية» (ص ٤٣٠) ط. دار الجيل، و«سير النبلاء» (١٤/٦٦)، و«طبقات الأولياء» (ص ١٢٦ - ١٣٦)، و«شذرات الذهب» (٢/٢٢٨) وغيرها.

٣ – انظر ترجمته (١/٧٣).

٤ – الكلاباذي: «التعرف لمذهب أهل التصوف» - الباب (٦٥) (ص ١٤٥).

٥ – ط.ك (١/١٠).

وذكر أن أبا عبد الله القرشي[1] طلب منه أصحابه أن يسمعهم شيئًا من علم الحقائق، فقال لهم: كم أصحابي اليوم؟ قالوا: ستمائة رجل فقال: اختاروا لي منهم مائة، فاختاروا. فقال: اختاروا من المائة عشرين فاختاروا. فقال: اختاروا من العشرين أربعة فاختاروا. فقال الشيخ: لو تكلمت عليكم في علم الحقائق والأسرار لكان أول من يفتي بكفري هؤلاء الأربعة.

وعلق عليه الشعراني بقوله: وكان هؤلاء الأربعة أصحاب كشوفات ومعارف[2].

ويذكر الشعراني أن الشيخ نور الدين المرصفي[3] «كان يتكلم في دقائق الطريق وإذا حضر أحد من القضاة ينقل الكلام إلى مسائل الفقه إلى أن يقوم حاضره، ويقول: ذكر الكلام بين غير أهله عورة»[4].

وكان الدباغ «إذا حضر بين يديه من لا يعتقده لا تخرج منه ولا فائدة واحدة ولا يقدر على التكلم بشيء من العلوم اللدنية والمعارف الربانية حتى يقوم ذلك الشخص، ويوصينا[5] ويقول: إذا حضر مثل هذا الرجل فلا تسألوني عن شيء حتى يقوم»[6].

وغني عن البيان أن نقول إن التوحيد الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلمه أصحابه هو التوحيد الحق والصواب، ومن عرفه وعمل بمقتضاه فهو المؤمن، ومن خالفه واعتقد سواه فهو ضال مضل متبع لغير سبيل المؤمنين، وليس في هذا التوحيد شيء يستوجب الكتمان، بل كل حرف فيه ينادي بوجوب بيانه في كل عصر ومصر خاصة في هذا الزمان الذي كثر فيه الانحراف، وشاع بين

---

١ – هو عبد الله بن محمد القرشي التونسي، صوفي كبير الشأن عند المتصوفة. ولد بالإسكندرية سنة (٦٣٧هـ) ومات بتونس سنة (٦٩٩هـ). انظر: «طبقات الأولياء» (ص ٤٤١)، و«الطبقات الكبرى» للشعراني (١/١٥٩) ط. دار الفكر.

٢ – ط.ك (١/١٠).

٣ – انظر: ترجمته (١/٣٧٢).

٤ – ط.ك (٢/١١٢).

٥ – الكلام لتلميذه ابن المبارك.

٦ – «الإبريز» (ص ٢٢١).

الجيل الصد عن سبيل الله، وانتشرت الدعاية للطاغوت والحث على اتباع سبيله ولا مخلص من ذلك إلا نشر التوحيد الخالص من كل شائبة من شوائب الشرك والإلحاد.

أما عبارة «الجمع» فمعناه عندهم شهود الحق بلا خلق.

و«الفرق» هو الاحتجاب بالخلق عن الحق[1].

الشرح: إن الصوفي في سيره وقبل وصوله إلى غايته العظمى (وحدة الوجود) تعتريه فترات مختلفة بين وقت وآخر، فيرى أحياناً أن كل ما في الوجود من المظاهر والكائنات إنما هي تعينات وتجليات للرب، فيقول: إن الكون كله واحد لا فرق فيه بين خالق ومخلوق. (وهذا هو الجمع). ثم تنقشع هذه السحابة فيرى فجأة عكس ذلك، فيقول: إن هذه مخلوقات مختلفة متنوعة وهي غير خالقها (وهذا هو الفرق) فلا يزال الصوفي على ذلك حتى يستقر في نهاية المطاف على (الجمع).

ومن هنا يرى القشيري ومعه الشريف الجرجاني: «أن الجمع والفرق لا بد منهما للعبد، فإن من لا تفرقة له لا عبودية له، ومن لا جمع له لا معرفة له»[2].

وهذان الشيخان رغم أنهما وصفا الفرق والجمع، بأنه «لا بد منهما» إلا أنه يعود إلى حكم مرحلي فقط عندهما وعند غيرهما من الصوفية، فلا يلبث الصوفي أن يعبر ذلك الاضطراب بين الفرق والجمع فيثبت أخيراً في مشهد الجمع.

أما «جمع الجمع» عند الصوفية فيرون أنه «مقام آخر أتم وأعلى من الجمع، فإن جمع الجمع هو الاستهلاك بالكلية والفناء عن سوى الله، وهو المرتبة الأحدية»[3].

---

١ – انظر: «التعريفات» (ص ٧٧)، و«المعاجم الصوفية» ضمن «الكشف عن حقيقة الصوفية» (ص ٨٩).

٢ – انظر: «الرسالة» (ص ٦٥) ط. دار الجيل و«التعريفات» (ص ٧٧).

٣ – «الرسالة» (ص ٦٦)، ط. دار الجيل و«التعريفات» (ص ٧٧).

واستمع إلى الشيخ علي بن محمد وفا وتعليقه على عبارة أبي يزيد التالية:

قال أبو يزيد: «حججت فرأيت البيت ولم أر رب البيت، ثم حججت ثانية فرأيت البيت ورأيت رب البيت، ثم حججت ثالثة فرأيت رب البيت ولم أر البيت».

وقال علي وفا: «لو أن أبا يزيد عرف الحقيقة حق معرفتها لأنزل كل شيء منزلته ولم يغب عنه أن الكل واحد إذا رأى العدد، ولا غاب عنه العدد إذا رأى الواحد»[1].

فأبو يزيد هنا تدرج في الطريق حتى وصل إلى الوحدة المطلقة أو جمع الجمع فلم يعد يرى الفرق. وهذا وجه انتقاد الأخير لمقامه حيث غاب عنه الفرق، فأعلى المقامات عند الشيخ وفا أن يلاحظ الجمع وهو يرى الفرق، وأن لا ينسى الفرق وهو غارق في الجمع.

من كل ما سبق نستخلص ما يلي:

١ – أن كلاً من الحلول والاتحاد الخاص يقتضيان وجود شيئين في الأصل حل الأعلى منهما في الأدنى أو اتحد الأدنى بالأعلى.

٢ – أنه بعد الحلول يبقى جوهر كل منهما، كما يبقى جوهر الماء، وجوهر الكأس إذا صب فيها.

٣ – أنه بعد الاتحاد لا يبقى هناك جوهر متميز عن جوهر كما لا يبقى الماء ماء عند الاختلاط باللبن.

٤ – أن كلاً من الحلول والاتحاد عقيدة نصرانية دبت إلى الصوفية.

٥ – أن القول بوحدة الوجود ينفي وجود سوى الله أصلاً. وهو فارق جوهري بينها وبين الحلول والاتحاد الخاص.

٦ – أن الاتحاد العام تعبير عن وحدة الوجود، وحقيقتها أنه لا وجود لغير الله في العالم جملة وتفصيلاً. وهو أيضًا فارق بينها وبين الحلول والاتحاد الخاص.

---

١ – ط.ك (٢/٥٦).

٧ – أن التوحيد والمعرفة عند هؤلاء الصوفية عبارة عن وحدة الوجود.

٨ – أن ذلك هو السبب في كونهم يكتمون توحيدهم ومعارفهم خوفًا من السيف ومن النقد، فتراهم يتخفون داخل بيوتهم بعد تغليق الأبواب أحيانًا، وأحيانًا أخرى يتسترون وراء الفقه، أو يلتزمون الصمت عند حضور المخالف.

٩ – أن «الفرق» و«الجمع» و«جمع الجمع» مصطلحات دائرة بين الإيمان بوحدة الوجود وعدمه، وهي لا تعدو كونها حالات تعترى المريد الصوفي أثناء سيره الفكري.

وقبل نهاية هذا المبحث لا بد من الإجابة على أمر قد يستشكله البعض، وملخصه: أن عقيدة وحدة الوجود تستلزم تقديس كل ما هو موجود واعتقاد ألوهيته، يستوي في ذلك الإنسان والحيوان والنبات والجماد. وهذا البحث إنما هو في تقديس الأشخاص فقط، فكيف ساغ إدماج عقيدة وحدة الوجود فيه؟

الجواب من وجهين:

الأول: أن عقيدتَي الحلول والاتحاد لهما صلة وثيقة بعقيدة الوحدة، بل هي أم بابهما التي لا تتضح صورتهما إلا بفهمها ومعرفة أبعادها. فاقتضى ذلك أن نعرج على وحدة الوجود لغرض بيان الفروق الجوهرية بينها وبينهما من جهة، وبيان صلتهما بها من جهة أخرى. وكثير هم الذين يسمعون بهذه العقائد ولا يكادون يفرقون بينها.

الثاني: أن وحدة الوجود لما كانت تشتمل على تقديس كل شيء وتاليه كل مظهر من مظاهر الحياة باعتبارها تجليات وتعينات للحق، كان من الضروري لكل من يدرس تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي أن يتناول عقيدة وحدة الوجود، باعتبار الإنسان جزء لا يتجزأ من العالم ومظهراً من مظاهر الحياة فيه. وباعتبار أن عقيدة وحدة الوجود تمثل أفظع صور التقديس وهو القول بإلهية

المخلوق. وعلى هذا يكون البحث عن هذه العقيدة دراسة وتحليلاً داخلاً في صميم عملنا وليس خارجًا عنه.

المبحث الثاني:

تحقيق أن هذه المعتقدات تؤدي إلى نتيجة واحدة هي تأليه المخلوق:

لا زال هناك نزاع وأخذ ورد حول ما إذا كان الصوفية كلهم يعتقدون وحدة الوجود أم لا؟ فذهب الشيخ عبد الرحمن الوكيل إلى أن الذين لا يدركون خبيئة التصوف ولا يرسلون النظرة الكاشفة إلى أعماقه هم الذين يتساءلون: هل تدين الصوفية المعاصرة بما دان به ابن عربي وابن الفارض ومن حذا حذوهما؟ ثم استدل على أن الصوفية المعاصرة تدين بوحدة الوجود:

أ ـ بما جاء في أورادهم من عبارات موغلة في الوحدة، علمًا بأن هذه الأوراد تلقن للمريدين جميعًا.

ب ـ وبتقديسهم لابن عربي وكتابه «الفصوص» ولابن الفارض وتائيته، باعتبار الرجلين على قمة رواد الوحدة، وباعتبار الكتابين دستورين لها[1].

ويتجه الاتجاه نفسه أكثر المحققين المعاصرين الذين تناولوا التصوف بالدراسة والتحليل، أمثال الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق[2]، والشيخ الجزائري، حيث عد الفناء عن وجود السوى (وحدة الوجود) أحد أصول المتصوفة قاطبة[3]، والشيخ محمود عبد الرؤوف القاسم حيث قال: «إن الصوفيين كلهم من أولهم إلى آخرهم (إلا المبتدئين) يؤمنون بوحدة الوجود»[4]. ود. موسى الدويش، حيث قرر أن الصوفية الأوائل هم الذين بذروا نواة وحدة الوجود فتعاهدوها واحداً بعد واحد[5].

---

١ – انظر: «مصرع التصوف» (ص ١٥).
٢ – انظر: «الفكر الصوفي» (ص ٦٩٠).
٣ – انظر: «إلى التصوف» (ص ٣٥).
٤ – «الكشف عن حقيقة الصوفية» (ص ١٠٥).
٥ – انظر: «رسائل وفتاوى في ذم ابن عربي» (ص ٣٧).

غير أن الذي أقرره في هذا المقام أمران:

١ – أن يعلم الجميع أنه ليس هناك صوفي أقر له كبار الصوفية بأنه من أهل الفتح والعرفان، إلا وتجد في فكره ـ إن كان له فكر مدون ـ ما يدل دلالة واضحة على كونه من أهل الحلول أو الاتحاد إن لم يكن موغلاً في الوحدة المطلقة، وهذا معلوم بالتتبع والاستقراء.

٢ – أنه إذا تقرر هذا وعلمناه تضاءلت أهمية هذا الخلاف؛ لأن الخلاف في كون الصوفي المعين حلوليًّا أواتحاديًّا أو وحدويًّا لا يثمر شيئًا ما دامت المعتقدات الثلاث تؤدي إلى تأليه المخلوق الذي حل فيه الذات الإلهية أو اتحد هو بها في زعمهم. ومن هنا تأتي ثمرة هذا المبحث؛ لأنه معقود لبيان أن هذه العقائد تؤدي إلى ذلك.

إن اعتقاد أن الذات الإلهية حل في الولي الفلاني، أو إن الولي الفلاني تدرج في تربيته وترقيته ورياضاته الصوفية حتى زكت نفسه وصفت روحه من الكدرات فاتحدت بالله، أو أن المعارف الصوفية وصلت به إلى حد نفي الغيرية واعتقاد أن العالم كله هو الله.. هذا الاعتقاد كونه تعبيراً عن ألوهية المقدسين واضح جلي لا يكاد يحتاج إلى مزيد.

وعلى هذا سوف يتلخص عملنا في البرهنة على ذلك في إيراد بعض النصوص الصوفية وتحليلها عند الحاجة. وسأركز في هذا الصدد بالذات على تقريرات المعاصرين منهم نظراً لوجود من ينكر أن تكون هذه العقائد هي عقائد المتأخرين من الصوفية.

يقول الشيخ التجاني ـ وهو يشرح قول الشاعر الصوفي ـ:

«إذا صَفَا لك من زمانك واحد فهو المرادُ وأين ذاك الواحد»

يقول: «هذا البيت له معنيان: المعنى الأول ـ وهو الشاهد هنا ـ يعني إذا صفا لك الواحد من زمانك فالمراد به هو الإله الحق، وصفاؤه محق الغير والغيرية

لا أين ولا كيف ولا نسبة ولا توهم ولا رسم ولا اتصال ولا انفصال إلا هو فيه منه عنه له به. . . »[1].

هذا النص ـ رغم أنه يوهم وحدة الوجود ـ إلا أنه في الحلول.

ودلنا على ذلك أمران:

أ ـ التخصيص في جعله الألوهية سمة لذلك الواحد الذي صفا، فإن من الفروق الجوهرية بين الحلول والوحدة تخصيص مظهر معين بالألوهية دون غيره، ولذا لما سئل بعض أكابر الصوفية من أهل الوحدة «ما الفرق بينكم وبين النصارى؟ قال: النصارى خصصوا»[2].

أي جعلوا عيسى وحده ربًّا وإلهًا وكان الواجب عند زنادقة الوحدة أن يتخذوا من كل شيء ربًّا وإلهًا؛ لأن الإله عندهم عين كل شيء[3].

ب ـ الحالة التي وصف بها هذا المقام حيث: لا أين ولا كيف ولا نسبة ولا توهم ولا رسم ولا اتصال ولا انفصال. إلى هنا يستوي فيه الحلول والوحدة، ثم خصصه للحلول بقوله: «إلا هو فيه».

والشاهد: أنه نصح المريد بأن يلزم الشيخ الذي يعاصره شريطة أن يكون ذلك الشيخ قد صفا، ثم فسر صفاءه بمحق الغير والغيرية. . . إلخ بعد أن وصفه بأنه هو الإله الحق. وهذا ما أكده لما ذكر مقامات الرجال عند الصوفية فذكر مقام الاتحاد بقوله: «وهو مطالعة الحقائق بلا حجاب ولا خصوصية ولا بقاء للغير والغيرية عينًا وأثرًا وهو مقام السحق والمحق والدك وفناء الفناء، فليس في هذا إلا معاينة الحق في الحق بالحق:

فلم يَبْقَ إلا الله لا شيءَ غيره فما ثَمَّ موصولٌ ولا ثم واصل

وصاحب هذه المرتبة هو المعبر عنه بالكبير ومتى عثر المريد على من هذه

---

١ – «ج المعاني» (٢/١٠٦).

٢ – «تنبيه الغبي» (ص ١٦٤).

٣ – انظر: «مصرع التصوف» (ص ١٦٤).

صفته فاللازم في حقه أن يلقي نفسه بين يديه كالميت بين يدي غاسله لا اختيار له ولا إرادة»[1].

ويقول عبد المنعم حفني عن الكفار أنهم: «عبدوا الله تعالى بالذات؛ لأنه لما كان الحق سبحانه حقيقة الوجود بأسره، والكفار من جملة الوجود وهو حقيقتهم. فكفروا أن يكون لهم رب، لأنه تعالى حقيقتهم ولا رب، بل هو الرب المطلق فعبدوه من حيث ما تقتضيه ذواتهم التي هو عينها»[2].

هذا نص صريح في وحدة الوجود، ومفاده أن الله ـ تعالى عن ذلك علواً كبيراً ـ حقيقة كل شيء، والكفار ومعبوداتهم داخلون في ذلك، فهم حين يعبدون الإنسان أو غيره من المخلوقات إنما يعبدون الله؛ إذ ليس هناك غيره.

أما عبد الرحمن بدوي فقد رحب بفكرة الحلول الصوفي ترحيباً حاراً والتمس له ما يبرره فيقول: «وهذا ـ يعني الحلول في ذات الرب ـ هو العنصر المميز الخاص في هذا الجانب من التصوف عند المسلمين، فأحوال الوجد وطلب الاتحاد، والسكر كلها توجد في أنواع التصوف الأخرى، أما هذا التبادل في الأدوار بين العبد والحق والإذن له بالتعبير بصيغة المتكلم ـ أنا الله ـ فهو العنصر الجديد حقاً في التصوف الإسلامي، ويمكن تفسيره على أساس أن الهوة وقد بعدت كل البعد بين الله والعبد.

والتصوف هو المحاولة المضادة للتقريب بينهما... والتطرف في جانب لا يمكن أن يعالج إلا بالتطرف في الجانب المضاد، أما وقد جاءت الشريعة بالغلو في الفارق بين المخلوق والخالق فلتأت الحقيقة الصوفية بالغلو في التوحيد بين العبد والمعبود، ولهذا لم نجد هذه الظاهرة... في التصوف المسيحي مثلاً؛ لأن فكرة التوسط تلعب منذ البداية دورها الخطير في التقريب بين الله وبين المخلوقات، والتجسد هو أظهر تعبير عن هذا التوسط بحيث كان من عقائد المسيحية الرسمية الجوهرية اتحاد اللاهوت بالناسوت في شخص المسيح، لهذا

---

١ ـ «ج المعاني» (١/ ١٦٠).

٢ ـ «معجم مصطلحات الصوفية» (ص ٢٢٥).

لم يكن للصوفي المسيحي أن يتطرف في جانب الاتحاد»[1].

نلاحظ أنه قرر:

١ – أن الحلول هو العنصر الجديد الذي أتى به ما يسمى بالتصوف الإسلامي.

٢ – أن الشريعة الإسلامية أتت بالغلو في تعميق الشقة بين الإنسان والله.

٣ – أن الحقيقة الصوفية لعبت دوراً خطيراً في الجانب المضاد حتى ردت للإنسان بعض حقوقه في الإلهية وهنا مربط الفرس حيث اعترف هذا الصوفي ـ الذي دافع عن فكرة الحلول في كتبه دفاعاً قل أن يوجد عند معاصريه ـ أن الحقيقة الصوفية تهدف إلى رفع الإنسان إلى مقام الألوهية.

٤ – أن العقيدة النصرانية هي الوسط منذ البداية في تأليه المخلوق فلم يحتج صوفية النصارى إلى استحداث فكرة تقرب اللاهوت من الناسوت.

وقوله: «منذ البداية» تلبيس خبيث إذ يوحي بأن الدين النصراني الخالص الذي نزل على المسيح عليه السلام كان يحمل عقيدة التثليث، وهو باطل، فلا يوجد في الوحي الإلهي ما يؤله المخلوق على الإطلاق، بل على العكس من ذلك فما من رسول إلا ودعا قومه إلى إفراد الله تعالى بالألوهية، وعليه فكل فكر يدعو إلى الغلو في المخلوق وإلى تقديسه فلا يعدو كونه فكراً بشرياً ملوثاً غير مستند إلى فطرة سليمة فضلاً عن أن يكون من الوحي الإلهي.

والحق أن أول من جاء بعقيدة التثليث هو شاؤل اليهودي المسمى ببولس الرسول[2]، ودعا إليها بحماسة حتى استقر الأمر رسمياً على جعلها عقيدة للمسيحيين بعد مجمع نيقيا الذي انعقد عام (٣٢٥م)[3].

---

١ – «شطحات الصوفية» (ص ١١).

٢ – هو شاول، يهودي، روماني، نشأ نشأة يهودية، ودرس في القدس. حتى صار من كبار متعصبة اليهود، فكان يبالغ في اضطهاد المسيحيين قتلاً، وزجاً في السجون. إلى أن عمد إلى تغيير أسلوبه فادعى الدخول في الديانة المسيحية، وأثر فيها بآراءه تأثيراً كبيراً. كان حياً في القرن الأول الميلادي. انظر: «الموسوعة العربية» (١/ ٤٤٠)، «اليهودية والمسيحية» للأعظمي (ص ٢٩٣ ـ ٢٩٨).

٣ – انظر محمد ضياء الرحمن: «اليهودية والمسيحية» (ص ٤١١).

ورد في دعاء للشيخ إبراهيم نياس الكولخي: « . . . وارزقنا قطبانية كل قطب، وفردانية كل فرد، وغوثية كل غوث، وجامعية كل جامع حتى لا نشارك ولا نزاحم. . . ويقول: . . . وترقينا بها (بصلاة الفاتح) إلى حضرة الفاتح الخاتم وتطمسنا في محمديتها الأحمدية. . . وترقينا بها يالله إلى حضرة السيادة المطلقة الساذجية، حضرة الألوهية حضرة الواحد الأحد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤًا أحد »[1].

فهذا الصوفي الكبير حتى في مناجاته يترقى من القطبانية والغوثية، إلى النبوة ثم الألوهية بأسلوب يقرر الاتحاد الصوفي في أوضح صوره.

يقول د. مصطفى محمود ـ وهو مفكر صوفي حلولي جلد ـ: «ومما ترويه الأحاديث في الآخرة أن الله يجمع الناس ويظهر لهم فينكرونه، يظهر لكل أمة بصورة لا تعرفها فتنكره فيعود فيظهر لكل أمة بالصورة التي عبدوه عليها في الأرض فيسجد الكل، فيعود فيظهر لهم فيما لا يخطر على بالهم من الصور والأشكال مما يدهش ويبهر ليعلمهم أنه من وراء كل الصور، ومن وراء كل شيء، وأنه ليس أي شيء»[2].

هذا الذي يقرره هو الحلول العام، فإن معناه أن الله ـ تعالى عن ذلك ـ يظهر لكل أحد في صورة معبوده، فيظهر لعباد الأصنام في شكل أصنامهم، ولعباد النار في صورة نيرانهم، ولعباد البقر والبشر في شكل العجول والدراويش، لأنه «من وراء كل الصور» و«من وراء كل شيء» وقوله: «ليس أي شي» تأكيد لمذهبه في الحلول ودفع إيهام الوحدة[3].

أما الحديث الذي استدل به على تقرير مذهبه فقد سبقه ابن عربي ـ كاهن وحدة الوجود ـ إلى الاستدلال به على تقرير مذهبه وردَّ عليه أهل العلم بما يشفي ويكفي، فلا مجال لمنحرف باغٍ ليقرر معتقده الباطل من واقع القرآن أو السنة.

---

١ ـ «السر الأكبر» (ص ٤٥١ ـ ٤٥٢) تحقيق ميغري.

٢ ـ «السر الأعظم» (ص ٩٨).

٣ ـ وستعلم أنه يكفر أهل الوحدة.

قال ابن عربي ـ وهو ينكر على من وبخ من عبد معبوداً غير معبوده ـ:

« وقد علمتَ قطعًا إن كنت مؤمنًا أن الحق عينه يتجلى يوم القيامة في صورة فيعرف، ثم يتحول في صورة فينكر، ثم يتحول عنها في صورة فيعرف، وهو المتجلي ـ ليس غيره ـ في كل صورة، ومعلوم أن هذه الصورة ما هي تلك الصورة الأخرى، فكأن العين الواحدة قامت مقام المرآة، فإذا نظر الناظر فيها إلى صورة معتقده في الله عرفه فأقر به، وإذا اتفق أن يرى فيها معتقد غيره أنكره، كما يرى في المرآة صورته وصورة غيره، فالمرآة عين واحدة، والصور كثيرة في عين الرائي »[1].

والحق أن هذا الحديث ليس فيه شِبْهُ دَليلٍ للحلولية ولا لأهل وحدة الوجود. ولكن قبل بيان ما رد به علماء أهل السنة على الصوفية في استدلالهم به، نورد نص الحديث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ناس يارسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: **هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب**؟ قالوا: لا يارسول الله. قال: **فإنكم ترونه يوم القيامة كذلك، يجمع الله الناس فيقول: من كان يعبد شيئًا فليتبعه، فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها، فيأتيهم الله في غيرالصورة التي يعرفون فيقول: أنا ربكم. فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فإذا أتانا ربنا عرفناه. فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفونها فيقول: أنا ربكم، فيقولون أنت ربنا فيتبعونه ويضرب جسر جهنم...** الحديث » متفق عليه[2].

وللرد على استدلالهم نقول:

---

١ – « فصوص الحكم » (١ / ١٨٤).

٢ – البخاري: الرقاق ـ باب الصراط (٤ / ٢٠٤ ح ٦٥٧٣). ومسلم: الإيمان ـ باب معرفة طريق الرؤية (١ / ١٦٣).

أولاً: لَبَّس د. مصطفى محمود تلبيسًا قبيحًا حيث زعم أن الله يظهر لكل أمة بصورة لا تعرفها فتنكره وأنه يظهر لكل أمة بالصورة التي عبدوه عليها ويعود فيظهر لهم فيما لا يخطر على بالهم من الصور والأشكال، وهذا كله باطل إذ ليس في شيء من روايات الحديث أنه يظهر لكل أمة على الإطلاق بل يظهر لأمة التوحيد، وليس فيه أنه يظهر لهم في صور المعبودات[1]، وإنما قصده أن يرتب على هذا التلبيس مذهبه في الحلول وهو قوله: «ليعلمهم أنه من وراء كل الصور ومن وراء كل شيء وأنه ليس أي شيء».

ثانيًا: أُجمل فيما يأتي الرد العلمي على أهل الحلول والاتحاد في محاولتهم الاستدلال بالحديث المذكور:

١ - يثبت الحديث أن هذا التجلي لن يكون إلا في الآخرة، والصوفية القائلون بالحلول والوحدة يدينون بتلبسه بالصور في الدنيا.

٢ - يدين الصوفية بأن الله يتجلى لكل أحد بحسب اعتقاده، فإذا اعتقد في صنم أو كوكب أو عجل تجلى له في صورة معتقده، أما إذا تجلى له في صورة أخرى أنكره. أما العارف المطلق فإنه يعرف الله - في زعم الصوفية - في كل صورة يظهر بها؛ لأنه يعتقد أن الرب عين كل شيء، هذا في حين يبين الحديث أن المؤمنين أنكروه في صورته الأولى، وعرفوه في صورته الثانية، وهؤلاء هم الرسل والأولياء وهم - باعتراف الصوفية - أكمل العارفين، وهم لم يعرفوه إلا في صورة واحدة وهذا ينسف أصل دعواهم وهو أن العارف من يعرف الله في كل صورة.

٣ - يزعم الاتحادية أن الله سبحانه عين كل شيء والحديث يثبت وجود قوم مؤمنين وكافرين ومنافقين فإذا أخذنا بالفكر الصوفي كان ربهم هو الكافر والمنافق وغير ذلك؛ لأنه عندهم عين كل شيء، وبطلان هذا الفكر واضح جلي.

٤ - يثبت الحديث أن الله سبحانه لن يتجلى إلا في صورة واحدة في كل مرة

---

١ - انظر: «شرح كتاب التوحيد» للغنيمان (٢/ ٢٩ - ٣٣) حيث جمع روايات الحديث من مصادرها.

من المرة الأولى والثانية، أما هم فيدينون بتجلي ربهم فيما لا يتناهى من الصور المتباينة في آن واحد.

٥ – لم يبين الحديث كنه الصورة الأولى. أما الصورة الثانية فعرفها الحديث بأنها هي التي رأوه فيها أول مرة، وهذا ينقض قول الحلولية بأنه يظهر لكل أحد في صورة معتقده، كما يبطل قول أهل الوحدة بأن ربهم عين كل شيء.

٦ – مالهؤلاء القوم يستشهدون بما لا يؤمنون به؟ فإنهم يزعمون أنهم يأخذون عن الله مباشرة ويستنكفون أن يعملوا بالشريعة التي جاء بها رسل الله[٢].

يتضح مما تقدم:

١ – أن سلسلة الفكر الصوفي المعبر عن الحلول والاتحاد ووحدة الوجود لم تزل متصلة الحلقات منذ بدء التصوف إلى يومنا هذا، فقد ماؤهم ابتدعوا هذه العقائد الفاسدة وقعدوا قواعدها وأصلوا أصولها وبلغوها ـ سرًّا ـ لأتباعهم، الذين مازالوا يعتقدونها إلى الآن.

٢ـ أن من أكبر الأدلة على أن المعاصرين من الصوفية يعتقدون هذه العقائد:

أ ـ تطبيقهم لمقتضى هذه العقائد في أورادهم وقصائدهم التي ينشدونها في مناسبات السماع الخاصة.

ب ـ وكذلك تمجيدهم وتقديسهم لأقطاب هذه العقائد وإشادتهم بشخصياتهم وعنايتهم بتراثهم الفكري في الحلول والاتحاد جمعًا وتحقيقًا وطباعة ونشرًا ودفاعًا.

جـ ـ تقريرهم لهذه المعتقدات في مؤلفاتهم مما وقفنا على بعضها فيما مضى وسنعرض المزيد في المبحث القادم بعد هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

٣ – أن الحلول والاتحاد والوحدة لا فرق بينها باعتبار:

---

١ – انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/٣٤٢)، و«مصرع التصوف» (ص ٨٥ ـ ٨٦) فإن فيهما تفصيل بعض هذه الأجوبة.

أ ـ أنها جميعًا عقائد فاسدة تتعارض مع رسالات جميع أنبياء الله ورسله.

ب ـ وباعتبار أنها جميعًا تؤدي إلى رفع المخلوق إلى مقام الألوهية وهو تقديس من جنس ما يعتقده عباد الشمس والبقر وغيرهم ممن يعتقدون ألوهية بعض المظاهر.

جـ ـ أن من اعتقد واحدة من العقائد الثلاث من بعد ما تبين له الحق وقامت عليه الحجة، فقد كفر وخرج من دين الإسلام إذا كان قد دخله من قبل. والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث:

لمحة عن رواد مدرسة الحلول والاتحاد مع نماذج من فكرهم في هذا الباب.

ليس المقصود من عقد هذا المبحث تناول جميع رءوس الصوفية الدعاة إلى عقيدة الحلول والاتحاد بالدراسة المفصلة لتراجمهم، وإنما أردنا أن نختار نماذج من بعض الأفراد الذين يمثلون قمة هذه العقائد في عصورهم وكان لهم دور بارز في الدعاية لها ونشرها بين أتباعهم والمعجبين بهم، فأعرف بهم تعريفًا موجزًا مع ضرب ما تيسر من الأمثلة لفكرهم.

وسأحاول أن أختار شخصيات من أكثر من عصر بما فيه العصر الحديث لأدلل بذلك ـ أو بالأحرى أؤكد ـ أن الرد على هذا الفكر لا يمثل دورانًا في حلقة مفرغة، وليس انشغالاً بالجدل مع جيل غير موجود، كما أني لا بد أن أنبه هنا من جديد أنه ليس مقصودي إصدار أحكام تخص الشخصيات المذكورة دون غيرها، بل إذا كانت هناك محاكمة فهي محاكمة للفكر نفسه وللعقائد نفسها، وإن كان لا يوجد فكر بدون مفكر ولا عقيدة بلا معتقد، وتأتي أهمية التركيز على التراث الفكري في جوانب لا بد من ملاحظتها:

١ ـ أن الرد على الفكر ومناقشته رد على كل من يعتنق هذا الفكر قديمًا وحديثًا.

٢ ـ أن من تمسك بفكر المتقدمين من المتأخرين إنما أُتوا من قبل الاقتناع

بفكر أولئك لا بأشخاصهم فلعله متى تبين لهم بطلان تلك الأفكار والعقائد التي خلفوها كان ذلك أقرب الطرق إلى اعترافهم بالخطأ والعودة إلى الحق.

٣ ـ أن مناقشة الفكر من حيث هو فكر سقيم ومعتقد فاسد تخرجنا من متاهة الحكم على معين لا ندري الحال التي مات عليها.

يقول شيخ الإسلام ـ في معرض رده على الاتحاديين ـ: «والمقصود هنا رد هذه الأقوال، وبيان الهدى والضلال، وأما توبة من قالها وموته على الإسلام فهذا يرجع إلى الملك العلام، فإن الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات. ومن الممكنات أنه قد تاب جل أصحاب هذه المقالات، والله تعالى غافر الذنب، وقابل التوب شديد العقاب. والذنب وإن عظم والكفر وإن غلظ وجسم فإن التوبة تمحو ذلك كله»[١].

وذلك كله لا يمنعنا من ذكر بعض الأحكام التي ذكرها أهل السنة والجماعة بخصوص بعض الأشخاص من أهل الضلال؛ لأنهم إنما تكلموا فيهم عن خبرة واسعة ومعرفة تامة بحال من جرحوهم أو عدلوهم، كما لا يمنعنا من أن نتبرأ ممن يلصق نفسه بالمبتدعة ممن عاصرنا، فإن الانتساب إلى المشهورين بالضلالة والغواية ضلالة في حد ذاتها، كما أن الانتساب إلى أهل السنة والجماعة ينم عن حسن الطوية وسلامة المعتقد. ولنبدأ الآن بتراجم هؤلاء مرتبين على وفياتهم:

أولاً: أبو يزيد طيفور بن عيسى البسطامي، وكان جده مجوسيًّا فأسلم[٢]، واسمه سروشان من أهل بسطام ـ بلدة بين خراسان والعراق ـ أصله منها ووفاته بها[٣]، وأبو يزيد ثاني إخوته ـ آدم وطيفور وعلي ـ كلهم كانوا من الصوفية، ولكن أبا يزيد كان أشهرهم، وكان له أحوال وأقوال لم يسبق إليها... وكان يستشعر اتحاد ذاته بذات الله[٤].

وهو أول من استخدم لفظ الفناء بمعناه الصوفي الذي يقصد منه الاتحاد،

---

١ ـ «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/١٢٨). ٢ ـ «السير» (١٣/٨٦).

٣ ـ انظر: «الأنساب»، و«معجم البلدان» «بسطام»، و«الأعلام» (٣/٢٣٥).

٤ ـ انظر: «الموسوعة العربية» «البسطامي».

ويؤيد ذلك نيكولسن خلافًا لما ذكر ماسينيون[1] في نسبة ذلك إلى ذي النون المصري[2]، توفي أبو يزيد عام (٢٦١هـ)[3].

نماذج من فكره:

يعد أبو يزيد البسطامي أول من أشاع ـ في الساحة الإسلامية ـ فكرة الفناء الصوفي بمعنى الاتحاد بذات الله وإن كانت النظرية هندية الجذور حيث إنها أخذت عن عقيدة الواحدية التي أساسها فكرة المراقبة التي يرادفها في الفلسفة الصوفية الهندية البوذية مصطلح الذيانا والسماذي (Dhyana and Samadhi). والذيانا عبارة عن التأمل والمراقبة، والسماذي: هو الاستغراق، وبمجموع المراقبة والاستغراق يصل المريد ـ في زعم أصحاب النظرية ـ إلى مرتبة يصبح فيها المراقب والمراقَب واحداً، وتلك هي جوهر نظرية البسطامي التي أخذها عن صوفية الهند في فلسفة الذيانا والسماذي، بواسطة شيخه أبي علي السندي الذي علمه الطريقة الهندية في مراقبة الأنفاس، تلك التي عدها البسطامي جوهر عبادة العارف بالله[4].

وفي تقرير مذهبه في الاتحاد يمضي البسطامي فيقول: «من ثلاثين سنة كان الحق مرآتي فصرت اليوم مرآة نفسي، لأني لست الآن من كنته، وفي قولي: أنا والحق إنكار لتوحيد الحق؛ لأني عدم محض»[5].

---

١ – هو لويس ماسينيون ابن الطبيب الفنان فرناند ماسينيون، مستشرق فرنسي صليبي، له دراسات في التصوف عامة وفي الحلاج خاصة. ولد في إحدى ضواحي باريس سنة (١٨٨٣م) ومات سنة (١٩٦٢م). انظر: «موسوعة المستشرقين» (ص ٣٦٣).

٢ – انظر: في «التصوف الإسلامي وتاريخه» (٧، ٨).

٣ – «السير» وغيرها.

٤ – انظر: في «التصوف الإسلامي وتاريخه» (ص ٧٥)، و«الفلسفة الصوفية في الإسلام». عبد القادر محمود (ص ٣٠٩).

٥ – «النور من كلمات طيفور» ـ تحقيق عبد الرحمن بدوي (ص ٦٥) مع «شطحات الصوفية». يقول عبد الرحمن بدوي محقق الكتاب:

«وخلاصة الرأي أن كتابنا الذي ننشره فيما يلي اسمه الحقيقي هو: «النور من كلمات أبي طيفور» وأما مؤلفه فمجهول، وكان مجهولاً حتى في عهد حاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٨هـ) سنة (١٦٥٧م) بدليل صمته عن ذكر اسم المؤلف، فلعله مؤلف مجهول جمع أخباراً متناثرة عن أبي يزيد البسطامي وليس في ثنايا الكتاب ما يمكن أن يوضح شيئًا عن هذا المؤلف، ولكنه لا يمكن أن يتجاوز القرن =

إذن بعد أن كان منذ ثلاثين سنة يربي نفسه على الآداب الشرعية أو الرياضات الصوفية حان وقت الوصول والمعرفة، وحان وقت الانقطاع عن التقيد بتلك الآدات، فصار بذلك مرآة نفسه يقنن لها السبيل الذي ينبغي أن تسلكه، وذلك بعد أن شب عن الطوق وبلغ رشده، ولم يعد أبا يزيد الذي كان معروفًا بالأمس القريب، حيث صار عدمًا محضًا بعد أن تم له الاتحاد الذي كان ينشده ويسير وراءه ويبتغيه، وصار هو والحق شيئًا واحدًا بل أصبح مجرد قوله: أنا والحق إنكارًا لتوحيده الذي هو الاتحاد، ومن هنا ساغ له أن يقول: «خرجت من بايزيديتي كما تخرج الحية من جلدها، ونظرت فإذا العاشق والمعشوق والعشق واحد؛ لأن الكل واحد في عالم التوحيد»[1].

ويقول أبو يزيد: «رفعني الله فأقامني بين يديه وقال لي: يا أبا يزيد إن خلقي يحبون أن يروك. فقلت: زيني بوحدانيتك وألبسني أنانيتك، وارفعني إلى أحديتك حتى إذا رآني خلقك قالوا: رأيناك فتكون أنت ذاك ولا أكون أنا هناك»[2].

= العاشر الهجري بدليل إيراد حاجي خليفة لاسم الكتاب.

ولكن يوجد في مخطوط بمدينة آرلي بفرنسا ما يدل على نسبة هذا الكتاب إلى السهلجي كما نبهنا إلى ذلك أستاذنا ماسينيون. فقد ورد فيه: «كتاب النور (للسهلكي) في كلمات البسطامي»؛ «تصدير النور» (ص ٣٩ - ٤٠).

قلت: لم يذكر البدوي ولا أستاذه ماسينيون من هو هذا السهلكي أو السهلجي، ولم أجد في أنساب المؤلفين بعد طول البحث في المظان من يقال له: السهلكي أو السهلجي.

والصواب أن الكتاب للفلكي حيث نسبه إليه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «وقد جمع أبو الفضل الفلكي كتابًا من كلام أبي يزيد البسطامي سماه «النور من كلام طيفور» فيه شيء كثير لا ريب أنه كذب على أبي يزيد البسطامي، وفيه أشياء من غلط أبي يزيد - رحمة الله عليه، وفيه أشياء حسنة من كلام أبي يزيد وكل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». «مجموع الفتاوى» (١٣/٢٥٧).

وأبو الفضل هذا اسمه: علي بن الحسين بن أحمد بن الحسن الهمداني قال الذهبي «وكان صوفيًا مشمرًا». توفي سنة (٤٢٧هـ). انظر: «السير» (١٧/٥٠٢)، «والعبر» (٢/٢٥٦)، و«شذرات الذهب» (٣/١٨٥) «والأعلام» (٤/٢٧٨)، و«معجم المؤلفين» (٧/٧١).

١ - انظر: فريد الدين العطار - «تذكرة الأولياء» (١/١٣٧)، و«التصوف الإسلامي بين الدين والفلسفة» (ص ٥).

٢ - «اللمع» (ص ٣٨٢).

هذا بلا أدنى شك أسلوب فريد في ادعاء الاتحاد بالله والتقمص بلباس الألوهية، ولكن لنسمع التحليل من صوفي معاصر غارق في تصوفه وهو د. عبد الرحمن بدوي حيث يقول: «لقد نصب الله الخلائق بين يدي أبي يزيد وها هي ذي تتحرق إلى رؤياه في هذا المقام... لكن لكي يمكنهم أن يروه كان عليه أن يطلب إلى الله أن يزين أبا يزيد بوحدانيته ويلبسه أنانيته... أي أنه يلتمس من الله أن يخلع عليه ثوب الألوهية ويطلق لسانه عن نفسه فيتحدث بصيغة المتكلم ويتحد بالله نهائيًا، بحيث تكون الإشارة إليه وإلى الله واحدة... ولقد أجابه الله إلى طلبته هذه وزيادة فصرخ هذه الصرخة القوية الرهيبة لما أن خلع عليه الحق رداء الربوبية: (سبحاني ما أعظم شأني) وأي شأن أعظم من أن يبلغ مرتبة الألوهية ويتحقق له الاتحاد التام بالحق، لقد كان هذا أقصى ما يسعى إليه. فما أعظم شأنه إذن وقد بلغ الغاية وتحقق بالنهاية»[1].

ومع أن عبارة البسطامي هذه صريحة واضحة في الدعوة إلى عقيدة الاتحاد بالله فقد زادتها عبارات هذا الصوفي المتأخر وضوحًا وجلاء، فقوله: «حتى إذا رآني خلقك قالوا: رأيناك فتكون أنت ذاك ولا أكون أنا هناك» ليس بأقل تصريحًا في الاتحاد من قوله: «ونظرت فإذا العاشق والمعشوق والعشق واحد» وقوله: «وفي قولي «أنا» و«الحق» إنكار لتوحيد الحق» فإنها جميعًا تدور في فلك دعوى أن أبا يزيد انسلخ من بشريته والتحق بالإله فصار هو وهو شيئًا واحدًا، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ولهذا الوضوح في فكر البسطامي وتقريراته لعقيدة الاتحاد لم يكن لدفاعات الطوسي - وهو من أقدم الصوفية الذين اهتموا بشخصية أبي يزيد - أية قيمة علمية سوى ما نستفيده من العلم بأن الطوسي كان متعصبًا لمنطق البسطامي أكثر من سلوكه سبيل الحق الواضح[2].

فلم يكن مستغربًا من الطوسي المتعصب إذن أن يكون موقفه من قول

---

١ - «شطحات الصوفية» (ص ٢٧ - ٢٨).

٢ - انظر: «الفلسفة الصوفية في الإسلام» (ص ٣١٢).

أبي يزيد: لا إله إلا أنا فاعبدون. سوى الدفاع المستميت فيقول: إنه يقرأ القرآن[1].

وهذا الدفاع البارد غير مجد في حق هؤلاء، وتأويل مقالاتهم من الأشياء التي لا تتم إلا بتكلف ممقوت وتعسف منبوذ، ولذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن جميع المدافعين عن هؤلاء قوم لم يعرفوا مقصودهم، ولو عرفوه لما ابتغوا إلى تأويله سبيلاً؛ لأن هؤلاء «قد عرف مقصودهم كما عرف دين اليهود والنصارى والرافضة، ولهم في ذلك كتب مصنفة وأشعار مؤلفة وكلام يفسر بعضه بعضًا، وقد علم مقصودهم بالضرورة فلا ينازع في ذلك إلا جاهل لا يلتفت إليه»[2].

ومجمل فكر أبي يزيد ذكره د. عبد القادر محمود فقال: «المهم لدى الاتجاه البسطامي أن الاتحاد بالله يقصد به كاملاً، وإلا انتفى معنى الاتحاد، فإن هدف الشوق العارم أن يصير المحب والمحبوب شيئًا واحدًا سواء في الجوهر أو الفعل أي في الطبيعة والمشيئة، والفعل الصادر منهما فتكون الإشارة إلى الواحد عين الإشارة إلى الآخر ثم تختفي الإشارة لانعدام المشير فلا يصير غير واحد أحد هو الكل في الكل»[3].

وهذا النوع من الاتحاد رد عليه ابن تيمية ـ كما رد على غيره ـ بما لا يترك في نفس المنصف بقية التعلق على القول به، فذكر: «أن ذلك ممتنع؛ لأن الخالق والمخلوق إذا اتحدا فإن كانا بعد الاتحاد اثنين كما كانا قبل الاتحاد فذلك تعدد وليس باتحاد، وإن كانا استحالا إلى شيء ثالث كما يتحد الماء واللبن... ونحو ذلك مما يشبه قول النصارى لزم من ذلك أن يكون الخالق قد استحال وتبدلت حقيقته كسائر ما يتحد مع غيره فإنه لا بد أن يستحيل، وهذا ممتنع على الله، ينزه الله عن ذلك»[4].

وإذا تقرر أن الرجل كانت عقيدته الاتحاد وأنه كان من أوائل من سعى ـ إن لم يكن أول من سعى ـ في نشر هذه العقيدة بين المسلمين استطعنا أن ندرك لماذا

---

١ ـ انظر: «اللمع» (ص ٤٦١ ـ ٤٦٢).
٢ ـ «مجموع الرسائل والمسائل» (١/ ١٣٠).
٣ ـ «الفلسفة الصوفية في الإسلام» (ص ٣١٧).
٤ ـ «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/ ١١٤).

قال الشيخ عبد القادر السندي عن أبي يزيد هذا: «مهما يكن من أمره فإن الرجل كان بعيداً عن السنة»[1].

ثانيًا: الحسين بن منصور الحلاج، صوفي فيلسوف، أصله من بيضاء فارس. وكان جده مجوسيًّا[2] ولم يُذكر شيء عن أبيه منصور.

نشأ الحسين بتستر فصحب سهل بن عبد الله التستري، وصحب ببغداد الجنيد وغيره. ولم يصحح حاله من الصوفية غير أبي العباس بن عطاء[3]، ومحمد ابن خفيف[4]، وإبراهيم أبو القاسم النصر آبادي[5] [6].

وتبرأ منه سائر الصوفية والمشايخ والعلماء لسوء سيرته ومروقه، ومنهم من نسبه إلى الحلول، ومنهم من نسبه إلى الزندقة[7].

ومعنى هذا الكلام من الخطيب والذهبي أن أحداً من الأئمة المعتبرين لم يزك الحلاج؛ لأن هؤلاء الثلاثة المذكورين في تزكيته ليس الحلاج بأسوأ حالاً منهم، حتى قال الشيخ عبد القادر السندي في وصف هؤلاء الثلاثة: «هم أسوأ

---

١ ـ «التصوف في ميزان البحث» (ص ٢٣١). ٢ ـ «السير» (١٤/ ٣١٤).

٣ ـ هو أبو العباس أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء البغدادي، صوفي بالغ في الجوع والرياضة والخلوة حتى فقد عقله ثمانية عشر عامًا، وكان موافقًا للحلاج في بعض اعتقاده على ضلاله. وقتل بسبب الحلاج سنة (٣٠٩هـ). انظر: «سير النبلاء» (١٤ /٢٥٥)، و«البداية والنهاية» (١١/ ١٤٤).

٤ ـ تقدمت ترجمته (١/ ٤٥٣).

٥ ـ أبو القاسم إبراهيم بن محمد الخراساني النصر آبادي، شيخ الصوفية، كان لا يقول بخلق الروح، وكان يطوف بالقبور، ويقول: إن كان بعد الصديقين موحد فهو الحلاج. مات سنة (٣٦٧هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (٦/ ١٦٩)، و«السير» (١٦/ ٢٦٣)، و«شذرات الذهب» (٣/ ٥٨).

٦ ـ «تاريخ بغداد» (٨/ ١١٢) و«السير»: (١٤/ ٣١٤).

٧ ـ انظر: «السير»: الموضع السابق.

ويبدو أن أكثر الصوفية الذين تبرأوا منه وردوا قوله إنما فعلوا ذلك خوفًا على أنفسهم لما علموا مغبة إعلان هذه العقيدة في ذلك المجتمع.

ويؤيد ذلك أن الذين عاصروه من المؤلفين لم يجرءوا على التصريح باسمه مع أنهم كانوا يذكرون أقواله في كتبهم فيقولون مثلاً: «قال أحد الكبراء»، كما صنع أبو النصر السراج الطوسي ت (٣٧٨هـ) في «اللمع» وأبو بكر الكلاباذي ت (٣٨٠هـ) في «التعرف لمذهب أهل التصوف».

ويزيد هذا تأكيداً أن الذين جاءوا من بعدهم أي بعد أن خبت نار الحلاج وخفت الضجة حول قضيته عادوا إلى التصريح باسمه والإشادة بفضله وسعة علمه، كما صنع أبو حامد الغزالي وابن عربي الحاتمي في كتبهما.

حالاً وأشد تنكيلاً، وأعظم فرية فيما كان فيه الحلاج من الكفر والإلحاد والزندقة والسحر والشعبذة»[1].

انتقل الحلاج من تستر إلى البصرة وحج ودخل بغداد ثم عاد إلى تستر، وظهر أمره سنة (٢٩٩هـ) فاتبع بعض الناس طريقته التي كان يتنقل في البلدان لنشرها سرًّا[2].

عاش بين الناس محتالاً يظهر مذهب الشيعة عند المتشيعين، ويظهر مذهب الصوفية للعامة وهو في تضاعيف ذلك يدعي حلول الإله فيه تعالى الله وتقدس عما يقول[3]. ويقول تارة بأنه إله صراحة أو بحلول اللاهوت في الناسوت[4].

واستمر الحلاج في نشر فكره الحلولي حتى استفحل أمره فألقي القبض على بعض أصحابه فوجد عندهم كتب تدل على ما قيل عنه وانتشر خبره وتكلم الناس في قتله، فسلمه الخليفة المقتدر[5] إلى وزيره فأمر أن يناظر ويناقش بحضرة القضاة، وأن يجمع أصحابه معه لهذا الغرض فجرت في ذلك خطوب، ثم تيقن السلطان أمره، فأمر بقتله وإحراقه لسبع بقين من ذي القعدة سنة (٣٠٩هـ)[6]. فضرب بالسياط نحواً من ألف وقطعت يداه ورجلاه وضرب عنقه وأحرق بدنه ونصب رأسه للناس وعلقت يداه ورجلاه إلى جانب رأسه[7].

هكذا كان الحلاج عاش حلوليًّا داعيًا إلى نحلته بكل ما له من مكر ودهاء ولكن سلطان السنة كان قويًّا في نفوس حكام ذلك العصر فقيض الله له من يقيم عليه جزاءً وفاقًا لائقًا بكل من يحاول النيل من مقام الربوبية والألوهية، ولكن ما

---

١ – «التصوف في ميزان البحث والتحقيق» (ص ٦٣٦). ٢ – «الأعلام» (٢/٢٦٠).

٣ – انظر: «السير» (١٤/٣١٨). ٤ – انظر: نفس المصدر (١٤/٣٢٧).

٥ – هو أبو الفضل جعفر بن المعتضد بالله الخليفة العباسي المشهور بالمقتدر بالله، تولى الخلافة بعد أخيه المكتفي سنة (٢٩٥هـ)، كان جيد العقل صحيح الرأي، لكنه كان مولعًا بالشهوات. قتل سنة (٣٢٠هـ). انظر: «سير النبلاء» (١٥/٤٣)، و«شذرات الذهب» (٢/٢٨٤).

٦ – وفي «ميزان الاعتدال» (١/٥٤٨) أنه قتل سنة (٣١١هـ)، وورد خطأ في «لسان الميزان» (٢/٣١٤) تحريف عبارة الميزان إلى (٣٥٩هـ).

٧ – انظر: «السير» (١٤/٣٣٥-٣٣٦).

هو فكره الذي تحمس له حتى ذهب ضحيته؟ ذلك الفكر الذي لا زال ساري المفعول عند معتنقيه فينشرونه بألسنة قوالة وأقلام سيالة إلى يومنا هذا.

نماذج من فكره:

لخص ابن حوقل[1] النظرية الحلاجية فقال: «ظهر من فارس الحلاج ينتحل النسك والتصوف فما زال يترقى طبقًا عن طبق حتى آل به الحال إلى أن زعم: أنه من هذب في الطاعة جسمه، وشغل بالأعمال قلبه، وصبر على اللذات، وامتنع عن الشهوات، يترق إلى درج المصافاة حتى يصفو عن البشرية طبعه فإذا صفا حل فيه روح الله الذي كان منه إلى عيسى فيصير مطاعًا يقول للشيء: كن فيكون، فكان الحلاج يتعاطى ذلك يدعو إلى نفسه حتى استمال جماعة من الأمراء والوزراء وملوك الجزيرة والجبال والعامة»[2].

ذلك إذًا ملخص النمط الحلاجي الصوفي في التنظير وهو يمثل طريقة سير الصوفية في الجملة: التدرج في الرياضات الصوفية رغبة في الوصول إلى الحلول أو الاتحاد أو الوحدة وإن عبروا عنها أحيانًا بعبارات أخرى موهمة كالفتح والكشف والمعرفة.

وحتى تتبين صور الفكر الحلاجي الصوفي ننتقل إلى بعض أقواله في تقرير مذهبه: يقول الحلاج:

١ - «سبحان من أظهر ناسوتَه سرُّ سنا لاهوته الثاقب
ثم بدا في خلقه ظاهرًا في صورة الآكل والشارب
حتى لقد عاينه خلقه كلحظة الحاجب بالحاجب»[3].

---

١ - هو محمد بن علي بن حوقل البغدادي الموصلي، رحالة، جغرافي، تاجر، رحل إلى الأندلس وغيرها. مات سنة (٣٦٧هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (١١/٥).

٢ - «السير» (١٤/٣٤٧).

٣ - «ديوان الحلاج» (ص ٤١)، و«السير» (١٤/٣٢٥)، و«تاريخ بغداد» (٨/١٢٩) و«أخبار الحلاج» (ص ١٢٧).

في هذه الأبيات تقرير واضح لحلول اللاهوت في الناسوت، الذي جعل من هذا الآكل الشارب مجرد صورة بشرية حلت فيه الروح الإلهية.

٢ – وفي الطواسين يحكي الحلاج مناظرة جرت بينه وبين إبليس وفرعون فيقول: «تناظرت مع إبليس وفرعون في الفتوة[١] فقال إبليس: إن سجدت سقط عني اسم الفتوة، وقال فرعون: إن آمنت برسوله سقطت من منزلة الفتوة، وقلت أنا أيضًا" إن رجعت عن دعواي وقولي سقطت من بساط الفتوة، وقال إبليس: ﴿**أنا خير منه**﴾ [الأعراف: ١٢] حين لم ير غيرًا. وقال فرعون: ﴿**مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي**﴾ [القصص: ٣٨] حين لم يعرف في قومه من يميز بين الحق والباطل، وقلت أنا: إن لم تعرفوه فاعرفوا آثاره وأنا ذلك الأثر، وأنا الحق، لأني مازلت أبدًا بالحق حقًّا، فصاحبي وأستاذي إبليس وفرعون، وإبليس هُدد بالنار وما رجع عن دعواه، وفرعون أُغرق في اليم وما رجع عن دعواه ولم يقر بالواسطة أبدًا، وإن قتلت أو صلبت أو قطعت يداي ورجلاي ما رجعت عن دعواي»[٢].

فأنت ترى كيف زعم أن إبليس إنما لم يسجد لله لاعتقاده عدم الغيرية: وأن فرعون لم يتبع موسى عليه السلام لإسقاطه الوسائط، ومعناه عندهم في أخف الأحوال: الأخذ عن الله بالمباشرة، ومعناه الآخر نفي التعددية وهو المقصود هنا قطعًا. كما جعل منهما مثله الأعلى في التمادي على الغي والضلال، وهذا النص مما يؤكد أن الحلاج لم يرجع عن عقيدة الحلولية حتى مات، بل لم يزل يدعو إليها حتى وهو أمام خشبة الصلب حيث كان يقول لأصحابه وهو على تلك الحالة: «لا يهولنكم ما ترون فإني عائد إليكم بعد ثلاثين يومًا». قال الحافظ الذهبي: «فهذه حكاية صحيحة توضح لك أن الحلاج ممخرق كذاب حتى عند قتله»[٣].

وليس غريبًا أن يتخذ الحلاج من إبليس مثله الأعلى في الكفر فهو القائل: «وما كان في أهل السماء موحد مثل إبليس حيث إن إبليس تغير عليه العين،

---

١ – لها معان عند الصوفية منها: الجرأة على إظهار المعتقد وهو المراد هنا انظر: «الفكر الصوفي» (ص ٩١).

٢ – «الطواسين» (ص ٥١ ـ ٥٢).

٣ – «السير» (١٤/٣٤٦).

وهجر الألحاظ في السير وعبد المعبود على التجريد»[1].

٣ – ومما صرح فيه بعقيدته أيضًا ما حكاه الخطيب بإسناده والذهبي من طريقه عن أبي بكر بن ممشاذ[2] قال: «حضر عندنا بالدينور رجل معه مخلاة لا يفارقها ليلاً أو نهارًا، ففتشوها فوجدوا فيها كتابًا للحلاج عنوانه: «من الرحمن الرحيم إلى فلان بن فلان» فوجه إلى بغداد وعرض عليه، فقال: هذا خطي وأنا كتبته، فقالوا: كنت تدعي النبوة صرت تدعي الربوبية؟ قال: لا، ولكن هذا عين الجمع عندنا، هل الكاتب إلا الله؟ وأنا واليد آلة»[3].

وهذا النص يؤكد مرة أخرى عقيدة الحلول التي كان يعتقدها الحلاج فإن نفيه عن نفسه ادعاء الربوبية مع قوله: «من الرحمن الرحيم» ثم تفسيره بأن الكاتب هو الله، وأنه مجرد آله من آلاته، وهذه الأمور مجتمعة لا معنى لها غير الحلول.

ويؤيد هذا أن بنت الحلاج أمرت بنت السمري زوجة ابن الحلاج بالسجود له، فقالت على الفطرة: أو يسجد لغير الله، فما كان من الحلاج لما سمع كلامها إلا أن قال: «نعم، إله في السماء، وإله في الأرض»[4].

٤ – ومن أقاويله في الحلول قوله:

«أنا من أهوى ومن أهوى أنا نحن روحان حللنا بدنا
فإذا أبصرتني أبصرته وإذا أبصرته أبصرتنا»[5].

وجملة القول في هذا الرجل أنه من أقدم الحلوليين المصرحين بمعتقدهم، وفي عصره مر التصوف بمرحلة انتقالية من جانبه العملي إلى جانبه النظري

---

١ – طاسين الأزل.

٢ – لم أجد ترجمته. أما ممشاذ فمشهور: ترجمته في «الحلية» (١٠/٣٥٣) وغيره.

٣ – «تاريخ بغداد» (٨/١٢٧-١٢٨) و«السير» (١٤/٣٢٨) و«لسان الميزان» (٢/٣١٤-٣١٥).

٤ – انظر: «تاريخ بغداد» (٨/١٣٤-١٣٥)، و«السير» (١٤/٣٣٨). والقصة طويلة تتضمن بلايا كثيرة من أشنعها بعد ادعاء الألوهية تلبسه بالنيل من شرف زوجة ابنه وهي نائمة.

٥ – «الطواسين» (ص ١٣٤).

الفلسفي فبدأ الصوفية يتحدثون عن ماهية الإله وعن حقيقة العلاقة التي تربط الإنسان بالله، ويبدو أن الحلاج في إيمانه بحلول اللاهوت في الناسوت كان متأثراً إلى حد بعيد بالمسيحيين السريان الذين استعملوا اللاهوت والناسوت للدلالة على طبيعتي المسيح[1]. وأنه ضحى بكل ما يملك في سبيل نشر تلك العقيدة الفاسدة حتى راح ضحية لذلك فنقول في أمره كما قال الحافظ الذهبي: «والله أعلم بسره، ولكن مقالته نبرأ إلى الله منها، فإنها محض الكفر ـ نسأل الله العفو والعافية ـ فإنه يعتقد حلول الباري عز وجل في بعض الأشراف تعالى الله عن ذلك»[2].

ونظراً لكون هذه النظرية الحلاجية تفسر عقيدة الصليبيين فقد استبشر بها المستشرق النصراني الكبير نيكولسون، واعتبرها فرصة لا تعوض لإعلان وحدة العقيدة بين المسلمين ـ ممثلين في الصوفية ـ وبين المسيحيين المؤمنين بالتثليث، فيقول: «والحلاج يقول بقدم النور المحمدي الذي انبثقت منه جميع أنوار النبوة، ولكنه يجد في عيسى ـ لا في محمد ـ المثال الكامل الذي وصل إلى مقام القربى فحل فيه روح الله، ففي عيسى على هذا الرأي روحان: روح إلهية قديمة... وروح بشرية حادثة... ويرى الحلاج أن عيسى خليفة الله الذي كان شاهداً على وجوده، والمجلي الذي تجلى الله فيه، وفيه كان وجوده»[3].

وهنا خشي نيكولسون أن يتبادر إلى ذهن الواقف على هذه الفكرة أن قائلها يحوم حول وحدة الوجود ـ وهي عقيدة لا تناسب النصارى الحلوليين ـ فأردف قائلاً: «ولا ريب في أن هذه نظرية فريدة في نوعها من ناحية صدورها عن مسلم، كما أنها تناقض مناقضة تامة فكرة وحدة الوجود؛ لأنها تعتبر الناسوت صورة اللاهوت»[4].

ولكن نيكولسون واجه موجة عارمة من العبارات المشكلة في فكر الحلاج ومدرسته مثل قوله: «أنا الحق» وقوله: بفتوة إبليس وفرعون وهدايتهما التي لا يمكن تحليلها إلا عن طريق القول بوحدة الوجود، فوقف أمام هذه الأفكار موقف

---

١ – انظر: «مصرع التصوف» (ص ٢٩). ٢ـ «السير» (١٤/ ٣٥١).

٣ – في «التصوف الإسلامي وتاريخه» (ص ١٣٤). ٤ـ ن م.

الحائر المستغرب المصطدم ويقول: «ومن الغريب حقًّا أن الحلاج الذي يتخذ من المسيح مثالاً أعلى للولاية والخلافة الإلهية يتخذ من إبليس وفرعون مثالاً أعلى للفتوة الصوفية التي اختص أهلها بأنهم يعرفون التوحيد على حقيقته»[1].

والمهم هنا أن الصوفية قدموا للنصارى بنشرهم تلك العقائد الفاسدة خدمات جليلة ووضعوا في طريق إفحام المثلثين أسلاكًا شائكة، فإذا قيل لهم: أنتم تتناقضون في قولكم إن الثلاثة واحد. ردوا بأن من المسلمين من يقول بمثله حيث اعتبروا الناسوت محلاً للاهوت.

ولكن يكفي أن يعلم أن هذا الفكر ليس منبعه الكتاب والسنة، بل هو فكر دخيل تلقاه الزنادقة وألصقوه بالتراث الإسلامي الخالص فلا يغتر به إلا من لاحظ له من علم الكتاب والسنة، والمستشرقون من أعلم الناس بهذه الحقيقة، ولعل هذا هو السر في توجههم إلى الاهتمام بتحقيق التراث الصوفي أكثر من أي شيء آخر.

ثالثًا: أبو حامد[2] محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي[3]، الفيلسوف، المتكلم، الصوفي، أحد رواد الحركة الفكرية في وقته[4]. ولد سنة (٤٥٠هـ) في الطابران بطوس ورحل إلى نيسابور، ثم إلى بغداد، فالحجاز، فبلاد الشام فمصر، ثم عاد إلى بلدته، ففي نيسابور لازم إمام الحرمين[5] فبرع في الفقه في مدة يسيرة، كما أخذ عن أبي علي الفارمذي[6] مباديء الطريقة الصوفية[7].

---

١ – ن.م (ص ١٣٥).

٢ – وحامد اسم ولد له مات صغيرًا. «الفيلسوف الغزالي» للأعسم (ص ٧).

٣ – بالتشديد نسبة إلى صناعة الغزل حرفة أبيه، وبالتخفيف نسبة إلى غزالة قرية بجوار طوس.

٤ – انظر ترجمته في: «السير» (١٩/٣٢٢)، و«طبقات الشافعية» لابن السبكي (٦/١٩١)، و«شذرات الذهب» (٤/١٠)، و«معجم المؤلفين» (١١/٢٦٦)، و«الأعلام» (٧/٢٢) وغيرها.

٥ – هو إمام الحرمين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، الجويني أبو المعالي. فقيه، شافعي، مشهور. ولد سنة (٤١٩هـ)، وتوفي سنة (٤٧٨هـ). انظر: «سير النبلاء» (١٨/٤٦٨)، و«طبقات السبكي» (٥/١٦٥).

٦ – هو أبو علي الفضل بن محمد الفارمذي (بفتح الراء والميم) الخراساني الواعظ، شيخ شيوخ الصوفية في وقته. ولد سنة . (٤٠٧هـ)، وتوفي سنة (٤٧٧هـ). انظر: «سير النبلاء» (١٨/٥٦٥)، و«العبر» (٢/٣٣٧)، و«شذرات الذهب» (٣/٣٥٥).

٧ – «السير» (١٩/٣٢٤).

وأتقن علم الكلام ومهر فيه حتى صار من كبار الجدليين، وتبحر في الفلسفة، حتى صار عين المناظرين، وجلس للطلبة وشرع في التصنيف، فأقبل عليه نظام الملك الوزير وسر بوجوده حيث ناظر بحضرته فانبهر له وشاع أمره فولاه النظام تدريس نظامية بغداد.

مر الغزالي بمرحلة شك وقلق عقدي دام ستة أشْهر، بدأ بمحرم وانتهى في رجب سنة (٤٨٦هـ)، ويبدو أن من أكبر أسباب ذلك الشك جرأته على اقتحام معضلات الفلسفة والكلام بدلاً من ممارسة الكتاب والسنة، مع الثقة الكاملة بسيلان ذهنه. وكأن الذهبي يشير إلى هذا عندما قال: «وأدخله سيلان ذهنه في مضايق الكلام ومزال الأقدام»[١].

دخل الغزالي عزلة دامت نحواً من عشر سنين[٢] وذلك بالشام.

كانت عودته إلى نيسابور سنة (٤٩٩هـ) ثم إلى طوس (٥٠٣هـ). وفي الأيام الأخيرة من حياته عكف على دراسة الحديث النبوي[٣] وتوفي سنة (٥٠٥هـ) في بلدة الطابران. خلف الغرالي من المؤلفات الشيء الكثير وأوصلها الزركلي إلى نحو مائتي مصنف[٤].

نماذج من فكر الغزالي في هذا الباب:

إن البحث في فكر الغزالي الفلسفي والتصوفي والكلامي لم يعد فيه جدة أو طراوة أو أصالة، ذلك أن الباحثين من العلماء القدماء والأكاديميين المحدثين قد أشبعوا هذا الموضوع ووفوه ما له من حقوق، حتى قال الدكتور الأعسم:

«فقد كتب فيه المحدثون مؤلفات لا سبيل لإحصائها بمختلف اللغات من أقصى الشرق إلى منتهى الغرب، ولقد نشرت مؤلفاته بالعشرات، وترجمت إلى

---

١ – «السير» (١٩/٣٢٣).

٢ – بدأت سنة (٤٩٠هـ) وانتهت سنة (٤٩٩هـ). انظر: «المنقذ من الضلال» (ص ٥٣).

٣ – انظر: «بغية المرتاد» (ص ٢٧٩) و«السير» (١٩/٣٢٥).

٤ – «الأعلام» (٧/٢٢).

لغات آسيا وأوربا وقيل فيه كل شيء من خلال شتى المشارب والنزعات»[1].

والذي يلفت نظر المتتبع للدراسات التي تتناول شخصية أبي حامد وفكره ومنهجه هو الاختلاف الشديد وتضارب الآراء ووجهات النظر بين مادح غال فيه وقادح ناقد، يستوي في هذا الذين ترجموا له ضمن من ترجموا في كتبهم التي تعني بتراجم الشخصيات الأدبية المؤثرة، والذين أفردوه بدراسات خاصة، بل إنك لتجد الشخص الواحد من دارسيه يمتدحه في موضع ثم لا يلبث أن يثلبه في موضع آخر من حيث يشعر أو لا يشعر وربما خرج من دراسته بدون نتيجة تذكر.

ورغم أنني لست بصدد سرد ما قيل عن الغزالي من جرح وتعديل وترجيح قول على آخر فإن من المفيد أن أشير ههنا إلى بعض عوامل هذا التعارض بين العلماء والباحثين الذين تناولوا هذه الشخصية بالدراسة فنذكر:

أولاً: أن الغزالي مر بمراحل كثيرة جدًّا: أقبل على الفلسفة والمنطق ودرسهما دراسة محب مشتاق صبغ بالفلسفة شخصيته حتى صارت سمته المتميزة، ثم أظهر الإعراض عنها وإن لم يقدر على التخلص منها وتصفية فكره ومنهجه من قواعدها. حتى قال تلميذه أبو بكر ابن العربي: «شيخنا أبو حامد بلع الفلاسفة، وأراد أن يتقيأهم فما استطاع»[2].

ويعترف د. عبد القادر محمود ـ وهو من المدافعين عن الغزالي بشدة ـ بأن «الغزالي الذي كفَّر وبدع الفلاسفة في صدر شبابه الفلسفي في «التهافت» عاد فتسامح مع الفلاسفة أيضًا في «فيصل التفرقة»[3] ولم يحكم بكفرهم وإن حدد أخطاءهم»[4].

قال الذهبي: «قد ألف الرجل في ذم الفلاسفة كتاب «التهافت» وكشف

---

١ ـ «الفيلسوف الغزالي» (ص ٥).
٢ ـ «السير» (١٩/٣٢٧).
٣ ـ ألف «التهافت» سنة (٤٨٨هـ) و«فيصل التفرقة» سنة (٤٩٧هـ) «سيرة الغزالي» لعبد الكريم عثمان، و«أبو حامد الغزالي والتصوف» (ص ٢٨. ٣١).
٤ ـ «الفلسفة الصوفية» (ص ٢٣٨).

عوارهم ووافقهم في مواضع ظنًّا منه أن ذلك حق أو موافق للملة، ولم يكن له علم بالآثار ولا خبرة بالسنن النبوية القاضية على العقل، وحبب إليه إدمان النظر في كتاب «رسائل إخوان الصفا» وهو داء عُضال، وجَرَبٌ مُرْدٍ، وسُم قَتَّال، ولولا أن أبا حامد من كبار الأذكياء وخيار المخلصين لتلف. فالحذار الحذار من هذه الكتب، واهربوا بدينكم من شبه الأوائل وإلا وقعتم في الحيرة، فمن رام النجاة والفوز فليلزم العبودية وليدمن الاستغاثة بالله، وليبتهل إلى مولاه في الثبات على الإسلام وأن يتوفى على إيمان الصحابة وسادة التابعين والله الموفق»[1].

ويقول د. عبد الرحمن بدوي: «نستطيع أن نقرر بكل اطمئنان أن الغزالي لم يهجر الفلسفة إلا ليتحول إلى فلسفة أخرى، لقد هجر فلسفة أرسطو[2] وأتباعه اليونايين والمسلمين ليتحول إلى فلسفة أفلوطين والأفلاطونية المحدثة بعامة وظل لهذه الأخيرة مخلصاً حتى آخر عمره»[3].

ثم أقبل على التصوف إقبال من لا يرى النجاة إلا من طريقه حيث قال وهو يتحدث عن فترة اعتزاله وخلواته: «وانكشف لي أثناء هذه الخلوات أمور لا يمكن إحصاؤها واستقصاؤها، والقدر الذي أذكره لينتفع به أني علمت يقيناً أن الصوفية هم السالكون لطريق الله خاصة، وأن سيرتهم أحسن السير، وطريقهم أصوب الطرق وأخلاقهم أزكى الأخلاق...»[4].

والعجيب أن الغزالي - وهو يقبل على التصوف - لم يستخدم منهج النقد والتحري والشك الذي طالما استخدمه في بحوثه ودراساته الفلسفية.

يقول الدكتور القرضاوي: «هكذا كان دخول الغزالي إلى التصوف دخول

---

١ - «السير» (١٩/٣٢٨-٣٢٩).

٢ - فيلسوف يوناني تتلمذ على أفلاطون، تأثر به بعض المسلمين فنقلوا كتبه إلى العربية، وسموه «المعلم الأول» والفارابي «المعلم الثاني». ولد سنة (٣٨٤ق م)، ومات سنة (٣٢٢ق م). له كتب في الأخلاق، والمنطق، والسياسة، والأدب. انظر: «الموسوعة العربية» (١/١١٧).

٣ - «الغزالي ومصادره اليونانية» (ص ٢٣٦): قارن «الفيلسوف الغزالي» (ص ٦٩).

٤ - «المنقذ من الضلال» (ص ٢٥-٢٨).

المحب العاشق، لا دخول الفاحص الناقد، فلم ينظر إلى علوم الصوفية وتراثهم بعين النقد التي نظر بها إلى علوم الفلاسفة والمتكلمين والباطنية، بل بعين الرضا والحب، والحب يعمي ويصم... وسر هذا أنه تعامل مع التصوف بقلبه قبل عقله وبذوقه قبل فقهه، وهذا ما جعله يقبل أشياء مما أخذ على القوم في الفكر وفي السلوك دون أن يعرضها على قانون الفقه، أو منطق العقل، ومن أجل هذا أنكر عليه العلامة ابن الجوزي وغيره من الناقدين قبوله لكثير من أفكار الصوفية وأعمالهم وأحوالهم وهي مخالفة لقانون الشرع، منحرفة عن الكتاب والسنة الصحيحة»[1].

ويقول: «ومما لا ريب فيه أن أبرز ما أخذ على الغزالي: اندماجه في طريق الصوفية اندماجًا يكاد يكون كاملاً، وإذعانه لما عند القوم من معارف وأحوال وأعمال، دون أن يحاكمها إلى منطق الفقه وأصوله»[2].

المقصود أن الغزالي مر بمراحل كثيرة مختلفة متناقضة وهو في ذلك كله كثير البحث غزير الإنتاج والتصنيف، فأتت تواليفه لتمثل جميع مراحله متناقضة متضاربة أضف إلى هذا أن الفترة الأخيرة التي عكف فيها على النهل من مصادر السنة الصافية لم تطل حتى يؤلف كتابًا يعبر عما انتهى إليه أمره أخيراً، وليكون إعلانًا عن تخليه عن أفكاره السابقة. فهذا الأمر كان عاملاً أساسًا في تضارب آراء الدارسين واضطرابهم في تحديد منهجه ومناحي فكره تضاربًا لا يقل عن تضارب آرائه هو.

ثانيًا: أن السمة المميزة لفكر الغزالي ـ حتى وهو يجتاز مراحل حياته الفكرية مرحلة مرحلة ـ إنما هي الاضطراب والقلق وعدم اتباع منهج موحد فيما يقرره، فيقرر شيئًا في كتاب ثم ينقضه في كتاب آخر، وهذه الظاهرة في فكره

---

١ – «الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه: حولية كلية الشريعة بجامعة قطر» ـ العدد الخامس سنة (١٤٠٧هـ) (ص ٢٢).

٢ – المصدر السابق (ص ٢١).

فتحت باباً واسعاً أمام النقد والنقاد وجعل المدافعين عنه يخفقون في الحيلولة دون توجيه السهام الدقيقة إليه قديماً وحديثًا ويفشلون في تقديم إجابات تقنعهم هم فضلاً عن غيرهم عما أشكل من فكره. وهذا الأمر حدا ببعض الباحثين إلى أن توصلوا إلى نتيجة خطيرة إلى جانب كونها من القوة بمكان، وهي أنه كان يؤثر السلامة وترك المصادمة فيكتب في كل مرحلة من مراحل حياته ما يتناسب مع مبدأ السلامة ويرتدي لكل ظرف حلة تناسبه.

يقول د. عبد الأمير الأعسم: «تعددت جوانب الغزالي بتعدد الحاجات التي أملتها ظروفه المختلفة عليه، فهو فقيه، وهو متكلم، وهو فيلسوف، وهو صوفي، وتلك الجوانب اشتهر بها شهرة لا لبس فيها بل إنها من أهم عوامل وقوعه في التناقض والغلط والتوهم كما يبدو للباحث لأول مرة إنما من المهم أن نقرر أن الرجل استطاع بذكاء أن يرتدي لكل ظرف حلة، حتى بدا على أفكاره ضرب من الخلط وعدم الموازنة... والحق يقال، إن الغزالي في كل مؤلفاته يبدو ثلاثي الشخصية ـ كمتكلم وكفيلسوف وكصوفي ـ فقد ينحو منحى فيعود ويرفضه، فاختلط التقدير على قرائه...»[1].

ومن هنا يرى د. الأعسم أن الغزالي حتى في أهم كتبه التي حارب فيها العقائد الباطلة وهو كتاب «فضائح الباطنية» لم يؤلفه باقتناع من قرارة نفسه، بل تلبية للسلطات الرسمية، وذلك حين استفحل أمر الباطنية وقويت شكيمتهم فقاموا بتنظيم حملات مكثفة تهدف إلى تصفية كبار رجال الدولة تصفية جسدية، فاغتيل نظام الملك سنة (٤٨٥هـ) من قبل أحدهم، ثم تلت ذلك وفاة المقتدي بأمر الله سنة (٤٨٧هـ) تحت ظروف غامضة، ثم جاء المستظهر بالله فطلب من الغزالي أن يحارب الباطنية في أفكارهم فألف ضدهم كتاب «المستظهري» أو «فضائح الباطنية»[2].

وهذا الأمر أشار إليه ابن رشد من قبل حين قال: «ولم يلزم الغزالي مذهبًا

---

١ ـ «الفيلسوف الغزالي» (ص ٣٧ ـ ٣٨).

٢ ـ انظر «الفيلسوف الغزالي» (ص ١٩ ـ ٢٠).

من المذاهب في كتبه، بل هو مع الأشعرية أشعري ومع الصوفية صوفي ومع الفلاسفة فيلسوف»[1].

وممن لاحظ تناقض منهجه واضطرابه شيخ الإسلام ابن تيمية حيث ذكر أنه ربما كَفَرَ في أحد المصنفات بالمقالة التي ينصرها في مصنف آخر[2].

كما تنبه له الدكتور زكي مبارك فقال: «نلاحظ أنه ليست هناك غاية موحدة يسعي لنصرتها الغزالي بمصنفاته العديدة، فهو تارة يلوذ بأكتاف الشريعة فيمنع ما تمنع ويبيح ما تبيح، وتارة يساير الصوفية فينصرهم فيما يسمون إليه من الانفراد بفهم أسرار الوجود، وهو مع ذلك يصرح بأن علم المكاشفة لا يودع الكتب ولا يصلح أن يلقى لغير الخواص»[3].

يقول القرضاوي: «وعابو على الغزالي كذلك ما يبدو من اضطراب وتناقض في أفكاره وتعارض في آرائه فهو ينفي في كتاب ما يثبته في آخر ويحل في موضع ويربط في آخر. وهذا في الواقع ليس نقداً جديداً موجهًا إلى الغزالي، بل هذا مما عابه عليه القدماء عابه بذلك ابن طفيل وابن رشد وابن تيمية»[4].

ويقول الدكتور عبد الرحمن الوكيل في عبارة واضحة لا لبس فيها:

«لا تعجب حين ترى الغزالي يجنح في دهاء إلى السلفية في بعض ما كتب، فللغزالي وجوه عدة كان يرائي بها صنوف الناس في عصره، فهو أشعري لأن نظام الملك صاحب المدرسة النظامية أراده على ذلك، وهو عدو للفلسفة، لأن الجماهير على تلك العداوة، وهو متكلم ولكنه يتراءى بعداوته للكلاميين اتقاء غضب الحنابلة، أما هو في كتبه المضنون بها على غير أهلها فصوفي إشراقي من قمة رأسه إلى أخمص قدميه، وفي كتبه الأخرى تجده أشعريًّا تارة، وسلفيًّا مشوبًا بأشعرية تارة أخرى، وهكذا كان يلقى كل فريق بالوجه الذي يعرف أنهم يحبونه لا يهمه أكان وجه حق أم وجه باطل»[5].

---

١ – «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» (ص ٥٢).

٢ – انظر «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٥). ٣ – «الأخلاق عند الغزالي» (ص ١٠١) وانظر (ص ٣٧٩).

٤ – «الإمام الغزالي (ص ٤٤) مع الحولية». ٥ – «هذه هي الصوفية» (ص ٥٦) هامش رقم (٢).

قلت: لا شك أن هذا الاضطراب في الفكر والتنوع في المنهج ـ بصرف النظر عن دوافعه ـ كان عاملاً من عوامل حيرة دارسيه والمدافعين عنه وقراء كتبه على حد سواء، وعاملاً من عوامل اختلافهم في تقويم شخصيته وأعماله الفكرية.

ثالثًا: ولعلنا لا نعدو الصواب أيضًا إذا قررنا أن قيام الغزالي بدور الريادة في دمج المنطق والفلسفة اليونانية مع العلوم الإسلامية، كان عاملاً قويًا من عوامل صعوبة تحديد فكره النهائي في موضوع من الموضوعات، لأن من شأن محاولة الخلط بين الأشياء المتنافرة تنافر إنتاج الفكر البشري المجرد مع الوحي الإلهي المنزل أن يشتت الفكر ويقضي على المنهجية والموضوعية.

يقول الدكتور علي سامي نشار: «يعتبر أواسط القرن الخامس من تاريخ الفكر الإسلامي فاصلاً بين عهدين دقيقين: عهد لم يلجأ المسلمون فيه إلى مزج علومهم بالمنطق والفلسفة اليونانية. وعهد بدأ فيه المسلمون عملية المزج هذه خاصة في نطاق المنطق. ويكاد يجمع علماء المسلمين على أن هذه الحركة الأخيرة قام بها الغزالي»[1].

وهذا الدور لم يكن الغزالي ليقوم به لولا شدة إعجابه بالمنطق والفلسفة حتى إننا نجده يقول في كتابه «القسطاس المستقيم» الذي ألفه سنة (٤٩٧هـ)[2] «لا أدعي أني أزن بقوانين المنطق المعارف الدينية فقط، بل أزن بها العلوم الحسابية والهندسية والطبيعية والفقهية والكلامية، وكل علم حقيقي غير وضعي فإني أميز حقه عن باطله بهذه الموازين وكيف لا وهو القسطاس المستقيم»[3].

وفي المقدمة المنطقية التي صدر بها كتابه «المستصفى» الذي ألفه سنة (٥٠٣هـ)[4]. يقول: «إنه من لا يحيط به (المنطق) فلا ثقة بعلومه أصلاً»[5].

---

١ – «مناهج البحث عند مفكري الإسلام» (ص ١٦٦).

٢ – انظر: «أبو حامد الغزالي والتصوف» (ص ٣١). ٣ – «القسطاس المستقيم» (ص ١٨٨).

٤ – انظر عبد الرحمن بدوي: «مؤلفات الغزالي» (ص ١٦٠)، و«أبو حامد والتصوف» (ص ٣٢).

٥ – «المستصفى» (١/ ١٠).

فماذا ننتظر من رجل جعل من المنطق اليوناني قسطاسه المستقيم ومعياره الذي لا يخطئ، إلا أن يقدم لنا مزيجًا من الفكر المتناقض وخليطًا من الآراء المتضاربة؟

بعد هذه التقدمة التي قصدت منها إيضاح بعض العوامل التي أدت إلى صعوبة دراسة شخصية الغزالي وتحديد منهجه الفكري يمكن أن أشير هنا إلى قضية منهجية خاصة ربما تكون من المفيد إثارتها قبل عرض نماذج من أقوال الغزالي في تقرير الاتحاد. وهذه القضية هي: هل الغزالي من رواد مدرسة الاتحاد والوحدة؟ وإذا كان كذلك فلماذا هو بالذات مع وجود من هو أكثر استغراقًا في تلك الأجواء من أبي حامد؟ وحيال هذه المسألة أكتفي بتسجيل الأمور الآتية:

الأمر الأول: ليس مقصودي أن أتناول شخصية الغزالي بالدراسة المقارنة لأنها درست بما فيه الكفاية، ولأن هذا البحث يعني بالفكر قبل المفكر، فما دام يوجد في فكر أبي حامد الصوفي ما يعبر عن معتقدات أهل الحلول والاتحاد ويدعمهما بوجه أو بآخر فإنه يكون من صميم هذه الدراسة.

الأمر الثاني: على فرض أنه يوجد في زمرة الاتحاديين من هو أكثر كلامًا وأرسخ قدمًا في الاتحاد والحلول من الغزالي إلا أني اخترت من بين أولئك أبا حامد لشيئين:

أ ـ أني لم ألتزم في هذه النماذج إفراد المكثرين في تقرير الاتحاد دون غيرهم، لأن هناك اعتبارات أخرى ربما تكون أهم في هذا الباب من كون الشخص مكثرًا أو مقلاً.

ب ـ أن تأثير الغزالي في الفكر الإسلامي بعامة وفي الفكر الصوفي بخاصة كان أقوى من تأثير جميع من مَثَّلْنا بهم في هذا الباب، نظرًا للدور الخطير الذي قام به في دمج قواعد الفلسفة والمنطق مع العلوم الإسلامية ـ كما أسلفت ـ مما أكسبه شهرة نادرة في بلاد الإسلام شرقًا وغربًا حيث إن علماء المسلمين ـ وإن كان يوجد منهم من درس الفلسفة والمنطق قبل الغزالي ـ انبهروا بعقلية هذا

الرجل الذي تمكن من تسخير مناهج الفلاسفة والمناطقة واستخدامها مادة علمية وعكازاً صلباً توكأ عليه في مناظراته ومجادلاته الكلامية والأصولية والصوفية. فصار من كان عارفًا بتلك العلوم الأجنبية يتعجب من ذكائه ومهارته الفائقة في التلفيق، ومن لم يكن عارفًا بها فقد اعتبره آية من آيات الله.

هذا هو الجديد في حياة الغزالي ولعله هو الذي جعل بعضهم يطلق عليه اسم «المجدد»، ويخلع عليه ألقابًا عديدة فخمة في حياته مثل «حجة الإسلام» و«زين الدين» و«محجة الدين» و«العالم الأوحد» و«جمال الفرق» و«مفتي الأمة» و«جامع أشتات العلوم» و«المبرز في المنقول والمفهوم» و«بركة الأنام» و«إمام أئمة الدين»[1] إلى غير ذلك من الألقاب المفعمة بالمبالغة والتجاوز.

والخلاصة أنه لا يشك عاقل في أن الغزالي يحتل مكانًا مرموقًا في مقدمة كبار المراجع الصوفية قديمًا وحديثًا، وكم من أناس في الشرق والغرب يحتفلون بذكره ولا يعرفون عن ابن عربي وابن سبعين والحلاج إلا أسماءهم.

يقول الدكتور القرضاوي: «ومن عرف كيف كان التصوف قبل الغزالي، ثم كيف صار بعده عرف فضل الغزالي على التصوف وأهله، وما ترك فيه من أثر واضح يشهد به المتخصصون في علم هذا الجانب من جوانب الثقافة الإسلامية»[2].

لهذا كله جعلت الغزالي أحد النماذج التسعة الذين عرفت بهم وعرضت أفكارهم في هذا الباب الخطير.

الأمر الثالث: أن القليل من الدارسين هم الذين يعرفون أن الغزالي قرر عقيدة وحدة الوجود في أكثر من مؤلف تقريراً واضحًا جليًّا لا غبار عليه. حتى وجد من الباحثين المعاصرين من ينفي ذلك نفيًا باتًّا ويعده صوفيًّا مجددًا في التصوف حيث دمج مذهب التصوف مع مذاهب الفقهاء (أهل السنة) واستبعد الانحرافات الصوفية.

١- انظر: «الفيلسوف الغزالي» (ص ١٠).

٢ - «الإمام الغزالي» (ص ٢٥) مع «الحولية».

يقول الدكتور عبد القادر محمود في هذا الصدد: «كان الغزالي أول من جعل الإسلام ديناً صوفيًّا على أساسين جوهريين من تقديسه للشرع، ومن وجهة نظره في الألوهية ليطرح بعيداً كل مذاهب الانحراف الصوفي الذي توالد من مدرسة الحلاج في الاتحاد والحلول والامتزاج ووحدة الوجود فيما بعد كنتيجة لهذه المذاهب»[1].

ويقول: «ومن هنا كان هدم الغزالي لكل صور وأفكار ونماذج الاتحاد أو الحلول وما يصل أو ما يمضي بها حتماً إلى وحدة الوجود»[2].

وعلى هذا مضى الدكتور فنجده يخطئ ابن تيمية لأنه يصل أحياناً مدرسة ابن عربي بمدرسة الغزالي[3].

وليس هناك تتويج للغزالي أوضح وأبرز من تقسيم هذا الدكتور فلسفة التصوف إلى ثلاثة أطوار:

١ – التصوف السلفي.

٢ – التصوف السني.

٣ – ما وراء التصوف السلفي والسني. ثم جعله الغزالي إماماً من أئمة التصوف السني.

وهذا التقسيم هو الأساس الذي أقام عليه بنيان كتابه: «الفلسفة الصوفية في الإسلام». وهو أساس غير متين حيث:

١ – جعل التاريخ الإسلامي كله تصوفاً وهذا فيه نظر لا يخفى.

٢ – فرق بين الطور السلفي والطور السني، ولا أظن أو أحداً سبقه إلى هذا التفريق.

٣ – ثم اعتباره أبا حامد صوفيًّا سنيًّا أتى نتيجة لاقتناعه بتلك التلفيقات

---

١ – «الفلسفة الصوفية» (ص ٢٠٢).

٢ – المصدر السابق (ص ٢٣٢).

٣ – انظر المصدر السابق (ص ٢٨٩).

الغزالية بين المفاهيم الصوفية وبين العلوم الشرعية.

وهذه الفكرة (التصوف السني) ساندها الدكتور يوسف القرضاوي بعنف فيقول: «إنه - يعني الغزالي - لم يقبل التصوف بعجره وبجره بل رفض في حزم تصوف أهل الحلول والاتحاد كالحلاج وأشباهه ولم يقبل إلا التصوف السني القائم على الكتاب والسنة، واجتهد أن يرد كل فكرة أو خلق أو سلوك أو حال مما يقول به المتصوفة إلى أصول إسلامية، وأن يستدل عليها بالقرآن والحديث والأثر»[1].

ولعل حرارة الدفاع أدى بالرجل إلى أن نقض أول كلامه بآخره وهو لا يشعر، فإن رفضه الفكر الحلاجي يتنافى مع كونه يبحث لكل فكرة أو خلق أو سلوك أو حال صوفي عن مرد في الأصول الإسلامية يرده إليه، وهذا في الحقيقة هو الذي قام به الغزالي غير أنه لم يوفق فَحشا كتابه «الإحياء» بالأحاديث الباطلة والموضوعة، وهذا ما اعترف به د. القرضاوي حين قال: «ولهذا نجد فيه (الإحياء) الأحاديث الضعيفة جدًّا والموضوعة وما لا أصل له ولا سند وهي للأسف مروية بصيغة الجزم»[2].

ولا ريب أن هؤلاء المدافعين عن الغزالي استندوا إلى بعض النصوص التي وردت في بعض كتاباته وفيها التنديد بفكرة الحلول، ومن هنا نجد أنهم قد أصيبوا بصدمة حينما وجدوا في بعض كتبه عبارات موغلة في الاتحاد والوحدة بل وفي القول بقدم العالم، مما أدى بهؤلاء المتحمسين للدفاع عن أبي حامد إلى استبعاد بعض كتبه وادعاء أنها مدسوسة عليه.

فيقول د. عبد القادر محمود: «رغم ما كتب عنه (الغزالي) وعن مؤلفاته العديدة فإن بعض هذه المؤلفات لا زال ينسب إليه حتى من كبار الدارسين في الشرق والغرب قدامى ومحدثين، وهذه المؤلفات هي: «المضنون به على غير أهله» و«مشكاة الأنوار» و«معارج القدس» و«معراج السالكين» و«الرسالة

١ - «الإمام الغزالي» (ص ٢٣) ضمن الحولية. ٢ - المصدر السابق (ص ٣٨).

اللدنية» و«كيمياء السعادة» والغريب هنا أن في هذه الكتب آراء تضع الغزالي في مواضع التهم التي هاجمها وألف فيها كتبًا ضخمة أخرى صحيحة كـ «تهافت الفلاسفة»، و«مقاصد الفلاسفة»، و«إحياء علوم الدين»، و«المنقذ من الضلال»، فكتاب «المضنون...» مثلاً يضع الغزالي في ركب مذهب الصدور الفيضي، ويؤدي إلى إنكار عملية الخلق من العدم... وكتاب «مشكاة الأنوار» مثلاً يصله بنظرية الاتحاد التي حاربها في الإحياء»[1].

ثم مضى يسرد نصوصًا من الكتب المذكورة يدعم بها ما ذهب إليه من أن نسبة هذه الكتب إلى الغزالي تضعه في مواضع التهم إلى أن قال: «إذا ذكرنا هذا وأكدنا مرة أخرى أن كتابي «معراج القدس» و«المضنون به على غير أهله» موضع شك قوي نفينا كل ما اتهم الغزالي به»[2].

وبخصوص «المضنون» يقول: «إن ابن تيمية نفسه كمؤرخ دقيق يشككنا في صحة نسبة الكتاب للغزالي رغم أنفه حين يقول: «وقد كان طائفة من العلماء يكذبون ثبوته عنه»[3].

تعليقًا على هذا الدفاع أقول:

١ – ليعلم القارئ أن هذا الكلام المنقول عن الدكتور المذكور لم يتفرد به، بل إن كثيرًا من المدافعين سلكوا هذا المسلك في استبعاد بعض كتب الغزالي، وهو مسلك كثيرًا ما يسلكه العاجزون.

٢ – نلاحظ أن المشكلة التي أثارت حفيظة هؤلاء هو ما وجدوه في هذه الكتب من أقوال يؤدي إثباتها إلى الطعن في «حجة الإسلام»، وظاهرة الافتتان بالأشخاص إلى درجة إنكار كل ما ينسب إليهم من الأخطاء ظاهرة شاعت في الساحة الإسلامية وذاعت وحظي الغزالي بنصيب وافر من ذلك، حتى قال د. زكي مبارك: «الواقع أن الغزالي كان فتنة من فتن العصور القديمة ونسي العلماء

---

١ –«الفلسفة الصوفية في الإسلام» (ص ٢٠٧). ٢ – المصدر السابق (ص ٢١٣).
٣ – ن.م (ص ٢٠٩).

في الدفاع عنه أن هناك عقلاً يجب أن يحكم، وأنه لن يخلو العالم من أصحاب العقول ولو كره الجامدون»[1].

٣ – أن منهج المقارنة الذي سلكه هؤلاء الباحثون حتى توصلوا إلى إنكار صحة نسبة بعض كتب الغزالي منهج لا بأس به في الجملة، إذ المفروض أن العالم المتمكن لا يقرر شيئًا في كتاب ثم ينقضه في كتاب آخر خاصة إذا كان ذلك الشيء من القضايا المصيرية كقضية الاعتقاد، لكن من الصعب جدًّا تطبيق هذا المنهج على شخصية كالغزالي، حيث أطبق الباحثون قديمًا وحديثًا على أن الرجل لا يثبت على منهج واحد، فالذي يقرره في كتاب ينقضه في موضع آخر من الكتاب نفسه أو في كتاب آخر، وهي سمة اشتهر بها الغزالي باعتراف المدافعين عنه كما أسلفت.

٤ – أن ما نقله الدكتور عن ابن تيمية من التشكيك في صحة نسبة كتاب «المضنون» نقل غير أمين وتقوُّل عليه ما لم يقل، حيث إن الدكتور لم ينقل العبارة بكاملها، قال شيخ الإسلام: «وأما «المضنون به على غير أهله» فقد كان طائفة أخرى من العلماء يكذبون ثبوته عنه، وأما أهل الخبرة به وبحاله فيعلمون أن هذا كله كلامه، لعلمهم بمواد كلامه ومشابهة بعضه بعضًا، ولكن كان هو وأمثاله... مضطربين لا يثبتون على قول ثابت»[2]. فنسبة الكتاب صحيحة عند ابن تيمية ولم يشك فيها أبدًا.

٥ – أن الدكتور نفسه لم يستطع أن يطبق النتيجة التي توصل إليها من نفي ثبوت نسبة هذه الكتب للغزالي، فنجده حين تحدث عن منهج الغزالي يستدل على ذلك بنصوص من «كيمياء السعادة»[3] ومن «معارج القدس»[4].و«الرسالة اللدنية»[5] و«مشكاة الأنوار»[6] مصدرًا تلك النصوص بقوله: قال الغزالي. وكان

---

١ – «الأخلاق عند الغزالي» (ص ١١٠).
٢ – «مجموع الفتاوى» (٤/ ٦٥).
٣ – كما في (ص ٢٣٤).
٤ – كما في (ص ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠) وغيرها.
٥ – (ص ٢٤٠).
٦ – (ص ٢٣٦).

المنتظر منه ـ ما دام يرى عدم ثبوت نسبة هذه الكتب إليه ـ أن لا يعتمد عليها في تقرير منهج الغزالي. وما دام لم يصدق نفسه عمليًّا في دعواه فنحن أحرى بأن لا نصدقه.

٦ – إنني حين أعرض نماذج من فكر الغزالي أكتفي بكتبه التي ثبتت نسبتها إليه علميًّا، وهذه الكتب هي: «الإحياء» و«الأربعين في أصول الدين» و«روضة الطالبين» و«مشكاة الأنوار» بالإضافة إلى قصيدته التائية.

أما «الإحياء» فلا ريب أنه أشهر كتبه وأكثرها استفاضة، فإثباته لا يحتاج إلى برهان.

وأما «الأربعين» و«الروضة» فلا أعلم أحداً شكك في صحة نسبتهما فلا نطيل الكلام حولهما.

وأما «المشكاة» فالحق الذي لا يتطرق إليه الشك أنه له. وعلى ذلك أدلة منها:

١ – أن الغزالي لما تحدث في كتاب «معراج السالكين» عن النور أحال تفصيل ذلك إلى كتابه «مشكاة الأنوار»[١].

٢ – أننا نجده في «المشكاة» يحيل إلى كتبه الأخرى، فقد أحال إلى «الإحياء» عند كلامه عن عجائب القلب[٢].

وأحال أيضاً إلى كتابه «المقصد الأسنى»[٣].

٣ – أن الغزالي ذكر «المشكاة» ونسبه إلى نفسه صراحة، وذلك في رسالة بعث بها إلى طلابه بعد عودته إلى نظامية بغداد، كتبها بالفارسية، ونقلها إلى العربية الدكتور نور الدين آل علي[٤]. وقد نقل د. القرضاوي ذلك واعترف بصحة النسبة[٥].

٤ – أن كل الذين ترجموا للغزالي ذكروا هذا الكتاب من كتبه[٦].

---

١ – انظر: «معراج السالكين» (ص ٧٤).
٢ – انظر: «مشكاة الأنوار» (ص ٤٦).
٣ – المصدر السابق (ص ٥٦).
٤ – انظر: «فضائل الأنام من رسائل حجة الإسلام» (ص ٤٥).
٥ – «الإمام الغزالي» (ص ٤٧) مع «الحولية» هامش (١، ٢).
٦ – انظر: مقدمة «بغية المرتاد» للدكتور موسى الدويش فقد ذكر عدداً منهم.

وأما التائية: فقد نشرها لأول مرة محيى الدين صبري الكردي في آخر «معارج القدس» سنة (١٩٢٧م) دون توثيق علمي. ثم جاء الدكتور جلال شوقي فقام بتحقيقها وتصحيح صحة نسبتها إلى مؤلفها حيث اعتمد نسخة قديمة عثر عليها في مكتبة جامعة القاهرة. ونشرها في حولية كلية الشريعة القطرية تحت عنوان: (مع الغزالي في عزلته وتائيته)[1].

وبعد: فقد حان الأوان لننظر هل هدم الغزالي كل صور وأفكار الاتحاد والحلول؟ وهل رفض في حزم تصوف أهل الحلول والاتحاد؟ وهل حارب نظرية الاتحاد في الإحياء؟ كما يزعم المتحمسون للدفاع عنه. وذلك من خلال النماذج التي نقدمها من أوثق كتبه:

قسم الغزالي التوحيد أربع مراتب:

الأولى: أن يقول الإنسان بلسانه (لا إله إلا الله) وقلبه غافل عنه أو منكر له كتوحيد المنافقين.

والثانية: أن يصدق بمعنى اللفظ كما صدق به عموم المسلمين وهو اعتقاد العوام.

والثالثة: أن يشاهد ذلك بطريق الكشف بواسطة نور الحق، وهو مقام المقربين، وذلك بأن يرى أشياء كثيرة ولكن يراها على كثرتها صادرة عن الواحد القهار.

والرابعة: أن لا يرى في الوجود إلا واحداً، وهي مشاهدة الصديقين وتسميه الصوفية الفناء في التوحيد؛ لأنه من حيث لا يرى إلا واحداً فلا يرى نفسه أيضاً، وإذا لم ير نفسه لكونه مستغرقاً بالتوحيد كان فانياً عن نفسه في توحيده...

ثم بيَّن المعنى أكثر فتناول أصحاب هذه المراتب بالتفصيل فقال:

فالأول: موحد بمجرد اللسان ويعصم ذلك صاحبه في الدنيا من السيف والسنان.

---

١ ـ انظر: «الحولية» (ص ٥٢٩ ـ ٥٧٤) وتبلغ أبياتها: (٣٦٦) بيتاً.

والثاني: موحد بمعنى أنه معتقد بقلبه مفهوم لفظه وقلبه خال عن التكذيب بما انعقد عليه قلبه... ويحفظ صاحبه من العذاب في الآخرة، إن توفي عليه ولم تضعف بالمعاصي عقيدته...

والثالث: موحد بمعنى أنه لم يشاهد إلا فاعلاً واحداً إذا انكشف له الحق كما هو عليه...

والرابع: موحد بمعنى أنه لم يحضر في شهوده غير الواحد، فلا يرى الكل من حيث إنه كثير بل من حيث إنه واحد، وهذه هي الغاية القصوى في التوحيد...

ثم قال: «فإن قلت: كيف يتصور أن لا يشاهد إلا واحداً، وهو يشاهد السماء والأرض وسائر الأجسام المحسوسة وهي كثيرة، فكيف يكون الكثير واحداً؟ فاعلم أن هذه غاية علوم المكاشفات وأسرار هذا العلم لا يجوز أن تسطر في كتاب، فقد قال العارفون: إفشاء سر الربوبية كفر، ثم هو غير متعلق بعلم المعاملة، نعم ذكر ما يكسر سورة استبعادك ممكن، وهو أن الشيء قد يكون كثيراً بنوع مشاهدة واعتبار ويكون واحداً بنوع آخر من المشاهدة والاعتبار، وهذا كما أن الإنسان كثير إن التفت إلى روحه وجسده وأطرافه وعروقه وعظامه وأحشائه، وهو باعتبار آخر وبمشاهدة أخرى واحد إذ نقول: إنه إنسان واحد...

فكذلك كل ما في الوجود من الخالق والمخلوق له اعتبارات ومشاهدات كثيرة مختلفة، فهو باعتبار واحد من الاعتبارات واحد، وباعتبارات أخرى سواه كثير... وهذه المشاهدة التي لا يظهر فيها إلا الواحد الحق تارة تدوم، وتارة تطرأ كالبرق الخاطف وهو الأكثر والدوام نادر عزيز، وإلى هذا أشار الحسين بن منصور الحلاج حيث رأى الخواص يدور في الأسفار فقال: فيما ذا أنت؟ فقال: أدور في الأسفار لأصحح حالتي في التوكل ـ وقد كان من المتوكلين ـ فقال الحسين: قد أفنيت عمرك في عمران باطنك فأين الفناء في التوحيد؟ فكأن الخواص كان في

تصحيح المقام الثالث فطالبه بالمقام الرابع»[1].

وقسم النظر في مسائل التوحيد إلى نظرين فقال في النظر الأول:

«نظر بعين التوحيد المحض، وهذا النظر يعرفك قطعًا أنه الشاكر وأنه المشكور وأنه المحب وأنه المحبوب، وهذا نظر من عرف أنه ليس في الوجود غيره»[2].

أقول: هذه العبارات صريحة في الاتحاد والوحدة فلا تحتاج إلى بيان، لكننا نلاحظ:

١ – كيف جعل التصديق بـ (لا إله إلا الله) مع العمل بمقتضاها المفهوم من قوله: كما صدق به عموم المسلمين، كيف جعل ذلك اعتقاد العوام، وهو اعتقاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصحابته الكرام وصالح المؤمنين من بعدهم؟

٢ – أن كلامه في المرتبة الرابعة صريح في تقرير وحدة الوجود، والعجيب حقًّا أن يسميها الغزالي «مشاهدة الصديقين» فإن أكبر صديق عُرف في الإسلام هو أبو بكر الصديق، ولم يكن من اعتقاده ولا من اعتقاد أحد من الصالحين أن يقول: «التوحيد أن لا ترى في الوجود إلا واحدًا.

٣ – كيف جعل هذا الاعتقاد الغاية القصوى في التوحيد، ثم يقرر أن أسراره لا يجوز أن تسطر في كتاب، وهذا مما يؤكد أن القوم لا يظهرون للناس حقيقة معتقداتهم. مما يدل على مخالفتها لما عند المسلمين الذين أخذوا عقيدتهم من الكتاب والسنة، وإلا فلمَ الكتمان؟

يقول د. القرضاوي: «والذي يبدو لي من كلام الغزالي... أن ثمت أسرارًا تناقض مقررات الشرع المعروفة بحيث لو أفصح بها مفصح لحكم عليه بالردة واستبيح دمه، وهذا لا يكون إلا فيما يخالف المقطوع به في الإسلام»[3].

٤ – أن المثال الذي ضربه يعد غاية في تقرير الوحدة، حيث مثل بالإنسان

---

١ – «إحياء علوم الدين» (٤/ ٢٦٢ - ٢٦٣).
٢ – المصدر السابق (٤/ ٩١).
٣ – «الإمام الغزالي / الحولية» (ص ٢٩).

وأعضائه، فإذا نظرت إلى أعضائه عضواً عضواً قلت: هو كثير، وإذا نظرت إلى هيكله وإنسانيته ككل فهو واحد، وعلى هذا يقرر أن الموجودات بما فيها من الخالق والمخلوق إذا نظرت إلى أفرادها فرداً فرداً قلت كثير، وإذا نظرت إليها بعين الوحدة قلت واحد. وهذا هو ما يطلقون عليه «الجمع» و«الفرق» كما سبق.

٥ ـ استدلاله بكلام الحلاج في هذا المقام يتضمن معنيين:

أ ـ تأكيد أن المرتبة الرابعة من مراتب توحيدهم هو ما كان الحلاج يدعو إليه؛ ولذا أراد الخواص أن ينتقل من المرتبة الثالثة إلى هذه المرتبة الحلاجية.

ب ـ تفنيد قول المدافع الذي قال: إن الغزالي حارب أفكار الحلاج بحزم، وإلا فأين المحاربة مع الإقرار بأنه كان يدعو إلى مقام الصديقين الذي هو الغاية القصوى في التوحيد؟

٦ ـ أن تصريحه بأن الله هو الشاكر وهو المشكور وأنه المحب والمحبوب، وأنه ليس في الوجود غيره يعد صاعقة أُسقطت على رءوس كل مدافع عن الغزالي زاعم بأنه كان يدعو إلى تصوف مستقًى من الكتاب والسنة. ولو قال هذا الكلام في كتاب غير «الإحياء» لبادروا إلى التشكيك في صحة نسبته إليه.

٧ ـ أن هذه النصوص في كتاب الإحياء كافية في كشف مذهب الغزالي الاتحادي الذي كان يبالغ في كتمانه، لأن «الإحياء» من أشهر كتبه ولا يوجد على وجه الأرض من يطعن في صحة نسبته إلى الغزالي. ولكن حتى نعلم أن هذا الفكر موزع في كتب الغزالي منشور في دواوينه فلا بد من النظر في كتبه الأخرى فنجده في «روضة الطالبين» يقول: «والتوحيد في البداية نفي التفرقة والوقوف على الجمع، وأما في النهاية فيمكن أن يكون الموحد حال التفرقة مستغرقًا في عين الجمع، وفي عين الجمع بعين الجمع ناظراً إلى التفرقة بحيث كل واحد من الجمع والتفرقة لا يمنع من الآخر»[1].

---

١ ـ (ص ٣٦).

وهذا تقرير لعقيدتهم في أن الكامل منهم هو الذي لا يغيب عن الفرق وهو هائم في الجمع. وقد تقدم قول علي بن محمد وفا: «لو أن أبا يزيد عرف الحقيقة حق معرفتها لأنزل كل شيء منزلته ولم يغب عنه أن الكل واحد إذا رأى العدد، ولا غاب عنه العدد إذا رأى الواحد»[1].

ويقول الغزالي: «فإذا فنيت ذاتك وذهبت صفاتك، وفنيت ببقائه عن فنائك وخلع عليك خلعة (فبي يسمع وبي يبصر) فيكون هو واليك ومتوليك، فإن نطقت فبأذكاره، وإن نظرت فبأنواره، وإن تحركت فبأقداره، وإن بطشت فباقتداره، فهنالك تذهب الأثنينية وتستحيل البينية، فإن رسخ قدمك وتمكن حال سكرك قلت: هو (أي هو الله) وإن غلب عليك وجدك وتجاوز بك حدك عن حد الثبوت قلت: أنت (أي أنت هو)»[2].

وفي «مشكاة الأنوار» يقول: «العارفون بعد العروج إلى سماء الحقيقة، اتفقوا على أنهم لم يروا في الوجود إلا الواحد الحق، ولكن منهم من كان له هذه الحالة عرفانًا علميًّا ومنهم من صار له ذوقًا وحالاً، وانتفت عنهم الكثرة بالكلية واستغرقوا بالفردانية المحضة، فلم يبق عندهم إلا الله، فسكروا سكرًا وقع دونه سلطان عقولهم فقال بعضهم: أنا الحق، وقال الآخر: سبحاني ما أعظم شأني، وقال الآخر: ما في الجبة إلا الله».

وكلام العشاق في حال السكر يطوى ولا يحكى.

فلما خف عنهم سكرهم ورُدوا إلى سلطان العقل عرفوا أن ذلك لم يكن حقيقة الاتحاد بل يشبه الاتحاد، مثل قول العاشق في حال فرط العشق:

أنا من أهوى ومن أهوى أنا نحن روحان حللنا بدنا[3].

---

١ – سبق في (١ / ٤٧١). ٢- «الروضة» (ص١٧).

٣ – البيت للحلاج. والبيت الذي بعده:

فإذا أبصرتني أبصرته وإذا أبصرته أبصرتنا

«الطواسين» (ص ١٣٤).

وتسمى هذه الحالة بالإضافة إلى المستغرق فيها بلسان المجاز: اتحاداً، وبلسان الحقيقة: توحيداً، ووراء هذه الحقائق أسرار لا يجوز الخوض فيها»[1].

نلاحظ من النصين:

١ ـ تقرير عقيدة الاتحاد والوحدة في قوله: (فهناك تذهب الأثنينية) وفي قوله: (اتفقوا على أنهم لم يروا في الوجود إلا الواحد الحق).

٢ ـ محاولة الاستدلال بحديث الأولياء على القول بالاتحاد. وسيأتي بيان أنه لا دليل في الحديث على ما يدعي أصحاب الحلول والاتحاد والوحدة إن شاء الله تعالى[2].

٣ ـ حرص الغزالي على كتمان معتقدهم يتبين في قوله: (وكلام العشاق في حال السكر يطوى ولا يحكى) وفي قوله: (ووراء هذه الحقائق أسرار لا يجوز الخوض فيها).

٤ ـ التلبيس في وصفه الحال المذكور بأنها ليست حقيقة في الاتحاد بل تشبه الاتحاد، ولكن تأتي الحجة عليه وينكشف أمره حين يستدل ببيت الحلاج، وإن كان هذا الاستدلال يدل من جهة أخرى أن الغزالي كان يدافع عن الحلاج من وجه خفي.

٥ ـ أن قوله: (وتسمى هذه الحالة... بلسان الحقيقة توحيداً) يؤكد ما سبق من أن توحيدهم إنما هو وحدة الوجود.

ويقول الغزالي: «ومنتهى معراج الخلائق مملكة الفردانية، فليس وراء ذلك مرقاة، إذ الرقي لا يتصور إلا بكثرة، فإنه نوع إضافة يستدعي ما منه الارتقاء، وما إليه الارتقاء، وإذا ارتفعت الكثرة حققت الوحدة وبطلت الإضافة وطاحت الإشارة، فلم يبق علو ولا سفل ولا نازل ولا مرتفع فاستحال الترقي واستحال العروج، فليس وراء الأعلى علو ولا مع الوحدة كثرة، ولا مع انتفاء

---

١ ـ (ص ١٢٢).

٢ ـ انظر: (١/ ٥٣٢).

الكثرة عروج»[1].

هذا النص يقرر عقيدة الاتحاد التام الذي يزعمون أن الصوفي يصل إليه بالترقي حتى إذا اتصل بمحبوبه صارا شيئًا واحداً.

وقد اعترف بهذا د. عبد القادر محمود الذي طالما دافع عن الغزالي بعاطفة جياشة، حيث نقل هذا النص ثم علق عليه بقوله: «الوحدة إذن في نظر الغزالي حالٌ عارضة وهو لا يقول به مطلقًا في الناس عامة في الحياة، وإنما يحصرها في أضيق حد ويعدها حالاً خاصة بأصحاب الخواص العارفين بعد العروج إلى سماء الحقيقة»[2].

وهذا يؤكد من جهة أخرى أن الغزالي كان يلاحقه التناقض وفقدان المنهجية أينما ذهب، فنجده حتى داخل بوتقة الحلول والاتحاد والوحدة، لم يستطع أن يقرر أحد هذه العقائد ويثبت على تقريرها، بل يقرر هذا في مكان ويقرر غيره في موضع آخر.

وفي «الأربعين في أصول الدين» نجده يقول: «وليس مع الله موجود، بل الموجودات كلها كالظل من نور القدرة»[3].

وقال أيضًا مؤكداً المعنى الذي سبق في «الإحياء» حيث وصف المرتبة الرابعة من مراتب التوحيد وهي مرتبة لب اللب: «أن لا يرى في الوجود إلا واحداً ويعلم أن الموجود بالحقيقة واحد، وإنما الكثرة فيه في حق من تفرق نظره، كالذي يرى من الإنسان مثلاً رجله ثم يده ثم وجهه ثم رأسه فيغلب عليه كثرته، فإن رأى الإنسان جملة واحدة لم يخطر بباله الآحاد بل كان كمدرك الشيء الواحد، فكذلك الموحد لا يفرق نظره بين السماء والأرض وسائر الموجودات. بل يرى الكل في حكم الشيء الواحد... والفناء في التوحيد إنما يقع في هذا التوحيد»[4].

ويقول: «إن الإنسان يبدو كأنه يشتهي أن يكون هو صاحب الربوبية، بل كل

---

١ – «المشكاة» (ص ١٢٥).
٢ – «الفلسفة الصوفية في الإسلام» (ص ٢٣٧).
٣ – (ص ١٠٤).
٤ – «الأربعين» (ص ١٨١).

نفس تشتهي أن تقول: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ [النازعات: ٢٤] لكنهم أخفوا ذلك وكتموا ولم يصرح به إلا فرعون»[١].

إذن موقف فرعون ونظره إلى حقيقة الربوبية هو موقف ونظر الجميع لكنهم أخفوا ذلك وصرح هو.

أقول: ياليت أبا حامد لم يقحم نفسه في هذه المتاهات الصوفية، وياليته عاد في وقت مبكر إلى التقيد بالكتاب والسنة حتى يجد وقتًا كافيًا لتصفية مؤلفاته من هذه البلايا البسطامية، والفواقر الحلاجية.

يقول الإمام محمد بن الوليد الطرطوشي[٢] ـ وهو يصف الغزالي ـ:

«فقد رأيته وكلمته فرأيته رجلاً من أهل العلم، قد نهضت به فضائله، واجتمع فيه العقل والفهم، وممارسة العلوم طول زمانه. ثم بدا له الانصراف عن طريق العلماء ودخل في غمار العمال. ثم تصوف فهجر العلوم وأهلها، ودخل في علوم الخواطر وأرباب القلوب ووساوس الشيطان، ثم شابها بآراء الفلاسفة ورموز الحلاج وجعل يطعن على الفقهاء والمتكلمين، ولقد كاد ينسلخ من الدين. فلما عمل «الإحياء» عمد يتكلم في علوم الأحوال ومرامز الصوفية وكان غير أنيس بها ولا خبير بمعرفتها فسقط على أم رأسه وشحن كتابه بالموضوعات»[٣].

أما تائيته فقد زرع فيها بذرة الحلول والاتحاد في عبارات واضحة لا تحتاج إلى تحليل. فنختار منها هذه الأبيات حيث يخاطب ربه فيقول:

١٢٦ـ «وهل أنا إلا أنت ذاتًا ووحدة ... وهل أنت إلا نفس عين هويتي

٣٩٦ ـ ملأت جهاتي ألست منك فأنت لي ... محيط وأيضًا أنت مركز نقطتي

٣١٧ – فصرت إذا وجهت وجهي مصليًا ... فرائض أوقاتي فنفسي كعبتي

---

١ – «الأربعين» (ص ١٠٤).

٢ – هو أبو بكر محمد بن الوليد المعروف بالطرطوشي. ففيه، مالكي، متقن، ولد بطرطوشة بشرقي الأندلس سنة (٤٥١هـ) وتوفي سنة (٥٢٠هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٤/ ٦٢)، و«الأعلام» (٧/ ١٣٣).

٣ – «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٣٩)، و«طبقات السبكي» (٦/ ٢٤٣).

٣١٨ ـ فصار صيامي لي ونسكي وطاعتي ونحري وتعريفي وحجي وعمرتي
٣١٩ ـ وحولي طوافي واجب وخلاله اسـ ـتلامي لركني من مناسك حجتي
٣٢٠ ـ وذكري وتسبيحي وحمدي وقربتي لنفسي وتقديسي وصفو سريرتي
٣٢١ ـ ولو هَمَّ مني خاطر بالتفاتة لما كان لي إلا إلي تلفتي»[١].

علق د. جلال شوقي على هذه الأبيات فقال: «يستطرد الناظم في وصف حال استغراق القلب فيشير إلى إحاطة الله به من كل جانب، فإلى أي جهة توجه فثم وجه الله. ومن هنا قد يتطرق إلى الذهن ذهاب الناظم إلى فكرة الوحدة أو الاتحاد أو الحلول، وإنما هي كما أسلفنا حال فناء بالكلية في الله، فلا يرى الواصل إلا الذات العلية ولا يحس إلا بها، وقد ملأت عليه كل نفسه»[٢].

قلت: إن لم يكن هذا المعنى مفيداً للاتحاد والحلول فليس في العقائد إذن عقيدة اسمها الاتحاد والحلول، ولعل الدكتور المهندس ليس خبيراً بمقاصد القوم وإلا فكيف يستبعد فكرة الوحدة أو الاتحاد أو الحلول ويهرب منها ليفسره بحال الفناء بالكلية في الله ويشرح ذلك بما رأيت؟.

أما د. مصطفى محمود الذي خبر أحوال القوم وحذق الفرق الدقيق بين الحلول والاتحاد والوحدة فقد علق على الأبيات بقوله: «إنها تهتك صوفي، وخلع للعذار، وجنون تام، تصور فيه المجذوب من فرط قربه لربه أنه هو والله واحد... والضلال كل الضلال أن نقرأ هذا الكلام على أنه أدب عرفاني أو تعبير عن حقيقة، فإنه يكون سوء الفهم الذي يقلب الإيمان كفراً والهدى ضلالاً»[٣].

وبعد: فهذا هو فكر أبي حامد الغزالي الذي انتشر بين الأنام. فكر متناقض يجد فيه كل خرافي مبتدع ما يسند به مذهبه، وكل مدافع عنه ما يدلل به على أنه

١ ـ (ص ٢٣١) في النسخة المطبوعة مع «معارج القدس» و(ص ٥٦٢) في النسخة المنشورة في الحولية القطرية بتحقيق د. جلال شوقي والأرقام من ترقيمه.

٢ ـ «مع الغزالي في عزلته وتائيته» (ص ٥٧٣) مع الحولية.

٣ ـ «السر الأعظم» (ص ١١١ ـ ١١٢)، وستعلم أن الدكتور مصطفى محمود ممن يرى الحلول ويشن هجمات شديدة على من يرون الاتحاد التام أو الوحدة.

كان يدعو إلى السنة.

والحق الذي لا يتجه غيره هو أن في مؤلفاته الموجودة بين أيدينا من تقريرات لعقائد غلاة الصوفية ما من شأنه أن يضل من لا قدم له ولا علم بحقيقة تلك المباحث، اللهم إلا من وفقه الله لدراسة الكتاب والسنة على ضوء فهم السلف الصالح من الصحابة ومن اهتدى بهديهم.

ولا ريب أن فكره الذي وافق فيه البسطامي والحلاج أوجد أرضًا ممهدة لإقامة بنيان وحدة الوجود السافرة على يد ابن الفارض وابن عربي والتلمساني وغيرهم حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا الكتاب - يعني مشكاة الأنوار - كالعنصر لمذهب الاتحادية القائلين بوحدة الوجود»[1].

وقال أيضًا: «وبسبب كلام الغزالي في «مشكاة الأنوار» تشجع الاتحاديون الملحدون الذين قالوا بوحدة الوجود على ذلك، كقولهم: إن الخلق مجال ومظاهر، لأن وجود الحق ظهر فيها وتجلى»[2].

وفطن بعض الباحثين المحدثين من المستشرقين وغيرهم إلى ذلك فيقول نيكولسون: «إن الغزالي أوسع المجال لبعض صوفية وحدة الوجود أمثال ابن عربي وغير هؤلاء من طوائف الصوفية»[3].

أما الغزالي فقد أفضى إلى ما قدم، فنترحم عليه ونسأل الله له العفو والمغفرة؛ فإنه قد شاع وذاع بين أهل العلم أن خاتمة أمره كانت الإقبال على طلب الحديث ومجالسة أهله[4].

فليس لنا تجاه شخصيته أن نقول إلا كما قال الحافظ الناقد البصير شمس الدين الذهبي: «فرحم الله الإمام أبا حامد، فأين مثله في علومه وفضائله، ولكن لا

---

١ - «بغية المرتاد» (ص ١٨٩).

٢ - «درء تعارض العقل والنقل» (١٠/٢٨٣).

٣ - في «التصوف الإسلامي وتاريخه» (ص ١٠٤).

٤ - انظر: «بغية المرتاد» (ص ٢٧٩) و«درء التعارض» (٦/٢١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/٣٢٥ - ٣٢٦).

ندعي عصمته من الغلط والخطأ، ولا تقليد في الأصول»[1].

وإلا كما قال البحاثة الشيخ عبد القادر السندي: «إلى دار الخلد ياغزالي بعد ما أغرقت الملايين الملايين من أهل الإسلام في الفلسفة المادية الطاغية، والتصوف الممقوت المخالف للكتاب والسنة وإجماع الأمة، إلا أن رحمة الله أدركتك في آخر لحظة من حياتك، فعليك رحمة الله تعالى وغفرانه إن صح فيك رجوعك»[2].

ولنختم هذا الطرف بكلمة قيمة للإمام الذهبي يحسن بطالب العلم والحق أن يقف عندها ويتأملها كثيراً ليعمل بها، وذلك في كلمة جامعة حول «الإحياء» وما فيه وما ينبغي أن يكون عليه طلب العلم قال الذهبي:

«أما «الإحياء» ففيه من الأحاديث الباطلة جملة، وفيه خير كثير لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائق الحكماء ومنحرفي الصوفية، نسأل الله علماً نافعاً تدري ما العلم النافع؟ هو ما نزل به القرآن، وفسره الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قولاً وفعلاً ولم يأت نهي عنه، قال عليه السلام: «**من رغب عن سنتي فليس مني**»[3] فعليك ياأخي بتدبر كتاب الله، وبإدمان النظر في «الصحيحين» و«سنن النسائي» و«رياض النووي»، «وأذكاره» تفلح وتنجح، وإياك وآراء عباد الفلاسفة، ووظائف أهل الرياضات، وجوع الرهبان، وخطاب طيش رءوس أصحاب الخلوات، فكل الخير في متابعة الحنيفية السمحة، فواغوثاه بالله، اللهم اهدنا إلى صراطك المستقيم»[4].

رابعاً: ابن الفارض[5].

---

١ ـ «سير أعلام النبلاء» (١٩/٣٤٦).
٢ ـ «التصوف في ميزان البحث والتحقيق (ص ٣٢٦).
٣ ـ قطعة من حديث متفق عليه: خ رقم (٥٠٦٣)، ومسلم رقم (١٤٠١) وسبق تخريجه (١/٣٢).
٤ ـ «السير» (١٩/٣٣٩-٣٤٠).
٥ ـ انظر ترجمته في «سير النبلاء» (٢٢/٣٦٨)، و«ميزان الاعتدال» (٣/٢١٤)، و«لسان الميزان» (٤/٣١٧)، و«شذرات الذهب» (٥/١٤٩)، و«الأعلام» (٥/٥٥)، و«معجم المؤلفين» (٧/ وغيرها.

هو عمر بن علي بن مرشد بن علي الحموي الأصل، المصري المولد والدار والوفاة، يكنى بأبي حفص، وأبي القاسم، ولقب بشرف الدين. قدم أبوه من حماة بسورية إلى مصر فسكنها، فصار يثبت الفروض للنساء على الرجال بين يدي الحكام فلقب بالفارض.

نقل ابن العماد[1] عن المناوي[2] أن ابن الفارض ولد سنة (٥٦٦هـ)[3] بينما ذكر غيره أنه ولد سنة (٥٧٦هـ)، فنشأ في كنف أبيه، ولما شب اشتغل بفقه الشافعية. فكان في أول أمره مستقيم السيرة، ذا صيانة وقناعة وورع وعبادة، ثم حبب إليه سلوك طريق الصوفية فتزهد، وتجرد وصار يأوي إلى المساجد المهجورة، والأماكن الخربة وأطراف جبل المقطم، كما كان يأوي إلى بعض الأودية ثم يعود إلى والده بين وقت وآخر، ثم يرجع إلى خلوته.

ذهب ابن الفارض إلى مكة في غير أشهر الحج، فكان يكثر العزلة في وادٍ بعيد عن مكة المشرفة، وبقي على هذه الحال حتى ألف الوحشة والخلوة في غير اشتغال بالعلم وحفظه ـ وكم من شاب رشيد انصرف عن الجادة بسبب الخلوات والرياضات الصوفية ـ بل كان ينظم قصائده التي قرر فيها عقيدته ومذهبه في الاتحاد التام، كما سترى بعد. عاد إلى مصر بعد خمسة عشر عاماً، فأقام بقاعة الخطابة بالجامع الأزهر، فقصده الناس بالزيارة، ومعهم بعض كبار الدولة مما أجله في أعين العامة والخاصة، يقول ابن حجر: «كان له صورة كبيرة عند الناس»[4].

ويبدو أنه لما رأى إقبال الناس عليه واستعدادهم لتقبل أحواله وأقواله بلا

---

١ ـ هو عبد الحي بن أحمد الدمشقي المعروف بابن العماد الحنبلي، مؤرخ فقيه. ولد في دمشق سنة (١٠٣٢هـ)، وأقام مدة طويلة بالقاهرة، ومات بمكة سنة (١٠٨٩هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (١٠٧/٥).

٢ ـ هو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي الحدادي المناوي القاهري البغدادي. مؤرخ صوفي. ولد سنة (٩٥٢هـ) ومات سنة (١٠٣١هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (٢٢٠/٥، ١٦٦/١٠، ٣٩٧/١٣).

٣ ـ اعتمدت على ابن العماد في بعض التراجم الواردة في طبقات المناوي، لأن النسخة المطبوعة من الطبقات ناقصة من آخرها، بل المطبوع أقل من نصف الكتاب، حيث ذكر في التصدير أن الطبقات تتألف من إحدى عشرة طبقة، في نحو ألف ترجمة بينما لا يوجد في المطبوع غير ست طبقات و (٤٣٥) ترجمة.

٤ ـ «لسان الميزان» (٣١٧/٤).

ميزان، تخلى عما كان فيه من زهد وتقشف ـ وكم من زاهد عابد في الظاهر، يسعى في حقيقة أمره إلى كسب الجاه والدنيا ـ فصار يلبس الملابس الجميلة ويعتني بهيئته، ويحب مشاهدة البحر في الأصيل، بل وكان له جَوارٍ بالبهنسا[1] يذهب إليهن فيغنين له بالدف والشبابه فيراقصهن ويتواجد[2].

ويعلق المناوي على هذا الانحراف المكشوف بقوله: «ولكل قوم مشرب، ولكلٍّ مطلب، وليس سماع الفساق كسماع سلطان العشاق»[3].

قلت: إن لم يكن الرقص مع النساء على أنغام الموسيقى فسقًا وانحرافًا عن الجادة فأخبرونا ما هو الفسق في دين هؤلاء الناس.

توفي ابن الفارض سنة (٦٣٢هـ) وله من العمر ست وخمسون سنة[4].

نماذج من فكره في هذا الباب:

يقول المناوي: «اختلف في شأنه، كشأن ابن عربي[5]، والعفيف التلمساني[6]، والقونوي[7]، وابن هود[8]، وابن سبعين[9]... من الكفر إلى القطبانية»[10].

قلت: الخلاف الذي يثيره المناوي إنما هو بين الصوفية أنفسهم حيث إن الحلوليين منهم يكفرون الوحدويين والعكس، أما أهل السنة المهتدين بهدي

---

١ – بالفتح ثم السكون مدينة بمصر من الصعيد الأدنى غربي النيل. انظر: «معجم البلدان» (١/٦١٢).

٢ – انظر: «اللسان» (٤/٣١٩).

٣ – «شذرات الذهب» (٥/١٥٢).

٤ – «سير النبلاء» (٢٢/٣٦٨). نلاحظ أن هذا لا يتجه مع التاريخ الذي أرخ به المناوي مولده، بل يكون ميلاده (٥٧٦هـ) وبه أرخه ابن حجر والزركلي وكحالة.

٥ – انظر ترجمته في (١/٥٢٦).

٦ – انظر ترجمته في (١/٥٤١).

٧ – هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يوسف القونوي الرومي، تلميذ ابن عربي وربيبه، صوفي، غالٍ متعصب لمذهب شيخه. مات سنة (٦٧٢هـ) انظر: «معجم المؤلفين» (٩/٤٣).

٨ – هو بدر الدين حسن بن علي بن يوسف بن هود المرسي. قال الذهبي «العبر» (٣/٣٩٨): «الاتحادي الضال» وقال «السير» (٢٣/٢٢): «ورأيته، وكان فلسفي التصوف، يشرب الخمر». وكان بينه وبين اليهود مخالطة حتى قال مرة لمن طلب منه سلوك الطريقة: «من أي الطرق الموسوية أو العيسوية أو المحمدية». «شذرات الذهب» (٦/٤٤٧). مات سنة (٦٩٩هـ).

٩ – انظر ترجمته في (٦١١).

١٠ – «شذرات الذهب» (٥/١٥٣).

القرآن والسنة فلا خلاف بينهم في أن ابن الفارض كان شيخ «الاتحادية» الذين تمسكوا بتعاليم أبي يزيد والحلاج التي دندن حولها الغزالي.

يقول مؤرخ أهل السنة الحافظ الذهبي عن ابن الفارض:

«صاحب الاتحاد الذي ملأ به التائية... فإن لم يكن في تلك العقيدة صريح الاتحاد الذي لا حيلة في وجوده فما في العالم زندقة ولا ضلال، اللهم ألهمنا التقوى وأعذنا من الهوى، فيا أئمة الدين ألا تغضبون لله؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله..»[1].

ووصفه في الميزان[2] فقال: «ينعق بالاتحاد الصريح في شعره، وهذه بلية عظيمة فتدبر نظمه ولا تستعجل، ولكنك حسن الظن بالصوفية، وما ثَمَّ إلا زي الصوفية وإشارات مجملة، وتحت الزي والعبارة فلسفة وأفاعي، فقد نصحتك. والله الموعد».

ونص شيخ الإسلام ابن تيمية على أن ابن الفارض من أهل الإلحاد القائلين بالحلول والاتحاد ووحدة الوجود[3].

يقول الحافظ: «وقد كنت سألت شيخنا الإمام سراج الدين البلقيني[4] عن ابن عربي فبادر الجواب بأنه كافر، فسألته عن ابن الفارض فقال: لا أحب أن أتكلم فيه. قلت: فما الفرق بينهما والموضع واحد وأنشدته من التائية فقطع على بعد إنشاد عدة أبيات بقوله: هذا كفر هذا كفر»[5].

ونسبه البقاعي إلى أهل وحدة الوجود[6]، وذكر في كتابه الآخر[7] أن ابن الفارض: قد رماه بالزندقة بشهادة الكتب الموثوق بها نحو من أربعين عالمًا هم

---

١ – «السير» (٢٢/٣٦٨).
٢ – (٣/٢١٤).
٣ – انظر: مثلاً «مجموع الفتاوى» (٢/١١٥، ١٢٣-١٢٤، ٢٩٤).
٤ – هو عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، القاهري، محدث، حافظ، فقيه، أصولي. ولد سنة (٧٢٤هـ)، وتوفي سنة (٨٠٥هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٧/٥١)، و«معجم المؤلفين» (٧/٢٨٤).
٥ – «اللسان» (٤/٣١٨).
٦ – انظر: «تنبيه الغبي» (ص ١٦٢).
٧ – «تحذير العباد» (ص ٢١٤).

دعائم الدين من عصره إلى عصرنا»[1].

وجملة القول أن ابن الفارض من الغلاة الموغلين في وحدة الوجود وإن كان يطلق عليها في العديد من قصائده لفظ «الاتحاد».

وفيما يلي أمثلة من تائيته المشهورة بنظم السلوك، يقول:

«ولم أله باللاهوت عن حكم مظهري ولم أنس بالناسوت مظهر حكمتي...
وقد جاءني مني رسول عليه ما عَنِتُّ عزيز بي حريص لرأفة
ومن عهد عهدي قبل عصر عناصري إلى دار بعث قبل إنذار بعثة
إليَّ رسولاً كنتُ مني مرسلاً وذاتي بآياتي عليَّ استدلت»[2].

في هذا المقطع من التائية يقرر ابن الفارض بلوغه مرتبة الكمال الصوفي الذي يستدلون عليه بالقدرة على ملاحظة الفرق والجمع في وقت واحد، فيقول: إنه لم ينشغل باللاهوت ـ الذي هو الجمع هنا ـ عن حكم المظاهر والتعينات والتجليات، ولا بالناسوت ـ الذي هو الفرق هنا ـ عن مظهر الحكمة، ثم يصل إلى الاتحاد التام فيقول: إن الرسول جاء منه إليه وهو نفسه الرسول، وهذا لا يتأتى إلا بتجريد القول بوحدة الوجود.

يقول القاشاني[3] في شرحه: «فالذات الإلهية باعتبار التجرد والابتداء تكون مرسِلاً، وباعتبار تلبسها بلباس النفس تكون مرسَلاً إليها».

ويقول الشيخ عبد الرحمن الوكيل: «فابن الفارض يزعم هنا أنه منذ القدم كان الله، ثم تلبس بصورة النفس، فأرسل بصفته وجوداً متجرداً رسولاً إلى نفسه بصفته وجوداً مقيداً بالتعين، فهو الرسول، والمرسِل والمرسَل إليه، كان كذلك حتى وهو في غيابة الأزل»[4].

---

١ ـ توفي البقاعي سنة (٨٨٥هـ)، انظر: ترجمته (١/٤٢٨) من هذه الرسالة.

٢ ـ «التائية الكبرى» المعروفة «بنظم السلوك»، ضمن ديوان ابن الفارض (ص ٨٩).

٣ ـ هو جمال الدين عبد الرزاق بن أحمد القاشاني، شارح «ديوان ابن الفارض»، و«فصوص الحكم». مات سنة (٧٣٠). انظر: «الأعلام» (٣/٣٥٠).

٤ ـ النصان في «مصرع التصوف» (ص ٧٣) هامش (٣).

وأكد هذا الحَوَمان في أجواء الجمع والفرق بقوله:

«ولما شعبت الصدع والتأمت فطو ... ر شمل بفرق الوصف غير مشتت...
تحققت أنا في الحقيقة واحد ... وأثبت صحو الجمع محو التشتت»[1].

إلى أن قال:

«وإني وإن كنت ابن آدم صورة ... فلي فيه معنى شاهد بأبوتي»[2].

ويقول أيضًا:

«فلا تك مفتونًا بحسك معجبًا ... بنفسك موقوفًا على لبس غرة
وفارق ضلال الفرق فالجمع منتج ... هدى فرقة بالاتحاد تحدت»[3].

ويقول ابن الفارض أيضًا:

«وجاء حديث في اتحادي ثابت ... روايته في النقل غير ضعيفة
يشير بحب الحق بعد تقرب ... إليه بنفل أو أداء فريضة
وموضع تنبيه الإشَارة ظاهر ... بكنت له سمعًا كنور الظهيرة....[4].
فكلي لكلي طالب متوجه ... وبعضي لبعضي جاذب بالأعنة...
وفي شهدت الساجدين لمظهري ... فحققت أني كنت آدم سجدتي[5].
تعانقت الأطراف عندي وانطوى ... بساط السوى عدلاً بحكم السوية[6].

نلاحظ أنه في الأبيات الثلاثة الأول يبدو وكأن ابن الفارض يرى الاتحاد المغاير للوحدة، حيث أطلق لفظ الاتحاد، وأثبت متقربًا متنفلاً ومتقرَّبًا إليه، وفي ذلك كله يستدل بحديث الأولياء المشهور[7]، غير أنه سرعان ما بادر إلى تأكيد وحدة الوجود في قوله: إنه في عبادته متوجه إلى نفسه، وأن الساجدين العابدين

---

١ – التائية (ص ١٠٠).
٢ – المصدر السابق (ص ١٠٥).
٣ – ن.م
٤ – «التائية» (ص ١١٣).
٥ – ن.م (ص ٩٠).
٦ – ن.م (ص ٩٢).
٧ – انظر: الرد على استدلالهم بهذا الحديث في (١/ ٥٣٢) من هذا البحث.

إنما سجدوا لمظهره، لأنه هو آدم الذي سجدت له الملائكة التي هي وهو شيء واحد، ذلك لأن بساط السوي قد سحب بعد أن تحقق أن الكل صار واحداً عنده.

وقال ـ وهو يصف الذات الإلهية بالتجلي في مظهر الإناث ـ تعالى الله عن ذلك وتقدس:

«وما برحت تبدو وتخفى لعلة على حسب الأوقات في كل حقبة
وتظهر للعشاق في كل مظهر من اللبس في أشكال حسن بديعة
ففي مرة لبنى وأخرى بثينة وآونة تدعى بعزة عزت
ولسن سواها، لا، ولا كُنَّ غيرها وما إن لها في حسنها من شريكة
كذاك بحكم الاتحاد بحسنها كما لي بدت في غيرها، وتزيّت»[1].

وفي مقطع آخر يمثل للتجلي بظهور الصورة في المرآة، وبالصدى الذي يسمعه من رفع صوته عالياً في الوديان وبين القصور، فيقرر ـ بأسلوب ماكر خبيث ـ أنك كما تنظر في المرآة ولا ترى إلا نفسك، وكما ترفع عقيرتك في القصور العالية البنيان ولا تسمع إلا صوتك فكذلك كلما تراه أو تسمعه في هذا الكون فهو أنت وأنت هو. فيقول:

«وشاهد إذا استجليت نفسك ما ترى بغير مراء في المرائي الصقيلة أغيرك فيها لاح أم أنت ناظر إليك بها عند انعكاس الأشعة؟ وأصغ لرجع الصوت عند انقطاعه إليك بأكناف القصور المشيدة أهل كان من ناجاك ثَم سواك أم سمعت خطاباً عن صداك المصوِّت

ولما وجد هذا الصوفي الغالي ـ كغيره من المتصوفة الغلاة ـ أن تلقي العلوم الشرعية والتفقه فيها من أهم أسباب الخلاص من ترهات التصوف عمد ابن الفارض إلى التقليل من شأن العلم، وراح يؤكد أن هناك علوماً أدق وأعمق وأنه تلقاها عن نفسه، ويبدو أنه يقصد بذلك وحدة الوجود، يقول:

١ ـ «التائية» (ص ٧٠ ـ ٧١).
٢ ـ «التائية» (ص ١٠٨).

«ولا تك ممن طيشته دروسه بحيث استقلت عقله واستفزت
فثم وراء النقل علم يدق عن مدارك غايات العقول السليمة
تلقيته مني وعني أخذته ونفسي كانت من عطائي ممدتي»[1].

نكتفي بهذه الأمثلة من أقوال هذا الصوفي الوحدوي علمًا بأن قصيدته تلك مليئة بمثل هذه المعاني، إذ لم تؤلف أصلاً إلا لنصرة عقيدة وحدة الوجود التي نادى بها من قبله مَن أصَّلها. ونحن إنما أردنا التمثيل وإقامة البرهان على كون هذا الرجل من أهل الوحدة.

ولقد أحسن شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية حيث وصف هذه القصيدة وصاحبها فقال رحمه الله: «وابن الفارض - من متأخري الاتحادية - صاحب القصيدة التائية المعروفة بنظم السلوك، وقد نظم فيها الاتحاد نظمًا رائق اللفظ، فهو أخبث من لحم خنزير في صينية من ذهب، وما أحسن تسميتها بنظم الشكوك»[2].

خامسًا: ابن عربي.

وهو: محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي[3]. أبو بكر الملقب بالشيخ الأكبر عند الصوفية، فيلسوف، صوفي من أئمة المتكلمين، ولد بمرسية سنة (٥٦٠هـ) وانتقل إلى أشبيلية سنة (٥٧٨هـ). وقام برحلة، فزار الشام وبلاد الروم والعراق والحجاز، وأنكر عليه أهل مصر آراءه في وحدة الوجود، فحاول بعضهم إراقة دمه كما أريق دم سلفه الحلاج وأشباهه، فحُبس لذلك فسعى في خلاصه علي بن فتح البجاوي[4]. فنجا ولحق بدمشق حيث أقام بها بقية عمره.

---

١ - ن.م (ص ١٠٩).

٢ - «مجموع الفتاوى» (٤/٧٣-٧٤).

٣ - انظر ترجمته في: «ميزان الاعتدال» (٣/٦٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٣/٤٨)، و«لسان الميزان» (٥/٣١١)، و«العقد الثمين» (٢/١٦٠)، و«شذرات الذهب» (٥/١٩٠) «طبقات المالكية» (ص ١٥٥)، «الأعلام» (٦/٢٨١)، و«معجم المؤلفين» (١١/٤٠).

٤ - لم أقف على ترجمته.

كان ابن عربي في أول أمره قد اشتغل بالكتابة في ديوان الإنشاء لبعض الأمراء بالمغرب. ثم تزهد وتفرد وتوحد وأكثر من السفر والسياحة وعمل الخلوات فخرج بتصوف أهل الوحدة[1]، توفي ابن عربي سنة (٦٣٨هـ) وخلف كثيراً من المؤلفات أوصلها الزركلي إلى نحو أربعمائة كتاب ورسالة، أشهرها «الفتوحات المكية» و«فصوص الحكم».

نماذج من فكره:

على رغم من اتفاق علماء الإسلام شرقًا وغربًا على ذم ابن عربي وآرائه فقد جعل عبد الرؤوف المناوي يثير خلافًا حوله، ويقول: «وقد تفرق الناس في شأنه شيعًا وسلكوا في أمره طرائق قدداً». ثم أحصى الطرائق بقوله:

١ - فذهبت طائفة إلى أنه زنديق لا صديق.

٢ - وقال قوم: إنه واسطة عقد الأولياء ورئيس الأصفياء.

٣ - وصار آخرون إلى اعتقاد ولايته وتحريم النظر في كتبه»[2].

قلت: ومن أولئك جلال الدين السيوطي، الذي ألف كتاباً في الدفاع عن ابن عربي سماه «تنبيه الغبي بتنزيه ابن عربي»[3] قال فيه:

«والقول الفصل في ابن عربي اعتقاد ولايته وتحريم النظر في كتبه» ثم ذكر أنه قد نقل عن ابن عربي أنه قال: «نحن قوم يحرم النظر في كتبنا»[4].

أقول: إذا كان المتعصبون لابن عربي والمدافعون عنه بل وحتى هو قد حرموا النظر في كتبه كان ذلك تأكيداً لما نحن بصدده من بيان خطورة آرائه التي وضعها في تلك الكتب. ولولا انعكاس معايير الحق عند كثير من الناس لم يوجد على وجه الأرض من يدافع عن هذا الرجل، ولكن شاء الله أن لا تقوم دعوة إلا وجدت

---

١ - انظر: «السير» (٢٣/٤٨).
٢ - «الشذرات» (٥/١٩١).
٣ - سماه ابن العماد «تنبيه الغبي بتبرئة ابن عربي» المصدر السابق.
٤ - «تنبيه الغبي» (ق ١١٠) ضمن مجموعة رسائل مخطوطة بالمكروفيلم تحت رقم (٧٢٢ ف ٥) بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

لها أنصاراً ومؤيدين.

وكمثال على صيرورة المنكر معروفًا في مفاهيم هؤلاء الناس نورد هنا صورة الخطاب الذي أجاب به ابن كمال باشا[1] حين سئل عن ابن عربي وعقيدته حيث قال: «... وبعد أيها الناس اعلموا أن الشيخ الأعظم المقتدى الأكرم قطب العارفين وإمام الموحدين محمد بن علي بن عربي الطائي الأندلسي مجتهد كامل، ومرشد فاضل، له مناقب عجيبة، وخوارق غريبة، وتلامذة كثيرة، مقبولة عند العلماء والفضلاء، فمن أنكر فقد أخطأ وإن أصر في إنكاره فقد ضل يجب على السلطان تأديبه. وعن هذا الاعتقاد تحويله، إذ السلطان مأمور بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر...»[2].

وأضاف أن هذا الجواب مكتوب على ضريح ابن عربي.

انظر كيف استدل هذا المتعصب على مناقب ابن عربي بظهور الخوارق، وكثرة الأتباع. ثم مضى ليوجب على السلطان أن يعاقب من ينكر عليه، ويتمادى في غيه فيسمي ذلك أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر.

ومثل هذا الرجل يقال له كما قال الذهبي: «إن المتأمل لأقوال ابن عربي في فصوصه فهو أحد رجلين: إما من الاتحادية في الباطن، وإما من المؤمنين بالله الذين يعدون أن هذه النحلة من أكفر الكفر»[3].

وعلى هذا يبدو أن ابن كمال هذا كان معتنقًا لمذهب ابن عربي.

قال في «العقد الثمين»[4]: «وبعض المثنين عليه يعرفون ما في كلامه، ولكنهم يزعمون أن لها تأويلاً، وحملهم على ذلك كونهم تابعين لابن عربي في طريقته، فثناؤهم على ابن عربي مطرَّح لتزكيتهم معتقدهم».

---

١ – هو شمس الدين أحمد بن سليمان الحنفي الشهير بابن كمال باشا. متصوف مصنف، كان جده من أمراء الدولة العثمانية. مات سنة (٩٤٠هـ). انظر: «شذرات الذهب» (٨/٢٣٨).

٢ – المصدر السابق (٥/١٩٥).

٣ – «الميزان» (٣/٦٦٠).

٤ – (٢/١٩٧).

أما الحافظ ابن حجر فقد نقل ثناء الصوفية على ابن عربي ثم علل ذلك النقل بأن «أهل الطريق أعرف بحقائق المقامات من غيرهم لدخولهم فيها وتحققهم بها ذوقًا مخبرين عن عين اليقين»[1].

أقول: في قبول تزكية الصوفية لابن عربي نظر، لأنه ما من أصحاب نحلة أو فكرة إلا وتجدهم ينظرون إلى أصحابهم بعين الرضا على أساس ﴿ **كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ** ﴾ [المؤمنون: ٥٣، الروم: ٣٢] فلو قوبلت كل تزكية بالقبول للزم قبول تزكيات الكفار المتفق على كفرهم لبعضهم البعض.

من هنا كانت الحاجة إلى ميزان خارجي محايد نزن به أقوال وأفعال كل أحد قبل الأخذ به أو رده، وذلك الميزان هو ميزان الكتاب والسنة الصحيحة، فمن حكما بضلاله فهو الضال المنبوذ المرذول، ومن حكما بهدايته فذاك هو المقبول، وهذا هو ما قام به علماء الإسلام الجهابذة المعتبرون فحكموا على فكر هذا الرجل وصرحوا بأنه يمثل مستنقعًا للضلالات الفلسفية الصوفية التي تزرع الكفر والإلحاد في قلوب من سقط في أوحاله.

وممن تصدى لجمع أقوال أهل السنة في تقويم ابن عربي وعقيدته وفكره الإمام تقي الدين الفاسي رحمه الله حيث أفرد في مصنفه الموسوم بـ «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين»[2] جزءًا في حياة ابن عربي ومقالاته وكلام الأئمة فيه[3]، فذكر السؤال المفتوح الموجه إلى جميع علماء الأمصار وفيه: «ما يقول السادة أئمة الدين وهداة المسلمين في كتاب بين أظهر الناس، زعم مصنفه أنه وضعه وأخرجه للناس بإذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مقام زعم أنه رآه، وأكثر الكتاب ضدٌّ لما أنزل الله من كتبه المنزلة، وعكس وضد لما قاله أنبياؤه... إلخ السؤال»[4].

---

١ - «اللسان» (٥/٣١٥).

٢ - (٢/١٦٠-١٩٩).

٣ - وطبع مستقلاً بتحقيق علي حسن علي عبد الحميد.

٤ - «العقد الثمين» (٢/١٦٣)، والجزء المفرد (ص ١٥-١٦).

ثم ذكر إجابات (٢٢) من الأئمة كلهم يَسِمُ هذا الرجل بالإلحاد واعتقاد وحدة الوجود. ومن بين أولئك العلماء ابن حجر نفسه، بل ذكر الحافظ أنه باهَلَ أحد المتعصبين لابن عربي ولقنه أن يقول: «اللهم إن كان ابن عربي على ضلال فالعني بلعنتك» فقال ذلك. فقال الحافظ: «اللهم إن كان ابن عربي على هدى فالعني بلعنتك» فافترقا. فلم تمض مدة طويلة حتى نزلت المحن والبلايا بذلك المتعصب[١].

وهذه الواقعة تبعث في نفس المتأمل الشك في صحة العبارة الموجودة في «اللسان» وتقوي كونها مدسوسة من قِبَلِ العابثين الذين لا يتورعون عن أي شيء مادام في سبيل الذب عن جناب الدراويش المقدسين عندهم.

أما الحافظ الذهبي فقد أشار إلى أن طائفة من المفتتنين بابن عربي ذهبوا إلى أن كلامه من المتشابه الذي ظاهره كفر وضلال وباطنه حق وعرفان، ثم قال: «وقولي أنا فيه: أن يجوز أن يكون من أولياء الله الذين اجتذبهم الحق إلى جنابه عند الموت، وختم له بالحسنى، فأما كلامه فمن فهمه وعرفه على قواعد الاتحادية وعلم محط القوم، وجمع بين أطراف عباراتهم تبين له الحق في خلاف قولهم... ثم قال: «فوالله لأن يعيش المسلم جاهلاً خلف البقر لا يعرف من العلم شيئًا سوى سور من القرآن يصلي بها الصلوات ويؤمن بالله واليوم الآخر خير له بكثير من هذا العرفان وهذه الحقائق، ولو قرأ مائة كتاب أو عمل مائة خلوة»[٢].

وقال أيضًا: «ومن أردأ تواليفه كتاب «الفصوص» فإن كان لا كفر فيه، فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة فواغوثاه بالله...»

ثم نقل عن شيخه ابن دقيق العيد أنه سمع الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول عن ابن عربي: «شيخُ سوءٍ كذاب، يقول بقدم العالم ولا يُحَرِّمُ فَرْجًا».

ثم قال الذهبي: «إن كان محيي الدين رجع عن مقالاته تلك قبل الموت فقد فاز، وما ذلك على الله بعزيز... ولا ريب أن كثيراً من عباراته له تأويل إلا

---

١ – انظر المباهلة في «العقد الثمين» (٢ / ١٩٨) وفي الجزء المفرد (ص ٧٥ - ٧٦).

٢ – «الميزان» (٣ / ٦٦٠).

كتاب «الفصوص»[1].

والآن نورد جملة من أقواله التي جعلت أئمة مؤرخي الإسلام يقفون من ابن عربي هذا الموقف، لتعلم أنهم ماقالوا هذه الكلمات عن هوى وعصبية، وإنما قصدهم مناصرة الإسلام وقمع الباطل وتصفية العقائد من البدع فجزاهم الله خيراً.

ولتكن هذه الأمثلة من كتاب «الفصوص» الذي يبدو أن ابن عربي ألفه خصيصاً لتقرير عقيدة وحدة الوجود، وبه منحته الصوفية درجة الشيخ الأكبر والكبريت الأحمر، فصار إمام الطائفة القائلة بالوحدة، وستكون أمثلة قليلة، لأن الكتاب كله حول ما ذكرت.

المثال الأول: في الفص الإدريسي نجده يوضح معنى الفرق والجمع، فيضرب بالأعداد مثلاً، فإن كان وحدة عددية[2] يطلق عليها اسماً خاصاً يميزه عن غيره، وإذا نظرت إليها بعين الجمع وجدت أن الجميع يقع تحت اسم واحد[3]. ثم قال: «ومن عرف ما قررناه في الأعداد وأن نفيها عينُ إثباتها، علم أن الحق المنزه هو الخلق المشبه، وإن كان قد تميز الخلق من الخالق، فالأمر الخالق المخلوق، والأمر المخلوق الخالق، كل ذلك من عين واحد، لا، بل هو العين الواحدة، وهو العيون الكثيرة ﴿ **فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ** ﴾ [الصافات: ١٠٢] والولد عين أبيه، فما رأى من يذبح سوى نفسه. وفداه بذبح عظيم، فظهر بصورة كبش مَن ظهر بصورة إنسان، وظهر بصورة ولد ـ لا، بل بحكم ولد ـ من هو عين الوالد. ﴿ **وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا** ﴾ [النساء: ١] فما نكح سوى نفسه فمنه الصاحبة والولد والأمر واحد في العدد... فعالم الطبيعة صورة في مرآة واحدة، لا، بل صورة واحدة في مرايا مختلفة، فما ثم إلا حيرة لتفرق النظر. ومن عرف ما قلناه لم يَحرْ» وأضاف: «يتنوع الحق في المجلى فتتنوع الأحكام عليه، فيقبل كل حكم وما يحكم عليه إلا عين ما تجلى فيه، وما ثم إلا هذا.

---

١ ـ «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٤٨ ـ ٤٩).

٢ ـ مثل: واحد، اثنان، ثلاثة... إلى ما لا نهاية له.

٣ ـ مثل: عشر، مائة، ألف... إلخ.

فالحق خلق بهذا الوجه فاعتبروا وليس خلقًا بذاك الوجه فادكروا
من يدر ما قلتُ لم تخذل بصيرته وليس يدريه إلا من له بصر
جمّع وفرّق فإن العين واحدة وهي الكثيرة لا تبقى ولا تذر»[1].

أقول: كل ما يمكن أن يقال تجاه هذا النص: أن كل حرف فيه يدل على تمكن ابن عربي في تقرير عقيدته في وحدة الوجود.

المثال الثاني: يقول ابن عربي: «فكل ما ندركه فهو وجود الحق في أعيان الممكنات. فمن حيث هوية[2] الحق هو وجوده، ومن حيث اختلاف الصور فيه هو أعيان الممكنات، فكما لا يزول (عن الظل) باختلاف الصور اسم الظل، كذلك لا يزول باختلاف الصور اسم العالَم أو اسم سوى الحق، فمن حيث أحدية كونه ظلاً هو الحق، لأنه الواحد الأحد. ومن حيث كثرة الصور هو العالَم فتفطن وتحقق ما أوضحته لك، وإذا كان الأمر على ما ذكرته لك فالعالم متوهَّم ماله وجود حقيقي، وهذا معنى الخيال. أي خُيِّل لك أنه أمر زائد قائم بنفسه خارج عن الحق وليس كذلك في نفس الأمر»[3].

قلت: معنى العبارة بالإيجاز أن الله هو كل شيء، والممكنات تعينات ومظاهر له.

المثال الثالث: يقول: «اعلم أن العلوم الإلهية الذوقية الحاصلة لأهل الله مختلفة باختلاف القوى الحاصلة منها مع كونها ترجع إلى عين واحدة. فإن الله تعالى يقول: «**كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يسعى بها**». فذكر أن هويته هي عين الجوارح التي هي عين العبد، فالهوية واحدة والجوارح مختلفة»[4].

وهذا الحديث الذي يستدل به الصوفية لإثبات عقائدهم الفاسدة في الحلول

---

١ – «الفصوص» (ص ٧٧ - ٧٩).

٢ – هي الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق. «التعريفات».

٣ – «الفصوص» (ص ١٠٣).

٤ – المصدر السابق (ص ١٠٧).

والوحدة إنما هو في الواقع حجة عليهم لا لهم، وذلك من وجوه منها:

١ - قوله: «**من عادى لي وليًّا فقد بارزني بالمحاربة**» فأثبت معاديًا محاربًا، ووليًّا غير المعادي.

٢ - قوله: «**وما تقرب إليَّ عبدي بمثل أداء ما افترضته عليه**» فأثبت عبداً متقربًا إلى ربه، وربًّا افترض عليه فرائضه.

٣ - قوله: «**ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه**» فأثبت متقربًا ومتقرَّبًا إليه ومحبًا ومحبوبًا غيره.

٤ - قوله: «**لئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه**» فأثبت سائلاً ومسئولاً غيره،ومستعيذاً ومستعاذًا به غيره، وهذا كله ينقض قولهم: الوجود واحد...

والحديث حق وعلى ظاهره فإن وليَّ الله لكمال طاعته لله ومحبته لله، يبقى عمله لله، فما يسمعه مما يحبه الحق أحبه، وما يسمعه مما يبغض الحق أبغضه، وما يراه مما يحبه الحق أحبه، وما يراه مما يبغضه الحق أبغضه، فيبقى محبوبُ الحق محبوبَه، ومكروهُ الحق مكروهَه، ومأمور الحق مأموره، وولي الحق وليَّه، وعدو الحق عدوَّه[1].

يقول محمد خضر الشنقيطي: «وحمله (يعني هذا الحديث) بعض أهل الزيغ على ما يدَّعونه من أن العبد إذا لازم العبادة الظاهرة والباطنة حتى يصفو من الكدورات أنه يصير في معنى الحق - تعالى الله عن ذلك - وأنه يغني عن نفسه جملة حتى يشهد أن الله هو الذاكر لنفسه الموحد لنفسه المحب لنفسه، وأن هذه الأسباب والرسوم تصير عدماً صرفاً في شهوده وإن لم تعدم في الخارج».

وقال: «وعلى» الأوجُهِ كلها لا متمسك فيه للاتحادية ولا القائلين بالوحدة المطلقة لقوله في بقية الحديث: «**ولئن سألني - ولئن استعاذ بي**» فإنه كالصريح في الرد عليهم»[2].

---

١ - انظر: «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/١١٦).

١ - «مشتهى الخارف الجاني» (ص ٤٧٤ - ٤٧٥)، ثم انظر تخريج الحديث ومزيد بيان لمعناه في (١/٥٣) من هذه الرسالة

المثال الرابع: يقول: «وصاحب التحقيق يرى الكثرة في الواحد، كما يعلم أن مدلول الأسماء الإلهية، وإن اختلفت حقائقها وكثرت أنها عين واحدة، فهذه كثرة معقولة في واحد العين، فتكون في التجلي كثرة مشهودة في عين واحدة، كما أن الهيولى[1] تؤخذ في حد كل صورة، وهي مع كثرة الصور واختلافها ترجع في الحقيقة إلى جوهر واحد هو هيولاها، فمن عرف نفسه بهذه المعرفة فقد عرف ربه فإنه على صورته خَلَقَه، بل هو عين هويته وحقيقته»[2].

نلاحظ هنا أن ابن عربي لما قال: «فإنه على صورته خَلَقَه» خاف أن يظن أنه يرى أن الإنسان شارك الله في أمر عرضي وهو الصورة فبادر إلى توكيد عقيدته الوحدوية بقوله: «بل هو عين هويته وحقيقته».

قبَّح الله هذه العقيدة، وقبح سعي معتقديها.

المثال الخامس: يقول تحت قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**﴾ [البقرة: ١٨٦]: «إذا لا يكون مجيبًا إلا إذا كان من يدعوه، وإن كان عينُ الداعي عينَ المجيب، فلا خلاف في اختلاف الصور فهما صورتان بلا شك. وتلك الصور كلها كالأعضاء لزيد: فمعلوم أن زيدًا حقيقة واحدة شخصية، وأن يده ليست صورة رجله، ولا رأسه، ولا عينه، ولا حاجبه، فهو الكثير الواحد، الكثير بالصور الواحد بالعين، كالإنسان واحد بالعين بلا شك، ولا نشك أن عَمْرًا ما هو زيد ولا خالد ولا جعفر، وأن أشخاص هذه العين الواحدة لا تتناهى وجودًا، فهو وإن كان واحدًا بالعين فهو كثير بالصور والأشخاص»[3].

قلت: استوقفني عند هذا النص أمران:

أ ـ أنه وهو يقرر أن الوجود كله واحد مثَّل للفرق بأعضاء الإنسان، وللجمع بشخصه ككل، وهو ما مثَّل به الغزالي قبله حين قرر الاتحاد، وفي ذلك تفنيد

---

١ – هو المحل القابل للتغير. انظر: «تسهيل المنطق» لعبد الكريم مراد (ص ٢٦).

٢ – «الفصوص» (ص ١٢٤، ١٢٥). ٣ـ «الفصوص» (١٨٣، ١٨٤).

لمزاعم القائلين أن الغزالي رد على الاتحاديين.

ب ـ أن أبا العلا عفيفي علق على قول ابن عربي «إذ لا يكون مجيباً إلا إذا كان من يدعوه» بقوله: «كان تامة أي: إذا وجد من يدعوه»[1]. فإنه قد أبعد النجعة وتكلف ما لا قِبَل له به، فإن ابن عربي الذي قصد تقرير عقيدة وحدة الوجود قد اتخذ له كافة الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون صرف آرائه عن مقاصده، ولذا نجد تأكيده تلك العقيدة بقوله مباشرة: «وإن كان عين الداعي عين المجيب».

هذه بعض الأمثلة المقتبسة من كلام ابن عربي وستمر عليك من كلامه غير ذلك في مناسبات متفرقة، وجملة القول أن هذا الرجل وإن كان قد سبقه غيره إلى عقيدة الوحدة إلا أنه استطاع بعد تسلم لوائها أن يقدمها في صورة جلية واضحة لا لبس فيها. فصار بذلك رمز هذه العقيدة الفاسدة التي كانت مكتومة فأظهرها.

وهذا الدور البارز جعل بعض الباحثين يعد ابن عربي المؤسس لفلسفة وحدة الوجود الصوفية ومدرستها. والحق أنه هو الذي تم نضوج هذا المذهب على يديه ولم يكن مؤسسها[2].

نقل السيوطي عن أحد كبار الصوفية[3] قوله: «اعلم أن هذا العلم المنسوب لابن عربي ليس بمخترع له، وإنما هو كان ماهراً فيه»[4].

سادسًا: ابن سبعين[5] هو: عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر بن سبعين الأشبيلي المرسي. قطب الدين أبو محمد أحد الفلاسفة المتصوفة

---

١ ـ الهامش (٩) (ص ١٨٣) ـ «الفصوص».

٢ ـ انظر الجبوري: «مواقف الخلاف» (ص ٢٣ هامش ٤٤).

٣ ـ هو الشيخ يوسف الصفدي.

٤ ـ «تنبيه الغبي بتنزيه ابن عربي»، (المجموعة ٧٢٢ ق ١١٩).

٥ ـ ترجمته في: «العبر» (٣/ ٣٢٠)، و«العقد الثمين» (٥/ ٣٢٦ ـ ٣٣٥)، و«لسان الميزان» (٣/ ٣٩٢)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٣٢٨)، و«الأعلام» (٣/ ٢٨٠)، و«معجم المؤلفين» (٥/ ٩٠)، و«الموسوعة الميسرة» (١/ ١٨).

القائلين بوحدة الوجود. ولد سنة أربع عشرة وستمائة[1]، ودرس العربية والآداب في الأندلس وبرع في العلوم العقلية والفلسفية حتى أجاب عن أسئلة الإمبراطور فردريك[2] الثاني الفلسفية التي كانت تعجز العلماء والباحثين الفلاسفة قبل ابن سبعين.

يقول أصحاب «الموسوعة الميسرة»: «وتدل أجوبته على سعة علمه بفلسفة أرسطو والأفلاطونية المحدثة»[3].

ثم سلك الطريقة الصوفية الشوذية المنسوبة إلى أبي عبد الله الشوذي[4] وانتقل إلى سبتة، ثم هاجر من سبتة إلى تونس فمصر، وحج إلى مكة فأقام بها، حيث أعلن مذهبه في وحدة الوجود ودعا إليه بلسانه وصنف فيه مصنفات شهرها أتباعه المعروفون بالسبعينية حتى انخدع بدعوته أمير مكة[5] فصارت له عنده منزلة عظيمة، يقول المناوي: «شاع ذكره وعظم صيته وكثرت أتباعه على رأي أهل الوحدة المطلقة، وأملى عليهم كلامًا على رأي الاتحادية، وصنف في ذلك أوضاعًا كثيرة وتلقوها عنه وبثوها في البلاد شرقًا وغربًا»[6].

ويبدو أنه استغل مكانته عند صاحب مكة فأخذ يضايق من كان بها من علماء السنة، مما أدى إلى خروج الشيخ قطب الدين القسطلاني[7] من مكة وأقام بمصر[8].

وعلى ذلك علق الشيخ عبد القادر السندي فقال: «ومن هنا يدرك بأن العالم

---

١ – وفي «اللسان» (٦٢٤).

٢ – امبراطور، إيطالي، صليبي، فيلسوف، ولد سنة (١١٩٤م)، ومات سنة (١٢٥٠م) انظر: «الموسوعة العربية الميسرة» (٢/١٢٨٤).

٣ – (١/١٨).

٤ – لم أقف على ترجمته.

٥ – هو محمد بن حسن بن علي بن قتادة الحسني أبو نمي. ولي إمارة مكة أكثر من أربعين سنة، ومات سنة (٧٠١هـ). انظر: «العبر» (٤/٣)، و«العقد الثمين» (١/٤٥٦ - ٤٧١).

٦ – «الشذرات» (٥/٣٢٩).

٧ – هو محمد بن أحمد بن علي المعروف بقطب الدين بن القسطلاني، محدث، صوفي، فقيه، صنف في الرد على الفرقة السبعينية. ولد سنة (٦١٤هـ)، ومات سنة (٦٨٦هـ). انظر: «العبر» (٣/٣٦٢)، و«الشذرات» (٥/٣٩٧) و«معجم المؤلفين» (٨/٢٩٩).

٨ – انظر: «مرآة الجنان» (٤/١٧١).

الإسلامي كله تقريبًا إلا ما شاء الله كان تحت وطأة هؤلاء الزنادقة الحلولية بصفة عجيبة غريبة... بحكم تأثير هؤلاء على الأمراء والحكام والمسئولين في ذلك الوقت بما كان عندهم من أحوال شيطانية وأفعال منكرة شنيعة حتى في مكة أحب البقاع إلى الله تعالى. وكانت لهؤلاء سطوة وصولة وجولة وكل من يخالفهم آذوه... من أهل العلم والفضل الذين بقي عندهم شيء من الفكر الإسلامي كالشيخ القسطلاني الذي فر من مكة إلى ديار مصر لسيطرة هذا الزنديق على أمير مكة»[1].

قلت: ومن الأقوال الكفرية المنكرة التي تنقل عنه قوله:

«لقد حجر ابن آمنة واسعًا حيث قال: لا نبي بعدي»[2]. ولذا «كان يجاور بغار حراء يرتجي أن يأتيه وحي كما أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بناء على ما اعتقده من استمرار النبوة وأنها مكتسبة»[3].

ولعل ذلك كان في بداية أمره وقبل أن يصل إلى قمة ضلاله وغيه، لأن القائل بوحدة الوجود غير محتاج إلى نبوة أو غيرها، لأن الكل عنده آلهة وأرباب.

مات ابن سبعين سنة تسع وستين وستمائة[4] بمكة. وزاد في الموسوعة الميسرة «منتحرًا أو مسمومًا». وخلف عددًا من الكتب أشهرها كتاب «البُد» أي ما لا بد للعارف منه. بيَّن فيه مذهبه القائم على الوحدة المطلقة ورد على مذاهب الفقهاء والمتكلمين.

نماذج من فكره في هذا الباب:

أشهر مصدر من مخلفات ابن سبعين يمكن الرجوع إليه هو «رسائل ابن سبعين» التي جمعها وحققها د. عبد الرحمن بدوي، ومنه نقتبس النصوص الدالة على عقيدته في وحدة الوجود، ولا بد من التنبيه هنا إلى أمرين:

---

١ ـ «التصوف في ميزان البحث» (ص ٢١٠).

٢ ـ «العقد الثمين» (٥/٣٢٩) و«اللسان» (٣/٣٩٢).

٣ ـ «البداية والنهاية» (١٣/٢٦١) «اللسان» (٣/٣٩٢).

٤ ـ اللسان (٣/٣٩٢).

الأول: أن ابن سبعين يتكلم بأسلوب يغلب عليه طابع الفلسفة والسفسطة، فيظهر للناظر فيه أنه يقرر حقائق بالغة في العمق، وهو في الواقع كلام سطحي صيغ بمفردات مهلهلة مفككة. ذكر ابن دقيق العيد[1] أنه جلس مع ابن سبعين من ضحوة إلى قريب من الظهر وهو يسرد كلامًا يعقل مفرداته ولا يعقل مركباته[2].

إلا أننا نحلل من كلامه ما يحتاج إلى تحليل بالتعويل على ما ذكره أهل الخبرة به وبثقافته الفلسفية، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

الثاني: أن الوحدة التي دعا إليها ابن سبعين هي الوحدة الفلسفية المعروفة «بالصدور الفيضي» وحقيقتها: أن وجود الحق هو الثابت بدء، وأنه مادة كل شيء، والخلق منبثق منه فائض عنه، ولذا يقول ابن تيمية: إن ابن سبعين وإن قال: بأن الوجود واحد فهو يقول بالاتحاد والحلول من هذا الوجه، لأن معنى كلامه أن الحق محل للخلق[3].

وقال الذهبي: «كان من زهاد الفلاسفة القائلين بوحدة الوجود»[4].

والآن إليك نماذج من كلامه:

الأول: يقول: «فإن عرفته في كل شيء عين كل شيء لا الصورة المتعينة لم تجهله في صورة أصلاً، ولم تكن ممن يتجلى له في غير الصور التي يعرفها فيتعوذ منه، حتى يتجلى له في الصورة التي يعرفها فيتبعه وهذا وإن كان من السعداء فهو بعيد من أهل العلم بالله جدًّا، وأي معرفة لمن يعرف المطلق مقيداً بصورة ما فهذا إلى الجهل أقرب منه إلى العلم» إلى أن قال: «وأين هذا المقام من مقام من رآه مذ عرفه في كل شيء عين كل شيء سوى تقيد الشيء وتعينه بأنه هذا، فإنه لا تجوز إليه الإشارة لأنه لم تقيده صورة قط، فمن عرفه كما قلنا ورآه في كل شيء لم ينسه قط»[5].

---

١ – تقدمت ترجمته في (١/٤٠٥).
٢ – انظر: «اللسان» (٣/٣٩٢).
٣ – انظر: «بغية المرتاد» (ص ٤١٨).
٤ – «العبر» (٣/٣٢٠).
٥ – «رسائل ابن سبعين» (ص ١٩٢-١٩٣).

قلت: كلامه في هذا النص واضح جلي في تقرير وحدة الوجود التي يدعو إليها، فإنه يشير إلى الحديث النبوي الذي يفيد أن الله تعالى يتجلى للمؤمنين يوم القيامة في غير الصورة التي يعرفونها فيتعوذون منه، ثم يظهر لهم في الصورة التي عرفوها فيسجدون له[1]، فيقول: إن من يعتقد وحدة الوجود فيعرف أن الله عين كل شيء وأنه ليس هناك غير ولا سوى فإنه لن يمنعه مانع من أن يرى ربه عين كل صورة، فمثل هذا الشخص ليس ممن يظهر له ربه يوم القيامة في غير الصورة التي يعرفه بها، لأنه لا يعرفه أصلاً في صورة واحدة بل يراه في كل صورة وهو عين كل شيء. ثم يصف الذين عرفوا ربهم حسب ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بالبعد من العلم بالله، لأن المعرفة بالله - في دين هؤلاء - يقتضي الإطلاق لا التقييد.

وهذا الكلام فيه من السخف ما لا يخفى، ولو لم يكن فيه إلا وصفه من يعتقد وحدة الوجود بأنه لن يكون ممن يتجلى له الله يوم القيامة كما في الحديث، لكان في ذلك ما يكفي للحكم على عقيدتهم بالبطلان وعليهم بالخذلان، لأن من يتجلى الله لهم هم المؤمنون، فنتيجة هذا الكلام أن ابن سبعين وحزبه ليسوا من المؤمنين، فحري بمذهب يحكم رواده على أهله بالخروج عن دائرة الإيمان أن لا يجد أنصاراً من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ولكن لما كانت دائرة الفكر الصوفي مستنقعاً لكل غثاء فقد وجد أولئك في هذه الدائرة الأرض القابلة لنشر أوبئتهم وجراثيمهم الفتاكة التي سرعان ما تسرى إلى قلوب السذج والمغفلين فتخرب عقائدهم أيما تخريب.

الثاني: يقول: «فهو الوجود كله، ولا وجود لشيء معه، إلا لعلمه به، أنت علمه فأنت به ثابت من حيثية مغايرة علمه إياه وهي التعيين، وبه هو موجود من حيثية أن علمه عين ذاته وهي أن لا تعيين، وأنت المتعين من حيث أنت صورة

---

١ - سبق تخريج الحديث وبيان الحق في معناه، والرد على الملحدين فيه، انظر: (١/٤٧٩) من هذه الرسالة.

في العلم لا من حيث إطلاق العلم»[1].

وتحليل هذا الكلام الركيك: أن الله ـ عندهم ـ هو الوجود كله ولا شيء معه إلا علمه، وهذه الكائنات هي عين علمه، وعلمه عين ذاته، والاستثناء في قوله: «إلا لعلمه» ليس إثباتًا للغير والسوي، لأنه صرح أن علمه عين ذاته.

ولذا يقول شيخ الإسلام: «فإنه جعل علمه بالأشياء عين الأشياء، إذ جعل لا وجود معه إلا لعلمه بذلك الشيء، وجعل نفس الأشياء علمه، ولهذا أثبت التغاير من وجه وعدمه من وجه»[2].

الثالث: يقول: «وبدونك لا وصف له سوى الثبوت، وهو الوجود في كل موجود، وهو مع كل شيء، ومتى سرى من ذلك الشيء حكم إلى غيره فمنه لا من ذلك الشيء فله هو في ذلك الحكم إيجاده وللشيء فيه الشبه فيه فقط، لأنه في الماء ماء وفي النار نار وفي الحلو حلو وفي المر مر، فمهما سرى حكم من شيء إلى شيء فله الإيجاد وللشيء فيه الشبه»[3].

علق عليه شيخ الإسلام بقوله: «فهذا الكلام يتضمن أنه هو وجود العالم، وكل جزء من العالم إما أن يوجد معينًا كهذا الإنسان وهذا النبات، أو مطلقًا كالإنسان والنبات، فكل جزء إذا أخذ غير معين فهو جزء من وجود العالم، فهو والعالم هو الكل للجزء إذا عين، وإذا أطلق ولم يعين فهو كل النوع الذي هو كل المشخص»[4].

قلت: هذا الكلام كله يدور حول ما يسمى بالجمع والفرق، فمن عرف مقصدهم بهما عرف يقينًا أنهما بمثابة قطب الرحى لعقيدتهم، لكنهم يعبرون عنهما بعبارات مختلفة أحيانًا.

وقال شيخ الإسلام أيضًا تعليقًا على كلامه هذا: أن ما ذهب إليه هذا الرجل من «أن الله هو ماء في الماء، وهو نار في النار، وهو حلو في الحلو ومر في المر، إذ

---

١ – «رسائل ابن سبعين» (ص ١٩٢).
٢ – «بغية المرتاد» (ص ٤٤٣).
٣ – «رسائل ابن سبعين» (ص ١٩٢).
٤ – «بغية المرتاد» (ص ٤٢٣).

هو عنده نفس الموجودات... من أبطل الباطل وأعظم الكفر والضلال»[1].

ولنكتف بهذا، لأن المقصود هنا التنبيه على أقوالهم لتتصور،فإن تصورها ـ كما يقول شيخ الإسلام ـ يكفي في بيان بطلانها[2].

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «ومحاولة الملاحدة القائلين بالوحدة المطلقة نفي وجود الحوادث مكابرة ظاهرة لا يستحق القائل بها أن يجاب...»[3].

سابعًا: العفيف التلمساني[4].

هو: سليمان بن علي بن عبد الله بن علي الكومي التلمساني، مشهور بعفيف الدين، صوفي شاعر، ولد سنة (٦١٠هـ) تنقل في بلاد الروم وسكن دمشق فباشر فيها بعض الأعمال.

قال الذهبي: «أحد زنادقة الصوفية، وقد قيل له مرة أأنت نصيري؟ فقال: النصيري بعض مني. وأما شِعرُه ففي الذروة العليا من حيث البلاغة والبيان لا من حيث الإلحاد»[5].

وقال ابن كثير: «وقد نسب هذا الرجل إلى عظائم في الأقوال والاعتقاد في الحلول والاتحاد والزندقة والكفر المحض وشهرته تغني عن الإطناب في ترجمته»[6]. توفي بدمشق سنة (٦٩٠هـ) وله ثمانون سنة.

ترك كتبًا أصحها: «شرح الفصوص» و«شرح منازل السائرين» للهروي و«شرح القصيدة العينية» لابن سينا.

---

١ – «بغية المرتاد» (ص ٤٣٨).
٢ – انظر: المصدر السابق (ص ٤٢٣).
٣ – «رحلة الحج إلى بيت الله الحرام» (ص ٧٩).
٤ – ترجمته في: «العبر» (٣/ ٣٧٢)، و«البداية والنهاية» (١٣/ ٣٢٦)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٤١٢)، و«الأعلام» (٣/ ١٣٠)، و«معجم المؤلفين» (٤/ ٢٧٠).
وتلمسان، بكسرتين، وسكون الميم ـ مدينة بالجزائر. انظر: «الأنساب» (١/ ٤٧٤) و«معجم البلدان» (٢/ ٥١).
٥ – «العبر» (٣/ ٣٧٣).
٦ – «البداية» (١٣/ ٣٢٦).

نماذج من فكره:

يكفي في معرفة هذا الرجل ما رأيت في ترجمته المختصرة من أقوال الذهبي وابن كثير. ويكفي فيها أن نعلم أنه كان يتبع ابن عربي في أقواله وأفعاله[1].

ومن أهم ما يوضح اتجاهه وسوء اعتقاده أن ابن سبعين كان يثني عليه، بل فضله على شيخه القونوي، فإنه لما قدم القونوي رسولاً إلى مصر اجتمع به ابن سبعين لما قدم من المغرب وكان التلمساني مع شيخه القونوي. قالوا لابن سبعين كيف وجدته في علم التوحيد؟ فقال: إنه من المحققين لكن معه شاب أحذق منه وهو العفيف التلمساني»[2].

أما مذهبه فأكثر إيغالاً في الوحدة من جميع ما قبله من المذاهب، لأن أولئك بنو مذاهبهم في الوحدة والاتحاد على الفرق والجمع، أما التلمساني فلا يرى الفرق أبداً.

يقول شيخ الإسلام[3]: «وأما التلمساني ونحوه فلا يفرق بين ماهية ووجود ولا بين مطلق ومعين، بل عنده ما ثم سوى ولا غير بوجه من الوجوه، وإنما الكائنات أجزاء منه وأبعاض له بمنزلة أمواج البحر في البحر وأجزاء البيت من البيت، فمن شعرهم:

البحر لا شك عندي في توحده ... وإن تَعدد بالأمواج والزبد
فلا يغرنك ما شاهدت من صورٍ ... فالواحد الرب ساري العين في العدد»[4].

لذلك يقول أيضًا: «والتلمساني أعظمهم تحقيقًا لهذه الزندقة والاتحاد التي انفردوا بها وأكفرهم بالله وكتبه ورسله وشرائعه واليوم الآخر»[5].

---

١ ـ «الأعلام» (٣/١٣٠).

٢ ـ «شذرات الذهب» (٥/٤١٢) عن طبقات المناوي، وانظر: «بغية المرتاد» (ص ٤٠٩).

٣ ـ وهو معاصر للتلمساني.

٤ ـ «حقيقة مذهب الاتحاد» بين ضمن «مجموع الرسائل والمسائل» (٤/٢٧) و«مجموع الفتاوى» (٢/١٦٩).

٥ ـ نفس المصدرين السابقين (٤/٣١، ٢/١٧٥).

ومن أقواله الشنيعة في هذا الباب ما حدث به شيخ الإسلام عن أحد شيوخه[1] الذي وصفه بأنه شيخ زمانه، وبالثقة أنه قال: «قرأت على العفيف[2] من كلامهم شيئًا[3] فرأيته مخالفًا للكتاب والسنة، فلما ذكرت ذلك له قال: «القرآن ليس فيه توحيد بل القرآن كله شرك، ومن اتبع القرآن لم يصل إلى التوحيد، قال: فقلت له: ما الفرق عندكم بين الزوجة والأجنبية والأخت والكل واحد؟ قال: لا فرق بين ذلك عندنا وإنما هؤلاء المحجوبون اعتقدوه حرامًا فقلنا: هو حرام عليكم، وأما عندنا فما ثم حرام»[4].

ومن فكره الفاسد ما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية أيضًا من أن شيخهم الشيرازي قال مرة لشيخه التلمساني ـ وقد مر بكلب أجرب ميت ـ فقال: «هذا أيضًا من ذات الله؟ فقال: وهل ثم خارج عنه؟». وأيضًا «مر التلمساني ومعه شخص بكلب فركضه الآخر برجله، فقال: لا تركضه فإنه منه». ثم قال شيخ الإسلام: «وهذا مع أنه من أعظم الكفر والكذب الباطل في العقل والدين، فإنه متناقض، فإن الراكض (عندهم) والمركوض واحد، وكذلك الناهي والمنهي، فليس شيء من ذلك بأولى بالأمر والنهي من شيء، ولا يعقل مع الوحدة تعدد، وإذا قيل: مظاهر ومجالي، قيل: إن كان لها وجود غير وجود الظاهر والمتجلي، فقد ثبت التعدد وبطلت الوحدة، وإن كان وجود هذا هو وجود هذا لم يبق بين الظاهر والمظهر والمتجلي فيه فرق»[5].

المقصود أن هذا الرجل يعد من رواد وحدة الوجود الكبار، ومن المصنفين المكثرين في تقرير هذه العقيدة الفاسدة ونشرها. ويبدو أن أكثر آرائه التي نقلها

١ـ هو الشيخ كمال الدين المراغي.

٢ – كان شيخ الإسلام يسميه بحق «الفاجر» بدل «العفيف». انظر: «مجموعة الرسائل» (٤/ ٥١، ١٠٢) و«مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٧١ - ٤٧٧).

٣ – وفي رواية: قرأت عليه فصوص الحكم.

٤ – «الفرقان بين الأولياء» (ص ٨٨) وانظر: «مجموعة الرسائل والمسائل» (٤/ ٥١)، و«مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٨٦).

٥ – «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٠٩).

العلماء وضعها ضمن شرحه «فصوص الحكم»، و«مواقف النفري»، و«منازل السائرين». غير أن كتبه لم يطبع منها شيء فيما أعلم. ولله الحمد[1].

ثامنًا: النابلسي[2].

هو: عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني الدمشقي النابلسي الحنفي النقشبندي القادري، أديب صوفي له مشاركة في أنواع العلوم.

ولد بدمشق في (٥) ذي الحجة سنة (١٠٥٠هـ)، ونشأ بها، ثم رحل إلى بغداد ثم عاد إلى سورية، فتنقل في فلسطين ولبنان، وسافر إلى مصر والحجاز واستقر بدمشق إلى أن توفي بها في (٢٤) شعبان سنة (١١٤٣هـ) وخلف مصنفات كثيرة جدًّا منها: «الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية» و«جواهر النصوص في حل كلمات الفصوص» شرح لفصوص الحكم لابن عربي في جزئين، و«ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» فهرس لكتب الحديث الستة، و«جواب عبد الغني النابلسي في حكم شطح الولي»[3].

نماذج من فكره:

إن الطريقة النقشبندية تعد من الطرق الصوفية التي اشتهرت باعتناق أهلها عقيدة وحدة الوجود، حتى قال عبد الرحمن دمشقية: «ومن أخطر ما عند النقشبندية عقيدة الفناء ووحدة الوجود»[4].

ثم نقل عن الفاروقي[5] النقشبندي قوله: «وجدت الله عين الأشياء كما قاله أرباب التوحيد الوجودي من متأخري الصوفية، ثم وجدت الله في الأشياء من غير

---

١ – رمز الزركلي لديوان التلمساني، وشرحه «لمنازل السائرين» بحرف «خ» وعليه فهما مخطوطان. بينما أهمل شرحه «للفصوص» مما يدل على أنه مفقود.

٢ – ترجمته في: «جامع كرامات الأولياء» (٢/١٩٤) و«الأعلام» (٤/٣٢) و«معجم المؤلفين» (٥/٢٧١).

٣ – أربعتها مطبوعة متداولة.

٤ – «النقشبندية عرض وتحليل» (ص ٥٥).

٥ – هو أحمد بن عبد الأحد السهرندي الفاروقي، صوفي، نقشبندي. ولد سنة (٩٧١هـ) ومات سنة (١٠٣٤هـ) انظر: «جامع كرامات الأولياء» (١/٥٥٥)، و«معجم المؤلفين» (١/٢٥٩).

حلول ولا سريان... ثم ترقيت في البقاء وهو ثاني قدم في الولاية فوجدت الأشياء ثانيًا فوجدت الله عينها بل عين نفسي، ثم وجدته تعالى في الأشياء بل في نفسي ثم مع الأشياء بل مع نفسي»[1].

وباعتبار النابلسي أحد أتباع هذه الطريقة فلا ينتظر منه أن يعتقد غير ما يعتقد أهلها، لكننا اخترناه من بين النقشبنديين لأمرين:

أ ـ لشهرته ومشاركاته العلمية الكثيرة حتى في علوم السنة النبوية، فيقصد من وراء اختياره التعريف بحقيقته حتى يأخذ كل قارئ لكتبه ما يلزم من الحيطة والحذر حتى لا يتأثر بكل ما يكتب هذا الرجل.

ب ـ التنبيه إلى خطورة سلوك هذه الطرق الصوفية، لأن سالكها حتى وإن كان من المشتغلين بالسنة فسيلقى علم الكتاب والسنة وراء ظهره ويعتنق العقائد الفلسفية والنصرانية التي توارثوها من البسطامي والحلاج وابن الفارض وابن عربي والغزالي وابن سبعين والتلمساني.

أما النصوص التي نمثل بها من فكر هذا الرجل فمن كتاب «جواب عبد الغني في حكم شطح الولي» لأنه من آخر ما كتب حيث كتبه قبل موته بأربع سنين فقط، ولا ريب أنه لم يكتبه إلا بعد أن قطع جميع المراحل الصوفية، ولأنه كتب في الموضوع الذي نحن بصدده[2].

أما ظروف تحرير هذا الجواب فإن سؤالاً من أهل جاوة ـ من أقصى الهند ـ ورد إلى الملا إبراهيم الكوراني في سنة (١٠٨٦)[3] جاء فيه:

«ماذا تقولون في قول بعض أهل جاوة ممن ينسب إلى العلم والورع: إن الله تعالى نفسنا ووجودنا، ونحن نفسه ووجوده هل له تأويل صحيح كما قال بعض

---

١ ـ «النقشبندية» (ص ٥٥) عن «المواهب السرمدية» (ص ١٨٢).

٢ ـ ألف هذا الرجل ثلاثة كتب في وحدة الوجود عدا الجواب المشار إليه، هي: «الظل الممدود في معنى وحدة الوجود» و«إيضاح المقصود من معنى وحدة الوجود» و«تقريب الكلام على الأفهام في معنى وحدة الوجود» انظر: «جامع الكرامات» (٢/١٩٥ . ١٩٨) وهذا يدل على عنايته بهذه العقيدة.

٣ ـ لم أقف على ترجمته بالتفصيل.

أهل جاوة، أو هو كفر صريح كما يقول بعض العلماء الواردين إليها؟... فأجاب عليه الكوراني جوابًا لعله لم يعجب النابلسي فأجاب عليه جوابًا آخر بعد خمسين سنة من جواب الكوراني مما يؤكد أن قصده الرد عليه وإن لم يعلن ذلك حيث يقول في المقدمة: «وقد أجاب الملا إبراهيم المذكور عند ذلك بما فتح له سالكًا أحسن المسالك، ونحن الآن نُجيب بما يفيض الله تعالى علينا من البيان...»[1].

ومما ورد في هذا الجواب:

١ - قوله: «إن الله تعالى قال في القرآن العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ**﴾ [الفتح: ١٠] فقد أخبر تعالى أن نبيه محمداً ﷺ هو الله تعالى وتقدس، وبيعته بيعة الله ويده التي مدت للبيعة هي يد الله تعالى كما سمعت من الآية الشريفة»[2].

٢ - قوله: تحت قوله تعالى: ﴿**وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ * إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى * فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَىٰ * إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى**﴾ [طه: ٨ - ١٢] «وهذا هو الهدى الذي كان يتوقعه موسى عليه السلام لمعرفته بأن الله يظهر حسب ما يريد، وما في العوالم سواه»[3].

٣ - قوله تحت قوله تعالى: ﴿**وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ**﴾ [طه: ١٣]: «أي: وأنا اخترتك لنفسي بأن تكون أنا وأكون أنا أنت. ﴿**فاستمع لما يوحى**﴾ وهذا نظير حديث الإنسان الغافل لنفسه يحدثها وتحدثه»[4].

نلاحظ: أنه أحس بأن في الآية موحيًا وموحى إليه وهذا يقتضي الغيرية والإثنينية

---

١ - «جواب عبد الغني» (ص ١٥٢)، تحقيق عبد الرحمن بدوي ومعه رسائل أخرى.
٢ - «جواب عبد الغني» (ص ١٥٣).
٣ - الجواب المذكور (ص ١٥٤).
٤ - «جواب عبد الغني» (ص ١٥٤).

وينقض عقيدتهم فبادر من أجل ذلك إلى تأويله وتحريفه بهذا الأسلوب البارد.

٤ – وتحت قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] يقول: «أي: على ذاتي فأظهر بك وتغيب أنت، وتظهر أنت وأغيب أنا، وما هما اثنان بل عين واحدة»[١].

٥ – وتحت قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] يقول: «أي: لا موجود إلا الله»[٢].

٦ – وعن آية الدعوة ﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني﴾ [يوسف: ١٠٨] يقول: ﴿قل﴾ يامحمد ﴿هذه سبيلي﴾ أي: طريقي في رجوع الأعيان الكثيرة إلى العين الواحدة. وذلك رجوع الكثرة إلى الوحدة وهو التوحيد الحقيقي والإيمان الكامل ﴿أدعو إلى الله﴾ أي أرجع كل عين حادثة إلى عينه القديمة ﴿على بصيرة﴾ أي: معرفة تامة حقيقية. ﴿أنا ومن اتبعني﴾ فورث علومي الحقيقية لا الخيالية. ﴿وسبحان الله وما أنا من المشركين﴾ أي: الذين ألهاهم التكاثر أي: الكثرة عن الوحدة، حتى زاروا المقابر، أي: حتى ماتوا على كثرة أعيانهم ولم يرجعوا إلى العين الواحدة»[٣].

نلاحظ هنا:

أ ـ كيف أنه سار على نهج من قبله من أهل وحدة الوجود فجعل الوحدة هي التوحيد الحقيقي والإيمان الكامل، وبطلان ذلك معروف عند صبيان الموحدين.

ب ـ أن المشرك عند هؤلاء هو من شغله الفرق عن الجمع، وهذا التقرير جار على قواعدهم في أن التوحيد الحقيقي هو وحدة الوجود، لأن معنى ذلك أن من لم ير الوحدة فهو المشرك ولذا سهل على هؤلاء الناس أن يقارفوا كل أنواع الشرك والفسوق والعصيان ماداموا مؤمنين بالوحدة.

جـ ـ كيف أنه لم يستح حتى جعل علوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على

---

١ – ن.م (ص ١٥٤ ـ ١٥٥).

٢ – «جواب عبد الغني» (ص ١٥٤ ـ ١٥٥).

٣ – «جواب عبد الغني» (ص ١٥٥).

قسمين: علوم حقيقية وعلوم خيالية، وذلك هو منتهى الوقاحة والحماقة. خاصة إذا علمت أنه يقصد بالعلوم الحقيقية وحدة الوجود.

ويكفينا هنا لدحض باطله وتأويلاته التعسفية أن نورد هنا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية عن آية الفتح حيث قال: «إن قوله تعالى: ﴿**إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله**﴾ لم يرد به أنك أنت الله، وإنما أراد أنك أنت رسول الله ومبلغ أمره ونهيه فمن بايعك فقد بايع الله، كما أن من أطاعك فقد أطاع الله، ولم يرد بذلك أن الرسول هو الله، ولكن الرسول أمر بما أمر الله به فمن أطاعه فقد أطاع الله، كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى أميري فقد عصاني**»[1] ومعلوم أن أميره ليس هو إياه، ومن ظن في قوله: ﴿**إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله**﴾ أن المراد به أن فعلك هو فعل الله، أو المراد أن الله حالٌّ فيك ونحو ذلك فهو مع جهله وضلاله بل كفره وإلحاده فقد سلب الرسول خاصيته وجعله مثل غيره، وذلك أنه لو كان المراد به أنه خالق لفعلك لكان هناك قدر مشترك بينه وبين سائر الخلق، وكان من بايع أبا جهل فقد بايع الله، ومن بايع مسيلمة فقد بايع الله، ومن بايع قادة الأحزاب فقد بايع الله وعلى هذا التقدير فالمبايع هو الله أيضًا فيكون الله قد بايع الله»[2].

وفي آخر جوابه قال: «وهذا الذي كتبناه من فيض الوارد الرحماني والفاتح الرباني، فمن آمن به وصدق فهو عند الله من المؤمنين الصادقين، ومن جحد وأنكر فحسابه عند رب العالمين. فرغ ما جرى به قلم الإمداد ورسمه في الطرس روح الاستعداد، بصورة اسم عبد الغني في عشية نهار الجمعة الثالث عشر من شعبان لسنة تسع وثلاثين ومائة وألف».

قلت: من تأمل ذلك الجواب علم يقينًا أنه وارد شيطاني، ونفخ من نفخات

---

١ – رواه مسلم في الإمارة، باب (٨) (٣/١٤٦٦) وغيره.

٢ – «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/١١٠).

الخناس الذي يوسوس في صدور الناس. وأن من آمن بمدلول تلك الكلمات التي أملاها عليه إبليس واقترفت يمينه أو شماله جريمة تدوينه، فقد وجب عليه أن يجدد إسلامه، فأنه خارج عن دائرة الإسلام، إذا دخلها من قبل. نسأل الله العافية.

تاسعًا: التجاني[1].

هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن المختار بن أحمد الشريف التجاني[2]. شيخ الطريقة التجانية ومؤسسها، ولد بعين ماضي بالجزائر سنة (١١٥٠هـ) ونشأ بها، رحل في سنة (١١٧١هـ) إلى فاس فلقي بها بعض الشيوخ فأخذ عنهم، ثم رحل إلى تلمسان وأقام بها مدة، وحج سنة (١١٨٦هـ)، ومر بتونس وأقام بها مدة، ورجع بعد حجه إلى فاس.

وفي سنة (١١٩٦هـ) بدأ في تأسيس طريقته بتلمسان وتلقين المريدين أوراده، ولما استفحل أمره وكثر الإنكار على تعاليمه من قبل العلماء طرده السلطان محمد بن عثمان[3] صاحب وهران من تلمسان إلى أبي صمقون، فأقبل الناس على تعاليمه وتلقوها بالقبول، ولما ولي عثمان بن محمد[3] بعد وفاة أبيه، بعث إلى أبي صمقون يهددهم إن لم يخرجوه، فأخرجوه فتوجه إلى فاس فدخلها سنة (١٢١٣هـ) فطلب من السلطان أبي الربيع سليمان[3] الجوار فأجاره ومنحه داراً غاية في الاحتفال، فصار له أتباع كثيرون يتغالون فيه إلى حد يفوق الوصف، ويعظمونه تعظيمًا بليغًا، فبقي ينشر طريقته فيهم حتى توفي في (١٧) شوال سنة (١٢٣٠هـ-١٨١٥م).

وخلف بعض الاثار منها: «السر الأبهر في أوراد القطب الأكبر» و«جوهرة

---

١ - ترجمته في: «شجرة النور الزكية» (ص ٣٧٨)، «الأعلام» (١/١٤٥)، و«معجم المؤلفين» (٢/١٤٣).

٢ - لقد أخطأ الزركلي فأشار إلى أن له ترجمتين في (شجرة النور): إحداهما في (ص ٢٥٨) والأخرى في (ص ٣٧٨)، والصواب الثاني فقط، وهذا الخطأ سببه تشابه الأسماء لأن الأول أيضًا اسمه أبو العباس أحمد بن محمد التجاني، غير أن صاحب (الشجرة) ذكر ما يميزه عن الثاني، حيث ذكر أنه مشهور بابن كحيل التونسي، وحيث أرخ وفاته سنة (٨٦٩هـ).

٣ - لم أعثر على ترجمته.

الحقائق في الصلاة على خير الخلائق» و«جوهرة الكمال في الصلاة على سيد الأرسال» وكلها أوراد وأحزاب مقررة على أتباع الطريقة، وأشهرها وأكبرها «جواهر المعاني» وهو عبارة عن سيرة للتجاني ومناقبه، وروايات عنه، جمعها صاحبه علي حرازم برادة.

نماذج من فكره في هذا الباب:

ربما كان جديداً لدى الكثير حتى الباحثين أن يعلموا أن الطريقة التجانية ـ كغيرها من الطرق الصوفية المخططة بدقة ـ بنيت على وحدة الوجود، حتى قال الشيخ علي بن محمد الدخيل ـ وهو باحث مصنف في التجانية ـ «لم أكن أظن أن التجانية وأمثالهم من المتصوفة الذين يبدو عليهم الصلاح والزهد يؤمنون بوحدة الوجود»[1].

ثم قسم التجانيين حيال هذه العقيدة إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ قسم يؤمنون بها ويدافعون عنها وهم أكثر مشايخ التجانية المتقدمين.

ب ـ قسم ينكرونها ويكفرون قائلها، وهم بعض المتأخرين منهم.

جـ ـ وقسم ثالث هم العوام فكل ما قيل لهم آمنوا به.

ثم ذكر أنه شافه الدكتور تقي الدين الهلالي ـ الذي ظل تجانيًّا مدة تسع سنوات ـ في المسألة فأجاب بأن هذه العقيدة لا يؤمن بها إلا خواص التجانيين[1].

ويبدو أن هذا التقسيم يعد بدهيًّا ـ لا بخصوص التجانيين فحسب لكن ـ عند جميع الصوفية المؤمنين بالوحدة والاتحاد، لأن من الطبيعي أن المسلم العامي ـ الذي لم تتلوث فطرته بالرياضات والخلوات والإجراءات التربوية الصوفية ـ إذا قيل له: إن الله هو كل موجود. لا بد أن يكون موقفه الإنكار الشديد إن لم يكفر قائل هذه المقالة، فالواصلون من المتصوفة الذين مروا بشتى المراحل، وترقوا ـ كما يزعمون ـ إلى ذروة المعارف الصوفية ـ التي هي جهالات وخيالات ـ فانكشف لهم

---

١ ـ «التجانية» (ص ٨٣).

الحجاب هم الذين يقولون بوحدة الوجود، لا العوام السالكون الذين لم يسقطوا بعد في مستنقع الوصول.

هذا شيء، والشيء الآخر أن ما يعنينا نحن في هذا الصدد هو وجود هذا الفكر في مصادر هذه الطريقة، حتى لو فرضنا أنه لا يوجد على وجه الأرض تجاني واحد يؤمن بهذه العقيدة مع كون أوثقُ مصدر لهم محشوًّا بتحليل هذه العقيدة والدفاع عنها، لكان ذلك حافزًا لي على تناول ذلك المصدر لغرض التنبيه والبيان والتحذير، ذلك لأن هذا البحث ـ كما كررت كثيراً ـ مركز على الفكر المتداول بين الصوفية، والمنشور بين يدي الأمة الإسلامية، بصرف النظر عما يحظى به ذلك الفكر من رواج أو يعانيه من كساد، هذا ولما وجدت التجاني ـ وهو من أكثر الصوفية المتأخرين أتباعًا في المغرب والمشرق وطريقته من أكثر الطرق شيوعًا وانتشاراً ـ يقرر عقيدة الاتحاد والوحدة في مواطن كثيرة جدًّا من جواهره الذي هو المصدر الأول للطريقة التجانية، اخترته أحد النماذج من رواد مدرسة الاتحاد والوحدة باعتبارها أعلى ما وصل إليه تقديس المخلوق في الفكر البشري.

وإليك أمثلة من جواهر المعاني:

١ ـ يقول التجاني: «كذلك صاحب اليقين سلبه الله صورة الغير والغيرية ولم يبق في حسه وشهوده وإدراكاته وذوقه إلا الحق محضًا سبحانه وتعالى من كل وجه وبكل اعتبار كما قال بعض العارفين:

«فلم يبق إلا الله لا شيء غيره فما ثَمَّ موصول ولا ثَم بائن»[1].

٢ ـ وسئل عن قمر التوحيد المستمد من شمس المعارف، فقال: «قمر التوحيد هو شهود الوحدانية حتى يرى جميع مفترقاتها في اتحادها كالجوهر الفرد الذي لا يقبل القسمة»[2].

٣ ـ عقد صاحب الجواهر عنوانًا لفظه: «من كلامه (يعني التجاني) في

---

١ ـ «جواهر المعاني» (١/٢٦٣).

٢ ـ «جواهر المعاني» (٢/٧٩).

إيضاح وحدة الوجود وبيانها على مذهب القوم، وإبطال ما قال أهل الظاهر من إحالة الوحدة» ثم أورد قول شيخه: «الوجه الأول[1]: أن العالم الكبير كذات الإنسان في التمثيل فإنك إن نظرت إليها وجدتها متحدة مع اختلاف ما تركبت منه في الصورة والخاصية من شعر وجلد ولحم وعظم وعصب ومخ، وكذلك اختلاف جوارحه وطبائعه التي ركبت فيه، وبها قيام بنيانه، فإذا فهمت هذا ظهر لك بطلان ما ألزموه من نفي الوحدة»[2].

قلت: لا تنس أن التمثيل للوحدة بالإنسان وأعضائه رقصة قديمة بدأها الغزالي، وبرع فيها ابن عربي، وهنا يرددها التجاني. فالدرب واحد، وإن اختلفت الأزمنة والرموز السائرة عليه.

٤ – قوله: «وهو ـ يعني الوجه الثالث في إيضاح وحدة الوجود ـ اتحاد وجوده من حيث فيضان الوجود عليه من حضرة الحق فيضاً متحداً، ثم تختلف خواصه وأجزاؤه بحسب ما تفصل ذلك الوجود فإنه يتحد في عين الجملة ويفترق في حال التفصيل، مثاله في الشاهد: مثال المداد، فإن الحروف المتفرقة في المداد والكلمات المتنوعة والمعاني المختلفة التي دلت عليه صور المداد لم تخرجه عن وحدة مداديته، فإنه ما ثم إلا المداد تصور في أشكاله الدالة على المعاني المختلفة والحروف المتفرقة والخواص المتنوعة غير المؤتلفة ولا المتماثلة فإنك إذا نظرت إلى عين تلك الصور التي اختلفت حروفها وكلماتها لم تر إلا المداد تجلى في أشكالها بما هو عين المداد فتتحد بالمدادية وتختلف بالصور والأشكال والكلمات والمعاني»[3].

٥ – يقول: «فإن كان أهل الشرك لا يغفر لهم فبحقيقة ما نالوا ذلك فإنه لو غفر لهم ما قالوا بالشريك فشاهدوا الأمر على ما هو عليه، فإن قلت: فمن أين جاءهم الشقاء وهم بهذه المثابة وأن عدم المغفرة في حقهم ثناء عليهم؟ قلنا: لأنهم عينوا الشريك فأشقاهم توحيد التعيين فلو لم يعينوا لسعدوا ولكنهم

---

١ – من أوجه إيضاح الوحدة.

٢ – «جواهر المعاني» (٢/٩٨).

٣ – «جواهر المعاني» (٢/٩٨-٩٩).

أرجى من الموحدين لدرجة العلم».

ثم بين أن هذا التوحيد هو توحيد العارفين فسأله تلميذه وراوي جواهره عن حقيقة هذا التوحيد فقال: «هو توحيده لنفسه بنفسه عن نفسه، وهذا التوحيد لا سبيل إليه إلا بالفناء»[1].

حيال هذا النص نلاحظ الآتي:

أ ـ أنه فسر هنا المغفرة على معناه الحرفي على قاعدة ابن عربي، حيث فسر «غفر» في قوله تعالى: ﴿**لِتَغْفِرَ لَهُمْ**﴾ [نوح: ٧] بمعنى ستر، والستر ضد الكشف والظهور، وبين أن نوحًا عليه السلام دعا قومه إلى الستر المطلق لا إلى مقام الكشف والظهور، الذي يقتضي معاينة الحق في صور الموجودات[2]. فالمشركون الذين قال تعالى: إنه لا يغفر لهم. يثني عليهم التجاني في هذا النص بأن حرمانهم من المغفرة معناه كشف الستر ورفع الغطاء عنهم فشاهدوا الأمر على ما هو عليه فعبدوا غير الله.

ب ـ ذكر أن سبب شقاوة المشركين إنما هو تعيينهم الشريك، فلو عبدوا كل شيء لسعدوا، ولكنهم مع شركهم بالتعيين فهم أرجى لمرتبة العلم من الموحدين الذين عبدوا الله وحده ولم يعبدوا معه غيره.

وهذا التصريح أيضًا تقليد لابن عربي وسير علي دربه الإلحادي حيث فسر قوله تعالى حكاية عن قوم نوح: ﴿**لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ ...**﴾[نوح الآية: ٢٣] بقوله: «فإنهم إن تركوهم جهلوا من الحق على قدر ما تركوا من هؤلاء، فإن للحق في كل معبود وجهًا يعرفه من يعرفه ويجهله من يجهله»[3].

٦ ـ يقول التجاني: «فكل عابد أو ساجد لغير الله في الظاهر فما عبد ولا سجد إلا لله تعالى، لأنه هو المتجلي في تلك الألباس... قال سبحانه وتعالى لكليمه موسى: ﴿**إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي**﴾ [طه: ١٤] والإله في اللغة هو

---

١ ـ المصدر السابق (٢/١٠٥).
٢ ـ انظر: «الفصوص» (ص ٧١).
٣ ـ «الفصوص» (ص ٧٢).

المعبود بالحق، وقوله: ﴿لا إله إلا أنا﴾ يعني لا معبود غيري وإن عبد الأوثان من عبدها فما عبد غيري، ولا توجهوا بالخضوع والتذلل لغيري»[1].

أقول: ألا ما أوسع خبرة الشيخ ابن تيمية بمذاهب هؤلاء الناس حيث يقول: «وهؤلاء - يعني أصحاب الوحدة - يفرون من لفظ الحلول لأنه يقتضي حالاً ومحلاً، ومن لفظ الاتحاد، لأنه يقتضي شيئين اتحد أحدهما بالآخر، وعندهم الوجود واحد، ويقولون: النصارى كفروا لما خصصوا المسيح بأنه هو الله ولو عمموا لما كفروا، وكذلك يقولون في عباد الأصنام: إنما أخطأوا لما عبدوا بعض المظاهر دون بعض، فلو عبدوا الجميع لما أخطأوا عندهم، والعارف المحقق عندهم لا يضره عبادة الأصنام»[2].

وقوله: إن أصحاب الوحدة يفرون من لفظ الحلول والاتحاد. يقودنا إلى التذكير بأن الحلوليين أيضًا يفرون من القول بالوحدة ويكفرون القائلين بالوحدة، ولذا إذا رأيت من يكفر حلوليًّا أو وحدويًّا فلا تستعجل في أمر تزكيته حتى تعلم موقفه من الأطراف الأخرى.

فهذا الدكتور مصطفى محمود - وهو من القائلين بالحلول - كثيراً ما يصرح بتكفير القائلين بالوحدة، فمثلاً علق على أبيات ابن الفارض:

«إلي رسولاً كنت مني مرسلاً وذاتي بآياتي علي استدلت» .. إلخ

فقال: «فهو يقول فيها: أنا الله، أنا الذي أرسلتك بشريعتي، أنا الدائرة التي يخرج منها كل شيء ويعود إليها كل شيء، أنا ابن آدم في الظاهر وأبو آدم وخالقه في الحقيقة. وهو كفر صريح...

إلى أن قال: والتسليم الأعمى بكل ما هو مسطور في هذا التراث - يعني التراث الصوفي - يؤدي بصاحبه أحيانًا إلى الكفر والضلال الصريح»[3].

ولم تكن عقيدة وحدة الوجود بطبيعة الحال حكراً على التجاني ومؤلفاته بل

---

١ - «جواهر المعاني» (١/١٤٨-١٨٥).
٢ - «الفرقان بين الأولياء» (ص ٩٠).
٣ - «السر الأعظم» (ص ١١٠).

تلقاها عنه أصحابه وتولوا مهمة نشرها، فيقول صاحب ميدان الفضل ـ وهو يثني على عقيدة وحدة الوجود ـ تحت قول التجاني «إحاطة النور المطلسم»: «مما يوحي إلى وحدة الوجود لتعلم صحة اعتقاد معتقدها ونقض اعتقاد منتقدها واعتلاله»[1].

أما الشيخ إبراهيم نياس[2] فقد كان أكثر التجانيين المتأخرين تحقيقًا لعقيدة وحدة الوجود، حيث بنى زاوية استقطب التجانيين من كافة بلاد غرب أفريقيا إليها لتربيتهم على هذه العقيدة. وبحكم كونه صاحب الفيضة الذي بشر به التجاني ـ على ما يقال ـ فقد أقبل عليه أهل الطائفة التجانية إقبالاً منقطع النظير، فبلغ أتباعه في حياته أكثر من عشرة ملايين في نيجيريا وحدها، فضلاً عن أتباعه في غانا وموريتانيا، والسنغال، والسودان، وتشاد. من أقواله:

١ ـ إن الحق جل وعلا ما حجبه عن المريد وجود موجود معه تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، بل ما حجبه إلا توهم وجود موجود معه، فإذا أراد الله اصطفاء عبده... رفع عنه ذلك الوهم فلا يرى شيئًا يحجبه عن الحق بل لا يرى شيئًا وذلك فناء في محو... فحينئذ يأتيه صريح الحق فلا يرى وجودًا إلا الله ولا يرى نفسه ولا يرى سواه ولا يرى فناءه بل لا يرى إلا ﴿هو الله أحد﴾ ويرى أن لا كـوْن ولا أثر ولا فعل ولا اسم ولا صفة... وفي هذا المقام يقول: «أنا الله، لا إله إلا أنا وحدي.... وصاحب هذا المقام كافر شرعًا لنفيه الأسماء والصفات وقتله الأنبياء. وهو مؤمن حقيقة لأنه أثبتها حقيقة وقتله الأنبياء قتل بالحق لا بغير الحق»[3].

ولهذا ليس غريبًا أن يقول الشيخ الكولخي مخاطبًا ربه في بعض مناجاته: «يامن هو ما تبصرون وما لا تبصرون»[4].

٢ ـ ويستدل[5] على حلول الذات الإلهية في ذات النبي صلى الله عليه وآله

---

١ ـ «ميدان الفضل والإفضال» لعبيدة بن محمد الشنقيطي (ص ٦٦).

٢ ـ سبقت ترجمته (١/٦٧).

٣ ـ «السر الأكبر» (ص ٤٢٥ ـ ٤٢٧) تحقيق ميغري.

٤ ـ «السر الأكبر» (٤٥٣).

٥ ـ انظر هذا «الاستدلال» في (ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠).

وسلم بحديث «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»[1]. وقيل له صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم أنت سيد فقال: «**السيد الله**»[2].

قلت: وهذا استدلال فاسد، فإن الحديث الأول ورد لبيان الحقيقة والواقع، فالنبي عليه الصلاة والسلام سيد الناس على الإطلاق، وأما الثاني فقد جاء لحماية حمى التوحيد، ولذا لما رأى من أولئك المبالغة في إطلاق الأوصاف أراد أن يوقفهم عند حدهم، بدليل قوله في آخر الحديث: «**قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستجرينكم الشيطان**».

ثم قال بعد كلام طويل في بيان ما يسمونه بالحقيقة المحمدية وأنها اسم الله الأعظم: «اللهم إني أسألك باسم الأعظم الذي تجليت به على الحقيقة المحمدية فسادت وعلى حقيقة الكتم فصدقت وعلى حقيقة الخليفة فعبدت...»[3]. إلى غير ذلك كثير وهذا يكفي:

وبعد: فهؤلاء تسعة رهطٍ من رواد مدرسة القول بامتزاج الذات الإلهية مع ذوات المخلوقين، حلولاً كان أو اتحاداً أو وحدة، سقنا إليك تراجمهم مختصرة مع نماذج من فكرهم، وما قصدت إلا النصح والبيان والتحذير من الوقوع في المزالق عن طريق التقليد في العقائد والله المسئول أن يثبتنا على الحق، وهو سبحانه وتعالى المأمول والمستعان.

١- مسلم: في الفضائل-باب (٢) (٤/ ١٧٨٢).

٢ - أبو داود: في الأدب، باب في كراهة التمادح (٥/ ١٥٤ح ٤٨٠٦) وأحمد في المسند (٤/ ٢٥) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ح٢٤٧) كلهم عن عبد الله بن الشخير وقال الألباني: «إسناده صحيح على شرطهما» «تخريج إصلاح المساجد» هامش (١٠٣) (ص ١٣٩).

٣ - «السر الأكبر» (ص ٤٥٤).

المبحث الرابع:

بعض المخاطر المترتبة على اعتقاد وحدة الوجود أو الحلول:

بعد أن بينا حقيقة ما يعتقده الصوفية من ممازجة الذات العلية لذوات بعض الأشخاص ممثلة في الحلول والاتحاد والوحدة، وشرحنا كيف أن هذه المعتقدات تؤدي إلى تأليه المخلوق، وتناولنا بعض الشخصيات البارزة التي قامت بدور الريادة في نشر تلك المعتقدات بعد هذا كله يحسن أن أعرج على بعض النتائج التي تترتب على اعتقاد ما ذكرنا، وسأكتفي بذكر أربع منها لأن المقصود حاصل بها إن شاء الله، وهو زيادة البيان والتوضيح لبطلان هذه المعتقدات وبالتالي التحذير من اعتقادها.

الأولى: الانسلاخ من الأوامر الشرعية:

إن من بدهيات الأمور أن من يعتقد أن الخالق هو المخلوق والمخلوق هو الخالق وأنه لا موجود إلا الله، أو يعتقد أن ذات الإله حلت فيه أو اتحد هو بها، أقول: من بدهيات الأمور أن لا يرى نفسه أو غيره موضعًا للتكاليف الشرعية، ذلك لأن التكليف ملازم للعبودية، أما وقد صار العبد ربًّا فلا تكليف مع الربوبية، لذا نرى أصحاب هذه العقائد هم أكثر الناس جرأة على التحلل من المسئوليات الدينية وعلى إسقاط التكاليف الشرعية.

وفي القصة التالية بيان واضح لوجه الترابط بين عقيدة الاتحاد وبين إسقاط التكاليف، «لقي أبو يزيد البسطامي القطب في طريقه إلى الحج فأمره أن يعود قائلاً له: «إن الله هو ما تراه بعين قلبك، لأنه اختارني بيتًا له فإذا رأيتني فقد رأيته، وطفت حول الكعبة، وإذا عبدتني فقد عبدته وسبحت له، فلا تظنن أنني شيء غيره». ورجع أبو يزيد من طريقه ولم يحج»[1].

فما دام هذا القطب الصوفي يرى أنه قد ترقى في سلم الربوبية حتى تحقق له

---

١ ـ «ولاية الله والطريق إليها» (ص ١٣٤)، وانظر: «في التصوف الإسلامي وتاريخه» (ص ١٥٧).

الاتحاد بالله فصار هو وهو شيئًا واحدًا فلم يبق إلا أن يصرف الناس عن عبادة الله عن طريق القيام بالتكاليف الشرعية، ويدعوهم إلى عبادته هو طوافًا وتقديسًا وتسبيحًا.

يقول الشبلي ـ وهو يجول في فيافي الوحدة والاتحاد ـ: «إن مر بخاطرك ذكر جبريل وميكائيل عليهما السلام فقد أشركت»[1].

ويقول د. عبد الرحمن بدوي ـ وهو يحلل هذه العبارة المستورة ـ:

«وهو قد انصرف إلى الله بكليته فلم يعد لغيره لديه وزن حتى الملائكة وعلى رأسهم جبريل وميكائيل، فإذا كان الملائكة أفضل من الأنبياء ـ لأن هؤلاء بشر وأولئك عقول وأرواح نورانية لا يلابسها شيء من المادة ـ فهو إذن قد انصرف عن الأنبياء وارتفع فوق نطاق ما أتوا به، وهو ما رأيناه عند أبي يزيد، فالإتجاه يسير نحو الارتفاع فوق مستوى النبوة، بوصف الولاية أعلى درجة منها بكثير، إذ في النبوة لا يزال اللاهوت مأسوراً في ربقة الناسوت، أما في الولاية حينما تبلغ نهاية الطريق فإن الناسوت رفع ولم يبق ثم غير اللاهوت، ولعل هذا النزوع إلى الارتفاع فوق طور النبوة كان الدافع الأكبر والفكرة الموجهة البارزة عند الصوفية في أعماق نواياهم وأغراضهم»[2].

وحيال هذا التحليل الصوفي نلاحظ:

١ ـ كيف وضح بأسلوبه الماكر أن صاحب عقيدة الاتحاد مرتفع فوق نطاق ما أتى به الأنبياء، ولا يخفاك أن ما أتى به الأنبياء إنما هو الأوامر الشرعية.

٢ ـ أن فيه تأكيداً لعقيدة الصوفية في تفضيل الولي على النبي، وهذا التفضيل هو ما علل به إسقاطهم التكاليف، حيث يرى أن انصراف الولي عن الملائكة يلزم منه الانصراف عن الأنبياء، لأن الملائكة أفضل منهم ـ كما زعم ـ وعلى هذا يكون تركه للمطالب الدينية مبنيًّا على اعتقاد أنه أفضل ممن جاء به، والفاضل في منطقهم لا يتبع المفضول.

٣ ـ فيه تصريح بأن الولي عند الصوفية هو من تحقق له الاتحاد بزوال

---

١ ـ «اللمع» (ص ٤٨١).

٢ ـ «شطحات الصوفية» (ص ٣٤).

الناسوت وبقاء اللاهوت، وهو أمر لم يتحقق للأنبياء، فهو إذن وجه آخر من أوجه تفضيل الأولياء على الأنبياء.

٤ – أنه صرح في آخر تحليله واعترف بأن الارتفاع فوق طور النبوة وزوال الناسوت، هو الدافع الأساسي والمحرك الأصلي للصوفية في سيرهم، وهو غايتهم العظمى التي يسعون إليها، فمن اعتقد الاتحاد أو الوحدة أو الحلول، ورفع عن قلبه احترام الأنبياء، بإبعاده عن نفسه صفة الخضوع للأوامر الشرعية التي أتوا بها، فقد وصل وعرف.

وليس معنى هذا أن كل من وصل منهم إلى هذه العقائد والتصورات الفاسدة يترك التكاليف ولا بد، بل ربما باشروها لأغراض أخرى في أنفسهم كاتقاء شر المحجوبين، أو ليقتدي به بعضهم في الظاهر فيكتسب أنصاراً ومريدين.

وقد وصف شيخ الإسلام ابن تيمية هؤلاء فكان من بين ما قال: «فإذا ارتفع الحجاب عن قلبه وعرف أنه هو فهو بالخيار بين أن يسقط عن نفسه الأمر والنهي ويبقى سدى يفعل ما أحب، وبين أن يقوم بمرتبة الأمر والنهي لحفظ المراتب، وليقتدي به الناس المحجوبون، وهم غالب الخلق، ويزعمون أن الأنبياء كانوا كذلك، إذ عدوهم كاملين»[1].

الثانية: التجرؤ على مقارفة النواهي الشرعية:

لا ريب أن معتقد الاتحاد والوحدة كما يتحلل من الأوامر الشرعية يتجرأ كذلك على ارتكاب المحرمات واقتراف الفواحش، لأن من أسقط عن قلبه احترام ما جاء به الأنبياء لاعتقاده أنه أفضل منهم لا يمكن أن تبقى عنده قداسة لأمر أو نهي، بل يفعل ما يشاء حسب ما تسول له نفسه. ولما قيل للتلمساني: «القرآن يخالف فصوصكم» قال: «القرآن كله شرك وإنما التوحيد في كلامنا، فقيل له: فإذا كان الوجود واحداً فلم كانت الزوجة حلالاً والأخت حراماً؟ فقال: الكل عندنا حلال، ولكن هؤلاء المحجوبون قالوا: حرام. فقلنا: حرام عليكم»[2].

١ – «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٧٤).

٢ – «الفرقان بين الأولياء» (ص ٨٨-٨٩)، و«مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٨٦)، و«بغية المرتاد» (ص ٤٩١).

فهؤلاء الناس إذن ليس عندهم ما يسمى بالحرام، فلا الأخت تحرم على أخيها، ولا الأم على الابن في دين هؤلاء، كل ذلك بناء على عقيدة فاسدة لم يعتقده اليهود والنصارى، وهي: أن الوجود واحد.

يقول ابن تيمية: «هذا مع كفره العظيم متناقض ظاهراً، فإن الوجود إذا كان واحداً فمن المحجوب ومن الحاجب؟ ولهذا قال أحد شيوخهم لمريده: من قال لك: إن في الكون سوى الله فقد كذب. فقال له مريده: فمن الذي يكذب؟»[1].

فبهت الذي كفر.

وقد سبق قول الخواص ـ وقد سئل عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**من كان حالفًا فليحف بالله أو ليصمت**» ـ: «أن للعارف بالله أن يقسم بكل معلوم لشهوده أنه تعالى مع كل شيء»[2].

فالعارف عندهم ـ وهو صاحب الاتحاد والوحدة ـ لا يحكم تصرفاته ضابط شرعي، ولا يكبح جماح شهواته زجر ولا وعيد. يقول شيخ الإسلام:

«ولهذا تجد المحقق منهم يستحل المحرمات من الخمر والفواحش...»[3].

الثالثة: التسوية بين الإيمان والكفر:

إن من النتائج الخطيرة المترتبة على اعتقاد الاتحاد والوحدة، أن صاحب هذه العقيدة يعتنق ما يعرف بوحدة الأديان، فيرى أن الأديان كلها ـ سماوية كانت أو وثنية ـ سواء، فلا فضل لدين على دين، وأن الكل مهتد سائر على الصراط المستقيم، وبذلك تموت الغيرة الدينية في نفسه، فيقر كل أحد على عقيدته.

يقول ابن تيمية: «ومن كلماتهم: ليس إلا الله، فعُبَّاد الأصنام لم يعبدوا غيره عندهم، لأنه ما عندهم له غير ولهذا جعلوا قوله تعالى: ﴿**وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**﴾ [الإسراء:٢٣] بمعنى قدر ربك ألا تعبدوا إلا إياه، إذ ليس عندهم غير له تتصور عبادته، فكل عابد صنم إنما عبد الله»[4].

---

١ ـ «الفرقان» (ص ٨٩).

٢ ـ انظر: (١/ ١١٥) من هذا البحث.

٣ ـ «بغية المرتاد» (ص ٤٩١).

٤ ـ «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٢٤).

ويقول نيكولسن: «وقد لزم عن القول بوحدة الوجود، أي القول بأن كل موجود وكل فكر أو عمل إنما هو في الحقيقة لله لوازم لم يتحرج الصوفية من التسليم بها.... ـ إلى أن قال ـ: ومن لوازم مذهبهم في وحدة الوجود أيضًا قولهم بصحة جميع العقائد الدينية أيًّا كانت، فإن الحق ـ كما يقول ابن عربي ـ لا تحصره عقيدة دون أخرى. وتعدد الأديان والاعتقادات ـ كما يقول عبد الكريم الجيلي[1] ـ يرجع إلى تعدد الصفات الإلهية، والأسماء التي تجلى فيها الحق في مظاهر الخلق»[2].

وبذلك اعترف عبد الرحمن بدوي فقال: «وأهمية فكرة الاتحاد في تكوين أو تكييف عملية الشطح كبيرة، خصوصًا في تفسير الشطحات التي تعبر عن تساوي الأديان كلها ـ سماوية وغير سماوية ـ بالنسبة إلى الصوفي. فالأديان عنده متساوية لأن الوجود واحد، والوجود هو الله، فكلها إذن من الله، وبالنسبة إلى الله تنتفي كل تفرقة»[3].

وباعتبار ابن عربي زعيم وحدة الوجود وأشهر من شهرها، وباعتبار نظرية وحدة الأديان إحدى نتائج وحدة الوجود، فقد حقق عقيدة وحدة الأديان تحقيقًا لم يظهر لغيره، فيرى أنه لا وجود لضال ولا لمهتد، فالكل على الصراط المستقيم سائر.

وفي ذلك يقول عن قوله تعالى: ﴿**مَّا مِن دَابَّةٍ إِلاَّ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ [**هود**: ٥٦] [هود: ٥٦]: «فكلُّ ماشٍ فعلى صراط الرب المستقيم، فهم غير مغضوب عليهم من هذا الوجه، ولا ضالون»[4].

ويقول في وصف المجرمين: «وكانوا في أعمالهم على صراط الرب المستقيم؛ لأن نواصيهم كانت بيد من له هذه الصفة[5] فما مشوا بنفوسهم وإنما

---

١ ـ سبقت ترجمته (١/ ٢٤١).

٢ ـ «في التصوف الإسلامي وتاريخه» (ص ٨٨).

٣ ـ «شطحات الصوفية» (ص ٩).

٤ ـ «الفصوص» (ص ١٠٦).

٥ ـ «صفة السير على الصراط المستقيم».

مشوا بحكم الجبر إلى أن وصلوا إلى عين القرب»[1].

وقال: «نحن على الصراط المستقيم الذي الرب عليه، لكون نواصينا في يده، ويستحيل مفارقتنا إياه، فنحن معه بالتضمين وهو معنا بالتصريح فإنه قال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ونحن معه بكونه آخذاً بنواصينا، فهو تعالى مع نفسه حيثما مشى بنا من صراطه، فما أحد من العالم إلا على صراط مستقيم وهو صراط الرب تعالى»[2].

ويقول ابن عربي: «فإياك أن تتقيد بعقد مخصوص وتكفر بما سواه فيفوتك خير كثير، بل يفوتك العلم بالأمر على ما هو عليه، فكن في نفسك هيولى[3] لصور المعتقدات كلها، فإن الله تعالى أوسع وأعظم من أن يحصره عقد دون عقد، فإنه يقول: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]»[4].

ومن شعره:

«لقد صار قلبي قابلاً كل صورة فمرعى لغزلان ودير لرهبان
وبيت لأوثان وكعبة طائف وألواح توراة ومصحف قرآن»[5].

ويبدو أن ابن عربي متأثر في هذا بالفيلسوف الهندي شانكارا الذي يقول: «اعبد الله في أي معبد شئت أو اركع أمام أي إله بغير تفريق»[6].

وعن عبادة العجل يقول: «فكان موسى أعلم بالأمر من هارون لما وقع الأمر في إنكاره وعدم اتساعه، فإن العارف من يرى الحق في كل شيء بل يراه عين كل شيء»[7].

وليس هذا غريبًا ممن يصحح ألوهية فرعون فضلاً عن إيمانه فيقول: «ولما كان فرعون في منصب التحكم صاحب الوقت وأنه الخليفة بالسيف ـ وإن جار في

---

١ – «الفصوص» (ص ١٠٨).
٢ – «الفصوص» (ص ١٥٧ ـ ١٥٨).
٣ – أي قابلاً كل المعتقدات متأثراً بكل مؤثر.
٤ – «الفصوص» (ص ١١٣).
٥ – «الفتوحات» (٣/ ٢١).
٦ – «الفلسفة الصوفية في الإسلام» (ص ٥١٧).
٧ – «الفصوص» (ص ١٩٢).

العرف الناموسي ـ لذلك قال: ﴿ **أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ** ﴾ [النازعات: ٢٤] أي: وإن كان الكل أربابًا بنسبة ما فأنا الأعلى منهم، بما أعطيته في الظاهر من التحكم فيكم. ولما علمت السحرة صدقه في مقاله لم ينكروه وأقروا له بذلك، فقالوا له: إنما تقضي هذه الحياة الدنيا فاقض ما أنت قاض[1]، فالدولة لك. فصح قوله: ﴿ **أنا ربكم الأعلى** ﴾»[2].

وفي كلمة جامعة واضحة يقول: «والعارف المكمل من رأى كل معبود مجلى للحق يعبد فيه، ولذلك سموه كلهم إلهًا مع اسمه الخاص بحجر أو شجر أو حيوان أو إنسان أو كوكب أو ملك»[3].

يعني أن أسماء المعبودات وإن اختلفت فإن حقيقة المعبود واحد وهو الله.

وهذه النغمة من ابن عربي إنما قصد بها التغرير بالمغفلين والبسطاء وإلا فإن عباد هذه المظاهر أنفسهم يعلمون ـ في الغالب ـ أن الله تعالى غير تلك المعبودات، لكنها وسطاء إليه على حد قوله تعالى حكاية عنهم: ﴿ **مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ** ﴾ [الزمر: ٣].

يقول نضلة الجبوري: «وغاية هذه النزعة ـ وحدة الأديان ـ الجمع بين الأديان المختلفة، والمذاهب المتفرقة، بحيث يصير اعتقاد الجميع واحداً، لأن هدفهم واحد، وبما أن الصوفية الكبار قد نادوا بهذه العقيدة فلا بد أن يفلسفوها بشكل يستسيغه البسطاء، فذهبوا إلى أن أساس وحدة الأديان هو المحبة الإلهية، التي يمكن من خلالها توحيد مختلف النظريات والأديان وغاية الأديان هي «الله» وعلى هذا فالاختلاف في الأسماء فقط وليس في الأصل والغاية التي هي الحقيقة الإلهية»[4].

هذا وقد رد الإمام زين الدين العراقي على ابن عربي في كراسة أكثر البقاعي

---

١ ـ الآية مقلوبة ولفظها ﴿ **فاقض ما أنت قاض إنما تقضي هذه الحياة الدنيا** ﴾ [طه: ٧٥].

٢ ـ «الفصوص» (ص ٢١٠ ـ ٢١١).

٣ ـ المصدر السابق (ص ١٩٥).

٤ ـ «مواقف الخلاف بين الفقهاء والصوفية» (ص ١١).

من النقل عنها، فكان مما قال العراقي: «وليت شعري ما الفائدة لبعثة الرسل إذا كان من عبد شيئًا من المخلوقات عابدًا لله تعالى؟ وليت شعري ماذا يقول هذا القائل في نبينا محمد ﷺ في نهيه عن عبادة الأوثان وكسرها؟ هل يقول: كانوا بعبادتها مصيبين عابدين لله، وأنه ما حصل لنبينا محمد ﷺ اتساع فأنكر عليهم كما قال في حق هارون عليه السلام، ولا شك أن الرسل كلهم متفقون في التوحيد وكأنه إنما سكت عن ذلك خيفة من السيوف المحمدية، فإن هذه المؤلفات التي كان يسرها إلى أصحابه، ويسرها أصحابه إلى أصحابهم، لو كان حقًا لأظهروه على رءوس الأشهاد»[1].

وقال أيضًا ردًّا على كلامه عن موسى وهارون: «هذا الكلام كفر من قائله من وجوه:

أحدها: أنه نسب موسى عليه السلام إلى رضاه بعبادة قومه العجل.

الثاني: استدلاله بقوله تعالى: ﴿**وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه**﴾ على أنه قدر أن لا يعبد إلا هو، وأن عابد الصنم عابد له.

الثالث: أن موسى عليه السلام عتب على أخيه هارون عليهما السلام إنكاره لما وقع، وهذا كذب على موسى عليه السلام، وتكذيب لله فيما أخبر به عن موسى من غضبه لعبادتهم العجل.

الرابع: أن العارف يرى الحق في كل شيء بل يراه عين كل شيء، فجعل العجل عين الإله المعبود، فليعجب لمثل هذه الجرأة التي تصدر ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان»[2].

وقال عن إقراره بألوهية فرعون: «قوله في قول فرعون: ﴿**أنا ربكم الأعلى**﴾: إنه صح قوله ذلك، مستدلاً عليه بأن السحرة صدقوه كذب وافتراء على السحرة، فلقد كذبوه، وخالفوه، ودعواه كاذبة، وبها أخذ الله فرعون وأهلكه، فقال تعالى حكاية عنه: ﴿**فقال أنا ربكم الأعلى فأخذه الله نكال الآخرة والأولى**﴾

---

١ - «تنبيه الغبي» (ص ١١٢).

٢ - «تنبيه الغبي» (ص ١٢١ - ١٢٢).

ثم قال: ولا شك أن من صح أنه قال هذا، واعتقده مع وجود عقله وهو غير مكره ولا مجبر الإجبار المجوز للكفر فهو كافر، ولا يقبل منه تأويلها على ما أراد، ولا كرامة كما قدمنا ذكره، وهذا ما لا نعلم فيه خلافًا بين العلماء بعلوم الشريعة المطهرة، في مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل الاجتهاد»[1].

وهذه العقيدة الفاسدة، التي أنكرها جميع أهل العلم على ابن عربي كما يقول العراقي، هي عقيدة جميع الصوفية القائلين بالحلول أو الاتحاد أو وحدة الوجود، فقد كان الحلاج يقول: «الكفر والإيمان يفترقان من حيث الاسم، فأما من حيث الحقيقة فلا فرق بينهما»[2].

ويقول أبو سعيد بن أبي الخير[3]: لن نؤدي ما فرض علينا من واجب مقدس ما لم نذر كل مسجد تشرق عليه الشمس حطامًا، ولن يظهر المسلم حق المسلم ما لم يصر الإيمان والكفر عنده واحداً»[4].

وفي هذا المعنى ينقل نيكولسن أيضًا عن جلال الدين الرومي قوله:

«رجَلُ الله تصيره الحقيقة عالمًا رجل الله لا يتلقى العلم من كتاب رجل الله من وراء الإيمان والكفر وعند رجل الله يستوي الخطأ والصواب»[5].

وأيضًا قوله: «لو لم يستطع خلق الشر لكان ذلك نقصاً في قدرته، ولذلك أوجد الكافر، والمسلم الصادق، ليكونا دليلاً عليه، وليعبدوا ربًّا واحداً قهاراً»[6].

وقال ابن الفارض:

---

١ – المصدر السابق (ص ١٣٤).
٢ – «سير النبلاء» (١٤/ ٣٥٢).
٣ – هو فضل الله بن أبي الخير، صوفي، فارسي يمثل الآراء الحلولية المتطرفة، لبس الخرقة الصوفية على يد أبي عبد الرحمن السلمي (ت٤١٢هـ) ثم أخذ في السياحة سبعة أعوام تفرغ بعدها لتربية المريدين، وكان ينظر إلى الأديان المنزلة نظرة احتقار. مات سنة (٤٤٠هـ). انظر: «كشف المحجوب» (ص ١٩٥)، و«طبقات ابن الملقن» (ص ٢٧٢)، و«دائرة المعارف الإسلامية» (١/ ٣٥٢ - ٣٥٤) و«جامع كرامات الأولياء» (٢/ ٤٣٩).
٤ – «الصوفية في الإسلام» (ص ٨٨).
٥ – المصدر السابق (ص ٩٧).
٦ – المصدر السابق (ص ٩٧).

«فبي مجلس الأذكار سمع مطالع ... ولي حانة الخمار عين طليعة
وما عقد الزنار حكمًا سوى يدي ... وإن جل بالإقرار بي فهي حلت
وإن نار بالتنزيل محراب مسجد ... فما بار بالإنجيل هيكل بيعة
وأسفار توراة الكليم لقومه ... يناجي بها الأحبار في كل ليلة
وإن خر للأحجار في البد[1] عاكف ... فلا تعد بالإنكار بالعصبية...
وإن عَبَدَ النار المجوس وما انطفت ... كما جاء في الأخبار من ألف حجة
فما عبدوا غيري وإن كان قصدهم ... سواي وإن لم يعقدوا عقد نيتي»[2]

وعلق الشيخ عبد الرحمن الوكيل على هذه الأبيات فقال: «يحكم سلطان الزنادقة بأن أولئك جميعًا ـ وهم المجوس والوثنيون واليهود والنصارى ـ مؤمنون موحدون لم يعبدوا غير الله، إذ كل ما ـ أو من ـ عبدوه ليس شيئًا غير الله»[3].

ولا يساوي ابن عربي وابن الفارض في وضوح عباراتهما في وحدة الأديان غير الشيخ التجاني حيث يقول: «ومن الكفار من أحب الله تعالى غلطًا منه بنسب الألوهية لغيره، إلا أن الحق سبحانه وتعالى تجلى لهم في تلك الألباس لكمال ألوهيته، فأحبوه وعبدوه من حيث لا يشعرون، فلولا أنه تجلى لهم في تلك الألباس، وجذبهم بذلك التجلي إلى محبة ألوهيته، ما كانوا يلتفتون إلى تلك الأوثان، ولا أن يلموا بها فضلاً عن أن يعبدوها، فهم محبون لله عابدون له... فكل عابد أو ساجد لغير الله في الظاهر، فما عبد ولا سجد إلا لله تعالى، لأنه هو المتجلي في تلك الألباس وتلك المعبودات كلها».

وقال تحت قوله تعالى: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]:

«يعني لا معبود غيري، وإن عبد الأوثان من عبدها فما عبدوا غيري، ولا توجهوا بالخضوع والتذلل لغيري، بل أنا الإله المعبود فيهم، هذا معنى قوله

---

١ – بيت الصنم.

٢ – «ديوان ابن الفارض» (ص ١١٤ ـ ١١٥).

٣ – «مصرع التصوف» (ص ١٢٧).

تعالى: ﴿**لا إله إلا أنا فاعبدني**﴾ على هذا المنوال يريد إياك أن تعتقد ما يعتقده الجهال من أنهم يعبدون غيري، أو أنهم متوجهون لغيري»[1].

وقال أيضًا: «ومنهم - يعني من الوجود - المتوجه إلى الحضرة العلية، من وراء ستر، وهم عبدة الأوثان ومن ضاهاهم، فإنهم في توجههم إلى عبادة الأوثان، ما توجهوا لغير الحق سبحانه وتعالى، ولا عبدوا غيره، لكن الحق سبحانه وتعالى تجلى لهم من وراء تلك الستور بعظمته وجلاله، وجذبهم بحسب ذلك بحكم القضاء والقدر الذي لا منازع له فيه»[2].

ونظيره في ذلك الشيخ علي بن محمد وفا الشاذلي حيث يقول: «لم يطلب كل طالب إلا الحق، لكن تارة يظفر به حقًا فيعبده على مكاشفة، وتارة يظفربه وهما فيعبده على حجاب. فما عبد عابد في الحقيقة إلا الله»[3].

وجملة القول: أن هذه الفئة من الناس ذهبوا إلى تصحيح كل العقائد، وإلى القول بألوهية كل شيء، فضلوا وأضلوا كثيراً ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الرابعة: موالاة الكفار وترك مجاهدتهم:

إن من ضرورات الإسلام وعقائده المقررة في النصوص الشرعية، وجوب موالاة المؤمن للمؤمنين، ووجوب معاداته وبراءته من الكفار والملحدين، كما قال تعالى: ﴿**قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ**﴾ [الممتحنة: ٤] وقوله تعالى: ﴿**لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ**﴾ [المجادلة: ٢٢].

---

١ - «جواهر المعاني» (١/ ١٨٤ - ١٨٥).
٢ - المصدر السابق (١/ ٢٣٩).
٣ - ط.ك (٢/ ٤٦).

أما عقيدة وحدة الوجود التي نادى بها هؤلاء المتصوفة فتهدف إلى إلغاء هذه الأحكام تحت مظلة وحدة الأديان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ عند بيان المراتب الصوفية ـ: «وأما المرتبة الثالثة: أن لا يشهد طاعة ولا معصية، فإنه يرى أن الوجود واحد، وعندهم أن هذا غاية التحقيق والولاية لله، فإن صاحب هذا المشهد يتخذ اليهود والنصارى وسائر الكفار أولياء...»[1].

وهذا هو الواقع، فإن الصوفي كلما تقدم به تصوفه، وازداد غلوًّا فيه، قلّت غيرته الدينية، فالشيخ عبد الرحمن بن الصباغ الذي ضاق ذرعًا بالعيش في صعيد مصر، لكثرة من به من اليهود والنصارى، قال في أخريات حياته: إنه ليود معانقة اليهود والنصارى كما يعانق أحد أبناء الإسلام[2].

وبالغلو في الفكر الصوفي يصل المرء إلى حد لا يغضب لله بله الغيرة لدينه، كما يقرر ابن عربي في قوله: «ومن اتسع في علم التوحيد ولم يلزم الأدب الشرعي فلم يغضب لله ولا لنفسه... فإن التوحيد يمنعه من الغضب، لأنه في نظره ما ثم من يغضب عليه لأحدية العين عنده في جميع الأفعال المنسوبة إلى العالم، إذ لو كان عنده مغضوب عليه لم يكن توحيد، فإن موجب الغضب إنما هو الفعل ولا فاعل إلا الله»[3].

ويبدو أن الصوفية قضوا على مجاهدة الكفار بالسيف بواسطة بث هذا الفكر كما أماتوا الغيرة الدينية والانتصار للحق، فيقرر التجاني أن: «الأصل في كل ذرة في الكون أنها مرتبة للحق سبحانه وتعالى، يتجلى فيها بما شاء من أفعاله وأحكامه، والخلق كلهم مظاهر أحكامه وكمالات ألوهيته... ويستوي في هذا الميدان الحيوان والجمادات والآدمي وغيره، ولا فرق في الآدمي بين المؤمن والكافر فإنهما مستويان في هذا البساط. ويكون على هذا الأصل في الكافر

---

١ – «الفرقان بين الأولياء» (ص ٩٣ - ٩٤).
٢ – انظر: «الصوفية في الإسلام» (ص ٨٧).
٣ – «الفتوحات» (٥/ ٢٧٠).

التعظيم، لأنه مرتبة من مراتب الحق، والإذلال والإهانة والصولة عليه للمؤمن أحكام طارئة عليه لا تهدم قواعد الأصل، لأن الأصل لا ينهدم، والأحكام الطارئة عوارض، والمرجع للأصل لا للعوارض... ولا يكون هذا إلا لمن عرف وحدة الوجود»[1].

فأنت ترى أنه أقر أن من عرف وحدة الوجود اعتقد أن تعظيم الكفار لا بد منه؛ لكونهم مرتبة من مراتب الحق، أما إهانتهم وإذلالهم فلا تعدو أن تكون أحكامًا طارئة، والتعويل إنما هو على الأصل لا على ما طرأ.

وقال في رسالة إلى أهل فاس: «وسلموا للعامة وولاة الأمر ما أقامهم الله فيه من غير تعرض لمنافرة أو تبغيض أو تنكير، فإن الله هو الذي أقام خلقه فيما أراد، ولا قدرة لأحد أن يخرج الخلق عما أقامهم الله فيه»[2].

لا ريب أن هذا الفكر يهدف إلى القضاء على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإسداء النصيحة لكل أحد، ومحو الجهاد باللسان قبل الجهاد بالسنان. وإلى مثل هؤلاء الناس أشار ابن تيمية حين قال: «وهذا يقوله كثير من شيوخ هؤلاء الحلولية، حتى إن أحدهم إذا أمر بقتال العدو يقول: أقاتل الله؟ ما أقدر أن أقاتل الله. ونحو هذا الكلام الذي سمعناه من شيوخهم، وبينا فساده لهم وضلالهم»[3].

ومن هنا انتقد كثير من الباحثين أبا حامد الغزالي لسكوته عن غزو الصليبيين للمسلمين، رغم معايشته إياه، فلم يذكرهم بشيء في كتاباته الكثيرة، فضلاً عن أن يشارك في انتفاضة المسلمين وجهادهم ضدهم.

فيقول الدكتور الأعسم: «وهو - يعني سكوته عنهم - أمر يدعونا إلى نظر عميق: في أن الغزالي لا بد كان قد استبطن عقيدة حطمت أمامه كل الفروق الدينية أو العنصرية، أو أنه فشل في أن يظل مكافحًا من أجل الدين، وإلا فما هو

---

١ - «جواهر المعاني» (٢/ ٩١ - ٩٢).
٢ - «جواهر المعاني» (٢/ ١٦٥ - ١٦٦).
٣ - «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/ ١١٠ - ١١١).

سبب إهماله لذكر الصليبيين وأنهم أخطر على الإسلام من الباطنية والفلاسفة؟ فكل مؤلفات الغزالي التي ثبتت له خالية من الإشارة إلى الصليبيين»[1]

ولا شك أن تلك العقيدة التي حطمت تلك الفروق هي عقيدة وحدة الوجود التي دندن حولها في كثير من كتبه، وكل من عنى بدراسة الفكر الصوفي لا بد أن يدرك أنه الجرثوم القتال، الذي يقضي على الغيرة والانتصار للحق، وإن سموا ذلك في الآونة الأخيرة أسماء براقة، وألبسوه ألبسة خلابة خداعة، مثل «التسامح الديني» و«ترك العصبية الدينية» و«الأخوة الإنسانية» و«الوعي الديني المتفتح» إلى غير ذلك من الألقاب والشعارات الكاذبة، التي حمل لواءها الماسونية العالمية وعاونها قديمًا وحديثًا سدنة الفكر الصوفي، وهذه النزعة قديمة قدم التصوف، قال رجل لسهل التستري: «من أصحب من طوائف الناس؟ فقال: عليك بالصوفية، فإنهم لا يستكثرون، ولا يستنكرون شيئًا، ولكل فعل عندهم تأويل، فهم يعذرونك على كل حال»[2].

ومما لا ريب فيه أن هذا الفكر يستأصل جذور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويزرع في المجتمع بذور الإباحية والانحلال. وممَّن اكتشف هذه الحقيقة المستشرق الصوفي المسيحي نيكولسن حيث يقول ـ في إذاعة له أثناء الحرب العالمية الثانية ـ: «من المعروف جيداً أن مذاهب الصوفية المسلمين وتأملاتهم أثرت في الإسلام تأثيراً قويًّا، وإلى حد ما فإنها توفر أرضًا مشتركة يمكن أن يلتقي فيها أناس من ديانات مختلفة، مع بقائهم مخلصين للديانة التي يؤمن بها كل واحد منهم، يلتفون بروح التسامح والتفاهم المتبادل»[3].

ومن الصوفية المعاصرين المعتنقين لفكرة الحلول، الرافعين لواء وحدة الأديان تحت الشعارات المذكورة، د. مصطفى محمود حيث قال:

«وأصدق مثل للوعي الديني المتفتح هو وعي رجل مثل غاندي...

---

١ ـ «الفيلسوف الغزالي» (ص ٢٦ ـ ٢٧).

٢ ـ الكلاباذي: «التعرف لمذهب أهل التصوف» (ص ٣٥).

٣ ـ «موسوعة المستشرقين» (ص ٤١٦).

هندوسي، ومع ذلك يقرأ في صلاته فقرات من القرآن والإنجيل وكتاب «الداماباذا» لبوذا في خشوع ومحبة، مؤمنًا بكل الكتب وكل الرسل»[1].

وبعد: فتلك نتائج عقيدة وحدة الوجود والحلول والاتحاد، انسلاخ كامل من أوامر الشريعة، وجرأة نادرة على اقتحام حماها، والتسوية بين الكفر والإيمان، وبين الكافرين والمؤمنين، وترك الموالاة والمعاداة في الله، ونبذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتلك اتجاهات أصحاب الفكر الصوفي في تقديس الأحياء ورفعهم فوق أقدارهم، اتجاهات منحرفة، تهدف إلى القضاء على معالم الإسلام الواضحة، المبينة في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

وختامًا لهذا الباب المهم، لا بد من التذكير بأن المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، إذا شاءوا أن يستعيدوا كرامتهم المسلوبة، ومكانتهم المنشودة، ومجدهم التليد، واجتماع كلمتهم، وتوحيد صفهم، الذي ينادي بضرورته كل الدعاة، فلا بد أن يفيقوا من سباتهم، وينفضوا عن أنفسهم غبار الجهل وعوار البدعة، وينهضوا نهضة رجل واحد، ليرجعوا رجوعًا صادقًا إلى التمسك بالوحي عقيدة وعبادة وخلقًا، وإن أبينا إلا القعود والتقاعس، واعتبار الدعوة إلى أصل الأصول رمزًا للتفرقة والتشتيت، ورميَ دعاة العقيدة بسوء الظن بالناس، والجرأة على النيل منهم، فسوف لن تقوم للمسلمين قائمة، ولن تقوم لهم دولة، وأي دولة تقوم على غير أساس العقيدة والسنة، فهي دولة بدعة وضلالة، وإن أطلق عليها أفخم الألقاب واختير لها أكثر الشعارات وَمَضانًا ولمعانًا.

فإن الله تعالى وعد المؤمنين بالاستخلاف في الأرض وبالتمكين، ولكنه وضع لذلك شرطًا، وأمرنا بأمر إذا تحقق فينا لا بد أن يشهد القاصي والداني أن الله لا يخلف الميعاد. قال تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ**

١ – «رحلتي من الشك إلى الإيمان» (ص ٥٥ - ٥٦).

لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥٥﴾ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [النور: ٥٥-٥٦].

فلينظر المسلم - الحريص على نصرة دينه - وليمعن النظر في هذه الشروط وهذه المقدمات، وليركز عليها أكثر من تركيزه على المشروطات وعلى النتائج، وبذلك يقيم دولة الإسلام في قلبه، ويضبط حياته بتعاليمه وقوانينه، ويحكم بيته وأسرته بما أنزل الله، قبل المناداة بتعميمه، وبذلك - فقط - ينال وسام استحقاق الدعوة إلى شمولية التطبيق، فتكون دعوته تعبيراً عما يعيشه هو، فينصره الله على أعدائه، ويكتب له القبول في السماء والأرض.

اللهم وحد كلمة المسلمين على كلمة التوحيد، واجمع شملهم على «لا إله إلا الله محمد رسول الله» صلى الله عليه وآله وسلم، وانصرهم على عدوك وعدوهم، غفرانك ربنا وإليك المصير.